المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين
قسم السنة وعلومها



أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة التي لم يذكرها ابن أبي حاتم في كتابه العلل

جمعًا وتخريجًا ودراسةً

رسالة علميّة مقدّمة لنيل درجة (الدكتوراه)

إعداد الطّالبة

مي بنت عبد المحسن بن عبد الرحمن الملحم

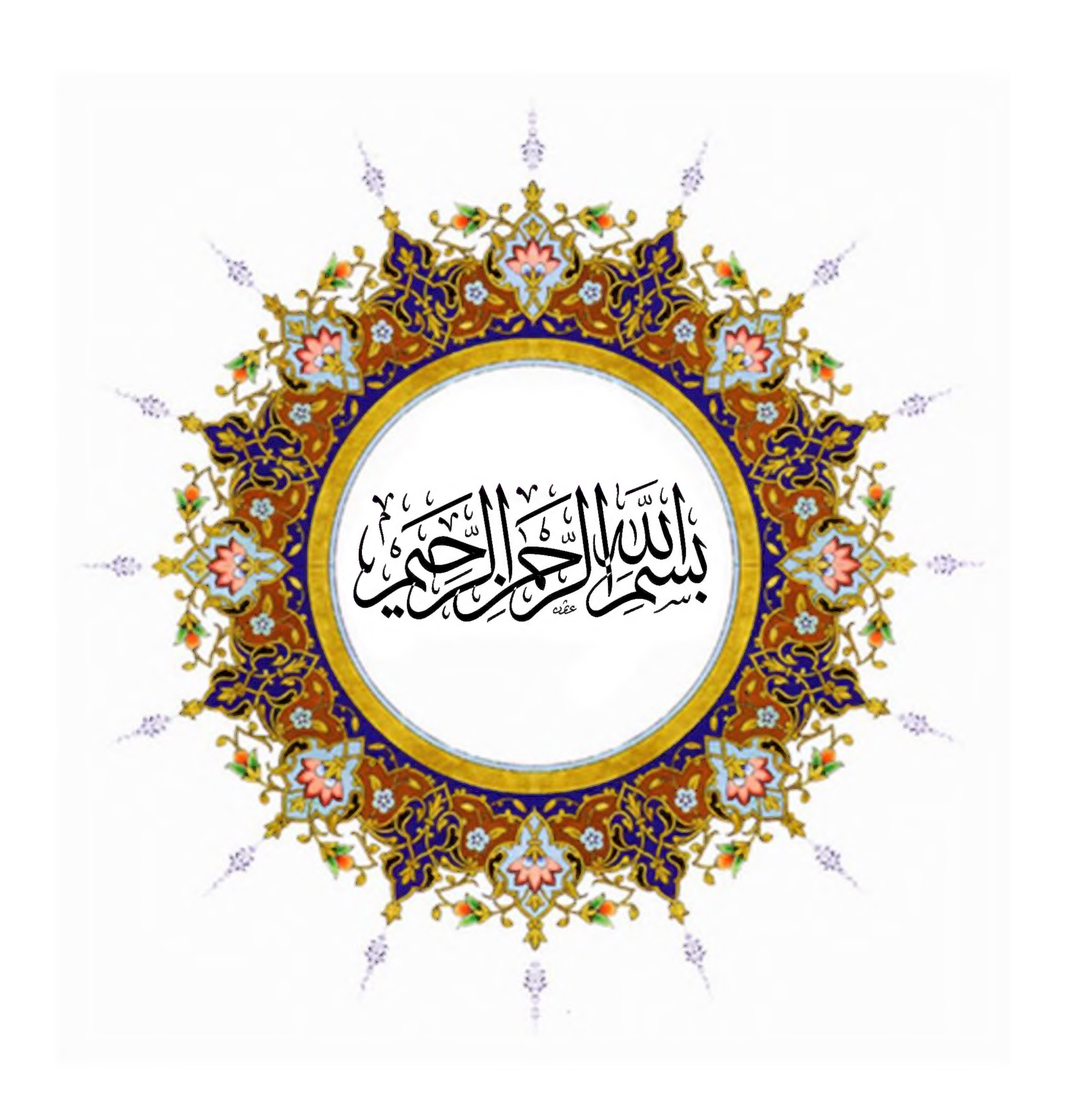
إشراف:

فضيلة الدكتور: خالد بن عبد العزيز الربيع

الأستاذ بقسم السنة وعلومها

العام الجامعي

١٤٣٩ - ١٤٤٠هـ


بسم الله الرحمن الرحیم

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين وسلم تسليمًا كثيرا.

أما بعد:

فإن الله عز وجل اصطفى لهذه الأمة هذا الدين، وجعل القرآن والسنة له أصلاً وأساساً ولعلومه قاعدة ونبراساً، وقد تكفل الله تعالى بحفظ كتابه العزيز، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[1]، ومن حفظ الله لكتابه حفظه لسنة نبيه ﷺ التي جاءت مبينة له، فهي المصدر الثّاني من مصادر التشريع والحكمة التي أوتيها النبي ﷺ؛ لذا حظيت بعناية سلف الأمة حفظاً وتدويناً وتمحيصاً وتحقيقاً، حتى أصبح علم العلل من أشرف علومها التي أولاها النقاد جل اهتمامهم، وصنفوا في ذلك مصنفات عديدة تجلت فيها مناهجهم في إعلال المرويات وكشف أوهام الثقات، ومن أشهر تلك المصنفات وأنفعها وأحسنها ترتيباً كتاب: ((العلل)) للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي الذي يعد من أجمع مؤلفات هذا العلم الدقيق ومصدراً من مصادره الأصلية، والذي زادت قيمته بنقله عن حفاظٍ عارفين وجهابذة ناقدين، ولا سيما الإمامين الجليلين أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، كما امتاز بترتيبه على الأبواب الفقهية، إلا أنه لم يستوعب الأحاديث المعلة في كل باب، ومن هنا جاءت فكرة المشروع بدراسة الأحاديث التي أعلها الأئمة الحفاظ في باب من الأبواب الفقهية ولم يذكرها ابن أبي حاتم في علله، فاخترت أبواب الجهاد والسير ليكون موضوع رسالتي لنيل درجة الدكتوراه وعنونتها:

"أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة التي لم يذكرها ابن أبي حاتم في كتابه «العلل»".

---

(١) سورة الحجر، الآية رقم (١٦).

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- مكانة علم العلل وشرفه؛ فالاشتغال به ومطالعة كلام الأئمة فيه تقوّي ملكة الفهم، وتورث الباحث دقة في النظر، ودراية في العلل، ورويّةً في الحكم على الرجال والأحاديث، وعمقًا في البحث والنقد، يقول الحافظ ابن رجب -رحمه الله تعالى-: «ولابد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عُدِم المذاكر به فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين به»[1].

٢- أهمية موضوع الجهاد والسير، وضرورة تمييز صحيح أحاديثه من سقيمها لمعرفة أحكامه وشروطه وضوابطه.

٣- عدم استيعاب كتاب «علل الحديث» لابن أبي حاتم - مع أهميته ومكانته العلمية- الأحاديث المعلة في الجهاد والسير.

٤- عدم وقوفي على بحث علمي مستقل يجمع أحاديث الجهاد والسير المعلة في مكان واحد.

أهداف البحث:

١- جمع أحاديث أبواب الجهاد والسير المرفوعة التي أعلها النقاد أو ذكروا اختلاف رواتها فيها، ولم يذكرها ابن أبي حاتم في كتابه: «العلل».

٢- تخريج الأحاديث، ودراسة أسانيدها، والحكم عليها، وفق منهج القسم.

٣- دراسة موضع التعليل في ضوء أقوال النقاد مع إبراز قرائن الترجيح والتعليل والجمع.

ضابط البحث:

كلُّ حديثٍ مرفوعٍ في أبواب الجهاد والسير لم يذكره ابن أبي حاتم في «العلل»، وصرح ناقدٌ من الأئمة بعلةٍ فيه، أو أشار إليها، أو ذكر اختلاف رواته فيه.

عدد الأحاديث:

بلغ عدد أحاديث هذا الموضوع مئة وسبعة وعشرين (١٢٧) حديثاً.

---

(١) شرح علل الترمذي: (٢/ ٦٦٤).

الدراسات السابقة:

لم أقف -بعد البحث- على بحث علمي يُفرد الأحاديث التي أعلها الأئمة في (أبواب الجهاد والسير) بدراسة مستقلة، لكن وقفت على بعض الرسائل العلمية المسجلة في (علل الحديث)، والتي تضمنت عددًا من الأحاديث في (أبواب الجهاد والسير)، فأردت الإشارة إليها، وهي كالتالي:

الدراسات العلمية المتعلقة بعلم العلل:

أولاً: الرسائل العلمية المسجلة، المتعلقة بدراسة أحاديث الاختلاف، في كتاب «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للحافظ الدارقطني، وهي:

١- **مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب العلل للدارقطني تخريجها ودراسة أسانيدها والحكم عليها**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَّد بن سعود الإسلامية، للباحث: عبد الله دمفو.

٢- **الاختلاف على الأعمش في كتاب العلل للدارقطني تخريج ودراسة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى للباحث: خالد السبيت.

٣- **أحاديث أبي إسحاق السبيعي التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتابه العلل، جمع ودراسة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَّد بن سعود الإسلامية، للباحث: خالد باسمح.

٤- **مرويات الإمامين قتادة بن دعامة ويحيى بن أبي كثير المعلة في كتاب العلل للإمام الحافظ أبي الحسن الدارقطني تخريجها ودراستها والحكم عليها**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَّد بن سعود الإسلامية، للباحث: عادل الزرقي.

٥- **الاختلاف على الأوزاعي في علل الدارقطني دراسة نظرية تطبيقية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَّد بن سعود الإسلامية، للباحث: عبد الوهاب الزيد.

٦- **مرويات الإمام شعبة المعلة بالاختلاف في كتاب العلل للدارقطني من بداية الكتاب إلى نهاية المجلد الحادي عشر جمعا ودراسة**، رسالة مقدمة لنيل دجة الدكتوراه من قسم الثقافة الإسلامية بجامعة الملك سعود، للباحث: عبد الله القحطاني.

٧- **مرويات الإمام شعبة بن الحجاج المعلة بالاختلاف في كتاب العلل للدارقطني من المجلد الثّاني عشر إلى نهاية الكتاب جمعا ودراسة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم الثقافة الإسلامية بجامعة الملك سعود، للباحث: وائل دخيل.

٨- **مرويات الإمام أيوب السختياني المعلة بالاختلاف في كتاب العلل للحافظ الدارقطني من أوّل الكتاب إلى سؤال رقم (٢٠٤١) من مسند أبي هريرة جمعا ودراسة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم الثقافة الإسلامية بجامعة الملك سعود، للباحثة: أبرار القاسم.

٩- **مرويات الإمام أيوب السختياني المعلة بالاختلاف في كتاب العلل للحافظ الدارقطني من سؤال رقم (٢١٣٩) من مسند أبي هريرة إلى نهاية مسند جابر بن عبدالله ﵄ جمعا ودراسة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم الثقافة الإسلامية بجامعة الملك سعود، للباحثة: الجوهرة الزامل.

١٠- **مرويات الإمام سفيان بن عيينة المعلة بالاختلاف في كتاب العلل للدارقطني من المجلد الأول وحتى نهاية المجلد الحادي عشر جمعا ودراسة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم الثقافة الإسلامية بجامعة الملك سعود، للباحث: فرحان العنزي.

١١- **الاختلاف على الإمام مالك بن أنس في الروايات المعللة في كتاب الدارقطني تخريجا ودراسة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى، للباحثة: حليمة الشمراني.

١٢- **الاختلاف على الثوري في علل الدارقطني جمعا ودراسة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، للباحث: أيمن الشريدة (ولا يزال الطالب في مرحلة إعداد الرسالة).

١٣- **أحاديث الثوري المعلة بالاختلاف في علل الدارقطني من بقية مسند أبي هريرة إلى آخر الكتاب جمعا ودراسة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، للباحثة: هند اليحيا.

١٤- **الاختلاف على هشام بن عروة في علل الدارقطني جمعا ودراسة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، للباحث: سعود المطيري.

ومجموع ما وقع في هذه الرسائل العلمية من الأحاديث المشتركة مع أحاديث موضوع الدراسة هو عشرة أحاديث.

ثانيًا: الرسائل العلمية المسجلة، والمتعلقة بدراسة أحاديث الاختلاف، في «سنن أبي داود»، و«سنن الترمذي»، و«سنن النسائي»، و«مسند الإمام أحمد»، و«سنن الدارقطني»، و«السنن الكبرى» للبيهقي، وهي:

١- **الأحاديث التي أشار أبو داود في"سننه "إلى تعارض الوصل والإرسال فيها تخريج ودراسة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، للباحث: تركي الغُمَيز.

٢- **الأحاديث التي بيَّن أبو داود في"سننه" تعارض الرفع والوقف فيها دراسة وتخريجا**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، للباحث: مُحَمَّد الفراج.

٣- **الأحاديث التي أعلها النسائي بالاختلاف على الرواة في كتابه "المجتبى" جمعاً وتخريجاً ودراسةً**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، للباحث: عمر إيمان أبو بكر.

٤- **دراسة الأحاديث التي ذكر الإمام أحمد في "المسند" أنّ فيها اختلافًا**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، للباحث: إبراهيم التويجري.

٥- **الأحاديث التي ذكر الترمذي فيها اختلافًا في "سننه" وليست في "العلل الكبير"، من أول كتاب الأحكام إلى آخر كتاب الطب جمعاً ودراسةً**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، للباحث: بكر بخاري.

٦- **منهج الإمام البيهقي في تعارض الرفع والوقف في "سننه الكبرى" دراسة نظرية تطبيقية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، للباحثة: أريج العيسى (لاتزال الطالبة في مرحلة إعداد الرسالة).

٧- **منهج الإمام البيهقي في تعارض الوصل والإرسال في"سننه الكبرى"دراسة نظرية تطبيقية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، للباحثة: ندى الحربي، (ولاتزال الطالبة في مرحلة إعداد الرسالة).

٨- **منهج الإمام البيهقي في التفرد من خلال كتابه السنن الكبرى**، موضوع مقدم لتسجيل رسالة درجة دكتوراه في قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، للباحثة: نبيلة بنت صالح فرحان عز الدين.

وأشترك مع هذه الرسائل في تسعة أحاديث.

ثالثًا: رسائل علميّة مسجلة في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، متعلقة بدراسة الأحاديث التي تعارض فيها الرفع والوقف في بعض الأبواب الفقهية، ضمن مشروع علمي لم يصل إلى "كتاب الجهاد أو السير"، وهذه الرسائل هي:

١- **ما اختلف في رفعه ووقفه من الأحاديث الواردة في كتاب "الطهارة والصلاة "من كتب العلل والتخريج جمعاً ودراسةً**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم علوم الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، للباحث: عواد الرويثي.

٢- **ما اختلف في رفعه ووقفه من الأحاديث الواردة في"الزكاة والصيام والحج والبيوع" من كتب العلل والتاريخ جمعاً ودراسةً**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم علوم الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، للباحث: عمر السفياني.

رابعًا: رسائل علمية مسجلة في "علم العلل"، ومنها:

١- **الأحاديث المرفوعة المعلة في كتاب "حلية الأولياء" لأبي نعيم الأصبهاني من أول الكتاب إلى آخر ترجمة الإمام الزهري جمعاً وتخريجاً ودراسةً**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، للباحث: ناصر البابطين.

٢- **الأحاديث المرفوعة المعلة في كتاب "حلية الأولياء" لأبي نعيم الأصبهاني من ترجمة طاووس بن كيسان إلى نهاية ترجمة مسعر بن كدام جمعاً وتخريجاً ودراسةً**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، للباحث: سعيد الغامدي.

٣- **الأحاديث التي أعلها الإمام أحمد في كتب المسائل دراسة نظرية تطبيقية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، للباحث: عبد الرحمن العواجي.

٤- **الأحاديث التي أعلها النقاد بسبب الرواية بالمعنى دراسة نظرية تطبيقية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، للباحث: عبد العزيز الرميح. (ولا يزال الطالب في مرحلة إعداد الرسالة).

٥- **الأحاديث التي أعلها أبو زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي دراسة نظرية تطبيقية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، للباحث: عبد الله المخلفي. (ولا يزال الطالب في مرحلة إعداد الرسالة).

٦- **الأحاديث التي ذكر الحافظ أبو عبدالله ابن منده فيها اختلافاً جمعًا ودراسةً**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، للباحث: مُحَمَّد الرقاص.

٧- **الأحاديث التي أعلها البزار في"مسنده "من أول مسند أبي بكر الصديق إلى نهاية مسند عبد الرحمن بن عوف جمعا ودراسة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك فيصل بالدمام، للباحثة: سارة الشهري.

٨- **الأحاديث التي أعلها البزار في "مسنده " من أول مسند سعد بن أبي وقاص إلى نهاية مسند الفضل بن العباس جمعاً ودراسةً**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك فيصل بالدمام، للباحثة: عواطف الكليب.

وأشترك مع هذه الرسائل في حديثين.

منهج البحث:

اتَّبعتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي، التحليلي، النقدي، وفق ما يلي:

أ- إيراد الأحاديث:

١- أوردتّ الأحاديث مرتبة على حسب نوع العلة.

٢- نقلت نصّ الحديث مع سائر كلام الإمام الناقد حول العلة، وإذا توارد على النص أكثر من إمام في إعلاله فإني رتَّبتُ أقوالهم حسب الوفاة.

٣- علقتُ على نص الحديث بما يلي:

أ- عزو النص لموضعه من المصادر الأصلية.

ب- عزو الآيات القرآنية إن وجدت.

ج- شرح الغريب إن وجد.

د- التعريف بالأعلام والمواقع والبلدان الواردة في بعض المتون.

ب- التخريج:

١- جمعت طرق الحديث المعل وبيّنتُ أوجه الاختلاف على الراوي إن كان معلا بالاختلاف، مع مراعاة ترتيب الطرق بحسب قرب المتابعة.

٢- خرجت أوجه الاختلاف من المصادر الأصلية، مع مراعاة تخريج كل وجه على حدة، فإن كان الوجه في الصحيحين أو أحدهما فإني اكتفيتُ بالعزو إليهما، وما توسعت في التخريج إلا لحاجة أو فائدة تتعلق بالإعلال عند غيرهما.

٣- رتّبت مصادر التخريج على وفيات مصنفيها سوى أصحاب السنن الأربع؛ فرتّبتُهم حسب ما اصطلح عليه في ترتيبهم.

٤- اكتفيت في التخريج بالعزو وبيان فروق المتن، ولو كان كلامهم لصيقًا بالحديث، كأحكام الترمذي، والحاكم، وغيرهما، مع الالتزام بإيراده في موضع الحاجة إليه أثناء النظر في الاختلاف أو الحكم على الحديث.

ج- النظر في الاختلاف:

١- بعد عرض أوجه الاختلاف أتبعت ذلك بالنظر في أوجه الاختلاف، وبيان أحوال الرواة المختلفين، أو من دونهم في الإسناد عند الحاجة إليها في الترجيح، وإذا تكرر بيان حال أحد الرواة في حديث آخر فإني أكتفي بذكر خلاصة حاله وقولي (وقد تقدم) دون الإحالة على رقم الحديث أو الصفحة تجنباً للتكرار.

٢- ذكرت نتيجة ما أتوصل إليه من التصحيح أو الترجيح أو غيرهما، مع ذكر قرائنهما مستعينة بعد الله تعالى بأقوال النقاد فيها.

٣- دمجت بين التخريج والنظر في الاختلاف عندما لا يكون للفصل بينهما حاجة.

د- دراسة الإسناد:

١- درست إسناد الوجه الراجح من المدار إلى الصحابي، ما لم يكن في الصحيحين أو أحدهما، حيث لا حاجة لدراسة إسناده.

٢- ترجمتُ لكل رجل من رجال الإسناد بما يميزه عن غيره.

٣- إن كان الراوي متفَقًا على حاله تعديلاً أو تجريحًا اقتصرت على ما يدل على ذلك بإيجاز، وإذا تكرر الراوي الذي ذكرت خلاصة حاله خلال البحث اكتفيت بقولي تقدم.

٤- إن كان الراوي مختلفًا فيه اختلافًا مؤثرًا في درجته فإني ذكرت من أقوال أهل العلم ما يجلي حاله، ثم أرجح في حاله مع التعليل.

٥- لم أترجم للصحابة ﷺ لتعديل الله لهم، إلا إذا كان الصحابي غير مشهور، فإني عرّفت به بإيجاز.

٦- اعتنيت بذكر مراتب الرواة التي يتم بها معرفة التفاضل بين أصحاب الراوي المختلف عليه، ومنزلتهم في الرواية عنه.

٧- إذا تكرر الراوي المترجم له خلال البحث فإني اكتفيت بالإحالة على الموضع الذي ذكرت فيه ترجمته.

هـ- الحكم على الحديث:

بيّنْتُ درجة إسناد الحديث من وجهه الراجح، فإن كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك، وإلا حكمت عليه مع استصحاب أقوال الأئمة فيه، مع التعليل، فإن كان دون درجة الصحة درست من متابعات الحديث وشواهده ما يكفي لتقويته.

خطة البحث:

يتكون البحث من: مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، وضوابط البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

التمهيد: وفيه لمحة تعريفية بالعنوان وعلم «علل الحديث»، ومكانته بين أنواع علوم الحديث.

الباب الأول: مصطلحات الأئمة في الترجيح والتعليل والجمع وقرائنها، التي اعتمدها الأئمة في أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة، وفيه فصلان:

الفصل الأول: مصطلحات الأئمة في الترجيح والتعليل والجمع، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصطلحات الأئمة في الترجيح.

المبحث الثّاني: مصطلحات الأئمة في التعليل.

المبحث الثالث: مصطلحات الأئمة في الجمع.

الفصل الثاني: قرائن الترجيح والتعليل والجمع، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قرائن الترجيح.

المبحث الثّاني: قرائن التعليل.

المبحث الثالث: قرائن الجمع.

الباب الثاني: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة من جهة الإسناد التي لم يذكرها ابن أبي حاتم في كتابه «العلل»، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة رفعا ووقفا ووصلا وإرسالا، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة رفعاً ووقفاً.

المبحث الثّاني: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة وصلاً وإرسالاً.

الفصل الثاني: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة زيادة ونقصا وإبدالا، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة زيادة ونقصاً في أسانيدها.

المبحث الثّاني: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بإبدال رواتها.

الفصل الثالث: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بنفي السماع وإثباته، وتسمية رواته، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بنفي السماع وإثباته.

المبحث الثّاني: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بتسمية رواته.

الفصل الرابع: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة باضطراب أسانيدها، وتفرد رواتها، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسير المعلة باضطراب أسانيدها.

المبحث الثّاني: أحاديث الجهاد والسير المعلة بالتفرد في أسانيدها.

الباب الثالث: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة من جهة المتن التي لم يذكرها ابن أبي حاتم في كتابه «العلل»، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بزيادة متونها وروايتها بالمعنى، وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بزيادة متونها.

المبحث الثّاني: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بروايتها بالمعنى.

الفصل الثاني: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بالإدراج في متونها ونكارتها، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بالإدراج في متونها.

المبحث الثّاني: أحاديث الجهاد والسير المعلة بنكارة متونها.

الفصل الثالث: أحاديث الجهاد والسير المعلة بمخالفة الأصول، وبقية معايير نقد المتون، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسير المعلة بمخالفة الأصول.

المبحث الثّاني: أحاديث الجهاد والسير المعلة ببقية معايير نقد المتون المعتمدة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس اللازمة.



الشكر والتقدير:

نعم الله على عباده متوالية توالي الأنفاس واللحظات، ومن أعظم النعم بعد الإيمان بالله عزوجل أن يوفق الله العبد إلى سلوك طريق العلم الشرعي، فله الحمد والشكر حمداً طيباً كثيراً مباركاً فيه على ما تفضل وأعان على إنجاز هذا البحث.

وأثني بالشكر لمن قرن الله عبادته بالإحسان إليهما، والدي الكريمين الغاليين، فشكر الله لهما حسن تربيتهما وكريم عنايتهما، أسأل الله أن يجزيهما خير ما جزى والداً عن ولده.

والشكر موصول إلى أختي الغالية وأهل بيتي على تحملهم تبعات البحث، وتهيئتهم الأجواء المناسبة للبحث فجزاهم الله خير الجزاء وبارك فيهم وجعلهم قرة عين.

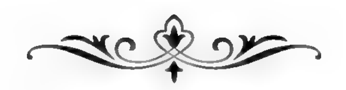
كما أتوجه بالشكر والامتنان لولاة أمرنا —حفظهم الله وأيدهم بنصره- على جهودهم العظيمة في خدمة الإسلام والمسلمين، ورعاية العلم الشرعي ودعم مؤسساته، وإكرام حملته، فجزاهم الله خير الجزاء وأوفاه، ووفقهم لكل خير وعز للإسلام والمسلمين.

كما يطيب لي أن أزجي أعطر الشكر والثناء إلى جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية التي أتاحت لي فرصة الدراسة، وإعداد هذا البحث.

كما يسرني أن أتقدم بالشكر الوافر الجزيل إلى شيخي الفاضل الأستاذ الدكتور/ خالد بن عبد العزيز الربيع الذي تفضل مشكوراً بالموافقة على الإشراف على إعداد هذا البحث، ورافقني بعلمه، وتوجيهاته، وصبره ومغفرته، طوال إعداد هذا البحث، فجزاه الله عني وعن هذا البحث وعن علوم السنة خير الجزاء، وأوفى له العطاء، وحقق له الرجاء.

كما لا يفوتني أن أخص بالشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم قراءة هذا البحث، وإيراد ملاحظاتهم عليه، داعية الله عز وجل أن يثيب كل من أعانني أو قدم لي مشورة أو معلومة.

وأخيراً أسأل الله العظيم أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن يوفقنا جميعاً للعلم النافع والعمل الصالح، وصلى الله على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.





التمهيد:

لمحة تعريفية بالعنوان وعلم ((علل الحديث))
ومكانته بين أنواع علوم الحديث

أ- لمحة تعريفية بالعنوان: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة التي لم يذكرها ابن أبي حاتم في كتابه «العلل».

١- أحاديث: جمع حديث، والحديث في اللغة: الجديد ضد القديم، ويطلق على الكلام قليله وكثيره؛ لأنه يحدث ويتجدد شيئاً فشيئاً[١].

أما في **الاصطلاح:** فهو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية[٢].

٢- الجهاد لغة: مصدر من جهد في الأمر جهدا حتى بلغ غايته في الطلب، فهو بذل واستفراغ ما في الوسع والطاقة من قول أو فعل، وجهده الأمر والمرض جهدا أيضا إذا بلغ منه المشقة، وجاهد في سبيل الله جهادا واجتهد في الأمر بذل وسعه وطاقته في طلبه ليبلغ مجهوده ويصل إلى نهايته[٣].

واصطلاحاً: بذل الجهد من المسلمين في قتال الكفار المعاندين المحاربين، والمرتدين، والبغاة ونحوهم: لإعلاء كلمة الله تعالى.

٣- السير لغة: جمع سيرة، والسير: الذهاب، من سار يسير سيرا ومسيرا يكون بالليل والنهار، والسيرة الطريقة وسار في الناس سيرة حسنة أو قبيحة، وسير سيرة: حدث أحاديث الأوائل، وغلب اسم السير في ألسنة الفقهاء على المغازي والسيرة أيضا الهيئة والحالة.

أما في الاصطلاح: لها دلالات متنوعة، فقد تكون مرادفة لمعنى السُنة عند علماء الحديث، وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة[٤].

كما تعني السنة طريقة النبي ﷺ وهديه عند علماء العقيدة وأصول الدين، وهو من معاني السيرة، أما علماء التاريخ فالسيرة عندهم هي: أخباره ومغازيه ﷺ.

---

(١) لسان العرب (٢/١٣٨).

(٢) مقدمة في أصول الحديث ص٣٣.

(٣) النهاية في غريب الحديث (١/٣١٩)، المصباح المنير (١/١١٢).

(٤) لسان العرب (٢/١٣٣)، المصباح المنير (١/٢٩٩).

وهذه الدلالات والمعاني ليست متضادة إنما هي متنوعة ومتكاملة؛ وبهذا نستطيع أن نقول في تعريف السيرة النبوية اصطلاحًا: دراسة حياة النبي ﷺ وأخبار أصحابه على الجملة، وبيان أخلاقه وصفاته وخصائصه ودلائل نبوته، وأحوال عصره(١).

٤- المختلف فيها: الاختلاف في اللغة: مصدر اختلف يختلف اختلافاً، وجذر هذه الكلمة: الخاء واللام والفاء يدور على ثلاثة أصول، قال ابن فارس: الخاء واللام والفاء أصول ثلاثة: **أحدها**: أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه، **والثّاني**: خلاف قدام، **والثالث**: التغير.

وأقرب هذه الأصول لمعنى الاختلاف الأصل الأوّل، قال ابن فارس: وأما قولهم اختلف الناس في كذا، والناس خلفة أي مختلفون، فمن الباب الأوّل؛ لأنّ كل واحد منهم ينحي قول صاحبه، ويقيم نفسه مقام الذي نحاه.

واختلف: ضد اتفق، وتخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا، وكل ما لم يتساوَ فقد تخالف واختلف(٢).

وفي الاصطلاح: قال الراغب الأصفهاني: والاختلاف والمخالفة أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله أو قوله، والخلاف أعم من الضد؛ لأن كل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين.

ومعنى الاختلاف على الرواة: هو ما رواه اثنان أو أكثر عن شيخ لهم، واختلفت صفة روايتهم عنه في السند أو في المتن، وقد يكون الاختلاف في الشيخ نفسه كاسمه ونسبه، أو يكون من الشيخ نفسه(٣).

٥- والمعلة(٤): العلة في اللغة: تطلق العلة في اللغة على عدّة معانٍ، تعود في مجملها إلى

---

(١) صحيح الأثر وجميل العبر ص١٢.

(٢) معجم مقاييس اللغة (٢/٢١٠-٢١٣).

(٣) انظر: مقارنة المرويات للدكتور: إبراهيم اللاحم (٣٧٧/١).

(٤) سأذكر هنا تعريف العلة في اللغة والاصطلاح دون توسع فيهما؛ فقد طرق هذا الموضوع كثير ممن ألف في العلل، ومن المؤلفات في ذلك: العلل في الحديث: د. همام عبد الرحيم سعيد، الحديث المعلول قواعد وضوابط: د. حمزة المليباري، قواعد العلل وقرائن الترجيح: د. عادل الزرقي، أثر علل الأحاديث في اختلاف الفقهاء: ماهر ياسين فحل، مقدمة تحقيق كتاب العلل للدارقطني: د. محفوظ الرحمن السلفي، وغيرها كثير.

ثلاثة معانٍ، وقد أوضح هذه المعاني الثلاثة ابن فارس في معجم مقاييس اللغة فقال: (عَلّ، العين واللام أصول ثلاثة صحيحة:

فالأوّل: التكرر أو التكرير، فالعَلَل: هو الشربة الثّانية، ويُقال: عَلَلٌ بعد نَهَل، ويُقال: أعلَّ القوم، إذا شربت إبلهم عَلَلاً.

والثّاني: العائق يعوق، قال الخليل: العِلّة حدث يشغل صاحبه عن وجهه، ويُقال: اعتلَّه عن كذا، أي: اعتاقه[1].

والثالث: العِلّة المرض، يقال: علَّ يعِلُّ واعتل أي: مرِض، وأعلَّه الله تعالى فهو مُعَلٌّ وعليل.

ومما ذكره ابن فارس وغيره من أهل اللغة يظهر لنا شدة الارتباط بين المعنى اللغوي وبين إطلاق المحدثين العلة على حديث ما، كما يلي:

فمناسبة المعنى الأول تأتي من جهة أنّ المحدث يقوم بتكرار النظر في الحديث بعد أن كان النظر الأوّل يدل على سلامته من القادح.

وفي المعنى الثّاني: وُجد في الحديث عائق يعوق عن العمل به وتصحيحه.

وأما المعنى الثالث: فهو أظهر المعاني؛ لكون الحديث المُعل فيه ضعف ومرض.

وأنكر بعض العلماء استعمال كلمة (معلول) للحديث المعل كابن سيده، والحريري، وابن الصلاح، والنووي، وتبعه السيوطي، ولعل الصواب -كما قال الزركشي- أنها موافقة للغة، وقد حكاه جماعة من أهل اللغة، وأنه يجوز أن يقال: عله فهو معلول من العلة والاعتلال إلا أنه قليل[2].

وأقدم من وجدناه استعمل كلمة (معلول) بمعنى مريض ممن يحتج بكلامه في اللغة مع العلم والإمامة في الدين الإمام الشافعي حيث قال في كتاب الرهن من كتابه ((الأم)): "ومن يجوز ارتهانه ثلاث أصناف: صحيح، وآخر معلول، وآخر فاسد. . . " إلى أن قال: "فهذا الرهن الصحيح الذي لا علة فيه وأما المعلول. . . . . "اهـ.

وفي الاصطلاح: الذي يظهر من خلال الدراسة لجملة من الأحاديث المعلة في كتب

---

(١) معجم مقاييس اللغة (، لسان العرب (٤٧١/١١).

(٢) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢٠٥/٢)، تدريب الراوي ٢٥١/١)، مقدم علل ابن أبي حاتم إشراف د. سعد الحميد، د خالد الجريسي ص ٢٣.

العلل أنّ جمهور المحدثين أطلقوا لفظ العلة على معنيين:

المعنى الأول: معنى عام يراد به جميع الأسباب التي تمنع من قبول الحديث، أو العمل به، سواءً كانت ظاهرةً أم خفيةً، قدحت في صحة الحديث أم لم تقدح، وكل اختلافٍ في السند أو المتن، وهذا ما جرى عليه عمل الأئمة الأوائل.

قال ابن الصلاح: (اعلم أنّه قد يُطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح. . . ثم إنّ بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادحٍ من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط. . . [1]

المعنى الثّاني: معنى خاص يراد به سبب غامض خفي مؤثر في الحديث الذي ظاهره السلامة منه، وغالبا ما يكون في أحاديث الثقات.

قال الحاكم: وإنّما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير[2].

وقال الصنعاني: كأن هذا التعريف أغلبي للعلة[3].

وقال ابن الصلاح: هي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه، فالحديث المعلل هو: الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أنّ ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع لشروط الصحة من حيث الظاهر، ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث[4].

---

(١) علوم الحديث ص ٤٤.

(٢) معرفة علوم الحديث ص١١٢.

(٣) توضيح الأفكار (٢/٢٠).

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص٨٩.

التي لم يذكرها ابن أبي حاتم في كتابه: «العلل»:

فهذا البحث يشتمل على الأحاديث المختلف فيها والمعلة مما لم يورده ابن أبي حاتم في كتابه "العلل"، ومما تجدر الإشارة إليه هنا التعريف بموضوع هذا الكتاب:

موضوع الكتاب في الأصل بيانُ عِلَلِ الأخبارِ، سواء كان الخبر مرفوعاً - وهو الغالب، أو موقوفاً، أو مقطوعاً، وسواءً كانت العلة في الإسناد -وهو الغالب -، أو في المتن، وسواء كانت ظاهرة أو خفية، وهو عبارة عن أسئلة يوجهها إلى أبيه وأبي زرعة، وأحيانا إلى غيرهما، كما أنه اشتمل على بعض بيان منزلة بعض الرواة جرحا وتعديلاً، وبيان بعض الأحكام المستفادة من بعض المسائل، وبيان معاني بعض الألفاظ، كما تضمن الكتاب بعض المصطلحات والعبارات، في إثبات العلة أو دفعها.

أما كيفية ترتيب الكتاب: فنجد أنّ أبا حاتم لم يذكر منهجه في الترتيب، ولكن المنهج العام الذي سلكه في **ترتيب كتابه هو:**

١- الترتيب على أبواب الفقه: فبدأ بالعبادات أولاً، ثم المعاملات، وهكذا كعادة المؤلفين في الترتيب على الأبواب الفقهية.

٢- يذكر أحيانا داخل العنوان العام بعض الأبواب التي تدخل تحت هذا الباب، فمثلاً لم يذكر تحت باب الطهارة أبوابا فرعية، بخلاف باب الصلاة فقد ذكر تحته بابا واحداً وهو باب الوتر.

٣- يعنون لكل موضوع عام بقوله: "بيان علل أخبار رويت في الطهارة" وكذلك: "علل أخبار رويت في القرآن وتفسير القرآن".

٤- يشير في مقدمة كل جزء إلى محتويات هذا الجزء فمثلا "الجزء الحادي عشر من كتاب العلل يشتمل على ذكر علل أخبار رويت في تفسير القرآن والزهد وما يتعلق بالإيمان".

وهذا البحث هو أحد بحوث المشروع الذي بذلنا فيه جهداً متواضعاً لمحاكاة صنيع ابن أبي حاتم، واستكمال جمع الأحاديث المعلّة حسب الأبواب الفقهية، وقد آثرت أن يكون نصيبي من هذا المشروع في أحاديث الجهاد والسير.

ب ـ أهمية علم علل الحديث ومكانته بين علوم الحديث

يعتبر علم علل الحديث من أجل أنواع علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب.

قال ابن مهدي: "لأن أعرف علة حديث واحد أحب إلي من أن أستفيد عشرة أحاديث"(١).

وقال الحاكم: "هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل"(٢).

وقال الخطيب: "أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم، فإنه لا يعرف جودة الدينار والدراهم بلونٍ ولا مسٍّ ولا طراوة ولا دنسٍ ولا نقشٍ ولا صفة تعود إلى صغرٍ أو كبر ولا إلى ضيقٍ أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة فيعرف البهرج الزائف والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به"(٣).

وقال ابن حجر: "هو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، والدارقطني، قال: وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم"(٤).

وقال ابن القيم: "وربما يظن الغالط الذي ليس له ذوق القوم ونقدهم أنّ هذا تناقض منهم، فإنهم يحتجون بالرجل ويوثقونه في موضع، ثم يضعفونه بعينه، ولا يحتجون به في موضع آخر، ويقولون: إن كان ثقة وجب قبول روايته جملة، وإن لم يكن ثقة وجب ترك الاحتجاج به جملة، هذه طريقة فاسدة مجمع بين أهل الحديث على فسادها، فإنهم يحتجون من حديث الرجل بما تابعه غيره عليه، وقامت شهوده من طرق ومتون أخرى، ويتركون حديثه بعينه إذا

---

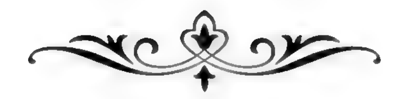
(١) معرفة علوم الحديث ص ١١٢.

(٢) معرفة علوم الحديث ص١١٢.

(٣) الجامع (٢/٣٨٢).

(٤) نزهة النظر ص٨٩.

روى ما يخالف الناس أو انفرد عنهم بما لا يتابعونه عليه، إذ الغلط في موضع لا يوجب الغلط في كل موضع، والإصابة في بعض الحديث أو في غالبه، لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه، ولا سيما إذ علم من مثل هذا أغلاط عديدة ثم روى ما يخالف الناس ولا يتابعونه عليه، فإنه يغلب على الظن أو يجزم بغلطه"[١].



(١) الفروسية ص٤٤.



الباب الأوّل:

مصطلحات الأئمة في الترجيح والتعليل والجمع وقرائنها، التي اعتمدها الأئمة في أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: مصطلحات الأئمة في الترجيح والتعليل والجمع.

الفصل الثاني: قرائن الترجيح والتعليل والجمع.



الفصل الأوّل:

مصطلحات الأئمة في التّرجيح والتّعليل والجمع.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصطلحات الأئمة في الترجيح.

المبحث الثاني: مصطلحات الأئمة في التعليل.

المبحث الثالث: مصطلحات الأئمة في الجمع.

تنوعت عبارات الأئمة – رحمهم الله تعالى- في الترجيح والتعليل والجمع، والذي ظهر لي بعد النظر والتأمل في عباراتهم أنّها تكاد تكون متقاربة، سواء كانت صريحة أو بطريقة الإشارة والتلميح، وسأذكر فيما يلي المصطلحات التي وقفت عليها من خلال البحث، مع الأمثلة عليها من كلام الأئمة في الأحاديث موضع الدراسة.

المبحث الأول: مصطلحات الأئمة في الترجيح:

وقفت من خلال البحث على اثنى عشر مصطلحاً اعتمدها الأئمة في الترجيح في أحاديث الجهاد والسير وهي:

١-مصطلح (أصحّ):

استعمله البخاري في الحديث (١٢١)، فقال في ترجمة حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في الذي غل عباءة: "وهذا أصح" يعني من حديث صالح بن مُحَّد بن زائدة: "إذا وجدتم الرجل قد غل فاحرقوا متاعه واضربوه"، وقد ذكرت عند دراسة الحديث أقوال الأئمة الدالة على أن هذا الحديث لا يصح؛ لمخالفته لأصول الشريعة.

واستعمله أبو داود في الحديث (١١٨)، فقال: (حديث أبي معاوية أصحّ والعمل عليه)، وقد ظهر بعد الدراسة والتتبع أنّ مجمع بن جارية وهم فيه؛ فخالف في متنه في ثلاثة أمور:

١-في قوله: "ثلاثمائة فارس" وإنما كانوا مئتي فارس.

٢-في قوله: "وكان الجيشُ ألفاً وخمس مئةٍ"، والمعروف عند أهل السير أنهم كانوا ألفاً وأربعمائة.

٣-في قوله: "أعطى الفارسَ سهمَين، وأعطى الراجِلَ سهماً"، والراجح – والله أعلم- أنه ﷺ أعطى للفرس سهمان، ولصاحبه سهم، ولكل راجل سهم.

فالبخاري وأبو داود استعملا هذا اللفظ في ترجيح حديث على آخر.

والترمذي في الحديث (٣٠)، فقال: (وهذا أصح من حديث معاوية بن صالح)، فرجح ما رواه الوليد بن جميل، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن أبي أمامة رضي الله عنه، على الوجه الذي رواه معاوية بن صالح، وهو ما دلت القرائن على ترجيحه بعد دراسة الاختلاف على معاوية بن

صالح والقاسم بن عبد الرحمن.

واستعمله أيضاً في الحديث (٤٠)، فقال: (ورواية سعيد أصح)، فرجح رواية سعيد بن أبي عروبة ومن تابعه عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن ثوبان ﷺ، على ما رواه أبو عوانة عن قتادة، دون ذكر معدان بن أبي طلحة.

واستعمله أيضاً في الحديث (٨٣)، فقال: وهذا أصح من حديث سعيد المقبري عن أبي هريرة، فبين أن ما رواه سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه أصح من روايته عن أبي هريرة، وقد رجح الدارقطني هذا الوجه كذلك فقال: (وهو الصواب).

واستعمله أيضا في الحديث (١٢٢)، فذكر حديث «أن النبي ﷺ دخل مكة في عمرة القضاء وكعب بن مالك بين يديه»، وقال: وهذا أصح عند بعض أهل الحديث- يعني من حديث أنس ﷺ الذي ذكر فيه شعر عبدالله بن رواحة؛ لأن عبد الله بن رواحة قتل يوم مؤتة، وإنما كانت عمرة القضاء بعد ذلك؛ ولذا أعل الأئمة هذا الحديث؛ لمناقضته للحقائق التاريخية.

والدارقطني في الحديث (٣)، فقال: (والموقوف أصح)، فرجح الوجه الموقوف عن عبد الملك بن عمير، وهو الذي ظهر رجحانه بعد التخريج والدراسة.

كما استعمله في الحديث (٩)، فقال أيضاً: (والموقوف أصح)، فرجح رواية الوقف التي جاءت من طريق أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود ﷺ.

واستعمله في الحديث (٣٢)، فقال: (والمرسل أصح)، فرجح الوجه المرسل عن سماك بن حرب وهو الوجه الذي رواه عنه حماد بن سلمة والثوري.

واستعمله في الحديث (٥٥)، فقال: (وقول الثوري ومن تابعه أصح)، فرجح ما رواه سالم بن أبي الجعد، عن رجل، عن كعب بن مرة، وعلل ذلك بأن سالماً لم يسمع من كعب بن مرة.

واستعمله في الحديث (٧٥)، فقال: (وأبو عبيدة أصح)، فرجح رواية أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن أبيه، وقد دلت القرائن بعد الدراسة والتتبع على ترجيح هذا الوجه.

واستعمله في الحديث (٩٥)، فقال: وهذا أصح من هذا القول الذي قبله، يعني بذلك ما رواه منصور بن أبي مزاحم، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عبيد الله أنه بلغ عمر ابن الخطاب أن رسول الله ﷺ، وقد تبين بعد التخريج والدراسة أن هذا الوجه محفوظ عن الزهري.

والبيهقي في الحديث (١١)، فقال: (والموقوف أصح)، فرجح وقف حديث: "النهي عن بيع السلاح في الفتنة" على عمران بن حصين ﷺ.

وابن القيم في الحديث (١٢٦)، فقال: (فحديث ابن عمر أصح منه) على اعتبار أنه مخرج في الصحيحين أما حديث جابر فهو من أفراد مسلم، ولأن رواة حديث ابن عمر أحفظ وأتقن، وذكر أوجهاً أخرى لترجيحه ذكرتها عند دراسة الحديث.

٢- مصطلح (الصحيح):

استعمله البخاري في الحديث (٢٢)، فقال: (الصحيح عن مالك، عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسل، ليس فيه السائب بن يزيد)، وهذا يدل على إعلال الوجه الذي فيه زيادة راو – وهو السائب بن يزيد- كما تبين بعد التخريج والدراسة.

واستعمله أيضاً في الحديث (٦٢)، فقال: (الصحيح هو هذا حديث أبي ذر)، وذلك في إجابته عن سؤال الترمذي عن حديث: «ثلاثة يحبهم الله. . . »، فرجح ما رواه شعبة، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن زيد بن ظبيان عن أبي ذر، على ما رواه الأعمش عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن ابن مسعود ﷺ.

واستعمله الترمذي في الحديث (٦٢)، فقال: (والصحيح ما روى شعبة. . .) فرجح ما رجحه شيخه البخاري.

والعقيلي في الحديث (٨٦)، فقال في حديث: "لاسبق إلا في نصل أو خف أو حافر": هذا يرويه الناس عن ابن أبي ذئب، عن نافع بن أبي نافع عن أبي هريرة وهو الصحيح، وقد تبين بعد الدراسة والتخريج أن هذا الوجه هو أصح الطرق عن أبي هريرة ﷺ.

والدارقطني في الحديث (١)، فقال: (والصحيح عن شعبة موقوفاً)، فرجح ما رواه مسكين بن بكير، ويزيد بن هارون، ومُحَمَّد بن جعفر على من رواه مرفوعاً، وهو ما دلت القرائن على ترجيحه.

واستعمله أيضاً في الحديث (١٤)، فقال: (ورفعه صحيح)، فرجح رواية الرفع التي رواها ابن المبارك، وإسماعيل بن علية وغيرهما على ما رواه حماد بن زيد.

واستعمله أيضاً في الحديث (٢١)، فقال: وأصحاب إسماعيل الحفاظ عنه يروونه، عن

هشام، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير مرسلا، وهو الصحيح)، فرجح هذا الوجه عن هشام بن عروة.

واستعمله أيضا في الحديث (٢٤)، فقال: (غريب من حديث يحيى بن عبد الله بن سالم، ومن ذكر معه لم يجمع بينهم غير ابن وهب وهو الصحيح عن هشام مرسل)، فرجح ما رواه هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلا؛ لتفرد ابن وهب بروايته موصولا.

واستعمله أيضا في الحديث (٥٨)، فقال: (والصحيح قول صالح بن كيسان ومن تابعه)، فرجح ما رواه صالح بن كيسان ومن تابعه عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن المقداد بن الأسود.

واستعمله أيضا في الحديث (٦١)، فقال: (والصحيح حديث أيوب)، فرجح ما رواه أيوب عن الحسن، عن الأحنف، عن أبي بكرة ﷺ، وقد أخرجه البخاري ونسلم من هذا الوجه.

واستعمله أيضا في الحديث (٨٨)، فقال: (والصحيح حديث سمي)، فرجح رواية سمي مولى أبي بكر، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ، فقد روى هذا الوجه الجم الغفير عن مالك وخالفوا به الجادة؛ فهو مقدم على غيره من الأوجه.

واستعمله البيهقي في الحديث (١٠١)، فقال: (وقال غيره: رويفع بن ثابت وهو الصحيح)، فرجح ما رواه ابن المبارك وغيره عن ابن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي مرزوق، عن حنش الصنعاني، عن رويفع بن ثابت الأنصاري.

واستعمله أيضاً في الحديث (١١٦) فقال: (والصحيح رواية الجماعة عنهما)، أراد رواية: «أن النبي ﷺ جعل للفرس سهمين وللرجل سهماً».

واستعمله الزيلعي في الحديث (١١٩)، فقال: (والصحيح أنها من قول النبي ﷺ)، أراد بذلك قوله: «مخافة أن يناله العدو».

٣-مصطلح الصواب:

استعمله النسائي في الحديث (٧٢)، فقال: (الصواب حديث سعير بن الخمس)، والذي ظهر بعد الدراسة والتتبع أنّ الرّاجح رواية عبد الله بن الحسن، عن إبراهيم بن طلحة، عن

عبد الله بن عمرو بن العاص ﵄، خلافاً لما ذكره ابن السني في "المجتبى" فلعله انقلب عليه كلام النسائي.

واستعمله ابن قانع في الحديث (١٠٠)، ف قال: (والصواب جبر)، فرجح في تسمية جابر بن عتيك أن اسمه جبر.

واستعمله الطبراني في الحديث (١٠٢)، فقال: (والصواب عطاء بن أبي مسلم) أراد بذلك أنه الراجح في تسميته.

والدارقطني من أكثر الأئمة استعمالاً لهذا اللفظ في كتابه "العلل"، وأذكر فيما يلي في مواضع استعماله لهذا المصطلح في أحاديث الدراسة:

الحديث (٤)، فقال: (وكذلك قال وكيع، عن ثور بن يزيد، موقوفا، وهو الصواب)، فرجح رواية الوقف عن ثور بن يزيد.

واستعمله أيضاً في الحديث (٧)، فقال: (والموقوف هو الصواب)، فرجح رواية الوقف عن شريك.

واستعمله أيضاً في الحديث (١٦)، فقال: (وغيره يرويه عن حماد موقوفاً وهو الصواب)، فرجح ما رواه مسدد وغيره عن حماد بن زيد.

واستعمله أيضاً في الحديث (٢٤)، فقال: (ورواه أبو الأسود، عن عروة، مرسلا، وهو الصواب)، فتابع أبو الأسود هشام بن عروة في روايته عن عروة مرسلاً وهو الراجح.

واستعمله كذلك في الحديث (٢٧)، فقال: (وكذلك قال معاذ بن معاذ، وغندر، وزيد بن الحباب، عن شعبة، وهو الصواب)، فرجح رواية ابن أبي خداش، عن عيسى بن يونس، ومن تابعه: معاذ بن معاذ وغيره من أصحاب شعبة، عن شعبة، عن عمرو بن دينار، عن عبيد بن عمير مرسلا.

واستعمله أيضا في الحديث (٤١)، فقال: (وغيره يرويه عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن خاله نافع بن عتبة بن أبي وقاص، وهو الصواب)، فرجح ما رواه جرير، وزائدة، وغيرهما عن عبد الملك بن عمير على ما رواه أبو جعفر الرازي.

واستعمله أيضا في الحديث (٥٣)، فقال: (وكذلك قال عبد الله بن إدريس،

وأبو إسحاق الفزاري، وغندر وروح بن عبادة، عن كهمس، وهو الصواب) فرجح ما رواه عبد الله بن إدريس ومن تابعه عن كهمس.

واستعمله أيضا في الحديث (٥٤)، فقال: (والصواب قول الدراوردي ومن تابعه)، فرجح ما رواه الداروردي ومن تابعه عن ابن الهاد، عن الوليد بن أبي الوليد، عن عثمان بن عبد الله بن سراقة، عن عمر بن الخطاب.

واستعمله أيضاً في الحديث (٦٧)، فقال: (والصواب قول معاذ بن معاذ)، فرجح ما رواه معاذ بن معاذ على ما رواه ابن أبي عدي عن حبيب بن الشهيد.

واستعمله أيضاً في الحديث (٦٩)، فقال: (وقال الحضرمي: عن الحماني، عن الدراوردي، عن العلاء، مثل قول الباقين، عن أبي كثير، عن مُحَمَّد بن عبد الله بن جحش، وهو الصواب). واستعمله أيضاً في الحديث (٨٠)، فقال: (والصواب قول يحيى القطان ومن تابعه)، فرجح ما رواه يحيى القطان ومن تابعه عن إبراهيم بن ميمون، عن سعد بن سمرة، عن أبيه، عن أبي عبيدة ابن الجراح.

واستعمله أيضا في الحديث (٨٣)، فقال: (وكذلك رواه الليث بن سعد، وابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، وهو الصواب)، فرجح ما رواه الليث وابن أبي ذئب ومن تابعهما عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، على ما رواه مُحَمَّد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

واستعمله أيضا في الحديث (٨٤)، فقال: (وأما أصحاب أبي حازم الحفاظ، منهم مالك بن أنس، وابن أبي حازم، والثوري، فرووه عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، وهو الصواب). واستعمله أيضا في الحديث (٨٧)، فقال: (والحفاظ من أصحاب يحيى يروونه، عن يحيى، عن عامر العقيلي، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهو الصواب)، فرجح ما رواه أصحاب يحيى بن أبي كثير، عنه، عن عامر العقيلي، عن أبيه، عن أبي هريرة، على ما رواه مغيرة السراج، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبيه.

واستعمله أيضا في الحديث (٨٩)، فقال: (والصواب عن شريك، عن هارون بن سعد، عن أبي حازم، عن أبي هريرة)، فرجح هذا الوجه على ما رواه مُحَمَّد بن عيسى الوابشي، عن شريك، عن هارون بن سعد، عن أبي قيس، عن جابر.

واستعمله أيضا في الحديث (١١٧)، فقال: وخالفه إسماعيل بن زكريا، ويحيى القطان، وأبو أسامة؛ رووه عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ قال: من حمل علينا السلاح فليس منا، وهو الصواب، فرجح هذا المتن على المتن الذي روي من طريق آخر وهو «مَنْ سَلَّ السِّلَاحَ عَلَى أُمَّتِي فَلَيْسَ مِنْ أُمَّتِي».

واستعمله أيضاً في الحديث (١٢٧) فقال: (قال ذلك عراك بن مالك عن أبي هريرة وهو الصواب)، فرجح ما رواه ثور بن زيد، عن سالم أبي الغيث، عن أبي هريرة ﷺ بلفظ: انصرف رسول الله إلى وادي القرى، أو انصرفنا مع رسول الله عن خيبر إلى وادي القرى.

واستعمله ابن منده في الحديث (٥٨)، فقال: (والصواب من حديث الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي) فرجح هذا الوجه على بقية الأوجه عن الأوزاعي.

وابن عبد البر في الحديث (١٠٠)، فقال: (هكذا يقول أبو العميس في إسناد هذا الحديث، والصواب ما قاله مالك)، فرجح ما رواه الإمام مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، عن عتيك بن الحارث، عن جابر بن عتيك، على ما رواه أبو العميس.

والمزي في الحديث (٧٢)، فقال: (حديث سعير خطأ، يعني أن الصواب حديث عبد الله بن الحسن، عن إبراهيم بن مُحَمَّد بن طلحة، عن عبد الله بن عمرو).

وفي الحديث (١٠٤)، فقال: (والصواب رباح بن الوليد)، فبين الصواب في تسمية الراوي.

وابن حجر في الحديث (١١)، فقال: (والصواب وقفه) يعني حديث النهي عن بيع السلاح في الفتنة.

٤- قولهم: (والحديث حديث فلان)، (والقول قول فلان)، (ويشبه أن يكون القول قول فلان):

استعمله البغوي في الحديث (٢)، فقال: والحديث حديث منصور عن مجاهد عن يزيد موقوفاً)، فرجح رواية الوقف التي رواها منصور عن مجاهد على رواية الرفع.

واستعمله الدارقطني في الحديث (٥٦)، فقال: (والقول قول ابن المبارك)، فرجح ما رواه ابن المبارك ومن تابعه -كما تبين في التخريج- عن بقية بن الوليد، عن بحير بن سعد، عن

خالد بن معدان، عن أبي بحرية، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.

واستعمله أيضاً في الحديث (٦٣)، فقال: (والقول قول مالك)، فرجح ما رواه مالك ومن تابعه، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمر بن كثير بن أفلح، عن نافع أبي مُحَمَّد، عن أبي قتادة رضي الله عنه.

واستعمله أيضاً في الحديث (٧٣) فقال: (ويشبه أن يكون القول قول زائدة).

٥- قولهم: (هو عند الثقات كذا):

استعمله البزار في الحديث (٣)، فقال: (هو عند الثقات موقوف) فرجح ما رواه عبد الملك بن عمير، عن مصعب بن سعد، عن أبيه موقوفاً.

واستعمله القرطبي – فيما نقله عنه الزيلعي– في الحديث (١١٩)، فقال: (هذه الزيادة من كلام النبي ﷺ كما رواه الثقات)، يعني بذلك قوله: " مخافة أن يناله العدو".

٦- قولهم: (وغيره يرويه كذا)، (وكذلك رواه فلان)، (ورواه غيره كذا)، (وقال غيره كذا):

استعمله الإمام أحمد في الحديث (١٠٥)، فقال: (وقال غيره: -يعني غير زيد-: أبو علي الجنبي، فبين أنّ الرّاجح في تسميته: أبو علي الجنبي.

واستعمله الدارقطني في الحديث (٤)، فقال: (وغيره يرويه عن يحيى، موقوفا، وكذلك قال عمرو بن علي عنه)

وفي الحديث (١٣)، فقال: (ووقفه غير يحيى، عن عبد الحميد، وكذلك رواه الليث، عن يزيد بن أبي حبيب موقوفا)، فرجح رواية الوقف.

وفي الحديث (٢٩)، فقال: (وغيره يرويه عن عبيد الله، عن نافع مرسلا)، وقد تبين بعد التخريج والدراسة أن هذا هو الوجه الراجح.

وفي الحديث (٣٧)، فقال: (وغيره، يرويه عن ابن حرملة، عن ابن المسيب مرسلا).

وفي الحديث (٤١)، فقال: (وغيره يرويه عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن خاله نافع بن عتبة بن أبي وقاص).

وفي الحديث (٤٣)، فقال: (وغيره يرويه، عن الصلت، عن أبي نضرة، عن جابر، وحده)، وهو المحفوظ عن الصلت بن دينار.

وفي الحديث (٤٨)، فقال: (وغيره يرويه عن ابن إسحاق، عن عكرمة، لا يذكر بينهما ثور بن زيد).

وفي الحديث (١١٢)، فقال: (وغيره يرويه عن الأوزاعي موقوفا)، وهو الراجح.

واستعمله البزار في الحديث (١٢)، فقال: (وغيره يرويه موقوفا)، فرجح رواية زائدة ومن تابعه عن سماك بن حرب عن النعمان بن بشير موقوفا.

وفي الحديث (٢٤)، فقال: (ورواه غيره عن هشام عن أبيه مرسلا)، فرجح رواية الإرسال.

واستعمله أبو نعيم في الحديث (٤٦)، فقال: (ورواه غيره عن عيسى، عن وائل، عن البهي دون مسعر.

والبيهقي في الحديث (١٠١)، فقال: (وقال غيره: رويفع بن ثابت وهو الصحيح)، فبين الراجح في تسمية الراوي.

وفي الحديث (١١٦) فقال: (وكذلك رواه أحمد بن حنبل وجماعة عن أبي معاوية)، فرجح الرواية المفسرة.

٧-مصطلح (المحفوظ):

استعمله الدارقطني في الحديث (١٠)، فقال: (والمحفوظ عن عاصم، عن زر، عن عبد الله قوله غير مرفوع).

والحديث (١٣)، فقال: (وكذلك رواه الليث، عن يزيد بن أبي حبيب موقوفا أيضا، وهو المحفوظ).

والحديث (٢٢)، فقال: (والمرسل هو المحفوظ).

وفي الحديث (٢٨)، فقال: (وقول حماد بن سلمة محفوظ عنه).

وفي الحديث (٤٣)، فقال: (وغيره يرويه، عن الصلت، عن أبي نضرة، عن جابر، وحده، وهو المحفوظ).

وفي الحديث (٥٣)، فقال: (وقال عثمان بن أبي شيبة عنه، عن كهمس بن الحسن، عن مصعب بن ثابت مرسلا، عن عثمان، وهو المحفوظ).

وفي الحديث (٨٤)، فقال: (والمحفوظ عن أبي حازم عن سهل بن سعد).

وفي الحديث (٨٥)، فقال: (والمحفوظ: عن يونس، عن الزهري، عن أبي صالح، عن أبي هريرة).

واستعمله الخطيب في الحديث (٢٢)، فقال: (و والمحفوظ عن مالك عن الزهري مرسلا).

والبيهقي في الحديث (٧٥)، فقال: (والمحفوظ عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن أبيه).

٨-قولهم: (أحب إلي):

استعمله الدارقطني في الحديث (١٧)، فقال: (والموقوف أحب إلي)، فرجح رواية الوقف عن الثوري، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٩-قولهم: (الحفاظ يروونه كذا):

استعمله الدارقطني في الحديث (٢١)، فقال: (وأصحاب إسماعيل الحفاظ عنه يروونه، عن هشام، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير مرسلا).

وفي الحديث (٨٧) فقال: (والحفاظ من أصحاب يحيى يروونه، عن يحيى، عن عامر العقيلي، عن أبيه، عن أبي هريرة)، وهذا يدل على ترجيحه بقرينة الاختصاص.

١٠- قولهم: (ورواه الناس كذا)، (وروى أكثر الناس هذا الحديث عن فلان كذا):

استعمله البخاري في الحديث (٣١)، فقال: (وروى أكثر الناس هذا الحديث عن ابن سيرين، عن عبيدة مرسلا).

والخطيب في الحديث (٢٢)، فقال: (ورواه الناس عن مالك عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلا).

والعقيلي في الحديث (٨٦)، فقال: (هذا يرويه الناس عن ابن أبي ذئب، عن نافع بن أبي نافع، عن أبي هريرة).

١١- قولهم: (رواه غير واحد كذا)، (ورواه الثقات كذا):

استعمله البخاري في الحديث (١٢٥) فقال: (حدثنا غيْرُ وَاحِدٍ عن شَرِيكٍ عن عمَّارٍ عن أبي الزُّبيْرِ عن جَابرٍ أن النبي ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء).

والترمذي في الحديث (٢٦)، فقال: (رواه غير واحد عن سفيان، عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير مرسلا، وليس فيه عن ابن عباس)

واستعمله حمزة الكناني في الحديث (٣٥)، فقال: (وقد رواه غير واحد عن ابن عيينة، فجمعهما عمرو بن دينار ومُحَمَّد بن عجلان، فحملوا حديث عمرو بن دينار المرسل على حديث مُحَمَّد بن عجلان).

والبزار في الحديث (٣٦)، فقال: (وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن مُحَمَّد، عن أبي سلمة مرسل)، فرجح رواية الإرسال عن مُحَمَّد بن عمرو.

وفي الحديث (٥٣)، فقال: (وقد رواه غير واحد، عن كهمس، عن مصعب بن ثابت، عن عثمان).

وفي الحديث (٦٥)، فقال: (ورواه عن الحسن غير واحد، عن عمران ولم يدخل بين عمران والحسن أحدا غير قتادة).

١٢- مصطلح (أشبه)، (أشبه بالصواب):

استعمله الدارقطني في الحديث (٢٩)، فقال: (والمرسل أشبه، فرجح ما رواه عبيد الله بن عمر، عن نافع مرسلا.

وفي الحديث (٣١)، فقال: (والمرسل أشبه بالصواب).

وفي الحديث (٣٧)، فقال: (وغيره، يرويه عن ابن حرملة، عن ابن المسيب مرسلا، وهو أشبه).

وفي الحديث (٦٥)، فقال: (وأشبهها بالصواب ما قاله معاذ بن هشام، عن أبيه، بمتابعة معمر، وسعيد، وهمام، عن قتادة، عن الحسن، عن هياج بن عمران، عن سمرة، وعمران بن حصين).

وفي الحديث (٨٢)، فقال: (وخالفه أبو الأحوص ومُحَمَّد بن الفضل بن عطية، فروياه، عن عبد العزيز بن رفيع، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وهو أشبه).

المبحث الثّاني: مصطلحات الأئمة في التعليل.

١- مصطلح (وليس بمحفوظ)، (غير محفوظ):

استعمله الدارقطني في الحديث (١)، فقال: (وكذلك روي عن عمران بن أبان الواسطي، عن أنس، وليس بمحفوظ عنه)، يريد بذلك الوجه المرفوع.

وفي الحديث (١٧)، فقال: (وهذا كان المسيب يروي أحيانًا عن الفزاري، عن حماد، عن عاصم، وأحيانًا يروي عن الفزاري، عن الثوري، عن عاصم. وكلاهما غير محفوظين).

والترمذي في الحديث (٦٢)، فقال: (هذا حديث غريب وهو غير محفوظ) يعني حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

والبخاري في الحديث (٦٥)، فقال: (حديث أنس غير محفوظ).

٢- الإشارة إلى التعليل بصيغة التمريض (وروي)، (وقيل):

استعمله الترمذي في الحديث (٣٠)، فقال: (وقد روي عن معاوية بن صالح هذا الحديث مرسلا).

وفي الحديث (٥٥)، فقال: (وقد روي هذا الحديث، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد وأدخل بينه وبين كعب بن مرة في الإسناد رجلا).

والبيهقي في الحديث (١٠٧)، فقال: (وقد قيل عن سعيد بن منصور بهذا الإسناد. .).

٣- (ليس هو عندي بصحيح):

استعمله أبو القاسم البغوي في الحديث (٢)، فقال: (فأما حديث جدار فليس هو عندي بصحيح).

٤- (لم يسنده إلا فلان) أو (لم يروه كذا إلا فلان):

استعمله البزار في الحديث (٣)، فقال: (ولم نسمع أحدا أسنده إلا حاتم، عن يحيى بن حماد، عن أبي عوانة).

وفي الحديث (٢٤)، فقال: (وهذا الحديث لا نعلم أسنده، عن عائشة رضي الله عنها إلا الدراوردي).

وفي الحديث (٣١)، فقال: (ولا أسنده إلا أبو داود الحفري، عن ابن أبي زائدة، عن الثوري).

والخطيب في الحديث (٢٢)، فقال: (تفرد برواية هذا الحديث هكذا مسندا ابن أبي كبشة عن ابن مهدي عن مالك)، وقال أيضا: (لم يروه متصلا إلا الحسين بن أبي كبشة البصري).

٥- (كذا رواه فلان)، (هكذا روى بعضهم)، (هكذا حدثنا فلان):

استعمله الترمذي في الحديث (٣٨)، فقال: (وهكذا روى بعضهم، عن أبي إسحاق مثل رواية الثوري).

وفي الحديث (٤٠)، فقال: (هكذا قال سعيد: الكنز).

والبزار في الحديث (٨١)، فقال: (هكذا رواه أبو بكر النهشلي عن زياد، عن قطبة، عن أبي موسى، وخالفه شعبة في إسناده).

والطحاوي في الحديث (٤٩)، فقال: (هكذا حدثنا يونس هذا الحديث، فقال في إسناده: عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس).

وفي الحديث (٥٢)، فقال: (هكذا حدثناه عبد الملك، فلم يدخل بين حيوة وبين شفي فيه أحدا).

والطبراني في الحديث (١٠٢)، فقال: (هكذا قال في الإسناد: عطاء بن مسلم).

وأبو نعيم في الحديث (٦١)، فقال: (كذا رواه سليمان عن الحسن).

وابن عبد البر في الحديث (١٠٠)، فقال: (هكذا يقول أبو العميس في إسناد هذا الحديث).

والبيهقي في الحديث (٥)، فقال: (كذا رواه يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد عنه).

وفي الحديث (٦٨)، فقال: (كذا في كتابي جابر بن سبرة).

وفي الحديث (٧٥) فقال: (كذا قال عن عمرو بن ميمون. . .).

٦- (لم يروه عن فلان إلا فلان):

استعمله الطبراني في الحديث (٥)، فقال: (لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد إلا يحيى بن أيوب).

وفي الحديث (٧٩)، فقال: (لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا ابن أبي غنية).

وفي الحديث (١١٠) فقال: (م يرو هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر إلا سفيان بن حسين، ولا عن سفيان إلا عمر بن علي المقدمي).

٧- (لا يصح):

استعمله الدارقطني في الحديث (٩)، فقال: (ولا يصح عن أبي وائل).

وفي الحديث (٧٠)، فقال: (وروى هذا الحديث مُحَمَّد بن بكير الحضرمي، عن رشدين بن سعد، عن عقيل، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن عائشة، ولا يصح).

وابن الجوزي في الحديث (١١) فقال: (هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ).

٨- (وهم):

استعمله أبو داود في الحديث (١١٨)، فقال: (وأرى الوهم في حديث مجمع أنه قال: ثلاث مئة فارس، وإنما كانوا مئتي فارس).

والدارقطني في الحديث (٣٥)، فقال: (فأما مُحَمَّد بن قيس فروى حديثه سفيان بن عيينة، واختلف عنه؛ حدث به ابن أبي عمر العدني، وابن أبي عبد الرحمن المقري، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، وابن عجلان، سمعا مُحَمَّد بن قيس، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه، وفي هذا الإسناد وهم).

وفي الحديث (٤١)، فقال: (ووهم في قوله: هاشم وإنما هو: نافع).

وفي الحديث (٥٤)، فقال: (ورواه ابن وهب، عن عمر بن مالك الشرعبي، وابن لهيعة، والليث، عن ابن الهاد فقال: عن الوليد بن عثمان، عن أبي أمه، عن عمر بن الخطاب.

ووهم فيه. . .).

وفي الحديث (٨٠)، فذكر رواية أبي أحمد الزبيري ويحيى القطان الراجحة ثم قال: (وخالفهما وكيع، فرواه عن إبراهيم بن ميمون، فقال: إسحاق بن سعد بن سمرة، عن أبيه، عن أبي عبيدة، ووهم فيه. . .)

وفي الحديث (٨٧)، فقال: (رواه مغيرة السراج، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبيه، المتن الأول، ووهم فيه. . .).

وفي الحديث (٩٠)، فقال: (وقال معمر: عن زيد بن أسلم، عن عطاء أن امرأة حذيفة، قالت: نام رسول الله ﷺ، ووهم فيه. .)

وفي الحديث (٩٥)، فقال: (رواه أبو مروان العثماني، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عبيد الله؛ أنه بلغه، عن عمر؛ أن رسول الله ﷺ قال هذا القول، ووهم في هذا القول).

وفي الحديث (١٠٠)، فقال: (فرواه إسحاق بن سليمان الرازي، عن مالك، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن جابر بن عتيك، عن النبي ﷺ، ووهم فيه وهما قبيحا).

وفي الحديث (١٢٧)، فقال: وهذا وهم – يعني قوله: خرجنا مع رسول الله ﷺ يوم خيبر– وهذا وهم؛ لأن أبا هريرة لم يشهد خيبرا مع النبي ﷺ، ولم يكن أسلم.

وابن منده في الحديث (٥٨)، فقال: (هذا حديث وهم من حديث الأوزاعي).

والبيهقي في الحديث (١١)، فقال: (ورفعه وهم).

وفي الحديث (١١٦)، فقال: (وقد وهم بعض الرواة فيه فرواه عن أبي أسامة وابن نمير، عن عبيد الله: وللراجل سهما).

وابن الملقن في الحديث (١٢٣)، فقال: (تم عليه في تخريجه الوهم مع إتقانه وحفظه وصحة معرفته) يعني بذلك الإمام البخاري لما أخرج هذا الحديث.

وابن القيم في الحديث (١٢٢) فقال: (وهذا وهم؛ فإن ابن رواحة قتل في هذه الغزوة. . . .).

٩- (وهو ضعيف):

استعمله ابن حجر في الحديث (١١)، فقال: (رواه ابن عدي والبزار والبيهقي مرفوعا وهو ضعيف).

١٠-(غريب من حديث فلان)، (غريب من هذا الوجه):

استعمله الدارقطني في الحديث (٢٤)، فقال: (غريب من حديث هشام عنه عنها، غريب من حديث الدراوردي عبد العزيز عنه).

والترمذي في الحديث (٣١)، فقال: (هذا حديث حسن غريب من حديث الثوري).

وفي الحديث (٤٨)، فقال: (وهذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه).

وفي الحديث (٩١)، فقال: (وهذا حديث غريب من هذا الوجه).

وابن منده في الحديث (٦٨)، فقال: (غريب تفرد به طارق).

وأبو نعيم في الحديث (٤٦)، فقال: (غريب من حديث مسعر).

وفي الحديث (١٠٩) فقال: (غريب من حديث عبد العزيز-يعني ابن أي رواد-).

١١- (لا نعرفه إلا من حديث فلان)، (لا نعرفه إلا من هذا الوجه)، (ولا نعلم أحداً رواه عن فلان إلا فلان)، (لا نعلمه يروى عن فلان إلا بهذا الإسناد):

استعمله البخاري في الحديث (١٠٦)، فقال: (ولا أعلم أن أحدا روى هذا غير شريك).

وفي الحديث (١١٠)، فقال: (لا أعرف أحدا روى هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر غير سفيان بن حسين).

والترمذي في الحديث (٣١)، فقال: (لانعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة).

وفي الحديث (٤٨)، (١٢١) فقال: (لانعرفه إلا من هذا الوجه).

وفي الحديث (١١٠)، فقال: (لا نعرفه من حديث عبيد الله إلا من هذا الوجه).

وفي الحديث (١٢٤)، فقال: (لا نعرفه من حديث أبي بكر إلا من حديث هذا الشيخ).

والبزار في الحديث (٧٩)، فقال: (ولا نعلم أحدا رواه عن الأعمش عن شقيق عن أبي موسى إلا عبد الملك بن حميد بن أبي غنية).

وفي الحديث (٨٢) فقال: (وحديثا صالح بن موسى، عن عبد العزيز، عن أبي صالح، ولا نعلمهما يرويان، عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد).

وفي الحديث (٨٩) فقال: (وهذا الحديث لا نعلم رواه عن هارون بن سعد، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، إلا شريك).

وفي الحديث (١٠٨)، فقال: (لا نعلمه يروى إلا عن أنس بهذا الطريق).

وفي الحديث (١١١)، فقال: (وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد).

١٢-(غريب)، (غريب جداً):

استعمله الترمذي في الحديث (١٢١)، فقال: هذا الحديث غريب.

وفي الحديث (١٢٤)، فقال: (وهذا حديث غريب).

وابن عساكر والمنذري في الحديث (١٠٨)، فوصفا الحديث بالغرابة.

وابن كثير في الحديث (٣١)، فقال: (وهذا حديث غريب جداً).

١٣-(خطأ):

استعمله حمزة الكناني في الحديث (٣٥)، فقال: (هذا الحديث خطأ).

والنسائي، والمزي في الحديث (٧٢)، فقال النسائي: (هذا حديث خطأ)، وقال المزي: (حديث سعير خطأ).

١٤- (إن كان محفوظًا):

استعمله البخاري في الحديث (٤٢)، فقال: (هو حديث حسن إن كان محفوظاً).

١٥- (ولم يعرفه):

استعمله البخاري في الحديث (٤٢)، فقال لما سأله الترمذي عن هذا الحديث: (هو حديث حسن إن كان محفوظاً ولم يعرفه).

وفي الحديث (٤٨)، حيث قال الترمذي: وسألت مُحَمَّداً عن هذا الحديث، فلم يعرفه.

وفي الحديث (١٢٤)، فقال: الترمذي: وسألت مُحَمَّد بن إسماعيل عن هذا الحديث فلم يعرفه.

وفي الحديث (١٢٥) حيث قال الترمذي: وسألت مُحَمَّداً عن هذا الحديث، فلم يعرفه إلا من حديث يحيى بن آدم عن شريك.

١٦-(تفرد به فلان):

استعمله الطبراني في الحديث (١١٠)، فقال: (لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر إلا سفيان بن حسين، ولا عن سفيان إلا عمر بن علي المقدمي، تفرد به: ابنه مُحَمَّد).

والدارقطني في الحديث (٨٤)، فقال: (تفرد به مُحَمَّد بن عجلان).

وابن منده في الحديث (٦٨)، فقال: (تفرد به طارق).

وأبو نعيم في الحديث (٤٦)، فقال: (تفرد به أبو خيثمة).

وفي الحديث (١٠٩)، فقال: (تفرد به الهذيل).

وابن حجر في الحديث (٨٠)، فقال: (تفرد وكيع عن إبراهيم بقوله: (عن إسحاق بن سعد).

١٧- نفي السماع:

استعمله علي بن المديني في الحديث (٩٢)، فقال: (والحسن عندنا لم يسمع من الأسود رضي الله عنه).

وفي الحديث (٩٦)، فنقل عن شعبة أن الحكم لم يسمع من المقسم إلا خمسة أحاديث.

والترمذي في الحديث (٩٧)، فقال: (أبو عبيدة لم يسمع من أبيه).

وفي الحديث (٩٩)، فقال: (أبو قلابة لم يسمع من أبي ثعلبة).

وابن حبان، وابن منده في الحديث (٩٤)، فقال ابن حبان: (وغلط روح بن عبادة فروى عن أبي نعامة عن إياس بن زهير عن سويد بن هبيرة قال: سمعت النبي ﷺ).

وقال ابن منده: (لم يقل: سمعت النبي ﷺ إلا روح بن عبادة).

١٨-نفي الاتصال:

استعمله الترمذي والمزي في الحديث (٩٣)، فقال الترمذي: (حديث سلمان ليس إسناده بمتصل)، وقال المزي: (مُحَمَّد بن المنكدر عن سلمان رضي الله عنه، ولم يدركه).

والدارمي في الحديث (٩٨)، فقال: (عمر لم يلقَ عقبة بن عامر).

المبحث الثالث: مصطلحات الأئمة في الجمع:

١-(ولعل فلان أخذه عنهما) استعمله الدارقطني في الحديث (٦٦).

٢-(ولعل الحديث صحيح عن فلان وفلان جميعاً) استعمله الدارقطني في الحديث (٧٤).



الفصل الثّاني:

قرائن الترجيح والتعليل والجمع.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قرائن الترجيح.

المبحث الثاني: قرائن التعليل.

المبحث الثالث: قرائن الجمع.

المبحث الأول: قرائن الترجيح.

١-قرينة العدد:

وهي تعد من أقوى وأهم وأكثر القرائن المسلوكة للترجيح بين الروايات المختلفة، واعتمدها كثير من الحفاظ السابقين، ومن أشهرهم يحيى القطان حيث قال: كنا نظن أن الثوري وهم فيه لكثرة من خالفه[(١)].

ونص عليها الشافعي فقال: والعدد أولى بالحفظ من الواحد[(٢)].

وقال أيضاً: إنما يغلط الرجل بخلاف من هو أحفظ منه، أو يأتي بشيء في الحديث يشركه فيه من لم يحفظ منه ما حفظ، وهم عدد وهو منفرد[(٣)].

وقال أبو حاتم محتجاً بهذه القرينة: اتفق ثلاثة أنفس على التوصيل[(٤)].

وقال ابن معين في حديث: الناس يحدثون به مرسلاً[(٥)].

وربما أشار الأئمة إلى هذه القرينة كما في قول ابن معين المتقدم، أو بقولهم: وغيره يرويه كذا، أو هو عند الثقات كذا، أو ورواه غير واحد كذا، وتقدم ذكر هذه المصطلحات ومواضع استعمالهم لها في أحاديث البحث.

وقد رجحت بهذه القرينة في كثير من أحاديث البحث.

٢-الحفظ والإتقان:

وهي قرينة مهمة أيضاً كثيراً ما يرجح بها الأئمة، قال أبو زرعة الرازي: إذا زاد حافظ على حافظ قُبِل[(٦)].

---

(١) العلل: للدارقطني (٥/٢١١)

(٢) اختلاف الحديث ص ١٢٨، شرح علل الترمذي (١/٤٢٥).

(٣) اختلاف الحديث ص ٢٩٤.

(٤) العلل: لابن أبي حاتم (٢/٣٩١).

(٥) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (٢٩٧٣).

(٦) العلل لابن أبي حاتم (١/٣١٨).

وقال مسلم: والحديث للزائد الحافظ، وقال أيضاً: والزيادة في الأخبار لا تلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يكثر عليهم الوهم في حفظهم[1].

قال ابن رجب: إذا روى الحفاظ الأثبات حديثاً واحداً بإسناد واحد، وانفرد واحد منهم بإسناد آخر، فإن كان المنفرد ثقة حافظاً فحكمه قريب من حكم زيادة الثقات في الأسانيد والمتون. . . [2]

ولا يكاد يخلو حديث في البحث من الترجيح بهذه القرينة.

٣-القوة في الشيخ:

اهتم أئمة الحديث بمعرفة طبقات ومراتب أصحاب الرواة المكثرين. فقسم ابن المدينيّ، والنَّسائيُّ أصحاب نافع تسع طبقات مع اختلافهما في ذكر رواة كل طبقة، وهذه القرينة من القرائن المهمة التي يُعرف بها دقائق علل الحديث.

قال الحافظ ابن رجب: (اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هيِّنٌ، لأنَّ الثِّقات والضُّعفاء دُوِّنوا في كثير من التَّصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التَّواليف.

الوجه الثاني: معرفة مراتب الثِّقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في السَّند، وإما في الوقف والرَّفع، ونحو ذلك. وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث.

وكثيراً ما يُعَبّرون عنها بما يدلُّ على تَّميز الراوي عن غيره من أصحاب الشيخ في شيء يقتضي تقديمه عند الاختلاف، فيقولون: فلان أثبت، أو أعرف، أو أحفظ، أو أجود، ونحوها من العبارات.

ومن أمثلتها: قول ابن معين: حماد بن سلمة أعرف بعلي بن زيد من حماد ابن زيد[3].

---

(١) التمييز ص١٨٩.

(٢) شرح علل الترمذي (٧١٩/٢).

(٣) سؤالات ابن الجنيد (٨٤٠).

وقول أبي حاتم: المسعودي أفهم بحديث عون[١].

وقول الإمام الدارقطني: ويُشبه أن يكون قول زُهير هو المحفوظ، لأنّ زهيراً أثبت من زكريا في أبي إسحاق[٢].

ومن أمثلة إعمال هذه القرينة في أحاديث الدراسة: الحديث (١)، (٢)، (٥)، (١٧)، (١٨)، (٢٠)، (٢٢)، (٢٣)، (٢٦)، (٢٧)، (٣١)، (٣٩)، (٤٠)، (٤٧)، (٤٩)، (٥٢). . . .

٤-أن يعرف الراوي المختلف عليه بقصر الإسناد:

عُرف بعض الرواة بقصر الأسانيد بإرسال الموصولات، أو وقف المرفوعات، كما هو مذهب بعض السلف تهيباً وورعاً، وحسب النشاط وعدمه، قال الإمام أحمد: وكان من مذهبهم أن يقصروا بالحديث ويوقفوه[٣].

ومن شواهد ذلك في أحاديث الدراسة الحديث الرابع حيث اختلف على يحيى القطان في رفعه ووقفه ونص مُحَّد بن بشار على أن الاختلاف من يحيى نفسه مما جعلنا نرجح رواية الوقف لموافقتها لرواية وكيع، كما نجد إعمال هذه القرينة في الحديث (١٦) لشهرة حماد بن زيد بقصر الإسناد.

٥-المتابعة التامة أو القاصرة لأحد الوجهين:

ومن أمثلة الترجيح بالمتابعة التامة قول الدارقطني في حديثٍ اختلف فيه على ابن إسحاق: والصحيح عن ابن إسحاق قول يزيد بن هارون، وجرير عنه؛ لمتابعة عبد الحميد بن جعفر، والليث إياهما[٤].

ومن أمثلة الترجيح بالمتابعة القاصرة قول أبي حاتم في حديثٍ اختلف فيه على الزبير بن عدي، فرواه الثوري عنه عن أبي رزين عن زر بن حبيش عن أبي بن كعب ﷺ مرفوعاً، وخالفه

---

(١) العلل: لابن أبي حاتم (١٧٩/٢).

(٢) علل الدارقطني (١٨٦/٢).

(٣) المصدر السابق (٦٨٩/٢).

(٤) علل الدارقطني (٢٦٢/٣).

عمرو بن أبي قيس فرواه عن الزبير بن عدي عن أبي رزين عن حذيفة ﷺ مرفوعاً، قال أبو حاتم: (حديث الثوري أصح عن أُبيّ، وهو أحفظهم وأعلى من هؤلاء بدرجات والحديث بأُبي أشبه؛ إذْ كان قد رواه عاصم عن زر عن أُبي عن النبي ﷺ. . .)[1]، فاعتمد أبو حاتم في الترجيح على قرينتي: الحفظ، والمتابعة القاصرة.

وإعمال هذه القرينة في أحاديث الدراسة نجدها في الأحاديث ذوات الأرقام: (١)، (٣)، (٦)، (٧)، (٩)، (١٦)، (٢١)، (٢٦)، (٣٨)، (٥٤)، (٧٦)، (٧٧)، (٨١)، (٨٥)، (٨٩)، (١٠١)، (١٠٥)، (١٠٦)، (١١٢)، (١٢٥).

٦-اتفاق البلدان:

من المعلوم أنّ أهل كل بلد أعلم بحديثهم، وبأسانيد شيوخهم من غيرهم، فثقات أهل المدينة أعلم من البصريين بحديث المدنيين: كهشام بن عروة، ومالك بن أنس.

وثقات أهل الكوفة أعرف من المدنيين بحديث الكوفيين: كالأعمش، وأبي إسحاق، مالم تأت قرينةٌ تُخالف ذلك.

قال حماد بن زيد: بلديُّ الرجل أعرف بالرَّجل[2]، وقال ابن عدي: هو من أهل بلدنا ونحن أعرف به[3]، كما حكم أبو حاتم بغلط ابنِ المبارك في حديثٍ، وعلَّل ذلك بقوله: لأنَّ أهل الشَّام أَعرف بحديثهم، وقال: وأهل الشَّام أضبط لحديثهم من الغرباء[4]، وقال أيضاً مرجِّحاً على الثوريِّ غيرَه في نافع: أهل المدينة أعلم بحديث نافع من أهل الكوفة[5].

ونجد إعمال هذه القرينة في أحاديث الدراسة في الأحاديث ذوات الأرقام: (٩)، (١٥)، (٢٠)، (٢٦)، (٣١)، (٣٨)، (٥٢)، (٥٥)، (٦٠)، (٩٣)، (١١٤).

---

(١) العلل (٢/٥٤-٥٥).

(٢) الكفاية ص١٣٣.

(٣) الكامل (٤/٣٩٨).

(٤) العلل: لابن أبي حاتم (١/٨٠).

(٥) المصدر السابق (١/٣١١).

٧-عدم الاختلاف على الراوي:

وأصل ذلك أن الاختلاف على الراوي مما يوهن الرواية وإن لم يستلزم القدح فيها بالكلية.

فإذا روي حديث عن قتادة مثلاً، ورواه عنه سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي، واختلف على سعيد بن أبي عروبة، فإن جانب هشام الدستوائي هنا أقوى من هذه الحيثية فيقدم لذلك.

قال ابن خلاد الباهلي: سمعت يحيى -وهو ابن سعيد القطان- لا يقدم على يحيى بن سعيد أحداً من الحجازيين، فقيل له: الزهري؟ فقال: الزهري خولف عنه، ويحيى لم يختلف عليه[١].

وقال ابن محرز: وسمعت يحيى -يعني ابن معين- وقيل له: من كان أثبت أصحاب إبراهيم في إبراهيم، وأحبهم إليك؟ قال: منصور، فقيل له من بعده؟ فقال: الأعمش، وذلك أنه لم يختلف على منصور[٢].

وقال ابن مهدي: إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ[٣].

وقال ابن حجر: فحديث لم يختلف على راويه أصلاً أصح من حديث اختلف فيه في الجملة، وإن كان ذلك الاختلاف في نفسه يرجع إلى أمر لا يستلزم القدح[٤].

ويظهر إعمال هذه القرينة في الحديث (٣)، (٤)، (٥٣).

٨-رواية الراوي عن أهل بيته:

أهل بيت الراوي أعلم بحديثه غالباً؛ لقربهم منه، وملازمتهم له في خاصة شأنه وعامته، قال الحافظ ابن حجر معللاً ترجيح البخاري لرواية الوصل في حديث: «لا نكاح إلا بولي»[٥]، مع أنّ الرواية

(١) تاريخ بغداد (١٤/١٠٥).

(٢) تاريخ ابن معين: رواية ابن محرز (١/١١٩).

(٣) الكفاية ص٤٧٥.

(٤) النكت (٢/٨١٠).

(٥) أخرجه أبو داود (٢٠٧٦)، والترمذي (١١٠١) من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ.

المرسلة قد رواها جبلا الحفظ: شعبة، والثوري: الاستدلال بأن الحكم للواصل دائماً على العموم من صنيع البخاريِّ في هذا الحديث الخاص ليس بمستقيم، لأنَّ البخاريَّ لم يحكم فيه بالاتصال من أجل كون الوصل زيادة، وإنَّما حكم له بالاتصال لمعانٍ أخرى رجحت عنده حكم الموصول. منها أن يونس بن أبي إسحاق وابنيه إسرائيل وعيسى رووه عن أبي إسحاق موصولاً، ولا شكَّ أن آل الرَّجل أخص به من غيرهم[١].

وقال ابن حجر أيضاً مبيناً سبب تخريج البخاري لرواية معلة: وترجح ذلك عنده بقرينة، كونها تختص بأبيه فدواعيها متوفرة على حملها عنه[٢].

وأمثلة إعمال هذه القرينة في أحاديث الدراسة نجدها في الأحاديث ذوات الأرقام (٣)، (١٥).

٩-اختلاف ألفاظ الروايتين:

ومن أمثلته الاختلاف على قتادة – على وجهين – في حديث فسأل ابن أبي حاتم أباه عن الراجح فقال: الحديثان عندي صحيحان؛ لأن ألفاظهما مختلفة.

ونجد إعمال هذه القرينة في الحديث (٣٧).

(١) النكت (٢/٦٠٦).

(٢) هدي الساري ص ٥٣٤.

المبحث الثّاني: قرائن التعليل:

١-التفرد:

لا شك أنّ تفرد الراوي مظنة الخطأ والغلط ولو كان ثقة، وأشدُّ ما يكون ذلك إذا تفرد صدوق أو نحوه عن حافظ كبير -كالزُّهري- له أصحاب كثيرون يحملون حديثه ولا يروون ما روى، مع توفر الهمم والدواعي على رواية ما رواه، فإن الأئمة النقاد - غالباً- ما يردُّون هذه الرِّواية ويعلُّونها بالتَّفرد، ومن ذلك قول ابن معين عن حديث: هذا وهم، لو كان هذا هكذا لحدَّث به الناس جميعاً عن سفيان[1].

قال ابن أبي حاتم: ونعرف سقمه وإنكاره - أي الحديث- بتفرد من لم تصح عدالته بروايته[2].

وقال الإمام مسلم: حُكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما ينفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل الحفظ في بعض ما رواه وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته، فأما من تراه يعْمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوطٌ مشتركٌ، قد نقل أصحابهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحدٌ من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائزٍ قبول حديث هذا الضرب من الناس[3].

وقال البرديجي: لا يُلتفت إلى رواية الفرد عن شُعبة ممن ليس له حفظٌ ولا تقدمٌ في الحديث من أهل الإتقان[4].

بل رُبما استنكر الأئمة بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، قال الحافظ ابن رجب: وأما

---

(١) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (١٦٧١).

(٢) مقدمة الجرح والتعديل ص ٣٥.

(٣) مقدمة مسلم بشرح النووي (١/٩١).

(٤) نقله ابن حجر في فتح الباري (١/٣٠١).

أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرّد به واحدٌ وإنْ لم يروِ الثقات خلافه " إنه لا يُتابع عليه "، ويجعلون ذلك علةً فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه، واشتهرت عدالته كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقدٌ خاصٌ، وليس عندهم لذلك ضابطٌ يضبطه[(١)].

وقد يُردُّ تفرد الثقة إذا كان لا يُحتمل تفرد مثله عن هذا الشيخ، أو خالفه غيره ممن هو أوثق منه أو أكثر عدداً، قال الحافظ ابن رجب عن لفظةٍ تفرّد بها عبد الرزاق: وهذه اللفظة تفرّد بها عبد الرزاق عن الثوري، وكأنها غير محفوظة، فقد رواه غير واحدٍ عن الثوري فلم يذكروها[(٢)].

وهذه القرينة أعملها البزار في الحديث (٣) بقوله: ولم نسمع أحدا أسنده إلا حاتم، عن يحيى بن حماد، عن أبي عوانة.

وكذلك أعملها الإمام الترمذي، ففي الحديث (٤٨) قال: (لا نعرفه إلا من هذا الوجه)، أي بدون زيادة ثور بن زيد، وفي هذا إشارة إلى غرابة الوجه الآخر.

وبقية أمثلة إعمال هذه القرينة في الدراسة تُنظر في الأحاديث ذوات الأرقام: (١)، (٣)، (٨)، (٩)، (١٢)، (١٧)، (١٩)، (٢٢)، (٢٧)، (٣١)، (٣٧)، (٥٠)، (٥١)، (٦٨)، (٩٤)، (١١١)، (١٢١).

٢-غرابة السند:

ومن شواهد إعمال هذه القرينة في أحاديث الدراسة: الحديث (٢)، (١٦).

٣-سلوك الجادة:

وهذه قرينة تعلل بها رواية من سلك الجادة، ومن تعابير المحدثين المتقدمين، قول ابن المديني: سلك المحجة[(٣)]، وقول أبي حاتم: لزم الطريق[(٤)]، وقول الحاكم: أخذ طريق المجرة[(٥)]، وقول

---

(١) شرح علل الترمذي (١/٣٥٢).

(٢) المصدر السابق (١/٤٨١).

(٣) نتائج الأفكار (٢/١٩٤).

(٤) العلل لابن أبي حاتم (١/١٠٧).

(٥) معرفة علوم الحديث ص ١١٨.

ابن حجر: تبع العادة[1]، والفرق بين العبارات يسير.

قال ابن رجب: قول أبي حاتم مبارك لزم الطريق، يعني به أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قلَّ حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة فإن في إسناده ما يستغرب، فلا يحفظه إلا حافظ، وأبو حاتم كثيراً ما يعلل الأحاديث بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمة[2].

وشواهد إعمال هذه القرينة في أحاديث الدراسة نجدها في الحديث (٢٧)، (٨٧)، (٨٨)، (١٠٠).

٤-مخالفة الحديث لما في أصل كتاب الراوي:

لا شك أن ما في أصل كتاب الراوي مقدم على حفظه، ويظهر إعمال هذه القرينة في الحديث (٢٩).

(١) بذل الماعون ص٢١٢.

(٢) شرح علل الترمذي (٢/٧٢٦).

المبحث الثالث: قرائن الجمع:

١- وجود رواية تجمع الوجهين المختلفين:

فإذا اختلف أصحاب الشيخ في روايتهم عنه على وجهين، ثم جاء ثقةٌ فجمع الوجهين في روايته، دل ذلك على صحة الوجهين عن ذلك الشيخ، مالم تدل قرينةٌ أخرى على خلاف ذلك.

ومن شواهد ذلك قول أبي حاتم الرازي: لولا أن ابن الهاد جمع الحديثين، لكنا نحكم لهؤلاء الذين يروونه[1].

وقال التِّرمذي: سألت أبا زرعة عن هذين الحديثين، أيهما أصح؟ حديث أنس أو حديث أبي سعيد ﷺ؟ فقال: كلاهما صحيح، وقد رواهما عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه الحديثين جميعاً. وسألت مُحَمَّداً، فقال مثله[2].

وقال الإمام الترمذي أيضاً في حديثٍ آخر: وكلا الوجهين صحيح، لأن إسرائيل جمعهما[3].

وقال الدارقطني في الحديث (٦٦): لعل الحسن أخذه عنهما.

ومن شواهد إعمال هذه القرينة في أحاديث الدراسة: الحديث (٥٨).

٢- سعة رواية المختلف عليه:

ومعنى ذلك أن يُخْتَلف على راوٍ كثير الرواية واسع الحفظ -كقتادة والزهري ونحوهما- على وجهين من قِبَل أصحابه الثقات، فيقبل الوجهان عنه لهذا الأمر.

قال ابن حجر: الزهري صاحب حديث فيكون الحديث عنده عن شيخين، ولا يلزم من ذلك اطراده في كل من اختلف عليه في شيخه إلا أن يكون مثل الزهري في كثرة الحديث والشيوخ[4].

---

(١) العلل: لابن أبي حاتم (١/١٣٣).

(٢) العلل الكبير (١/٤٠٠).

(٣) الجامع (١١٠٥).

(٤) فتح الباري (١٣/١٨).

وقال أبو حاتم: كان أبو إسحاق واسع الحديث، يحتمل أن يكون سمع من أبي بصير، وسمع من ابن أبي بصير عن أبي بصير، وسمع من العيزار عن أبي بصير[1].

وقال أيضاً: وفي حديث قتادة مثل ذا كثير، يحدث بالحديث عن جماعة[2].

ونجد إعمال هذه القرينة في الحديث (٢)، (٥٨).



(١) العلل (١/١٠٢).

(٢) العلل (١/٢٣٦).



الباب الثّاني:

أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة من جهة الإسناد التي لم يذكرها ابن أبي حاتم في كتابه «العلل».

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة رفعا ووقفا ووصلا وإرسالا.

الفصل الثاني: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة زيادة ونقصا وإبدالا.

الفصل الثالث: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بنفي السماع وإثباته، وتسمية رواته.

الفصل الرابع: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة باضطراب أسانيدها، وتفرد رواتها.





الفصل الأوّل:

أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة رفعاً ووقفاً ووصلاً وإرسالاً.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة رفعًا ووقفًا.

المبحث الثاني: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة وصلاً وإرسالاً.

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة رفعًا ووقفًا.

مسند أنس بن مالك رضي الله عنه

(١/١) - قال ابن حبّان في الثّقات (٧/ ١١٩): (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْحَاقَ الأَصْبَهَانِيُّ بِالْكَرْخِ، قَالَ: ثَنَا سَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ قَالَ: ثَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ فِي الدَّارِ قَالَ: ثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عبد الْحَمِيدِ بْنِ كُرْدِيدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «قتل الصَّبْرِ[١] جَهْدُ الْبَلاءِ»).

قال الدارقطني: "يرويه شعبة، واختلف عنه؛ فأسنده أَبُو السَّائِبِ سَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ، عَنْ وَكِيعٍ، عن شعبة، عن عبد الحميد بن كرديد، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وكذلك روي عن عمران بن أبان الواسطي، عن أنس، وليس بمحفوظ عنه.

والصحيح عن شعبة موقوفاً"[٢].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه شعبة وقد اختلف عليه فيه على وجهين:

١- شعبة عن عبد الحميد بن كرديد عن ثابت البناني عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً.

٢- شعبة عن عبد الحميد بن كرديد عن ثابت البناني عن أنس رضي الله عنه موقوفاً.

الوجه الأوّل: شعبة عن عبد الحميد بن كرديد عن ثابت البناني عن أنس عن النبي ﷺ:

أخرجه القاسم بن موسى الأشيب في "جزئه" (٢٣)، وابن حبان في "الثقات" (٩٢٦٤)، وابن المقرئ في "المعجم" (١٠٥٣)، والخطيب البغدادي في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/٢٦٩)، وابن الجوزي في "ذم الهوى" (٧٩)، من طرق عن أبي السائب سَلْم بن جُنادة عن وكيع.

---

(١) كل من قتل في غير معركة ولا حرب ولا خطأ فهو مقتول صبراً. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٨).

(٢) علل الدارقطني (١٢/٢٥).

وعلقه الدارقطني في "العلل" (٢٥/١٢) عن عمران بن أبان الواسطي.

كلاهما (وكيع، وعمران) عن شعبة به، ولفظ القاسم بن موسى وابن حبان وابن المقرئ: «قتل الصبر جهد البلاء»، ولفظ الخطيب[1] كلفظ الدارقطني: «جهد البلاء قتل الصبر»، ولفظ ابن الجوزي: «من جهد البلاء قلة الصبر».

الوجه الثاني: شعبة عن عبد الحميد بن كرديد عن ثابت البناني عن أنس ﷺ موقوفاً:

أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٥٠/٦) من طريق مسكين بن بكير.

وعلقه في "التاريخ الكبير" (٥٠/٦) عن يزيد بن هارون[2]، ومُحَمَّد بن جعفر.

ثلاثتهم (مسكين بن بكير، ويزيد بن هارون، ومُحَمَّد بن جعفر) عن شعبة به بلفظ «جهد البلاء الصبر».

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث مداره على شعبة، وقد اختلف عليه على وجهين، فروى الوجه الأول عنه:

١-وكيع بن الجراح ثقة حافظ عابد، ذكره الإمام مسلم في الطبقة الثالثة من أصحاب شعبة الثقات الغرباء[3]، وهو مكثر عن شعبة وقد احتج الشيخان بروايته عن شعبة[4].

٢-عمران بن أبان الواسطي ضعيف لم يرو له أحد من أصحاب الكتب الستة عن شعبة[5].

أما الوجه الثّاني فرواه عنه:

١- مسكين بن بكير صدوق يغرب[6].

---

(١) تصحفت كلمة " قتل" إلى "قبل" في المطبوعة المعتمدة لموضح أوهام الجمع والتفريق بتحقيق: د. قلعجي، وكذا وقع في تحقيق العلامة المعلمي (٢٤٣/٢).

(٢) التاريخ الكبير (٥٠/٦) جاء في الأصل: قاله هارون عن شعبة، وقال العلامة المعلمي: " ولعله يزيد بن هارون — فسقط لفظ يزيد من الأصل أو هو: هارون بن إسحاق الهمداني الحافظ إن ثبت روايته عن شعبة، والله أعلم".

(٣) رجال عروة بن الزبير (٦٧٢).

(٤) معرفة أصحاب شعبة ص ١٦٢.

٥ التقريب (٥١٤٣).

(٦) الكاشف (٢٧٥/٢).

٢-يزيد بن هارون ثقة متقن[1].

٣-مُحَّد بن جعفر(غُندر) ثقة من أثبت الناس في شعبة وكتابه حكم بينهم[2].

والوجه الثّاني هو الراجح عن شعبة لعدة قرائن:

١- الحفظ والإتقان: فإن رواة الوجه الثّاني أحفظ وأتقن من رواة الوجه الأول عدا وكيع، لكن الراوي عنه سلم بن جنادة يخالف في حديثه فهو الذي يتحمل تبعته، وتوهينه أسهل من توهين وكيع لجلالته وشدة ضبطه؛ ولهذا نص الدارقطني على تفرد سلم، وكأنه يحمله تبعة هذا الخطأ وبذلك ترجح رواية الوقف على أنس ﷺ.

٢- أن هذا الوجه تتابع على روايته ثلاثة من أصحاب شعبة: مُحَّد بن جعفر، ومسكين بن بكير ويزيد بن هارون.

٣- القوة في الشيخ فقد روى الوجه الثّاني أثبت الناس في شعبة مُحَّد بن جعفر (غندر).

قال عبد الله بن المبارك: (إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم فيما بينهم).

وقال أحمد: ما في أصحاب شعبة أقل خطأ من مُحَّد بن جعفر، ولا يقاس بيحيي بن سعيد في العلم أحد)، وقال أيضاً: (مسكين بن بكير يخطئ عن شعبة).

وذكر ابن خراش عن الفلاس قال: كان يحيي وعبد الرحمن ومعاذ وخالد، وأصحابنا إذا اختلفوا في حديث عن شعبة رجعوا إلى كتاب غندر فحكم بينهم.

وقال ابن عدي: أصحاب شعبة معاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث، ويحيى القطان، وغندر، وأبو داود خامسهم[3].

٤- التفرد: فقد تفرد أبو السائب برواية الوجه الأول عن وكيع، قال الدارقطني[4]: (تفرد به أبو السائب: سلم بن جنادة عن وكيع عن شعبة عن عبد الحميد عن ثابت)، وقال أبو عثمان

---

(١) التقريب (٧٧٨٩).

(٢) تهذيب الكمال (٥١٢٠/٥/٢٥).

(٣) تهذيب الكمال (٥١٢٠/٥/٢٥).

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٤١/٢ ح ٧٠٩).

الصابوني[1]: (لم يروه عن وكيع مرفوعاً إلا سلم بن جنادة)، أما رواية عمران فالظاهر أن الدارقطني لا يثبتها بدليل أنه ذكرها بصيغة التمريض ثم قال: (وليس بمحفوظ عنه)[2].

٥- ترجيح الدارقطني للوجه الموقوف، قال الدارقطني[3] بعد ذكره للاختلاف على شعبة: (والصحيح عن شعبة موقوفاً).

دراسة الإسناد:

١-شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي أبو بِسْطام الواسطي البصري (ت ١٦٠).

متفق على توثيقه وإتقانه وجلالته وفضله، قال سفيان الثوري: (أمير المؤمنين في الحديث)، وقال أحمد بن حنبل: (كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن – يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجال-).

وقال ابن حجر: (ثقة حافظ متقن)، روى له الجماعة[4].

٢-عبد الحميد بن كرديد صاحب الزيادي، قيل: هو ابن دينار، وقيل: بل هو آخر.

قال ابن معين وأبو حاتم: ثقة.

وذكره ابن حبان في أتباع التابعين كأنه لم يصح عنده لقيه لأنس ﷺ، وفرّق بين ابن دينار وابن كرديد تبعاً للبخاري وكذا فعل ابن أبي حاتم[5].

٣-ثابت بن أسلم البُنَاني أبو مُحَمَّد البصري (ت ١٢٥ أو نحوها).

ثقة متفق على توثيقه، وثقه أحمد، والنسائي، وابن حبان وآخرون، من أثبت أصحاب

---

(١) فيض القدير (٣/٣٥٢).

(٢) العلل (١٢/٢٥).

(٣) العلل (١٢/٢٥).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٢/٥٣٩/٣٥٥٧)، تاريخ بغداد (٩/٢٥٥/٤٨٣٠)، تهذيب الكمال (١٢/٤٧٩/٢٧٣٩)، شرح علل الترمذي (٢/٧٠٢-٧٠٥)، التهذيب (٤/٢٩٧/٥٩٠)، التقريب (٢٧٩٠)

(٥) التاريخ الكبير (٦/٤٧/١٦٥٦)، (٦/٥٠/١٦٧١)، الجرح والتعديل (٦/٨٧/٩٠)، الثقات (٧/١١٩/ ٩٢٦٤)، التهذيب (٦/١٠٣/٢٢٩)، التقريب (٣٧٥٩).

أنس بن مالك ﷺ.

قال أبو حاتم: أثبت أصحاب أنس: الزهري، ثم قتادة، ثم ثابت، روى له الجماعة[1].

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث اختلف فيه كما تقدم، وتقدم أيضاً أن الوجه الراجح هو وقفه على أنس ﷺ ، وإسناده إلى أنس صحيح.

(١) الجرح والتعديل (٢/٤٤٩ ١٨٠٥)، الثقات (٤/٨٩/١٩٦٠)، تهذيب الكمال (٤/٣٤٢/٨١١)، التهذيب (٢/٣)، التقريب (٨١٠).

مسند جِدَار رضي الله عنه

(٢/٢) - قال البغوي في معجم الصحابة (١/ ٥١٣ ح ٣٤٤، ٣٤٣، ٣٤٢):

(حدثنا أبو موسى هارون بن عبد الله، نا سعد بن عبد الحميد بن جعفر الأنصاري، نا عباس بن الفضل بن عمرو الأنصاري، عن القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري، عن الزهري، عن يزيد بن شجرة، عن جدار، قال: غَزَوْنَا معَ رسولِ الله ﷺ، فلَقِيْنَا عدوَّنَا، فقَامَ، فحَمِدَ الله وأثْنَى علَيهِ فقالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إنّكُمْ قَدْ أَصْبَحْتُمْ، وَ عَلَيْكُمْ مِنَ الله نِعمٌ خَضْرَاءُ وصَفْرَاءُ وحَمْرَاءُ وفِيْ البُيُوتِ مَا فِيْهَا فإذَا لَقِيْتُم عَدُوَّكُمْ فَقُدُمًا قُدُمًا؛ فَإنَّه لَيْس أَحَدٌ مِنْكُم يَحْمِلُ فِيْ سَبيلِ الله إلَّا نَزَلَ إِلَيْهِ اثْنَتَانِ مِنَ الحُوْرِ العِيْنِ فَإذَا تَأَخَّرَ اسْتَتَرَتَا منْهُ، فإذَا اسْتُشْهِدَ فَأَوَّلُ قَطْرَةٍ تَقَعُ مِنْ دَمِهِ يُكَفِّرُ الله عنْهُ كُلَّ خَطِيْئَةٍ لهُ فَتَجِيْئَانِ فَتَجْلِسَانِ عندَ رأْسِهِ تَمْسَحَانِ عَنْ وَجْهِهِ يقُوْلانِ: مَرْحَبًا بِكَ لَقَدْ أَنَى لَكَ، وَيَقُوْلُ هُوَ: مَرْحَبًا فَقَدْ آنَ لَكُمَا».

وحدثنا إبراهيم بن سعيد، حدثنا سعد بن عبد الحميد، نا العباس بن الفضل، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن الزهري، عن يزيد بن شجرة، قال: غزونا مع رسول الله ﷺ.... فذكر الحديث ولم يقل: «جدار».

قال أبو القاسم: وقد روى هذا الحديث يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن يزيد بن شجرة، عن النبي ﷺ.

حدثنا به خلف بن هشام البزاز، نا خالد الواسطي، ح وحدثنا عثمان بن أبي شيبة، نا ابن فضيل، جميعا عن يزيد، عن مجاهد، عن يزيد بن شجرة، قال خلف في حديثه: عن النبي ﷺ، وقال عثمان: قال: سمعت رسول الله ﷺ.

قال أبو القاسم: رواه منصور، عن مجاهد، عن يزيد بن شجرة، موقوفـًا من كلام يزيد بن شجرة.

قال أبو القاسم: فأمّا حديث جدار، فليس هو عندي بصحيح، ولا نعلم الزهري، روى عن يزيد بن شجرة شيئا، والذي رواه عن الزهري ضعيف الحديث، والحديث حديث منصور عن مجاهد عن يزيد موقوفـًا).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه يزيد بن شجرة وقد اختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

١- يزيد بن شجرة عن جدار قال: غزونا مع رسول الله ﷺ.

٢- يزيد بن شجرة عن النبي ﷺ.

٣- يزيد بن شجرة موقوفاً عليه.

الوجه الأول: يزيد بن شجرة عن جدار قال: غزونا مع رسول الله ﷺ.

أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٤/٥ ح ٢٦٥٤)، وفي "الجهاد" (٥٢٨/٢ح ٢٠٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١٦٠/١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٨٩/٢ ح ٢٢٠٣)، والدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٧٥٨/٢)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٥٢/٢ ح ١٧٣٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٣٢/٦٥)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (٣٢٦/١).

جميعهم من طريق القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري عن **الزهري** به بنحوه.

الوجه الثاني: يزيد بن شجرة عن النبي ﷺ:

أخرجه هنَّاد بن السري في "الزهد" (١٢٢/١ ح ١٥٨)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٥٨/٧ ح ٢٥٦٤)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٠٤/٤ ح ١٩٣٢٨)، — ومن طريقه عبد بن حميد في "المنتخب من مسنده" (١٦٣/١ ح ٤٤١)–، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٤٧/٢٢ ح ٦٤٢)، وابـن شـاهين في "الترغيـب في فضـائل الأعمـال" (٤٤١/١٢٩)،

وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥/٢٧٩٤ح ٦٦٢٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٥/٢٣١).

جميعهم من طريق يزيد بن أبي زياد عن مجاهد به بمعناه، ولفظ ابن عساكر «مرحبا فداؤنا لك ويقول مرحبا فدائي لكما».

الوجه الثالث: يزيد بن شجرة موقوفاً:

أخرجه ابن المبارك في "الجهاد" (٣٨/٢٢)، وفي "الزهد" (ح ١٣٣)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (٥/٢٥٦ ح ٩٥٣٨) – ومن طريقه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٢/٢٤٦ ح ٦٤١)–، وهناد بن السري في "الزهد" (١/١٢٤ ح ١٦٢)، والبخاري في "التاريخ الأوسط" (١/١٢٠ ح٥٠٦)، وابن منده – ذكره ابن الأثير في أسد الغابة (١/٣٢٧)–، والحاكم في "المستدرك" (٣/٥٦٤ ح ٦٠٨٧) –ومن طريقه البيهقي في "البعث والنشور" (٣١١/٥٦٢)–، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٥/٢٣٠).

جميعهم من طريق منصور بن المعتمر.

وعلقه الدارقطني في "العلل" (١٤/٣)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (١/٣٢٧)، وابن حجر في "الإصابة" (١/٢٣٨) عن منصور عن مجاهد به.

وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٧/٢٦٠ ح ٢٥٦٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠/٢٦١ ح ١٩٦٩٧)، وهناد في "الزهد" (١/١٢٣ ح ١٦١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٥/٢٢٣).

جميعهم من طريق الأعمش.

كلاهما (منصور والأعمش) عن مجاهد به، بعضهم مختصراً وبعضهم مطولاً، وزاد ابن المبارك في آخره «ثم كسي مائة حُلَّةٍ لو جُعِل بين أُصْبُعَيْه لوَسِعَتْهُ ليس من نسج بني آدم، ولكن من نَبْتِ الجنة».

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث مداره على يزيد بن شجرة، وقد اختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه، كما اختلف فيه على مجاهد على وجهين:

١-مجاهد عن يزيد بن شجرة مرفوعاً.

٢-مجاهد عن يزيد بن شجرة موقوفاً.

وقد رواه عنه على الوجه الأول:

يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي، ضعيف مشهور سيء الحفظ، ضعفه ابن معين والبخاري والنسائي وغيرهم، كبر فتغير وصار يتلقن(١).

ورواه عنه على الوجه الثّاني راويان وهما:

١- سليمان بن مهران الأعمش وهو ثقة حافظ إمام، لكنه يدلس، وهو ممن احتمل الأئمة تدليسه لإمامته وقلة تدليسه، فعده العلائي وابن حجر في المرتبة الثّانية من المدلسين(٢).

٢- منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي، أبو عتّاب الكوفي، ثقة ثبت، وكان لا يدلس(٣)، وهو أثبت أصحاب مجاهد وأتقنهم، قال ابن المديني عن يحيى القطان: ما أحد أثبت عن مجاهد وإبراهيم من منصور، فقلت ليحيى: منصور أحسن حديثاً عن مجاهد من ابن أبي نجيح؟ قال: نعم، وأثبت. وقال: منصور أثبت الناس(٤).

وقال الإمام أحمد -رواية ابنه صالح-: ليس أحد أروى عن مجاهد من منصور إلا ابن أبي نجيح، فأما من الغرباء، فليس أحد أروى من منصور(٥).

وقال ابن رجب: هو من أثبت الناس في مجاهد(٦).

وبذلك يظهر أنَّ الوجه الموقوف هو الراجح عن مجاهد؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه عنه اثنان بينما روى الوجه المرفوع راو واحد.

---

(١) التاريخ الكبير (٨/٣٣٤/٣٢٢٠)، الضعفاء للنسائي (١/١١١/٦٥١)، ميزان الاعتدال (٧/٢٤٠/٩٧٠٣)، المغني في الضعفاء (٢/٧٤٩/٧١٠١)، التقريب (٧٧١٧).

(٢) جامع التحصيل (ص١١٣)، التقريب (٢٦١٥)، طبقات المدلسين (٣٣).

(٣) الجرح والتعديل (٨/١٧٧/٧٧٨)، التقريب (٦٩٠٨).

(٤) شرح علل الترمذي (٢/٧١٣)، التهذيب (١٠/٢٧٨).

(٥) مسائل الإمام أحمد (١٥٤٣).

(٦) شرح العلل (٢/٨٠١).

٢-الحفظ والإتقان؛ فمنصور والأعمش من الثقات الحفاظ الأثبات أما يزيد بن أبي زياد فهو ضعيف.

٣-القوة في الشيخ؛ فمنصور من أثبت أصحاب مجاهد وأعرفهم بحديثه كما تقدم.

٤-ترجيح الأئمة النقاد لهذا الوجه، كأبي زرعة الرازي، وأبي القاسم البغوي، والدارقطني، والمنذري.

قال أبو زرعة: روى مُحَمَّد بن فضيل عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن يزيد بن شجرة قال سمعت النبي ﷺ، ورواه منصور عن مجاهد عن يزيد بن شجرة قوله لا يذكر النبي ﷺ، وهذا أصح، وأخطأ ابن فضيل فيما ذكر النبي ﷺ في حديثه(1).

وقال البغوي: والحديث حديث منصور عن مجاهد عن يزيد موقوفاً٢.

وقال الدارقطني: وروى هذا الحديث مجاهد، عن يزيد بن شجرة، واختلف عنه في رفعه؛ فرواه يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن يزيد بن شجرة، عن النبي ﷺ، وخالفه منصور، والأعمش، فروياه عن مجاهد، عن يزيد بن شجرة موقوفا، وهو الصواب(3).

وقال المنذري: والصحيح الموقوف(4).

أما الاختلاف على يزيد بن شجرة فقد روى الوجه الأوّل عنه: الزهري، وهو ثقة ثبت إمام مشهور، لكن رواه عنه القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري وهو ضعيف، فهذا الوجه غير محفوظ عن الزهري وهو معلٌّ من عدة وجوه:

١- غرابة رواية القاسم عن الزهري، فهو لا يعرف بالرواية عنه، إذ لم يكن من أصحابه الذين لازموه وحفظوا حديثه.

٢- تفرده برواية هذا الحديث عن الزهري مع ضعفه وعدم شهرته بالرواية عنه، وبذلك لا يحتمل تفرده مع كثرة أصحاب الزهري الحفاظ الملازمين له.

---

(١) الجرح والتعديل (٢٧٠/٩).

٢ معجم الصحابة (٥١٣/١).

(٣) العلل (١٤/٣).

(٤) الترغيب والترهيب (٢١١/٢).

٣- شدة ضعف الراوي عن القاسم وهو العباس بن الفضل الأنصاري، فقد تكلَّم فيه جمعٌ من الأئمة النقاد، قال ابن الجوزي(١) – بعد ذكره للحديث من طريق العباس بن الفضل-: (قال أبو عبد الرحمن النسائي: هذا حديث باطل رواه العباس بن الفضل وليس بشيء يرمى بالكذب وقال أحمد بن حنبل: عباس بن الفضل روى حديثًا شبيهًا بالموضوع وضعفه وقال يحيى: ليس بثقة)، وقال البخاري: منكر الحديث(٢)، وقال النسائي: متروك الحديث(٣)، وقال ابن حجر: ضعيف جداً(٤).

٤- غرابة رواية الزهري عن يزيد بن شجرة؛ فالزهري لا يُعرف أنه روى عن يزيد بن شجرة، قال البغوي: ولا نعلم الزهري روى عن يزيد بن شجرة شيئاً.

٥- الانقطاع؛ فقد نص البغوي على أن الزهري لم يسمع من يزيد بن شجرة –كما تقدم.

٦- الاضطراب في الإسناد في هذا الوجه المروي عن الزهري؛ فمرةً يُذكر جدار ﷺ ومرةً لا يُذكر، ولذا قال ابن عبد البر: مضطرب الإسناد(٥).

وأما الوجه الثّاني والثالث فقد رواهما عنه مجاهد بن جبر، وهو ثقة إمام في العلم والتفسير(٦)، وتقدم بيان الاختلاف عليه وأن المحفوظ عنه رواية الوقف، وبذلك يكون الوجه الثالث هو الراجح عن يزيد بن شجرة.

وقد تواردت نصوص الأئمة النقاد على إعلال رواية الزهري، وترجيح رواية الوقف، كابن معين، والنسائي، والبغوي، والدارقطني، وابن منده، وابن عبد البر.

أما ابن معين فقد نقل عنه ابن حجر فقال: (قال عباس الدوري عن ابن معين عن يزيد بن شجرة: له صحبة، فأما حديث جدار فليس بصحيح، ولا نعلم الزهري روى عن يزيد

---

(١) العلل المتناهية (٢/٩٥).

(٢) الضعفاء الصغير للبخاري (ص٩١/٢٨٥).

(٣) الضعفاء للنسائي (ص٧٣/٤٠٦).

(٤) الإصابة (١/٥٧٤).

(٥) الاستيعاب (١/٢٦٨)، (٤/١٥٧٧).

(٦) التقريب (٦٤٨١).

شجرة شيئاً، والحديث حديث منصور، وقال البغوي نحوه، وزاد أن الزهري لم يسمع من يزيد)[١].

والنسائي وصفه بالباطل كما تقدم في كلام ابن الجوزي.

وقال أبو القاسم البغوي: فأما حديث جدار فليس هو عندي بصحيح ولا نعلم الزهري روى عن يزيد بن شجرة شيئا والذي رواه عن الزهري ضعيف الحديث، والحديث حديث منصور عن مجاهد عن يزيد موقوفاً[٢].

وقال الدارقطني: يرويه القاسم بن عبدالرحمن الأنصاري، عن الزهري، عن يزيد بن شجرة، عن جدار، عن النبي ﷺ، قاله العباس بن الفضل الأنصاري، عنه، وليس بمحفوظ[٣].

وقال ابن منده – فيما نقله ابن حجر عنه-: (غريب، وقد رواه يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن يزيد بن شجرة بطوله ولم يذكر جدارا، وكذا رواه منصور عن يزيد، لكن وقفه)، ثم قال ابن حجر: وتابعه الأعمش على وقفه عن مجاهد، والعباس ضعيف جداً[٤].

وقال ابن عبد البر عن حديث الزهري: ليس إسناده بالقوي[٥].

دراسة الإسناد:

١-مجاهد بن جبر أبو الحجاج القرشي المخزومي مولاهم المكي (ت١٠١أو بعدها).

متفق على توثيقه وإمامته وفضله، إمام مشهور في التفسير والعلم، روى له الجماعة[٦].

٢-يزيد بن شجرة أبو شجرة الرُّهاوي[٧] (ت ٥٨).

---

(١) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (٣/٥/١٦)، الإصابة (١/٥٧٥).

(٢) معجم الصحابة (١/٥١٥/٣٤٤)، وقد ذكر ابن حجر هذا الكلام عن ابن معين –كما تقدم- ثم قال: وقال البغوي نحوه وزاد إن الزهري لم يسمع من يزيد. الإصابة (١/٥٧٥).

(٣) العلل (١٤/٣).

(٤) الإصابة (١/٥٧٥).

(٥) الاستيعاب (١/٢٦٨).

(٦) الجرح والتعديل (٨/٣١٩/١٤٦٩)، تهذيب الكمال (٢٧/٢٢٨/٥٧٨٣)، سير أعلام النبلاء (٤/٤٥٤)، التهذيب (١٠/٣٨/٦٨)، التقريب (٦٤٨١).

(٧) ذكر ابن عساكر أنه بضم الراء باتفاق أهل النسب، أما من حكى الفتح فهو وهم، وذكر السمعاني أن الرُهاوي نسبة =

اختُلِف في صحبته، فقال ابن معين —في رواية الدوري-: له صحبة[1].

ونسب البخاري القول بصحبته إلى يزيد بن أبي زياد فقال: له صحبة قاله يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد.

وذكر جمعٌ من الحفاظ أن له صحبة بصيغة التمريض فقالوا: يُقَال أن له صحبة، منهم أبو حاتم الرازي في الجرح والتعديل، وابن حبان، وابن عساكر، والذهبي، بل جزم الذهبي بأن روايته مرسلة فقال: قديمٌ، يقال له صحبة، أرسل عن النبي ﷺ.

والظاهر أن أبا حاتم كان متردداً في أمر صحبته، دلَّ على ذلك ما نقله عنه ابنه في المراسيل فقال: (سمعت أبي وسئل عن يزيد بن شجرة له صحبة؟ فقال في بعض الحديث أن له صحبة)، ثم ظهر له عدم صحبته، ففي الرواية الأخرى التي نقلها ابنه بعد هذه الرواية جزم بنفيها، قال ابن أبي حاتم: وسمعت أبي مرة أخرى يقول: (يزيد بن شجرة ليست له صحبة، روى يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن يزيد بن شجرة، وكانت له صحبة، فقال أبي: أخطأ يزيد بن أبي زياد، ما ليزيد بن شجرة صحبة).

وبذلك ظهر أنّ البخاري وأبا حاتم اعتمدا على قول يزيد بن أبي زياد: وكانت له صحبة، وقد نص الأئمة الحفاظ على خطأ يزيد في رفع الخبر وأن الصواب وقفه.

وعدَّه ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام بعد الصحابة.

وقال أبو زرعة: (يزيد بن شجرة ليست له صحبة صحيحة ومن يقول له صحبة يخطىء).

ونقل ابن عساكر وابن حجر عن ابن منده قوله: (قال بعضهم له صحبة ولا يثبت وهو من تابعي أهل الشام).

وبذلك يتبيّن أن جمهور المحققين على أنه ليست له صحبة، بل هو من كبار التابعين من أفاضل أهل الشام، وسكن الكوفة، وروى عنه جماعة من الثقات، وكان أميراً على الحج في زمن معاوية رضي الله عنه، وأميراً على الجيش في غزو الروم، واستشهد هو وأصحابه في البحر، واستعمال

= إلى قبيلة رُهاء، وهو بطن من اليمن من مذحج. تاريخ دمشق (٦٥/٢٢٨)، الأنساب للسمعاني (٦/٢٠٣).

(١) الإصابة (٦/٦٦٣/٩٢٧٩).

الصحابة له دالٌّ على عدالته وفضله ﷺ[١].

٣-جِدَار الأسلمي[٢] روى عنه يزيد بن شجرة حديثاً مرفوعاً في فضل الجهاد -وهو الحديث المتقدم- ولم يشتهر إلا بهذا الحديث[٣].

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده حسن موقوف على يزيد بن شجرة.

---

(١) الطبقات لابن سعد (٤٤٦/٧)، تاريخ ابن معين برواية الدوري (٥/٣)، التاريخ الكبير (٣١٥١/٣١٥/٨)، الجرح والتعديل (١١٣٥/٢٧٠/٩)، المراسيل (ص٢٣٥)، الثقات لابن حبان (١٤٦٦/٤٤٥/٣)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٦٥٢/٢)، فتح الباب في الكنى والالقاب لابن منده (٣٨٤١/٤٢٥/١)، تاريخ دمشق (٢٢٠/٦٥، ٢٢٥)، سير أعلام النبلاء (١٠٦/٩)، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة (٢٤٩/٢)، الإصابة في معرفة الصحابة (٩٢٧٩/٦٦٣/٦)، طبقات خليفة (٧٥/١).

(٢) لم أقف على نسبه، قال أبو القاسم البغوي: لم يُنسب. معجم الصحابة (٥١٣/١).

(٣) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٦٥٢/٢)، الاستيعاب (٣٥١/٢٦٨/١)، أسد الغابة (٧٠٨/٥٢٠/١)، الإصابة (١١٠٨/٥٧٤/١).

مسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

(٣/٣) – قال البزار في البحر الزخار (٣/ ٣٤٦ ح ١١٤٦): (حَدَّثَنَا حاتم بن الليث الجوهري، قَالَ: نا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: نا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عبد الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، رَفَعَهُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالرَّمْيِ فَإِنَّهُ خَيْرٌ أَوْ مِنْ خَيْرِ لَهْوِكُمْ». عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، رَفَعَهُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالرَّمْيِ فَإِنَّهُ خَيْرٌ أَوْ مِنْ خَيْرِ لَهْوِكُمْ».

وَهَذَا الْحَدِيثُ هُوَ عِنْدَ الثِّقَاتِ مَوْقُوفٌ، وَلَمْ نَسْمَعْ أَحَدًا أَسْنَدَهُ إِلَّا حَاتِمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ).

وقال الدارقطني: يَرْوِيهِ عبد الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ مِسْعَرٌ، وَغَيْرُهُ عَنْ عبد الْمَلِكِ مَوْقُوفًا.

وَأَسْنَدَهُ يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ عبد الْمَلِكِ، وَرَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وَالْمَوْقُوفُ أَصَحُّ[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عبد الملك بن عمير واختلف عليه فيه على وجهين:

١- عبد الملك بن عمير عن مصعب بن سعد عن أبيه موقوفاً.

٢- عبد الملك بن عمير عن مصعب بن سعد عن أبيه مرفوعاً.

الوجه الأول: عبد الملك بن عمير عن مصعب بن سعد عن أبيه موقوفاً:

أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٣١٧)، وفي "الأدب" (٨٠)، والطبراني في "فضل الرمي وتعليمه" (١١) من طريق مسعر.

---

(١) علل الدارقطني (٤/٣٢٧).

وأبو عوانة في "المستخرج" (٦٩٢٤) عن إبراهيم بن مرزوق عن أبي عوانة وضّاح بن عبد الله اليشكري.

كلاهما (مسعر، وأبو عوانة) عن عبد الملك بن عمير به بنحوه، ولفظ الطبراني " أي بنيَّ تعلموا الرماية فإنها خير لعبكم".

الوجه الثاني: عبد الملك بن عمير عن مصعب بن سعد عن أبيه مرفوعاً.

أخرجه البزار (١١٤٦)، وأبو عبد الله العطار في "جزئه" (٥٢) – ومن طريقه الخطيب البغدادي في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/٢٥)–، والطبراني في "الأوسط" (٢٠٤٩)، والدارقطني في "الأفراد" كما في أطراف الغرائب والأفراد (٥٠٠) من طريق حاتم بن الليث الجوهري عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى، وسأدرس الاختلاف الأدنى ثم الأعلى:

الاختلاف على أبي عوانة وضاح بن عبد الله اليشكري:

فقد اختلف عليه فيه؛ فرواه عنه موقوفاً:

إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي البصري، ثقة عمي قبل موته فكان يخطئ ولا يرجع[١].

ورواه عنه مرفوعاً:

يحيى بن حماد الشيباني من رواية حاتم بن الليث الجوهري، ويحيى بن حماد ثقة عابد، ختن أبي عوانة وراويته[٢].

ورواه عن يحيى حاتم بن الليث الجوهري ثقة ثبت حافظ مكثر[٣].

والذي يظهر أن كلا الوجهين محفوظ عن أبي عوانة، لكن كلام البزار فيه إشارة إلى مخالفة

---

(١) التقريب (٢٤٨).

(٢) تهذيب الكمال (٦٨١٥/٢٧٨/٣١)، الكاشف (٦١٥٨/٣٦٤/٢)، تاريخ معرفة الثقات (١٩٧١/٣٥٠/٢)، التقريب (٧٥٣٥).

(٣) تاريخ بغداد (٤٢٩٩/١٥٣/٩)، طبقات الحنابلة (١٤٨/١)، سير أعلام النبلاء (١٩٥/٥١٩/١٢).

يحيى بن حماد للثقات الذين يروونه موقوفاً حيث قال: هو عند الثقات موقوف، ولم نسمع أحداً أسنده إلا حاتم، عن يحيى بن حماد، عن أبي عوانة.

ولم أقف على أحدٍ رواه عن أبي عوانة موقوفاً إلا إبراهيم بن مرزوق.

الاختلاف على عبد الملك بن عمير:

فقد روى الوجه الأول عنه:

١-أبو عوانة – في الوجه الأول عنه –ثقة إذا حدَّث من كتابه وربما يهم إذا حدَّث من حفظه –كما سيأتي-.

٢- مسعر بن كدام، ثقة ثبت فاضل[1].

وأما الوجه الثّاني فقد رواه أبو عوانة – في الوجه الثّاني عنه-، **ولعل الوجه الأول هو الراجح عنه لعدة قرائن:**

١-العدد؛ فقد رواه عنه اثنان، أما الوجه الثّاني فرواه عنه راوٍ واحد.

٢-الحفظ والإتقان؛ فمسعر أتقن وأثبت من أبي عوانة، ولم يختلف عليه كما اختلف على أبي عوانة.

٣-المتابعة التامة؛ فقد تابع أبا عوانة مسعر على هذا الوجه متابعة تامة، وبذلك يرجَّح الوجه الذي وافق فيه مسعر على الوجه الذي خالفه فيه.

٤-المتابعة القاصرة؛ فقد توبع إبراهيم بن مرزوق، تابعه مسعر عن عبد الملك بن عمير.

٥-ترجيح الأئمة النقاد لهذا الوجه، كالبزار، والدارقطني.

قال البزار: هو عند الثقات موقوف[2].

وقال الدارقطني: والموقوف أصح[3].

(١) التقريب (٤٨٠٠).

(٢) البحر الزخار (٣/٣٤٦).

(٣) علل الدارقطني (٤/٣٢٧).

٦- التفرد؛ فالحديث لم يروه مرفوعاً إلا حاتم بن الليث الجوهري عن يحيى بن حماد، عن أبي عوانة، وتفرد به يحيى عن أبي عوانة كما دلَّ على ذلك كلام البزار، والدارقطني.

دراسة الإسناد:

١- أبو عوانة وضاح بن عبد الله اليشكري (ت١٧٦).

ثقة ثبت متفق على توثيقه إذا حدَّث من كتابه، وربما يهم إذا حدَّث من حفظه.

سئل أحمد بن حنبل: أبو عوانة أثبت أم شريك؟ إذا حدَّث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت وإذا حدَّث من غير كتابه ربما وهم.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي عوانة فقال: كُتُبه صحيحة وإذا حدَّث من حفظه غلط كثيراً وهو صدوق ثقة.

وقال أيضاً: سئل أبو زرعة عن أبي عوانة فقال: بصري ثقة إذا حدَّث من كتابه.

وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة ثبت حجة فيما حدَّث من كتابه وكان إذا حدَّث من حفظه ربما غلط.

وقال ابن حجر: ثقة ثبت، روى له الجماعة[(١)].

٢-عبد الملك بن عُمَيْر بن سُوَيد اللَّخْمي القِبْطي (ت ١٣٦).

وثقه ابن معين، وابن نمير، والعجلي، والفسوي، وابن حبان، وزاد ابن معين: إلا أنه أخطأ في حديثين، وزاد ابن نمير: ثبت في الحديث، وزاد الفسوي: حافظ سرَّاد.

قال الإمام أحمد: مضطرب الحديث جداً مع قلة ما يرويه، ما أرى له خمسمائة حديث، وقد غلط في كثير منها.

وقال أيضاً: عبد الملك بن عُمَيْر مُضْطَرب جدا في حديثه اختلف عنه الحفاظ يعني فِيمَا رووا عَنهُ.

وقال أيضاً: مضطرب الحديث، قلَّ حديث يرفعه لا يُختَلف فيه، قيل: من أكبر من روى

---

(١) الجرح والتعديل (٩/٤٠/١٧٣)، التقريب (٧٤٠٧).

عنه؟ قال: أبو عوانة.

وقال أبو حاتم: ليس بحافظ، وهو صالح الحديث، تغير قبل موته.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال ابن رجب: ثقة متفق على حديثه، وقال الذهبي في المغني: ثقة مشهور.

وقال في الميزان: الثقة. . . طال عمره، وساء حفظه – وقال بعد نقل أقوال الأئمة فيه-: لم يورده ابن عدي ولا العقيلي في الضعفاء، ولا ابن حبان، وقد ذكروا من هو أقوى حفظاً منه، وأما ابن الجوزي فذكره فحكى الجرح وما ذكر التوثيق، والرجل من نظراء السبيعي أبي إسحاق، وسعيد المقبري لما وقعوا في هرم الشيخوخة نقص حفظهم، وساءت أذهانهم ولم يختلطوا، وحديثهم في كتب الإسلام كلها.

وقال ابن حجر في هدي الساري: احتج به الجماعة، وأخرج له الشيخان من رواية القدماء عنه في الاحتجاج به، ومن رواية بعض المتأخرين عنه في المتابعات، وإنما عيب عليه أنه تغير حفظه لكبر سنه؛ لأنه عاش مائة وثلاث سنين، ولم يذكره ابن عدي في الكامل ولا ابن حبان.

وقال في التقريب: ثقة فصيح عالم، تغير حفظه، وربما دلس.

ولعل الراجح في حاله أنه ثقة له بعض الأوهام، ولم يبلغ درجة الأئمة الحفاظ الأثبات، فقد وثقه الجمهور، واحتج الشيخان برواية القدماء وبعض المتأخرين عنه، وأما كلام الإمام أحمد فمحمول على الأحاديث التي أخطأ فيها بسبب كبر سنه[1].

٣- مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري القرشي أبو زُرَارَة المدني (ت١٠٣).

من كبار التابعين، متفق على توثيقه، وثقه ابن سعد والعجلي وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة أرسل عن عكرمة بن أبي جهل، وروى له الجماعة[2].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي (ص ١١٨/١٩٧)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢٩٥، ٣٠١)، معرفة الثقات (٢/١٠٤/ ١١٣٨)، المعرفة والتاريخ (٣/٨٦)، الجرح والتعديل (٥/٣٦٠/١٧٠٠)، الثقات (٥/١١٦/ ٤١٢٢)، تهذيب الكمال (١٨/٣٧٠/٣٥٤٦)، المغني في الضعفاء (٢/٤٠٧/٣٨٣٣)، الميزان (٢/٦٦٠/٥٢٣٥)، التهذيب (٦/٤١١/ ٧٦٥)، هدي الساري (٤٢٢)، التقريب (٤٢٠٠).

(٢) التاريخ الكبير (٧/٣٥٠/١٥١٤)، الطبقات الكبرى (٥/١٢٩)، معرفة الثقات (١٥٧٨)، تهذيب الكمال =

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد الحديث من وجهه الراجح صحيحٌ موقوفٌ على سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

= (٥٩٨٢/٢٤/٢٨)، التقريب (٦٦٨٨).

مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنه

(٤/٤) – قال النسائي في "السنن الكبرى" (٨/ ١٣٩ح٨٨١٧): (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عبد الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ مجاهد بن رباح، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِلَيْلَةٍ أَفْضَلَ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ حَارِسٌ حَرَسَ فِي أَرْضِ خَوْفٍ لَعَلَّهُ لا يَرْجِعُ إِلَى أَهْلِهِ».

قَالَ مُحَمَّدٌ «كَانَ يَحْيَى إِذَا حَدَّثَ بِهِ عَلَى رُءُوسِ الْمَلَأِ لا يَرْفَعُهُ، وَإِذَا حَدَّثَ بِهِ فِي خَلْوَتِهِ وَخَاصَّتِهِ رَفَعَهُ».

وقال الدارقطني: يَرْوِيهِ ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فرواه يحيى القطان، عن ثور ابن يزيد، عن عبد الرحمن بن عائذ، عن مجاهد بن رباح، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

كذلك حدث به عنه بندار مرفوعا، قال: وربما لم يرفعه يحيى.

وغيره يرويه عن يحيى، موقوفا. وكذلك قال عمرو بن علي عنه

وكذلك قال وكيع، عن ثور بن يزيد، موقوفا، وهو الصواب[١].

وقال الحاكم: وقد أوقفه وكيع بن الجراح عن ثور وفي يحيى بن سعيد قدوة[٢].

وقال البيهقي: رفعه يحيى القطان ووقفه وكيع[٣].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه ثور بن يزيد واختلف عليه فيه على وجهين:

١-ثور بن يزيد، عن عبد الرحمن بن عائذ، عن مجاهد بن رباح، عن ابن عمر مرفوعاً.

٢-ثور بن يزيد، عن عبد الرحمن بن عائذ، عن مجاهد بن رباح، عن ابن عمر موقوفاً.

---

(١) علل الدارقطني (١٢/٤١٥).

(٢) المستدرك (٢/٩٠).

(٣) السنن الكبرى (٩/٢٥١).

الوجه الأوّل: ثور بن يزيد، عن عبد الرحمن بن عائذ، عن مجاهد بن رباح، عن ابن عمر مرفوعاً:

أخرجه النسائي في "الكبرى" (٨٨١٧) – واللفظ له–، والروياني في "مسنده" (١٤٢٠) عن مُحَمَّد بن بشار.

والحاكم في "المستدرك" (٢٤٢٤) – ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٤٤٤) من طريق مسدد.

كلاهما (مُحَمَّد بن بشار، ومسدد) عن يحيي بن سعيد القطان عن ثور بن يزيد به بمثله.

الوجه الثاني: ثور بن يزيد، عن عبد الرحمن بن عائذ، عن مجاهد بن رباح، عن ابن عمر موقوفاً:

أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٣٣٤)، والحاكم في "المستدرك" (٢٤٢٥) من طريق وكيع عن ثور بن يزيد به، ولفظ ابن أبي شيبة "حارس حرس في سبيل الله عز وجل في أرض خوف لعله ألا يؤوب إلى أهله".

وعلقه البيهقي في "شعب الإيمان" عن ابن عمر رضي الله عنهما (٦/٩٩).

النظر في الاختلاف:

يتضِّح مما تقدم أن الحديث اختلف فيه اختلاف أدنى وأعلى.

الاختلاف على يحيى بن سعيد القطان:

فقد رواه عنه مرفوعاً:

١–مُحَمَّد بن بشار العبدي، بندار ثقة، وقد اختلف إلى يحي القطان أكثر من عشرين سنة[1].

٢–مسدد بن مسرهد، ثقة حافظ[2].

ورواه عنه موقوفاً عمرو بن علي الفلاس الصيرفي الباهلي البصري ثقة حافظ[3].

---

(١) تهذيب الكمال (٣١/٣٤٠)التقريب (٥٧٥٤).

(٢) التقريب (٦٥٩٨).

(٣) التقريب (٥٠٨١).

ولعل الاختلاف من يحيى نفسه كما نص على ذلك مُحَمَّد بن بشار بقوله: (كان يحيى إذا حدث به على رؤوس الملأ لا يرفعه، وإذا حدث به خلوته وخاصته رفعه)(١)، وقال أيضاً: (وربما لم يرفعه يحيى)(٢)، ولعل يحيى كان يهاب رفع الحديث تورعاً أو شكاً؛ ولذلك كان يحدث به على الوقف على رؤوس الملأ.

الاختلاف على ثور بن يزيد:

فقد رواه عنه مرفوعاً: يحيى بن سعيد القطان، ثقة متقن حافظ إمام قدوة(٣).

ورواه عنه موقوفاً: وكيع، ثقة حافظ عابد – وقد تقدم-.

ولعل الوجه الثّاني هو الراجح؛ لأربع قرائن:

١- الحفظ والإتقان؛ فوكيع بن الجراح من الأئمة الحفاظ، وقد قدّمه الإمام أحمد في الحفظ على يحيى القطان، وأما من ناحية العلم والصناعة الحديثية فلا شك في تقديم يحيى كما نص الإمام أحمد وغيره من أهل العلم، قال الإمام أحمد: (لا يقاس بيحيى بن سعيد في العلم أحد، وما رأيت أحداً مِمَّن أدركنا كان أحفظ للحديث من وكيع)(٤).

وقال عبدالصمد البلخي: (سألت أحمد، عن يحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح والفضل بن دكين، فقال: ما رأيت أحداً أحفظ من وكيع. . . وما رأيت رجلاً أوزن بقوم من غير محاباة ولا أشد تثبتاً في أمور الرجال من يحيى بن سعيد)(٥).

٢- عدم الاختلاف على الراوي، فقد اختُلِف على يحيى بن سعيد، ولم يُختَلف على وكيع، والاختلاف كان من يحيى إما تورعاً أو شكاً.

٣- موافقة يحيى بن سعيد لوكيع على وقف الحديث؛ فقد كان يُحدِّث به على الوقف على رؤوس الملأ.

---

(١) السنن الكبرى (٢٥١/٩).

(٢) مسند الروياني (٤١٤/٢).

(٣) التقريب (٧٥٥٧).

(٤) سؤالات ابن هانئ (٢٢٧٨).

(٥) تهذيب الكمال (٤٧٣/٣٠).

٤- ترجيح الأئمة النقاد؛ كالدارقطني.

دراسة الإسناد:

١-**ثور بن يزيد الكلاعي الشامي** (ت ١٥٠ أو نحوها).

متفق على توثيقه، وكان يرى القدر، وروي عنه أنه تبرأ منه، وثقه يحيى القطان، وابن معين، والإمام أحمد وغيرهم.

قال يحيى القطان: ما رأيت شامياً أوثق من ثور بن يزيد.

روى له الجماعة سوى مسلم(١).

٢-عبد الرحمن بن عائذ الأزدي الثمالي أبو عبد الله الحمصي.

ثقة من حملة العلم، مختلف في صحبته، فعدَّه في الصحابة البخاري، والطبراني، وابن شاهين، والبغوي.

فقد نقل البخاري عن ابن إسحاق: (من أصحاب النبي ﷺ وأصحاب أصحابه).

وقال البغوي: (سكن حمص وروى عن النبي ﷺ حديثين).

وعدَّه من كبار التابعين مسلم، وأبو حاتم، وأبو زرعة الدمشقي، وابن حبان، وابن منده، وابن خلفون.

قال أبو حاتم: (روى عن النبي ﷺ مرسلاً، ولا صحبة له هو من التابعين).

ونقل ابن منده عن البخاري ذكره في الصحابة ثم قال: (ولا يصح).

وتردد أبو نعيم في صحبته فحكاها بصيغة التمريض فقال: (يقال أنه أدرك النبي ﷺ، ذكره البخاري في الصحابة، مختلف فيه).

وتعقبه مغلطاي فقال: في قول أبي نعيم: ذكره البخاري في الصحابة نظر؛ إنما ذكره في التابعين، لا ذكر له عنده في جملة الصحابة بحال.

فالراجح – والله تعالى أعلم- أنه من كبار التابعين(٢).

---

(١) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (٢/٥٦٤/٣٦٦٦)، تهذيب الكمال (٤/٤١٨/٨٦٢).

(٢) التاريخ الكبير (٥/٣٢٤/١٠٢٩)، الطبقات لمسلم (١٩٧٤)، معجم الصحابة للبغوي (٤/٤٥٥)، الثقات لابن =

٣-مجاهد بن رباح، روى عن ابن عمر رضي الله عنهما، وعنه عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي، ذكره ابن حبان في الثقات، ولم أجد فيه لغيره جرحاً ولا تعديلاً[1].

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث إسناده ضعيف؛ لأن فيه مجاهد بن رباح وهو مجهول جهالة عين -والله تعالى أعلم-.

= حبان (٥/١٠٧/٤٠٧٧)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/١٨٥٩)، أسد الغابة (٣/٣٦٠/٣٣٣٣)، تهذيب الكمال (١٧/١٩٧/٣٨٦٣)، الإنابة (٢/٢١/٦٦٥)، التجريد (٤/٤٥٥)، الإصابة (٤/٢٧٠/٥١٦٣).

(١) التاريخ الكبير (٧/٤١٢/١٨٠٧)، الجرح والتعديل (٨/٣٢٠/١٤٧٢)، الثقات لابن حبان (٥/٤١٩/٥٤٩٤).

مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه

(٥/٥) – قال البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٥٤٧ ح٨٦٦٧): أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بِشْرَانَ، أنبأ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ، ثنا عبد الله بْنُ صَالِحٍ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عبد الله بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "حَجَّةٌ لِمَنْ لم يَحُجَّ خَيْرٌ مِنْ عَشْرِ غَزَوَاتٍ، وَغَزْوَةٌ لِمَنْ قَدْ حَجَّ خَيْرٌ مِنْ عَشْرِ حِجَجٍ وَغَزْوَةٌ فِي الْبَحْرِ خَيْرٌ مِنْ عَشْرِ غَزَوَاتٍ فِي الْبَرِّ وَمَنِ اجْتَازَ الْبَحْرَ فَكَأَنَّمَا اجْتَازَ الْأَوْدِيَةَ كُلَّهَا وَالْمَائِدُ[١] فِيهِ كَالْمُتَشَحِّطِ[٢] فِي دَمِهِ".

كَذَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْهُ.

وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُخْبِرٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عبد الله بْنِ عَمْرٍو قَالَ: " غَزْوَةٌ فِي الْبَحْرِ كَعَشْرِ غَزَوَاتٍ فِي الْبَرِّ وَمَنْ أَجَازَ الْبَحْرَ فَكَأَنَّمَا أَجَازَ الْأَوْدِيَةَ كُلَّهَا وَالْمَائِدُ فِي السَّفِينَةِ كَالْمُتَشَحِّطِ فِي دَمِهِ هَكَذَا مَوْقُوفًا.

وقال الطبراني: لم يروِ هذا الحديث عن يحيى بن سعيد إلا يحيى بن أيوب[٣].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه يحيى بن سعيد الأنصاري واختلف عليه فيه على وجهين:

١- يحيى بن سعيد الأنصاري عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه مرفوعاً.

---

(١) هو الذي يدار برأسه من ريح البحر واضطراب السفينة بالأمواج. انظر: النهاية (٤/٣٧٩).

(٢) يتشحط في دمه: أي يتخبط فيه ويضطرب ويتمرغ. انظر: النهاية (٢/٤٤٩).

(٣) المعجم الأوسط (٣/٢٨٠).

٢- يحيى بن سعيد الأنصاري عن رجل عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه موقوفاً.

الوجــه الأول: يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه مرفوعاً:

أخرجه ابن أبي عاصم (٢٨٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" وفي "الأوسط" (٣١٤٤)، وابن شاهين في "الترغيب في فضائل الأعمال" (٤٣٦)، والحاكم في "المستدرك" (٢٦٣٤)، وابن بشران في "الأمالي" (١٥٣٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨٦٦٧)، وفي "شعب الإيمان" (٣٩١٧) من طريق يحيى بن أيوب.

وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٩٤٨) من طريق أحمد بن عبد المؤمن المروزي عن **الثوري**.

كلاهما (يحيى بن أيوب، والثوري) عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن يسار به، بنحوه.

الوجه الثاني: يحيى بن سعيد الأنصاري عن رجل عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه موقوفاً:

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٩٦٣٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٤٠٦)، (١٩٤٠٧)[(١)] ، وعلقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨٦٦٧) عن **الثوري** عن يحيى بن سعيد به، وقع عند عبد الرزاق والبيهقي: أخبرني مخبر، وعند ابن أبي شيبة: عمن سمع عطاء بن يسار.

ولفظ عبد الرزاق «غَزْوَةٌ فِي الْبَحْرِ أَفْضَلُ مِنْ عَشْرِ غَزَوَاتٍ فِي الْبَرِ، وَمَنْ جَازَ الْبَحْرَ، فَكَأَنَّمَا جَازَ الْأَوْدِيَةَ وَالْمَائِدُ فِي السَّفِينَةِ كَالْمُتَشَحِّطِ فِي دَمِهِ»، ولفظ ابن أبي شيبة نحوه.

وتوبع عطاء على هذا الوجه؛ تابعه:

١-خالد بن أبي مسلم: أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٤٠٤)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٨١) من طريق غندر عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن خالد ابن أبي مسلم.

---

(١) وقع في مصنف ابن أبي شيبة (٢١٣/٤) (أخبرني محرز)، والظاهر أنه تصحيف، والصحيح (مخبر) كما جاء في مصنف عبد الرزاق، وقد تتبعت من اسمه محرز فلم أجد أحدا منهم يروي عن عطاء بن يسار.

٢-عطاء العامري: أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٣٩٦) عن عبد الرحمن بن زياد عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عطاء[1].

كلاهما (خالد بن أبي مسلم، وعطاء العامري) عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: «لَأَنْ أَغْزُوَ فِي الْبَحْرِ غَزْوَةً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُنْفِقَ قِنْطَارًا مُتَقَبَّلًا فِي سَبِيلِ الله عَزَّ وَجَلَّ».

النظر في الاختلاف:

هذا الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى وسأدرس الاختلاف الأدنى وصولاً إلى الأعلى.

الاختلاف على الثوري:

فقد اختلف فيه على الثوري على وجهين:

١-الثوري عن يحيى بن سعيد قال: أخبرني مخبر عن عطاء بن يسار موقوفاً.

٢-الثوري عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن يسار مرفوعاً.

فرواه عنه على الوجه الأوّل: عبد الرزاق بن همام الصنعاني وهو ثقة حافظ[2]، من أثبت أصحاب الثوري، قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين وسئل عن أصحاب الثوري فقال: (أما عبد الرزاق، والفريابي، وعبيد الله بن موسى، وأبو أحمد الزبيري، وأبو عاصم، وقبيصة وطبقتهم فهم كلهم في سفيان قريباً بعضهم من بعض، وهم دون يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وابن المبارك، وأبي نعيم).

ورواه على **الوجه الثاني**: أحمد بن عبد المؤمن المروزي: ذكره ابن حبان في الثقات، وترجمه ابن يونس وقال: كان رجلاً صالحاً رفع أحاديث موقوفة[3].

---

(١) متابعة عطاء هنا فيها ضعف لكونها من رواية عبد الرحمن بن زياد وهو صدوق: التقريب (٤٠٦٤)، وقد خالفه غندر، فيكون الاختلاف على شعبة في وجهين:

١-شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عطاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

٢-شعبة عن يعلى بن عطاء عن خالد بن أبي مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

والوجه الثّاني هو الراجح عنه؛ لأن غندر أحفظ وأثبت في شعبة من عبد الرحمن بن زياد.

(٢) التقريب (٦٠٦٤).

(٣) الثقات لابن حبان (٨/٤٤/١٢١٧٥)، تاريخ الإسلام (٤٨/١٩).

وبذلك يظهر أن الوجه الثّاني هو الراجح عن الثوري؛ لأن عبد الرزاق أحفظ وأتقن ويأتي في الطبقة الثّانية من أصحاب الثوري، فهو مقدَّم فيه على أحمد بن عبد المؤمن المروزي بلا شك.

الاختلاف على يحيى بن سعيد الأنصاري:

فرواه عنه مرفوعاً: يحي بن أيوب الغافقي وهو صدوق.

ورواه عنه موقوفاً: الثوري -في الوجه الراجح عنه-، وهو الراجح أيضاً عن يحي بن سعيد الأنصاري، لكون الثوري أحفظ وأتقن من يحي بن أيوب.

دراسة الإسناد:

١-**يحي بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني أبو سعيد القاضي** (ت١٤٤أو بعدها).

متفق على توثيقه وجلالته، قال الثوري: (كان محدثو الحجاز: ابن شهاب، ويحي بن سعيد، وابن جريج يجيئون بالحديث على وجهه).

قال ابن حجر: ثقة ثبت، روى له الجماعة(١).

٢-رجل مبهم: لم يتبين لي بعد التتبع والبحث من هو.

٣-**عطاء بن يسار الهلالي أبو مُحَمَّد المدني** (ت ٩٤ وقيل بعدها).

متفق على توثيقه وفضله، وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي وغيرهم.

قال ابن حجر: ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة، روى له الجماعة(٢).

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لأن فيه رجلاً مبهماً ، وله شاهد أخرجه ابن ماجه (٢٧٧٧) عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «غَزْوَةٌ فِي الْبَحْرِ مِثْلُ عَشْرِ غَزَوَاتٍ فِي الْبَرِّ، وَالَّذِي يَسْدَرُ فِي الْبَحْرِ كَالْمُتَشَحِّطِ فِي دَمِهِ فِي سَبِيلِ الله سُبْحَانَهُ».

وفي إسناده معاوية بن يحي وهو صدوق له أوهام(٣).

---

(١) الجرح والتعديل (٩/١٤٧/٦٢٠)، تهذيب الكمال (٣١/٣٥٥/٦٨٣٦)، التقريب (٧٥٥٩).

(٢) تهذيب الكمال (٥/١٧٩/٣٩٤٦)، التقريب (٤٦٠٥).

(٣) التقريب (٦٧٧٣).

(٦/٦) – قال البيهقي في شعب الإيمان (١٢/ ٩٢ ح ٩٠٩٤): (أَخْبَرَنَا أَبُو عبد الله الْحَافِظُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ الْفَضْلِ، قَالَا: نَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: نَا الْمُقْرِئُ، عَنْ حَيْوَةَ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي عبد الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، عَنْ عبد الله بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «خَيْرُ الصَّحَابَةِ خَيْرُهُمْ لِصَاحِبِهِ، وَخَيْرُ الْجِيرَانِ خَيْرُهُمْ لِجَارِهِ».

ورواه ابن المبارك، عن حيوة بن شريح فوقفه، ورأيته في المستدرك فيما لم يقرأ مرفوعا من حديث ابن المبارك).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه حيوة بن شريح واختلف عليه فيه على وجهين:

١- حيوة بن شريح عن شرحبيل بن شريك عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ مرفوعاً.

٢- حيوة بن شريح عن شرحبيل بن شريك عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ موقوفاً.

الوجه الأول: حيوة بن شريح عن شرحبيل بن شريك عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ مرفوعاً:

أخرجه عبد بن حميد في "المنتخب من مسنده" (٣٤٢)، والدارمي (٢٤٨١)، والبخاري في "الأدب المفرد" (١١٥)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٨٠٠)، والفاكهي في "فوائده" (٢٤٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٣/٢٣ ح ٤١)، والحاكم (١٦٢٠)،

وأبو نعيم في "الأربعين على مذهب المتحققين من الصوفية" (٢٢)، وابن بشران في "الأمالي" (٧٠٩)، والبيهقي في "شعب الإيمان"(٩٠٩٤، ٩٠٩٥)، وفي "الآداب" (٦٦٥)، والشجري في "الأمالي" (٢٠٩٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٢/١٣٧)، وابن الجوزي في "البر والصلة" (٢٩٣)، والضياء المقدسي في "جزء عبد الله بن يزيد المقرئ" (١٨)،

وابن حجر في "الأمالي المطلقة" (١/٢٠٤) من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ.

وأخرجه ابن المبارك في "الجهاد" (٢١٦) -ومن طريقه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٣٨٨)، وأحمد (٦٥٦٦)، والحسين بن حرب في "البر والصلة (٢١٨)، والترمذي (١٩٤٤)، وابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (٢٨١)، والطبري في "جامع البيان" (٣٤٥/٨)، وابن خزيمة (٢٥٣٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٨٠١)، وابن حبان (٥١٩، ٥١٨)، والحاكم (٢٤٩٠)، وابن بشران في "الأمالي" (٧٠٩)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٢٣٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٤٧١/١٣)، وفي "الجامع لأخلاق الراوي" (١٧٢٧) -.

كلاهما (عبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن المبارك) عن حيوة بن شريح به بلفظه.

الوجه الثاني: حيوة بن شريح عن شرحبيل بن شريك عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه موقوفاً:

علقه البيهقي في "شعب الإيمان" (٩٠٩٥) عن ابن المبارك عن حيوة به.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث مداره على حيوة بن شريح، وقد اختلف عليه فيه على وجهين، فروى الوجه الأول عنه:

١-عبد الله بن المبارك ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد[1].

٢- عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن المقرئ ثقة فاضل[2].

وروى الوجه الثاني: عبد الله بن المبارك -في الوجه الثّاني عنه-.

ولعل الوجه الأول هو الراجح لعدة قرائن:

١- العدد: فقد روى الوجه الأول اثنان وروى الوجه الثّاني راو واحد.

٢- المتابعة التامة لعبد الله بن المبارك من عبد الله بن يزيد المقرئ على رفع الحديث.

---

(١) التقريب (٣٥٧٠).

(٢) التقريب (٣٧١٥).

٣- تخريج الأئمة للوجه الأول، أما الوجه الثّاني فلم أجده إلا معلقاً عند البيهقي في شعب الإيمان، وقد اقتصر على ذكر الاختلاف ولم يرجح؛ قال البيهقي[1]: ورواه ابن المبارك، عن حيوة بن شريح فوقفه، ورأيته في المستدرك فيما لم يقرأ مرفوعا من حديث ابن المبارك.

دراسة الإسناد:

١- حيوة بن شريح بن صفوان بن مالك التجيبي أبو زرعة التجيبي المصري (ت ١٥٨).

ثقة ثبت، فقيه مصر وزاهدها ومحدثها، قال الذهبي: (الإمام الرباني الفقيه من رؤوس العلم والعمل)، روى له الجماعة[2].

٢- شرحبيل بن شريك المعافري أبو مُحَمَّد المصري ويقال: شرحبيل بن عمرو بن شريك، قال أبو حاتم: (صالح الحديث)، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وقال الذهبي وابن حجر: (صدوق)، روى له البخاري في الأدب وباقي الجماعة سوى ابن ماجه[3].

٣- أبو عبد الرحمن الحبلي عبد الله بن يزيد المعافري (ت ١٠٠).

ثقة، وثقه ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وغيرهم، روى له البخاري في الأدب المفرد ومسلم والأربعة[4].

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده حسن؛ لأجل شرحبيل بن شريك.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب[5].

---

(١) شعب الإيمان (١٢/٩٢).

(٢) تهذيب الكمال (٧/ ٤٨٢/١٥٨١)، تاريخ الإسلام (٩/٣٨٦)، سير أعلام النبلاء (٦/٤٠٤)، الكاشف (١/٣٥٩/١٢٩١)، التقريب (١٦٠٠).

(٣) الجرح والتعديل (٤/٣٤٠/١٤٩٧)، تهذيب الكمال (١٢/٤٢٢/٢٧١٧)، الكاشف (١/٤٨٣/٢٢٥٩)، التقريب (٢٧٦٧).

(٤) الطبقات الكبرى (٧/٥١١)، تاريخ ابن معين: رواية الدارمي (٤٧٧)، معرفة الثقات: للعجلي (٩٠٩)، تهذيب الكمال (١٦/٣١٦/٣٦٦٣)، الكاشف (١/٦٠٩/٣٠٦١٢)، التقريب (٣٧١٢).

(٥) جامع الترمذي (٣/٣٩٧). .

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي[1]، مع أن شرحبيل بن شريك ليس من رجال البخاري، وقد ذكر المنذري أن الحاكم صححه على شرط مسلم[2]، فلعل ما في مطبوع المستدرك خطأ ناسخ أو طابع.

(١) المستدرك (٦١٠/١).

(٢) الترغيب والترهيب (٣٦٠/٣).

مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

(٧/٧) – قال الخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: ٦٩ ح ١٦٠): (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُلَاعِبٍ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا تَمِيمُ بْنُ الْمُنْتَصِرِ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ شريك بن عبد الله النخعي، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عبد الله بْنِ السَّائِبِ الْكِنْدِيِّ، عَنْ زَاذَانَ أَبِي عُمَرَ الْكِنْدِيِّ، عَنْ عبد الله بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ الله يُكَفِّرُ الذُّنُوبَ كُلَّهَا أَوْ قَالَ: يُكَفِّرُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْأَمَانَةَ قَالَ: يُؤْتَى بِصَاحِبِ الْأَمَانَةِ، فَيُقَالُ لَهُ: أَدِّ أَمَانَتَكَ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، وَقَدْ ذَهَبَتِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى الْهَاوِيَةِ، فَيُذْهَبُ بِهِ إِلَيْهَا، فَيَهْوِي فِيهَا حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى قَعْرِهَا، فَيَجِدُهَا كَهَيْئَتِهَا، فَيَأْخُذُهَا، فَيَحْمِلُهَا عَلَى عَاتِقِهِ، ثُمَّ يَصْعَدُ بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، حَتَّى إِذَا رَأَى أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ بِهَا زَلَّتْ فَهَوَتْ، وَهُوَ فِي أَثَرِهَا أَبَدَ الْآبِدِينَ، وَالْأَمَانَةُ فِي الصَّلَاةِ، وَالْأَمَانَةُ فِي الصَّوْمِ، وَالْأَمَانَةُ فِي الْوُضُوءِ، وَالْأَمَانَةُ فِي الْحَدِيثِ، وَأَشَدُّ ذَلِكَ الْوَدَائِعُ، قَالَ: فَلَقِيتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ، فَقُلْتُ: أَلَا تَسْمَعُ مَا يَقُولُ أَخُوكَ عبد الله؟ فَقَالَ: صَدَقَ».

قَالَ شَرِيكٌ: وَحَدَّثَنِي عَيَّاشٌ الْعَامِرِيُّ، عَنْ زَاذَانَ، عَنْ عبد الله، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَمَانَةَ فِي الصَّلَاةِ).

وقال الدارقطني: يَرْوِيهِ عبد الله بْنُ السَّائِبِ، عَنْ زَاذَانَ أَبِي عُمَرَ وَيَرْوِيهِ عَيَّاشُ بْنُ عَمْرٍو الْعَامِرِيُّ عَنْهُ أَيْضًا، وَرَفَعَهُ شَرِيكٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عبد الله بْنِ السَّائِبِ، عَنْ زَاذَانَ وَعَنْ عَيَّاشِ بْنِ عَمْرٍو الْعَامِرِيِّ، عَنْ زَاذَانَ.

قَالَ ذَلِكَ إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ: عَنْ شَرِيكٍ.

وَخَالَفَهُ مِنْجَابٌ، فَرَوَاهُ عَنْ شَرِيكٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عبد الله بْنِ السَّائِبِ، عَنْ زَاذَانَ، عَنْ عبد الله مَوْقُوفًا.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عبد الله بْنِ السَّائِبِ مَوْقُوفًا أَيْضًا.

وَيُقَالُ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى بْنِ فَيَّاضٍ رَفَعَهُ، عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، حَدَّثَ بِهِ ابْنُ جَوْصَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ فَيَّاضٍ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو سِنَانٍ سَعِيدُ بْنُ سِنَانٍ، عَنْ عبد الله بْنِ السَّائِبِ مَوْقُوفًا أَيْضًا.

وَالْمَوْقُوفُ هُوَ الصَّوَابُ[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه شريك، واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

١- شريك عن الأعمش عن عبد الله بن السائب عن زاذان عن ابن مسعود موقوفاً.

٢- شريك عن الأعمش عن عبد الله بن السائب عن زاذان عن ابن مسعود مرفوعاً.

٣- شريك عن عياش العامري عن زاذان عن ابن مسعود مرفوعاً.

الوجه الأوّل: شريك عن الأعمش عن عبد الله بن السائب عن زاذان عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً:

أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٢٠١/٤) من طريق منجاب بن الحارث عن شريك.

وتوبع شريك على هذا الوجه:

أخرجه إسماعيل القاضي في أحكام القران _ كما في شرح ابن بطال (٣٢/١٢) _ من طريق أبي معاوية مُحَمَّد بن خازم.

والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (١٥٩) من طريق علي بن هاشم بن البريد.

وأبو نعيم في " الحلية" (٣٠/٩) من طريق ابن مهدي عن أبي الأحوص.

والبيهقي في "الشعب"(٤٨٨٥) من طريق سليمان الرقي عن عبد الله بن بشر.

أربعتهم (أبو معاوية، وعلي بن هاشم، وعبد الله بن بشر، وأبو الأحوص) عن الأعمش به بنحوه، ورواية علي بن هاشم عند الخرائطي مختصرة، وزاد أبو الأحوص عند أبي نعيم: قال عبد الله: (وفي الكيل والميزان).

---

١ العلل (٧٢٤/٧٧/٥).

وتوبع الأعمش على هذا الوجه؛ تابعه:

١- الثوري: أخرجه مسدد[1] في مسنده -كما في المطالب العالية (٣٥٧٤) - عن يحيى القطان.

وابن أبي حاتم في تفسيره (٥٥١٢) من طريق وكيع.

وابن المنذر في تفسيره (١٩١٧) من طريق عبدالله بن المبارك.

والدينوري في المجالسة (١٧٠١) من طريق عبدالرزاق.

والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٦٩٢)، والسنن الصغير (٢٣٣٨) من طريق الأسود بن عامر.

خمستهم (يحيى ووكيع وعبدالله وعبدالرزاق والأسود) عن سفيان الثوري عن ابن السائب به بنحوه وزيادة الآية " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها".

٢-أبو سنان سعيد بن سنان: علقه الدارقطني في العلل (٧٧/٥) ولم أقف على إسناده.

الوجه الثاني: شريك عن الأعمش عن عبد الله بن السائب عن زاذان عن ابن مسعود مرفوعاً:

أخرجه ابن أبي الدنيا في "الأهوال" (٢٥٠)، والطبري في " جامع البيان" (٢٠١/١٩)، والخرائطي (١٦٠)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠٥٢٧) —ومن طريقه أبو نعيم في " الحلية" (٢٠١/٤) والآجري[2]-، وأبو الشيخ في العوالي (ح ٤٠)، والضياء المقدسي في المنتقى من مسموعات مرو (٩٧٨) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق عن شريك به بنحوه.

الوجه الثالث: شريك عن عياش العامري عن زاذان عن ابن مسعود مرفوعاً:

علقه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (١٦٠)، والدارقطني في "العلل" (٧٧/٥) ولم أقف على إسناده.

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على شريك، وقد روى الوجه الأول عنه: منجاب

---

(١) وقد خولف مسدد؛ خالفه مُحَمَّد بن يحيى بن فياض، فرفعه عن يحيى القطان -كما ذكره الدارقطني آنفاً- ومُحَمَّد بن يحيى ابن فياض ثقة لكنه خالف الأوثق والأثبت، فروايته غير محفوظة وقد أشار الدارقطني إلى إعلالها.

(٢) ثمانون حديثاً (٣٧٦/١ ح ٦١١).

ابن الحارث وهو ثقة[١]، وروى الوجه الثاني: إسحاق الأزرق وهو ثقة ممن سمع منه قديماً قبل أن يلي القضاء وحديثه عنه صحيح[٢].

وقد تابعه على الوجه الأول أربعة من الرواة:

١- أبو معاوية مُحَمَّد بن خازم ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش[٣].

٢- علي بن هاشم بن البريد صدوق عالم عن الأعمش وطبقته[٤].

٣- أبو الأحوص سلام بن سليم ثقة متقن صاحب حديث[٥].

٤-عبد الله بن بشر لا بأس به، ضعيف في الزهري خاصة، لا يثبت له سماع من الأعمش[٦].

ولعل الحمل في الاختلاف على شريك؛ لسوء حفظه ولثقة الرواة عنه فقد روى الوجه الأول عنه منجاب بن الحارث وروى الوجه الثّاني إسحاق الأزرق، وكلاهما ثقة وسماع إسحاق منه قديم قبل أن يلي القضاء.

والوجه الأول هو الراجح لعدة قرائن:

١- المتابعة التامة والقاصرة؛ فقد توبع شريك متابعة تامة من أربعة من الرواة وفيهم من كبار الحفاظ، ومتابعة قاصرة من الثوري وأبي سنان.

٢- ترجيح الأئمة النقاد لهذا الوجه، كالإمام أحمد، والدارقطني والمنذري وابن رجب.

قال أحمد: هذا الحديث رواه الثوري وأبو سنان الصغير وهو الشيباني إسناده إسناد جيد[٧].

وقال الدارقطني: والموقوف هو الصواب.

---

(١) الكاشف (٢/٢٩٤/٥٦٢٦)، التقريب (٦٨٨٢).

(٢) تهذيب الكمال (٢/٤٩٦/٣٩٥).

(٣) التقريب (٥٨٤١).

(٤) تاريخ بغداد (١٢/١١٦/٦٥٦١)، الكاشف (٢/٤٨/٣٩٧٧)، التقريب(٤٨١٠).

(٥) التقريب (٢٧٠٣).

(٦) جامع التحصيل (٢٠٧/٣٣٩)، التقريب (٣٢٣١).

(٧) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (٢٥٤/٩٤٣).

وقال المنذري: رواه البيهقي موقوفاً ورواه بمعناه هو وغيره مرفوعاً والموقوف أشبه[1].

وقال ابن رجب: وفي حديث ابن مسعود من قوله وروي مرفوعاً (القتل في سبيل الله يكفر كل ذنب إلا الأمانة. . . .)[2]، وهذا فيه إشارة إلى ترجيح الوقف.

دراسة الإسناد:

١-شريك بن عبد الله بن أبي شريك أبو عبد الله النخعي الكوفي (ت١٧٧).

اختلف فيه الأئمة، فوثقه ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وإبراهيم الحربي وزاد ابن سعد: مأمون كثير الحديث وكان يغلط، وزاد العجلي: وكان حسن الحديث وكان أروى الناس عنه إسحاق بن يوسف الأزرق الواسطي.

وقال ابن معين في رواية معاوية بن صالح: صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف الثقات فغيره أحب إلينا منه، وقال مرة: شريك ثقة إلا أنه لا يتقن ويغلط ويذهب بنفسه على سفيان وشعبة.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وتكلم فيه آخرون، قال يحيى القطان: نظرت في كتب شريك فإذا الخطأ في أصوله، وكان يحيى لا يحدث عنه إلا في المذاكرة من باب التعجب فقط وضعّفه مطلقاً.

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: أخطأ شريك في أربعمائة حديث.

وقال الجوزجاني: شريك سيئ الحفظ، مضطرب الحديث، مائل.

وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي زرعة: شريك يحتج بحديثه؟ قال: كان كثير الخطأ صاحب وهم وهو يغلط أحياناً.

وقال النسائي – في رواية- والدارقطني: ليس بالقوي، وزاد الدارقطني: فيما ينفرد به.

وقد فصّل في حاله غير واحد من الأئمة، قال العجلي بعدما ذكر أنه ثقة: ومن سمع منه قديماً فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعدما تولى القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط.

---

(١) الترغيب والترهيب (٣٥٨/٢).

(٢) جامع العلوم والحكم (٤٣٣).

وقال صالح جَزَرَة: صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه، وقال ابن حبان: وكان في آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه فسماع المتقدمين منه. . . ليس فيه تخليط، وسماع المتأخرين منه بالكوفة فيه أوهام كثيرة، وقال ابن عدي: والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النُكرة، إنما أُتي فيه من سوء حفظه لا أنه يتعمد شيئاً مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف، وقال ابن حجر في طبقات المدلسين: كان من الأثبات، فلما ولي القضاء تغير حفظه.

وبهذا التفصيل يمكن الجمع بين أقوال الأئمة، فمن وثَّقه فباعتبار أول أمره، ومن تكلم فيه وضعَّفه فباعتبار آخر أمره بعد ما ولي القضاء، وعليه يكون الراجح في حاله أنه صدوق حسن الحديث قبل ولايته القضاء، وأن من سمع منه قديماً كإسحاق الأزرق، ويزيد بن هارون، وأبي نعيم، وحجاج بن مُحَمَّد، أقوى وأصح ممن سمع منه بأخرة، أما بعد ولايته للقضاء فهو ضعيف؛ لانشغاله به عن الحديث، فلذا كثر الوهم والخطأ في حديثه، حتى قال هو عن نفسه: قد اختلطت عليّ أحاديثي، وما أدري كيف هي؟ ، أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم متابعة، والأربعة[(١)].

٢- الأعمش سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو مُحَمَّد الكوفي (ت١٤٨).

ثقة حافظ متفق على توثيقه وجلالته وفضله، لكنه يدلس وقد احتمل الأئمة تدليسه إلا إذا تبيَّن أنه دلَّس في حديث بعينه؛ فهو إمام مكثر واسع الرواية بل جل حديث أهل الكوفة يدور عليه[(٢)].

٣- عبد الله بن السائب الكندي ويقال: الشيباني الكوفي.

وثقه ابن معين والعجلي ومُحَمَّد بن عبد الله بن نمير وأبو حاتم والنسائي وذكره ابن حبان في

---

(١) الطبقات الكبرى (٦/٣٥٥/٢٦٥٧)، معرفة الثقات (١/٢١٧/٦٦٤)، الجرح والتعديل (٤/٣٦٥/١٦٠٢)، تهذيب الكمال (١٢/٤٦٢/٢٧٣٦)، ميزان الاعتدال (٢/٢٧٠/٣٦٩٧)، تذكرة الحفاظ (١/٢٣٢)، سير أعلام النبلاء (٨/٢٠٠/٣٧)، الكاشف (١/٤٨٥/٢٢٧٦)، شرح علل الترمذي (١/٤٠٥)، (٢/٧٦٠)، التهذيب (٤/٢٩٣/٥٨٧)، التقريب (٢٧٨٧).

(٢) تهذيب الكمال (١٢/٧٦/٢٥٧٠)، التقريب (٢٦١٥)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (٥٥).

الثقات، وروى له مسلم والنسائي[(١)].

٤- زاذان أبو عمر الكندي مولاهم الضرير البزاز (ت ٨٢).

قال ابن معين: ثقة لا يسأل عن مثله، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة.

وقال ابن عدي: أحاديثه لا بأس بها إذا روى عنه ثقة، وقال الخطيب: كان ثقة.

وقال الذهبي: ثقة.

وقال شعبة: قلت للحكم لم لمْ تحمل عن زاذان؟ قال: كان كثير الكلام.

وقال أيضاً: سألت سلمة بن كهيل عنه فقال: أبو البختري أحب إلي منه.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم.

وقال ابن حبان: كان يخطئ كثيراً.

وقال ابن حجر: صدوق يرسل، روى له البخاري في الأدب ومسلم والأربعة.

والراجح أنه ثقة؛ لأن جرحه فُسِّر بما ليس بقادح حيث قيل فيه كان كثير الكلام، وهذا تفسير لا يقدح في الضبط، وزاذان أخرج له الإمام مسلم كما تقدم، ولذا قال ابن عدي: وإنما رماه من رماه بكثرة كلامه، وقد بوب الخطيب على كلام شعبة بقوله: باب ذكر بعض أخبار من استفسر في الجرح فذكر مالا يسقط العدالة[(٢)].

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده حسن؛ لأجل شريك القاضي فهو صدوق، لكنه يرتقي بالمتابعات إلى الصحيح لغيره – والله تعالى أعلم-.

---

(١) معرفة الثقات (٨٤١)، الجرح والتعديل (٣٠٣/٦٥/٥)، الثقات (٣٧٠٥/٣٢/٥)، التهذيب (٣٩٦/٢٠٢/٥)، التقريب (٣٣٣٩).

(٢) معرفة الثقات (٤٥٠)، تاريخ بغداد (٤٦٠٣/٤٨٧/٨)، الكفاية في علم الرواية (١١٠/١)، الثقات (٢٨٤٨/٢٦٥/٤)، تهذيب الكمال (١٩٤٥/٢٦٣/٩) ميزان الاعتدال (٢٨٢٠/٩٣/٣)، الكاشف (١٦٠٣/٤٠٠/١)، التهذيب (٥٦٥/٢٦١/٣)، التقريب (١٩٧٦).

(٨/٨) – قال ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٢١٢ ح ١٩٤٠٢): (حَدَّثَنَا عَفَّانُ، نا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ مُرَّةَ، عَنْ عبد اللهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ رَجُلَيْنِ: رَجُلٌ فَارِشٌ فِرَاشَهُ وَلِحَافَهُ مِنْ بَيْنِ حِبِّهِ وَأَهْلِهِ قَامَ إِلَى صَلَاتِهِ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدِي وَشَفَقَةً مِمَّا عِنْدِي وَرَجُلٌ غَزَا فِي سَبِيلِ اللهِ تَعَالَى فَفَرَّ أَصْحَابُهُ فَعَلِمَ مَا عَلَيْهِ فِي الْفِرَارِ وَمَا لَهُ فِي الرُّجُوعِ فَرَجَعَ حَتَّى أُهْرِيقَ دَمُهُ فَيَقُولُ اللهُ تَعَالَى لِمَلَائِكَتِهِ: يَا مَلَائِكَتِي انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي رَجَعَ حَتَّى أُهْرِيقَ دَمُهُ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدِي وَشَفَقَةً مِمَّا عِنْدِي»).

قال الدارقطني: يرويه عطاء بن السائب، عن مرة، واختلف عنه؛ فرفعه حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب.

ووقفه خالد بن عبد الله، عن عطاء.

وروى هذا الحديث قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق، عن مرة، عن عبد الله مرفوعا.

تفرد به يحيى الحماني، عن قيس.

ورواه إسرائيل واختلف عنه؛ فقال أحمد بن يونس عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، وأبي الكنود، عن عبد الله موقوفا.

وقال يحيى بن آدم: عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، وأبي الكنود موقوفا.

والصحيح هو الموقوف[١].

وقال أبو نعيم: هذا حديث غريب تفرد به عطاء عن مرة وعنه حماد بن سلمة[٢].

وقال البيهقي: رواه أبو عبيدة عن ابن مسعود من قوله موقوفا عليه "رجلان يضحك الله إليهما" فذكرهما[٣].

---

(١) العلل (٥/٢٦٧).

(٢) حلية الأولياء (٤/١٦٧).

(٣) الأسماء والصفات (٢/٤٠٨).

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه عطاء بن السائب وقد اختلف عليه فيه على وجهين:

١-عطاء بن السائب عن مُرَّة بن شراحيل الهمداني عن ابن مسعود ﷺ مرفوعاً.

٢- عطاء بن السائب عن مُرَّة بن شراحيل الهمداني عن ابن مسعود ﷺ موقوفاً.

الوجه الأول: عطاء بن السائب عن مُرَّة بن شراحيل الهمداني عن ابن مسعود ﷺ مرفوعاً:

أخرجه أبو داود (٢٥٣٦) - ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٧٩٣٠)-، والحسن بن موسى الأشيب في "جزئه" (٢) — ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (١٠٣٨٣)، وأحمد بن عبد الواحد المقدسي في "فضل الجهاد" (٢٠) -، وابن أبي شيبة في "مسنده" (٣٨٥)، وفي "المصنف" (١٩٤٠٢) -ومن طريقه ابن أبي عاصم في "السنة" (٥٦٩)، وفي "الجهاد" (١٢٥)-، والإمام أحمد في "مسنده" (٣٩٤٩)، وعثمان بن سعيد الدارمي في "النقض على المريسي" (٢١٥) — ومن طريقه الحاكم في "المستدرك" (٢٥٣١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٥٢٤)-، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٣٦٢، ٥٣٦١، ٥٢٧٢) — ومن طريقه ابن حبان (٢٥٥٨، ٢٥٥٧) -، وابن خزيمة في "التوحيد" (٦٠٥)، والشاشي في "مسنده" (٨٧٦)، وابن بطة في "الإبانة" (١٠٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥٣١٧)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٩٨٤)، والبغوي في "تفسيره" (٥٩٩/٢)، وفي "شرح السنة" (٩٣٠) جميعهم من طرق عن حماد بن سلمة.

وأخرجه الخطيب البغدادي في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٤٧٧/٢) من طريق زائدة ابن قدامة.

كلاهما: (حماد بن سلمة، وزائدة) عن عطاء به بنحوه، واقتصر أبو داود والحاكم على الشطر الثّاني منه في فضل الثبات في المعركة.

وتوبع عطاء على هذا الوجه؛ تابعه:

أبو إسحاق السبيعي: علقه الدارقطني في " العلل" (٢٦٧/٥) عن يحيى الحماني عن قيس بن الربيع عن أبي إسحاق به، ولم أقف على إسناده.

الوجه الثاني: عطاء بن السائب عن مُرَّة بن شراحيل الهمداني عن ابن مسعود ﷺ موقوفاً:

أخرجه ابن أبي الدنيا في "التهجد وقيام الليل" (٢٤٩) من طريق خالد بن عبد الله الواسطي.

والطبراني في " الكبير" (٨٥٣٢) من طريق حماد بن زيد.

كلاهما: (خالد الواسطي، وحماد بن زيد) عن عطاء به، ولفظ خالد الواسطي «يعجب الله من خصلتين يعملهما العباد رجل قام من الليل فتوضأ فأحسن الوضوء ثم قام إلى الصلاة قال فيقول الله انظروا إلى عبدي هذا قام من بين أهل داره رغبة فيما عندي وشفقة مما عندي ورجل يلقى العدو في الزحف ففر أصحابه وأقام فيقول الله انظروا إلى عبدي فر أصحابه وأقام رغبة فيما عندي وشفقة مما عندي"، وزاد الطبراني في أوله: " أيها الناس، عليكم بالصدق فإنه يقرب إلى البر، وإن البر يقرب إلى الجنة، وإياكم والكذب فإنه يقرب إلى الفجور وإن الفجور يقرب إلى النار، إنه يقال للصادق: صدق وبر، وللكاذب: كذب وفجر، ألا وإن للملك لمةٌ، وللشيطان لمةٌ، فلمة الملك إيعادٌ للخير، ولمة الشيطان إيعادٌ بالشر، فمن وجد لمة الملك فليحمد الله، ومن وجد لمة الشيطان فليتعوذ من ذلك، فإن الله عز وجل يقول: ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ وَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡفَحۡشَآءِ﴾[1] إلى آخر الآية، ثم ذكره بنحوه، وزاد في آخر كل من الرجلين: «فيقول الله تعالى: فإني قد أعطيته ما رجا، وأمَّنته مما خاف».

وتوبع مُرَّة على هذا الوجه؛ تابعه:

١-أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود:

أخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٦٣٧)، وفي "عمل اليوم والليلة" (٨٦٧) من طريق شريك النخعي.

وعبد الرزاق في "المصنف" (٢٠٢٨١) — ومن طريقه الطبراني في "الكبير"، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/٢٠٥) –، من طريق معمر.

والآجري في "الشريعة" (٦٣٧)، وفي "فضل قيام الليل والتهجد" (٩) من طريق يحيى بن آدم عن إسرائيل.

ثلاثتهم (شريك، ومعمر، وإسرائيل) عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي عبيدة به، وفي أوله "رجلان يضحك الله إليهما" فذكرهما بمعناه، وقرن إسرائيل أبا عبيدة بأبي الكنود، وكذلك علقه

---

(١) سورة البقرة، الآية رقم: (٢٦٨).

الدارقطني في "العلل" (٢٦٧/٥) عن يحيى بن آدم.

٢-أبو الأحوص وأبو الكنود:

أخرجه عثمان بن سعيد الدارمي في "النقض على المريسي" (١٩٤)، وعلقه الدارقطني في "العلل" (٢٦٧/٥) عن أحمد بن يونس عن إسرائيل[١] عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص وأبي الكنود.

النظر في الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على عطاء بن السائب على وجهين كما تقدم، وقد روى الوجه الأول عنه:

١-حماد بن سلمة ثقة عابد تغير حفظه بأخرة[٢]، وقد سمع من عطاء بن السائب قبل الاختلاط وبعده كما سيأتي.

٢-زائدة بن قدامة: ثقة ثبت تقدمت ترجمته في الحديث (١٢)، سمع من عطاء بن السائب قبل الاختلاط[٣].

وروى الوجه الثاني:

١-حماد بن زيد ثقة ثبت[٤]، سمع من عطاء بن السائب قبل اختلاطه، ستأتي ترجمته في الحديث (١٧).

٢-خالد بن عبد الله الواسطي ثقة ثبت[٥]، سمع من عطاء بن السائب بعد اختلاطه.

والذي يظهر – والله تعالى أعلم- أن الاضطراب فيه من عطاء بن السائب؛ لأن

---

(١) يتبين من تخريج المتابعات الاختلاف على إسرائيل في إبدال الراوي الذي قرنه مع شيخ أبي إسحاق بآخر، وقد ذكره الدارقطني، وليس من منهجي في البحث دراسة الاختلافات الواردة في المتابعات إذا كان ليس لها تأثير على الراجح.

(٢) التقريب (١٥٠٠).

(٣) التهذيب (٢٠٥/٧).

(٤) التقريب (١٤٩٨).

(٥) التقريب (١٦٤٧).

المختلفين عليه كلهم من الثقات الأثبات، فيبعد حمل الخطأ عليهم.

ولعل الوجه الثّاني هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-الحفظ والإتقان؛ فحماد بن زيد يقدَّم على حماد بن سلمة عند الاختلاف، قال الإمام أحمد: هو أحب إليَّ من حماد بن سلمة[(١)].

٢- المتابعة القاصرة لحماد بن زيد وخالد بن عبد الله الواسطي؛ فقد توبعا متابعة قاصرة من أبي عبيدة[(٢)]، وأبي الأحوص عوف بن مالك الجشمي وهو ثقة[(٣)]، وأبي الكنود عبد الله بن عامر أو ابن عمران وهو مقبول[(٤)]، فرووه عن عبد الله بن مسعود ﷺ موقوفاً[(٥)].

٣- التفرد؛ فقد تفرد به عطاء عن مُرَّة كما تقدم في قول أبي نعيم، أما قوله (وعنه حماد بن سلمة) فهو وهم منه رحمه الله، -والخطأ لم يسلم منه كبير أحد من الأئمة على حفظهم- فقد تابعه زائدة بن قدامة كما مرَّ في التخريج من رواية الخطيب البغدادي.

وقد رجَّح الدارقطني الوقف؛ فقال: الصحيح أنه موقوف[(٦)].

دراسة الإسناد:

١-عطاء بن السائب بن مالك الثقفي الكوفي، أبو السائب أو أبو مُحَّد (ت١٣٦).

ثقة في حديثه القديم، اختلط بأخرة.

قال يحيى القطان: ما سمعت أحداً من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئاً قط في حديثه القديم، وما حدث سفيان وشعبة عن عطاء بن السائب صحيح إلا حديثين كان شعبة

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (١/١٧٧).

(٢) رجح ابن حجر أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، وهو مذهب المتقدمين من النقاد، قال ابن معين، وأبو حاتم، والترمذي: لم يسمع من أبيه شيئاً، وقال شعبة عن عمرو بن مرة: سألت أبا عبيدة بن عبد الله هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا.

سؤالات ابن الجنيد (٥٣)، جامع الترمذي (١/٢٨)، المراسيل لابن أبي حاتم (ص٢٥٦).

(٣) التقريب (٥٢١٨).

(٤) التقريب (٨٣٢٨).

(٥) هذه المتابعات وافقت الراجح، وإن كان في أسانيدها نظر، لكن يقوي بعضها بعضاً.

(٦) العلل (٥/٢٧٦).

يقول سمعتهما بآخره عن زاذان.

وقال أحمد: ثقة ثقة. وقال ابن سعد، ويعقوب بن سفيان، والساجي، والنسائي: ثقة.

وقال أبو حاتم: كان محله الصدق.

والقول بأن أحاديثه قبل الاختلاط صحيحة مستقيمة هو ما ذهب إليه عامة النقاد، كابن سعد، وابن معين، وأحمد، والبخاري.

وقد نص ابن معين وأبو حاتم، ويعقوب بن سفيان على أن سماع شعبة وسفيان من عطاء سماع قديم، وأن رواية جرير بن عبد الحميد وابن فضيل وطبقتهم ضعيفة؛ لتغير عطاء في آخر عمره، وزاد ابن معين: وقد سمع أبو عوانة من عطاء في الصحة وفى الاختلاط جميعاً ولا يحتج بحديثه.

وقال العقيلي: قال يحيى القطان: حماد بن زيد سمع منه قبل أن يتغير، وإليه ذهب علي ابن المديني والنسائي.

أما حماد بن سلمة فقد اختلف في سماعه منه؛ فقيل: سمع منه قبل الاختلاط، وممن قال به: ابن معين، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، والطحاوي.

وقيل: سمع منه قبل الاختلاط وبعده، قاله يحيى القطان وذكر أن حماداً كان لا يفصل هذا من هذا ولا يميز، وعنه نقله ابن المديني، وأشار إليه الدارقطني، واختلف رأي ابن حجر في هذا؛ فاستظهر القول الأخير في التهذيب -كما سيأتي- وجزم بالقول الأول في التلخيص الحبير.

وذكر ابن رجب اختلاف الأئمة في ضابط من سمع من عطاء قبل أن يتغير، ومن سمع منه بعد الاختلاط فقال: وقد اختلفوا في ضابط من سمع منه قديماً، ومن سمع منه بأخرة، فمنهم من قال: من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه بالبصرة فسماعه مضطرب، كذا نقله أبو داود عن أحمد.

ومنهم من قال: دخل عطاء البصرة مرتين فمن سمع منه في المرة الأولى فسماعه صحيح، منهم الحمادان والدستوائي، ومن سمع منه في القدمة الثّانية فسماعه ضعيف، منهم وهيب وإسماعيل بن عُليَّة وعبد الوارث، نقله أبو داود عن غير أحمد، وقاله النسائي في سننه إلا أنه لم يسم.

ومنهم من قال: إن حدث عطاء عن رجل واحد بعينه فحديثه جيد، وإن حدث عن

جماعة فحديثه ضعيف.

ومنهم من قال: إذا حدث عن أبيه فهو صحيح، وإذا حدث عن الشيوخ مثل ميسرة وزاذان بعد التغير فحديثه ضعيف، واتفقوا على أن سفيان وشعبة أصح حديثاً عنه من غيرهما.

قال ابن حجر: فيحصل لنا من مجموع كلامهم أن سماع سفيان الثوري، وشعبة، وزهير، وزائدة، وحماد بن زيد، وأيوب عنه صحيح، ومن عداهم يتوقف فيه إلا حماد بن سلمة فاختلف قولهم، والظاهر أنه سمع منه مرتين: مرة مع أيوب كما يومئ إليه كلام الدارقطني، ومرة بعد ذلك لما دخل إليهم البصرة وسمع منه مع جرير وذويه(١).

٢- مرة بن شراحيل بن إسماعيل الكوفي المعروف بمرة الطيب ومرة الخير، لقب بذلك لعبادته (ت٧٦).

متفق على توثيقه، وثقه ابن سعد، وابن معين، والعجلي وغيرهم، روى له الجماعة(٢).

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده حسن؛ لأجل عطاء بن السائب، وقد حسَّن إسناده المنذري(٣)، وصحح الحاكم الوجه المرفوع ووافقه الذهبي(٤).

وله شاهد من حديث أبي الدرداء ﷺ، أخرجه الطبراني كما في مجمع الزوائد (٢/٢٥٥) وقال الهيثمي: رجاله ثقات.

وشاهد من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ أخرجه أحمد (١١٧٦١)، وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٣٨)، وأبو يعلى (١٠٠٤)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٩٨٥) وابن ماجه (٢٠٠) من

---

(١) ينظر: الطبقات الكبرى (٢٥١٠/٣٢٨/٦)، سؤالات ابن الجنيد (٨٣٧)، تاريخ ابن معين رواية الدوري (١٥٧٧، ١٤٦٥)، مسائل أبي داود للإمام أحمد (١٨٥٢، ١٨٥١)، المعرفة والتاريخ (٨٤/٣)، الجرح والتعديل (١٨٤٨/٣٣٢/٦)، العلل لابن أبي حاتم (١٣٢٧)، الضعفاء الصغير (٩٢)، الضعفاء الكبير للعقيلي (١٤٣٨/٣٩٨/٣)، تهذيب الكمال (٣٩٣٤/٨٦/٢٠)، إكمال مغلطاي (٣٧١٥/٢٤٧/٩)، شرح علل الترمذي (٥٥٥/٢)، التقييد والإيضاح (٤٤٣)، التهذيب (٣٨٦/٢٠٥/٧)، الكواكب النيرات (ص ٣١٩).

(٢) الطبقات الكبرى (١٩٩٦/١٧١/٦)، معرفة الثقات(١٥٥٥)، الجرح والتعديل (١٦٨٨/٣٦٦/٨)، تهذيب الكمال (٥٨٦٥/٣٧٩/٢٧).

(٣) الترغيب والترهيب (٣٢٥/٢).

(٤) المستدرك (١٢٣/٢).

طريق مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد ﷺ مرفوعاً بمعناه وزادوا «القوم إذا صفوا للصلاة» ممن يضحك الله إليهم، ومجالد بن سعيد الهمداني ضعيف[1].

(١) التقريب (٦٤٧٨).

(٩/٩) – قال الدارقطني في العلل: (٥/ ٣٠٥): (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَزَّازُ حدثنا عمر بن شبة، حدثنا أبو أحمد، حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عَنْ عبد اللهِ، قَالَ: إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةٌ: رَجُلٌ قَتَلَ نَبِيًّا، أَوْ قَتَلَهُ نَبِيٌّ، وَالْمُصَوِّرُ، وَإِمَامٌ جَائِرٌ يُضِلُّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ.

حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حدثنا عمر بن شبة، حدثنا أبو حذيفة، حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عَنْ عبد اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

وقال مغيرة بن مسلم: عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفًا، قال ذلك شبابة عن المغيرة[1].

قال: يرويه أبو إسحاق واختلف عنه؛

فرواه زياد بن خيثمة، عن أبي إسحاق، مرفوعًا.

ورفعه أيضًا أبو حذيفة، عن الثوري.

ووقفه ابن مهدي، ويحيى القطان، وأبو أحمد الزبيري، عن الثوري.

وكذلك رواه العلاء بن المسيب، وإبراهيم بن طهمان، عن أبي إسحاق، مرفوعًا.

والموقوف أصح.

ورواه حسين بن واقدٍ، عن أبي إسحاق، عن أبي وائلٍ، عن عبد الله موقوفًا.

ولا يصح عن أبي وائل).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق السبيعي واختلف عليه فيه على خمسة أوجه:

١-أبو إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

---

(١) العلل (٥/٣٠٤).

٢- أبو إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله ﷺ موقوفاً.

٣-أبو إسحاق عن أبي وائل عن عبد الله ﷺ موقوفاً.

٤-أبو إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله ﷺ موقوفاً.

٥-أبو إسحاق عن الحارث عن عبد الله ﷺ موقوفاً.

الوجه الأوّل: أبو إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله ﷺ مرفوعاً:

أخرجه الدارقطني في "العلل" (٣٠٥/٥) من طريق عمر بن شبه عن أبي حذيفة عن الثوري عن أبي إسحاق به، وأحال بلفظه على ما أخرجه موقوفاً من طريق أبي حذيفة —كما تقدم–

وعلقه الدارقطني عن زياد بن خيثمة، وإبراهيم بن طَهْمَان عن أبي إسحاق، ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله ﷺ موقوفاً:

أخرجه معمر (١٩٤٨٧).

والسري بن يحيى (٧٠) من طريق قبيصة.

وأبو بكر الشافعي في "الفوائد" (٢٥٨/أ) عن إسحاق بن الحسن بن ميمون عن أبي حذيفة.

والدارقطني في "العلل" (٣٠٤/٥) من طريق أبي أحمد الزبيري.

ثلاثتهم: (قبيصة، وأبو حذيفة، وأبو أحمد الزبيري) عن الثوري.

وابن أبي الدنيا في "صفة النار" (١٠٥) من طريق العلاء بن المسيب.

وأبو عمرو مُحَمَّد بن أحمد الحِيرِي في "فوائد الحاج" (٦٧/أ)، وفي "المنتقى من السؤالات" (٩٥/ب) من طريق إبراهيم بن طَهْمان.

وابن حزم في "الإحكام في أصول الأحكام" (١٠٦/٦) من طريق شعبة.

خمستهم (معمر، والثوري، والعلاء بن المسيب، وإبراهيم، وشعبة) عنه به، بنحوه.

وأخرجه الدارقطني كما في أطراف الغرائب والأفراد (١٥٢/٤) وعلقه الدارقطني عن ابن مهدي ويحيى القطان عن الثوري ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق عن أبي وائل عن عبد الله ﷺ موقوفاً:

علقه الدارقطني عن حسين بن واقد عن أبي إسحاق به ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الرّابع: أبو إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله ﷺ موقوفاً:

علقه الدارقطني عن شبابة عن مغيرة بن مسلم عنه به، ولم أقف عليه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق عن الحارث عن عبد الله ﷺ موقوفاً:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠٤٩٧) — ومن طريقه الشجري في ترتيب الأمالي الخميسية" (٢٦٨) — من طريق عبد الله بن بشر الرَّقِّي عن أبي إسحاق به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى، وسأدرس الاختلاف الأدنى ثم الأعلى.

الاختلاف على الثوري:

اختلف فيه على الثوري على وجهين:

١-الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود ﷺ مرفوعاً.

٢-الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود ﷺ موقوفاً.

فروى عنه الوجه الأوّل: أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، صدوق سيء الحفظ[١].

وقد اختلف عليه أيضاً؛ فروى عنه الوجه الأوّل: عمر بن شبه البصري البغدادي، ثقة[٢].

وروى عن أبي حذيفة الوجه الثاني: إسحاق بن الحسن بن ميمون الحربي، إمام ثقة[٣].

ويظهر أن الاختلاف من أبي حذيفة نفسه؛ فهو سيء الحفظ وليس بالضابط لحديث الثوري، قال أبو حاتم: (روى أبو حذيفة عن سفيان بضعة عشر ألف حديث وفي بعضها شيء)[٤]، ولم يتابع على رفع الحديث عنه —كما سيأتي-.

وروى عن الثوري الوجه الثاني:

---

(١) التقريب (٧٠١٠).

(٢) تهذيب الكمال (٢١/٣٨٦/٤٢٥٥).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/٤١٠).

(٤) الجرح والتعديل (٨/١٦٣/٧٢٣).

١-أبو أحمد عبد الله بن مُحَمَّد الزُّبَيْري، ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري[١].

٢-ابن مهدي إمام ثقة تقدم.

٣-يحيى القطان إمام ثقة تقدم.

ورواية ابن مهدي والقطان علقها الدارقطني ولم أقف على من أخرجها كما تقدم، فإن صح الإسناد إليهما فلا إشكال في ترجيح الوجه الثّاني عن الثوري **ويؤيد ذلك عدة قرائن:**

١-الحفظ والإتقان؛ فالزبيري أثبت وأتقن من أبي حذيفة كما تقدم.

٢-المتابعة التامة؛ فقد توبع الثوري متابعة تامة على وقف الحديث عن أبي إسحاق، تابعه معمر، وإبراهيم بن طهمان، وشعبة.

٣-التفرد؛ قال الدارقطني: تفرد برفعه أبو حذيفة عن الثوري ولا نعلم أسنده غير عمر بن شبة النميري[٢].

الاختلاف على أبي إسحاق السبيعي:

روى الوجه الأول عنه: العلاء بن المسيب الأسدي، ثقة[٣].

وتقدم أنه مرجوح عن الثوري.

وروى الوجه الثاني:

١-شعبة إمام حافظ ناقد تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

٢-معمر بن راشد ثقة ثبت فاضل[٤].

٣-إبراهيم بن طهمان، ثقة يغرب تكلم فيه للإرجاء[٥].

٤-الثوري -في الوجه الراجح عنه- ثقة حافظ إمام حجة[٦].

---

(١) التقريب (٦٠١٧).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٣٨٩٤).

(٣) التقريب (٥٢٥٨).

(٤) التقريب (٦٨٠٩).

(٥) التقريب (١٨٩).

(٦) التقريب (٢٤٤٥).

وروى الوجه الخامس عبد الله بن بشر الرَّقِّي، له مناكير عن الحفاظ كالزهري، والأعمش، ونحوهم تدل على أنه يهم كثيراً[١]، وقوله في هذا الوجه عن الحارث غريب جداً، فلم يتابع عليه.

وبذلك يظهر أن الوجه الثّاني هو الراجح عن أبي إسحاق؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه عن أبي إسحاق أربعة من الرواة.

٢-الحفظ والإتقان؛ فرواة الوجه الثّاني كلهم من الحفاظ المتقنين.

٣-اتفاق البلدان؛ فبعض رواة الوجه الموقوف كوفيون.

٤-ترجيح الأئمة النقاد لهذا الوجه، كالدارقطني.

قال الدارقطني: والموقوف أصح[٢].

وقد جاء الحديث من طريق آخر عن ابن مسعود ﷺ مرفوعاً، فأخرج الإمام أحمد (٣٨٥٨)، والبزار (١٧٢٨) والطحاوي في "مشكل الآثار" (٦) من طريق أبان بن يزيد العطار عن عاصم بن بَهْدَلَة عن أبي وائل عن عبد الله ﷺ نحوه، إلا أن البزار لم يذكر فيه المصورين.

وأبان بن يزيد العطار ثقة[٣]، وعاصم بن أبي النجود الأَسَدِيُّ صدوق[٤]، وأبو وائل شقيق بن سلمة ثقة ثبت[٥]، فإسناده حسن[٦] لكن البزار أعله بالتفرد؛ حيث قال عقبه: (وهذا الحديث لا نعلم أحدًا أسنده، عن عاصمٍ، عن أبي وائلٍ إلا أبان)[٧]، فذكر تفرد أبان بن يزيد برفع الحديث، والحديث إنما يعرف من حديث أبي إسحاق، والصواب عنه الموقوف كما رجح الدارقطني، فهو معلول بالطريق المشهور أي طريق أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله ﷺ، قال الدارقطني: ولا يصح عن أبي وائل[٨].

---

(١) تهذيب الكمال (٣١٨٢/٣٣٦/١٤)، تهذيب التهذيب (١٦٠/٥).

(٢) العلل (٣٠٣/٥).

(٣) التقريب (١٤٣).

(٤) التقريب (٣٠٥٤).

(٥) التقريب (٢٨١٦).

(٦) قال المنذري: رواه البزار بإسناد جيد. الترغيب والترهيب (٣/ ١١٨).

(٧) مسند البزار (١٣٨/٥).

(٨) العلل (٣٠٣/٥).

وأخرج البخاري منه ما يتعلق بالمصورين (٥٩٥٠) من طريق مسلم بن صَبِيْح الهَمْدَانِيِّ قال: كنا مع مسروق في دار يسار بن نُمير، فرأى في صُفَّتِهِ تماثيل، فقال: سمعت عبد الله ﷺ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة المصورون».

وروى البخاري أيضاً (٤٠٧٣) من حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «اشْتَدَّ غَضَبُ الله عَلَى قَوْمٍ فَعَلُوا بِنَبِيِّهِ، يُشِيرُ إِلَى رَبَاعِيَتِهِ، اشْتَدَّ غَضَبُ الله عَلَى رَجُلٍ يَقْتُلُهُ رَسُولُ الله فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

دراسة الإسناد:

١- أبو إسحاق السَّبِيعي عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني (ت١٢٧).

ثقة مكثر عابد، متفقٌ على توثيقه والاحتجاج به، تُكلم فيه من جهة التدليس، والاختلاط.

قال أبو حاتم: ثقة وهو أحفظ من أبي إسحاق الشيباني ويشبه الزهري في كثرة الرواية واتساعه في الرجال.

أما التدليس فليس بالمكثر منه، فمن وصفه به لم ينص على إكثاره منه، بل قال الدارقطني: ربما دلس، وكذلك قال أبو زرعة الرازي وهي عبارة تدل على التقليل، والظاهر أنه بالنسبة إلى كثرة روايته واتساعها.

والعلائي وابن حجر جعلاه في الطبقة الثالثة من (طبقات المدلسين) وهي: (من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقَبِلَهم آخرون مطلقاً. . . : كالحسن، وقتادة، وأبي إسحاق السبيعي، وأبي الزبير المكي. . .).

وعبارة العلائي تدل على أن المحدثين مختلفون في حال تدليس أبي إسحاق السبيعي، فمنهم من لم يحتج إلا بما صرح فيه بالسماع، ومنهم من عامله كأهل الطبقة الثّانية فقبل حديثه مطلقاً.

وأما الاختلاط فإن أبا إسحاق قد تقدمت به السن وجاوز التسعين من عمره، فتغير حفظه ونسي، وحريٌّ بمن بلغ هذا السن أن يتغير حفظه، فهذا من طبيعة البشر، ولا يكاد يسلم منه أحد، وبعض الأئمة قد يصفون من يقع منه مثل هذا التغير بالاختلاط، وممن أطلق وصف الاختلاط على أبي إسحاق: حفيده إسرائيل، ومُحَمَّد بن عبد الله بن نمير، وأبو حاتم، وأبو زرعة.

وقال الذهبي في الميزان: من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم إلا أنه شاخ ونسي ولم يختلط،

وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغير قليلاً.

وقال أيضاً: هو ثقة حجة بلا نزاع، وقد كبر وتغير حفظه تغير السن، ولم يختلط.

وقد تشدد في أبي إسحاق، مغيرة فقال: (ما أفسد حديث الكوفة غير أبي إسحاق والأعمش)، وتعقب ذلك الذهبي في السير فقال: (لا يُسمع قول الأقران بعضهم في بعض، وحديث أبي إسحاق محتجٌ به في دواوين الإسلام).

وقد فصَّل الدكتور خالد باسمح –وفقه الله– في ترجمته، وناقش القدح في روايته بسبب التدليس والاختلاط، ورجَّح في تدليسه أن الموافق لنصوص الأئمة التفصيل في حديثه، وهذا التفصيل يعتمد على حال أبي إسحاق في شيخه، فإن كان مكثراً عنه، فالرواية محمولة على الاتصال، وإن كان مقلاً عنه أو له أحاديث معدودة فلابد من التصريح بالسماع، وإلا توقف فيها، وهي محمولة على الانقطاع حتى يتبيَّن الاتصال بسماع صحيح.

وخلص إلى أن اختلاطه ليس المراد به الاختلاط الذي يُرَدُّ به حديث المتأخر من أصحاب الراوي، وإنما يراد به مطلق التغير فهو من الاختلاط اليسير الذي لا يؤثر على روايته؛ إذ الاختلاط المؤثر على المحدّث فيما لو حدَّث أثناء اختلاطه ووقع منه مناكير.

وخلاصة ما تقدم أن أبا إسحاق ثقة ثبتٌ واسع الرواية، يدلس أحياناً، تغيّر حفظه بعدما كَبَر، روى له الجماعة[1].

٢- أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود ﷺ، قيل: اسمه عامر، وقيل: اسمه كنيته (ت بعد سنة ٨٠ وقبل ١٠٠).

ثقة، لا يصح سماعه من أبيه، لكن صحح أهل العلم أحاديثه عن أبيه بعد سبرها.

قال ابن المديني – في حديث يرويه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه–: (هو منقطع، وهو حديث ثبت.

---

(١) الجرح والتعديل (١٣٤٧/٢٤٢/٦)، تهذيب الكمال (٤٤٠٠ /١٠٢/٢٢)، تذكرة الحفاظ (٢٣٣/١)، سير أعلام النبلاء (٣٩٢/٥)، ميزان الاعتدال (٦٣٩٣/٢٧٠/٣)، المختلطين (ص٩٣)، جامع التحصيل ص١١٣، تهذيب التهذيب (٦٣/٨)، تقريب التهذيب (٥٠٦٥)، طبقات المدلسين (ص ١٠١ /٩١)، الكواكب النيرات (ص ٣٤١ ت ٤١).

وقال يعقوب بن شيبة: إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند -يعني في الحديث المتصل- لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر.

وَقَال أبو داود في حديثٍ ذكره: كان أبو عُبَيدة يوم مات أبوه ابن سبع سنين.

وقال الدارقطني: أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه من حنيف بن مالك ونظرائه[1].

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد الحديث من وجهه الراجح منقطع؛ لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، لكن احتمل الأئمة روايته عن أبيه -كما تقدم-.

---

(١) تهذيب الكمال (٣٠٥١/٦٢/١٤)، تهذيب التهذيب (١٢١/٧٥/٥)، التقريب (٨٢٣١)، شرح علل الترمذي (٥٤٤/١).

(١٠/١٠) – قال ابن حبان في صحيحه (١٠/ ٣٧٧ ح ٤٥١٨): (أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ زُهَيْرٍ بِتُسْتَرَ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ عَنْ عبد اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَيُؤَيِّدَنَّ الله هذا الدين بالرجل الفاجر»).

قال الدارقطني: يرويه عاصم واختلف عنه؛ فرواه حميد بن الربيع الخزاز، عن أبي داود الحفري، عن الثوري، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله، عن النبي ﷺ.

وكذلك قال إبراهيم بن هراسة، عن الثوري.

وكذلك قال ابن أبي الحناجر، عن معاوية بن عمرو، عن زائدة، عن عاصم.

وخالفه أسود بن عامر شاذان، فرواه عن حماد بن سلمة، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله قوله.

والمحفوظ عن عاصم، عن زر، عن عبد الله قوله غير مرفوع.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عاصم بن أبي النجود واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

١-عاصم بن أبي النجود عن زر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً.

٢- عاصم بن أبي النجود عن زر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.

٣- عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.

الوجه الأول: عاصم بن أبي النجود عن زر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً:

---

١ بالضم ثم السكون، وفتح التاء الأخرى، وراء أعظم مدينة بخوزستان اليوم، وهو تعريب شوشتر وقال الزّجّاجي: سمّيت بذلك لأن رجلا من بني عجل يقال له تستر بن نون افتتحها فسميت به وليس بشيء، والصحيح ما ذكره حمزة الأصبهاني قال: الشوشتر مدينة بخوزستان، تعريب شوش بإعجام الشينين، قال: ومعناه النزه والحسن والطيب واللطيف، فبأيّ الأسماء وسمتها من هذه جاز. معجم البلدان (٢/ ٢٩).

أخرجه مُحَمَّد بن مخلد في "المنتقى من حديثه" (٦٣)، وابن حبان (٤٥١٨)، وابن عدي في "الكامل" (٣/٩٠)، والدارقطني في "العلل" (٥/٦١)، وابن الآبنوسي في "المشيخة" (١٧٧) من طريق حُمَيد بن الربيع عن أبي داود الحَفْري.

وعلقه الدارقطني عن إبراهيم بن هراسة.

كلاهما: (أبو داود الحفري، وإبراهيم بن هراسة) عن الثوري.

وأبو بكر الدينوري في "المجالسة وجواهر العلم" (٣٤٩٦) من طريق معاوية بن عمرو الأزدي عن زائدة.

كلاهما: (الثوري، وزائدة) عن عاصم به بمثله.

الوجه الثاني: عاصم بن أبي النجود عن زر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفاً:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٨٩١٣)، (٩٠٩٤) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين عن الثوري عن عاصم به بمثله.

وتوبع زر بن حبيش على هذا الوجه؛ تابعه عامر بن عبيدة البجلي:

أخرجه مسدد -كما في المطالب العالية- (٩/٦١٧)، وعلقه البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/٤٥٢) من طريق الأعمش عن المسيب بن رافع عن عامر به بمثله.

الوجه الثالث: عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفاً:

علقه الدارقطني عن أسود بن عامر عن حماد بن سلمة عن عاصم به، ولم أقف على إسناده.

النظر في الاختلاف:

الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى. . .

الاختلاف على الثوري: اختلف فيه على الثوري في رفعه ووقفه؛ فرواه عنه مرفوعاً: عمر بن سعد أبو داود الحفري، ثقة قدمه ابن معين على قبيصة وأبي أحمد ومُحَمَّد بن يوسف في

حديث سفيان[١]، لكن الراوي عنه حميد بن الربيع يكتب حديثه[٢].

ورواه عنه موقوفاً: أبو نعيم الفضل بن دكين ثقة ثبت، وهو في الطبقة الأولى من أصحاب الثوري[٣].

وبذلك يظهر أن هذا الوجه هو المحفوظ عن الثوري.

الاختلاف على عاصم بن أبي النجود:

فقد اختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه -كما تقدم- **ولعل الوجه الثّاني هو الراجح لعدة قرائن:**

١- الحفظ والإتقان؛ فالثوري أحفظ من زائدة.

٢- المتابعة القاصرة؛ فقد توبع عاصم على هذا الوجه متابعة قاصرة من عامر بن عبيدة البجلي.

٣- ترجيح الأئمة النقاد للوجه الموقوف، وإعلالهم المرفوع.

قال ابن عدي عقب تخريجه الحديث من طريق حميد بن الربيع: وهذا الحديث بهذا

---

(١) تهذيب الكمال (٢١/٣٦٢/٤٢٤١).

(٢) حميد الربيع مختلف فيه، وقد ذكرت هنا خلاصة حاله حسب ما ظهر لي بعد التأمل في أقوال الأئمة، حيث وثّقه الإمام أحمد في رواية، وقال الدارقطني: تكلموا فيه بلا حجة.

وقال عثمان بن شيبة: أنا أعلم الناس بحميد بن الربيع هو ثقة، لكن شره يدلس.

وضعَّفه غيرهم من النقاد؛ فقد طعن فيه ابن معين طعناً شديداً بل اتهمه بالكذب، وقال أبو حاتم: سمعت منه ببغداد، وتكلم الناس فيه فتركت التحديث عنه، وقال النسائي: ليس بشيء، وقال ابن عدي: كان يسرق الحديث ويرفع أحاديث وروى أحاديث عن أئمة الناس غير محفوظة عنهم.

وقال البرقاني: رأيت عامة شيوخنا يقولون ذاهب الحديث.

وكلام ابن معين فيه تعقبه الإمام أحمد محتجاً بمعرفته الخاصة به؛ لأنه جالسه ورافقه، فقد قال المروذي: سألت أحمد بن حنبل عن حميد الخزاز؟ فقلت له: إن يحيى يتكلم فيه، ما علمته إلا ثقة، قد كنا نقدم عليه إلى الكوفة فننزل عنده فيفيدنا عن المحدثين.

وقال المروذي أيضاً: (إني سألت يحيى عنه فحمل عليه حملاً شديداً، وقال: رجل سرق كتاب يحيى بن آدم من عُبيد بن يعيش ثم ادعاه، قلت: يا أبا زكريا أنت سمعت عُبيد بن يعيش يقول هذا؟ قال: لنا ولكن بعض أصحابنا أخبرني)، ولم يكن عنده غير هذا؟! فغضب أبو عبد الله وقال: سبحان الله! يقبل مثل هذا عليه؟ يسقط رجل مثل هذا؟ قلت: يكتب عنه؟ قال: أرجو.

الجرح والتعديل (٣/٢٢٢/٩٧٤)، الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٢٨٠/٤٤٤)، تاريخ بغداد (٨/١٥٩/٤٢٦٩)، ميزان الاعتدال (٢/٣٨٥).

(٣) تهذيب الكمال (٦/٣٠)، التقريب (٥٤٠١).

الإسناد عن الثوري غير محفوظٍ ليس يرويه غير حميد.

وقال الدارقطني: والمحفوظ عن عاصمٍ، عن زرٍ، عن عبد الله قوله غير مرفوعٍ.

دراسة الإسناد:

١- عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النجود أبو بكر المقرئ الأسدي مولاهم الكوفي (ت١٢٨).

وثقه ابن سعد، والإمام أحمد، وأبو زرعة، ويعقوب بن سفيان زاد ابن سعد: (إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه)، وزاد يعقوب: (في حديثه اضطراب).

وقال أبو حاتم: محله عندي محل الصدق، صالح الحديث.

وقال ابن معين والنسائي: لا بأس به.

وتكلم فيه بعض الأئمة من جهة حفظه، كابن عُليَّة، وأبي حاتم، والعقيلي، والدارقطني.

وقال الذهبي: ثبت في القراءة، وهو في الحديث دون الثبت، صدوق يهم. . . وهو حسن الحديث.

وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، حجة في القراءة.

والراجح –والله أعلم– أنه صدوق؛ فقد وثقه بعض الأئمة المعتدلين مطلقاً كالإمام أحمد وأبي زرعة، لكنه لسوء حفظه له أخطاء في الحديث نزل بها من مرتبة الثقة إلى مرتبة الصدوق.

أخرج له الشيخان مقروناً، والأربعة[1].

٢-زِر بن حُبَيش بن حُباشة بن أوس أبو مريم الأسدي الكوفي (ت ٨٣).

تابعي ثقة جليل أدرك الجاهلية ولم يرَ النبي ﷺ، من كبار أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه، وكان عالماً بالقرآن قارئاً فاضلاً، روى له الجماعة[2].

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده حسن؛ لأجل عاصم بن أبي النجود، والحديث

---

(١) الطبقات الكبرى (٦/٣١٦/٢٤٣١)، الجرح والتعديل (٦/٣٤٠/١٨٨٧)، تهذيب الكمال (١٣/٤٧٣/٣٠٠٢)، ميزان الاعتدال (٢/٣٥٧/٤٠٦٨)، التهذيب (٥/٣٥/٦٧)، التقريب (٣٠٥٤).

(٢) الجرح والتعديل (٣/٦٢٢/٢٨١٧)، الاستيعاب (٢/٥٦٣/٨٦٩)، تهذيب الكمال (٩/٣٣٥/١٩٧٦).

صحيح عن أبي هريرة ﷺ؛ أخرجه البخاري (٣٠٦٢)، ومسلم (١٧٨) واللفظ للبخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، -وفيه بيان سبب وروده- شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَدَّعِي الإِسْلاَمَ: «هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ»، فَلَمَّا حَضَرَ القِتَالُ قَاتَلَ الرَّجُلُ قِتَالًا شَدِيدًا فَأَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الَّذِي قُلْتَ لَهُ إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَإِنَّهُ قَدْ قَاتَلَ اليَوْمَ قِتَالًا شَدِيدًا وَقَدْ مَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِلَى النَّارِ»، قَالَ: فَكَادَ بَعْضُ النَّاسِ أَنْ يَرْتَابَ، فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ، إِذْ قِيلَ: إِنَّهُ لم يَمُتْ، وَلَكِنَّ بِهِ جِرَاحًا شَدِيدًا، فَلَمَّا كَانَ مِنَ اللَّيْلِ لم يَصْبِرْ عَلَى الجِرَاحِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَأُخْبِرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنِّي عبد الله وَرَسُولُهُ»، ثُمَّ أَمَرَ بِلاَلًا فَنَادَى بِالنَّاسِ: «إِنَّهُ لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَإِنَّ الله لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الفَاجِرِ».

مسند عمران بن حصين رضي الله عنه

(١١/١١)- قال البزار في البحر الزخار (٩/ ٦٣ ح ٣٥٨٩): (حَدَّثَنَا عَمْرٌو، قَالَ: نَا مُسْلِمٌ، نَا بَحْرُ بْنُ كَنِيزٍ، عَنْ عبد الله اللقيطي، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ، رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نهى عن بيع السلاح في الفتنة».

وهذا الحديث لا نعلم أحدا يرويه عن النبي ﷺ إلا عمران بن حصين، وعبد الله اللقيطي ليس بالمعروف وبحر بن كنيز لم يكن بالقوي ولكن ما نحفظه، عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه فلم نجد بدا من إخراجه، وقد رواه سلم بن زرير، عن أبي رجاء، عن عمران موقوفا).

وقال البيهقي: رفعه وهم والموقوف أصح ويُروى ذلك عن أبي رجاء من قوله[1].

وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ وقد رواه محمد بن مصعب القرقساني عن أبي الأشهب عن أبي رجاء فرفعه ووقفه تارة على عمران بن حصين فأما بحر بن كنيز فقال يحيى: ليس بشيء لا يكتب حديثه كل الناس أحب إلي منه وقال النسائي والدارقطني: متروك وأما محمد بن مصعب فقال يحيى بن معين ليس بشيء[2].

وقال ابن حجر: وفي الباب حديث عمران بن حصين (نهى عن بيع السلاح في الفتنة) رواه ابن عدي والبزار والبيهقي مرفوعاً وهو ضعيف والصواب وقفه وكذلك ذكره البخاري تعليقاً[3].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو رجاء العطاردي وقد اختلف عليه فيه على وجهين:

١-أبو رجاء عن عمران بن حصين رضي الله عنه مرفوعاً.

---

(١) السنن الكبرى (٥/٥٣٥).

(٢) العلل المتناهية (٢/٥٧٩).

(٣) التلخيص الحبير (٣/٤٢).

٢- أبو رجاء عن عمران بن حصين رضي الله عنه موقوفاً.

الوجه الأوّل: أبو رجاء عن عمران بن حصين مرفوعاً:

أخرجه أحمد بن منيع كما في "المطالب العالية" (٤٣٦٣) — ومن طريقه الحاكم كما في "إتحاف الخيرة" (٢٨٥٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠٧٨١)- من طريق يزيد بن هارون.

وابن عدي في "الكامل" (٢/٢٢٩)، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/٢٢٦) من طريق مسلم بن إبراهيم.

والعقيلي في "الضعفاء" (٤/١٣٩) — ومن طريقه ابن الجوزي في " العلل المتناهية" (٥٩٠)- من طريق عمرو بن سهل المازني.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٨٦) من طريق ياسين بن حماد المخزومي.

وأبو العباس العصمي في جزئه (٢٨)، والداني في السنن الواردة في الفتن (١٥٠) من طريق مُحَمَّد بن يزيد الواسطي.

خمستهم: (يزيد بن هارون، ومسلم بن إبراهيم، وعمرو بن سهل المازني، وياسين بن حماد المخزومي، ومُحَمَّد بن يزيد الواسطي) عن بحر بن كنيز السقاء عن عبد الله اللقيطي به.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/٢٢٩) — ومن طريقه الخطيب في "التاريخ" (٤/٤٤٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٨٧٠) وابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/٢٢٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٥/٤٠٥)-، من طريق عثمان بن يحيى عن مُحَمَّد بن مصعب عن أبي الأشهب.

كلاهما (عبد الله اللقيطي، وأبو الأشهب) عن أبي رجاء به بلفظه مرفوعاً.

الوجه الثاني: أبو رجاء عن عمران بن حصين موقوفاً:

أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في العلل ومعرفة الرجال (١١٤٢) — ومن طريقه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/١٠٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/١٣٩)، وابن عدي في "الكامل" (٧/٥١٦)، والخطيب في "التاريخ" (٤/٤٤٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠٧٧٩)، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/٢٢٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"

(٤٠٣/٥٥) - من طريق يحيى بن معين عن مُحَّد بن مصعب عن أبي الأشهب.

وعلقه البزار في "مسنده" (٣٥٨٩)، والعقيلي في "الضعفاء" (١٣٨/٤) عن سلم بن زرير ولم أقف على إسناده.

كلاهما (أبو الأشهب وسلم بن زرير) عنه به بلفظه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى، وسأدرس الأدنى ثم الأعلى.

الاختلاف على مُحَّد بن مصعب القرقساني:

فقد اختلف فيه على مُحَّد بن مصعب على وجهين:

١-مُحَّد بن مصعب عن أبي الأشهب عن أبي رجاء عن عمران بن حصين مرفوعاً.

٢-مُحَّد بن مصعب عن أبي الأشهب عن أبي رجاء عن عمران بن حصين موقوفاً.

ومُحَّد بن مصعب القرقساني صدوق كثير الغلط إذا حدث من حفظه[1] -كما سيأتي في ترجمته-، وقد روى الوجه الأول عنه: عثمان بن يحيى وهو ضعيف[2]، وقال ابن القطان: لا تعرف حاله[3].

وروى الوجه الثّاني عنه يحيى بن معين وهو إمام الجرح والتعديل، حافظ مشهور متفق على توثيقه[4].

وقد اضطرب مُحَّد بن مصعب في رواية هذا الحديث؛ فقد رواه ابن معين عنه وضعّفه لأجل اضطرابه فيه، حيث قال: (لم يكن مُحَّد بن مصعب من أصحاب الحديث كان مغفلاً حدث عن أبي الأشهب عن أبي رجاء عن عمران بن حصين كره بيع السلاح في الفتنة وإنما هو كلام أبي رجاء)[5].

---

(١) علل الدارقطني (٢٣٤٣)، تاريخ بغداد (٤٤٧/٤).

(٢) قاله ابن حجر في تغليق التعليق (٢٢٧/٣).

(٣) بيان الوهم والإيهام (١٧٣/٣).

(٤) الجرح والتعديل (١٩٢/٩/٨٠٠)، التقريب (٧٦٥١).

(٥) العلل ومعرفة الرجال (١١٤٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ١٠٣).

وقال أيضاً: (مُحَمَّد بن مصعب ليس بشيء روى عن أبي الأشهب عن أبي رجاء عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ نهى عن بيع السلاح في الفتنة وإنما هذا عن أبي رجاء أنه نهى عن بيع السلاح في الفتنة فقال هو عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ)[1].

وقال الخطيب: (أنكر يحيى على مُحَمَّد بن مصعب حديث أبي رجاء إذ رواه عن عمران بن حصين قوله)[2].

وقال ابن الجوزي: (رواه مُحَمَّد بن مصعب القرقساني عن أبي الأشهب عن أبي رجاء فرفعه ووقفه تارة على عمران أبن حصين)[3].

ولعل الراجح في رواية أبي الأشهب الوقف؛ وذلك لما يلي:

١-أن رواية الرفع رواها عثمان بن يحيى القرقساني وهو ضعيف -كما تقدم-.

٢-قول ابن معين (وهذا الحديث يعرف مرفوعاً من حديث بحر السقاء)[4]، وبحر بن كنيز السقاء ضعيف[5]، وبذلك يكون هذا الوجه غير محفوظ.

٣- متابعة سلم بن زرير لأبي الأشهب على رواية الوقف وهو ثقة[6].

أما الاختلاف الأعلى فمداره على أبي رجاء العطاردي وهو ثقة[7] -كما سيأتي في ترجمته-.

ولعل الوجه الثّاني هو الراجح عنه لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد روى الوجه الثّاني عنه اثنان، وروى الوجه الأول راو واحد.

٢-الحفظ والإتقان؛ حيث روى الوجه الثّاني أبو الأشهب وهو ثقة -كما سيأتي- وسلم بن زرير كذلك ثقة -كما تقدم-، وأما الوجه الأول فقد رواه عنه عبد الله اللقيطي[8]

---

(١) الضعفاء الكبير (١٣٩/٤).

(٢) تاريخ بغداد (٤٤٩/٤).

(٣) العلل المتناهية (٥٧٩/٢).

(٤) الضعفاء الكبير (١٣٩/٤).

(٥) الجرح والتعديل (١٦٥٥/٤١٨/٢).

(٦) الجرح والتعديل (١١٤٢/٢٦٤/٤).

(٧) التقريب (٥١٧١).

(٨) وقع في اسمه تصحيف في بعض المصادر، ففي الكامل لابن عدي: "عبيد الله بن القبطي" و" عبد الله بن أبي بشر"، =

وهو مجهول[1]، ورواه عن اللقيطي بحر بن كنيز السقاء وهو ضعيف.

٣- ترجيح الأئمة النقاد للوجه الموقوف وإعلالهم للمرفوع، كالبزار والبيهقي وابن الجوزي وابن حجر.

قال البزار: هذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي ﷺ إلا عمران بن حصين، وعبد الله اللقيطي ليس بالمعروف وبحر بن كنيز لم يكن بالقوي ولكن ما نحفظه عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه فلم نجد بدّاً من إخراجه، وقد رواه سلم بن زرير عن أبي رجاء عن عمران موقوفاً[2].

وقال البيهقي: رفعه وهم والموقوف أصح[3].

وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ وقد رواه مُحَمَّد بن مصعب القرقساني عن أبي الأشهب عن أبي رجاء فرفعه ووقفه تارة على عمران أبن حصين فأما بحر بن كنيز فقال يحيى: ليس بشيء لا يكتب حديثه كل الناس أحب إلي منه، وقال النسائي والدارقطني: متروك وأما مُحَمَّد بن مصعب فقال يحيى بن معين: ليس بشيء[4].

وقال ابن حجر: وفي الباب حديث عمران بن حصين (نهى عن بيع السلاح في الفتنة)، رواه ابن عدي والبزار والبيهقي مرفوعاً وهو ضعيف، والصواب وقفه، وكذلك ذكره البخاري تعليقاً[5].

وقال أيضاً: ورواه ابن أبي عاصم في كتاب البيوع مرفوعاً أيضاً ،والصواب وقفه، وبحر بن كنيز متروك ، وعثمان بن يحيى ضعيف[6].

= وفي السنن الكبرى "عبيد الله القبطي"، وبقية من أخرجه قال: عبد الله اللقيطي، بل نص البزار عليه فقال: عبد الله اللقيطي ليس بمعروف، ولعل عبد الله بن أبي بشر هو اللقيطي.

(١) قال البزار: ليس بالمعروف. البحر الزخار (٩/٦٣).

(٢) مسند البزار (٩/٦٣).

(٣) السنن الكبرى (٥/٥٣٥).

(٤) العلل المتناهية (٢/٥٧٩).

(٥) التلخيص الحبير (٣/٤٢).

(٦) تغليق التعليق (٣/٢٢٧).

وقد رجّح ابن معين، والعقيلي أنه من قول أبي رجاء؛ وحكاه البيهقي بصيغة التمريض.

قال ابن معين لمحمد بن مصعب: هذا يروونه عن أبي رجاء قوله؟ فقال: هكذا سمعته، ثم قال يحيى: لم يكن من أصحاب الحديث[1].

ونقل الإمام أحمد، وابن أبي حاتم، وابن عساكر عن ابن معين قوله: لم يكن مُحَمَّد بن مصعب من أصحاب الحديث كان مغفلاً حدث عن أبي الأشهب عن أبي رجاء عن عمران بن حصين كره بيع السلاح في الفتنة وإنما هو كلام أبي رجاء[2].

وقال العقيلي: ولا يصح إلا عن أبي رجاء[3].

وقال البيهقي: ويُروى ذلك عن أبي رجاء من قوله[4].

دراسة الإسناد:

مُحَمَّد بن مصعب بن صدقة القرقساني أبو عبد الله، وقيل: أبو الحسن. ت (٢٠٨).

قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: حديث القرقساني عن الأوزاعي مقارب وأما عن حماد بن سلمة ففيه تخليط، قلت لأحمد: تحدث عنه؟ قال: نعم.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: لا بأس به.

وقال ابن عدي: ليس بروايته بأس.

وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أيضاً: لم يكن من أصحاب الحديث كان مغفلاً.

وقال أبو زرعة: صدوق في الحديث ولكنه حدث بأحاديث منكرة.

وضعفه أبو حاتم، والنسائي، والذهبي. وقال ابن خراش: منكر الحديث.

وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط[5].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢/٥٩٦/٣٨٢٩).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (١/٤٩٢/١١٤٠)، الجرح والتعديل (٨/ ١٠٣)، تاريخ دمشق (٥٥/٤٠٤).

(٣) الضعفاء الكبير (٤/١٣٩).

(٤) السنن الكبرى (٥/٥٣٥).

(٥) الجرح والتعديل (٨/١٠٢/٤٤١)، الضعفاء(٤/١٣٨/١٧٠٠)، الكامل (٦/٢٦٥/١٧٤٧)، تاريخ بغداد(٤/٤٤٩)، تهذيب الكمال (٢٦/٤٦٠/٥٦١٢)، التهذيب (٩/٤٠٥/٧٤٢)،

والراجح في حاله -والله أعلم- أنه ضعيف.

١- أبو الأشهب جعفر بن حيان السعدي العطاردي البصري (ت١٦٥).

وثقه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة، وروى له الجماعة[١].

٢- أبو رجاء العطاردي البصري عمران بن ملحان ويقال: ابن تيم مشهور بكنيته (ت ١٠٥).

ثقة معمر مخضرم أدرك الجاهلية ولم ير النبي ﷺ وأسلم بعد الفتح وأتى عليه مائة وعشرون سنة، وثقه ابن معين وأبو زرعة وابن حبان وابن عبد البر وغيرهم وروى له الجماعة[٢].

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لحال مُحَمَّد بن مصعب، وقد يرتقي بمتابعة سلم بن زرير إن صح الإسناد إليه.

---

(١) الجرح والتعديل (١٥/٤٧٦/١)، التهذيب (١٣٥/٨٨/٢)، التقريب (٩٣٥).

(٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٤١١٨/٢٣٥/٤)، الجرح والتعديل (١٦٨٧/٣٠٣/٦)، الثقات (٤٥٨٦/٢١٧/٥)، تهذيب الكمال (٤٥٠٠/٣٥٦/٢٢)، الكاشف (٤٢٧٥/٩٥/٢)، جامع التحصيل (٥٩١/٢٤٨)، التهذيب (٢٤٤/١٢٤/٨)، التقريب (٥١٧١).

مسند النعمان بن بشير

(١٢/١٢) – قال البزار في البحر الزخار (٨/ ١٨٩ ح ٣٢٢٣): (أَخْبَرَنَا مُوسَى بن عبد الرَّحْمَنِ الْمَسْرُوقِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حُسَيْنُ بن عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا زَائِدَةُ، عَنْ سِمَاكٍ يَعْنِي ابْنَ حَرْبٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بن بَشِيرٍ، ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْغَازِي فِي سَبِيلِ الله مَثَلُ الصَّائِمِ الْقَائِمِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ».

قال: ولا نَعْلَمُ أَسْنَدَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سِمَاكٍ عَنِ النُّعْمَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا حُسَيْنُ بن عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ وَغَيْرِهِ يَرْوِيهِ مَوْقُوفًا.

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه سماك بن حرب واختلف عليه فيه على وجهين:

١- سماك بن حرب عن النعمان بن بشير موقوفاً.

٢- سماك بن حرب عن النعمان بن بشير عن النبي ﷺ مرفوعاً.

الوجه الأول: سماك بن حرب عن النعمان بن بشير موقوفاً:

أخرجه ابن المبارك في "الجهاد" (٢٩) عن زائدة بن قدامة.

وعبد الرزاق في "المصنف" (٩٥٣٧) من طريق إسرائيل بن يونس.

وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٣٠٩) – ومن طريقه ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٣٢) – عن أبي الأحوص – في الوجه الأول عنه–.

والبزار (٣٢٢٣) من طريق حفص بن جميع.

أربعتهم: (زائدة، وإسرائيل، وأبو الأحوص، وحفص بن جميع) عن سماك بن حرب عن النعمان بن بشير بنحوه موقوفاً.

الوجه الثاني: سماك بن حرب عن النعمان بن بشير عن النبي ﷺ مرفوعاً:

أخرجه أحمد (١٨٤٠٢) –ومن طريقه المقدسي في "فضل الجهاد" (٧/٧٣)–،

والبزار (٣٢٢٢) من طريق حسين بن علي الجعفي عن زائدة.

وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٣١)

والطبراني في "المعجم الكبير" (١٣٧) من طريق جبارة بن مغلس عن أبي الأحوص.

كلاهما: (زائدة، وأبو الأحوص) عن سماك به بنحوه وفي لفظ حسين بن علي عند البزار زيادة «إلى بيته».

النظر في الاختلاف:

في الحديث اختلاف أدنى وأعلى وسأدرس الاختلاف الأدنى فالأعلى حيث اختلف على عدد من الرواة:

الاختلاف على زائدة بن قدامة:

فقد اختلف عليه فيه على وجهين:

١-زائدة، عن سماك بن حرب، عن النعمان بن بشير، عن النبي ﷺ موقوفاً.

٢-زائدة، عن سماك بن حرب، عن النعمان بن بشير رضي الله عنه عن النبي ﷺ مرفوعاً.

والوجه الأول هو الراجح عن زائدة؛ فقد رواه عنه عبد الله بن المبارك إمام حافظ -وقد تقدم-، وتابع زائدة عليه ثلاثة من الرواة:

١-إسرائيل بن يونس ثقة[١].

٢-أبو الأحوص سلام بن سليم ثقة متقن صاحب حديث تقدم.

٣- حفص بن جميع: ضعيف[٢].

أما الوجه الثّاني فقد رواه عنه حسين بن علي الجعفي: ثقة عابد[٣]، لكنه تفرد بروايته مرفوعاً عن زائدة، قال البزار: ولا نعلم أسند هذا الحديث عن سماك عن النعمان عن النبي ﷺ إلا حسين بن علي عن زائدة وغيره يرويه موقوفًا.

---

(١) التقريب (٤٠١).

(٢) التقريب (١٤٠١).

(٣) التهذيب (٢/٣٠٨/٦١٦)، التقريب (١٣٣٥).

الاختلاف على أبي الأحوص:

فقد اختلف عليه فيه في رفعه ووقفه، والوجه الموقوف هو الراجح عن أبي الأحوص؛ فقد رواه عنه أبو بكر بن أبي شيبة ثقة حافظ صاحب تصانيف[1]، وتوبع عليه متابعة تامة من زائدة بن قدامة، وإسرائيل بن يونس، أما الوجه الثّاني فلم يروه عنه إلا جبارة بن المُغَلِّس وهو ضعيف[2].

الاختلاف على سماك بن حرب:

لعل الوجه الأول هو الراجح عنه لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد رواه عن سماك أربعة من الرواة: إسرائيل، وحفص بن جميع، وزائدة وأبو الأحوص في الوجه المحفوظ عنهما.

٢- الحفظ والإتقان؛ فقد روى الوجه الأول ثلاثة من الحفاظ المتقنين، وروى الوجه الثّاني ثقة.

دراسة الإسناد:

١- زائدة بن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي (ت ١٦٠ وقيل بعدها).

ثقة ثبت حافظ صاحب سُنَّة، روى له الجماعة[3].

٢- سماك بن حرب بن أوس بن خالد البكري الذهلي أبو المغيرة الكوفي (ت ١٢٣).

وثقه ابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ كثيراً.

واحتج به مسلم عن جابر بن سمرة والنعمان بن بشير وغيرهما.

سئل ابن معين عنه فقال: ثقة، فقيل: ما الذي عيب عليه؟ قال: أسند أحاديث لم يسندها غيره.

وقال العجلي: جائز الحديث لم يترك حديثه أحد ولم يرغب عنه أحد.

---

(١) التقريب (٣٥٧٥).

(٢) التقريب (٨٩٠).

(٣) الجرح والتعديل (٣/٦١٣/٢٧٧٧)، تهذيب الكمال (٩/٢٧٣/١٩٥٠)، التقريب (١٩٨٢).

وقال أبو حاتم: صدوق ثقة.

وقال النسائي: ليس به بأس، وفي حديثه شيء كان ربما لقن، فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة لأنه كان يلقن فيتلقن.

وضعفه شعبة والثوري[1]، وابن المبارك وصالح جزرة وابن خراش.

وقال أحمد: مضطرب الحديث.

وقد ضعَّف بعضهم روايته عن عكرمة خاصة، وروايته بأخرة لأنه كان يتلقن.

قال العجلي: إلا أنه في حديث عكرمة ربما وصل الشيء عن ابن عباس وربما قال: قال رسول الله ﷺ وإنما كان يحدث عن ابن عباس.

وقال يعقوب بن شيبة: وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح وليس من المتثبتين، ومن سمع من سماك قديماً مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك إنما يرى أنه فيمن سمع منه بأخرة.

وقال الذهبي: ثقة ساء حفظه.

وقال ابن حجر: صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن، وهو الراجح – والله أعلم–، لأن الذي يظهر من مجموع كلام الأئمة أنه صدوق إلا في روايته عن عكرمة، وقد تغير بأخرة وعليه يحمل تضعيف من ضعفه، روى له البخاري تعليقاً

---

(١) الراجح عن الثوري تضعيفه كما سيأتي عن العجلي، أما ما أورده المزي في ترجمته أن عبد الرزاق روى عن الثوري أنه قال: (ما يسقط لسماك بن حرب حديث) فقد وهم بإيراده في ترجمة سماك بن حرب في حين أنه سماك بن الفضل لذا تعقبه الحافظ ابن حجر فقال: (الذي حكاه المؤلف عن عبد الرزاق عن الثوري إنما قاله الثوري في سماك بن الفضل اليماني، وأما سماك بن حرب فالمعروف عن الثوري أنه ضعفه)، وكلام الثوري في ابن الفضل رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمته، وأورده المزي نفسه في ترجمة ابن الفضل أيضاً. انظر: الجرح والتعديل (٤/٢٨٠)، تهذيب الكمال (١٢/١٢٦)، التهذيب (٤/٢٠٤)، قرائن ترجيح التعديل والتجريح ص ٥٦٨ لفضيلة شيخنا د. عبد العزيز اللحيدان –رحمه الله–.

ومسلم والأربعة[(١)].

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده حسن؛ لأجل سماك بن حرب، وله شاهد مرفوع يرتقي به إلى الصحيح لغيره، أخرجه مسلم في صحيحه من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا يَعْدِلُ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ الله عَزَّ وَجَلَّ؟ قَالَ: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ»، قَالَ: فَأَعَادُوا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ»، وَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ الله كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الْقَانِتِ بِآيَاتِ اللهِ، لا يَفْتُرُ مِنْ صِيَامٍ، ولا صَلَاةٍ، حَتَّى يَرْجِعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ الله تَعَالَى»[(٢)].

---

(١) معرفة الثقات (١/٤٣٦/٦٨٠)، الجرح والتعديل (٤/٢٧٩/١٢٠٣)، الكامل في الضعفاء (٣/٤٦٠/٨٧٥)، تهذيب الكمال (١٢/١١٥/٢٥٧٩)، الكاشف (١/٤٦٥/٢١٤١)، ذكر من تكلم فيه وهو موثق (١٤٩)، التهذيب (٤/٢٠٤)، التقريب (٢٦٢٤).

(٢) صحيح مسلم (٣/١٤٩٨ح ١٨٧٨).

مسند أبي ذر الغفاري

(١٣/١٣) - قال الإمام أحمد في مسنده (٣٥/ ٣٩٢ ح ٢١٤٩٧): (حَدَّثَنَا يَحْيَى بن سَعِيدٍ، عَنْ عبد الْحَمِيدِ بن جَعْفَرٍ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بن أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سُوَيْدِ بن قَيْسٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بن حُدَيْجٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرَسٍ عَرَبِيٍّ إِلَّا يُؤْذَنُ لَهُ مَعَ كُلِّ فَجْرٍ يَدْعُو بِدَعْوَتَيْنِ يَقُولُ: اللهُمَّ إِنَّكَ خَوَّلْتَنِي مَنْ خَوَّلْتَنِي مِنْ بَنِي آدَمَ، فَاجْعَلْنِي مِنْ أَحَبِّ أَهْلِهِ وَمَالِهِ إِلَيْهِ، أَوْ أَحَبَّ أَهْلِهِ وَمَالِهِ إِلَيْهِ».

قال أبو عبد الرحمن: قال أبي: خالفه عمرو بن الحارث، فقال: عن يزيد، عن عبد الرحمن بن شماسة، وقال ليث: عن ابن شماسة، أيضا).

وقال البزار: هذا الكلام لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه[1].

وقال الدارقطني: يرويه يزيد بن أبي حبيب، واختلف عنه؛ فرواه عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد، عن سويد بن قيس، عن معاوية بن حديج، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، قال ذلك يحيى القطان، عن عبد الحميد.

ووقفه غير يحيى، عن عبد الحميد.

وكذلك رواه الليث، عن يزيد بن أبي حبيب موقوفا أيضا، وهو المحفوظ[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه يزيد بن أبي حبيب وقد اختلف عليه فيه على وجهين:

١- يزيد بن أبي حبيب عن سويد بن قيس عن معاوية بن حديج عن أبي ذر عن رسول الله ﷺ مرفوعاً.

---

(١) مسند البزار (٩/٣٣٩).

(٢) العلل (٦/٢٦٦).

٢- يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماسة عن معاوية بن حديج عن أبي ذر ﷺ موقوفاً.

الوجه الأوّل: يزيد بن أبي حبيب عن سويد بن قيس عن معاوية بن حديج عن أبي ذر عن رسول الله ﷺ مرفوعاً:

أخرجه الإمام أحمد في "العلل" (٥٧٧٧/٤٠٣/٣)، والبزار (٣٨٩٣)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٤٣٩٠)، وفي "الصغرى" (٣٦٠٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢٦٣٨)، وأبو نعيم في الحلية (٣٨٧/٨) من طريق يحيى بن سعيد القطان.

وأبو الشيخ في العظمة (١٢٨١) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد.

والحاكم في "المستدرك" (٢٤٥٧) - ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٩٠١)- من طريق روح بن عبادة.

ثلاثتهم (يحيى القطان، وأبو عاصم، وروح بن عبادة) عن عبد الحميد بن جعفر[1] عن يزيد بن أبي حبيب به، بمثله.

الوجه الثاني: يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماسة عن معاوية بن حديج عن أبي ذر ﷺ موقوفاً:

أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٤٤٤)، وابن عبد الحكم في "فتوح مصر" (ص ١٦٩)، وأبو الشيخ في "العظمة" (١٢٨٢) من طريق عمرو بن الحارث.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٢١٤٤٢)، وابن عبد الحكم في "فتوح مصر" (ص ١٦٩) من طريق الليث.

كلاهما (عمرو بن الحارث والليث) عن يزيد بن أبي حبيب به، ولفظ عمرو بن الحارث عند سعيد بن منصور: (عن عبد الرحمن بن شِمَاسة عن معاوية بن حُدَيج أنه مر به على رجل بالمضمار، ومعه فرسه ممسك برَسَنة على ظل كثيب، فأرسل غلامه لينظر من هو، فإذا هو بأبي ذر، فأقبل ابن حُدَيج إليه، فقال: يا أبا ذر إني أرى هذا الفرس قد عنَّاك وما أرى عنده شيئاً، فقال أبو ذر: هذا فرس قد استجيب له، فقال له ابن حُدَيج: وما دعاء بهيمة من البهائم؟

(١) تقدم قول الدارقطني: (ووقفه غير يحيى عن عبد الحميد)، ولم أقف على من رواه عن عبد الحميد موقوفاً، بل تابع أبو عاصم وروح بن عبادة يحيى القطان على رفعه كما تبين في التخريج.

فقال أبو ذر: إنه ليس من فرسٍ إلا أنه يدعو الله كل سحرٍ يقول: اللهم خولتني عبداً من عبيدك وجعلت رزقي في يديه، اللهم فاجعلني أحب إليه من ولده وأهله وماله)، ولفظ الباقين نحوه.

وتوبع عبد الرحمن بن شِمَاسة؛ تابعه:

عُلي بن رباح: أخرجه سعيد بن منصور (٢٤٤٣) عن فرج بن فَضَالة عن عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم عن عُلي بن رباح عن معاوية بن حُديج به، ولفظ عُلي: عن معاوية بن حُدَيج قال: مررت بأبي ذر وهو يمرّغ فرساً له، ثم أخذ يمسح بثوبه، فقلت: والله إنك لتحب فرسك هذا، قال: نعم، والله إني لأرى هذا قد استجيب له، قلت: وهل يدعو الخيل؟ قال: نعم، ما من فرس إلا وله دعوة يدعو بها فمنها ما يستجاب له، ومنها ما لا يستجاب له، يقول: اللهم ملكتني ابن آدم وجعلت رزقي بيده، فاجعلني أحب إليه من أهله وماله، وما أرى فرسي هذا إلا قد استجيب له).

النظر في الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على يزيد بن أبي حبيب؛ فرواه عنه على الوجه الأول عبد الحميد بن جعفر: ثقة ضعفه الثوري لأجل القدر[(١)].

ورواه على الوجه الثاني:

١- عمرو بن الحارث: ثقة فقيه حافظ، قال أحمد: يروي عن قتادة أشياء يضطرب فيها ويخطئ[(٢)].

٢- الليث بن سعد: ثقة ثبت إمام مشهور، أثبت من روى عن المقبري، وفي حديثه عن الزهري بعض الاضطراب[(٣)].

والوجه الثّاني هو الراجح عن يزيد بن أبي حبيب لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد روى الوجه الأول راوٍ واحد وروى الوجه الثّاني اثنان.

٢-الحفظ والإتقان؛ فعمرو بن الحارث والليث بن سعد كل واحد منهما أحفظ وأثبت

(١) الجرح والتعديل (٦/١٠/٤٦)، الكاشف (١/٦١٤/٣٠٩٨).

(٢) تهذيب الكمال (٥/٣٩٩/٤٠٠)، التقريب (٥٠٠٤).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/٦٧٠)، التهذيب (٨/٤١٢/٨٣٤)، التقريب (٥٦٨٤).

من عبد الحميد بن جعفر.

٣-ترجيح الأئمة النقاد لهذا الوجه، كالإمام أحمد، والترمذي، والدارقطني.

قال أحمد بعد أن ساق رواية عبد الحميد بن جعفر: (خالفه عمرو بن الحارث فقال: عن يزيد عن عبد الرحمن بن شِمَاسة، وقال ليث: عن ابن شماسة أيضاً)، فيفهم من سياق كلامه ترجيحه للوجه الموقوف[١].

وقال البزار: هذا الكلام لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه[٢].

وقال الدارقطني: وقفه غير يحيى عن عبد الحميد، وكذلك رواه الليث عن يزيد بن أبي حبيب موقوفاً أيضاً وهو المحفوظ[٣].

دراسة الإسناد:

١- يزيد بن أبي حبيب واسمه سويد الأزدي مولاهم أبو رجاء المصري (ت ١٢٨).

تابعي ثقة ثبت فقيه، عالم أهل مصر متفق على توثيقه، وكان يرسل، روى له الجماعة[٤].

٢- عبد الرحمن بن شماسة بن ذؤيب الَمهْري أبو عمرو، ويقال: أبو عبد الله المصري (ت بعد المئة).

تابعي، وثقه العجلي، ويعقوب بن سفيان، والذهبي، وابن حجر.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن سعد: صالح الحديث، وقال البخاري: سمع منه يزيد بن أبي حبيب، روى له الجماعة سوى البخاري[٥].

---

(١) المسند (٣٥/٣٩٢).

(٢) مسند البزار (٩/٣٣٩).

(٣) العلل (٦/٢٦٦).

(٤) تهذيب الكمال (٣٢/١٠٢/٦٩٧٥)، الكاشف (٢/٣٨١/٦٢٨٩)، التهذيب (١١/٢٧٨/٥١٥)، التقريب (٧٧٠١).

(٥) الطبقات الكبرى (٧/٣٥٣/٤٠٤٢)، التاريخ الكبير (٥/٢٩٥/٩٦٤)، تاريخ معرفة الثقات (٢/٧٨/١٠٤٧)، =

١- معاوية بن حُدَيج بن جفنة الكِنْدي أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو نعيم المصري (ت٥٢).

اختلف في صحبته، فعدَّه في الصحابة ابن سعد، وابن معين، وخليفة بن خياط، والبخاري، ومسلم، وأبو حاتم، والترمذي، وأبو سعيد بن يونس، وابن قانع، وأبو نعيم، وابن عبد البر، وابن الأثير، والمزي، والعلائي، والذهبي، وابن حجر.

وقال الإمام أحمد - في رواية الأثرم-: ليس لمعاوية بن حديج صحبة.

وعند ابن أبي حاتم: سئل أحمد بن حنبل عن معاوية بن حديج سمع من النبي ﷺ؟ فسكت.

وعده يعقوب بن سفيان في ثقات التابعين من أهل مصر.

واختلف فيه قول ابن حبان فذكره مرة في الصحابة وأخرى في التابعين[1].

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد الحديث من وجهه الراجح صحيح موقوفاً على أبي ذر ﷺ.

= المعرفة والتاريخ (٢/٥٠٠)، الثقات (٥/٩٦/٤٠٢٠)، الكاشف (١/٦٣١)، التهذيب (٦/١٧٦/٣٩٦)، التقريب (٣٨٩٥).

(١) الطبقات الكبرى (٧/٣٤٨/٤٠٢٨)، معرفة الرجال لابن معين برواية ابن محرز(١/١٢٣)، طبقات خليفة (ص ٥٣٢، ٣١)، التاريخ الكبير (٧/ ٣٢٨/١٤٠٧)، الطبقات لمسلم (١/١٩٩)، المعرفة والتاريخ (٣/١١٩)، تسمية أصحاب رسول الله ﷺ (ص٨٩)، الجرح والتعديل (٨/٣٧٧/١٧٢٤)، المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٢٠٠)، معجم الصحابة (٣/٧٦/٦٧٧)، الثقات (٣/٣٧٤/١٢٢٥)، (٥/٤١٥/٥٤٧٥)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥/٢٥٠٢)، الاستيعاب (٣/١٤١٣/٢٤٣٢)، أسد الغابة (٤/٤٣٠/٤٩٧٣)، تهذيب الكمال (٢٨/١٦٣/٦٠٤٦)، تجريد أسماء الصحابة (٢/٨٢/٩٢٣)، الكاشف (٢/٢٧٥/٥٥١٦)، الإصابة (٦/١٤٧/٨٠٦٨)، التقريب (٦٧٥٠).



مسند أبي هريرة رضي الله عنه

(١٤/١٤) - قال الإمام أحمد في مسنده (١٥/ ٣١٨ح ٧٩٥٥): (حدثنا إسماعيل، حدثنا ابن عون، عن هلال بن أبي زينب، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة قال: ذكر الشهيد عند النبي ﷺ، فقال: «لا تجف الأرضُ من دمِّهِ حتّى تبتدره زَوْجَتَاه، كأنهما ظئران أضلتا فصيليهما في براح من الأرض بيد - أو قال: في يد - كل واحدة منهما حلة، هي خير من الدنيا وما فيها»).

قال الدارقطني: "يرويه ابن عون، عن هلال بن أبي زينب، عن شهر بن حوشب، فوقفه حماد بن زيد، عن ابن عون، ورفعه غيره، ورفعه صحيح"[(١)].

تخريج الحديث:

الحديث رواه ابن عون واختلف عليه فيه على وجهين:

الوجه الأوّل: ابن عون عن هلال بن أبي زينب عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً:

أخرجه ابن المبارك في "الجهاد" (٢٠).

وأحمد في "المسند" (٩٥٢٠)، والخطيب في "المتفق والمفترق" (١١٦٨/٢) من طريق إسماعيل بن علية.

وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٣٢٢)– ومن طريقه ابن ماجه (٢٧٩٨) –، وأحمد في "المسند" (٧٩٥٥) – ومن طريقه المزي في "تهذيب الكمال" (٣٣٧/٣٠) – من طريق ابن أبي عدي.

وأبو طاهر المخلص في "المخلصيات" (٩٥٤) من طريق معاذ بن معاذ.

وأحمد بن منيع في "مسنده" كما في إتحاف الخيرة المهرة (٤٤٢٤) عن عباد بن عباد.

وابن أبي عمر في "مسنده" كما في "إتحاف الخيرة المهرة" (٤٤٢٤) عن حماد بن مسعدة.

---

(١) العلل (٣٠/١١).

ستتهم: (ابن المبارك، وابن علية، وابن أبي عدي، ومعاذ بن معاذ، وعباد بن عباد، وحماد بن مسعدة) عن ابن عون به بنحوه، ولفظ الخطيب (لا يجف الآدمي من دمه)، وزاد عباد (من الحور العين).

الوجه الثاني: ابن عون عن هلال بن أبي زينب عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة ﷺ موقوفاً:

علقه الدارقطني في "العلل (١١/٣٠) عن حماد بن زيد، ولم أقف على إسناده.

النظر في الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على ابن عون على وجهين –كما تقدم- فرواه عنه على الوجه الأول ستة رواة:

١- عبد الله بن المبارك ثقة ثبت فقيه –كما تقدم-.

٢- إسماعيل بن علية ثقة حافظ[١].

٣- مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي عدي السلمي البصري ثقة[٢].

٤- معاذ بن معاذ العنبري ثقة متقن[٣].

٥- عباد بن عباد صدوق يهم[٤].

٦-حماد بن مسعدة ثقة[٥].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

حماد بن زيد ثقة ثبت فقيه[٦].

ولعلَّ الوجه الأول هو الراجح لعدة قرائن:

العدد: فقد روى الوجه الأول عن ابن عون ستة من الرواة بينما روى الوجه الثّاني راو واحد.

---

(١) التقريب (٤١٦).

(٢) التقريب (٥٦٩٧).

(٣) التقريب (٦٧٤٠).

(٤) التقريب (٣١٣٤).

(٥) التقريب (١٥٠٥).

(٦) التقريب (١٤٩٨).

الحفظ والإتقان: فرواة الوجه الأول ثقات في الجملة - ما عدا عباد بن عباد فهو صدوق- وبعضهم من كبار الحفاظ كابن المبارك وإسماعيل بن علية.

ترجيح الدارقطني لهذا الوجه حيث قال بعد سوقه الاختلاف على ابن عون: (ورفعه صحيح)[١]، وقال في موضع آخر عن ابن عون: (وكان ابن عون ربما وقف المرفوع).

دراسة الإسناد:

١- عبد الله بن عون بن أرطبان أبو عون البصري (ت ١٥١هـ).

ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن، قال علي بن المديني:

(جمع لابن عون من الإسناد ما لم يجمع لأحد من أصحابه؛ سمع بالمدينة من القاسم وسالم، وبالبصرة من الحسن وابن سيرين، وبالكوفة من الشعبي وإبراهيم، وبمكة من عطاء ومجاهد، وبالشام من رجاء بن حيوة ومكحول)[٢].

٢- هلال بن أبي زينب فيروز القرشي مولاهم البصري.

روى عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة ﷺ في فضل الشهيد، وعنه ابن عون، قال أبو داود: لا أعلم روى عنه غيره.

وثقه ابن معين، وابن شاهين، وابن حبان.

وضعفه الساجي، وقال ابن الجوزي: قال أحمد بن حنبل: (تركوه وهو ضعيف)، وقال الذهبي: (لا يعرف، تفرد عنه ابن عون)، وقال ابن حجر: (مجهول) وهو الراجح — والله أعلم؛ لتفرد ابن عون بالرواية عنه[٣].

٣- شهر بن حوشب الأشعري، أبو سعيد الشامي (ت ١١٢هـ).

من كبار علماء التابعين ومن القراء، وقد اختلف في قبول مروياته فقوّاه جماعة وجرحه آخرون.

---

(١) العلل (١١/٣٠).

(٢) العلل (١٠/١٤).

(٣) تاريخ ابن معين (٤٠٣٢)، تاريخ أسماء الثقات (١٥٤٥)، الثقات (٧/٥٧٣)، الضعفاء لابن الجوزي(٣٦١٠)، تهذيب الكمال (٦٦٢٠)، ميزان الاعتدال (٩٢٧٦)، تهذيب التهذيب (١٢٧)، التقريب (٧٣٣٨).

قال ابن معين في رواية الدوري: شامي نزل البصرة وهو ثقة.

وقال أحمد في رواية: ليس به بأس، وقال في رواية أخرى: ما أحسن حديثه.

وقال العجلي: ثقة.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة على أن بعضهم طعن فيه، وقال أيضاً: قيل لابن المديني: ترضى حديث شهر؟ فقال: أنا أحدث عنه وكان عبد الرحمن –يعني ابن مهدي– يحدث عنه وأنا لا أدع حديث الرجل إلا أن يجتمعا عليه –أي يجتمع يحيى وعبد الرحمن على تركه.

وقال أبو زرعة: لابأس به، وقال أبو حاتم: شهر بن حوشب أحب إلي من أبي هارون العبدي ومن بشر بن حرب وليس بدون أبي الزبير لا يحتج بحديثه.

وقال الفسوي: وشهر بن حوشب وإن قال ابن عون أن شهراً قد تركوه فهو ثقة.

وقال الترمذي: سألت مُحَمَّد بن إسماعيل عن شهر بن حوشب فوثقه وقال: إنما يتكلم فيه ابن عون ثم روى ابن عون عن هلال بن أبي زينب عن شهر بن حوشب.

وقال الذهبي: مختلف فيه وحديثه حسن وقد وثقه غير واحد.

وقال ابن حجر: صدوق كثير الإرسال والأوهام.

وقال شعبة: لقد لقيت شهراً فلم أعتد به.

وسئل ابن عون عن حديث هلال بن أبي زينب عن شهر عن أبي هريرة «لا تجف الأرض من دم الشهيد» فقال: ما يصنع بشهر، إن شعبة ترك شهراً.

وقال الفلاس: ما كان يحيى – أي القطان– يحدث عنه.

وقال الجوزجاني: أحاديثه لا تشبه أحاديث الناس.

وقال موسى بن هارون والبيهقي: ضعيف، وقال النسائي وأبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي.

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات المعضلات وعن الأثبات المقلوبات.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه شهر من الحديث فيه من الإنكار ما فيه، وشهر ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يحتج بحديثه ولا يتدين به، روى له الأربعة ومسلم مقروناً[(١)].

---

(١) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢/ ٢٦٠)، أحوال الرجال (١٤٤)، معرفة الثقات للعجلي(٦٧٧)، الجرح والتعديل =

والراجح – والله أعلم- أنه صدوق لا بأس به وحديثه لا ينزل عن مرتبة الحسن؛ لأنه قول المعتدلين من النقاد، أما من جرحه فقد استند في الغالب إلى قول شعبة وتلميذه يحيى، وكلام ابن عون الذي تقدم فيه صريح بأنه تبع فيه شعبة، وقال ابن عمار الموصلي: روى عنه الناس وما أعلم أحدا قال فيه غير شعبة، وقال البزار: لا نعلم أحداً ترك الرواية عنه غير شعبة، والظاهر أن شعبة ترك شَهْراً لأمرٍ ظنه جارحاً وليس كذلك، فالحكايات التي تقدح في عدالته والتي طعن غير واحد فيه من أجلها لم تثبت بسند صحيح، وأما وقوع الاضطراب والنكارة في بعض مروياته فهو يقع من غيره من الرواة الذين لم تترك رواياتهم بل ربما خرج حديثهم في الصحيح كعبد الملك بن عمير وسماك بن حرب وغيرهم، والذي جرى عليه عمل الأئمة ردُّ ما تبيَّن فيه خطؤهم، أما رد سائر مروياتهم ففيه ردٌّ لكثير من السنة بغير دليل[1].

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لجهالة هلال بن أبي زينب –والله أعلم-.

= (١٦٦٨/٣٨٣/٤)، المعرفة والتاريخ (٤٢٦/٢)، جامع الترمذي (٤٣٤/٤)، الكامل في الضعفاء (٥٧/٥)، سير أعلام النبلاء (١٥١/٣٧٢/٤)، ميزان الاعتدال (٣٧٥٦/٢٨٣/٢)، تهذيب التهذيب (٦٣٥/٣٢٤/٤)، التقريب (٢٨٣٠).

(١) انظر: العرف المطيَّب في بيان حال شهر بن حوشب لعبد الله الجديع فهو بحث جيِّد أفدت منه.

(١٥/١٥) - قال ابن أبي عاصم في "الجهاد" (١/ ٣١٠ ح ٩٨): (حَدَّثَنَا عَمْرُو بن عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عَنْ عبد الله بن الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ عبد الْمَلِكِ بن مَرْوَانَ يُحَدِّثُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لم يَغْزُ أَوْ يُجَهِّزْ غَازِيًا، أَوْ يَخْلُفْ غَازِيًا فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ، أَصَابَهُ الله بِقَارِعَةٍ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»).

قال الدارقطني: يرويه عبد الله بن العلاء بن زبر، واختلف عنه؛

فرواه أبو حفص التنيسي، عن ابن زبر، عمن سمع عبد الملك بن مروان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ورواه عثمان الطرائفي، عن ابن زبير، عن يونس بن ميسرة بن حلبس، عن عبد الملك بن مروان، عن أبي هريرة، ولم يرفعه، وزاد في آخره: كان رسول الله ﷺ إذا أراد الحاجة، وأغرب هذا الكلام[١].

تخريج الحديث:

الحديث يرويه عبد الله بن العلاء بن زبر واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١-عبد الله بن العلاء بن زبر عمن سمع عبد الملك بن مروان عن أبي هريرة مرفوعاً.

٢-عبد الله بن العلاء بن زبر عن يونس بن ميسرة بن حلبس عن عبد الملك بن مروان عن أبي هريرة مرفوعاً.

٣-عبد الله بن العلاء بن زبر عن يونس بن ميسرة بن حلبس عن عبد الملك بن مروان عن أبي هريرة موقوفاً وزاد في آخره كان رسول الله ﷺ إذا أراد الحاجة.

الوجه الأوّل: عبد الله بن العلاء بن زبر عمن سمع عبد الملك بن مروان عن أبي هريرة مرفوعاً:

أخرجه ابن أبي عاصم -كما تقدم- في "الجهاد" (٩٨)، والطبراني في "مسند الشاميين"

---

(١) العلل (١١/٨١/٢١٣٨).

(٨٠٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١١١/٣٧) من طريق الوليد بن مسلم.

وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١١١/٣٧) من طريق إبراهيم بن عبد الله بن العلاء.

وعلقه الدارقطني في "العلل" (٢١٣٨/٨١/١١) عن أبي حفص التنيسي.

ثلاثتهم (الوليد بن مسلم، وإبراهيم بن عبد الله بن العلاء، وأبو حفص التنيسي) عن عبد الله بن العلاء بن زبر به بمثله.

الوجه الثاني: عبد الله بن العلاء بن زبر عن يونس بن ميسرة بن حلبس عن عبد الملك بن مروان عن أبي هريرة مرفوعاً:

أخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٧٩٦) — ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١١١/٣٧)- من طريق بكر بن خنيس عن عبد الله بن العلاء به بنحوه.

ورواه مكحول عن أبي هريرة مرفوعاً: أخرجه عبد بن حميد (١٤٣٤)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٨٧) من طريق سعيد بن عبد العزيز التنوخي، عن مكحول به، ولم يذكر عبد بن حميد "قبل يوم القيامة".

وأخرجه عبد الرزاق (٢٧٥) عن سعيد بن عبد العزيز، عن مكحول مرسلًا.

الوجه الثالث: عبد الله بن العلاء بن زبر عن يونس بن ميسرة بن حلبس عن عبد الملك بن مروان عن أبي هريرة موقوفاً وزاد في آخره كان رسول الله ﷺ إذا أراد الحاجة:

أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١١٢/٣٧) من طريق عثمان الطرائفي، وعلقه الدارقطني عنه في "العلل" —كما تقدم- والذهبي في "تاريخ الإسلام" (٧٠/٦) عن عبد الله بن العلاء، ولفظ ابن عساكر " ما من امرئ لا يغزو في سبيل الله".

النظر في الاختلاف:

تبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على عبد الله بن العلاء بن زبر على ثلاثة أوجه.

وقد روى الوجه الأول عنه:

١-الوليد بن مسلم وهو ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية[1].

---

(١) التقريب (٧٤٥٦).

٢-إبراهيم بن عبد الله بن العلاء ثقة حدَّث من كتاب أبيه، روى عنه البخاري في غير الجامع، وذكره ابن أبي حاتم فلم يضعفه، وذكره ابن حبان في الثقات(١).

٣- عمرو بن أبي سلمة التِّنِّيسِي أبو حفص الدمشقي صدوق له أوهام(٢).

وروى الوجه الثاني: بكر بن خنيس الكوفي العابد وهو ضعيف(٣).

وروى الوجه الثالث عثمان الطرائفي: صدوق، كان يسمع أحاديث طرائف فسمي بذلك، يروي عن قوم ضعاف(٤).

ولعل الوجه الأول هو الراجح لعدة قرائن:

١- العدد: فقد روى ثلاثة الوجه الأول، وروى الأوجه الأخرى راو واحد.

٢- الحفظ والإتقان: فرواة الوجه الأول أحدهما ثقة كثير التدليس لكنه صرح بالسماع، والآخر صدوق، أما راوي الوجه الثّاني فهو ضعيف، وراوي الوجه الثالث صدوق لكنه يروي عن أقوام ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات.

٣- القوة في الشيخ؛ ففي رواة الوجه الأول أحد أبناء عبد الله بن العلاء بن زبر وهو إبراهيم، وأهل بيته أعلم بحديثه.

٤- اتفاق البلدان: فمدار الحديث دمشقي ورواة الوجه الراجح دمشقيون.

دراسة الإسناد:

١- عبد الله بن العلاء بن زبر بن عطارد بن عمرو بن حجر، أبو عبد الرحمن الربعي الدمشقي (ت ١٦٤).

وثقه ابن معين، ودحيم، وأبو داود، وابن حجر، وقال ابن سعد كان ثقة إن شاء الله.

---

(١) الجرح والتعديل (٢/١٠٩/٣١٩)، الثقات (٨/٦٦/١٢٢٧٤)، الإيمان لابن منده (٢/٨٩٤)، تاريخ دمشق (٧/١٥/٤٣٣)، لسان الميزان (١/٣٠١/١٧٥).

(٢) تهذيب الكمال (٢٢/٥١/٤٣٧٨)، التقريب (٥٠٤٣).

(٣) تهذيب الكمال (٤/٢٠٨/٧٤٣).

(٤) الجرح والتعديل (٦/١٥٧/٨٦٨)، الضعفاء الكبير (٣/٢٠٧/١٢١٠).

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، هو أحب إلي من أبي معبد حفص بن غيلان.

وقال النسائي: ليس به بأس شامي، وقال الدارقطني: ثقة يجمع حديثه.

وقال الذهبي: صدوق ما علمت به بأساً، روى له الجماعة سوى مسلم.

والراجح أنه ثقة؛ لأنه قول الأكثر، وأبو حاتم والنسائي من المتشددين، أما قول ابن حزم فيه: (مجهول لا يدرى من هو) فهو مرجوح وسببه تصحف (زَبْر) إلى (زيد)، لهذا لم يعرفه، قال ابن حجر: (عبد الله بن العلاء بن زيد الدمشقي أبو زيد مجهول، قاله ابن حزم، قلت: وهو معروف بالثقة من رجال التهذيب وإنما تصحف اسم جده، وهو زبر)[1].

٢- عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، أبو الوليد المدني ثم الدمشقي، كان طالب علم قبل الخلافة ثم اشتغل بها فتغير حاله، قال ابن حبان: كان من فقهاء المدينة وقرائهم وهو بغير الثقات أشبه، وقال الذهبي: أنى له العدالة وقد سفك الدماء وفعل الأفاعيل[2].

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لانقطاعه، ويشهد لمعناه حديث أبي هريرة ﷺ الذي أخرجه مسلم (١٩١٠) «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسَهُ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ».

---

(١) الطبقات الكبرى (٣٩١٦/٣٢٤/٧)، الجرح والتعديل (٥٩٢/١٢٨/٥)، الثقات (٨٨٥٢/٢٧/٧)، تهذيب الكمال (٣٤٧١/٤٠٥/١٥)، ميزان الاعتدال (٤٤٦٦/٤٦٣/٢)، لسان الميزان (٤٣٣٢/٥٢٩/٤)، التقريب (٣٥٢١)،العلل (١٤٥/١١).

(٢) الثقات (٤١٣٦/١١٩/٥)، ميزان الاعتدال (٥٢٥٣/٤١١/٤)، التهذيب (٧٨١/٣٧٣/٦)، التقريب (٤٢١٣/٣٦٥/١).

(١٦/١٦) - قال أبو يعلى الموصلي: (حَدَّثَنَا محمد بن جامع العطار، وَكَانَ ضَعِيفًا قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بن زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ»)[1].

قال الدارقطني: "يَرْوِيهِ حَمَّادُ بن زَيْدٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي رَفْعِهِ، فَرَفَعَهُ مُحَمَّد بن جامع العطار، وَهُوَ بَصْرِيٌّ لَيْسَ بِقَوِيٍّ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَغَيْرُهُ يَرْوِيهِ عَنْ حَمَّادٍ مَوْقُوفًا، وَهُوَ الصَّوَابُ"[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث اختلف فيه على حماد بن زيد على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً:

أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٢٦٤٠) وفي "معجم الشيوخ" (١٤)، وعلقه الدارقطني (١١/١٥٤) عن مُحَمَّد بن جامع العطار.

وأخرجه الخلال في "ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد" (٢٦) من طريق القاسم بن نصر عن أحمد بن إسحاق الوزان عن مسدد - في الوجه الأول عنه-

كلاهما - مُحَمَّد ومسدد- عن حماد بن زيد به بلفظه.

الوجه الثاني: حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً:

علقه الدارقطني ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الثالث: حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعا:

أخرجه أبو يعلى (٢٦٤٢) عن مُحَمَّد بن جامع العطار.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٢٠) عن إبراهيم بن أبي داود الأسدي عن

---

(١) مسند أبي يعلى (٥/٥١ ح ٢٦٤٠).

(٢) العلل (١١/١٥٤).

مسدد- في الوجه الثّاني عنه-

كلاهما — مُحَمَّد ومسدد- عن حماد به ولفظ مُحَمَّد بن جامع العطار عند أبي يعلى: «الخير معقود بنواصي الخيل»، وعند الطحاوي بلفظه إلا أنه زاد «إلى يوم القيامة».

وقد توبع حماد على هذا الوجه؛ تابعه:

حماد بن سلمة: أخرجه أحمد في مسنده (٥٧٦٨)

كلاهما — ابن زيد وابن سلمة- عن أيوب.

وتوبع أيوب؛ تابعه:

١- **مالك:** أخرجه مالك في "الموطأ" — ومن طريقه البخاري (٢٨٤٩)، ومسلم (١٨٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٨٨٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٥٣٤٢) وفي "شرح مشكل الآثار" (٢٢١)، والبغوي في "شرح السنة" (٢٦٤٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣٩٩/١٢).

٢- **عبيد الله العمري:** أخرجه البخاري (٣٦٤٤)، ومسلم (١٨٧١)، وابن الجارود (١٠٥٩)، وأحمد (٥٧٨٣)، والطيالسي (١٩٥٥)، وابن أبي شيبة (٣٣٤٨٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٥٣٣٩، ٥٣٤٠).

٣- **الليث بن سعد:** أخرجه مسلم (١٨٧١)، والنسائي (٣٥٧٣)، وابن ماجه (٢٧٨٧)، وابن حبان (٤٦٦٨).

٤- **ابن عون:** أخرجه أحمد (٥١٠٢)، والطيالسي (١٩٥٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤٣/٣)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢٢١)، والخطيب في "التاريخ" (٥٩٥/١٣).

٥- **أسامة بن زيد:** أخرجه مسلم (١٨٧١).

خمستهم عن نافع به بنحوه، ولفظ عبيد الله العمري عند أحمد بزيادة (أبداً إلى يوم القيامة).

النظر في الاختلاف:

في الحديث اختلاف أدنى وأعلى وسأدرس الاختلاف الأدنى ثم الأعلى:

الاختلاف على مسدد:

مسدد بن مسرهد ثقة حافظ تقدم.

وقد روى الوجه الأول عنه أحمد بن إسحاق بن صالح بن عطاء الوزان وهو صدوق[1]، والراوي عنه القاسم بن نصر أبو مُحَمَّد الطباخ وهو مجهول[2].

وروى الوجه الثّاني عنه إبراهيم بن أبي داود الأسدي ثقة ثبت[3].

والوجه الثّاني هو الراجح عنه؛ لعدة قرائن:

١- الحفظ والإتقان؛ فراوي الوجه الثّاني عنه إبراهيم بن أبي داود ثقة ثبت، بينما راوي الوجه الأول صدوق والراوي عنه ضعيف.

٢- المتابعة القاصرة؛ فقد توبع إبراهيم بن أبي داود متابعة قاصرة؛ تابعه حماد بن سلمة عن أيوب، والجم الغفير عن نافع.

الاختلاف على حماد بن زيد:

حماد بن زيد ثقة ثبت -كما تقدم-، من أثبت الناس في أيوب السختياني[4].

وقد روى الوجه الأول عنه: مُحَمَّد بن جامع العطار ضعيف، له عن حماد بن زيد وعن البصريين أحاديث مما لا يتابعونه عليه[5]، فهذا الوجه غير محفوظ عن حماد.

وروى عنه الوجه الثّالث: مسدد - في المحفوظ عنه كما تقدم-.

لعل الوجهين الثّاني والثالث محفوظان عن حماد، والوجه الثالث هو الأرجح.

قرائن كون الوجه الثاني هو المحفوظ:

١- تصويب الدارقطني لرواية الوقف عن حماد وهذا التصويب في مقابل إشارته إلى إعلال رواية الرفع عن نافع عن أبي هريرة حيث قال: (ورفعه مُحَمَّد بن جامع العطار وهو بصري

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٤١/٩)، سؤالات الحاكم (١/٩٠)، تاريخ بغداد(٥/٤٨/١٨٩٨).

(٢) تاريخ بغداد (١٢/٤٤٨/٦٩٢٦)، الميزان (٥/٤٦٢/٦٨٥٨).

(٣) تاريخ الإسلام (٦/٢٨٥/٩٢)، سير أعلام النبلاء (١٣/٣٩٣/١٨٩).

(٤) التهذيب (٣/١١/١٣).

(٥) الجرح والتعديل (٧/٢٢٣/١٢٣١)، الكامل في الضعفاء (٦/٢٧٠).

ليس بقوي) ثم قال: (وغيره يرويه عن حماد موقوفاً وهو الصواب)[1]، ولم يذكر رواية الرفع عن ابن عمر رضي الله عنه فقد اقتصر على ذكر الاختلاف من مسند أبي هريرة.

٢- شهرة البصريين – ومنهم حماد بن زيد وأيوب السختياني- بقصر الأسانيد تخفيفاً أو تورعاً، قال يعقوب بن شيبة: حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة، وكل ثقة، غير أن ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد، ويوقف المرفوع، وكثير الشك بتوقيه، وكان جليلا لم يكن له كتاب يرجع إليه، فكان أحياناً يذكر فيرفع الحديث وأحياناً يهاب الحديث ولا يرفعه[2]؛ فلعله قصر الإسناد لشكه في رفع الحديث عن نافع عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد صح رفع الحديث عن أبي هريرة من غير طريق نافع.

أخرجه مسلم (٩٨٧)، والترمذي (١٦٣٦)، والنسائي (٣٥٦٢)، وابن ماجه (٢٧٨٨)، والطيالسي (٢٥٥٩)، وابن أبي شيبة (٣٣٤٩٦)، وابن خزيمة (٢٢٩١، ٢٢٥٢)، وأبو عوانة في "المستخرج"(٧٣٠١)، وأبو نعيم في "المستخرج" (٢٢٢٤، ٢٢٢٥)، وفي " الحلية" (٨/٢٦١)، والبيهقي في "الكبرى" (٧٢٢٥) وفي "شعب الإيمان" (٣٩٩٦) من طريق أبي صالح.

وأبو يعلى (٦٠١٤)، والبيهقي في "الكبرى" (١٢٨٩٣) من طريق أبي سلمة.

كلاهما عن أبي هريرة بنحوه مطولاً ومختصراً.

قرائن ترجيح الوجه الثّالث:

١- الحفظ والإتقان؛ فمسدد راوي الوجه الثالث ثقة ثبت، بينما محمد بن جامع العطار راوي الوجه الأول ضعيف.

٢- المتابعة التامة؛ فقد توبع حماد بن زيد على هذا الوجه متابعة تامة؛ تابعه حماد بن سلمة، أخرجها أحمد –كما تقدم- من رواية عفان عنه.

٣- المتابعة القاصرة، فقد توبع حماد بن زيد من الجم الغفير عن نافع.

---

(١) العلل (١١/١٥٤).

(٢) التهذيب (٣/١١/١٣).

٤- غرابة رفع الحديث من طريق نافع عن أبي هريرة.

قال الخلال: لا أعلم روى أيوب عن نافع عن أبي هريرة غير هذا الحديث[١].

وجاء في إسناد الطيالسي: قيل لابن عون: عن النبي ﷺ؟ قال: أما عن ابن عمر فلا شك فيه.

دراسة الإسناد:

١- حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري الأزرق مولى آل جرير بن حازم (ت ١٧٩).

متفق على ثقته وإتقانه وفقهه وإمامته، من أثبت الناس في أيوب السختياني قال ابن مهدي: (أئمة الناس في زمانهم أربعة منهم حماد بن زيد بالبصرة).

وقال ابن معين: (ليس أحد أثبت في أيوب من حماد بن زيد).

وقال أحمد بن حنبل: (حماد بن زيد أحب إلينا من عبد الوارث، حماد بن زيد من أئمة المسلمين من أهل الدين والإسلام وهو أحب إلي من حماد بن سلمة).

وقال ابن حجر: (ثقة ثبت فقيه قيل: إنه كان ضريراً، ولعله طرأ عليه، لأنه صح أنه كان يكتب)، روى له الجماعة[٢].

٢- أيوب بن أبي تميمة السختياني أبو بكر البصري (ت ١٣١).

متفق على توثيقه وحفظه وإمامته.

قال سفيان بن عيينة: (ومن كان أطلب لحديث نافع وأعلم به من أيوب؟).

وسئل على بن المديني من أثبت أصحاب نافع؟ قال: أيوب وفضله ومالك وإتقانه وعبيد الله وحفظه.

وقال ابن معين: (أيوب السختياني ثقة وهو أثبت من ابن عون وإذا اختلف أيوب وابن عون في الحديث فأيوب أثبت منه).

---

(١) ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد ص ٤٨.

(٢) الجرح والتعديل (٦١٦/١٣٧/٣)، شرح علل الترمذي (٤٦٣/١)، التهذيب (٩/٣)، التقريب (١٤٩٨).

وقال أبو حاتم: (أيوب السختياني أحب إلى في كل شيء من خالد وهو ثقة لا يسأل عن مثله وهو أكبر من سليمان التيمي ولا يبلغ التيمي منزلة أيوب).

وقال النسائي: (أثبت أصحاب أيوب حماد بن زيد، وبعده عبد الوارث وابن علية).

وسئل الدارقطني عن أرفع من عنده من أصحاب أيوب السختياني فقال: (حماد بن زيد، وعبد الوارث، وابن علية، وعبد الوهاب الثقفي).

وقال ابن حجر: ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد وروى له الجماعة(١).

٣- نافع مولى ابن عمر أبو عبد الله المدني (ت ١١٧).

من أئمة التابعين متفق على توثيقه وإمامته.

قال مالك: كنت إذا سمعت من نافع يحدث عن ابن عمر لا أبالي أن لا أسمعه من غيره.

وقال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر.

وقال عثمان الدارمي: قلت لابن معين: نافع عن ابن عمر أحب إليك أو سالم؟

فلم يفضل، قلت: فنافع أوعبد الله بن دينار؟ فقال: ثقات ولم يفضل.

وقال حرب بن إسماعيل: قلت لأحمد: إذا اختلف سالم ونافع في ابن عمر من أحب إليك؟ قال: ما أتقدم عليهما.

وقال النسائي: أثبت أصحاب نافع مالك ثم أيوب.

وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه مشهور وروى له الجماعة(٢).

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث لم يصح مرفوعاً من رواية نافع عن أبي هريرة ﷺ؛ لأن المحفوظ عن نافع إنما هو عن ابن عمر، ولكن صح عنه من طريق آخر كما تقدم.

أما الوجه الموقوف فأتوقف فيه إلى حين الوقوف على إسناده إلى حماد بن زيد.

---

(١) الجرح والتعديل(٤/١٣٣/١)، (٢٥٦/٢)، شرح علل الترمذي (٦٩٩/٢)، التهذيب (٧٣٣)، التقريب (٦٠٥).

(٢) تاريخ ابن معين: رواية الدارمي (٥٢١)، الجرح والتعديل (٢٠٧٠)، التهذيب (٧٤٢)، التقريب (٧٠٨٦).

(١٧/١٧) – قال ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٣٨٨): (حَدَّثَنَا أَبُو عَرُوبة الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنا الْمُسَيَّب بن وَاضِحٍ، حَدَّثَنا أَبُو الْحَسَنِ الْفَزَارِيُّ عَنْ حَمَّادِ بن سَلَمَةَ، عَن عاصم بن أبي النجود، عَن أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَال: «الشَّهِيدُ مَنْ لَوْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ دخل الجنة».

حَدَّثَنَا الفضل بن عبد الله بن مخلد، حَدَّثَنا الْمُسَيَّب بن وَاضِحٍ، حَدَّثَنا أبو إسحاق الفزاري، حَدَّثَنا سفيان الثَّوْرِيّ، عَن عاصم، عَن أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ).

وهذا كان المسيب يروي أحيانًا عن الفزاري، عن حماد، عن عاصم، وأحيانًا يروي عن الفزاري، عن الثوري، عن عاصم. وكلاهما غير محفوظين، فسواء قال: عن الثوري أو عن حماد، كليهما غير محفوظين[١].

وقال الدارقطني: يرويه الثوري عن عاصم بن أبي النجود، واختلف عنه؛ فرفعه أبو إسحاق الفزاري، عن الثوري.

ووقفه عبد الله بن الوليد العدني وغيره، عن الثوري، والموقوف أحب إلي[٢].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه الثوري وقد اختلف عليه فيه على وجهين:

١-الثوري، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

٢-الثوري، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الأول: الثوري، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً:

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣٨٨/٦) عن المسيِّب بن واضح عن أبي إسحاق الفزاري عن الثوري.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٣٨٨).

(٢) العلل (١٣٥/١٠).

وأخرجه ابن عدي أيضاً في "الكامل" (٦/٣٨٨) عن المسيِّب بن واضح عن أبي إسحاق الفزاري عن حماد بن سلمة.

كلاهما: (الثوري، وحماد بن سلمة) عن عاصم به بلفظه.

الوجه الثاني: الثوري، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً:

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٩٥٦٨)، وعلقه الدارقطني في "العلل" (١٠/١٣٥) عن عبد الله بن الوليد.

كلاهما: (عبد الرزاق، وعبد الله بن الوليد) عن الثوري به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على المسيِّب بن واضح وعلى الثوري.

الاختلاف على المسيِّب بن واضح:

رواه المسيِّب على وجهين:

١-المسيِّب، عن أبي الحسن الفزاري، عن حماد بن سلمة عن عاصم به مرفوعاً.

٢-المسيِّب، عن أبي إسحاق الفزاري، عن الثوري، عن عاصم به مرفوعاً.

والمسيِّب بن واضح السُلَمي التَّلْمَنَّسي الحمصي ضعيف؛ قال أبو حاتم: صدوق يخطئ كثيراً فإذا قيل له لم يقبل، وضعفه النسائي، والدارقطني، وقال الساجي: تكلموا فيه في أحاديث كثيرة، وقد ساق ابن عدي له عدة أحاديث تستنكر – وهذا الحديث منها- ثم قال: أرجو أن باقي حديثه مستقيم[1].

وكلا الوجهين غير محفوظين، وجعل ابن عدي الاضطراب في الرواية من المسيِّب، وتقدم نقل قوله في ذلك.

الاختلاف على الثوري:

روى الوجه الأول عنه: المسيِّب بن واضح وهو ضعيف كما تقدم.

---

(١) تسمية الشيوخ (١٧٤)، الجرح والتعديل (٨/٢٩٤/١٣٥٥)، الكامل (٦/٣٨٩)، ميزان الاعتدال (٤/١١٦/٨٥٤٨)، لسان الميزان (٦/٤٠/١٥٧).

وروى الوجه الثاني:

١-عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ثقة حافظ، تقدم.

٢-عبد الله بن الوليد العدني، اختلفت فيه أقوال الأئمة، والذي يظهر -والله أعلم- أنه صدوق، سمع من سفيان وروى عنه جامعه[1].

والوجه الثّاني -الموقوف على أبي هريرة ﷺ- هو الراجح لعدة قرائن:

١-الحفظ والإتقان؛ فرواة الوجه الثاني: عبد الرزاق، وعبد الله بن الوليد كل واحد منهما أوثق وأصح حديثاً من المسيب بن واضح، فكيف وقد اجتمعا!

٢-تفرد المسيِّب بن واضح برفع الحديث وهو ضعيف لا يحتمل تفرده.

٣-ترجيح الدارقطني للوجه الموقوف بقوله: (والموقوف أحب إليّ)، وإعلال ابن عدي لكلا الروايتين عن المسيِّب بن واضح.

٤-القوة في الشيخ؛ فعبد الرزاق يأتي في الطبقة الثّانية من أصحاب الثوري كما تقدم.

دراسة الإسناد:

١-سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي (ت ١٦١).

أمير المؤمنين في الحديث، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، روى له الجماعة[2].

٢-عاصم بن أبي النجود: تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

٣-**أبو صالح ذَكْوَان السَّمَّان الزيَّات المدني**، مولى جويرية بنت الأحمس (ت١٠١).

ثقة ثبت، وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والإمام أحمد وغيرهم، روى له الجماعة.[3]

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٥/١٨٨/٨٧٥)، الثقات (٨/٣٤٨/١٣٨١٢)، الكامل (٤/٢٨٤)، المغني في الضعفاء (١/٣٦٢/٣٤١٤)، التقريب (٣٦٩٢).

(٢) التاريخ الكبير (٤/٩٢/٢٠٧٧)، الجرح والتعديل (٤/٢٢٢/٩٧٢)، تهذيب الكمال (١١/١٥٤/٢٤٠٧)، التقريب (٢٤٤٥).

(٣) الجرح والتعديل (٣/٤٥٠/٢٠٣٩)، تهذيب الكمال (٨/٥١٣/١٨١٤)، التقريب (١٨٤١).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح موقوفاً على أبي هريرة ﷺ.

ورفعه غير محفوظ من طريق الثوري، وقد أخرج مسلم في صحيحه (١٩٠٩) عن سهل بن حنيف ﷺ أن النبي ﷺ قال: «من سأل الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه».

(١٨/١٨) - قـال أبـو داود في سـننه (٤/ ٢٩٢ح٢٦٥٧، ٢٦٥٦): (حـدَّثنا مسـلمُ بـن إبـراهيمَ، حـدَّثنا هِشـام (ح) حـدَّثنا عبيـد الله بـن عمـر، حـدَّثنا عبد الرحمن بن مَهدي، حدَّثنا هشامٌ، حدَّثنا قتادةُ، عن الحسنِ عن قيس بـن عُبَاد قال: كانَ أصحابُ النبيِّ -صلَّى الله عليه وسلم- يكرهُون الصوتَ عند القتالِ).

حدَّثنا عبيد الله بن عمر، حدَّثنا عبد الرحمنِ، عن همامٍ، حدثني مَطرٌ، عن قتادةَ، عن أبي بُردةَ عن أبيه، عن النبيَّ -صلَّى الله عليه وسلم-، بمثل ذلك.

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه قتادة واختلف عليه على وجهين:

١- قتادة عن الحسن عن قيس بن عباد موقوفاً.

٢- قتادة عن أبي بردة عن أبيه مرفوعاً.

الوجه الأول: قتادة عن الحسن عن قيس بن عباد موقوفاً:

أخرجه أبو داود (٢٦٥٦)، وأبو عوانة (٦٥٦٨)، والحاكم (٢٥٤٣)، والبيهقي (١٨٤٦٧) من طريق مسلم بن إبراهيم.

ووكيع في "الزهد" (٢١١) — ومن طريقه ابن أبي شيبة (٣٠١٧٤، ١١٢٠٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧١٨٢)، والخطيب في تاريخه (٨/٦٥٥) -.

وابن المنذر في "الأوسط" (٣٠٥٦) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين.

وأبو نعيم في " الحلية" (٩/٥٨) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٤٦٦) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة.

خمستهم (مسلم بن إبراهيم، ووكيع، وأبو نعيم، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو أسامة) عن هشام الدستوائي.

وابن المبارك في "الزهد والرقائق" (٢٤٧)- ومن طريقه ابن أبي شيبة (١١٢٠١)، والبغوي في "شرح السنة" (٥/٣٢٥)- عن همام بن يحيى.

كلاهما (هشام الدستوائي وهمام) عن قتادة به بنحوه، ورواية أبي عوانة (عند اللقاء)، وأحال ابن أبي شيبة على لفظه في رواية وكيع، وزاد همام: (وعند القرآن وعند الجنائز).

الوجه الثاني: قتادة عن أبي بردة عن أبيه مرفوعاً:

أخرجه أبو عوانة (٦٥٦٨) من طريق مسلم بن إبراهيم عن هشام الدستوائي.

وأخرجه أبو عوانة (٦٥٦٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٤٦٨)، والحاكم (٢٥٤٤) من طريق مطر الوراق.

كلاهما (هشام الدستوائي، ومطر الوراق) عن قتادة به بنحوه في رواية هشام، وبلفظه في رواية مطر الوراق.

النظر في الاختلاف:

تبيَّن مما تقدم أن الحديث مداره على قتادة وقد اختلف عليه فيه وعلى من دونه:

أولاً: الاختلاف على مسلم بن إبراهيم:

مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي ثقة مأمون مكثر[1]، وقد روى الوجه الأول عنه:

١- أبو داود في سننه ومن طريقه أبو عوانة والبيهقي -كما تقدم-.

٢- موسى بن الحسن بن عباد الغسَّاني، قال الدارقطني: لا بأس به[2].

وروى الوجه الثاني: أبو داود -كما أخرجه أبو عوانة في المستخرج- فهي ليست موجودة في سننه، فلعلها تصحفت في مسند أبي عوانة، ولاشك أن رواية أبي داود في سننه مقدمة عليها وقد تابعه عليها موسى بن الحسن الغساني.

ثانياً: الاختلاف على هشام الدستوائي:

هشام بن أبي عبد الله سَنْبَر الدستوائي الربعي البصري ثقة ثبت[3].

---

(١) التقريب (٦٦١٦).

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ١٥٦/٢٢٨).

(٣) التهذيب (١١/٤٠)، التقريب (٧٢٩٩).

وقد روى الوجه الأول عنه خمسة:

١-مسلم بن إبراهيم وهو ثقة -كما تقدم-.

٢- وكيع بن الجراح الرؤاسي ثقة حافظ عابد[1].

٣-أبو نعيم الفضل بن دكين ثقة ثبت تقدم.

٤-عبد الرحمن بن مهدي ثقة ثبت حافظ[2].

٥- أبو أسامة حماد بن أسامة ثقة ثبت ربما دلس وكان بآخره يحدث من كتب غيره[3].

وبذلك يظهر أنّ الوجه الأول هو المحفوظ عن هشام؛ فقد رواه عنه جماعة من الحفاظ المتقنين، أما الوجه الثّاني فلم يروه إلا مسلم بن إبراهيم في رواية أبي عوانة عن أبي داود عنه، وهي ليست مخرجة في سننه، ويحتمل أن في السند تصحيفاً[4] عند أبي عوانة - كما ذكرت آنفاً- والله أعلم.

ثالثاً: الاختلاف على قتادة:

قتادة بن دعامة السدوسي ثقة ثبت حافظ مشهور بالتدليس[5] -كما سيأتي-.

وقد روى الوجه الأول عنه اثنان:

١-هشام الدستوائي وهو ثقة كما تقدم.

٢-همام بن يحيى العوذي البصري ثقة في حفظه شيء وكتابه صالح[6].

---

(١) التقريب (٧٤٦٤).

(٢) التقريب (٤٠١٨).

(٣) التقريب (١٤٨٧).

(٤) يقوي هذا الاحتمال تكرر مثل هذا أيضا في حديث آخر أخرجه أبو داود بسنده عن سلمة بن الأكوع قال: " لما كان يوم خيبر قاتل أخي قتالاً شديداً مع رسول الله ﷺ. . . . " وهذه الرواية أخرجها أبو عوانة من طريق أبي داود فذكر في إسنادها: عن عبد الرحمن بن كعب، وأبو داود نفسه قد رواها في سننه فقال: عن عبد الرحمن وعبد الله بن كعب بن مالك، والمعتبر عنه ما رواه في سننه فلعله من خطأ النساخ لكتاب أبي عوانة. انظر: بين الإمامين مسلم والدارقطني ص ٣١٦.

(٥) التقريب (٥٥١٨).

(٦) التهذيب (١٠٨/٦١/١١)، التقريب (٧٣١٩).

وروى الوجه الثّاني عنه:

١-هشام الدستوائي -في وجه غير محفوظ عنه وقد تدم الكلام عليه-.

٢-مطر الوراق أبو رجاء السلمي مولاهم الخراساني صدوق كثير الخطأ وحديثه عن عطاء فيه ضعف(١).

ولعل الوجه الأول هو الراجح عن قتادة؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد روى الوجه الأول هشام الدستوائي وهمام بن يحيى العوذي، ورواه عن هشام جماعة من الرواة.

٢-الحفظ والإتقان؛ فهشام وهمام ثقتان، وأما راوي الوجه الثّاني فضعيف.

٣-القوة في الشيخ؛ فهشام الدستوائي من أصحاب قتادة الحفاظ ومن أثبت الناس فيه، قال شعبة: (هشام الدستوائي أعلم بقتادة، وأكثر مجالسة له مني).

وأما همام فقد اختلفت أقوال النقاد في طبقته من أصحاب قتادة؛ فمنهم من جعله في طبقة الحفاظ كابن المديني والفلاس، ومنهم من جعله في الطبقة الثّانية كابن مهدي والبرديجي.

قال عليُّ بن المديني -وقد ذكر أصحاب قتادة-: سعيد أحفظهم عن قتادة، وشعبة أعلم بما يسمع وما لم يسمع، وهشام أروى القوم، وهمام أسندهم إذا حدث من كتابه، هم هؤلاء الأربعة أصحاب قتادة(٢).

وقال الفلاس: الأثبات من أصحاب قتادة ابن أبي عروبة، وهشام، وشعبة، وهمام(٣).

وسئل الإمام أحمد: أيما أحب إليك في حديث قتادة؟ سعيد بن أبي عروبة، أو همام أو شعبة أو الدستوائي؟ فقال: قال ابن مهدي: سعيد عندي في الصدق مثل قتادة، وشعبة ثبت، ثم همام، قيل: والدستوائي؟ قال: والدستوائي أيضاً(٤).

---

(١) التقريب (٦٦٩٩).

(٢) معرفة الرجال لابن معين: رواية ابن محرز (٢/١٩٤).

(٣) تهذيب الكمال (٣٠/٣٠٨).

(٤) شرح علل الترمذي (٢/٦٩٤).

وقال البرديجي: وإذا روى حماد بن سلمة وهمام وأبان ونحوهم من الشيوخ عن قتادة. . . .[1].

٤-ترجيح الأئمة للوجه الموقوف وإعلالهم للمرفوع، كالحاكم والذهبي وابن حجر.

قال الحاكم -بعد أن ساق حديث أبي بردة بإسناده-: (وحديث هشام الدستوائي شاهده وهو أولى بالمحفوظ)[2].

وقال الذهبي في تلخيصه عن طريق هشام: هذا أصح[3].

وقال ابن حجر -بعد أن نقل قول الحاكم: (صحيح على شرطهما)-: (إلا أنه معلول بطريق هشام المذكورة)[4].

دراسة الإسناد:

قتادة بن دعامة السدوسي أبو الخطاب البصري (ت١١٨).

متفق على توثيقه وإمامته، قال سعيد بن المسيب: ما أتاني عراقي أحفظ من قتادة.

كان من أثبت الناس في أنس، والحسن البصري، قال أبو حاتم: أكثر أصحاب الحسن قتادة وأثبت أصحاب أنس الزهري ثم قتادة.

وقد عرف قتادة بالتدليس[5]؛ قال شعبة: كان قتادة إذا جاء ما سمع قال: حدثنا وإذا

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٦٩٥).

(٢) المستدرك (٢/١٢٧).

(٣) المستدرك (٢/١٢٧).

(٤) إتحاف المهرة (١٠/١٠٢).

(٥) المدلس إذا كان مكثراً من الرواية مقلاً من التدليس، فإنه لا يُرد حديثه إلا إذا عُلم أنه دلس في حديث بعينه، لا بمجرد عنعنته في الإسناد، وهذه بمثابة قاعدة عامة في التعامل مع روايات الثقات المدلسين أحببت الإشارة إليها هنا بما يغني عن تكرارها عند الترجمة للرواة المدلسين الذين احتمل الأئمة تدليسهم، قال الحميدي: «وإن كان رجلٌ معروفاً بصحبةِ رجلٍ والسماع منه، مثل ابن جريج عن عطاء أو هشام بن عروة عن أبيه وعمرو بن دينار عن عبيد بن عمير، ومن كان مثل هؤلاء في ثقتهم، ممن يكون الغالب عليه السماع ممن حدث عنه، فأُدْرِك عليه أنه أدخل بينه وبين من حدث رجلًا غير مسمًى، أو أسقطه، تُرِك ذلك الحديث الذي أُدْرِك عليه فيه أنه لم يسمعه، ولم يضره ذلك في غيره، حتى يُدْرَك عليه فيه مثل ما أُدْرِك عليه في هذا، فيكون مثل المقطوع»، وقال يعقوب بن شيبة سألت يحيى بن معين عن التدليس، فكرهه وعابه، قلت له: أ فيكون المدلس حجة فيما روى، أو حتى يقول: حدثنا وأخبرنا؟ قال: " =

جاء ما لم يسمع قال: قال فلان.

وقال ابن حجر: ثقة ثبت وذكره في المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين.

وذكره في المرتبة الثالثة فيه نظر؛ لأن أغلب تدليسه عن الثقات أو من قبيل المرسل الخفي.

قال أبو داود: حدث عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم.

وقال الحاكم: فمن المدلسين من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو فوقه أو دونه إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم فمنهم من التابعين أبو سفيان طلحة بن نافع وقتادة بن دعامة وغيرهما.

وقال ابن عبد البر: قتادة إذا لم يقل سمعت وخولف في نقله فلا تقوم به حجة، لأنه يدلس كثيراً عمن لم يسمع منه وربما كان بينهما غير ثقة.

وعليه فالأولى أن يكون في الطبقة الثّانية كما تبين من كلام أبي داود والحاكم وابن عبد البر[1].

٢- الحسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد البصري (ت ١١٠).

ثقة فقيه فاضل، متفق على ثقته وجلالته ومنزلته، وكان يدلس كثيراً ويرسل، عده ابن حجر في المرتبة الثّانية من مراتب المدلسين.

= لا يكون حجة فيما دَلّس "، فابن معين لم يجعل الحكم للصيغة، بل لثبوت التدليس في نفس الأمر.

وقال يعقوب أيضاً: سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل: حدثنا؟ قال: " إذا كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول: حدثنا "، وقوله (إذا كان الغالب عليه التدليس) مفهومه أنه إذا لم يغلب التدليس على حديثه فإنه يكون حجة ولو لم يقل (حدثنا)، والأئمة الحفاظ الثقات لا يغلب عليهم التدليس، بل مسموعاتهم أكثر من رواياتهم المدلّسة وإن كثُر منهم التدليس. وهذه فائدة مهمة لا يستغنى عن معرفتها قبل الحكم على رواية المدلس، وقد أشرت إليها هنا بما يغني عن تكرارها في تراجم الرواة الموصوفين بالتدليس.

انظر: الكفاية للخطيب (ص ٣٧٤)، التمهيد لابن عبد البر (١/١٧)، منهج الإمام علي بن المديني في إعلال الأحاديث: للدكتور: طارق العودة.

(١) الجرح والتعديل (٧/١٣٣)، معرفة علوم الحديث (ص ١٠٣)، جامع التحصيل (ص ٢٥٤)، التهذيب (٣/٤٢٨)، طبقات المدلسين (٩٢)، التقريب (٥٥٥٣)، شرح علل الترمذي (٢/٦٩٣).

قال أحمد: ما في أصحاب الحسن أثبت من يونس ولا أسند عن الحسن من قتادة[1].

٣- قيس بن عُبَاد الضبعي أبو عبد الله البصري (ت ٨٠).

ثقة مخضرم ووهم من عده في الصحابة[2].

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد الحديث صحيح موقوفاً، وقال ابن حجر[3]: (هذا حديث حسن، وإنما لم أصححه مع أن رجاله ثقات من رجال الصحيح لعنعنة قتادة وهو مدلس).

والذي ترجح لي – والله أعلم- أن عنعنة قتادة هنا مقبولة؛ لما تقدم ذكره في ترجمته.

وقد سكت عنه أبو داود والمنذري، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي[4].

(١) شرح علل الترمذي (٢/٦٨٧)، طبقات المدلسين (٤٠)، التهذيب (٢/٢٣١)، التقريب (١٢٢٧).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص٤٢)، التقريب (٥٦١٧).

(٣) الفتوحات الربانية (٥/٦٧).

(٤) المستدرك (٢/١٢٦).

المبحث الثاني: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة وصلاً وإرسالاً:

مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه

(١/١٩) – قال الحاكم في المستدرك (٢/ ١٤٨ ح ٢٦٠٩): (أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بن مُحَمَّدٍ الْعَنَزِيُّ، ثنا عُثْمَانُ بن سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بن صَالِحٍ، ثنا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي حَيْوَةُ بن شُرَيْحٍ، عَنِ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بن سَعْدٍ، عَنْ جَابِرِ بن عبد الله رضي الله عنه، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ فَخَرَجَتْ سَرِيَّةٌ، فَأَخَذُوا إِنْسَانًا مَعَهُ غَنَمٌ يَرْعَاهَا، فَجَاءُوا بِهِ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَكَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ مَا شَاءَ الله أَنْ يُكَلِّمَ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: إِنِّي قَدْ آمَنْتُ بِكَ وَبِمَا جِئْتَ بِهِ فَكَيْفَ بِالْغَنَمِ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَإِنَّهَا أَمَانَةٌ وَهِيَ لِلنَّاسِ الشَّاةُ وَالشَّاتَانِ وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: «احْصِبْ وُجُوهَهَا تَرْجِعْ إِلَى أَهْلِهَا» فَأَخَذَ قَبْضَةً مِنْ حَصْبَاءَ أَوْ تُرَابٍ، فَرَمَى بِهَا وُجُوهَهَا، فَخَرَجَتْ تَشْتَدُّ حَتَّى دَخَلَتْ كُلُّ شَاةٍ إِلَى أَهْلِهَا، ثُمَّ تَقَدَّمَ إِلَى الصَّفِّ، فَأَصَابَهُ بِهِ سَهْمٌ، فَقَتَلَهُ، وَلَمْ يُصَلِّ لِلَّهِ سَجْدَةً قَطُّ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَدْخِلُوهُ الْخِبَاءَ» فَأُدْخِلَ خِبَاءَ رَسُولِ الله ﷺ حَتَّى إِذَا فَرَغَ رَسُولُ الله ﷺ دَخَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ خَرَجَ، فَقَالَ: «لَقَدْ حَسُنَ إِسْلَامُ صَاحِبِكُمْ، لَقَدْ دَخَلْتُ عَلَيْهِ، وَإِنَّ عِنْدَهُ لَزَوْجَتَيْنِ لَهُ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ».

قال البيهقي: لم أكتبه موصولا إلا من حديث شرحبيل بن سعد، وقد تكلموا فيه. وروي عن محمد بن إسحاق بن يسار، عن أبيه مرسلا، وروي عن أبي العاص بن الربيع فيه قصة شبيهة بهذه، إلا أنها بإسناد مرسل[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رُوِي على وجهين:

---

(١) السنن الكبرى (٩/ ٢٤١).

١-شرحبيل بن سعد عن جابر ﵁ موصولاً.

٢-مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار عن أبيه مرسلاً.

الوجه الأوّل: شرحبيل بن سعد عن جابر ﵁ موصولاً:

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢٦٠٩) – ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٤٢٤)، وفي "دلائل النبوة" (٢٢٠/٤) -، وأبو القاسم الأصبهاني (٢٤١) من طريق ابن وهب عن حيوة بن شريح به بلفظه.

الوجه الثاني: مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار عن أبيه مرسلاً:

علقه البيهقي عن مُحَمَّد بن يسار ولم أقف على إسناده.

النظر في الاختلاف:

اختلف في وصل الحديث وإرساله؛ فرواه موصولاً شرحبيل بن سعد وهو ضعيف[1].

ورواه مرسلاً مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار أعلم الناس بالمغازي حتى قال الشافعي: (من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على مُحَمَّد بن إسحاق)، صدوق حسن الحديث[2].

ولعل الوجه المرسل هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-تفرد شرحبيل بن سعد بروايته موصولاً-كما نص عليه البيهقي- وهو ضعيف لا يعتمد على انفراده.

٢-رواية مُحَمَّد بن إسحاق الحديث مرسلاً، والحديث هنا في المغازي فقول مُحَمَّد بن إسحاق مقدم فيه على قول غيره.

٣-إشارة البيهقي إلى ترجيح الوجه المرسل كما تقدم في قوله.

دراسة الإسناد:

١- مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار أبو بكر ويقال: أبو عبد الله المطلبي مولاهم المدني (ت ١٥١).

---

(١) تهذيب الكمال (٢٧١٤/٤١٣/١٢)، الكاشف (٢٢٥٦/٤٨٢/١).

(٢) تهذيب الكمال (٤١٣/٢٤).

اختلف فيه الأئمة، فوثقه ابن سعد، وابن معين -في رواية عنه-، وابن المديني، والعجلي، والخليلي، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن المديني: (صالح وسط)، وقال مرة: (نظرت في كتب ابن إسحاق، فما وجدت عليه إلا في حديثين، ويمكن أن يكونا صحيحين)، وقال أيضاً: (حديثه عندي صحيح).

وقال الإمام أحمد: (هو حسن الحديث)، وقال أبو زرعة: صدوق.

وقال يعقوب بن سفيان: قال سفيان: (لم يحمل عليه أحد في الحديث، إنما كان أهل المدينة حملوا عليه من أجل القدر).

وقال ابن عدي: (وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء كما يخطئ غيره ولم يتخلف عنه في الرواية عنه الثقات والأئمة وهو لا بأس به).

وقال الذهبي في السير: (أما في أحاديث الأحكام فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة إلى رتبة الحُسْن، إلا فيما شذّ فيه فإنه يُعد منكراً)، وقال في التذكرة: (كان أحد أوعية العلم، حَبراً في معرفة المغازي والسير، وليس بذاك المتقن فانحط حديثه عن رتبة الصحة، وهو صدوقٌ في نفسه مرضي)، وقال في الميزان: (الذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئاً، وقد احتج به أئمة)، وقال ابن حجر: (صدوقٌ يدلس، إمامٌ في المغازي، ورُمي بالتشيع والقدر).

وضعَّفه آخرون، منهم ابن معين في رواية عنه، قال يعقوب بن أبي شيبة: سألت يحيى بن معين: كيف ابن إسحاق؟ قال: ليس بذاك، قلت: ففي نفسك من صدقه شيء؟ قال: لا كان صدوقاً، وقال مرة: ليس بقوي في الحديث، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: (ليس به بأس، هو ضعيف الحديث في الزهري).

ونقل الدوري عن الإمام أحمد: (أما مُحَمَّد بن إسحاق فهو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث كأنه يعنى المغازي ونحوها).

وقال أبو حاتم: (ليس عندي في الحديث بالقوي، ضعيف الحديث. . . يكتب حديثه).

وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني: ليس بحجة، إنما يعتبر به.

وقد تكلم فيه الإمام مالك لخلافٍ كان بينهما، وكثيراً ما يكون ذلك بين الأقران، ولعل الإمام مالك أراد أمراً مخصوصاً ولم يرد القدح فيه مطلقاً، وأئمة الجرح والتعديل لا يلتفتون إلى جرح الراوي إذا كان الباعث على جرحه المنافسة بين الأقران، قال البخاري: (والذي يُذكر عن مالك في ابن إسحاق لا يكاد

يبين. . . ولم ينجُ كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحُجة، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان وحجة)، وقال أيضاً: (ولو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد ولا يتهمه في الأمور كلها).

وهو مشهور بالتدليس؛ فقد ذكره العلائي وابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين، و هم كما قال العلائي: من اتُفق على أنه لا يُحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لغلبة تدليسهم، وكثرته عن الضعفاء و المجهولين، قال ابن نمير: (إذا حدّث عمن سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق، وإنما أُتي من أنه يحدث عن المجهولين بأحاديث باطلة).

وقال الإمام أحمد: (وكان يدلس، إلا أنّ كتاب إبراهيم بن سعد إذا كان سماع قال: حدثني، وإذا لم يكن قال: قال).

وقال ابن حبان: (وإنما أتى ما أتى لأنه كان يدلس على الضعفاء فوقع المناكير في روايته من قبل أولئك، فأما إذا بيَّن السماع فيما يرويه فهو ثبت يحتج بروايته).

ويتلخص من كلام الحفاظ أنه إذا روى في غير المغازي والسير فإنه صدوق حسن الحديث إذا صرّح بالسماع، وإذا لم يصرح بالسماع فإنه لا يُقبل منه إلا إذا كان الراوي عنه إبراهيم بن سعد، فإنه يبين سماعه كما نصّ عليه الإمام أحمد، أما حديثه في المغازي والسير، فالأصل فيه الصحة حتى يتبين خلافها، وهو إمامٌ حجةٌ فيها[1].

٢-إسحاق بن يسار مولى قيس بن مخرمة والد محمَّد بن إسحاق.

وثقه ابن معين وأبو زرعة وابن حجر، وروى له أبو داود في المراسيل[2].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لإرساله -والله تعالى أعلم-.

---

(١) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (٢/٥٠٣)، تاريخ ابن معين: رواية الدارمي (ص٤٣)، سؤالات محمَّد بن عثمان بن شيبة لابن المديني (ص٨٩)، جزء القراءة خلف الإمام (ص٣٨)، الجرح والتعديل (١٠٨٧/١٩٤/٧)، المعرفة والتاريخ (٢٧/٢)، الضعفاء للنسائي (ص٩٠)، الثقات لابن حبان (١٠٥٣٤/٣٨٠/٧)، الكامل (١٦٢٣/١١٢/٦)، تهذيب الكمال (٥٠٥٧/٤٠٥/٢٤)، سير أعلام النبلاء (٣٣/٧)، تذكرة الحفاظ (١٧٢/١)، ميزان الاعتدال (٤٦٨/٣/ ٧١٩٧)، جامع التحصيل (ص٢٦١)، التقريب (٥٧٢٥)، طبقات المدلسين (ص ٥١).

(٢) الجرح والتعديل (٨٣٨/٢٣٧/٢)، تهذيب الكمال (٣٩٣/٤٩٥/٢)، التقريب (٣٩٤).

(٢/٢٠) – قال الإمام أحمد في مسنده (٣٧/ ١٣١ ح ٢٤٦٥): (حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بن عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: جَاءَ رِعْيَةُ السُّحَيْمِيُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أُغِيرَ عَلَى وَلَدِي وَمَالِي، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَمَّا الْمَالُ فَقَدِ اقْتُسِمَ، وَأَمَّا الْوَلَدُ فَاذْهَبْ مَعَهُ يَا بِلَالُ فَإِنْ عَرَفَ وَلَدَهُ فَادْفَعْهُ إِلَيْهِ» قَالَ: فَذَهَبَ مَعَهُ فَأَرَاهُ إِيَّاهُ فَقَالَ: تَعْرِفُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَدَفَعَهُ فَذَهَبَ إِلَيْهِ).

قال أبو داود: روي متصلا ولا يصح، رواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البراء، وهذا أصح[1].

وقال الدارقطني: يرويه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عنه؛

فرواه أبو بكر الداهري، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن عرينة، عن جفينة.

ورواه أبو إسحاق، عن سفيان، عن أبي إسحاق عن أبي عمرو الشيباني، قال: جاء رعية السحيمي إلى رسول الله ﷺ.

ورواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الشعبي، أن رسول الله ﷺ كتب إلى رعية السحيمي، وقول إسرائيل أشبه بالصواب.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق السبيعي واختلف عليه على ستة أوجه:

١- أبو إسحاق، عن عرينة، عن جفينة رضي الله عنه.

٢- أبو إسحاق، عن أبي عمرو الشيباني قال: جاء رعية السحيمي.

٣- أبو إسحاق، عن الشعبي أن رسول الله ﷺ كتب إلى رعية السحيمي.

٤-أبو إسحاق، عن الشعبي، عن رعية السحيمي.

---

(١) المراسيل (ص٢٤٥).

٥- أبو إسحاق أن رعية السحيمي.

٦- أبو إسحاق، عن البراء.

الوجه الأوّل: أبو إسحاق، عن عرينة، عن جفينة رضي الله عنه:

أخرجه البغوي في "معجم الصحابة" (٣٨٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٢٠١)، وابن عدي في "الكامل" (٥/٢٢٨)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٦٩٥)، والخطيب في "تلخيص المتشابه" (١/٢٦) من طريق أبي بكر عبد الله بن حكيم الدَّاهِري عن الثوري عن أبي إسحاق به، ولفظ البغوي: عن جفينة: أن النبي ﷺ كتب له كتاباً فرقع به دلوه، فقالت له ابنته: عمدت إلى كتاب سيد العرب فرقعت به دلوك، ليصيبنَّك بلاءٌ، فأغارت عليه خيل النبي ﷺ فهرب وأخذوا كل قليل وكثير هو له، ثم جاءه مسلماً فقال له النبي ﷺ: "انظر ما وجدت من متاعك قبل قسمة السهام فخذه"، والباقون نحوه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي عمرو الشيباني قال: جاء رِعْية السُّحَيْمِيّ:

أخرجه الإمام أحمد (٢٢٤٦٥)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢٤٥) من طريق معاوية بن عمرو.

وأبو داود في "المراسيل" (٣٣٠) عن محبوب بن موسى.

وابن أبي خيثمة في "التاريخ" (٧٨٧) عن صبيح بن عبد الله.

ثلاثتهم: (معاوية، ومحبوب، وصبيح) عن أبي إسحاق الفَزَاري عن الثوري عن أبي إسحاق به، مختصراً.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن الشعبي أنّ رسول الله ﷺ كتب إلى رِعْية السُّحَيْمِي:

أخرجه ابن أبي شيبة (١٨٤٨٧) عن عبيد الله بن موسى.

وابن أبي خيثمة في "التاريخ" (٧٨٨) عن صبيح بن عبد الله عن أبي إسحاق الفَزَاري.

والحِنَّائي في "الفوائد" (٧٠/ب) من طريق مؤمل بن إسماعيل.

ثلاثتهم: (عبيد الله، والفَزَاري، ومؤمل) عن إسرائيل عن أبي إسحاق به، مطولاً، إلا عند الحِنَّائي فهو مختصر.

الوجه الرّابع: أبو إسحاق، عن الشعبي، عن رِعْية السُّحَيْمِيّ:

أخرجه الإمام أحمد (٢٢٤٦٦) – ومن طريقه الطبراني في "المعجم الكبير" (٤٦٣٥)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢٨٣٢) – عن مُحَمَّد بن بكر البُرْساني.

وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢٤٥)، والحِنَّائي في "الفوائد" (٧٠/أ) من طريق عبد الله بن رجاء.

والطبراني في " المعجم الكبير" (٤٦٣٥) من طريق مُحَمَّد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري.

ثلاثتهم: (البُرْساني، وعبد الله، والأنصاري) عن إسرائيل عن أبي إسحاق به، مطولاً، ولم يسق ابن قانع لفظه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق أن رِعْية السُّحَيْمِيّ:

أخرجه ابن أبي خيثمة في "التاريخ" (٧٨٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤٦٣٦) من طريق حماد بن سلمة، عن حجاج بن أرطاة عن أبي إسحاق به مختصراً.

الوجه السّادس: أبو إسحاق عن البراء:

علقه أبو داود في المراسيل عن إسرائيل ولم أقف عليه مسنداً.

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق وعلى من دونه، وسأدرس الاختلافات الأدنى وصولاً إلى الأعلى.

الاختلاف على أبي إسحاق الفزاري:

أبو إسحاق الفزاري إبراهيم بن مُحَمَّد، ثقة إمام مأمون[1].

وقد اختلف عليه على وجهين؛ فرواه عنه على الوجه الثاني:

١-معاوية بن عمرو الأزدي، ثقة[2].

٢-محبوب بن موسى الأنطاكي، ثقة، قال أبو حاتم: (كان سير أبي إسحاق الفزاري

(١) الجرح والتعديل (٢/١٢٨/٤٠٢).

(٢) التقريب (٦٧٦٨).

عند ثلاثة أحدهم محبوب)[(١)].

٣-صبيح بن عبد الله الفرغاني- في الوجه الأول عنه-، منكر الحديث[(٢)].

وروى عنه الوجه الثّالث: صبيح الفرغاني -في الوجه الثّاني عنه-.

وعليه فإن الراجح عن الفَزَاري هو الوجه الثّاني الذي يرويه عن الثوري لا عن إسرائيل؛ لأنه رواية الأكثر والأحفظ، أما الوجه الثالث فقد تفرد به صبيح، وهو ممن لا يعتمد على تفرده.

الاختلاف على الثوري:

فقد روى الوجه الأول عنه: أبو بكر عبد الله بن حكيم الداهري، منكر الحديث، ومنهم من يتهمه، حدَّث بأحاديث باطلة لا أصل لها[(٣)]، وقد تفرد برواية هذا الوجه عن الثوري.

قال عمرو بن عون: أخاف أن لا يكون حفظه[(٤)].

وقال أبو القاسم البغوي بعد تخريجه: وهذا حديث منكر من حديث سفيان وأبو بكر الداهري ضعيف الحديث[(٥)].

وقال ابن عبد البر: حديثه عند أبي بكر الداهري عن الثوري، لم يرو عنه غيره، ولا يحتج به لضعف الداهري[(٦)].

فهذا الوجه غير محفوظ عن سفيان.

وروى عنه الوجه الثاني: أبو إسحاق الفزاري -في الوجه الراجح عنه كما تقدم-، فهو محفوظ عن الثوري.

الاختلاف على إسرائيل بن يونس:

فروى الوجه الثالث عنه:

١-عبيد الله بن موسى، ثقة حافظ، أثبت من روى عن إسرائيل[(٧)].

---

(١) الجرح والتعديل (١٧٨١/٣٨٩/٨)، تهذيب الكمال (٥٧٩٦/٢٦٥/٢٧).

(٢) لسان الميزان (٧٣٣/١٨١/٣).

(٣) الضعفاء الكبير (٧٩٤/٢٤١/٢)، المجروحين (٥٥٠/٢١/٢)، لسان الميزان (١١٦٤/٢٧٧/٣).

(٤) معجم الصحابة للبغوي (٥٧١/١).

(٥) معجم الصحابة (٥٧١/١).

(٦) الاستيعاب (٢٧٥/١).

(٧) تهذيب الكمال (٣٦٨٩/١٦٤/١٩).

٢-مؤمل بن إسماعيل، صدوق سيء الحفظ[(١)].

٣-أبو إسحاق الفزاري، وتقدم أنه غير محفوظ عنه؛ لتفرد صبيح الفرغاني به.

وروى الوجه الرابع عنه:

١-مُحَمَّد بن بكر البُرْساني، صدوق[(٢)].

٢-عبد الله بن رجاء الغداني، صدوق حسن الحديث عن إسرائيل[(٣)].

٣-مُحَمَّد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، ثقة[(٤)].

والذي يظهر أن كلا الوجهين محفوظان عن إسرائيل، والدارقطني رجح الوجه الثالث؛ لكون عبيد الله بن موسى من أوثق أصحاب إسرائيل، والمروي عنه: عن الشعبي أن النبي ﷺ كتب إلى رِعْية السحيمي، مما يدل على أن الشعبي لم يسمع الحديث منه فأرسله، ولعل من قال: عن الشعبي عن رِعْية إنما أراد القصة.

الاختلاف على أبي إسحاق السبيعي:

تقدم القول بأن الوجه الأول والثّاني رواهما عنه سفيان الثوري وأن الوجه الثّاني هو المحفوظ عن سفيان.

وذكرت أيضاً أن الوجه الثالث والرابع رواهما عنه إسرائيل، وكلاهما محفوظ، والثالث أرجح.

أما الوجه الخامس فقد رواه عن أبي إسحاق: حجاج بن أرطاة، صدوق كثير الخطأ والتدليس، فلا يقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالسماع[(٥)]، وقد تفرد برواية هذا الوجه عن أبي إسحاق، ولم يبيّن السماع هنا فلا يحتج به.

والوجه السادس علقه أبو داود في المراسيل عن إسرائيل موصولاً، وذكر أن المرسل أصح.

---

(١) التقريب (٧٠٢٩).

(٢) التقريب (٥٧٦٠).

(٣) تهذيب الكمال (١٤/٤٩٥/٣٢٦٢).

(٤) التقريب (٦٠٤٦).

(٥) تهذيب الكمال (٥/٤٢٠/١١١٢)، التقريب (١١١٩).

وبذلك يظهر أن الوجه الثالث عن أبي إسحاق هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-الحفظ والإتقان؛ فإسرائيل، وعبيد الله بن موسى كلاهما ثقة.

٢-القوة في الشيخ؛ فعبيد الله بن موسى أثبت أصحاب إسرائيل، وإسرائيل أثبت أصحاب أبي إسحاق.

٣-اتفاق البلدان؛ فمدار الإسناد كوفي والرواة عنه كوفيون.

٤-ترجيح الدارقطني لهذا الوجه؛ حيث قال بعد أن ذكره: (وقول إسرائيل أشبه بالصواب).

دراسة الإسناد:

١-أبو إسحاق السبيعي: تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.

٢-عامر بن شراحيل الشعبي أبو عمرو الهمداني الكوفي (ت١٠٣ أو نحوها).

تابعي جليل متفق على ثقته وحفظه وإمامته وفقهه، أدرك خمسمائة من الصحابة ﷺ، وروى له الجماعة[(١)].

٣-رِعْية السُّحَيْمِيّ ويقال: العربي، من سحيمة عرينة، له صحبة[(٢)].

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث من وجهه الراجح مرسل عن الشعبي، ومراسيل الشعبي ضعفها الترمذي، وصححها العجلي[(٣)]، وذكر الحاكم أن الشعبي لم يسمع من صحابي غير أنس ﷺ[(٤)]، فإسناد الحديث ضعيف؛ لإرساله – والله أعلم-.

---

(١) تهذيب الكمال (١٤/٢٨/٣٠٤٢)، الكاشف (١/٥٢٢/٢٥٣١)، التقريب (٣٠٩٢).

(٢) الاستيعاب (٢/٥٠٧/٧٩٩)، أسد الغابة (٢/٧١/١٦٨٠)، الإصابة (٢/٤٨٧/٢٦٦١).

(٣) شرح علل الترمذي (١/٥٤٣، ٥٣٦).

(٤) معرفة علوم الحديث ص١١١.

مسند الزبير بن العوام رضي الله عنه

(٣/٢١) – قال الدارقطني في سننه: (٥/ ١٩٣ ح ٤١٨٧): (حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ مُحَمَّدُ بن يُوسُفَ، نا مُحَمَّدُ بن سِنَانٍ الْقَزَّازُ، نا إِسْحَاقُ بن إِدْرِيسَ، نا إسماعيل بن عياش، عَنْ هِشَامِ بن عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عبد الله بن الزُّبَيْرِ، عَنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: «أَعْطَانِي رَسُولُ الله ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ أَرْبَعَةَ أَسْهُمٍ سَهْمَيْنِ لِفَرَسِي وَسَهْمًا لِي، وَسَهْمًا لِأُمِّي مِنْ ذَوِي الْقُرْبَى».

خالفه هيثم بن خارجة في إسناده.

وقال في العلل: هو حديث رواه إسحاق بن إدريس الأسواري، وكان ضعيفا، عن إسماعيل بن عياش، عن هشام، عن أبيه، عن ابن الزبير، عن الزبير.

وخالفه الهيثم بن خارجة، فرواه عن إسماعيل، عن هشام بن عروة، عن عباد بن عبد الله بن الزبير مرسلا.

وأصحاب إسماعيل[1] الحفاظ عنه يروونه، عن هشام، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير مرسلا، وهو الصحيح)[2].

وقال الطبري: "وهذا خبر – عندنا – صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلل:

إحداها: أنه خبر لا يعرف له عن الزبير، عن رسول الله ﷺ مخرج إلا من هذا الوجه. والخبر إذا انفرد به عندهم – منفرد وجب التثبت فيه.

والثّانية: أن في نقل إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة – عندهم – نظر، يجب

---

(١) كذا في المطبوع، والصحيح (هشام)، كما ذكره العراقي في ذيل ميزان الاعتدال (ص٥٠)، ولعله فهمه من السياق؛ فقد ذكر السلفي في تحقيقه لعلل الدارقطني أن (إسماعيل) ساقط من المخطوطة.

(٢) علل الدارقطني (٤/ ٢٣٠).

معه التوقف في أمره.

والثالثة: أن إسحاق بن إدريس – عندهم – ممن لا يجوز الاحتجاج بنقله"[(١)].

وقال البيهقي بعد أن أخرجه من طريق الحاكم: "وكذلك رواه سعيد بن عبد الرحمن عن هشام موصولاً، ورواه ابن عيينة ومُحَمَّد بن بشر، عن هشام، عن يحيى بن عباد من قوله دون ذكر عبد الله في إسناده"[(٢)].

وقال أيضاً بعد أن أخرجه من طريق الشافعي: "وكان ابن عيينة يهاب أن يذكر يحيى بن عباد، والحفاظ يروونه عن يحيى بن عباد. قال الشيخ: قد رواه مُحَمَّد بن بشر، عن هشام بن عروة، عن يحيى بن عباد، أن رسول الله ﷺ، بنحوه، وهو مع ما ذكر يحيى بن عباد فيه مرسل، وقد وصله سعيد بن عبد الرحمن، ومحاضر بن مورع، عن هشام بن عروة، عن يحيى بن عباد، عن عبد الله بن الزبير".

وقال في معرفة السنن والآثار: "وفيه أحاديث منقطعة أشبهها أن يكون ثابتاً ما أخبرنا سفيان بن عيينة، عن هشام بن عروة، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، "أن الزبير بن العوام كان يضرب في المغنم بأربعة أسهم: سهم له، وسهمين لفرسه، وسهم في ذي القربى".

وقال أيضاً: "وقد شك سفيان، أحفظه عن هشام، عن يحيى سماعا؟ ولم يشك سفيان أنه من حديث هشام عن يحيى، هو ولا غيره ممن حفظ عن هشام"[(٣)].

وقال الضياء المقدسي: "في هذا الحديث خلاف ما رواه النسائي وكأن الذي رواه أولى –والله أعلم–، عبد الله بن شيب أظن أن الخلاف منه، وأراه أنه المتكلم فيه والله أعلم"[(٤)].

---

(١) تهذيب الآثار (ص٥٢٥).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٦/٥٣١).

(٣) معرفة السنن والآثار (٩/ ٢٥٢).

(٤) الأحاديث المختارة (٩/ ٣٤٧).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه هشام بن عروة واختلف عليه فيه على ستة أوجه:

١-هشام، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير رضي الله عنه.

٢-هشام، عن أبيه، عن الزبير رضي الله عنه.

٣-هشام، عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن الزبير رضي الله عنه.

٤-هشام، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن الزبير مرسلاً.

٥-هشام، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن جده عبد الله بن الزبير موصولاً.

٦-هشام بن عروة، عن أبيه.

الوجه الأول: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير رضي الله عنه:

أخرجه الدارقطني في "سننه" (٤١٨٧) من طريق إسحاق بن إدريس عن إسماعيل بن عياش عن هشام به بلفظه.

الوجه الثاني: هشام بن عروة، عن أبيه، عن الزبير رضي الله عنه:

أخرجه الطبري في "تهذيب الآثار" (٩٩٠) من طريق إسحاق بن إدريس عن إسماعيل بن عياش عن هشام به، بلفظه.

الوجه الثالث: هشام بن عروة، عن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن الزبير رضي الله عنه:

أخرجه الدارقطني في "سننه" (٤١٨٨) من طريق الهيثم بن خارجة عن إسماعيل بن عياش عن هشام به، بنحوه وليس فيه ذكر "يوم بدر".

الوجه الرابع: هشام بن عروة، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن الزبير رضي الله عنه **مرسلاً:**

أخرجه الشافعي في "الأم" (٣٦٢/٧) – ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٧٩٦٤)، وفي "معرفة السنن والآثار" (١٣٠٥١)- من طريق سفيان بن عيينة.

وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣١٧٦) من طريق عيسى بن يونس.

والدارقطني في "سننه" (٤١٩١) من طريق مُحَمَّد بن بشر العبدي.

وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٨٤/١٨) من طريق أبي مروان يحيى بن زكريا الغساني.

أربعتهم (ابن عيينة، وعيسى بن يونس، ومُحَمَّد بن بشر، وأبو مروان) عن هشام به، ولفظه: «أن الزبير بن العوام ﷺ كان يضرب في المغنم بأربعة أسهم، سهم له وسهمين لفرسه، وسهم في ذي القربى. سهم أمه صفية يوم خيبر»[1].

الوجه الخامس: هشام بن عروة، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن جده عبد الله بن الزبير موصولاً:

أخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٤٤١٨)، وفي "المجتبى" (٣٥٩٣)، - ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٣١٣) -، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٥١)، والدارقطني في "سننه" (٤١٨٩) – ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٧٩٦٥) - من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي.

وأخرجه الدارقطني في "سننه" (٤١٩٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٨٧٦) من طريق مُحَاضِر بن المورّع.

كلاهما (سعيد بن عبد الرحمن، ومحاضر بن المورع) عن هشام به بنحوه، وفي لفظ سعيد بن عبد الرحمن الجمحي (عام خيبر).

الوجه السّادس: هشام بن عروة، عن أبيه:

أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/٢٨٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٨/٤٢٨) من طريق سفيان بن عيينة عن هشام به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى وسأدرس الاختلافات الأدنى ثم الأعلى.

الاختلاف على إسماعيل بن عياش:

إسماعيل بن عياش الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم[2].

---

(١) تقدم في لفظ الحديث قول ابن عياش: (يوم بدر)، وخالفه في ذلك سفيان بن عيينة، فقال: (يوم خيبر)، وهو أرجح؛ لأن سفيان بن عيينة أحفظ وأتقن من إسماعيل بن عياش، وهذا كافٍ في ترجيحه، فكيف وقد جاء ذكر (يوم خيبر) في حديث ابن عمر ﷺ -الذي أخرجه البخاري (٤٢٢٨)- قال: (قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهماً).

(٢) التقريب (٤٧٣).

وقد اختلف عليه في هذا الحديث على وجهين:

١-إسماعيل، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير رضي الله عنه.

٢-إسماعيل، عن هشام، عن عباد بن عبد الله بن الزبير، مرسلاً عن جده الزبير.

فروى عنه الوجه الأوّل: إسحاق بن إدريس الأسواري البصري، وهو ضعيف -كما تقدم عن الدارقطني-، بل قال ابن معين: كذاب يضع الأحاديث، وقال البخاري: تركه الناس، وقال ابن حبان: كان يسرق الحديث[1]؛ فهذا الوجه غير ثابت عن إسماعيل، وعليه يكون غير محفوظ عن هشام بن عروة.

وروى عنه الوجه الثاني: الهيثم بن خارجة المروذي، صدوق[2].

لكن رواية إسماعيل بن عياش عن غير الشاميين ضعيفة وهذه منها؛ فهي غير محفوظة عن هشام كذلك.

الاختلاف على سفيان بن عيينة:

سفيان بن عيينة الهلالي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة[3].

وقد اختلف عليه في هذا الحديث على وجهين:

١-سفيان، عن هشام، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن الزبير رضي الله عنه مرسلاً.

٢-سفيان، عن هشام بن عروة عن أبيه.

فروى عنه الوجه الأوّل: محمد بن إدريس الشافعي الإمام الفقيه المجدد المشهور[4].

وتوبع سفيان على هذا الوجه؛ تابعه:

١-محمد بن بشر العبدي، ثقة حافظ[5].

---

(١) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (٤/٢٥٠/٤٢١٣)، (٤/٣٣٥/٤٦٧٧).

(٢) التقريب (٧٣٦٤).

(٣) التقريب (٢٤٥١).

(٤) التقريب (٥٧١٧).

(٥) التقريب (٥٧٥٦).

٢-عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، ثقة مأمون[١].

٣-يحيى بن أبي زكريا الغساني، ضعيف[٢].

وروى عنه الوجه الثاني:

١-سعيد بن عبد الرحمن بن حسان المخزومي، ثقة[٣].

٢-يحيى بن معين الإمام الحافظ وقد تقدم.

والذي يظهر -والله أعلم- أن كلا الوجهين محفوظين عن سفيان؛ لعدة قرائن:

١-الحفظ والإتقان؛ فقد روى الوجهين أئمة حفاظ متقنون، فالوجه الأول جاء من طريق الشافعي، والوجه الثّاني روي من طريق ثقتين منهم ابن معين.

٢-المتابعة التامة لسفيان بن عيينة على الوجه الأول، فقد تابعه عليها ثلاثة من الرواة، منهم ثقتان.

٣-ترجيح الأئمة النقاد للوجه الأول، كالدارقطني، والبيهقي، والضياء المقدسي.

قال الدارقطني بعد أن ذكر هذا الوجه: وهو الصحيح[٤].

وقال عنه البيهقي: أشبهها أن يكون ثابتاً[٥].

وقال الضياء: وكأن الذي رواه أولى[٦] - يعني ما رواه النسائي-.

الاختلاف على هشام بن عروة:

اتضح مما تقدم أن الأوجه الثلاثة الأولى غير محفوظة عن هشام، وأن الوجه الرابع والسادس محفوظان عنه.

---

(١) التقريب (٥٣٤١).

(٢) التقريب (٧٥٥٠).

(٣) التقريب (٢٣٤٨).

(٤) العلل (٤/ ٢٣٠).

(٥) معرفة السنن والآثار (٩/ ٢٥٢).

(٦) الأحاديث المختارة (٩/ ٣٤٧).

أما الوجه الخامس فقد رواه عنه:

١-مُحَاضِر بن المورّع السكوني، صدوق له أوهام[1].

٢-سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، صدوق له أوهام[2].

قال المعلمي: اقتصر النسائي في باب: (سهمان الخيل) على هذا الحديث، ولم يتعقبه بشيء، وذاك يشعر بأنه صحيح عنده[3].

والذي يظهر لي – والله أعلم- أن الوجه الرابع هو الراجح، -وإن كان الوجهان الخامس والسادس محفوظين عن هشام-؛ لكونه رواية الأكثر والأحفظ، وهو الذي رجحه الأئمة.

دراسة الإسناد:

١- هشام بن عروة بن الزبير بن العوَّام القرشي الأسدي أبو المنذر، وقيل: أبو عبدالله المدني (ت١٤٥، وقيل: ١٤٦).

أحد الأئمة الأعلام، قال ابن حجر: (ثقة فقيه، ربما دلس). وقد عدَّه الحافظ في المرتبة الأولى من المدلسين الذين لا يدلسون إلا نادراً واحتُمل تدليسهم[4].

٢- يحيى بن عبَّاد بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي المدني، (ت بعد المائة).

متفق على توثيقه؛ وثقه ابن سعد، وابن معين، والدارقطني والذهبي وابن حجر[5].

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق هشام، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن الزبير رضي الله عنه ضعيف؛ لإرساله.

---

(١) التقريب (٦٤٩٣).

(٢) التقريب (٢٣٥٠).

(٣) التنكيل (٨٣/٢).

(٤) السير (٣٤/٦)، تهذيب الكمال (٦٥٨٥/٢٣٢/٣٠)، التقريب (٧٣٠٢)، طبقات المدلسين (ص٩٤).

(٥) الطبقات الكبرى (١١٠٦/٣٧٦/٥)، تهذيب الكمال (٣٩٣/٣١)، الكاشف (٦١٩٠/٣٦٨/٢)، التقريب (٧٥٧٥).

مسند السائب بن يزيد رضي الله عنه

(٤/٢٢) – قال الترمذي في العلل الكبير (ص ٢٦٢ ح ٤٧٧): (حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بن سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا عبد الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ بن أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ السَّائِبِ بن يَزِيدَ، قَالَ: أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ الْبَحْرَيْنِ، وَأَخَذَهَا عُمَرُ مِنْ فَارِسَ، وَأَخَذَهَا. عُثْمَانُ مِنْ بَرْبَرَ.

سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: (الصحيح عن مالك، عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسل. ليس فيه السائب بن يزيد).

وقال في السنن: وسألت محمدا عن هذا، فقال: هو مالك، عن الزهري، عن النبي ﷺ[(١)].

قال الدارقطني: لم يصل إسناده غير الحسين بن أبي كبشة البصري عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك، والمرسل هو المحفوظ[(٢)].

وقال أيضا: (تفرد به الحسين بن سلمة عن ابن مهدي لم يذكر فيه السائب غيره)[(٣)].

وقال الخطيب البغدادي في تاريخه: (تفرد برواية هذا الحديث هكذا مسندا ابن أبي كبشة عن ابن مهدي عن مالك، والمحفوظ عن مالك عن الزهري مرسلا، ليس فيه ذكر السائب، وكذلك هو في الموطأ)[(٤)].

وقال في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (والمستغرب من حديث مالك الذي ذكرناه اتصال إسناده فإنه لم يروه متصلا إلا الحسين بن أبي كبشة البصري عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك ورواه الناس عن مالك عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلا

(١) جامع الترمذي تحقيق: أحمد شاكر (١٤٧/٤).

(٢) نصب الراية (٤٤٨/٣).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٢/ ٦٤).

(٤) تاريخ بغداد (٣٣٥/٨).

ليس فيه السائب بن يزيد والله أعلم)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه مالك بن أنس وقد اختلف عليه فيه على وجهين:

١-مالك، عن الزهري، عن السائب بن يزيد ﷺ موصولاً.

٢-مالك، عن الزهري، مرسلاً.

الوجه الأول: مالك، عن الزهري، عن السائب بن يزيد ﷺ موصولاً:

أخرجه الترمذي (١٥٨٨)، وفي "العلل الكبير" (٤٧٧)، وأبو الطاهر المخلص في "المخلصيات" (١٦٩٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٦٦٦٠)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٤٤٤٤)، وفي "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" (١٣٧٨)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٢/٦٤).

جميعهم من طريق الحسين بن سلمة بن أبي كبشة عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك به بنحوه.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٧/٥٦٠) من طريق يزيد بن سنان[2] عن ابن مهدي به بلفظه.

الوجه الثاني: مالك، عن الزهري مرسلاً:

أخرجه مالك في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى (٤١)، ومن رواية مُحَمَّد بن الحسن (٣٣٢)، ومن رواية أبي مصعب الزبيري (٧٤١).

والشافعي في "الأم" (٤/١٨٣) – ومن طريقه البيهقي في: "السنن الكبير" (١٨٦٥٥)، وفي "معرفة السنن والآثار" (١٨٤٩٥)-.

وابن أبي شيبة (٣٢٦٤٧) من طريق وكيع.

والبلاذري في "فتوح البلدان" (ص٨٧) من طريق عبد الله بن إدريس.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/١٢٦).

(٢) قال ابن عدي: (وهذا حديث الحسين بْن إسماعيل بْن أَبِي كبشة البصري موصولاً، رواه عنِ ابن مهدي ألزقه بن عيسى هذا عَلَى يزيد بْن سنان)، فدل قوله على أنه لم يثبت من طريق يزيد بن سنان، مما يؤكد تفرد ابن أبي كبشة بوصل الحديث كما نص عليه غير واحد من الأئمة.

والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٦٥٥) من طريق ابن وهب.

وابن عبد البر في "التمهيد" (٦٣/١٢)، وفي "الاستذكار" (٢٤١/٣) من طريق يحيى بن يحيى.

سبعتهم: (أبو مصعب، ومُحَمَّد بن الحسن، ويحيى بن يحيى، والشافعي، ووكيع، وعبد الله بن إدريس، وابن وهب) عن مالك به بنحوه، ولم يذكر الشافعي فيه أن عمر بن الخطاب أخذها من مجوس فارس.

وتوبع مالك على هذا الوجه؛ تابعه:

١-أشعث بن سوَّار: أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٢٦٤٩)، وزاد بعد قوله: "من مجوس هجر": "من كل حالم ديناراً ومن يهود اليمن ونصاراهم".

٢-يونس بن يزيد.

٣-عقيل بن خالد.

٤-شعيب بن أبي حمزة.

وهؤلاء الثلاثة (يونس، وعقيل، وشعيب) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام من طريقهم في "الأموال" (٧٩)، (٨٠)، (٨١).

٥-إسماعيل بن أمية: أخرجه ابن زنجويه في "الأموال" (١٢٦)، والخلال في "أحكام أهل الملل والردة" (١١٤٢).

٦-معمر: أخرجه عبد الرزاق (١٩٢٥٥) عن معمر عن الزهري بمعناه.

ورواه يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلاً:

أخرجه البلاذري في "فتوح البلدان" (ص٨٧) من طريق ابن المبارك.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٠٣١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٦٥٦) وفي "السنن الصغير" (٢٩٣٣) من طريق ابن وهب.

كلاهما: (ابن المبارك، وابن وهب) عن يونس به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى، وسأدرس الاختلاف الأدنى ثم الأعلى.

الاختلاف على يونس بن يزيد:

فقد اختلف عليه على وجهين:

١-يونس بن يزيد، عن الزهري مرسلاً.

٢-يونس بن يزيد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيِّب مرسلاً.

فروى الوجه الأول عنه: يحيى بن أيوب الغافقي، وهو صدوق[1].

وروى الوجه الثاني:

١-عبد الله بن المبارك، ثقة حافظ، تقدم.

٢-عبد الله بن وهب، ثقة حافظ عابد[2].

ولعل الوجه الثّاني هو الراجح عن يونس بن يزيد؛ لأنها رواية الأكثر والأحفظ.

الاختلاف على مالك بن أنس -رحمه الله تعالى-:

اختلف فيه عليه على وجهين -كما تقدم-، فروى الوجه الأول:

عبد الرحمن بن مهدي، إمام حافظ، والراوي عنه: الحسين بن سلمة بن أبي كبشة البصري، ثقة[3]، لكنه تفرد برواية هذا الوجه وخالف رواة الوجه الثّاني ممن هم أوثق منه وأكثر عدداً؛ فقد رواه عن مالك:

١- أبو مصعب الزبيري أحمد بن أبي بكر، ثقة فقيه[4].

٢- مُحَمَّد بن الحسن الشيباني، ليّنه النسائي وغيره من جهة حفظه، وكان قوياً في مالك[5].

٣- يحيى بن يحيى الليثي، صدوق روى عن مالك الموطأ إلا قليلاً منه[6].

---

(١) التقريب (٧٥١١).

(٢) التقريب (٣٦٩٤).

(٣) تهذيب الكمال (٦/٣٨٠/١٣١٢).

(٤) تهذيب الكمال (١/٢٨٠/١٧)، ميزان الاعتدال (١/٢١٧/٣٠٢).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل (٧/٢٢٧/١٢٥٣)، ميزان الاعتدال (٦/١٠٧/٧٣٨٠).

(٦) التهذيب (١١/٢٦٢/٤٨١)، التقريب (٧٦٦٩).

٤- الشافعي، الإمام الفقيه تقدم.

٥- وكيع بن الجراح، ثقة حافظ تقدم.

٦- عبد الله بن إدريس الأودي، ثقة ثبت[(١)].

٧- عبد الله بن وهب المصري، ثقة حافظ، تقدم قريباً.

وبذلك يكون الوجه الثّاني هو الراجح عن مالك؛ لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد رواه عن الإمام مالك ستة من الرواة.

٢- الحفظ والإتقان؛ فكل من رواه عن مالك حفاظ متقنون.

٣- القوة في الشيخ؛ فقد رواه عنه رواة الموطأ، أثبت وأتقن من روى عن مالك.

٤- المتابعات التامة؛ فقد تابعه على هذا الوجه كثير من الرواة كما تقدم.

٥- التفرد؛ فقد تفرد الحسين بن سلمة بروايته موصولا عن الزهري كما نص عليه الدارقطني والخطيب البغدادي وتقدم النقل عنهما في ذلك.

٦- ترجيح الأئمة للوجه المرسل، وإعلالهم الموصول، كالبخاري، والدارقطني، والخطيب.

قال الترمذي: الصحيح عن مالك، عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسل[(٢)].

وقال الدارقطني: والمرسل هو المحفوظ.

وقال الخطيب: والمحفوظ عن مالك عن الزهري مرسلا.

ويظهر من توضيح الاختلاف على يونس بن يزيد وعلى مالك أن عبد الله بن وهب يروي الحديث عن مالك عن الزهري مرسلا، ويرويه عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلا، ففرق بين ما يرويه كل واحد منهما —والله أعلم-.

دراسة الإسناد:

١- مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي أبو عبدالله المدني (ت١٧٩).

إمام دار الهجرة الفقيه، رأس المتقنين وكبير المتثبتين، حتى قال البخاري: (أصح الأسانيد

(١) تهذيب الكمال (١٤/٢٩٣/٣١٥٩).

(٢) العلل الكبير (ص٢٦٢).

كلها مالك عن نافع عن ابن عمر)، روى له الجماعة[(١)].

٢- **مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله ابن شهاب الزهري القرشي** أبو بكر المدني نزيل الشام (ت ١٢٥وقيل: قبلها).

الإمام العلم الفقيه، حافظ زمانه، متفق على جلالته وإتقانه وتثبته.

ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، وخالفه العلائي والذهبي، فذكره العلائي في الطبقة الثّانية، وهم من احتمل الأئمة تدليسهم وإن لم يصرحوا بالسماع، وقال الذهبي: كان يدلس في النادر[(٢)].

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد الحديث من وجهه الراجح مرسل عن الزهري، ومراسيل الزهري ليست بشيء كما قال ابن معين والشافعي[(٣)].

والحديث أخرجه البخاري (٣١٥٧)، ومسلم (٢٩٦١) عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر.

---

(١) التقريب (٦٤٢٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (٥/٣٢٦/١٦٠)، ميزان الاعتدال (٤/٤٠/٨١٧١)، جامع التحصيل (ص١١٣)، التقريب (٦٢٩٦).

(٣) شرح علل الترمذي (١/٥٣٥).

مسند صهيب رضي الله عنه

(٥/٢٣) – قال العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٤/ ٥٥): (حَدَّثَنَا عبد الله بن مُحَمَّدِ بن نَاجِيَةَ، حَدَّثَنَا أَبِي يَزِيدُ بن عَمْرِو بن يَزِيدَ الْجَرْمِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن الْحَسَنِ الْعِجْلِيُّ وَيُقَالُ الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بن الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ عبد الرحمن بن أبي ليلى، عَنْ صُهَيْبٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ، إِذَا صَلَّى هَمَسَ شَيْئًا لا نَفْهَمُهُ ولا يُخْبِرُنَا، قَالَ: «فَطِنْتُمْ إِلَيَّ؟ »، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «ذَكَرْتُ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أُعْطِيَ جُنُودًا مِنْ قَوْمِهِ وَذَكَرَ قِصَّةَ الْأُخْدُودِ بِطُولِهِ».

قال العقيلي: وهذا الحديث يرفعه حماد بن سلمة، ومعمر، عن ثابت. فأما سليمان بن المغيرة، فرواه عن ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن النبي ﷺ، مرسلًا.

حدثنا محمد بن أحمد بن النضر، حدثنا علي بن عبد الحميد المعنى، حدثنا سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: كان رسول الله ﷺ، إذا صلى همس فذكره).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه ثابت البناني واختلف عليه في وصله وإرساله على وجهين:

١-ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ موصولاً.

٢-ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: كان رسول الله ﷺ مرسلاً.

الوجه الأول: ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ:

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١٨٩٣٣)، (١٨٩٣٨)، (١٨٩٤٠)، (٢٣٩٢٨)، والدارمي (٢٤٨٥)، والنسائي في "الكبرى" (٨٥٧٩)، والسراج في "مسنده" (٨٤٨)،

والشاشي (٩٩٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٠٢٧)، (٤٧٥٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٧٣١٨)، وفي "الدعاء" (٦٦٤)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (١١٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (١/١٥٥)، والقضاعي في "مسنده" (١٤٨٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٤٦٤)، وفي "القضاء والقدر" (١٤٢).

جميعهم من طرق عن حماد بن سلمة.

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣٥٦٨)، (٩٧٥١) – ومن طريقه الترمذي (٣٣٤٠)، والطبراني في "الكبير" (٧٣١٩) والضياء المقدسي في "المختارة" (٥٢)- من طريق معمر.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٩٥٠٨)، ومُحَمَّد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٢٠٩)، والسراج في "مسنده" (٨٤٧) من طريق أبي أسامة.

والإمام أحمد في "مسنده" (١٨٩٣٧)، وإبراهيم الحربي في "غريب الحديث" (٣/١١٠٨)، والبيهقي "شعب الإيمان" (٢٩١٤) من طريق عفان.

والإمام أحمد في "مسنده" (٢٣٩٢٧) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

والبزار (٢٠٨٩) من طريق أبي داود.

والنسائي في "السنن الكبرى" (١٠٣٧٥) من طريق بهز بن أسد.

وابن حبان في "صحيحه" (١٩٧٥) من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم.

والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٤٦٤)من طريق سعيد بن سليمان.

سبعتهم: (أبو أسامة، وعفان، وابن مهدي، وأبو داود، وبهز، وعبد الرحمن، وسعيد) عن سليمان بن المغيرة.

ثلاثتهم: (حماد بن سلمة، ومعمر، وسليمان بن المغيرة) عن ثابت البناني به، ولفظ حماد بن سلمة عند الإمام أحمد: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ أَيَّامَ حُنَيْنٍ يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ بِشَيْءٍ، لم نَكُنْ نَرَاهُ يَفْعَلُهُ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا نَرَاكَ تَفْعَلُ شَيْئًا لم تَكُنْ، تَفْعَلُهُ فَمَا هَذَا الَّذِي تُحَرِّكُ شَفَتَيْكَ؟ قَالَ: " إِنَّ نَبِيًّا فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَعْجَبَتْهُ كَثْرَةُ أُمَّتِهِ، فَقَالَ: لَنْ يَرُومَ هَؤُلَاءِ شَيْءٌ فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ: أَنْ خَيِّرْ أُمَّتَكَ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ نُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ فَيَسْتَبِيحَهُمْ، أَوِ الْجُوعَ، وَإِمَّا أَنْ أُرْسِلَ عَلَيْهِمُ الْمَوْتَ، فَشَاوَرَهُمْ، فَقَالُوا: أَمَّا الْعَدُوُّ، فَلَا

طَاقَةَ لَنَا بِهِمْ، وَأَمَّا الْجُوعُ فَلَا صَبْرَ لَنَا عَلَيْهِ، وَلَكِنِ الْمَوْتُ، فَأَرْسَلَ عَلَيْهِمُ الْمَوْتَ، فَمَاتَ مِنْهُمْ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ سَبْعُونَ أَلْفًا " قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَأَنَا أَقُولُ الْآنَ، حَيْثُ رَأَى كَثْرَتَهُمْ، : اللهُمَّ بِكَ أُحَاوِلُ، وَبِكَ أُصَاوِلُ، وَبِكَ أُقَاتِلُ»، وعند الباقين نحوه، وقال عبد الرزاق: وَكَانَ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ حَدَّثَ بِهَذَا الْآخَرَ قَالَ: وَكَانَ مَلِكٌ مِنَ الْمُلُوكِ. . . . . فذكر قصة الأخدود بطولها.

الوجه الثاني: ثابت البناني عن عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: كان رسول الله ﷺ مرسلاً:

أخرجه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٤/٥٥) من طريق علي بن عبد الحميد عن سليمان بن المغيرة عن ثابت به.

النظر في الاختلاف:

في الحديث اختلاف أدنى وأعلى. . .

الاختلاف على سليمان بن المغيرة:

سليمان بن المغيرة القيسي البصري ثقة ثقة[1]، وقد رواه عنه موصولاً سبعة من الرواة:

١-أبو أسامة حماد بن أسامة، ثقة ثبت تقدم.

٢-عفان بن مسلم الباهلي، ثقة ثبت[2].

٣-ابن مهدي، إمام حافظ، تقدم.

٤-أبو داود الطيالسي، ثقة حافظ[3].

٥-بهز بن أسد العمي، ثقة ثبت[4].

٦-عبد الرحمن بن إبراهيم المعروف بدحيم، ثقة حافظ متقن[5].

٧-سعيد بن سليمان الضبي، ثقة حافظ[6].

---

(١) التقريب (٢٦١٢).

(٢) التقريب (٤٦٢٥).

(٣) التقريب (٢٥٥٠).

(٤) التقريب (٧٧١).

(٥) التقريب (٣٧٩٣).

(٦) التقريب (٢٣٢٩).

ورواه عنه مرسلاً: علي بن عبد الحميد المِعْنَي، ثقة كوفي[1].

وبذلك يتبيَّن رجحان الوجه الأول عن سليمان؛ لأن الجماعة أولى بالحفظ من الواحد.

الاختلاف على ثابت البناني:

فقد رواه عنه على الوجه الأول:

١-حماد بن سلمة، ثقة كما تقدم، من أثبت الناس في ثابت البناني.

٢-سليمان بن المغيرة -في الوجه الأول عنه-، قال ابن المديني: (لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة ثم بعده سليمان بن المغيرة ثم بعده حماد بن زيد)[2].

وهذا الوجه هو الراجح عن سليمان كما تقدم.

ورواه عنه مرسلاً سليمان بن المغيرة -في الوجه الثّاني عنه-.

والوجه الأول هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه عنه اثنان، وروى الوجه الثّاني راو واحد.

٢-القوة في الشيخ؛ فحماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البناني، ويليه سليمان بن المغيرة.

٣-المتابعات التامة؛ فقد توبع حماد بن سلمة على هذا الوجه، تابعه معمر، وسليمان بن المغيرة.

دراسة الإسناد:

١-**ثابت البُنَاني: تقدمت** ترجمته في الحديث الأول.

٢-عبد الرحمن بن أبي ليلى واسمه يسار الأوسي الأنصاري المدني ثم الكوفي (ت ٨٣).

تابعي ثقة، أدرك عشرين ومائة من أصحاب النبي ﷺ، مات بوقعة الجماجم، وقيل: إنه غرق، روى له الجماعة[3].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

---

(١) التقريب (٤٧٦٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/١٩٣).

(٣) تهذيب الكمال (١٧/٣٧٢/٣٩٤٣)، التقريب (٣٩٩٣).

مسند عائشة رضي الله عنها

(٦/٢٤)- قال النسائي في "المجتبى" (٧/ ٩٩ ح٣٤٨٦): (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بن عبد الله الْخَلَنْجِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بن سُعَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بن عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «أَغَارَ قَوْمٌ عَلَى لِقَاحِ[1] رَسُولِ الله ﷺ فَأَخَذَهُمْ فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ، وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ[2] أَعْيُنَهُمْ».

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أسنده، عن عائشة رضي الله عنها إلا الدراوردي ورواه غيره عن هشام عن أبيه مرسلا[3]).

وسئل الدارقطني عن حديث عروة، عن عائشة أغار قوم على لقاح رسول الله ﷺ، فأخذهم، فقطع أيديهم، وسمل أعينهم.

فقال: يرويه هشام بن عروة، واختلف عنه؛

فرواه مالك بن سعير، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة.

قال ذلك عنه مُحَمَّد بن عبد الله بن بكر الخلنجي، وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم، وقال علي بن حرب: عن مالك بن سعير، عن هشام، عن أبيه، مرسلا.

ورواه الدراوردي، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، من رواية إبراهيم بن أبي الوزير، عنه وكذلك قال علي بن حرب: عن ابن فضيل، وخالفهم أبو أسامة، وعبدة بن سليمان، ويحيى بن عبد الله بن سالم، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي، وابن سمعان، رووه عن هشام، عن أبيه، مرسلا.

ورواه أبو الأسود، عن عروة، مرسلا، وهو الصواب[4].

---

(١) أي نُوق ذَات ألبان. حاشية السندي (١/ ١٦١).

(٢) أَيْ فَقَأَها بحَديدةٍ مُحْماَة أَوْ غَيْرِهَا، وَقِيلَ هُوَ فَقْؤُها بالشَّوْك، وفي رواية البخاري: (سَمَر) وكلاهما بمعنى. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٠٣).

(٣) مسند البزار (١٨/ ١٢١).

(٤) علل الدارقطني (١٤/ ١٩٧).

وقال في "أطراف الغرائب والأفراد": غريب من حديث هشام عنه عنها، غريب من حديث الدراوردي عبد العزيز عنه، وتفرد به إبراهيم بن الوزير عنه، ولم أكتبه إلا من حديث أبي موسى مُحَمَّد بن المثنى عنه، ورواه مُحَمَّد بن فضيل عن هشام، وتفرد به علي بن حرب الطائي عنه متصلا، ورواه عبد الله بن وهب عن يحيى بن عبد الله بن سالم وسعيد بن عبد الرحمن وابن سمعان عن هشام عن أبيه، قال أعلن ناس وهو غريب من حديث يحيى بن عبد الله بن سالم، ومن ذكر معه لم يجمع بينهم غير ابن وهب وهو الصحيح عن هشام مرسل[(١)].

قال ابن عدي: ولا أعلم وصله عن الدراوردي غير إبراهيم بن أبي الوزير ورواه عن إبراهيم بندار، وأبو موسى وقد وصل هذا من حديث مالك بن شعيب عن هاشم بن عروة...[(٢)].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه هشام بن عروة واختلف عليه فيه على وجهين:

١-هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٢-هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً.

الوجه الأول: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا:

أخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٣٤٨٦)، وابن عدي في "الكامل" (٣٠٣/٤) من طريق مالك بن سعير.

والنسائي في "المجتبى" (٤٠٣٧)، وفي "السنن الكبرى" (٣٤٨٧)، وابن ماجه (٢٥٧٩)، والبزار (٧٦)، وابن عدي في "الكامل" (٣٠٣/٤)، والدارقطني في "العلل" (١٩٨/١٤)، وفي "أطراف الغرائب والأفراد" (٤٨٤/٥)، وأبو الطاهر المخلص في "المخلصيات" (١٣٥٥) من طريق الدراوردي.

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٤٨٤/٥).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٠٣/٤).

وعلقه الدارقطني في " أطراف الغرائب والأفراد" (٤٨٤/٥) من طريق مُحَمَّد بن فضيل.

ثلاثتهم: (مالك، والداروردي، ومُحَمَّد) عن هشام بن عروة به، بنحوه.

الوجه الثاني: هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً:

أخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٣٤٨٨) من طريق الليث.

وابن وهب في "المحاربة"(١٩/٥) — ومن طريقه الطبري في "تفسيره" (٢٤٨/١٠)-، والنسائي في "الكبرى" (٣٤٨٩)، والدارقطني في "أطراف الغرائب والأفراد" (٤٨٤/٥) من طريق يحيى بن عبد الله بن سالم.

وابن وهب في "المحاربة" (١٩/٥) — ومن طريقه الطبري في "تفسيره" (٢٤٨/١٠)-، والنسائي في "الكبرى" (٣٤٨٩)، والدارقطني في "أطراف الغرائب والأفراد" (٤٨٤/٥) من طريق سعيد بن عبد الرحمن.

وابن وهب في "المحاربة" (١٩/٥) — ومن طريقه الطبري في "تفسيره" (٢٤٨/١٠)-، والدارقطني في "أطراف الغرائب والأفراد" (٤٨٤/٥) من طريق عبد الله بن زياد بن سمعان.

وعبد الرزاق في "مصنفه" (١٨٥٣٩) من طريق معمر.

وعلقه الدارقطني عن أبي أسامة، وعبدة بن سليمان، ولم أقف على إسنادهما.

سبعتهم: (الليث، ويحيى، وسعيد، وعبد الله، ومعمر، وأبو أسامة، وعبدة) عن هشام بن عروة به، بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على هشام بن عروة على وجهين، فرواه عنه على الوجه الأول:

١-مالك بن سعير التميمي، صدوق[1].

٢-عبد العزيز بن مُحَمَّد الداروردي، صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، تقدم.

٣-مُحَمَّد بن فضيل بن غزوان الضبي، صدوق[2].

---

(١) تهذيب الكمال (٥٧٤٢/١٤٥/٢٧).

(٢) التقريب (٦٢٢٧).

ورواه على الوجه الثاني:

١-الليث بن سعد الفهمي، ثقة ثبت تقدم.

٢-يحيى بن عبد الله بن سالم العمري المدني، صدوق[١].

٣-سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، صدوق له أوهام تقدم.

٤-عبد الله بن زياد بن سمعان، اتفق الأئمة على تضعيفه، وقال النسائي، علي بن الجنيد، والدارقطني: متروك الحديث[٢].

٥-معمر بن راشد الأزدي، ثقة ثبت تقدم.

٦-أبو أسامة حماد بن أسامة، ثقة ثبت تقدم.

٧-عبدة بن سليمان الكلابي أبو مُحَمَّد الكوفي، ثقة ثبت[٣].

وعليه فإن الوجه الثّاني هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه خمسة من الرواة بينما روى الوجه الأول ثلاثة.

٢-الحفظ والإتقان؛ فأغلب رواة الوجه الثّاني أحفظ وأتقن من رواة الوجه الأول.

٣-تفرد رواة الوجه الأول بوصله؛ فقد تفرد به إبراهيم بن أبي الوزير عن الدراوردي، وَتفرد بِهِ علي بن حرب الطائي عن مُحَمَّد بن فضيل كما نص عليه الدارقطني، وابن عدي، والبزار، ولذا استغربه الدارقطني من هذا الوجه فقال: (غَرِيب من حَدِيث هِشَام عَنهُ عَنْهَا).

٤-ترجيح الأئمة لهذا الوجه تصريحاً وتلميحاً؛ قال الدارقطني: (وهو الصواب)، وقال البزار: (ورواه غيره مرسلاً).

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لإرساله.

وأصل الحديث في الصحيحين في قصة العرنيين بغزوة ذي قرد أخرجه البخاري

---

(١) التقريب (٦١٩٦).

(٢) الضعفاء للنسائي (١/٦٣/٣٣٩)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/١٢٣/٢٠٢٧).

(٣) التقريب (٤٢٦٩).

(١٥٠١)، ومسلم (١٦٧١) من حديث أنس بن مالك ﷺ: (أَنَّ ناسا من عرينة اجتووا المدينة «فرخص لهم رسول الله ﷺ أن يأتوا إبل الصدقة، فيشربوا من ألبانها، وأبوالها»، فقتلوا الراعي، واستاقوا الذود، فأرسل رسول الله ﷺ، فأتي بهم، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمر أعينهم، وتركهم بالحرة يعضون الحجارة)، واللفظ للبخاري.

مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

(٧/٢٥) – قال الترمذي في العلل الكبير (ص٢٥٨ ح ٤٦٨): (حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ الله بن عبد اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَنَفَّلَ[1] سَيْفَهُ ذَا الْفَقَارِ[2] يَوْمَ بَدْرٍ وَهُوَ الَّذِي رَأَى فِيهِ الرُّؤْيَا يَوْمَ أُحُدٍ».

سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: يروونه عن عبيد الله مرسلا. قال محمد: وحديث ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عبيد الله، عن ابن عباس صحيحٌ).

تخريج الحديث:

هذا الحديث اختلف فيه على عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود على وجهين:

١-عبيد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما موصولاً.

٢-عبيد الله عن النبي ﷺ مرسلاً.

الوجه الأول: عبيد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما موصولاً:

أخرجه الترمذي – واللفظ له- في الجامع (١٥٦١)، وفي "العلل الكبير" (٤٦٨) عن هناد بن السري.

وابن ماجه (٢٨٠٨) من طريق مُحَمَّد بن الصلت.

وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٦٨١) – ومن طريقه ابن المنذر في "الأوسط" (٦٤٧٧)، وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٢/١٩)-.

---

(١) أَيْ أَخَذَهُ زِيَادَةً عَنِ السَّهْمِ. تحفة الأحوذي (٥/١٤٨).

(٢) قيل: كَانَ هَذَا السَّيْفُ لِمُنَبِّهِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قُتِلَ فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ، فَتَنَقَّلَهُ ﷺ، وَكَانَ يَشْهَدُ بِهِ الْحُرُوبَ دُونَ سَائِرِ سُيُوفِهِ، سُمِّيَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي ظَهْرِهِ حُفَرٌ مُتَسَاوِيَةٌ، وَقِيلَ: كَانَ فِي شَفْرَتَيْهِ خَرَزَاتٌ تُشْبِهُ فَقَرَاتِ الظَّهْرِ، وَفِي الْقَامُوسِ: ذُو الْفَقَارِ سَيْفُ الْعَاصِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ كَافِرًا، فَصَارَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ صَارَ إِلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه. مرقاة المفاتيح (٦/٢٥٩٣).

والإمام أحمد (٢٤٤٥) عن سريج بن النعمان الجوهري.

والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٥٤٢٧)، والطبراني في " المعجم الكبير" (١٠٧٣٣) من طريق يوسف بن عدي.

والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٥٤٢٥) من طريق أبي داود الطيالسي.

والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠٧٣٣) من طريق يحيى بن صالح الوحاظي.

وأبو الشيخ الأصبهاني في " أخلاق النبي ﷺ" (٤٠٣)، والبغوي في "الأنوار" (٨٩٢) من طريق زكريا بن يحيى زحمويه.

والحاكم في "المستدرك" – ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٧٥٠)، (١٣٢٨٢)، وفي "دلائل النبوة" (٣/٢٠٤)- من طريق عبد الله بن وهب.

وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤/٢١٢) من طريق داود بن عمرو.

جميعهم (هناد، ومحمد، وسعيد، وسريج، ويوسف، وأبو داود، ويحيى، وزكريا، وعبد الله، وداود) عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عبد الله بن ذكوان به، بنحوه، واقتصر ابن ماجه والحاكم على أول الحديث دون قصة رؤيا السيف، وذكر الإمام أحمد قصة الرؤيا وتفسيرها.

الوجه الثاني: عبيد الله عن النبي ﷺ مرسلاً:

ذكره الترمذي عن البخاري في "العلل الكبير" ولم أقف على إسناده.

النظر في الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، فرواه عنه موصولاً:

أبو الزناد: عبد الله بن ذكوان أبو عبد الرحمن القرشي المدني المعروف بأبي الزناد، ثقة فقيه[1].

ورواه عن أبي الزناد: ابنه عبد الرحمن، صدوق، تغيَّر حفظه لما قدم بغداد فصار يتلقن، وحديثه بالمدينة مقارب، أما ما حدث به بالعراق فهو مضطرب[2].

أما الوجه المرسل فلم أقف على من رواه عنه، وظاهر كلام البخاري أن كلا الوجهين

---

(١) التقريب (٣٣٠٢).

(٢) تاريخ بغداد (١١/٤٩٤/٥٣١٢)، تهذيب الكمال (١٧/٩٥/٣٨١٦)، تهذيب التهذيب (٦/١٧٠)، التقريب (٣٨٦١).

محفوظان حيث قال: (يروونه عن عبيد الله مرسلاً، وحديث ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عبيد الله، عن ابن عباس صحيحٌ)[(١)].

دراسة الإسناد:

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله المدني (ت٩٤ أو بعدها).

تابعي ثقة مأمون، أحد فقهاء المدينة، كثير الحديث.

روى له الجماعة[(٢)].

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد الحديث حسن؛ لأن فيه عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو حسن الحديث، ضعف حديثه ببغداد —كما تقدم-.

قال الترمذي: حسن غريب، وصحح الحاكم إسناده ووافقه الذهبي[(٣)].

ولعل الترمذي حسَّنه لما لمتنه من الشواهد ومنها:

ما أخرجه البخاري (٣٦٢٢) ومسلم (٢٢٧٢) عن أبي موسى الأشعري ﵁ عن النبي ﷺ قال: «رأيت في المنام أني أهاجر من مكة إلى أرض بها نخل، فذهب وهلي إلى أنها اليمامة أو هجر، فإذا هي المدينة يثرب، ورأيت في رؤياي هذه أني هززت سيفا، فانقطع صدره فإذا هو ما أصيب من المؤمنين يوم أحد، ثم هززته بأخرى فعاد أحسن ما كان فإذا هو ما جاء الله به من الفتح، واجتماع المؤمنين ورأيت فيها بقرا، والله خير فإذا هم المؤمنون يوم أحد، وإذا الخير ما جاء الله به من الخير وثواب الصدق، الذي آتانا الله بعد يوم بدر».

واللفظ للبخاري.

---

(١) العلل الكبير (ص٢٥٨).

(٢) الطبقات الكبرى (٥/٢٥٠)، الجرح والتعديل (٥/٣١٩/١٥١٧)، التقريب (٤٣٠٩).

(٣) المستدرك (٣/٤١).

(٨/٢٦) – قال الترمذي في "الجامع" (٥/ ٢٣٣ ح ٣١٧٢): (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بن وَكِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، وَإسحاق بن يوسف الأزرق، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ البَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: " لَمَّا أُخْرِجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَخْرَجُوا نَبِيَّهُمْ لَيَهْلِكُنَّ " فَأَنْزَلَ الله تَعَالَى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾[1] الآيَةَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: «لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ سَيَكُونُ قِتَالٌ»).

هذا حديث حسن. رواه غير واحد عن سفيان، عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير مرسلا، وليس فيه عن ابن عباس.

وقال الدارقطني: هو حديث يرويه الثوري، عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، واختلف عنه؛

فوصله إسحاق الأزرق، ووكيع، من رواية ابنه سفيان، عنه، والأشجعي، عن الثوري.

وأرسله غيرهم عنه، فلم يذكر ابن عباس.

ورواه الفريابي، عن قيس بن الربيع، عن الأعمش، متصلا[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه سفيان الثوري واختلف عليه فيه على وجهين:

١-سفيان، عن الأعمش، عن مُسْلِمٍ البَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما موصولاً.

٢- سفيان، عن الأعمش، عن مُسْلِمٍ البَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ مرسلاً.

الوجه الأول: سفيان، عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما موصولا:

أخرجه الترمذي -واللفظ له- (٣١٧١)، والطبري في "جامع البيان" (١٦/٥٧٣) عن

(١) سورة الحج، الآية: (٣٩).

(٢) العلل (١/٢١٤).

سفيان بن وكيع.

والنسائي في "المجتبى" (٣٠٨٥)، وفي "الكبرى" (٤٢٧٨)، (١١٢٨٢) عن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن سلام الطرسوسي.

والإمام أحمد في "مسنده" (١٨٦٥).

والبزار في "مسنده" (١٦) عن الحسن بن خلف الواسطي.

وابن أبي عاصم في "الأوائل" (٥٤) عن إسماعيل بن هود.

والطبري في "جامع البيان" (٥٧٣/١٦) عن يحيى بن داود الواسطي.

وابن حبان في "صحيحه" (٤٧١٠) من طريق أحمد بن إبراهيم الدورقي.

والطبراني في "الأوائل" (٣٠) من طريق زكريا بن يحيى رحمويه.

والحاكم في "المستدرك" (٢٣٧٦) من طريق مُحَمَّد بن سنان القزاز.

تسعتهم: (سفيان بن وكيع، وعبد الرحمن الطرسوسي، والإمام أحمد، والحسن، وإسماعيل، ويحيى، وأحمد الدورقي، وزكريا، ومُحَمَّد) عن إسحاق بن يوسف الأزرق ووكيع –قرنهما سفيان بن وكيع عند الترمذي–.

وأخرجه عبد الرزاق في "تفسيره" (١٩٣٧).

والحاكم في "المستدرك" (٢٩٦٨) من طريق أبي حذيفة.

والحاكم في "المستدرك" (٣٤٦٩) –ومن طريقه البيهقي في "دلائل النبوة" (٥٧٩/٢)– من طريق أبي نعيم.

وعلقه الدارقطني في " العلل" (٢١٤/١) عن عبيد الله الأشجعي.

ستتهم: (إسحاق بن يوسف، ووكيع، وعبد الرزاق، وأبو حذيفة، وأبو نعيم، والأشجعي) عن سفيان الثوري به، بنحوه في رواية الحسن بن خلف عند البزار، وزاد الباقون في آخره قول ابن عباس رضي الله عنهما: (فهي أول آية نزلت في القتال).

وتوبع سفيان على هذا الوجه؛ تابعه:

١–قيس بن الربيع:

أخرجه البزار في "مسنده" (٥١٤٨)، والطبري في "جامع البيان" (٥٧٤/١٦) من طريق

مُحَمَّد بن يوسف الفريابي.

والطبراني في "المعجم الكبير" (١٢٣٣٦) عن عبد الله بن مُحَمَّد بن سعيد بن أبي مريم.

كلاهما: (الفريابي، وعبد الله) عن قيس بن الربيع.

٢-شعبة بن الحجاج:

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٤٢٧١) من طريق شعبة.

كلاهما: (قيس، وشعبة) عن الأعمش به، بنحوه.

الوجه الثاني: سفيان، عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير مرسلا:

أخرجه الترمذي (٣١٧٢)، والطبري في "جامع البيان" (٥٧٣/١٦) من طريق أبي أحمد الزبيري.

وعلقه الدارقطني في "العلل" (٢١٤/١) عن عبد الرحمن بن مهدي.

كلاهما: (الزبيري، وابن مهدي) عن الثوري به.

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على سفيان الثوري في وصله وإرساله، فرواه عنه موصولاً:

١-إسحاق بن يوسف الأزرق، ثقة تقدم.

٢-وكيع بن الجراح، ثقة حافظ، تقدم.

٣- عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ثقة حافظ، تقدم.

٤-أبو حذيفة، موسى بن مسعود النهدي، صدوق سيء الحفظ، تقدم.

٥-أبو نعيم الفضل بن دكين، ثقة ثبت، تقدم.

٦- عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي، ثقة مأمون إمام، أعلم الناس بحديث الثوري وأثبتهم في كتابه، فقد روى كتب الثوري على وجهها، وروى عنه الجامع، قال ابن معين -في رواية ابن محرز: ما كان بالكوفة أحد أعلم بسفيان من الأشجعي، كان أعلم به من عبد الرحمن بن مهدي ومن يحيى بن سعيد وأبي أحمد الزبيري وقبيصة وأبي حذيفة.

وقال في رواية الدوري: أصحاب سفيان الثوري ستة، يحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح،

وابن المبارك، والأشجعي، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم[1]، وذكرهم في رواية ابن أبي خيثمة حين سئل عن أثبت الناس في الثوري ثم قال: فأما الفريابي وأبو حذيفة وقبيصة وعبيد الله وأبو عاصم وأبو أحمد الزُّبيري وعبد الرزاق وطبقتهم، فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض، وهم ثقات، كلهم دون أولئك في الضبط والمعرفة[2].

ورواه عنه مرسلاً:

١-أبو أحمد الزبيري، ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري، تقدم.

٢-عبد الرحمن بن مهدي، ثقة حافظ من أثبت أصحاب سفيان كما تقدم قريباً.

والوجه الأول هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه عن الثوري ستة من الرواة، بينما روى الوجه الأول اثنان.

٢-الحفظ والإتقان؛ فقد روى هذا الوجه أربعة من كبار الحفاظ الأثبات.

٣-القوة في الشيخ؛ فوكيع، وأبو نعيم، والأشجعي في الطبقة الأولى من أصحاب الثوري، وعبد الرزاق، وأبو حذيفة في الطبقة الثّانية، وكلهم يرويه عن سفيان موصولاً، وقد خالفهم عبد الرحمن بن مهدي وهو من أصحاب الطبقة الأولى فرواه مرسلاً، لكن خالفه ثلاثة ممن يوازيه في الثوري، واتفاق اثنين منهم على رواية وجه كافٍ في ترجيحه فكيف إذا كانوا ثلاثة؟!

قال ابن معين: "وليس أحد من هؤلاء يحدث عن سفيان فيخالفه بعض هؤلاء الستة فيكون القول قوله حتى يجيء إنسان يفصل بينهما، فإذا اتفق من هؤلاء اثنان على شيء كان القول قولهما"[3].

٤-اتفاق البلدان؛ فسفيان الثوري كوفي وثلاثة من الرواة عنه كوفيون.

---

(١) هؤلاء الستة يعدون في الطبقة الأولى من أصحاب الثوري، نص على تقديمهم في الرواية عنه: ابن معين، وعلي بن المديني، وأبو داود، والنسائي. انظر: المعرفة والتاريخ (٧١٦/١)، سؤالات الآجري (٣١٧)، تاريخ دمشق (٩٦/٦٣).

(٢) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (٥٦٠/٣)، معرفة الرجال: رواية ابن محرز (١١٥/١)، الطبقات الكبرى (٣٢٨/٧)، تاريخ بغداد (٣١١/١٠)، التقريب (٤٣١٨).

(٣) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (٥٦٠/٣).

٥-المتابعة التامة؛ فقد توبع سفيان على الوصل متابعة تامة؛ تابعه شعبة وقيس بن الربيع.

دراسة الإسناد:

١- **سفيان الثوري الإمام الحافظ**، تقدمت ترجمته في الحديث (١٧).

٢- **الأعمش إمام حافظ**، تقدمت ترجمته في الحديث **(٧)**.

٣- **مسلم بن عمران، ويقال أبي عمران، ويقال: ابن أبي عبد الله أبو عبد الله الكوفي.**

متفق على توثيقه، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، روى له الجماعة[(١)].

٤- **سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم أبو مُحَمَّد الكوفي** (ت٩٥).

ثقة ثبت فقيه عابد، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلة، قتل بين يدي الحجاج ولم يكمل الخمسين[(٢)].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح عند الإمام أحمد.

ولعل الترمذي حسَّنه -كما تقدم- لأجل سفيان بن وكيع فهو صدوق[(٣)].

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي[(٤)].

---

(١) الجرح والتعديل (٨/١٩١/٨٤٠)، تهذيب الكمال (٢٧/٥٢٦/٥٩٣٦)، التقريب (٦٦٣٨).

(٢) الجرح والتعديل (٤/٩/٢٩)، التهذيب (٤/١١/١٤)، التقريب (٢٢٧٨).

(٣) التقريب (٢٤٥٦).

(٤) المستدرك (٣/٨).

مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(٩/٢٧) – قال ابن المظفر في حديث شعبة بـن الحجـاج (ص١٢٤ ح١٧٦):
(حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ الْعَبَّاسُ بن عَلِيِّ بن الْعَبَّاس قَالَ ثَنَا الْحُسَيْن ابْن السَّكَنِ قَالَ ثَنَا أَبُو زَيْدٍ الْهَرَوِيُّ قَالَ ثَنَا شُعْبَة عَن عَمْرو ابْن دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ لأَصْحَابِهِ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ إِنَّهُ يَوْمُ قِتَالٍ فَأَفْطِرُوا).

قال الدارقطني: يرويه شعبة واختلف عنه: فروي، عن أبي زيد الهروي، عن شعبة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر.

وكذلك قال سعيد بن يحيى الأصبهاني، عن عيسى بن يونس، عن شعبة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر.

وخالفه ابن أبي خداش، فرواه عن عيسى بن يونس، عن شعبة، عن عمرو، عن عبيد بن عمير مرسلا، عن النبي ﷺ.

وكذلك قال معاذ بن معاذ، وغندر، وزيد بن الحباب، عن شعبة، وهو الصواب.

تخريج الحديث:

هذا الحديث اختلف فيه على شعبة على وجهين:

١-شعبة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

٢-شعبة، عن عمرو بن دينار، عن عبيد بن عمير مرسلاً عن النبي ﷺ.

الوجه الأول: شعبة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما:

أخرجه ابن المظفر في "غرائب حديث شعبة" (١٧٦) من طريق الحسين بن السكن، عن أبي زيد الهروي.

وأخرجه ابن المظفر أيضاً (١٧٧) من طريق سعيد بن يحيى الأصبهاني، عن عيسى بن يونس.

كلاهما: (أبو زيد الهروي، وعيسى بن يونس) عن شعبة به بلفظه.

الوجه الثاني: شعبة، عن عمرو بن دينار، عن عبيد بن عمير مرسلاً عن النبي ﷺ:

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٩٦٨٨) عن عبد الله بن المبارك.

ومسدد -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٢٣٥٧) والمطالب العالية (١٠٤٤) عن يحيى القطان.

وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٢/١٤٠) عن أبي الوليد الطيالسي، وشبابة بن سوار، وهاشم بن القاسم، وعمرو بن الهيثم أبي قَطَن.

وعلقه الدارقطني عن معاذ بن معاذ، وغندر، وزيد بن الحباب.

كلهم: (ابن المبارك، ويحيى القطان، وأبو الوليد، وشبابة، وهاشم، وعمرو، ومعاذ، وغندر، وزيد) عن شعبة، عن عمرو بن دينار، عن عبيد بن عمير قال: قال النبي ﷺ يوم فتح مكة: «هَذَا يَوْمُ قِتَالٍ فَأَفْطِرُوا».

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف على شعبة، وعلى عيسى بن يونس.

الاختلاف على عيسى بن يونس: اختلف عليه فيه على وجهين:

١-عيسى بن يونس، عن شعبة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

٢-عيسى بن يونس، عن شعبة، عن عمرو بن دينار، عن عُبيد بن عُمير مرسلاً.

فروى الوجه الأول عنه: سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي الأصبهاني أبو عثمان البغدادي، ثقة[1].

وروى عنه الوجه الثاني: عبد الله بن عبد الصمد بن أبي خداش، صدوق.

وهذا الوجه علقه عنه الدارقطني ولم أقف عليه مسنداً، ومع أن راوي الوجه الأول ثقة، وراوي الوجه الثّاني صدوق، **فإن الوجه الثّاني هو الراجح عن عيسى بن يونس لقرينتين:**

١-مخالفة الجادة؛ فإن رواية ابن أبي خداش فيها مخالفة للجادة، وهذا يشعر بمزيد ضبط، ومن خالف الجادة مقدم على من سلكها كما هو معروف.

---

(١) تهذيب الكمال (١١/١٠٤/٢٣٧٧).

٢-موافقته لما رواه جماعة الثقات الأثبات عن شعبة -كما سيأتي-.

الاختلاف على شعبة:

فروى الوجه الأول عنه:

١-أبو زيد الهروي سعيد بن الربيع العامري الحَرَشي، ثقة، ذكره ابن المديني ومسلم في الطبقة التاسعة من أصحاب شعبة(١).

لكن الراوي عنه: الحسين بن السكن بن أبي السكن القرشي، شيخ(٢)، ولذا لم يثبتها الدارقطني فذكرها بصيغة التمريض.

٢-عيسى بن يونس - في الوجه المرجوح عنه كما تقدم-.

وروى عنه الوجه الثاني:

١-عبد الله بن المبارك، ثقة حافظ تقدم.

٢-يحيى القطان، ثقة حافظ، تقدم.

٣-أبو الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك، إمام ثقة، حافظ عن شعبة(٣).

٤-شبابة بن سوار، ثقة رمي بالإرجاء، وذكره مسلم بن الحجاج وعلي بن المديني في الطبقة الرابعة من أصحاب شعبة(٤).

٥-هاشم بن القاسم أبو النضر، ثقة ثبت(٥).

٦-عمرو بن الهيثم أبو قَطَن، ثقة، ذكره ابن المديني في الطبقة الرابعة من أصحاب شعبة(٦).

٧-معاذ بن معاذ العنبري، ثقة متقن، تقدم، قال يحيى القطان: (ما بالبصرة ولا بالكوفة

---

(١) رجال عروة بن الزبير (٦٥١)، إكمال تهذيب الكمال (١٣٢/٦، (٩٥/٤)، التقريب (٢٣٠٣)، معرفة أصحاب شعبة (ص٦١-٦٢).

(٢) الجرح والتعديل (٢٤٦/٥٤/٣).

(٣) الكاشف (٥٩١٧).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٢٠١/٦).

(٥) التقريب (٧٢٥٦).

(٦) الجرح والتعديل (١٤٨٠/٢٦٨/٦)، التقريب (٥١٣٠).

ولا بالحجاز مثل معاذ بن معاذ، وما أبالي إذا تابعني معاذ من خالفني)، وقال أيضاً: (وكان شعبة يحلف أن لا يحدث فيستثني معاذاً وخالداً)[1].

٨-غُنْدر مُحَّد بن جعفر ثقة من أثبت الناس في شعبة، تقدم.

٩-زيد بن الحباب، صدوق يخطئ في حديث الثوري[2].

١٠-عيسى بن يونس —في الوجه الراجح عنه — وهو ثقة مأمون كما تقدم.

وبذلك يظهر أن الوجه الثّاني هو الراجح عن شعبة؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه عن شعبة عشرة من الرواة.

٢-الحفظ والإتقان؛ فأكثر من رواه عن شعبة أئمة حفاظ.

٣-القوة في الشيخ؛ فبعض الرواة عن شعبة من أثبت أصحابه وأكثرهم ملازمة له.

٤-التفرد؛ فالراوي عن أبي زيد الهروي —راوي الوجه الأول عن شعبة- هو الحسين بن السكن، ومثله لا يعتمد على روايته إذا انفرد.

دراسة الإسناد:

١-عمرو بن دينار المكي أبو مُحَّد الأثرم الجُمحي مولاهم (ت١٢٦).

ثقة ثبت، قال سفيان بن عيينة: كان عمرو بن دينار أعلم أهل مكة، روى له الجماعة[3].

٢-عُبَيد بن عمير بن قتادة الليثي أبو عاصم المكي.

ولد على عهد النبي ﷺ قاله مسلم، وعده غيره في كبار التابعين، وكان قاص أهل مكة، قال ابن حجر: (مجمع على ثقته)، وكونه تابعي هو الراجح؛ إذ لم يثبت أحد سماعه من النبي ﷺ- والله أعلم-، روى له الجماعة[4].

---

(١) الجرح والتعديل (٨/٢٤٩/١١٣٢).

(٢) التقريب (٢١١٦).

(٣) الجرح والتعديل (٦/٢٣١/١٢٨٠)، تهذيب الكمال (٢٢/٥/٤٣٦٠)، التقريب (٥٠٢٤).

(٤) تهذيب الكمال (١٩/٢٢٣/٣٧٣٠)، الإصابة (٥/٦٠/٦٢٤٧)، التقريب (٤٣٨٥).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لإرساله.

وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري أخرجه مسلم (١١٢٠) ولفظه: سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ونحن صيام، قال: فنزلنا منزلا، فقال رسول الله ﷺ: «إنكم قد دنوتم من عدوكم، والفطر أقوى لكم» فكانت رخصة، فمنا من صام، ومنا من أفطر، ثم نزلنا منزلا آخر، فقال: «إنكم مصبحو عدوكم، والفطر أقوى لكم، فأفطروا» وكانت عزمة، فأفطرنا، ثم قال: لقد رأيتنا نصوم، مع رسول الله ﷺ بعد ذلك، في السفر.

وعليه يرتقي الحديث إلى الحسن لغيره -والله تعالى أعلم-.

(١٠/٢٨) - قال النسائي في المجتبى (٦/ ١٨ح ٣١٢٦): (أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بن يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَحْكِيهِ عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ: «أَيُّمَا عبد مِنْ عِبَادِي خَرَجَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ الله ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي، ضَمِنْتُ لَهُ أَنْ أَرْجِعَهُ، إِنْ أَرْجَعْتُهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، وَإِنْ قَبَضْتُهُ غَفَرْتُ لَهُ وَرَحِمْتُهُ»).

قال الدارقطني: : يرويه يونس بن عبيد، واختلف عنه؛ فرواه حماد بن سلمة، عن يونس، عن الحسن، عن ابن عمر.

وخالفه بشر بن المفضل، فرواه عن يونس، عن الحسن مرسلا.

وقول حماد بن سلمة محفوظ عنه.

تخريج الحديث:

هذا الحديث اختلف فيه على يونس بن عبيد على وجهين:

١-يونس، عن الحسن، عن ابن عمر رضي الله عنهما موصولاً.

٢-يونس، عن الحسن مرسلاً.

الوجه الأول: يونس بن عبيد، عن الحسن، عن ابن عمر رضي الله عنهما موصولاً:

أخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٤٣١٩)، وفي "المجتبى" (٣١٢٦)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (٢٦٦) من طريق الحجاج بن المنهال.

والإمام أحمد في "مسنده" (٥٩٧٧) عن روح بن عبادة.

كلاهما: (الحجاج، وروح) عن حماد بن سلمة عن يونس به.

الوجه الثاني: يونس بن عبيد، عن الحسن مرسلاً:

علقه الدارقطني عن بشر بن المفضل عن يونس به، ولم أقف عليه مسنداً.

وتوبع يونس على هذا الوجه؛ تابعه أبو الأشهب:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٩٤٣٠) عن وكيع عن أبي الأشهب عن الحسن مرسلاً.

النظر في الاختلاف:

يظهر مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على يونس بن عبيد فرواه عنه موصولاً:

حماد بن سلمة، ثقة كما تقدم.

ورواه عنه مرسلاً: بشر بن المفضل، ثقة ثبت عابد[١].

ولعل الوجهين محفوظان عن يونس بن عبيد، لعدة قرائن:

١-الحفظ والإتقان؛ فحماد بن سلمة، وبشر بن المفضل كلاهما ثقة.

٢-ترجيح الدارقطني؛ حيث صرَّح بأن الوجه الأول محفوظ عن حماد، وسكت عن الوجه الثّاني، وليس في كلامه ما يدل على تضعيفه.

٣-المتابعة القاصرة؛ فقد توبع بشر بن المفضل متابعة قاصرة، تابعه أبو الأشهب، فرواه عن الحسن مرسلاً.

دراسة الإسناد:

١-يونس بن عبيد بن دينار العبدي أبو عبيد البصري (١٣٩).

ثقة ثبت فاضل ورع، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم.

وقال الإمام أحمد: (ما أحد في أصحاب الحسن أثبت من يونس)، روى له الجماعة[٢].

٢-**الحسن البصري: تقدمت** ترجمته في الحديث (١٨)، وقد سمع من ابن عمر رضي الله عنهما كما قال الإمام أحمد[٣].

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن عن ابن عمر رضي الله عنهما إسناده صحيح -والله تعالى أعلم-.

---

(١) التقريب (٧٠٣).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/١٦٥)، تهذيب الكمال (٣٢/٥١١/٧١٨٠)، التقريب (٧٩٠٩).

(٣) الجرح والتعديل (٣/٤٠/١٧٧).

(١١/٢٩)- قال أبو داود في "سننه" (٣/ ٣٠٨ح ٢٦٩٤): (أَخْبَرَنَا أَبُو عبد الله الْحَافِظُ، وَأَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بن الْحَسَنِ الْقَاضِي، قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بن يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بن عبد الْحَكَمِ، ثنا الزُّبَيْرُ إِبْرَاهِيمُ بن حَمْزَةَ، حَدَّثَنِي أَنَسُ بن عِيَاضٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄ أَنَّ جَيْشًا غَنِمُوا فِي زَمَانِ رَسُولِ الله ﷺ طَعَامًا وَعَسَلًا فَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمُ الْخُمُسُ).

قال البيهقي: وَرَوَاهُ عثمان بن الحكم الجُذامي، عَنْ عبيد الله بن عمر، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ جَيْشًا غَنِمُوا دُونَ ذِكْرِ ابْنِ عُمَرَ فِيهِ[١].

فَقَالَ: يَرْوِيهِ عبيد الله بن عمر، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ أبو ضمرة أنس بن عياض، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عمر.

وغيره يرويه عن عبيد الله، عن نافع مرسلا.

وروي عن الدراوردي، عن عبيد الله، عن نافع، مرفوعا، ومرسلا.

والمرسل أشبه.

وقال أيوب، عن نافع، عن ابن عمر؛ كنا نصيب في مغازينا العسل والفاكهة، فنأكله ولا نرفعه[٢].

ولم يقل: عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عبيد الله بن عمر واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١-عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر ﵄ مرفوعاً.

---

(١) السنن الكبرى (٩/ ١٠٢).

(٢) المعنى لا نحمله على سبيل الادخار، ويحتمل أن المراد: لا نرفعه إلى متولي أمر الغنيمة أو إلى النبي ﷺ. انظر: فتح الباري (٦/ ٢٥٦).

٢- عبيد الله بن عمر، عن نافع مرسلاً.

٣-عبيد الله عن نافع مرفوعاً ومرسلاً.

الوجه الأوّل: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً:

أخرجه أبو داود -واللفظ له- (٢٧٠١)، والطبراني في "الكبير" (١٣٣٧٢)، وفي "الأوسط" (٥٣٠١، ٨٩٤)، والبيهقي في "الكبرى" (١٧٩٩٥) من طريق إبراهيم بن حمزة الزبيري.

وابن حبان (٤٨٢٥) من طريق شعيب بن إسحاق القرشي.

كلاهما: (إبراهيم، وشعيب) عن أنس بن عياض عن عبيد الله بن عمر به، جميعهم بمثله إلا ابن حبان بنحوه.

وخولف عبيد الله بن عمر؛ خالفه أيوب فرواه عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً:

أخرجه البخاري (٣١٥٤)، وسعيد بن منصور (٢٧٣٥)، وابن أبي شيبة (٣٣٣٤٥)، والطحاوي في"شرح مشكل الآثار" (٣٤٥٥)، والبيهقي في "الكبرى" (١٧٩٩٣) من طريق أيوب عن نافع به، ولفظ البخاري: «كُنَّا نُصِيبُ فِي مَغَازِينَا العَسَلَ وَالعِنَبَ، فنأكله ولا نرفعه»، والباقون نحوه.

الوجه الثاني: عبيد الله بن عمر، عن نافع مرسلاً:

أخرجه البيهقي في "الكبرى" (٣١٥٤) من طريق عثمان بن الحكم الجُذامي عن عبيد الله بن عمر به، وذكره الدارقطني في العلل (٣٢٧/١٢).

الوجه الأوّل: عبيد الله بن عمر عن نافع مرفوعاً ومرسلاً:

علقه الدارقطني عن الداروردي عن عبيد الله به.

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على عبيد الله بن عمر على ثلاثة أوجه، فروى عنه الوجه الأول:

أبو ضمرة أنس بن عياض، ثقة[1]، لكن هذا الوجه مخالف لما في أصل كتابه؛ فقد قال

(١) التقريب (٥٦٤).

ابن معين: قَرَأَهُ عليٌّ أَبُو ضَمرَة من أصل كِتَابه عَن نَافِع مُرْسلاً[١].

وروى الوجه الثاني: عثمان بن الحكم الجُذامي، صدوق له أوهام[٢].

وروى الوجه الثّالث: عبد العزيز بن مُحَمَّد الداروردي، صدوق، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله بن عمر منكر[٣]، فهذا الوجه غير محفوظ.

والوجه الثّاني هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-الحفظ والإتقان؛ فراوي الوجه الثّاني ثقة.

٢-أن هذا الوجه هو الموافق لما في كتاب الراوي، وكتاب الرجل مقدم على حفظه.

٣-ترجيح الدارقطني لهذا الوجه بقوله: (والمرسل أشبه).

دراسة الإسناد:

١- عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العُمري أبو عثمان المدني (١٤٧).

ثقة ثبت، قدمه أحمد بن صالح والإمام أحمد على مالك في نافع، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها، روى له الجماعة[٤].

٢- نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما: تقدمت ترجمته في الحديث (١٦).

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لإرساله.

وهو صحيح موقوفاً على ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه البخاري وغيره كما تقدم.

---

(١) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (١٧٣/٣).

(٢) التقريب (٤٤٥٩).

(٣) تهذيب الكمال (١٩٤/١٨)، التقريب (٤١١٩).

(٤) الجرح والتعديل (١٥٤٥/٣٢٦/٥)، تهذيب الكمال (١٢٤/١٩/ ٣٦٦٨)، التقريب (٤٣٢٤).

مسند عدي بن حاتم رضي الله عنه

(١٢/٣٠) – قال الترمذي في "العلل الكبير" (ص٢٦٩ ح ٤٩٢): (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن رَافِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بن حُبَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بن صَالِحٍ، عَنْ كَثِيرِ بن الحَارِثِ، عَنِ القَاسِمِ أَبِي عبد الرَّحْمَنِ، عَنْ عَدِيِّ بن حَاتِمٍ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ الله ﷺ أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ فَقَالَ: «خِدْمَةُ عبد فِي سَبِيلِ الله أَوْ ظِلُّ فُسْطَاطٍ[١]، أَوْ طَرُوقَةُ فَحْلٍ[٢] فِي سَبِيلِ الله».

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: رَوَاهُ عبد الله بن صَالِحٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بن صَالِحٍ، عَنْ كَثِيرِ بن الْحَارِثِ، عَنِ الْقَاسِمِ بن عبد الرَّحْمَنِ أَنَّ عَدِيَّ بن حَاتِمٍ سَأَلَ رَسُولَ الله ﷺ مُرْسَلٌ.

وقال في الجامع: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بن صَالِحٍ هَذَا الحَدِيثُ مُرْسَلًا، وَخُولِفَ زَيْدٌ فِي بَعْضِ إِسْنَادِهِ، وَرَوَى الوَلِيدُ بن جَمِيلٍ، هَذَا الحَدِيثَ عَنِ القَاسِمِ أَبِي عبد الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ زِيَادُ بن أَيُّوبَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بن هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الوَلِيدُ بن جَمِيلٍ، عَنِ القَاسِمِ أَبِي عبد الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: أَفْضَلُ الصَّدَقَاتِ ظِلُّ فُسْطَاطٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَمَنِيحَةُ خَادِمٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَوْ طَرُوقَةُ فَحْلٍ فِي سَبِيلِ اللهِ.

هذا حديث حسن صحيح غريب وهو أصح عندي من حديث معاوية بن صالح)[٣].

---

(١) الفسطاط: بيت من شعر، والفسطاط أيضاً اسم مدينة في مصر، والمراد به في الحديث: أن ينصب خباء للغزاة يستظلون فيه، والأشهر فيه ضم الفاء، وحكى كسرها. انظر: لسان العرب (٣٧١/٧)، قوت المغتذي على جامع الترمذي (١/ ٤١٩).

(٢) طَرُوقة الفحل بفتح الطاء: أنثاه، ومعناه أن يمنح الغازي فرسًا، أو ناقةً بلغت أن يضربها الفحل ليغزو عليها. انظر: لسان العرب (٢١٦/١٠)، قوت المغتذي على جامع الترمذي (١/ ٤١٩).

(٣) جامع الترمذي (٢٢٠/٣).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه القاسم بن عبد الرحمن واختلف عليه فيه على وجهين:

١-القاسم بن عبد الرحمن، عن عدي بن حاتم مرفوعاً.

٢-القاسم بن عبد الرحمن، عن أبي أمامة ﷺ مرفوعاً.

الوجه الأول: القاسم بن عبد الرحمن، عن عدي بن حاتم مرفوعاً:

أخرجه الترمذي (١٦٢٦) -واللفظ له- عن مُحَّد بن رافع.

والمحاملي في "أماليه" -رواية ابن البيع- (٤٩٨) من طريق حميد بن الربيع.

والحاكم في "المستدرك" (٢٤٢٥) من طريق يحيى بن أبي طالب.

وقوّام السنة في "الترغيب والترهيب" (١٦٥٤) من طريق أحمد بن مُحَّد بن يحيى بن سعيد.

ثلاثتهم: (حميد بن الربيع، ويحيى بن أبي طالب، وأحمد بن مُحَّد) عن زيد بن الحباب.

وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٥٥)، وفي "الأوسط" (٣٢٩٦)، وفي "مسند الشاميين" (١٩٤٠) عن بكر بن سهل عن عبد الله بن صالح.

كلاهما: (زيد بن الحباب، وعبد الله بن صالح) عن معاوية بن صالح به بنحوه،

الوجه الثاني: القاسم بن عبد الرحمن، عن أبي أمامة ﷺ مرفوعاً:

أخرجه الترمذي (١٦٢٧) عن زياد بن أيوب.

والمحاملي في "أماليه" -رواية ابن البيع- (٤٩٧) -ومن طريقه ابن عساكر (٦٣/١١٧)- من طريق أخو كرخويه مُحَّد بن يزيد الواسطي.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٧٩١٦) من طريق محمود بن غيلان.

وابن عدي في "الكامل" (٨/٣٦٤) من طريق عبد الرحمن بن خالد القطان.

أربعتهم: (زياد، ومُحَّد، ومحمود، وعبد الرحمن) عن يزيد بن هارون عن الوليد بن جميل.

وعبد الله بن أحمد في "زوائده على المسند" (٢٢٣٢١) من طريق عبد الله بن زَحْر عن علي بن يزيد.

كلاهما: (الوليد، وعلي) عن القاسم به بنحوه، ولفظ عبد الرحمن بن خالد القطان: «وهب

خادماً» بدل «خدمة عبد»، ولفظ مُحَمَّد بن يزيد الواسطي، ومحمود بن غيلان مختصر.

والحديث جاء من طريق آخر عن عدي بن حاتم، فقد أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٤٠٧) عن فرج بن فضالة عن معاوية بن صالح عن عدي بن حاتم ليس بينهما واسطة، ولفظه: «خِدْمَةُ الرَّجُلِ يَخْدُمُ غُلَامُهُ أَصْحَابَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قُلْتُ: يَا نَبِيَّ الله فَأَيُّ الصَّدَقَةِ بَعْدَ ذَلِكَ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «بِنَاءٌ يَضْرِبُهُ الرَّجُلُ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله فَأَيُّ الصَّدَقَةِ بَعْدَ ذَلِكَ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «عَسْبُ فَرَسٍ يَحْمِلُهُ صَاحِبُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى.

الاختلاف على معاوية بن صالح:

فقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١- معاوية بن صالح، عن كثير بن الحارث، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن عدي بن حاتم أنه سأل رسول الله ﷺ.

٢- معاوية بن صالح، عن كثير بن الحارث، عن القاسم أبي عبد الرحمن، أن عدي بن حاتم سأل رسول الله ﷺ.

٣- معاوية بن صالح، عن عدي بن حاتم مرسلاً.

فروى الوجه الأول عنه:

١- زيد بن الحباب وهو صدوق، تقدم، وقد خولف في بعض إسناده كما قال الترمذي، وهذا مشعرٌ بضعف روايته -والله أعلم-.

٢- عبد الله بن صالح -في الوجه الأول عنه- وهو أبو صالح المصري كاتب الليث، صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه[1]، والراوي عنه هو بكر بن سهل الدمياطي وهو ضعيف[2]، فهذا الوجه غير محفوظ عن عبد الله بن صالح.

---

(١) التقريب (٣٣٨٨).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/٦١/١٢٨٦).

وروى الوجه الثاني: عبد الله بن صالح -في الوجه الثّاني عنه- كما علقه البخاري عنه وذكر أنه مرسل؛ لأن القاسم لم يسمع من عدي بن حاتم، وقيل: إنه لم يسمع من صحابي سوى أبي أمامة الباهلي[١].

أما الوجه الثالث فرواه عنه: فرج بن فضالة، ضعيف، قال البخاري عنه: منكر الحديث[٢].

فهذا الوجه غير محفوظ عن معاوية بن صالح، وعليه يكون الوجه الثّاني هو الراجح -والله تعالى أعلم-.

الاختلاف على القاسم بن عبد الرحمن:

فروى الوجه الأول عنه: كثير بن الحارث الدمشقي، صالح الحديث[٣]، وقد جاءت روايته من طريق معاوية بن صالح، وتقدم بيان الراجح عنه.

وروى الوجه الثاني:

١-الوليد بن جميل الفلسطيني، قال عنه البخاري هنا: مقارب الحديث، وقال أبو داود: ليس به بأس، وقال أبو زرعة: شيخ ليّن الحديث، وقال أبو حاتم: شيخ يروي عن القاسم أحاديث منكرة[٤].

٢-علي بن يزيد بن أبي هلال الألهاني، ضعيف منكر الحديث[٥]، وقد تكلم الأئمة في روايته عن القاسم، قال ابن معين: (علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة هي ضعاف كلها)[٦]، وقال الإمام أحمد: (القاسم أبو عبد الرحمن هو ابن عبد الرحمن مولى لعبد الرحمن بن يزيد بن معاوية قال: يروى له أحاديث مناكير، كان جعفر بن الزبير أولاً رواها بالبصرة فترك الناس حديثه، ثم جاء بشر بن نمير فروى بعض تلك الأحاديث فترك أهل البصرة حديثه، يجيئنا

---

(١) جامع التحصيل (١/٢٥٣).

(٢) التاريخ الكبير (٧/١٣٤/٦٠٨)، التقريب (٥٣٨٣).

(٣) الجرح والتعديل (٧/١٥٠/٨٣٧).

(٤) الجرح والتعديل (٩/٣/٧)، تهذيب الكمال (٣١/٧/٦٧٠٠).

(٥) التاريخ الكبير (٦/٣٠١/٢٤٧٠)، التقريب (٤٨١٧).

(٦) تهذيب التهذيب (٧/٣٤٦/٦٤٢).

بعد من عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد؟!)[1].

فظاهر كلام الإمام أحمد استنكار أحاديث عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم.

وقال ابن حبان: (إذا اجتمع في السند ابن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم فهو من عمل أيديهم)[2].

وعليه فإن متابعة علي بن يزيد للوليد بن جميل ضعيفة جداً لا يُعتد بها.

أما رواية الوليد بن جميل فقد رجحها الترمذي بقوله: (وهو أصح عندي من حديث معاوية بن صالح)[3].

وقول الترمذي: (أصح) لا يقتضي أنه صحيح أو محتج به كما هو معلوم، وإنما ذكره في مقام الترجيح بين الوجهين، وبذلك يمكن الجمع بين قوله وقول أبي حاتم بأن الوليد يروي عن القاسم أحاديث منكرة، ويكون الوجه الثّاني هو الراجح عن القاسم –والله تعالى أعلم–.

دراسة الإسناد:

١-القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الشامي الدمشقي مولى آل أبي سفيان بن حرب الأموي. (ت١١٢).

اختلف فيه الأئمة؛ فوثقه ابن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، ويعقوب بن سفيان، والترمذي، وزاد ابن معين: إذا روى عنه الثقات أرسلوا ما رفع هؤلاء.

وقال الجوزجاني: كان خياراً فاضلاً أدرك أربعين رجلاً من المهاجرين والأنصار.

وقال أبو حاتم: حديث الثقات عنه مستقيم لا بأس به، وإنما ينكر عنه الضعفاء.

وقال الذهبي وابن حجر: صدوق وزاد ابن حجر: يغرب كثيراً.

وتكلّم فيه آخرون كالإمام أحمد، وابن حبان.

قال عبد الله بن أحمد: سمعتُ أَبي يقول: وذكر القاسم أبا عبد الرحمن فقال: قال بعض الناس: هذه الأحاديث المناكير التي يرويها عنه جعفر بن زبير، وبشر بن نمير، ومُطَّرِح، قال أبي:

---

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٢٥٦، ٢٥٥).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٩/٣٨٩).

(٣) جامع الترمذي (٣/٢٢٠).

علي بن يزيد من أهل دمشق، حدث عنه مُطَّرِح، ولكن يقولون: هذه من قبل القاسم، في حديث القاسم مناكير مما يرويها الثقات، يقولون: من قبل القاسم.

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات حي يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها.

والراجح في حاله -والله تعالى أعلم- أنه ثقة كما نص عليه غير واحد من الجهابذة العلماء، أما الإمام أحمد فإنه لم يضعفه مطلقاً وإنما أراد به أحاديث معينة، فإن المناكير في حديثه إنما تجيء من رواية الضعفاء عنه كما دل عليه قول أبي حاتم، وأما قول ابن حبان فهو معارض بتوثيق الأئمة وقد أسرف في الجرح كعادته -رحمه الله-.

روى له البخاري في "الأدب" والأربعة[١].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده حسن؛ لأجل الوليد بن جميل.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب[٢].

---

(١) سؤالات ابن الجنيد (ص٣٩٦/٥١٤)، سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (ص١٥٣/٢١٠)، العلل ومعرفة الرجال: رواية ابنه عبد الله (١٣٥٣)، المجروحين (٢ /٢١٢)، تهذيب الكمال (٢٣/٣٨٣/٤٨٠٠)، الكاشف (٢/١٢٩/٤٥١٧)، التقريب (٥٤٧٠).

(٢) جامع الترمذي (٣/٢٢٠).

مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه

(١٣/٣١) – قال الترمذي في جامعه (٣/ ١٨٧ ح ١٥٦٧): (حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بن أَبِي السَّفَرِ، وَاسْمُهُ أَحْمَدُ بن عبد الله الهَمْدَانِيُّ، وَمَحْمُودُ بن غَيْلَانَ قَالاَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الحَفَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بن زَكَرِيَّا بن أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سُفْيَانَ بن سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: إِنَّ جِبْرَائِيلَ هَبَطَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: خَيِّرْهُمْ، يَعْنِي أَصْحَابَكَ، فِي أُسَارَى بَدْرٍ القَتْلَ أَوِ الفِدَاءَ عَلَى أَنْ يُقْتَلَ مِنْهُمْ قَابِلاً مِثْلُهُمْ، قَالُوا: الفِدَاءَ وَيُقْتَلُ مِنَّا.

هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من حديث الثوري لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة وروى أبو أسامة، عن هشام، عن ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي، عن النبي ﷺ نحوه.

وروى ابن عون، عن ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وقال في العلل الكبير: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ يَعْنِي: حَدِيثَ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ " أَنَّ جِبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: خَيِّرْ أَصْحَابَكَ فِي أُسَارَى بَدْرٍ فِي الْقَتْلِ وَالْفِدَاءِ. فَقَالَ: رَوَاهُ ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَيَقُولُونَ: رَوَاهُ ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ. وَرَوَى أَكْثَرُ النَّاسِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عُبَيْدَةَ مُرْسَلًا).

وقال البزار: "وهذا الحديث رواه هشام، عن محمد، عن عبيدة، عن علي رضي الله عنه. ولا يعلم عن غير علي رضي الله عنه، ولا أسنده إلا أبو داود الحفري، عن ابن أبي زائدة، عن الثوري. وقد حدث بهذا الحديث ابن عون، فلم يسنده إلا ابن عرعرة، عن أزهر، عن ابن عون، عن محمد، عن عبيدة، عن علي رضي الله عنه. وأخرجه إلي بشر بن آدم ابن بنت أزهر من

أصل كتاب أزهر، فإذا فيه: عن ابن عون، عن مُحَمّد، عن عبيدة مرسلاً..."[(١)]

وقال الدارقطني: "حدث به هشام بن حسان، وابن عون، واختلف عنهما، فأسنده أبو أسامة، عن هشام، عن ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي.

وتابعه الثوري، من رواية أبو داود الحفري، عن يحيى بن أبي زائدة، عنه، عن هشام.

وأرسله غيرهما، عن هشام بن حسان.

وأما حديث ابن عون فأسنده عنه أزهر بن سعد السمان، من رواية إبراهيم بن عرعرة، عنه.

وخالفه خالد بن الحارث، وعثمان بن عمر، ومعاذ بن معاذ، رووه عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن عبيدة مرسلا، والمرسل أشبه بالصواب، والله أعلم"[(٢)].

وقال ابن كثير: "وهذا حديثٌ غريبٌ جداً، ومنهم من رواه مرسلاً عن عبيدة"[(٣)].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه مُحَمّد بن سيرين واختلف عليه فيه على وجهين:

١-ابن سيرين، عن عَبِيدة السلماني، عن علي ﷺ موصولاً.

٢-ابن سيرين، عن عَبِيدة السلماني مرسلاً.

الوجه الأول: ابن سيرين، عن عَبِيدة السلماني، عن علي ﷺ موصولاً:

أخرجه الترمذي (١٥٦٧)، والنسائي في "الكبرى" (٨٦٠٨)، ويعقوب بن سفيان في "مشيخته" (٧٥)، والبزار (٥٥١)، وابن حبان (٤٧٩٥)، وابن المنذر في "الأوسط" (٦٦٠٥)، وفي "الإقناع" (١٦١)، والدارقطني في "العلل" (٣٢/٤، ٣١)، والضياء المقدسي في "المختارة" (٦٢٣).

جميعهم من طرق عن أبي داود الحفري عن ابن أبي زائدة عن الثوري.

وعلقه الترمذي (١٥٦٧) عن أبي أسامة حماد بن أسامة.

---

(١) مسند البزار (١٧٦/٢).

(٢) العلل (٣١/٤، ٣٠).

(٣) السيرة النبوية (٤٦٠/٢).

كلاهما: (الثوري، وأبو أسامة) عن هشام بن حسان.

وأخرجه الحاكم (٢٦١٩) — ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٨٤٥)، وفي "دلائل النبوة" (٣/١٣٩) – من طريق أبي زكريا بن مُحَّد بن يحيى.

والبيهقي في السنن الكبرى (١٨٠٤٠) من طريق إبراهيم بن سليمان البرسي، وأحمد بن إسحاق بن صالح.

والضياء المقدسي (٦٢٤)، وابن مردويه في تفسيره —كما في تخريج الأحاديث والآثار للزيلعي– (٢/٣٨) من طريق مُحَّد بن بشر الصيرفي.

أربعتهم: (أبو زكريا، والبرلسي، وأحمد بن إسحاق، ومُحَّد الصيرفي) عن إبراهيم بن عرعرة عن أزهر.

وأخرجه سنيد في "تفسيره" —كما في العجاب في بيان الأسباب لابن حجر (٢/٧٨٠)- ومن طريقه الطبري في "تفسيره" (٤/١٦٦) — من طريق جرير بن حازم، وإسماعيل بن علية.

ثلاثتهم: (أزهر، وجرير، وإسماعيل بن علية) عن ابن عون.

كلاهما: (هشام بن حسان، وابن عون) عن ابن سيرين به بنحوه.

الوجه الثاني: ابن سيرين، عن عَبِيدة السلماني مرسلاً:

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٩٤٠٢) من طريق أيوب السختياني.

وابن سعد في "الطبقات" (٢/١٦) من طريق هشام بن حسان.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٦٦٨٦)، والطبري في "تفسيره" (٧/٣٧٥)، (١٤/٦٧) من طريق أشعث بن سوار.

وأخرجه الطبري في "تفسيره" (٧/٣٧٦)، (١٤/٧٦) من طريق ابن علية.

وعلقه الدارقطني عن معاذ بن معاذ، وعثمان بن عمر، وخالد بن الحارث.

أربعتهم: (ابن علية، ومعاذ، وعثمان، وخالد) عن ابن عون.

أربعتهم: (أيوب، وهشام، وأشعث، وابن عون) عن ابن سيرين به بمعناه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على ابن سيرين وعلى من دونه:

الاختلاف على هشام بن حسان:

اختلف عليه على وجهين؛ فرواه عنه موصولاً:

١-سفيان الثوري، إمام حافظ تقدم مراراً، وهذا الوجه جاء من رواية أبي داود الحفري، عن ابن أبي زائدة، عن سفيان.

وأبو داود الحفري هو عمر بن سعد، ثقة[(١)]، لكنه انفرد بهذا الوجه عن ابن أبي زائدة عن الثوري، وسفيان كثير الأصحاب فأين أصحابه الحفاظ الملازمين له عن هذا الحديث؛ ولهذا قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب من حديث الثوري، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة)، وأيضاً أشار البزار إلى علته بقوله: (ولا أسنده إلا أبو داود الحفري)، وكذلك قال ابن كثير: (وهذا حديث غريب جداً)، بل نص الدارقطني على التفرد فقال: (تفرد به الثوري عن هشام، وتفرد به ابن أبي زائدة عن الثوري، وتفرد به أبو داود الحفري عن ابن أبي زائدة)[(٢)].

٢-أبو أسامة حماد بن أسامة، ثقة ثبت تقدم، وروايته جاءت معلقة عند الترمذي ولم أقف على إسنادها.

ورواه عنه مرسلاً: مُحَمَّد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، ثقة تقدم.

وعليه يكون الوجه الثّاني هو المحفوظ عن هشام بن حسان.

الاختلاف على ابن عون:

اختلف فيه على وجهين:

فرواه عنه موصولاً:

١-أزهر بن سعد السمان، ثقة، قال ابن معين: (أروى الناس عن ابن عون وأعرفهم به

---

(١) التقريب (٤٩٠٤).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١/٢٥٥).

أزهر)[1]، إلا أن البزار ذكر أن روايته هنا تخالف ما في كتابه، وكتاب الرجل مقدم على حفظه.

ويؤكد ذلك أيضاً قول إبراهيم بن عرعرة –راويه عن أزهر– فقال: (رددت هذا على أزهر فأبى إلا أن يقول عبيدة عن علي ﷺ)[2]، فقد نبه أزهر على خطأ الوصل فأبى أزهر.

٢–جرير بن حازم، ثقة في غير قتادة، له أوهام إذا حدث من حفظه[3].

٣–إسماعيل بن علية، ثقة حافظ تقدم.

ورواية جرير، وإسماعيل أخرجها الحسين بن داود المعروف بسنيد، وهو ضعيف مع إمامته ومعرفته؛ لكونه كان يلقن حجاج بن مُحَمَّد شيخه[4]، فهذا الوجه عن جرير، وابن علية لا يصح.

وعليه يظهر أن هذا الوجه غير محفوظ عن ابن عون.

ورواه عنه مرسلاً: ١–أزهر بن سعد كما في أصل كتابه.

٢–خالد بن الحارث، ثقة ثبت[5].

٣–معاذ بن معاذ، ثقة متقن تقدم.

٤–عثمان بن عمر بن فارس العبدي، ثقة[6].

٥–إسماعيل بن علية، ثقة حافظ تقدم.

فهذا الوجه محفوظ عن ابن عون، لكثرة رواته وضبطهم وإتقانهم.

الاختلاف على محمد بن سيرين:

فقد روى الوجه الموصول عنه: هشام بن حسان، وابن عون، وتقدم أن الوصل غير محفوظ عنهما؛ فهو غير محفوظ عن ابن سيرين.

---

(١) تهذيب التهذيب (١/١٠٥)، التقريب (٣٠٧).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٩/١١٦).

(٣) التقريب (٩١١).

(٤) التقريب (٢٦٤٦).

(٥) التقريب (١٦١٩).

(٦) التقريب (٤٥٠٤).

وروى الوجه المرسل:

١-عبد الله بن عون – في الوجه المحفوظ عنه-، ثقة تقدمت ترجمته في الحديث (١٤).

٢-أيوب السختياني، ثقة حافظ تقدمت ترجمته في الحديث (١٦).

٣-هشام بن حسان الأزدي -في الوجه المحفوظ عنه-، ثقة ثبت، وهؤلاء الثلاثة من أثبت الناس في ابن سيرين، قال الإمام أحمد: (أيوب، وابن عون، وهشام، هؤلاء أصحاب مُحَمَّد)[1].

٤-أشعث بن سوار الكندي، ضعيف[2].

فالراجح عن ابن سيرين -والله أعلم – الإرسال؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه عنه أربعة من الرواة.

٢-الحفظ والإتقان؛ فرواة الوجه الثّاني عنه ثقات حفاظ، عدا أشعث بن سوار لكنه وافق هنا غيره من الثقات.

٣-القوة في الشيخ؛ فابن عون، وأيوب، وهشام بن حسان من أثبت أصحاب مُحَمَّد بن سيرين.

٤-اتفاق البلدان؛ فمدار الإسناد بصري، وثلاثة من رواة الوجه الراجح عنه بصريون.

٥-غرابة الحديث من طريق الثوري، كما نص عليه الترمذي، وابن كثير، وأشار إليه البزار، وقد تقدم نقل كلامهم في ذلك.

٦-التفرد؛ فقد تفرد به أبو داود الحفري عن ابن أبي زائدة عن الثوري.

٧-وجود الحديث في كتاب أحد رواته الثقات -وهو أزهر- مرسلاً.

٨-ترجيح الأئمة النقاد لهذا الوجه، كالبخاري، والدارقطني.

قال البخاري: (وروى أكثر الناس هذا الحديث عن ابن سيرين، عن عبيدة مرسلاً)[3].

وقال الدارقطني: (والمرسل أشبه بالصواب)[4].

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٨٧)، التقريب (٧٢٨٩).

(٢) التقريب (٥٢٤).

(٣) العلل الكبير (ص٢٥٨).

(٤) العلل (٤/٣١).

دراسة الإسناد:

١-مُحَمَّد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عُمَرة البصري (ت ١١٠).

أحد الأعلام، من كبار التابعين، ثقة ثبت عابد كبير القدر، روى له الجماعة(١).

٢-عَبِيدة بن عمرو، ويُقال: ابْن قَيْس بن عَمْرو السلماني المرادي أَبُو عَمْرو الكوفي (ت٧٣).

تابعي متفق على توثيقه وعلمه وفضله، أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين ولم يلقه.

قال علي بن المديني وعمرو بن علي الفلاس: أصح الأسانيد: مُحَمَّد بن سيرين، عن عبيدة، عن علي.

روى له الجماعة(٢).

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لإرساله -والله أعلم-.

---

(١) تهذيب الكمال (٢٥/٣٤٤/٥٢٨٠)، التقريب (٥٩٤٧).

(٢) تهذيب الكمال (١٩/٢٦٦/٣٧٥٦)، التقريب (٤٤١٢).

مسند المخارق رضي الله عنه

(١٤/٣٢) – قال النسائي في "المجتبى" (٧/ ١١٣ ح ٤٠٨١): (أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بن السَّرِيِّ، فِي حَدِيثِهِ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ قَابُوسَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ ح،

وأَخْبَرَنِي عَلِيُّ بن مُحَمَّدِ بن عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَفُ بن تَمِيمٍ قَالَ: ثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ قَالَ: حَدَّثَنَا سِمَاكُ بن حَرْبٍ، عَنْ قَابُوسَ بن مُخَارِقٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: وَسَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: الرَّجُلُ يَأْتِينِي فَيُرِيدُ مَالِي، قَالَ: «ذَكِّرْهُ بِاللهِ» قَالَ: فَإِنْ لم يَذَّكَّرْ؟ قَالَ: «فَاسْتَعِنْ عَلَيْهِ مَنْ حَوْلَكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» قَالَ: فَإِنْ لم يَكُنْ حَوْلِي أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟ قَالَ: «فَاسْتَعِنْ عَلَيْهِ بِالسُّلْطَانِ» قَالَ: فَإِنْ نَأَى السُّلْطَانُ عَنِّي؟ قَالَ: «قَاتِلْ دُونَ مَالِكَ حَتَّى تَكُونَ مِنْ شُهَدَاءِ الْآخِرَةِ، أَوْ تَمْنَعَ مَالَكَ»).

قال الدارقطني: يَرْوِيهِ سِمَاكُ بن حَرْبٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فرواه عمار بن رزيق، وأبو الأحوص، وأيوب بن جابر، والوليد بن أبي ثور، عن سماك، عن قابوس، عن أبيه.

ورواه الثوري، وحماد بن سلمة، عن سماك، عن قابوس مرسلا، لم يقولا: عن أبيه، والمرسل أصح.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه سماك بن حرب واختلف عليه فيه على وجهين:

١-سماك، عن قابوس بن مخارق، عن أبيه موصولاً.

٢-سماك، عن قابوس بن مخارق مرسلاً.

الوجه الأول: سماك، عن قابوس بن مخارق، عن أبيه موصولاً:

أخرجه مسدد -كما في إتحاف المهرة (٣٤٤٢) ومن طريقه إبراهيم الحربي في "غريب

الحديث"كما في نصب الراية (٣٤٩/٤)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٧٤٦) -.

وابن أبي شيبة في "مسنده" (٥٢٤) وفي "مصنفه" (٢٨٠٤٣)-ومن طريقه الطبراني في "المعجم الكبير" (٧٤٦)-، والنسائي في "المجتبى" (٤٠٨١) عن هناد بن السري.

وفي "السنن الكبرى" (٣٥٣٠) من طريق خلف بن تميم.

أربعتهم: (مسدد، وابن أبي شيبة، وهناد، وخلف) عن أبي الأحوص.

والنسائي في "المجتبى" (٤٠٨١) من طريق الثوري.

وإسحاق بن راهويه -كما عزاه إليه الزيلعي في نصب الراية (٣٤٩/٤) - ومن طريقه الطبراني في "المعجم الكبير" (٧٤٩)- من طريق إسرائيل.

والإمام أحمد (٢٢٥١٣) من طريق زهير.

والإمام أحمد (٢٢٥١٤) من طريق سليمان بن قرم.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٧٤٨)، وفي "الأوسط" (١٦١١)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١٣٣/٣) من طريق ابن سماك بن حرب.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٧٤٧) من طريق الوليد بن أبي ثور.

وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٣٢٩) من طريق أيوب بن جابر.

وأيضاً في (٧٠٢٤) من طريق أبي بكر النهشلي.

ثمانيتهم: (أبو الأحوص، والثوري، وإسرائيل، وزهير، وسليمان، وابن سماك، والوليد، وأيوب، والنهشلي) عن سماك بن حرب به بنحوه.

الوجه الثاني: سماك، عن قابوس بن مخارق مرسلاً:

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٥٧٢)، وإبراهيم الحربي في "غريب الحديث" -كما في نصب الراية (٣٤٩/٤)- من طريق الثوري عن سماك به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما سبق أن الحديث اختلف فيه على سماك بن حرب في وصله وإرساله؛ فرواه عنه موصولاً:

١-أبو الأحوص سلام بن سليم، ثقة متقن تقدم.

٢--سفيان الثوري، إمام حافظ، تقدمت ترجمته في الحديث (١٧).

٣-إسرائيل بن يونس، ثقة تقدم.

٤-زهير بن معاوية، ثقة ثبت(١).

٥-سليمان بن قَرْم، ضعيف سيء الحفظ(٢).

٦-سعيد بن سماك بن حرب، متروك الحديث(٣).

٧-الوليد بن أبي ثور، ضعيف(٤).

٨-أيوب بن جابر الحنفي، ضعيف(٥).

٩-أبو بكر بن أبي القطاف النهشلي، صدوق رمي بالإرجاء(٦).

ورواه عنه مرسلاً:

١-حماد بن سلمة، ثقة تقدم.

٢-الثوري، تقدم قريباً.

ولعل الحمل في الاختلاف على سماك بن حرب؛ فبعض رواة الوجه الأول عنه ثقات أثبات، وسماك كان يتلقن، وقد أسند أحاديث لم يسندها غيره كما تقدم في ترجمته.

وعليه يكون الوجه المرسل هو الراجح كما قال الدارقطني: والمرسل أصح.

دراسة الإسناد:

١-سماك بن حرب: تقدمت ترجمته في الحديث (١٢).

٢- قابوس بن أبي المخارق، ويقال: ابن المخارق بن سليم الشيباني الكوفي.

روى عن: أبيه عن النبي ﷺ، وعن أم الفضل لبابة بنت الحارث، وقيل: عن أبيه عنها،

---

(١) التقريب (٢٠٥١).

(٢) تهذيب الكمال (١٢/٥١/٢٥٥٥)، التقريب (٢٦٠٠).

(٣) الجرح والتعديل (٤/٣٢/١٣٣)، ميزان الاعتدال (٢/١٤٣/٣٢٠٥).

(٤) تهذيب الكمال (٣١/٣٢/٦٧١٢)، التقريب (٧٤٣١).

(٥) تهذيب الكمال (٣/٤٦٤/٦٠٩).

(٦) التقريب (٨٠٠١).

وروى عنه: سماك بن حرب.

قال النسائي: (ليس به بأس)، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي في الميزان: ما حدث عنه سوى سماك، وقال في المغني: مجهول.

والراجح –والله تعالى أعلم- أنه مجهول؛ فقد ذكر المزي له حديثين ثم قال: (وهذا جميع ماله عندهم والله أعلم)، روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه[1].

٣- مخارق بن عبد الله، ويقال: ابن سليم أبو قابوس الشيباني الكوفي.

اختلف في صحبته؛ فذكره البغوي، وأبو نعيم، وابن عبد البر، وابن منده في الصحابة.

وذكره في التابعين: البخاري، ومسلم، وابن حبان[2].

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لإرساله، وله شاهد صحيح، أخرجه مسلم (٢٢٥) عن أبي هريرة، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: «فلا تعطه مالك» قال: أرأيت إن قاتلني؟ قال: «قاتله» قال: أرأيت إن قتلني؟ قال: «فأنت شهيد»، قال: أرأيت إن قتلته؟ قال: «هو في النار».

وعليه يرتقي الحديث إلى الحسن لغيره – والله تعالى أعلم-.

---

(١) تهذيب الكمال (٢٣ /٣٣٠/٤٧٧٨)، ميزان الاعتدال (٣/٣٦٧/ ٦٧٨٩)، المغني في الضعفاء (٢/٥١٧/٤٩٧٦)، الكاشف (٢/١٢٦/٤٤٩٩).

(٢) التاريخ الكبير (٧/٤٣٠/ ١٨٩٠)، الطبقات لمسلم (١٣٣٣)، الثقات (٥/٤٤٤/ ٥٦٣٤)، الاستيعاب (٤/١٤٦٤/ ٢٥٢٦)، أسد الغابة (٤/٣٤٥/ ٤٧٧٩)، الإنابة (٢/١٧٤/٩٤٣)، الإصابة

مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(١٥/٣٣) – قال البزار في البحر الزخار (١/ ٣٤٠ ح ٢٢٢): (حَدَّثَنَا عَمْرٌو قَالَ: نا يَزِيدُ بن زُرَيْعٍ قَالَ: نا سُلَيْمَانُ بن الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: تَرَاءَيْنَا الْهِلَالَ وَكُنْتُ رَجُلًا حَدِيدَ الْبَصَرِ فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَلَا تَرَاهُ؟ قَالَ: أَرْجُو أَنْ أَرَاهُ، وَأَنَا عَلَى فِرَاشِي، ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُنَا فَقَالَ: «جَعَلَ رَسُولُ الله ﷺ يُرِينَا مَصَارِعَ الْقَوْمِ لَيْلَةَ بَدْرٍ، هَذَا مَصْرَعُ فُلَانٍ غَدًا إِنْ شَاءَ اللهُ، وَهَذَا مَصْرَعُ فُلَانٍ غَدًا إِنْ شَاءَ اللهُ، فَمَا أَمَاطَ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنِ الْمَصْرَعِ الَّذِي قَالَ رَسُولُ الله ﷺ».

وَهَذَا الْحَدِيثُ جَوَّدَ إِسْنَادَهُ سُلَيْمَانُ بن الْمُغِيرَةِ وَغَيْرُ سُلَيْمَانَ يَجْعَلُهُ عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ولا نَحْفَظُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا عُمَرُ).

تخريج الحديث:

هذا الحديث اختلف فيه على أنس بن مالك رضي الله عنه على وجهين:

١-أنس رضي الله عنه، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٢-أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الوجه الأول: أنس رضي الله عنه، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ:

أخرجه مسلم (٢٨٧٣)، وأبو يعلى (١٤٠)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٨٤٥٣)، وفي "المعجم الصغير" (١٠٨٥) من طريق شيبان بن فروخ.

ومسلم (٢٨٧٣) عن إسحاق بن عمر بن سليط.

والنسائي (٢٠٧٤)، وأحمد (١٨٢)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٢٢١٢) من طريق يحيى بن سعيد.

وأبو داود الطيالسي (٤٠).

وابن أبي شيبة (٣٦٧٠٩) عن شبابة بن سوار.

والبزار (٢٢٢) من طريق يزيد بن زريع.

وأبو عوانة (٦٧٦٩) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم.

سبعتهم: (شيبان بن فروخ، وإسحاق بن عمر، ويحيى بن سعيد، والطيالسي، وشبابة بن سوار، ويزيد بن زريع، وأبو النضر) عن سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس به بنحوه في رواية أبي النضر، وبنحوه مطولاً عند الباقين.

الوجه الثاني: أنس ﷺ، عن النبي ﷺ:

أخرجه مسلم (١٧٧٩)، وابن أبي شيبة (٣٦٧٠٨)، وأحمد (١٣٢٩٧)، (١٣٢٩٧)، (١٤٠٦٤)، (١٤١١٠)، وأبو عوانة (٦٧٦٧) من طريق عفان بن مسلم.

ومسلم (٢٨٢٩)، وأبو يعلى (٣٣٢٢)، وابن حبان (٤٧٢٢، ٦٤٩٨)، والبيهقي في "إثبات عذاب القبر" (٧١) من طريق هدبة بن خالد.

وأبو داود (٢٦٨١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٤٣٨)، وفي " إثبات عذاب القبر" (٧١)، وفي "دلائل النبوة" (٣/٤٦) من طريق موسى بن إسماعيل.

وأحمد (١٣٢٩٦) عن عبد الصمد.

والبيهقي في "إثبات عذا القبر" (٧١) من طريق علي بن عثمان.

خمستهم: (عفان، وهدبة، وموسى، وعبد الصمد، وعلي بن عثمان) عن حماد بن سلمة عن ثابت. وأخرجه النسائي (٢٠٧٥)، وأحمد (١٢٢٠)، (١٢٠٢٢)، (١٢٨٧٣)، (١٢٩٤٥)، (١٣٧٧٣)، وعبد بن حميد (١٢١١)، (١٤٠٥)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٢٢)، (٢٢٣)، وفي "السنة" (٨٧٨)، (٨٧٩)، (٨٨٠)، (٨٨٢)، والنسائي في "الكبرى" (٢٢١٣)، وأبو يعلى (٣٧٦٦)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٧١٢)، وابن حبان (٦٥٢٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٠٣٠٢) من طريق حميد الطويل.

وأحمد (١٢٤٧١) من طريق قتادة.

ثلاثتهم: (ثابت، وحميد الطويل، وقتادة) عن أنس بن مالك به مطولاً بذكر قصة قتلى بدر، إلا أن هدبة بن خالد -عند مسلم والبيهقي-، وموسى بن إسماعيل، وعلي بن عثمان، وحميد، وقتادة لم يذكروا قوله ﷺ: "هذا مصرع فلان غداً إن شاء الله، وهذا مصرع فلان غداً

إن شاء الله" وذكروا باقي القصة.

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى، وسأدرس الاختلاف الأدنى ثم الأعلى.

الاختلاف على ثابت البناني:

اختلف عليه على وجهين:

فرواه عنه على الوجه الأوّل: سليمان بن المغيرة، ثقة تقدم.

ورواه على الوجه الثاني: حماد بن سلمة، ثقة تقدم.

قال علي بن المديني: (لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة ثم بعده سُلَيْمان بن المغيرة)[١].

وقال الإمام أحمد: (لَيْسَ أحد أثبت ولا أعرف بِحَدِيث ثَابت من حَمَّاد ثمَّ قَالَ وَسليمَان بن الْمُغيرَة)[٢].

وسئل يحيى بن معين: أيما أحب إليك في ثابت: سليمان بن المغيرة أو حماد بن سلمة؟ قال: (كلاهما ثقة ثبت، وحماد بن سلمة أعرف بحديث ثابت من سليمان، وسليمان ثقة)[٣].

وعليه فإن كلا الوجهين محفوظ عن ثابت البناني؛ فقد رواهما أثبت الناس عنه.

وقد رجح البزار الوجه الأول فقال: (جود إسناده سليمان بن المغيرة، وغير سليمان يجعله عن أنس، عن النبي ﷺ ولا نحفظ أحدا رواه عن النبي ﷺ إلا عمر).

الاختلاف على أنس بن مالك رضي الله عنه:

فروى عنه الوجه الأوّل: ثابت البُناني –من رواية سليمان بن المغيرة عنه–، ثقة ثبت، من أثبت أصحاب أنس رضي الله عنه، تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

---

(١) تهذيب الكمال (١٢/٧٢).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (ص٣٥).

(٣) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (١٧٢).

وروى الوجه الثاني:

١-ثابت البناني- من رواية حماد بن سلمة عنه-.

٢-حميد بن أبي حميد الطويل، ثقة مدلس، قال ابن خراش: (عامة حديثه عن أنس سمعه من ثابت)، وقال شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً، والباقي سمعه من ثابت).

قال العلائي: (فعلى تقدير أن تكون مراسيل، قد تبين الواسطة فيها، وهو ثقة محتج به).

وقال ابن حجر رداً على من زعم قلة سماع حميد من أنس ﷺ : (هذا قول باطل، فقد صرَّح بسماعه من أنس بشيء كثير وفي صحيح البخاري من ذلك جملة)[1].

٣-قتادة ثقة ثبت، من أثبت أصحاب أنس ﷺ، تقدمت ترجمته في الحديث (١٨).

فهذا الوجه محفوظ كذلك عن أنس ﷺ.

وكلا الوجهين أخرجهما مسلم في صحيحه، وأنس ﷺ لم يثبت شهوده بدراً؛ لصغر سنه، وأما ما روي عن عمر بن شبة النميري عن مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاري عن أبيه عن ثمامة بن أنس قال: قيل لأنس: أشهدت بدرا؟ قال: وأين أغيب عن بدر لا أم لك.

وروي أيضاً عن الأنصاري عن أبيه عن مولى لأنس بن مالك أنه قال لأنس: شهدت بدراً؟ قال: لا أم لك وأين أغيب عن بدر؟ فقد قال ابن سعد بعد ذكر هاتين الروايتين: هذا الإسناد أشبه والمولى مجهول، ولم يذكر أنساً أحد من أصحاب المغازي في البدريين وقال أيوب عن أبي قلابة عن أنس شهدت مع رسول الله ﷺ الحديبية وعمرته والحج والفتح وحنيناً والطائف[2].

وقال ابن عساكر عقب تخريجه لرواية الأنصاري: لم يوافق أصحاب المغازي على هذا القول[3].

---

(١) جامع التحصيل (ص١٦٨)، تهذيب التهذيب (٣/٣٥).

(٢) هذا القول نقله ابن عساكر وغيره عن ابن سعد ولم أجده في الطبقات.

(٣) تاريخ دمشق (٩/٣٦١).

وقال المزي: هكذا قال الأنصاري ولم يذكر ذلك أحد من أصحاب المغازي(١).

وجمع الذهبي بين القولين فقال: لم يعده أصحاب المغازي في البدريين لكونه حضرها صبياً ما قاتل، بل بقي في رحال الجيش، فهذا وجه الجمع(٢).

وعلى هذا فالظاهر أن أنس ﷺ يروي القصة عن عمر ﷺ، وربما أرسلها فحدث بها هو — والله أعلم—.

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه كما تقدم.

---

(١) تهذيب الكمال (٣/٣٦٨).

(٢) سير أعلام النبلاء (٣/٣٨٧)، البداية والنهاية (٣/٣١٥)، تهذيب التهذيب (١/٣٣٠).

مسند أبي حاضر رضي الله عنه

(١٦/٣٤) – قال البيهقي في شعب الإيمان (١٢/ ٢٠٠ ح ٩٢٧٥): (أَخْبَرَنَا أَبُو عبد الله الْحَافِظُ، نَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بن يَعْقُوبَ، نَا إِبْرَاهِيمُ بن مَرْزُوقٍ، نَا وَهْبُ بن جَرِيرٍ، نَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَزْرَقِ بن قَيْسٍ، عَنْ عَسْعَسٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ فَقَدَ رَجُلًا فَسَأَلَ عَنْهُ، فَجَاءَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَرَدْتُ أَنْ آتِيَ هَذَا الْجَبَلَ فَأَخْلُوَ فِيهِ وَأَتَعَبَّدَ. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَصَبْرُ أَحَدِكُمْ سَاعَةً عَلَى مَا يَكْرَهُ فِي بَعْضِ مَوَاطِنِ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ مِنْ عِبَادَتِهِ خَالِيًا أَرْبَعِينَ سَنَةً».

ورواه حماد بن سلمة، عن الأزرق بن قيس، عن عسعس، عن أبي حاضر، عن النبي ﷺ وقال: «ستين سنة».

تخريج الحديث:

هذا الحديث اختلف فيه على الأزرق بن قيس على وجهين:

١-الأزرق بن قيس، عن عسعس بن سلامة، أن رسول الله ﷺ.

٢-الأزرق بن قيس، عن عسعس بن سلامة، عن أبي حاضر عن النبي ﷺ وقال: "ستين سنة" بدل "أربعين".

الوجه الأول: الأزرق بن قيس، عن عسعس بن سلامة، أن رسول الله ﷺ:

أخرجه الطيالسي (١٩٥٢) – ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٦٠٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٠١٧٦)-.

والحارث في "مسنده" كما في بغية الباحث (٦٢٠) –ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٦٠٩) – عن رَوح بن عُبادة.

والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٩٢٤) من طريق سليمان بن حرب.

والبيهقي في "شعب الإيمان" (٩٢٧٥) من طريق وهب بن جرير.

أربعتهم: (الطيالسي، وروح، وسليمان، ووهب) عن شعبة، عن الأزرق به بنحوه.

الوجه الثاني: الأزرق بن قيس، عن عسعس بن سلامة، عن أبي حاضر عن النبي ﷺ وقال: «ستين سنة» بدل «أربعين»:

علقه البيهقي في "شعب الإيمان" (٢٠٠/١٢) عن حماد بن سلمة، وأورده الهندي في "كنز العمال" (٤٥٤/٤) عن أبي حماس عن عسعس بن سلامة قال: كنا في الجبانة ومعنا أبو حاضر الأسدي، فقال رجل من القوم: وددت أن لنا في هذا الجبانة قصرا فيه من الطعام واللباس ما يكفينا حتى الموت، فقال أبو حاضر: إن رسول الله ﷺ فقد بعض أصحابه، فسأل عنه فقيل له: إنه قد تفرد في بعض هذه القفران يتعبد فبعث إليه فأتي به، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ فقال: يا رسول الله كبرت سني ورق عظمي، وقرب أجلي، فأحببت أن أخلو بعبادة ربي، فنادى رسول الله ﷺ بأعلى صوته وكان إذا أراد أن يعلم الناس أمرا نادى به فينا، ألا إن موطناً من مواطن المسلمين أفضل من عبادة الرجل وحده ستين سنة نادى بها ثلاثاً.

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على الأزرق بن قيس على وجهين، فروى عنه الوجه الأوّل: شعبة بن الحجاج الإمام الحافظ الناقد تقدمت ترجمته في الحديث (١).

وروى عنه الوجه الثاني: حماد بن سلمة، ثقة تقدم.

والوجه الأول هو الراجح؛ لجلالة شعبة وإتقانه، وقد يقال: أن الوجهين محفوظان عن عسعس بن سلامة -إن كانت القصة التي أوردها الهندي ثابتة- فهو تابعي على الراجح -كما سيأتي في ترجمته-؛ فتارة يذكر القصة عن أبي حاضر، وتارة يرسلها - والله تعالى أعلم.

دراسة الإسناد:

١-الأزرق بن قيس الحارثي البصري (ت بعد١٢٠).

متفق على توثيقه، وثقه ابن معين، والنسائي، وابن سعد وغيرهم.

روى له البخاري، وأبو داود، والنسائي[1].

---

(١) طبقات ابن سعد (٢٣٥/٧)، تهذيب الكمال (٣٠٢/٣١٨/٢)، تهذيب التهذيب (٣٧٧/١٧٥/١)، التقريب (٣٠٢).

٢-عسعس بن سلامة أبو صفرة التميمي البصري.

روى عن النبي ﷺ، وروى عنه الحسن البصري، والأزرق بن قيس الحارثي.

قال ابن منده في المعرفة: ذكر في الصحابة، ثم قال: ولا تثبت له صحبة.

وقال ابن عبد البر: يقولون: حديثه مرسل، وإنه لم يسمع النبي ﷺ.

والصحيح أنه تابعي أرسل، ذكره البخاري في تاريخه، ومسلم في طبقاته، وكذا ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وجزم به الذهبي في التجريد(١).

٣-أبو حاضر الأسدي

اختلف في صحبته؛ فذكره البغوي، وابن الجارود، والبارودي، وابن حبان في الصحابة.

وتردد فيه الذهلي، وقال أبو نعيم وابن منده: له ذكرٌ في الصحابة، روى عنه أبو هنيدة حديثاً في الصلاة على الجنائز(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لإرساله.

---

(١) التاريخ الكبير (٤٠٨/٩١/٧)، طبقات مسلم (١٦٨٧)، الثقات (٤٨٧٣/٢٨٧/٥)، الاستيعاب (٢٠٢٩)، تجريد أسماء الصحابة (٤٠٩١/٣٨٠/١)، الإصابة (٤١٢/٤).

(٢) معرفة الصحابة لابن منده (ص ٨٣٠)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢٨٦٦/٥)، تجريد أسماء الصحابة (١٥٧/٢)، الإنابة (١١٤٩/٢٦٨/٢)، الإصابة (٩٧٢٩/٨٣/٧).

مسند أبي قتادة رضي الله عنه

(١٧/٣٥) – قال النسائي في "المجتبى" (٦/ ٣٥ ح ٣١٥٨): (أَخْبَرَنَا عبد الْجَبَّارِ بن الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، سَمِعَ مُحَمَّدَ بن قَيْسٍ، عَنْ عبد الله بن أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ ضَرَبْتُ بِسَيْفِي فِي سَبِيلِ الله صَابِرًا مُحْتَسِبًا مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ حَتَّى أُقْتَلَ، أَيُكَفِّرُ الله عَنِّي خَطَايَايَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَلَمَّا أَدْبَرَ دَعَاهُ، فَقَالَ: «هَذَا جِبْرِيلُ يَقُولُ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْكَ دَيْنٌ».

قال الدارقطني: يرويه مُحَمَّد بن قيس بن مخرمة، وسعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، واختلف عنهما، فأما مُحَمَّد بن قيس فروى حديثه سفيان بن عيينة، واختلف عنه؛ حدث به ابن أبي عمر العدني، وابن أبي عبد الرحمن المقري، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، وابن عجلان، سمعا مُحَمَّد بن قيس، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه، وفي هذا الإسناد وهم، وإنما رواه عمرو بن دينار، عن مُحَمَّد بن قيس، مرسلا بغير إسناد.

وقال حمزة بن مُحَمَّد الكناني الحافظ – صاحب النسائي –: هذا الحديث خطأ، وإنّما رواه الثقات عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن مُحَمَّد بن قيس، عن النبي ﷺ – مرسلاً، وعن ابن عيينة، عن مُحَمَّد بن عجلان، عن مُحَمَّد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبيّ ﷺ.

وقد رواه غير واحد عن ابن عيينة، فجمعهما عمرو بن دينار ومُحَمَّد بن عجلان، فحملوا حديث عمرو بن دينار المرسل على حديث مُحَمَّد بن عجلان، ولا أدري كيف جاز هذا على أبي عبد الرحمن، ولعله اتّكل فيه على عبد الجبار[1].

---

(١) تحفة الأشراف (٩/ ٢٥٠).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه سفيان بن عيينة واختلف عليه فيه على أربعة أوجه:

١- سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن مُحَمَّد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه.

٢- سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار وابن عجلان، عن مُحَمَّد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه.

٣- سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن مُحَمَّد بن قيس مرسلاً.

٤- سفيان بن عيينة، عن ابن عجلان، عن مُحَمَّد بن قيس عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه.

الوجه الأول: سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن مُحَمَّد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه:

أخرجه النسائي في "المجتبى" (٣١٥٨)، وفي "السنن الكبرى" (٤٣٤٩) من طريق عبد الجبار بن العلاء عن سفيان بن عيينة به بلفظه.

الوجه الثاني: سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار وابن عجلان، عن مُحَمَّد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه:

أخرجه مسلم (١٨٨٥) عن سعيد بن منصور.

والطوسي في "مستخرجه على جامع الترمذي" (١٤٤٣) من طريق هارون بن إسحاق الكوفي وابن المقرئ.

وأبو عوانة في "المستخرج" (٧٣٦٣) عن شعيب بن عمرو الدمشقي.

وأبو الفضل الزهري (٣٤٧) من طريق مُحَمَّد بن عباد المكي.

وعلقه الدارقطني عن ابن أبي عمر.

ستتهم: (سعيد بن منصور، وهارون، وابن المقرئ، وشعيب، ومُحَمَّد، وابن أبي عمر) عن سفيان بن عيينة به بنحوه.

الوجه الثالث: سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن مُحَمَّد بن قيس مرسلاً:

أخرجه الحميدي في "مسنده" (٤٣٠).

وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٥٥٣) — ومن طريقه الخطيب في "الفصل للوصل المدرج في النقل" (٧٩٣/٢).

كلاهما: (الحميدي، وسعيد بن منصور) عن سفيان بن عيينة به بنحوه.

الوجه الرّابع: سفيان بن عيينة، عن ابن عجلان، عن مُحَمَّد بن قيس عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه:

أخرجه الشافعي في "السنن المأثورة" (٦٨١) - ومن طريقه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٨٣).

والحميدي في "مسنده" (٤٢٩).

وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٥٥٣) — ومن طريقه الخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل" (٧٩٣/٢).

وأبو الفضل الزهري (٣٤٨) من طريق سريج بن يونس.

وعلقه الدارقطني في "العلل" (٢١٨/٣) عن مُحَمَّد بن ميمون الخياط، وفهم بن عبد الرحمن بن فهم، وعباس بن يزيد، وسعدان بن نصر.

جميعهم: (الشافعي، والحميدي، وسعيد بن منصور، وسريج، ومُحَمَّد، وفهم، وعباس، وسعدان) عن سفيان بن عيينة به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على سفيان بن عيينة على أربعة أوجه، وقد روى الوجه الأول عنه:

عبد الجبار بن العلاء، وهو ثقة[1]، لكنه خالف الثقات من أصحاب ابن عيينة الذين رووه عن عمرو بن دينار مرسلاً، وهذا معنى قول حمزة الكناني: هذا الحديث خطأ، وإنّما رواه

(١) تهذيب الكمال (٣٦٩٦/٣٩٠/١٦).

الثقات عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن مُحَمَّد بن قيس، عن النبي ﷺ مرسلاً. . . .، واستغرب فوات هذا الخطأ على النسائي ثم قال: (لعله اتَّكل فيه على عبد الجبار)[1].

وروى الوجه الثاني:

١-سعيد بن منصور، صاحب السنن ثقة[2].

٢-هارون بن إسحاق الهمداني الكوفي، ثقة حافظ عن ابن عيينة[3].

٣-مُحَمَّد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، ثقة[4].

٤-شعيب بن عمرو بن نصر الدمشقي، المحدث المسند[5].

٥-مُحَمَّد بن عباد المكي، صدوق[6].

٦-ابن أبي عمر العدني، صدوق صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة[7].

وروى عنه الوجه الثّالث:

١-عبد الله بن الزبير الحميدي، ثقة حافظ، من أجل أصحاب ابن عيينة، وأثبت الناس فيه؛ لازمه تسع عشرة سنة أو نحوها[8].

٢-سعيد بن منصور، ثقة تقدم قريباً.

أما الوجه الرابع فرواه عنه:

١-الشافعي، الإمام الفقيه تقدم.

٢-الحميدي، تقدم قريباً.

---

(١) تحفة الأشراف (٩/٢٥٠).

(٢) التقريب (٢٣٩٩).

(٣) تهذيب الكمال (٣٠/٧٥/٦٥٠٦)، الكاشف (٢/٣٢٩/٥٩٠٢).

(٤) التقريب (٦٠٥٤).

(٥) تاريخ دمشق (٢٣/١١٢)، سير أعلام النبلاء (١٢/٣٠٤).

(٦) التقريب (٥٩٩٣).

(٧) التقريب (٦٣٩١).

(٨) التاريخ الكبير (٥/٩٦/٢٧٦)، الجرح والتعديل (٥/٥٦/٢٦٤)، التقريب (٣٣٢٠).

٣-سعيد بن منصور، تقدم قريباً.

٤-سريج بن يونس، ثقة عابد[1].

٥-مُحَمَّد بن ميمون الخياط البزار المكي، صدوق ربما أخطأ[2].

٦-فهم بن عبد الرحمن بن فهم، ذكره الخطيب في تاريخ بغداد، ولم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً[3].

٧-عباس بن يزيد بن أبي حبيب، صدوق[4].

٨-سعدان بن نصر، ثقة[5].

وبذلك يظهر أن الأوجه الثلاثة الأخيرة محفوظة عن ابن عيينة؛ فقد رواها عدد من الرواة الثقات الحفاظ، وفيهم من أصحاب ابن عيينة المتقنين لحديثه والملازمين له، والوجه الثّاني أخرجه مسلم في صحيحه كما تقدم في التخريج، لكن الصواب أن مسلماً -رحمه الله- رواه على الوجه الثالث وليس الوجه الثّاني، ويؤيد ذلك ما يلي:

١-أن الذي روى عنه مسلم هذا الوجه هو سعيد بن منصور، وقد أخرج في سننه حديث عمرو بن دينار عن مُحَمَّد بن قيس على الوجه الثالث كما تقدم، فالظاهر أنه سقط من صحيح مسلم[6] في رواية عمرو بن دينار قوله: «عن النبي ﷺ» فصار ظاهره أن عمرو بن دينار وابن عجلان يرويانه جميعاً عن مُحَمَّد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه متصلاً، والمحفوظ في رواية سفيان: عن عمرو بن دينار، عن مُحَمَّد بن قيس مرسلاً، -كما في سنن سعيد بن منصور-.

٢- أن الحميدي أخرجه في "مسنده" عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن

---

(١) التقريب (٢٢١٩).

(٢) الجرح والتعديل (٣٤٠/٨١/٨)، التقريب (٦٣٤٥).

(٣) تاريخ بغداد (٦٨١٢/٣٨٥/١٤).

(٤) تهذيب الكمال (٣١٤٦/٢٦١/١٤).

(٥) الجرح والتعديل (١٢٥٦/٢٩٠/٤)، سؤالات السلمي (ص١٧٩ /١٥٠).

(٦) أشار محققو مسند الإمام أحمد إلى ذلك (٢٣١/٣٧).

مُحَمَّد بن قيس مرسلاً كما تقدم في التخريج.

٣-أن مسلماً رحمه الله أورده في الشواهد وليس في أصل الكتاب، ومعلوم أنه لا يشترط في المتابعات والشواهد ما يشترطه في الأصول.

٤-أن رواة هذا الوجه حملوا حديث عمرو بن دينار المرسل على حديث مُحَمَّد بن عجلان، وهذا خطأ كما قال حمزة الكناني: (وقد رواه غير واحد عن ابن عيينة، فجمعهما عمرو بن دينار ومُحَمَّد بن عجلان، فحملوا حديث عمرو بن دينار المرسل على حديث مُحَمَّد بن عجلان).

٥-حكم الدارقطني على هذا الوجه بالوهم حيث قال: (وفي هذا الإسناد وهم)[1].

وعليه يتضح الاختلاف على مُحَمَّد بن قيس؛ فقد رواه عنه مرسلاً:

عمرو بن دينار، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في الحديث (٢٦).

ورواه عنه موصولاً: مُحَمَّد بن عجلان، ثقة اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه[2].

والراجح عنه الإرسال؛ لأن عمرو بن دينار أوثق وأثبت من مُحَمَّد بن عجلان.

دراسة الإسناد:

١-سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي أبو مُحَمَّد الكوفي ثم المكي (ت ١٩٨).

ثقةٌ حافظ فقيه إمام حجة، وكان ربما دلَّس ولكن عن الثقات، وقد عدَّه ابن حجر في الطبقة الثّانية من المدلسين، ممن احتمل الأئمة تدليسهم وخرَّجوا لهم في الصحيح لإمامتهم، وقلة تدليسهم، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار والزهري، روى له الجماعة[3].

٢-عمرو بن دينار: تقدمت ترجمته في الحديث (٢٦).

٣-مُحَمَّد بن قيس بن مخرمة القرشي المطلبي.

---

(١) العلل (٦/١٣٣).

(٢) الجرح والتعديل (٨/٤٩/٢٢٨).

(٣) الجرح والتعديل (٤/٢٥٥/٩٧٣)، تهذيب الكمال (١١/١٧٧/٢٤١٣)، التقريب (٢٤٥١)، طبقات المدلسين (ص٣٢).

وثقه أبو داود، وذكره ابن حبان في الثقات، يقال: له رؤية، والجمهور على أنه تابعي؛ فقد ذكره مسلم في طبقة التابعين، وجزم البغوي، وابن منده، والعلائي بأن حديثه عن النبي ﷺ مرسل، روى له مسلم، وأبو داود في المراسيل، والترمذي والنسائي[1].

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد الحديث من وجهه الراجح عن مُحَّد بن قيس ضعيف؛ لإرساله، لكنه صح عن أبي قتادة رضي الله عنه من طريق سعيد المقبري، أخرجه مسلم (١٨٨٥) من طريق الليث عن سعيد المقبري عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَهُ، يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، أَنَّهُ قَامَ فِيهِمْ فَذَكَرَ لَهُمْ أَنَّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالْإِيمَانَ بِاللهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللهِ، تُكَفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ: «نَعَمْ، إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «كَيْفَ قُلْتَ؟» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ الله أَتُكَفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «نَعَمْ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ، إِلَّا الدَّيْنَ، فَإِنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِي ذَلِكَ».

---

(١) طبقات مسلم (٧٩١)، الثقات (٥/٣٦٩/٥٢٤٢)، تهذيب الكمال (٢٦/٣١٧/٥٥٦٣)، جامع التحصيل (ص ٢٦٧)، الإصابة (٦/٢٥٥/٨٣١٧)، التقريب (٦٢٤٢).

مسند أبي هريرة رضي الله عنه

(١٨/٣٦) - قال البزار في البحر الزخار(١٤/ ٣٤٠ح ٨٠٢٤): (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن الْمُثَنَّى، قَال: حَدَّثنا مُحَمد بن أبي عَدِيّ عن مُحَمد بن عَمْرو، عَن أبي سَلَمَة، عَن أبي هُرَيرة؛ أَنَّ النَّبِيّ ﷺ مَرَّ على ناس يرمون فقال: ارموا بَنِي إِسْمَاعِيلَ فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا.

وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ مُحَمد، عَن أبي سَلَمَة مرسل).

تخريج الحديث:

هذا الحديث اختلف فيه على مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة على وجهين:

١-مُحَمَّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢-مُحَمَّد بن عمرو، عن أبي سلمة مرسلاً.

الوجه الأوّل: مُحَمَّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه البزار (٨٠٢٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦١١٩) — ومن طريقه ابن حبان (٤٦٩٥)- من طريق مُحَمَّد بن أبي عدي.

والحاكم في "المستدرك" (٢٤٦٥) من طريق يزيد بن هارون.

والحاكم أيضاً في "المستدرك" (٢٤٦٥) من طريق الفضل بن موسى.

ثلاثتهم: (مُحَمَّد، ويزيد، والفضل) عن مُحَمَّد بن عمرو به، وعند أبي يعلى والحاكم زيادة في آخر الحديث: «ارْمُوا وَأَنَا مَعَ ابْنِ الْأَدْرَعِ» فَأَمْسَكَ الْقَوْمُ قِسِيِّهِمْ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ كُنْتَ مَعَهُ غَلَبَ. قَالَ: «ارْمُوا وَأَنَا مَعَكُمْ كُلِّكُمْ».

الوجه الثاني: مُحَمَّد بن عمرو، عن أبي سلمة مرسلاً:

ذكره البزار ولم أقف على سنده.

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة؛ فقد رواه عنه موصولاً:

١-مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي عدي البصري، ثقة تقدم.

٢-يزيد بن هارون، ثقة متقن، تقدم.

٣-الفضل بن موسى، ثقة ثبت ربما أغرب[1].

فهذا الوجه محفوظ عن مُحَمَّد بن عمرو، أما الوجه الثّاني فلم أقف على من رواه عنه، وكلام البزار يشير إلى ترجيحه؛ فقد ذكر أنه رواه غير واحد، وهذا يدلُّ على كثرة من رواه، فهو ثابت أيضاً، والذي يظهر لي – والله تعالى أعلم- أن مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة هو الذي يتحمل عهدة الاختلاف؛ فقد كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ -كما نص عليه ابن معين وسيأتي في ترجمته-.

دراسة الإسناد:

١-مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة بن وقاص أبو عبد الله الليثي المدني.

مختلف فيه بين أهل العلم؛ فوثقه ابن معين – في رواية ابن أبي مريم، وابن طهمان، وابن محرز، وزاد ابن طهمان: وروى عنه يحيى بن سعيد وغيره-، وعلي بن المديني، والنسائي، وقال مرة: ليس به بأس.

وتكلم فيه يحيى القطان، وابن سعد، وابن معين، والجوزجاني.

قال علي بن المديني: قلت ليحيى: مُحَمَّد بن عمرو كيف هو؟ قال: تريد العفو، أو تشدد؟ قال: لا، بل أُشَدِّد، قال: ليس هو ممن تريد، وكان يقول: حدثنا أشياخنا أبو سلمة، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، قال يحيى: وسألت مالكاً عنه فقال فيه نحو ما قلت لك.

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، يُستضعف.

وقال ابن أبي خيثمة: سُئل ابن معين عن مُحَمَّد بن عمرو، فقال: ما زال الناس يتقون حديثه، قيل له: وما علة ذلك؟ قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ.

وقال الجوزجاني: ليس بقوي الحديث، ويُشتهى حديثه.

ويحيى القطان لم يضعفه مطلقاً، بل أراد بقوله أنه لا يصل لدرجة الحافظ المتقن؛ فقد قال علي بن المديني: كان يحيى بن سعيد يضعفه بعض الضعف.

وقال إسحاق بن حكيم عن يحيى القطان: مُحَمَّد بن عمرو رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث.

---

(١) التقريب (٥٤١٩).

وكذلك ابن معين؛ حيث قال في رواية الدوري: مُحَّد بن عجلان أوثق من مُحَّد بن عمرو، ولم يكونوا يكتبون حديث مُحَّد بن عمرو حتى اشتهاها أصحاب الإسناد فكتبوها.

وقد ذهب أكثر الأئمة إلى التوسط في حاله؛ فقال يعقوب بن شيبة: هو وسط، وإلى الضعف ما هو. وقال أبو حاتم الرازي: صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ.

وقال ابن عدي: له حديثٌ صالحٌ، وقد حدَّث عنه جماعة من الثقات، كل واحد يتفرد عنه بنسخة ويُغرب بعضهم على بعض، وروى عنه مالك في الموطأ، وأرجو أنه لا بأس به.

وقال الذهبي: شيخٌ مشهورٌ حسن الحديث.

وقال ابن حجر في هدي الساري: صدوقٌ تكلم فيه بعضهم من قِبَل حفظه، وقال في التقريب: صدوقٌ له أوهام.

والراجح – والله تعالى أعلم- أنه صدوق حسن الحديث؛ فقد وثقه ابن معين والنسائي وهما من المتشددين في التعديل، والذين تكلموا فيه إنما ضعَّفوه لأجل الأوهام التي وقعت له في حفظه.

روى له البخاري مقروناً وتعليقاً، ومسلم متابعةً، واحتج به الباقون(١).

٢-أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كنيته (ت٩٤ أو ١٠٤).

ثقة فقيه إمام كثير الحديث، روى له الجماعة(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق مُحَّد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ إسناده حسن؛ لأجل مُحَّد بن عمرو، وله شاهد صحيح فقد أخرجه البخاري (٢٨٩٩) من حديث سلمة بن الأكوع ﷺ مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى نَفَرٍ مِنْ أَسْلَمَ يَنْتَضِلُونَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ارْمُوا بَنِي

---

(١) الطبقات الكبرى (٥/٤٣٣/١٢٧٨)، العلل ومعرفة الرجال رواية ابن محرز (١/١٠٧)، تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/٢٥٥/١٠٥٣)، سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (ص٩٤)، الجرح والتعديل (٨/٣٠/١٣٨)، الثقات (٧/٣٧٧/١٠٥١٨)، الكامل في الضعفاء (٦/٢٢٤/١٦٩٣)، تهذيب الكمال (٢٦/٢١٢/٥٥١٣)، ميزان الاعتدال (٦/٢٨٣/٨٠٢١)، التهذيب (٩/٣٣٣/ ٦١٩)، التقريب (٦١٨٨)، هدي الساري (ص٤٤١).

(٢) تهذيب الكمال (٣٣/٣٧٠/٧٤٠٩)، التقريب (٨١٤٢).

إِسْمَاعِيلَ، فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا ارْمُوا، وَأَنَا مَعَ بَنِي فُلاَنٍ» قَالَ: فَأَمْسَكَ أَحَدُ الفَرِيقَيْنِ بِأَيْدِيهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا لَكُمْ لا تَرْمُونَ؟ »، قَالُوا: كَيْفَ نَرْمِي وَأَنْتَ مَعَهُمْ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ارْمُوا فَأَنَا مَعَكُمْ كُلِّكُمْ».

(١٩/٣٧) – قال البزار في "البحر الزخار" (١٤/ ٢٥٣ ح ٧٨٣٤): (حَدَّثنا مُحَمد بن الحسين بن أبي الحنين، قَال: حَدَّثنا عبد العزيز بن عبد الله بن الأصم، قَال: حَدَّثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عَن ابن حرملة، عَن سَعِيد بن الْمُسَيَّب، عَن أبي هُرَيرة، قَالَ: قَالَ رَسُول الله ﷺ: «الشيطان يهم بالواحد والاثنين فإذا كانوا ثلاثة لم يهتم بهم».

رواه غير ابن أبي الزناد، عن ابن حرملة عن عمر، وابن شعيب، عن أبيه عن جده).

وقال الدارقطني: "يرويه عبد الرحمن بن حرملة واختلف عنه؛ فرواه عبد العزيز بن مُحَمَّد الأزدي، عن ابن أبي الزناد، عن عبد الرحمن بن حرملة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

وغيره، يرويه عن ابن حرملة، عن ابن المسيب مرسلا، وهو أشبه[١].

وقال ابن عبد البر: لم يختلف الرواة للموطأ في إرسال هذا الحديث وقد رواه ابن أبي الزناد مسندا عن أبي هريرة، ثم ساقه بإسناده"[٢].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عبد الرحمن بن حرملة واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١-عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢-عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب مرسلاً.

٣- عبد الرحمن بن حرملة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

الوجه الأول: عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه البزار (٧٨٣٤)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٨/٢٠) من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن ابن حرملة به بلفظه.

---

(١) العلل (٩/١٩٥).

(٢) التمهيد (٨/٢٠).

الوجه الثاني: عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب مرسلاً:

أخرجه مالك في الموطأ (٣٦) عن عبد الرحمن بن حرملة به بلفظه.

الوجه الثالث: عبد الرحمن بن حرملة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده:

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (٣٥) – ومن طريقه أبو داود (٢٦٠٧)، والترمذي (١٦٧٤)، والنسائي في "الكبرى" (٨٧٩٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠٣٤٧)، والبغوي في "شرح السنة" (٢٦٧٥)–.

والإمام أحمد في "مسنده" (٦٧٤٨) من طريق مسلم بن خالد.

والإمام أحمد في "مسنده" (٧٠٠٧) من طريق إسماعيل بن عياش.

والحاكم في "المستدرك" (٢٤٩٥) من طريق مُحَّد بن إسماعيل بن أبي فديك.

والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠٣٤٧) من طريق يحيى بن عبد الله بن سالم.

خمستهم: (مالك، ومسلم، وإسماعيل، ومُحَّد، ويحيى) عن عبد الرحمن بن حرملة به، ولفظه: «الرَّاكِبُ شَيْطَانٌ، وَالرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ، وَالثَّلَاثَةُ رَكْبٌ»، وزاد ابن أبي فديك عند الحاكم في أوله: " أَنَّ رَجُلًا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ صَحِبْتَ؟ » فَقَالَ: مَا صَحِبْتُ أَحَدًا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الرَّاكِبُ شَيْطَانٌ. . . . ».

وتوبع ابن حرملة على هذا الوجه؛ تابعه مُحَّد بن عجلان:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٥٧٠) من طريق يحيى بن سعيد عن مُحَّد بن عجلان به.

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على عبد الرحمن بن حرملة، فرواه عنه على الوجه الأول:

عبد الرحمن بن أبي الزناد، صدوق، وما حدث به في العراق فيه اضطراب –كما تقدم–.

والراوي عنه: عبد العزيز بن عبد الله بن الأصم، وقيل: عبد العزيز بن مُحَّد، فيه جهالة.

وقال ابن القطان: عبد العزيز لا يعرف سواء أكان عبد العزيز بن عبد الله كما قال البزار،

أو عبد العزيز بن مُحَّد كما قال قاسم بن الأصبغ[1] لأنهما جميعا روياه، عَن مُحَمد بن الحسين بن أبي الحنين الكوفي[2].

فهذا الوجه غير محفوظ عن ابن حرملة.

وروى الوجه الثاني: مالك بن أنس، الإمام الفقيه المشهور، صاحب الموطأ، تقدمت ترجمت في الحديث (٢٢).

وروى الوجه الثّالث:

١-الإمام مالك، تقدم قريباً.

٢-مسلم بن خالد المخزومي، منكر الحديث[3].

٣-إسماعيل بن عياش، صدوق في روايته عن الشاميين، مخلط فيما يرويه عن غيرهم، تقدم.

وقد روى هنا عن ابن حرملة وهو كوفي، لكنه توبع.

٤-مُحَّد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك، صدوق[4].

٥-يحيى بن عبد الله بن سالم، صدوق[5].

وعليه يكون الوجه الثّاني والثالث محفوظين.

قرائن ترجيح الوجه الثاني:

١-الحفظ والإتقان؛ فالإمام مالك أحفظ وأثبت من عبد الرحمن بن أبي الزناد.

٢-التفرد؛ فقد تفرد عبد الرحمن بن أبي الزناد بوصل الحديث، قال البزار: (لا نعلم رواه إلا عبد الرحمن بن أبي الزناد، ولم يسمعه إلا من ابن أبي الحنين عن عبد العزيز)[6].

---

(١) جاءت روايته عنه في التمهيد (٨/٢٠).

(٢) ميزان الاعتدال (٥١١٥/٣٦٦/٤)، لسان الميزان (٥/ ٤٨١٨/٢٠٩).

(٣) التاريخ الكبير (١٠٩٧/٢٦٠/٧)، الجرح والتعديل (٨٠٠/١٨٣/٨).

(٤) التقريب (٥٧٣٦).

(٥) التقريب (٧٥٨٤).

(٦) مسند البزار (٢٥٤/١٤).

٣-ترجيح الأئمة للوجه المرسل؛ كالدارقطني، وابن عبد البر.

قال الدارقطني: وهو أشبه[١].

وقال ابن عبد البر: لم يختلف الرواة للموطأ في إرسال هذا الحديث[٢].

أما الوجه الثالث فهو حديث آخر، وقد أخرج الإمام مالك في الموطأ كلا الحديثين من طريق عبد الرحمن بن حرملة -كما تبين في التخريج-، فروى عن سعيد بن المسيب مرسلا حديث (الشيطان يهم بالواحد. . . .)، وروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حديث (الراكب شيطان. . .).

قال ابن عبد البر: (كأن مالكا - رحمه الله - يجعل الحديث الثاني في هذا الباب تفسيرا للأول)[٣].

وقال أبو الحسن بن القطان بعد أن نقل قول البزار في هذا الحديث: (وذلك مما نقوله دائبا من قلة التفاتهم - حين كلامهم على الأسانيد - إلى ألفاظ الأحاديث المروية بها، وذلك غاية الخطأ منهم، وذلك أن الراوي للفظ، لا ينبغي أن يعد مخالفا لراو آخر روى الحديث بإسناد آخر، ولفظ آخر، وقصة هذا الخبر هي كذلك، وذلك أن الذي روى ابن حرملة، عن عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده، إنما هو قوله عليه السلام: «الرَّاكِب شَيْطَان، والراكبان شيطانان وَالثَّلَاثَة ركب»، هَكَذَا رَوَاهُ مَالك عَن ابْن حَرْمَلَة فِي موطئِهِ، وَمن طَرِيقه سَاقه النَّسَائِيّ كَذَلِك).

دراسة الإسناد:

١- عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو بن سَنَّة الأسلمي أبو حرملة المدني (ت ١٤٥).

قال يَحْيَى بن سَعِيد عنه: كنت سيئ الحفظ، أو قال: كنت لا أحفظ، فرخص لي سَعِيد بن المُسَيَّب فِي الكتابة.

اختلفت فيه أقوال الأئمة؛ فوثقه الواقدي، وابن معين -في رواية ابن أبي مريم-، ونقل ابن

(١) العلل (٩/١٩٥).

(٢) التمهيد (٢٠/٨).

(٣) الاستذكار (٨/ ٥٣٠).

خلفون عن ابن نمير توثيقه.

وضعّفه يحيى القطان، وقال: مُحَمَّد بن عَمْرو أحب إلي من ابن حرملة، وكان ابن حرملة يلقن، ولو شئت أن ألقنه أشياء، يعني لفعلت.

وقال ابن معين: صالح، وقال مرة: ليس به بأس.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ.

وقال ابن عدي: لم أر في حديثه حديثاً منكراً.

وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ، وهو الراجح في حاله -والله أعلم- فقد ذهب جمهور النقاد إلى التوسط في حاله، وتوثيق ابن معين معارض بالروايات الأخرى عنه، أما الواقدي فهو ممن لا يعتمد على توثيقه[1].

٢- سعيد بن المسيِّب بن حَزْن بن أبي وهب القرشي المخزومي أبو مُحَمَّد المدني (ت٩٤).

تابعي جليل، متفق على ثقته وإتقانه وفقهه.

قال علي بن المديني: لا أعلم في التابعين أحداً أوسع علماً من سعيد بن المسيب، نظرت فيما روى عنه الزهري وقتادة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن حرملة، فإذا كل واحد منهم لا يكاد يروي ما يرويه الآخر ولا يشبهه، فعلمت أن ذلك لسعة علمه وكثرة روايته، وإذا قال سعيد: مضت السنة فحسبك به.

وقال أبو حاتم: ليس في التابعين أنبل من سعيد بن المسيب، وهو أثبتهم في أبي هريرة.

روى له الجماعة[2].

---

(١) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (٣/٢٠٦/٩٤٩)، من كلام أبي زكريا في الرجال (ص١٠٨/٣٤٩)، الجرح والتعديل (٥/٢٢٣/١٠٥٢)، الثقات (٧/٦٨/٩٠٣٨)، الكامل في الضعفاء (٤/٣١٠/١١٣٧)، تهذيب الكمال (١٧/٥٨/٣٧٩٦)، التهذيب (٦/١٤٦/٣٣٠)، التقريب (٣٨٤٠).

(٢) الجرح والتعديل (٤/٥٩/٢٦٢)، تهذيب الكمال (١١/٦٦/٢٣٥٨).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لعلة الإرسال.

قال ابن عبد البر في التمهيد: معناه يتصل من وجوه حسان[1]، ثم ذكر له شاهداً روي بإسناد صحيح أن عمر بن الخطاب ﷺ خَطَبَ بِالْجَابِيَةِ فَقَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ الله ﷺ مَقَامِي فِيكُمْ، فَقَالَ: " اسْتَوْصُوا بِأَصْحَابِي خَيْرًا، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَبْتَدِئُ بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا، فَمَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ بَحْبَحَةَ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزَمُ الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الِاثْنَيْنِ أَبْعَدُ، لا يَخْلُوَنَّ أَحَدُكُمْ بِامْرَأَةٍ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ثَالِثُهُمَا، وَمَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ "، أخرجه الترمذي (٢١٦٥)، والإمام أحمد في "مسنده" (١١٤)، وابن حبان (٧٢٥٤)، والحاكم (٣٨٧)، وغيرهم.

وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

وبذلك يرتقي الحديث إلى الحسن لغيره – والله أعلم-.

(١) التمهيد (٨/٢٠).

(٢٠/٣٨) – قال أبو داود في "سننه" (٣/ ٣٣ ح ٢٥٩٧): (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابن كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْمُهَلَّبِ بن أَبِي صُفْرَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ بُيِّتُّمْ فَلْيَكُنْ شِعَارُكُمْ حم لا يُنْصَرُونَ»).

قال الترمذي عقب إيراده لهذا الحديث: وهكذا روى بعضهم، عن أبي إسحاق مثل رواية الثوري، وروي عنه عن المهلب بن أبي صفرة، عن النبي ﷺ مرسلا[١].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق السبيعي واختلف عليه على أربعة أوجه:

١-أبو إسحاق، عن المهلب بن أبي صفرة، عمن سمع النبي ﷺ.

٢-أبو إسحاق، عن المهلب بن أبي صفرة، عن البراء بن عازب ﵁.

٣-أبو إسحاق، عن المهلب مرسلاً.

٤-أبو إسحاق، عن البراء بن عازب ﵁.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن المهلب بن أبي صفرة، عمن سمع النبي ﷺ:

أخرجه أبو داود (٢٥٩٧)، والحاكم في "المستدرك" (٢٥١٢) – ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٣٠٥٤)- من طريق مُحَمَّد بن كثير.

والترمذي (١٦٨٢)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٠٦٣)، وأبو الشيخ الأصبهاني في "أخلاق النبي ﷺ" (٤٧١)، والبغوي في "الأنوار" (٩٠٢) من طريق وكيع بن الجراح.

وعبد الرزاق في "مصنفه" (٩٤٦٧).

والحاكم في "المستدرك" (٢٥١٢) من طريق أبي حذيفة.

والحاكم في "المستدرك" (٢٥١٢)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٧٢٩٨) من طريق أبي نعيم فضل بن عمرو.

خمستهم: (مُحَمَّد بن كثير، ووكيع، وعبد الرزاق، وأبو حذيفة، وفضل) عن سفيان الثوري.

---

(١) جامع الترمذي (٣/٢٤٩).

وأخرجه النسائي (١٠٣٨٧)، وفي السنن الكبرى (٨٨١٠)، وابن سعد في "الطبقات" (٥٦/٢) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين.

وأحمد في "مسنده" (١٦٦١٥)، (٢٣٢٠٤) عن أسود بن عامر.

كلاهما: (أبو نعيم، وأسود بن عامر) عن شريك بن عبد الله.

وعبد الرزاق في "مصنفه" (٩٤٦٧) عن معمر بن راشد.

والحاكم في "المستدرك" (٢٥١٣) من طريق أحمد بن يونس عن زهير بن معاوية.

أربعتهم: (سفيان، وشريك، ومعمر، وزهير) عن أبي إسحاق به بنحوه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن المهلب بن أبي صفرة، عن البراء بن عازب رضي الله عنه:

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢٥١٤) - ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٣٠٥٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٨١/٦١) - من طريق علي بن حكيم عن شريك عن أبي إسحاق به بنحوه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن المهلب مرسلاً:

أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٥٦/٢) عن الحسن بن موسى.

والنسائي في "السنن الكبرى" (١٠٣٧٩)، وفي "عمل اليوم والليلة" (٦١٨) من طريق حسين بن عياش.

كلاهما: (الحسن، وحسين) عن زهير بن معاوية عن أبي إسحاق به بنحوه.

الوجه الرّابع: أبو إسحاق، عن البراء بن عازب رضي الله عنه:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٣٥٧٥)، والإمام أحمد في "مسنده" (١٨٥٤٩)، والنسائي في "السنن الكبرى" (١٠٣٧٧)، والحاكم في "المستدرك" (٢٥١٤) من طريق الأجلح بن عبد الله.

وأخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (١٠٣٧٦)، والروياني في "مسنده" (٢٨٢)، والطبراني في "الدعاء" (١٠٧٤)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢٤٣/١) من طريق الوليد بن مسلم عن شيبان.

كلاهما: (الأجلح، وشيبان) عن أبي إسحاق به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق السبعي وعلى من دونه:

الاختلاف على شريك بن عبد الله النخعي:

فقد اختلف عليه على وجهين؛ فرواه عنه على الوجه الأول:

١-أبو نعيم الفضل بن دكين، ثقة ثبت، تقدم، وسماعه من شريك قديم(١).

٢-أسود بن عامر الملقب بشاذان، ثقة(٢)، والغالب أنه سمع من شريك قديماً؛ لأنه توفي قبل أبي نعيم بعشر سنوات.

وروى عنه الوجه الثاني: علي بن حكيم الأودي، ثقة(٣).

والراجح عن شريك الوجه الأول لما يلي:

١-رواه عنه اثنان من الثقات، وكلاهما سمع منه قديماً قبل الاختلاط.

٢-المتابعة التامة لشريك على هذا الوجه؛ فقد تابعه عليه ثلاثة من الثقات، ومنهم الثوري.

٣-تفرد علي بن حكيم برواية الوجه الثّاني عن شريك، ويغلب على الظن سماعه منه بعد التغير وتوليه القضاء؛ فقد تأخرت وفاته إلى سنة (٢٣١)، وتوفي شريك سنة (١٧٧).

الاختلاف على زهير بن معاوية:

فقد اختلف عليه على وجهين؛ فرواه عنه على الوجه الأول:

أحمد بن عبد الله بن يونس الكوفي، ثقة حافظ(٤).

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٧٦٠).

(٢) التقريب (٥٠٣).

(٣) التقريب (٤٧٢٣).

(٤) التقريب (٦٣).

ورواه عنه على الوجه الثّالث:

١-الحسن بن موسى الأشيب، ثقة[1].

٢-الحسين بن عياش، ثقة[2].

ولعل الحمل في الاختلاف هنا على أبي إسحاق؛ لأن زهير سمع منه بعد اختلاطه كما قال الإمام أحمد[3].

وبذلك يرجح الوجه الأول عن زهير؛ فقد تابعه عليه الثقات الذين سمعوا من أبي إسحاق قديماً.

الاختلاف على أبي إسحاق السبيعي:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق على أربعة أوجه؛ فروى عنه الوجه الأول:

١-سفيان الثوري، ثقة ثبت إمام، تقدم، سمع من أبي إسحاق قبل اختلاطه[4].

٢-شريك بن عبد الله النخعي – في الوجه الراجح عنه-، صدوق تغير بعد تولي القضاء، تقدمت ترجمته في الحديث (٧).

٣-معمر بن راشد، ثقة ثبت تقدم، ويغلب على الظن أن سماعه من أبي إسحاق سماع قديم؛ لتقدم وفاته، فقد توفي سنة (١٥٤)، وتوفي أبو إسحاق سنة (١٢٦).

٤-زهير بن معاوية – في الوجه الراجح عنه-، ثقة ثبت تقدم

وروى عنه الوجه الثاني: شريك بن عبد الله النخعي – في الوجه المرجوح عنه- كما تقدم في ذكر الاختلاف عليه.

وروى الوجه الثّالث: زهير بن معاوية – في الوجه المرجوح عنه- كما تقدم أيضاً.

وبذلك يكون الوجه الثّاني والثالث مرجوحين عن أبي إسحاق.

أما الوجه الرابع فقد رواه عنه:

---

(١) التقريب (١٢٨٨)

(٢) التقريب (١٣٣٩).

(٣) تهذيب الكمال (٩/٤٢٤).

(٤) الكواكب النيرات (ص٣٥٦)، هدي الساري (ص٤٣١).

١-أجلح بن عبد الله، أبو حُجيَّة الكندي، ضعيف[1].

٢-شيبان بن عبد الرحمن التميمي، ثقة صاحب كتاب، تقدم، لكن الراوي عنه: الوليد بن مسلم مدلس[2] وقد عنعن.

فهذا الوجه غير محفوظ عن أبي إسحاق.

وعليه يكون الوجه الأول هو الراجح عن أبي إسحاق؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه أربعة من الرواة.

٢-الحفظ والإتقان؛ فقد رواه ثقتان ممن سمع من أبي إسحاق قبل الاختلاط، وتابعهما عليه شريك وهو صدوق يخطئ كثيراً، وسماعه قديم، وزهير بن معاوية وهو ثقة متقن، وسماعه بعد الاختلاط، لكنه توبع مما يدفع احتمال الخطأ في روايته.

٣-اتفاق البلدان؛ فمدار الإسناد كوفي، وثلاثة من الرواة عنه كوفيون.

٤-إعلال الترمذي للوجه المرسل؛ فقد ذكره بصيغة التمريض -كما تقدم-، وترجيح ابن حجر لهذا الوجه، حيث قال: والمحفوظ حديث سفيان بمتابعة زهير، والله أعلم[3].

دراسة الإسناد:

١-أبو إسحاق السبيعي: ثقة مكثر، تقدمت ترجمته في الحديث (٩).

٢-المهلب بن أبي صفرة ظالم بن سارق أبو سعيد العَتَكي البصري (ت٨٢).

تابعي ثقة، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل البصرة، له رؤية من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وهو غلام ولا صحبة له أصلاً.

قال ابن عبد البر: ثقة ليس به بأس، وأما من عابه بالكذب فلا وجه له؛ لأن صاحب الحرب يحتاج إلى المعاريض والحيلة فمن لم يعرفها عدها كذباً.

وقال الذهبي: صدوق ديّن شجاع، ميمون النقيبة.

---

(١) تهذيب الكمال (٢/٢٧٥/٢٨٢).

(٢) طبقات المدلسين (ص٥١).

(٣) إتحاف المهرة (١٦/٦٦٦).

وقال ابن حجر: من ثقات الأمراء، وكان عارفاً بالحرب فكان أعداؤه يرمونه بالكذب[(١)].

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث من وجهه الراجح صحيح؛ رجاله ثقات، وهو متصل وإن كان ظاهره الإرسال، لأن جهالة الصحابي لا تضر، فالصحابة كلهم عدول، وقد جاء عند النسائي تسمية الرجل بالبراء بن عازب ﷺ، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين إلا أن فيه إرسالاً، فإذا الرجل الذي لم يسمه المهلب بن أبي صفرة البراء بن عازب)[(٢)].

---

(١) الطبقات الكبرى (٣٠١٤/٩٣/٧)، الاستيعاب (٣٠٤٦/١٦٩٢/٤)، تهذيب الكمال (٦٢٢٩/٨/٢٩)، جامع التحصيل (٨٠٧/٢٨٨/١)، الكاشف (٥٦٧١/٣٠٠/٢)، التقريب (٦٩٣٧).

(٢) المستدرك (١١٧/٢).



الفصل الثاني: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة زيادة ونقصاً وإبدالاً.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة زيادة ونقصا في أسانيدها

المبحث الثاني: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بإبدال رواتها.

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة زيادة ونقصاً في أسانيدها:

(١/٣٩) – قال أبو نعيم في "معرفة الصحابة (٣/ ١١٥١ح ٢٨٩١): (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن أَحْمَدَ بن الْحَسَنِ، ثنا الْحَسَنُ بن عَلِيِّ بن مُصْعَبٍ، ثنا مُحَمَّدُ بن أَبِي السَّرِيِّ، ثنا عبد الرَّزَّاقِ، ثنا هِشَامُ بن حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بن سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ، قَالَ: لَمَّا أَنْ أَشْرَفَ رَسُولُ الله ﷺ عَلَى خَيْبَرَ الْيَهُودَ وَهُمْ فِي عَمَلِهِمْ مَعَهُمْ مَسَاحِيهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «اللهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ».

رَوَاهُ سَعِيدُ بن بَشِيرٍ، وَسعيد بن أبي عروبة، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ. وَرَوَاهُ سُلَيْمَانُ بن الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ مُخْتَصَرًا. وَرَوَاهُ ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ عَمْرِو بن سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَسَ بن مَالِكٍ).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أنس بن مالك رضي الله عنه واختلف عليه فيه على وجهين:

١-أنس بن مالك رضي الله عنه عن أبي طلحة عن النبي ﷺ.

٢-أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

الوجه الأوّل: أنس بن مالك رضي الله عنه عن أبي طلحة عن النبي ﷺ:

أخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢٨٩١) من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين.

وابن سعد في "الطبقات" (٢/١٠٩)، والإمام أحمد (١٦٣٤٧)، (١٦٣٥٨)، والروياني في "مسنده" (٩٨٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤٧٠٤) من طريق سعيد بن أبي عروبة.

والإمام أحمد (١٦٣٥١) من طريق شيبان.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٤٧٠٣)، وفي "مسند الشاميين" (٢٦٢٣) من طريق

سعيد بن بشير.

ثلاثتهم: (سعيد بن أبي عروبة، وشيبان، وسعيد بن بشير) عن قتادة.

والشاشي في "مسنده" (١٠٥٥)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤٧٠٥) من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت البناني.

ثلاثتهم: (مُحَمَّد بن سيرين، وقتادة، وثابت) عن أنس ﷺ به، بنحوه مطولاً ومختصراً.

ورواه أيضاً عمرو بن سعيد عن أبي طلحة ﷺ:

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٨٧٧) عن يزيد بن هارون.

والشاشي في "مسنده" (١٠٧٦) من طريق بشر بن مفضل.

كلاهما: (يزيد، وبشر) عن ابن عون عن عمرو بن سعيد عن أبي طلحة ﷺ بنحوه.

الوجه الثاني: أنس بن مالك ﷺ عن النبي ﷺ:

أخرجه البخاري (٢٩٩١)، (٣٦٤٧)، (٤١٩٨) من طريق أيوب السختياني عن ابن سيرين.

ومسلم (١٣٦٥) من طريق شعبة.

وعبد الرزاق في "تفسيره" (٢٥٦٩) -ومن طريقه الإمام أحمد (١٢٦٧١)، وأبو يعلى (٣٠٤٣)- من طريق معمر.

وأبو عوانة في "المستخرج" (٦٩٥٠) من طريق قرة بن خالد.

ثلاثتهم: (شعبة، ومعمر، وقرة) عن قتادة.

والبخاري (٩٤٧)، (٤٢٠٠) من طريق حماد بن زيد.

ومسلم (١٣٦٥) من طريق حماد بن سلمة.

كلاهما: (حماد بن زيد، وحماد بن سلمة) عن ثابت.

والبخاري (٦١٠)، (٢٩٤٥)، (٤١٩٨) من طريق حميد الطويل.

والبخاري (٣٧١)، ومسلم (١٣٦٥) من طريق عبد العزيز بن صهيب.

وأبو داود الطيالسي (٢٢٤١)، وابن حبان (٦٥٢١)، والطبراني في "المعجم الأوسط" من طريق الحسن البصري.

وأبو عوانة في "المستخرج" (٦٨٤٨) من طريق ابن عون عن عمرو بن سعيد.

سبعتهم: (مُحَّد بن سيرين، وقتادة، وثابت، وحميد، وعبد العزيز، والحسن، وعمرو بن سعيد) عن أنس ﷺ به، بنحوه مطولاً ومختصراً.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على أنس ﷺ، وعلى عدد من الرواة عنه:

الاختلاف على محمد بن سيرين:

فرواه عنه على الوجه الأوّل: هشام بن حسان، ثقة من أصحاب ابن سيرين الأثبات، تقدم.

ورواه على الوجه الثاني: أيوب السختياني، ثقة ثبت تقدمت ترجمته في الحديث (١٦).

ولعل الوجه الثّاني هو الراجح عن ابن سيرين؛ لأن أيوب أثبت في ابن سيرين من هشام بن حسان، فقد سئل علي بن المديني: من أثبت الناس في مُحَّد بن سيرين؟ فقال: أيوب ثم ابن عون ثم سلمة بن علقمة ثم حبيب بن الشهيد ثم يحيى بن عتيق ثم هشام بن حسان[١].

وقال أيضاً: أحاديث هشام بن حسان عن مُحَّد صحاح، قال: ونسخت من كتاب: ليس أحد أثبت في ابن سيرين من أيوب وابن عون إذا اتفقا، وإذا اختلفا فأيوب أثبت، وهشام أثبت من خالد الحذاء في ابن سيرين، وكلهم ثبت[٢].

وقال الإمام أحمد: أيوب وابن عون أَحَبُّ إِلَيَّ، وحسَّن أمر هشام، وقال قد روى أحاديث رفعها وأوقفوها[٣].

الاختلاف على قتادة:

فرواه عنه على الوجه الأول:

١-سعيد بن أبي عروبة، ثقة حافظ من أثبت الناس في قتادة كما نص عليه ابن معين، وأبو حاتم وغير واحد من الأئمة[٤].

٢-شيبان بن عبد الرحمن التميمي، ثقة حجة تقدم.

---

(١) المعرفة ليعقوب (٦٠/٢).

(٢) شرح علل الترمذي (٦٨٨/٢).

(٣) العلل ومعرفة الرجال: رواية المروذي وغيره (٧٨). وشرح العلل (٤٩٨/٢).

(٤) سؤالات ابن الجنيد (٣١٣)، التهذيب (٥٧/٤)، التقريب (٢٣٦٥).

٣-سعيد بن بشير أبو عبد الرحمن الشامي، ضعيف[1].

ورواه على الوجه الثاني:

١-شعبة بن الحجاج الإمام الثقة الناقد، من أثبت أصحاب قتادة، قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: أثبت النَّاس في قَتَادَة: ابن أبي عروبة وهشام – يعني: الدستوائي وشعبة، ومن حدَّث من هؤلاء بحديث عن قتادة فلا تبالي ألا تسمعه من غيره[2].

وقال ابن محرز: سمعت يحيى بن معين يقول: أوثق الناس في قتادة: سعيد وشعبة وهشام. قيل له: أيما أوثق في قتادة، شعبة أو سعيد؟ فقال: شعبة ثقة فيما حدث به، وسعيد أكثر منه في قتادة[3].

٢-معمر بن راشد، ثقة ثبت تقدم.

٣-قرة بن خالد السدوسي البصري، ثقة ضابط[4].

ولعل الوجهين محفوظان عن قتادة؛ فرواة الوجهين ثقات حفاظ ما عدا سعيد بن بشير لكنه وافق الثقات هنا، وممن روى الوجه الأول سعيد بن أبي عروبة، وممن روى الوجه الثّاني شعبة، وكلاهما في الطبقة الأولى من أصحاب قتادة.

الاختلاف على ثابت البناني:

فروى الوجه الأول عنه: سليمان بن المغيرة، ثقة تقدم.

وروى الوجه الثاني:

١-حماد بن زيد، ثقة حافظ تقدمت ترجمته في الحديث (١٦).

٢-حماد بن سلمة، ثقة عابد تقدم.

وتقدم النقل عن الأئمة في بيان مرتبة سليمان بن المغيرة والحمادين في ثابت، وأن

---

(١) التقريب (٢٢٧٦).

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة (١٨٣٥).

(٣) معرفة الرجال: رواية ابن محرز (١/١١٥).

(٤) التقريب (٥٥٤٠).

حماد بن سلمة أثبت من روى عنه في الحديث (٣١)، وعليه يكون الوجه الثّاني هو الراجح.

الاختلاف على ابن عون:

فروى الوجه الأول عنه:

١-يزيد بن هارون، ثقة متقن تقدم.

٢-بشر بن المفضل، ثقة ثبت تقدم.

وروى الوجه الثاني: عثمان بن عمر العبدي، ثقة.

وبذلك يكون الوجه الأول هو الراجح؛ حيث رواه ثقتان حافظان، أما الوجه الثّاني فتفرد بروايته ثقة.

الاختلاف على أنس رضي الله عنه:

الوجه الثّاني هو الراجح عن أنس رضي الله عنه؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه سبعة من الرواة.

٢-الحفظ والإتقان؛ فرواة هذا الوجه أئمة حفاظ.

٣-القوة في الشيخ؛ فقتادة وثابت البناني من أثبت أصحاب أنس رضي الله عنه كما قال أبو حاتم[1].

ومما يؤكد ترجيح هذا الوجه تخريج البخاري ومسلم له في صحيحيهما.

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث من وجهه الراجح صحيح، فقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما كما تقدم.

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٢/٤٤٩).

مسند ثوبان رضي الله عنه

(٢/٤٠) – قال الترمذي في "جامعه" (٣/ ١٩٠ ح ١٥٧٢، ١٥٧٣): (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَالِمِ بن أَبِي الجَعْدِ، عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْ ثَلاَثٍ: الكِبْرِ، وَالغُلُولِ[١]، وَالدَّيْنِ دَخَلَ الجَنَّةَ».

حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا ابن أبي عدي، عن سعيد، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن ثوبان قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ فَارَقَ الرُّوحُ الجَسَدَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْ ثَلاَثٍ: الكَنْزِ، وَالغُلُولِ، وَالدَّيْنِ دَخَلَ الجَنَّةَ».

هكذا قال سعيد: الكنز، وقال أبو عوانة في حديثه: الكبر[٢]، ولم يذكر فيه عن معدان ورواية سعيد أصح).

---

(١) الغلول: الخيانة في المغنم والسرقة من الغنيمة قبل القسمة، يقال: غَلَّ يَغُلُّ غُلُولاً فهو غال، وكل من خان في شيء خفية فقد غل، وسميت غلولاً لأن الأيدي فيها مغلولة أي ممنوعة مجعول فيها غل، وهو الحديدة التي تجمع يد الأسير إلى عنقه. انظر: النهاية (٣/٣٨٠).

(٢) هكذا قال الترمذي في الجامع، ونقل كلامه الحافظ البيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٧٣) وفي الشعب (٧/٣٧٥) وقال: في كتابي عن أبي عبد الله –يعني الحاكم– الكنز مقيد بالزاي والصحيح في حديث أبي عوانة بالراء.

وقد اختلفت آراء العلماء في ضبط هذه الكلمة؛ فروى العسكري في "تصحيفات المحدثين" (١/ ١٤٠) عن الإمام أحمد أنه قال: (صحّف مُحَمَّد بن جعفر –يعني غُنْدرًا– في حديث شعبة: "من فارقت روحه. . . الحديث" قال غندر: (الكنز) صحّف فيه، وقال مُحَمَّد بن بكر وعبد الوهاب: الكِبْر)، وقال السندي في حاشيته على سنن ابن ماجه (٢/٧٦): قال الحافظ أبي الفضل العراقي: أن المشهور في الرواية بالباء الموحدة والراء، وذكر ابن الجوزي في "مجمع الأسانيد" عن الدارقطني أنه الكنز بالنون والزاي، ولذا ذكره ابن مردويه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ﴾[التوبة: ٣٤]. فالكِبر بالباء الموحدة بمعنى التكبُّر والعلو، وأما الكنز فبمعنى الجمع دون أداء حق المال بإنفاقه في سبيل الله، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ﴾ الآية، وهو الموافق لما بعده، إذ الكلام فيما يتعلق بالأموال.

والذي يظهر من خلال التخريج أن المحفوظ عن أبي عوانة بالراء –كما ذكر البيهقي–، فقد اتفق الرواة عنه =

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه قتادة واختلف عليه فيه على وجهين:

١-قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان ﵁.

٢-قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن ثوبان ﵁.

الوجه الأول: قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان ﵁:

أخرجه الترمذي -واللفظ له- (١٥٧٢) عن قتيبة بن سعيد عن أبي عوانة عن قتادة به.

الوجه الثاني: قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن ثوبان ﵁:

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢٢١٨)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥١٥١) من طريق أبي داود الطيالسي.

والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥١٥١) من طريق عفان بن مسلم.

والحاكم في "المستدرك" (٢٢١٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٢٠٨)، وفي "الشعب" (٥١٥١) من طريق أبي الوليد الطيالسي.

ثلاثتهم: (أبو داود، وعفان، وأبو الوليد) عن أبي عوانة.

وأخرجه الترمذي (١٥٧٣) من طريق ابن أبي عدي.

وابن ماجه (٢٤١٢) من طريق خالد بن الحارث.

والإمام أحمد في "مسنده" (٢٢٤٢٧) من طريق محمد بن بكر.

والإمام أحمد في "مسنده" (٢٢٤٢٧)، والحاكم (٢٢١٧)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٤١١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠٩٦٤) من طريق عبد الوهاب بن عطاء.

والدارمي (٢٥٩٢)، والنسائي في "الكبرى" (٨٧١١)، والروياني في "مسنده" (٦١١، ٦١٢)، وابن حبان (١٩٨)، والطبراني في "الأوسط" (٧٧٥١)، وابن عساكر في "تاريخ

= على أنه (الكِبْر)، أما سعيد بن أبي عروبة فوافق أبا عوانة في رواية محمد بن بكر، وعبد الوهاب بن عطاء، ويزيد بن زريع، فرووه عنه بلفظ (الكِبْر)، وخالفهم ابن أبي عدي، وخالد بن الحارث فقالوا: (الكنز).

دمشق" (٧٣/٥) من طريق يزيد بن زريع.

خمستهم: (ابن أبي عدي، وخالد بن الحارث، ومُحَمَّد بن بكر، وعبد الوهاب، ويزيد) عن سعيد بن أبي عروبة.

والإمام أحمد في "مسنده" (٢٢٤٢٨)، والبزار (٤١٥٩) من طريق شعبة.

والإمام أحمد في "مسنده" (٢٢٣٦٩)، (٢٢٤٣٤) من طريق أبان بن سعيد العطار.

والإمام أحمد في "مسنده" (٢٢٣٦٩)، (٢٢٣٩٠)، (٢٢٤٣٤)، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (٦٠٨)، وتمام في "فوائده" (١٣٨٦) من طريق همام بن يحيى.

خمستهم: (أبو عوانة، وسعيد بن أبي عروبة، وشعبة، وأبان، وهمام) عن قتادة به بنحوه، وقال ابن أبي عدي وخالد بن الحارث: (الكنز)، ورواية النسائي أوردها من طريقين، قال في إحداهما: الكنز، وقال في الأخرى: الكبر، وعند الروياني: (الكفر)، وقال الباقون: (الكبر).

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى.

الاختلاف على أبي عوانة:

اختلف فيه عليه على وجهين؛ فرواه عنه على الوجه الأوّل: قتيبة بن سعيد، ثقة ثبت[1].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١-أبو الوليد الطيالسي، إمام ثقة، تقدم.

٢-عفان بن مسلم الباهلي، ثقة ثبت، تقدم.

ولعل الوجه الثّاني هو الراجح؛ فقد رواه اثنان من الثقات الأثبات، وتوبع عليه أبو عوانة كما سيأتي في الاختلاف على قتادة، والذي يظهر لي -والله أعلم- أن الحمل في الاختلاف على أبي عوانة فإن قتيبة بن سعيد ثقة ثبت كما تقدم، وقد قال ابن المديني: (كان أبو عوانة في قَتَادَة ضعيفاً، لأنه كان قد ذهب كتابه)[2].

---

(١) التقريب (٥٥٢٢).

(٢) تاريخ بغداد (٦٣٨/١٥)، التهذيب (١٠٥/١١).

الاختلاف على قتادة:

الوجه الثّاني هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه عن قتادة خمسة من الرواة.

٢-الحفظ والإتقان؛ فكل الذين رووه عنه حفاظ متقنون.

٣-القوة في الشيخ؛ فشعبة، وسعيد بن أبي عروبة من أثبت الناس في قتادة، ويليهم همام وأبان[١].

٤-ترجيح الترمذي لهذا الوجه من طريق سعيد بن أبي عروبة بقوله: (ورواية سعيد أصح).

دراسة الإسناد:

١- قتادة بن دعامة السدوسي: تقدمت ترجمته في الحديث (١٨).

٢-سالم بن أبي الجعد الغطفاني الأشجعي الكوفي (ت ١٠٠ أو قبلها).

متفق على توثيقه، وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وكان يرسل كثيراً، ووصفه الذهبي وابن حجر بالتدليس لكنه ممن احتمل الأئمة تدليسهم.

وممن أرسل عنه ولم يدركه من الصحابة ثوبان ﷺ كما ذكر الترمذي، وقال الإمام أحمد: (لم يسمع سالم من ثوبان ولم يلقه، وبينهما معدان بن أبي طلحة، وليست هذه الأحاديث بصحاح).

روى له الجماعة[٢].

٣- معدان بن أبي طلحة ويقال: ابن طلحة اليعمري الكناني الشامي.

تابعي ثقة، وثقه ابن سعد، والعجلي، والذهبي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات.

روى له الجماعة سوى البخاري[٣].

---

(١) انظر: شرح علل الترمذي (ص٦٩٤) وقد تقدم بيان مرتبة همام في قتادة في الحديث (١٨).

(٢) طبقات ابن سعد (٢٩١/٦)، جامع الترمذي (١٢٩/٥)، تهذيب الكمال (٢١٤٢/١٣٠/١٠)، ميزان الاعتدال (٣٠٤٨/١٦٢/٣)، التقريب (٢١٦٩)، طبقات المدلسين (ص٣١).

(٣) طبقات ابن سعد (٤٤٤/٧)، تاريخ معرفة الثقات (١٧٥٦/٢٨٦/٢)، الثقات لابن حبان (٥٧٠٤/٤٥٧/٥)، =

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح، وعنعنة قتادة محمولة على الاتصال؛ لأن رواية شعبة عن قتادة مأمون فيها من تدليس قتادة لأنه كان لا يسمع منه إلا ما سمع.

فعنه قال: (كان همتي من الدنيا شفتي قتادة فإذا قال: سمعت، كتبت. وإذا قال: قال: تركت)[١].

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي[٢].

= تهذيب الكمال (٢٨/٢٥٦/٦٠٨٢)، الكاشف (٢/٢٧٩/٥٥٤٧)، التقريب (٦٧٨٧).

(١) مستخرج أبي عوانة (٤/١٦٨/١٤١٦).

(٢) المستدرك (٢/٣١).

مسند جابر بن سمرة رضي الله عنه

(٣/٤١) – قال الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١/ ٤٥٠ح ٥١٨):

(حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ، حَدَّثَنَا خَلَفُ بن الْوَلِيدِ اللُّؤْلُؤِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، قَالَ الطَّحَاوِيُّ وَاسْمُهُ عِيسَى بن مَاهَانَ عَنْ عبد الْمَلِكِ بن عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بن سَمُرَةَ، قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلامُ يَقُولُ: «سَتَغْزُونَ جَزِيرَةَ الْعَرَبِ وَتُفْتَحُ عَلَيْكُمْ وَتَغْزُونَ فَارِسَ وَتُفْتَحُ عَلَيْكُمْ وَتَغْزُونَ الرُّومَ وَتُفْتَحُ عَلَيْكُمْ، ثُمَّ الدَّجَّالَ»".

قَالَ: وَلَمْ يَذْكُرْ نَافِعَ بن عُتْبَةَ.

وقال الدارقطني: يرويه عبد الملك بن عمير، واختلف عنه؛ فرواه أبو جعفر الرازي، عن عبد الملك عن جابر بن سمرة، عن النبي ﷺ.

وغيره يرويه عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن خاله نافع بن عتبة بن أبي وقاص، وهو الصواب.

وقال يونس بن أبي إسحاق: عن عبد الملك بن عمير، عن هاشم بن عتبة، ولم يذكر بينهما أحدا، ووهم في قوله: هاشم وإنما هو: نافع.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عبد الملك بن عمير واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

١-عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٢-عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن خاله نافع بن عتبة بن أبي وقاص رضي الله عنهما.

٣-عبد الملك بن عمير، عن نافع بن عتبة بن أبي وقاص رضي الله عنه.

الوجه الأول: عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ:

أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥١٨)، والمحاملي في "أماليه" -رواية ابن البيع- (٢٨٠) من طريق أبي جعفر الرازي عن عبد الملك بن عمير به بمثله.

الوجه الثاني: عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن خاله نافع بن عتبة بن

أبي وقاص رضي الله عنهما:

أخرجه مسلم (٢٩٠٠) من طريق جرير.

وابن ماجه (٤٠٩١)، وابن أبي شيبة في "مسنده" (٥٣٨)، وفي "مصنفه" (٣٧٥٠٤) —ومن طريقه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٦٤٢)- والإمام أحمد (١٥٤٠)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥١٧) من طريق زائدة.

والإمام أحمد (١٥٤١)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١٣٩/٣) من طريق أبي عوانة.

والإمام أحمد (١٨٩٧٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٦٤٣)، والحاكم في "المستدرك" (٨٣١٢) من طريق المسعودي.

والإمام أحمد (١٨٩٧٣) من طريق أبي إسحاق الفزاري.

وابن حبان (٦٦٧٢) من طريق عبيد الله بن عمرو.

وابن قانع في "معجم الصحابة" (١٣٩/٣)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٣٦٩١)، والحاكم في "المستدرك" (٥٨٢٢)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٣٩٩) من طريق موسى بن عبد الملك بن عمير.

سبعتهم: (جرير، وزائدة، وأبو عوانة، والمسعودي، والفزاري، وعبيد الله بن عمرو، وموسى) عن عبد الملك بن عمير به بنحوه، وزادوا بعد الدجال: "فيفتحه الله"، وفي أوله عند مسلم: كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ، فِي غَزْوَةٍ، قَالَ: فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، قَوْمٌ مِنْ قِبَلِ الْمَغْرِبِ، عَلَيْهِمْ ثِيَابُ الصُّوفِ، فَوَافَقُوهُ عِنْدَ أَكَمَةٍ، فَإِنَّهُمْ لَقِيَامٌ وَرَسُولُ الله ﷺ قَاعِدٌ، قَالَ: فَقَالَتْ لِي نَفْسِي: ائْتِهِمْ فَقُمْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ لا يَغْتَالُونَهُ، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ: لَعَلَّهُ نَجِيٌّ مَعَهُمْ، فَأَتَيْتُهُمْ فَقُمْتُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ، قَالَ: فَحَفِظْتُ مِنْهُ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ، أَعُدُّهُنَّ فِي يَدِي، فذكر الحديث، وعند الحاكم نحوه.

وتوبع عبد الملك بن عمير على هذا الوجه؛ تابعه:

سماك بن حرب: أخرجه ابن حبان (٦٨٠٩) من طريق شعبة عن سماك به بنحوه.

الوجه الثالث: **عبد الملك بن عمير، عن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص**[١] رضي الله عنه:

(١) هكذا جاء عند ابن أبي عاصم والحاكم (هاشم بن عتبة) بدل (نافع بن عتبة)، وهو وهم كما قال الدارقطني، وسيأتي =

أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٦٤٤)، والحاكم في "المستدرك" (٥٦٩٠)، وابن عبد البر في "الاستيعاب" (١٠٤٧/٤) من طريق يونس بن أبي إسحاق عن عبد الملك بن عمير به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على عبد الملك بن عمير؛ فرواه عنه على الوجه الأول:

أبو جعفر الرازي، عيسى بن ماهان التميمي، صدوق صالح الحديث، يهم لسوء حفظه[1].

ورواه على الوجه الثاني:

١- جرير بن عبد الحميد الضبي، ثقة تقدم.

٢-زائدة بن قدامة، ثقة ثبت تقدمت ترجمته في الحديث (١٢).

٣-أبو عوانة وضاح بن عبد الله اليشكري تقدم.

٤- المسعودي عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة، ثقة اختلط تقدم.

٥-أبو إسحاق الفزاري، ثقة مأمون تقدم.

٦- عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي، ثقة فقيه[2].

٧-موسى بن عبد الملك بن عمير، ضعيف الحديث[3].

ورواه على الوجه الثّالث:

= الكلام على هذا الوجه عند النظر في الاختلاف، وهاشم بن عتبة بن أبي وقاص مختلف في صحبته؛ فقال ابن الكلبي وابن حبان: له صحبة، وسماه بعضهم هشاماً وهو وهم، وقال أبو أحمد الحاكم: يكنى أبا عمر وعده بعضهم في الصحابة، وقال الخطيب: أسلم يوم الفتح، وحضر مع عمه حرب الفرس بالقادسيّة، وله بها آثاره مذكورة، واختلف فيه رأي الحافظ ابن حجر؛ فعده في الصحابة في "الإصابة"؛ وذكر هذا الحديث في كتابه (نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين)، فلعله يرجح أنه تابعي. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤٠٤/٦)، نزهة السامعين (٥٧ ح١٩).

(١) تهذيب الكمال (٧٢٨٤/١٩٢/٣٣).

(٢) التقريب (٤٣٢٧).

(٣) الجرح والتعديل (٦٨٤/١٥١/٨).

يونس بن أبي إسحاق السبيعي، صدوق يهم قليلاً[1].

والوجه الثّاني هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه سبعة من الرواة.

٢-الحفظ والإتقان؛ فستة من رواة الوجه الثّاني ثقات، بينما راوي الوجه الأول ضعيف، وراوي الوجه الثالث صدوق يهم.

٣-المتابعة القاصرة؛ فقد توبع أصحاب عبد الملك بن عمير على هذا الوجه؛ تابعهم شعبة فرواه عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة به.

٤-ترجيح الأئمة لهذا الوجه؛ كالبغوي، وابن السكن، والدارقطني.

فنقل الحافظ ابن حجر في "الإصابة" أن البغوي لم يسمّه، بل قال: عن ابن أخي سعد، وقال: الصواب عن نافع بن عتبة، ثم قال: وقال ابن السكن: الحديث لنافع بن عتبة إلا أن يكون نافع وهاشم سمعاه جميعاً. . . وعد ابن عساكر من رواه عن عبد الملك فقال: نافع سبعة أنفس وهو عند مسلم من هذا الوجه وتابعه سماك بن حرب عن جابر بن سمرة[2].

وقال الدارقطني: وهو الصواب.

وقال أبو نعيم: رواه أصحاب عبد الملك بن عمير عن جابر عن نافع بن عتبة[3].

وقد أخرج الإمام مسلم هذا الوجه في صحيحه.

دراسة الإسناد:

عبد الملك بن عمير: تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح أخرجه الإمام مسلم في صحيحه كما تقدم.

---

(١) التقريب (٧٨٩٩).

(٢) الإصابة (٦/٤٠٤).

(٣) معرفة الصحابة (٥/٢٧٤٥).

مسند جابر رضي الله عنه

(٤/٤٢) – قال الترمذي في جامعه: (٣/ ٢٠١): (حَدَّثَنَا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بن يُونُسَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بن أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بن عبد اللهِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ قَالَ جَابِرٌ: بَايَعْنَا رَسُولَ الله ﷺ عَلَى أَنْ لا نَفِرَّ، وَلَمْ نُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ.

وقد روي هذا الحديث عن عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير قال: قال جابر بن عبد الله ولم يذكر فيه أبو سلمة.

وقال في العلل الكبير: سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن، إن كان محفوظا ولم يعرفه. قال أبو عيسى: وروى غير سعيد بن يحيى هذا الحديث عن عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن جابر بن عبد الله، ولم يذكر فيه أبا سلمة)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عيسى بن يونس واختلف عليه فيه على وجهين:

١-عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن يحي بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر رضي الله عنه.

٢-عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن يحي بن كثير قال: قال جابر رضي الله عنه.

الوجه الأوّل: عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن يحي بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر رضي الله عنه:

أخرجه الترمذي (٣/٢٠١ ح ١٥٩١)، وفي "العلل الكبير" (١/٢٦٢ ح ٤٧٩)،

(١) العلل الكبير (١/٢٦٢).

والطبراني في "الأوسط" (٣٠٦/٦ ح ٦٤٨٢).

وتوبع أبو سلمة؛ تابعه أبو الزبير:

أخرجه مسلم (١٨٥٦) من طريق الليث بن سعد عن أبي الزبير به، وفي أوله: «كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ أَلْفًا وَأَرْبَعَ مِائَةً، فَبَايَعْنَاهُ وَعُمَرُ آخِذٌ بِيَدِهِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَهِيَ سَمُرَةٌ».

الوجه الثاني: عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن يحيى بن كثير قال: قال جابر ﷺ:

علقه الترمذي عن عيسى بن يونس ولم أقف على إسناده.

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على عيسى بن يونس فرواه عنه على الوجه الأول:

سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، ثقة تقدم، لكنه تفرد بروايته عن عيسى بن يونس، وتفرد عيسى بروايته عن الأوزاعي.

قال الطبراني: أما الوجه الثّاني الذي علقه الترمذي فلم أقف على من رواه عنه.

والوجه الثّاني هو الراجح؛ وذلك لقرينتين:

١-إعلال البخاري والترمذي للوجه الأول؛ فقد سأل الترمذي الإمام البخاري عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن إن كان محفوظاً ولم يعرفه[1]، فالبخاري -رحمه الله- استنكره بهذا الإسناد، ثم زاد الترمذي فبيَّن علته بقوله: (وروى غير سعيد بن يحيى. . .) وكلامه يشير إلى أن الخطأ من سعيد بن يحيى بزيادة أبي سلمة في إسناده.

٢- تفرد عيسى بن يونس بروايته عن الأوزاعي، والأوزاعي إمام كثير الأصحاب.

وعليه يكون الوجه الثّاني هو الراجح.

دراسة الإسناد:

١-عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبو عمرو ويقال: أبو مُحَمَّد الهمداني الكوفي، نزل الشام مرابطاً (ت ١٨٦ وقيل بعدها).

متفق على توثيقه، وثقه ابن معين، وابن المديني، والإمام أحمد وابن حجر وزاد ابن المديني

---

(١) العلل الكبير (٢٦٢/١).

وابن حجر: مأمون، روى له الجماعة[1].

٢- عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي:

ثقة ثبت إمام متفق على إمامته وجلالته، قال ابن مهدي: (ما كان بالشام أحد أعلم بالسنة من الأوزاعي)[2].

٣- يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم أبو نصر اليمامي (ت١٣٢).

ثقة ثبت إمام بالاتفاق، قال أبو حاتم: لم يدرك أحدا من أصحاب النبي ﷺ إلا أنسا فإنه رآه رؤية ولم يسمع منه.

وقال ابن حبان: كان يدلس، فكل ما روى عن أنس فقد دلَّس عنه، لم يسمع من أنس ولا صحابي شيئاً.

وقال ابن حجر: ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل، روى له الجماعة.

والذي يظهر من كلام ابن حبان أنه يقصد بالتدليس الإرسال الخفي، وقد ذكره العلائي في المرتبة الثّانية من المدلسين، وتبعه عليه ابن حجر، وتدليس أصحابها ليس بقادح كما هو معلوم[3].

٤- أبو سلمة بن عبد الرحمن: تقدمت ترجمته في الحديث (٣٤).

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ للانقطاع بين يحيى بن أبي كثير وجابر رضي الله عنه، وله متابعة أخرجها مسلم تقدم ذكرها -والله تعالى أعلم-.

---

(١) طبقات ابن سعد (٤٨٨/٧)، التاريخ الكبير (٤٠٦/٦)، تهذيب الكمال (٦٢/٢٣/ ٤٦٧٣)، التقريب (٥٣٤١).

(٢) طبقات ابن سعد (٤٨٨/٧)، تهذيب الكمال (٣٩١٨/٣٠٧/١٧)، التقريب (٣٩٦٧).

(٣) التاريخ الكبير (٣٠٨٧/٣٠١/٨)، الجرح والتعديل (٥٩٩/١٤١/٩)، المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٢٤٤)، الثقات (١١٦١٨/٥٩١/٧)، تهذيب الكمال (٦٩٠٧/٥٠٤/٣١)، جامع التحصيل(٨٨٠/٢٩٩/١)، التقريب (٧٦٣٢)، طبقات المدلسين (٦٣/٣٦/١).

(٥/٤٣) – قال ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٥/ ٨٧): (أخبرنا جدي أبو المفضل يحيى بن علي القاضي أنبأ أبو القاسم بن أبي العلاء ح وأخبرنا أبو الحسن الفرضي ثنا عبد العزيز الصوفي قالا أنا محمد بن محمد نا محمد بن عبد الله نا صالح بن عمران الدعاء نا الحسن بن بشر ثنا العباس بن الفضل الأنصاري عن الصلت بن دينار عن أبي نضرة عن جابر وأبي سعيد الخدري قالا إنا كنا جلوساً عند رسول الله فمر طلحة بن عبيد الله فقال هذا شهيد يمشي على وجه الأرض.

قال الدارقطني: يرويه الصلت بن دينار، واختلف عنه؛ فرواه العباس بن الفضل الأنصاري، عن الصلت، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ.

وغيره يرويه، عن الصلت، عن أبي نضرة، عن جابر، وحده، وهو المحفوظ).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه الصلت بن دينار واختلف عليه على وجهين:

١-الصلت بن دينار، عن أبي نضرة، عن جابر وأبي سعيد رضي الله عنهما.

٢-الصلت بن دينار، عن أبي نضرة، عن جابر رضي الله عنه.

الوجه الأوّل: الصلت بن دينار، عن أبي نضرة، عن جابر وأبي سعيد رضي الله عنهما:

أخرجه ابن مخلد في "حديثه عن شيوخه" (١/ ٢٣٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٥/ ٨٧) من طريق العباس بن الفضل الأنصاري عن الصلت به بلفظه.

الوجه الثاني: الصلت بن دينار، عن أبي نضرة، عن جابر رضي الله عنه:

أخرجه الترمذي (٣٧٣٩) من طريق صالح بن موسى الطلحي.

وابن ماجه (١٢٥) من طريق وكيع.

وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٣/ ٢١٩).

وأبو داود الطيالسي (١٩٠٢) – ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (٣/ ١٠٠)، وابن

عساكر في "تاريخ دمشق" (٨٧/٢٥)-، والبغوي في "تفسيره" (٣٣٨/٦) وفي "شرح السنة" (٣٩١٦) من طريق مسلم بن إبراهيم.

وابن عدي في "الكامل" (١٢٧/٥) من طريق علي بن نصر الأزدي.

وأبو طاهر المخلص (٢٩٤٢) – ومن طريقه ابن الأثير في "أسد الغابة" (٤٦٩/٢)، والذهبي في "السير" (٢٦/١)، وفي "تذكرة الحفاظ" (٢٦٨/١)-، والحاكم في "المستدرك" (٥٦١٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٩٦/٢٤) من طريق مكي بن إبراهيم.

خمستهم: (صالح بن موسى، ووكيع، ومسلم، وعلي، ومكي) عن الصلت به، بنحوه.

النظر في الاختلاف:

مدار الاختلاف في هذا الحديث هو الصلت بن دينار، وهو ضعيف -كما سيأتي في ترجمته- وقد روى الوجه الأول عنه: العباس بن الفضل الأنصاري، وهو ضعيف منكر الحديث[1]، فهذا الوجه غير محفوظ عنه.

وروى الوجه الثّاني عدد من الرواة وفيهم ثقات حفاظ؛ لذا رجحه الدارقطني بقوله: (وهو المحفوظ)، وهو لا يستلزم الصحة كما هو معلوم، وعليه تكون جميع الأوجه عن الصلت بن دينار مردودة؛ لضعفه وعدم ضبطه.

دراسة الإسناد:

١-الصلت بن دينار الأزديّ الهُنائيّ البصري أبو شُعيب المجنون مشهور بكنيته (ت١٦٠أو نحوها).

متفق على تضعيفه؛ قال ابن معين: ليس بشيء، وقال الإمام أحمد: متروك الحديث، ترك النَّاس حديثه، وقال البخاري: لا يحتج بحديثه، وقال عمرو بن علي: كثير الغلط متروك الحديث، كان يحيى وعبد الرّحمن لا يحدثان عنه.

وقال أبو زرعة: ليّن، وقال أبو حاتم: لين الحديث إلى الضعف ما هو، مضطرب الحديث، وقال يعقوب بن سفيان: مُرْجىء، ضعيف، ليس بشيء.

---

(١) تهذيب الكمال (٢٣٩/١٤/ ٣١٣٥).

وقال أبو داود: ضعيف، وقال الترمذي: تكلم بعض أهل العلم فيه. وقال النَّسائيُّ: ليس بثقة، وقال ابن عديّ: ليس حديثه بالكثير، عامة ما يرويه ممّا لا يتابعه عليه النَّاس.

وقال أبو أحمد الحاكم، وعلي بن الجنيد، وابن حجر: متروك، وهو الراجح في حاله — والله أعلم-.

روى له الترمذي وابن ماجه[1].

٢-أبو نضرة المنذر بن مالك بن قطعة العبدي ثم العَوَقي البصري (ت ١٠٨أو بعدها).

وثقه ابن سعد، وابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، زاد ابن سعد: وليس كل أحد يحتج به، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان ممن يخطئ، وقال الذهبي في الميزان: من ثقات التابعين، وقال في الكاشف: ثقة يخطئ.

وأورده العقيلي في الضعفاء، وابن عدي في الكامل، ولم يذكرا شيئاً يدل على ضعفه؛ فالراجح — والله اعلم- أنه ثقة.

استشهد به البخاري، وروى له مسلم والأربعة[2].

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لأجل الصلت بن دينار.

قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث الصلت، وقد تكلم بعض أهل العلم في الصلت بن دينار وضعفه، وتكلموا في صالح بن موسى[3].

وقال الحاكم: تفرد به الصلت بن دينار، وليس من شرط هذا الكتاب[4].

---

(١) الضعفاء الكبير (٧٤٣/٢٠٩/٢)، تاريخ دمشق (١٩٥/٢٤)، تهذيب الكمال (٢٨٩٧/٣٧٥/١)، ميزان الاعتدال (٣٩١١/٤٣٦/٣)، التهذيب (٧٦٢/٣٨١/٤)، التقريب (٢٩٤٧).

(٢) طبقات ابن سعد (٢٠٨/٧)، الجرح والتعديل (١٠٨٨/٢٤١/٨)، الضعفاء الكبير (١٧٧٩/١٩٩/٤)، الكامل في ضعفاء الرجال (١٨٤٨/٣٦٧/٦)، تهذيب الكمال (٦١٨٣/٥٠٨/٢٨)، ميزان الاعتدال (٨٧٦٩/٥١٥/٦)، الكاشف (٥٦٣٢/٢٩٥/٢)، التقريب (٦٨٩٠).

(٣) جامع الترمذي (٩٦/٦).

(٤) المستدرك (٤٢٤/٣).

ويشهد لمعنى الحديث مايلي:

١- ما أخرجه الترمذي (٣٧٤٢) من طريق يُونُسُ بن بُكَيْرٍ عن طَلْحَةُ بن يَحْيَى، عَنْ مُوسَى، وَعِيسَى ابْنَيْ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِمَا طَلْحَةَ، أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالُوا: لأَعْرَابِيٍّ جَاهِلٍ: سَلْهُ عَمَّنْ قَضَى نَحْبَهُ مَنْ هُوَ؟ وَكَانُوا لا يَجْتَرِئُونَ عَلَى مَسْأَلَتِهِ يُوَقِّرُونَهُ وَيَهَابُونَهُ، فَسَأَلَهُ الأَعْرَابِيُّ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ إِنِّي اطَّلَعْتُ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ وَعَلَيَّ ثِيَابٌ خُضْرٌ، فَلَمَّا رَآنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ عَمَّنْ قَضَى نَحْبَهُ؟ قَالَ الأَعْرَابِيُّ: أَنَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: هَذَا مِمَّنْ قَضَى نَحْبَهُ.

وإسناده حسن، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب[١].

٢- ما أخرجه مسلم (٢٤١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، كَانَ عَلَى حِرَاءٍ هُوَ وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، فَتَحَرَّكَتِ الصَّخْرَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اهْدَأْ فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ، أَوْ صِدِّيقٌ، أَوْ شَهِيدٌ».

---

(١) جامع الترمذي (٦/٩٧).

مسند حبيب بن مسلمة الفهري

(٦/٤٤)- قال أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢/ ٨٢٢/ ٢١٥٦): (حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بن أَحْمَدَ بـن الْحَسَنِ، ثنا بِشْرُ بـن مُوسَى، ثنا الْحُمَيْدِيُّ، ثنا سُفْيَانُ، ثنا يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ زِيَادِ بـن حَارِثَةَ، عَـنْ حَبِيبِ بـن مَسْلَمَةَ الْفِهْرِيِّ، قَالَ: «شَهِدْتُ رَسُولَ الله ﷺ يُنَفِّلُ الثُّلُثَ فِي بَدْأَتِهِ».

رواه يحيى بن سعيد، ووكيع، وعبد الرزاق، والأشجعي في جماعة عن سفيان الثوري، عن يزيد بن يزيد مثله ورواه ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن يزيد بن جابر الأزدي مثله ورواه مُحَمَّد بن إسحاق، عن يزيد بن يزيد ولم يذكر زياد بن جارية).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه يزيد بن جابر الأزدي واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

١-يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي، عن مكحول، عن زياد بن جارية، عن حبيب بن مسلمة الفهري مرفوعاً.

٢- يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي، عن مكحول، عن حبيب بن مسلمة الفهري موقوفاً.

٣- يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي، عن مكحول، عن حبيب بن مسلمة الفهري مرفوعاً.

الوجه الأول: يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي، عن مكحول، عن زياد بن جارية، عن حبيب بن مسلمة الفهري مرفوعاً:

أخرجه الحميدي في "مسنده" (٨٩٥) -ومن طريقه ابن قانع في "معجم الصحابة" (١/١٩٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٥٢٠)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢١٥٦)-

وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٧٠١) - ومن طريقه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٢٩٦٧)-.

والترمذي في "العلل الكبير" (٤٦٧) عن ابن أبي عمر.

وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٨٤٨) عن يعقوب بن حميد.

أربعتهم: (الحميدي، وسعيد، وابن أبي عمر، ويعقوب) عن سفيان بن عيينة.

وأبو داود (٢٧٤٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٨٠٧) من طريق مُحَمَّد بن كثير.

وعبد الرزاق في "مصنفه" (٩٣٣٣) — ومن طريقه الإمام أحمد (١٧٤٦٢)، وابن المنذر في "الأوسط" (٦٥٢٤)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٥١٩)، وفي "مسند الشاميين" (٦٢٨)، (٣٥٤٧)-.

وأبو عبيد القاسم بن سلَّام في "الأموال" (٧٩٨)، والإمام أحمد (١٧٤٦٨) عن يحيى بن سعيد، وقرن أبو عبيد بين عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد ثم قال: كلاهما أو أحدهما.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٦٨٧٠) — ومن طريقه ابن ماجه (٢٨٥١)-والإمام أحمد (١٧٤٦٨) عن وكيع.

والدارمي (٢٥٢٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٥٢١٩) من طريق أبي عاصم.

وأبو طاهر المخلص في "المخلصيات" (١٤٩٣) من طريق زيد بن الحباب.

والحاكم في "المستدرك" (٢٥٩٩) من طريق مصعب بن المقدام.

والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٨٠٧) من طريق أبي أحمد الزبيري.

تسعتهم: (مُحَمَّد بن كثير، وعبد الرزاق، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي —على الشك- ووكيع، وأبو عاصم، وزيد، ومصعب، والزبيري) عن سفيان الثوري.

والإمام أحمد (١٧٤٦٤)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٥٢١)، وفي "مسند الشاميين" (٦٢٩)، (٣٥٤٦) من طريق زياد بن سعد.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٥٢٢)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/١٩٠) من طريق عبد الرحمن بن يزيد.

والبيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٢٩٦٥) من طريق مُحَمَّد بن إسحاق.

خمستهم: (سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وزياد بن سعد، وعبد الرحمن بن يزيد، ومُحَمَّد بن إسحاق) عن يزيد بن يزيد بن جابر به بنحوه، ولفظ الثوري ومُحَمَّد بن إسحاق: «نفل الثلث بعد الخمس»، وعند زياد بن سعد «نفل الثلث»، ولفظ عبد الرحمن بن يزيد: «نفل في البدأة الربع وفي الرجعة الثلث».

الوجه الثاني: يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي، عن مكحول، عن حبيب بن مسلمة الفهري موقوفاً:

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٩٣٣٢) عن معمر عن يزيد بن يزيد بن جابر به، ولفظه: «يُنَفِّلُ السَّرَايَا حِينَ يَبْدَأُ الثُّلُثَ بَعَدَ الْخُمْسِ».

الوجه الثالث: يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي، عن مكحول، عن حبيب بن مسلمة الفهري مرفوعاً:

علقه أبو نعيم عن مُحَمَّد بن إسحاق، عن يزيد بن يزيد بن جابر به.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي على ثلاثة أوجه، فرواه على الوجه الأول:

١-سفيان بن عيينة، ثقة إمام حافظ تقدمت ترجمته في الحديث (٣٥).

٢-سفيان الثوري، إمام حافظ تقدم مراراً.

٣-زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني، ثقة ثبت[1].

٤-عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، ثقة[2].

٥-مُحَمَّد بن إسحاق – في الوجه الأول عنه-، صدوق تقدمت ترجمته في الحديث (١٩).

ورواه على الوجه الثاني: معمر بن راشد، ثقة ثبت تقدم.

ورواه على الوجه الثّالث: مُحَمَّد بن إسحاق –في الوجه الثّاني عنه- كما علقه أبو نعيم ولم أقف على إسناده.

وبذلك يكون الوجه الأول هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه خمسة من الرواة.

---

(١) التقريب (٢٠٨٠).

(٢) التقريب (٤٠٤١).

٢-الحفظ والإتقان؛ فقد رواه كبار الحفاظ كابن عيينة والثوري، أما الوجه الثّاني فرواه معمر بن راشد وهو ثقة ثبت لكنه خالف الأكثر من أصحاب يزيد بن يزيد بن جابر، وأما الوجه الثالث فرواه مُحَمَّد بن إسحاق وهو صدوق، وقد ذكره أبو نعيم عنه معلقاً فلم يثبت إسناد إليه، ثم إنه تابع الحفاظ على رواية الوجه الثّاني في الرواية الموصولة فيرجح ما وافق فيه الحفاظ على ما خالفهم فيه.

٣-القوة في الشيخ؛ فعبد الرحمن بن يزيد بن جابر روى الوجه الأول عن أخيه، وأهل بيت الرجل أعلم بحديثه.

دراسة الإسناد:

١-يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي الشامي الدمشقي (ت ١١٣).

ثقة حافظ، من أثبت أصحاب مكحول بعد سليمان بن موسى.

وثقه ابن معين، والعجلي، والنسائي، وابن حجر وغيرهم، وزاد ابن حجر: فقيه.

قال ابن عيينة: ثقة عاقل حافظ، من أهل الشام، لا أعلم مكحولاً خلف بالشام مثله إلا ما ذكره ابن جريج من سليمان بن موسى[1].

٢-مكحول الشامي: ثقة فقيه تقدمت ترجمته في الحديث (٦٣).

٣-زياد بن جارية التميمي الدمشقي، ويقال: زيد، أو يزيد، وصوَّب البخاري، وابن حبان، والمزي، وابن حجر الأول.

تابعي ثقة، يقال: له صحبة، أرسل حديثاً فذكره بسببه ابن أبي عاصم في الصحابة، وتبعه أبو نعيم، وأبو موسى، وهو حديث "من سأل وله ما يغنيه" الحديث.

قال أبو حاتم: شيخ مجهول، وقال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

والراجح أنه ثقة؛ فقد وثقه النسائي على تشدده، وأما وصف أبي حاتم له بالجهالة فقد أجاب عنه الحافظ ابن حجر بقوله: وأبو حاتم قد عبّر بعبارة مجهول في كثير من الصحابة،

---

(١) معرفة الثقات (١٨٦١)، الجرح والتعديل (٩/٢٩٦/١٢٦٢)، تهذيب الكمال (٣٢/٢٧٣/٧٠٦٣)، التقريب (٧٧٩١).

ولكن جزم بكونه تابعياً ابن حبان وغيره وتوثيق النسائي له يدل على أنه عنده تابعي.

ومن القرائن الدالة على توثيقه أنه تابعي اختلف في صحبته، وقلَّ أن يُخْتَلف في صحبة رجلٍ مطعونٍ في عدالته أو ضبطه.

روى له أبو داود، وابن ماجه[1].

الحكم على الحديث:

إسناد الوجه الراجح صحيح، لكنه بهذا اللفظ معل من جهة المتن، وستأتي دراسة علته المتنية في المبحث الخاص بذلك.

---

(١) التاريخ الكبير (٣/٣٤٨)، الجرح والتعديل (٣/٥٢٧/٢٣٨٠)، تهذيب الكمال (٩/٤٣٩/٢٠٢٨)، الإصابة (٢/٦٥٥/٣٠١٤)، تهذيب التهذيب (٣/٣٠٨/٦٥٧)، التقريب (٢٠٧٠).

مسند خريم بن فاتك رضي الله عنه

(٧/٤٥) – قال البيهقي في "شعب الإيمان" (٦/ ١٢٧ح ٣٩٦٤): (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بن عبد الله الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا عبد الرَّحْمَنِ بن حَمْدَانَ الْجَلَّابُ، بِهَمْدَانَ، حَدَّثَنَا هِلَالُ بن الْعَلَاءِ الرُّقِّيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن عبد الْمَلِكِ، حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ بن حُمَيْدٍ أَبُو عبد الرَّحْمَنِ، عَنِ الرُّكَيْنِ بن الرَّبِيعِ، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ خُرَيْمِ بن فَاتِكٍ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ. ح:

وَأَخْبَرَنَا أَبُو عبد الله الْحَافِظُ، وَاللَّفْظُ لِحَدِيثِهِ هَذَا، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بن بَالَوَيْهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن أَحْمَدَ بن النَّضْرِ، حَدَّثَنَا جَدِّي مُعَاوِيَةُ بن عَمْرٍو، حَدَّثَنَا مسَلَمَةُ بْنُ جَعْفَرٍ الْبَجَلِيُّ، عَنِ الرُّكَيْنِ بن الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّيَ، عنِ أَبِي يَحْيَى خُرَيْمِ بن فَاتِكٍ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، قَالَ: «النَّاسُ أَرْبَعَةٌ، وَالْأَعْمَالُ سِتَّةٌ: فَمُوجِبَاتٌ، وَمِثْلٌ بِمِثْلٍ وَعَشَرَةِ أَضْعَافٍ وَسَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ، فَمَنْ مَاتَ كَافِرًا وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، وَمَنْ مَاتَ مُؤْمِنًا وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَالْعبد يَعْمَلُ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا بِمِثْلِهَا. وَالْعبد يَهِمُّ بِالْحَسَنَةِ، فَتُكْتَبُ لَهُ حَسَنَةٌ، وَالْعبد يَعْمَلُ بِالْحَسَنَةِ، فَتُكْتَبُ لَهُ عَشْرًا، وَالْعبد يُنْفِقُ نفقَةً فِي سَبِيلِ اللهِ، فَيُضَاعَفُ لَهُ سَبْعُمِائَةِ ضِعْفٍ. وَالنَّاسُ أَرْبَعَةٌ: فَمُوَسَّعٌ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا، وَمُوَسَّعٌ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ، وَمُوَسَّعٌ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا، أَوْ مُقَتَّرٌ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ، وَمُقَتَّرٌ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا، وَمُوَسَّعٌ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ، وَشَقِيٌّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

قال البخاري: "الأول أصح. يعني رواية من رواه عن الركين، عن أبيه، عن عمه يسير بن عميلة، عن خريم بن فاتك".

وقال أبو نعيم: "اختلف على الركين بن الربيع فيه: فرواه عمرو بن قيس الملائي، عن الركين بن الربيع، عن الربيع بن عميلة، عن خريم ورواه شيبان عن الركين، عن أبيه، عن عمه يسير بن عميلة، عن خريم، ورواه الثوري، وزائدة، عن الركين، عن أبيه، عن

يسير، عن خريم، ورواه عمار بن رزيق، عن الركين، عن عمه يسير، عن خريم ورواه عبيدة بن حميد، عن الركين، عن عمه، عن خريم ورواه مُحَمَّد بن إسحاق، عن شعبة، عن الركين، عن أبيه، عن عمه يسير بن عميلة، عن خريم، مختصرا"[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه الرُّكَين بن الرَّبيع واختلف عليه فيه على خمسة أوجه:

١- الرُّكَين بن الرَّبيع، عن عمه يُسَير بن عَمِيلة، عن خُرَيم بن فاتك رضي الله عنه.

٢- الرُّكَين بن الرَّبيع، عن أبيه الربيع، عن خُرَيم بن فاتك رضي الله عنه.

٣- الرُّكَين بن الرَّبيع، عن أبيه الربيع، عن عمه يسير، عن خُرَيم بن فاتك رضي الله عنه.

٤- الرُّكَين بن الرَّبيع، عن عمه، عن أبيه، عن خُرَيم بن فاتك رضي الله عنه.

٥- الرُّكَين بن الرَّبيع، عن رجل، عن خُرَيم بن فاتك رضي الله عنه.

الوجه الأول: الرُّكَين بن الرَّبيع، عن عمه يُسَير بن عَمِيلة، عن خُرَيم بن فاتك رضي الله عنه:

أخرجه ابن منده في "معرفة الصحابة" (ص٥١٩) من طريق عمار بن رزيق.

والحاكم في "المستدرك" (٢٤٤٢) –ومن طريقه البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٩٦٤)- من طريق معاوية بن عمرو عن مسلمة بن جعفر.

والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٩٦٤) من طريق عبيدة بن حميد.

ثلاثتهم: (عمار، ومسلمة، وعبيدة) عن الركين به بلفظه، وعند ابن منده: (أن الأعمال ست وأن الناس أربعة) ثم قال: وذكر الحديث بطوله.

الوجه الثاني: الرُّكَين بن الرَّبيع، عن أبيه الربيع، عن خُرَيم بن فاتك رضي الله عنه:

أخرجه الإمام أحمد (١٩٠٣٩) –ومن طريقه أبو الطاهر السلفي في "معجم السفر" (٥٦٩)- عن أبي النضر هاشم بن القاسم عن المسعودي.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٤١٥٢) من طريق عمرو بن قيس.

(١) معرفة الصحابة (٢/٩٨١).

كلاهما: (المسعودي، وعمرو بن قيس) عن الركين به بنحوه.

الوجه الثالث: الرُّكَين بن الرَّبِيع، عن أبيه الربيع، عن عمه يسير، عن خُرَيم بن فاتك رضي الله عنه:

أخرجه الترمذي (١٦٢٥)، وابن أبي شيبة في "مسنده" (٧٤٣)، وفي "مصنفه" (١٩٤٢٤)-ومن طريقه ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٧١)، وفي "الآحاد والمثاني" (١٠٤٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤١٥٥)-، والإمام أحمد (١٩٠٣٦)، (١٩٠٣٨)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٩٦٠)، وابن حبان (٤٦٤٧)، وابن منده في "معرفة الصحابة" (ص٥١٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢٤٤١)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٩٦٣) من طريق زائدة.

والنسائي في "المجتبى" (٣١٨٦)، وفي "الكبرى" (٤٣٨٠)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٧٢) من طريق الثوري.

والإمام أحمد (١٩٠٣٥) — ومن طريقه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (٣٤/٩)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (١٣١/٢)-، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤٢٣/٨)، وابن حبان (٦١٧١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤١٥٣) من طريق شيبان.

وعلقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" عن مُحَّد بن إسحاق عن شعبة.

أربعتهم: (زائدة، والثوري، وشيبان، وشعبة) عن الركين به بنحوه مطولاً ومختصراً.

الوجه الرّابع: الرُّكَين بن الرَّبِيع، عن عمه، عن أبيه، عن خُرَيم بن فاتك رضي الله عنه:

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٤١٥١)[(١)] — ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢٥١٩) — من طريق أبي غسان.

وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢٥١٩) من طريق بشر بن آدم.

---

(١) وقع في المطبوع للمعجم الكبير (مسلمة بن إسحاق) بدل (مسلمة بن جعفر) وهو خطأ، وتصحفت أيضاً في الإسناد (عن) الأخيرة إلى (عبد) في قوله: (عن أبي عبد خريم بن فاتك)، والصواب —والله أعلم— أنه رواه على هذا الوجه؛ لأن أبا نعيم أخرجه من طريق الطبراني كذلك، وعلقه ابن منده في "معرفة الصحابة" عن أبي غسان عن الركين به. انظر: المعجم الكبير (٢٠٥/٤)، معرفة الصحابة لابن منده (ص٥١٨)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٩٨١/٢).

كلاهما: (أبو غسان، وبشر) عن مسلمة بن جعفر عن الركين به، بنحوه.

الوجه الخامس: الرُّكَين بن الرَّبِيع، عن رجل، عن خُرَيم بن فاتك رضي الله عنه:

أخرجه الإمام أحمد (١٨٩٠٠) -ومن طريقه أبو طاهر السلفي في "معجم السفر" (٥٦٩)، وأبو بكر بن المقرئ في "الأربعين في الجهاد" (٢٨)- من طريق يزيد بن هارون.

وابن بشران في "الأمالي" (١٧٨) من طريق عاصم بن علي الواسطي.

كلاهما: (يزيد بن هارون، وعاصم) عن المسعودي عن الركين به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على الركين بن الربيع وعلى من دونه:

الاختلاف على عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المسعودي:

فرواه عنه على الوجه الثاني: أبو النضر هاشم بن القاسم، ثقة ثبت تقدم.

ورواه عنه على الوجه الخامس:

١-يزيد بن هارون، ثقة متقن تقدم.

٢-عاصم بن علي الواسطي، صدوق.

ولعل الاختلاف من المسعودي؛ لأنه اختلط وأبو النضر، وعاصم بن علي، ويزيد بن هارون سمعوا منه بعد الاختلاط[١].

الاختلاف على مسلمة بن جعفر:

فرواه على الوجه الأوّل: معاوية بن عمرو، ثقة تقدم.

ورواه على الوجه الرّابع:

١-بشر بن آدم بن يزيد البصري، ابن بنت أزهر السمان، صدوق فيه لين.

٢-أبو غسان مالك بن إسماعيل النهدي، ثقة متقن صاحب كتاب[٢].

---

(١) الكواكب النيرات (٢٨٨).

(٢) التقريب (٦٤٢٤).

والاختلاف هنا اضطراب من مسلمة بن جعفر وليس من الرواة عنه؛ لأنه مجهول كما سيأتي.

الاختلاف على الركين:

فرواه على الوجه الأول:

١-عمار بن رزيق أبو الأحوص الكوفي، لا بأس به[1].

٢-عبيدة بن حميد الكوفي المعروف بالحذاء، صدوق ربما أخطأ[2].

٣-مسلمة بن جعفر البجلي الأحمسي، ذكره البخاري في التاريخ الكبير وأبو حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، كما ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: يجهل[3].

ورواه على الوجه الثاني:

١-المسعودي -في الوجه الأول عنه-، ثقة اختلط قبل موته، فمن سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط[4]، والراوي عنه هنا أبو النضر، وهو ممن سمع منه بعد الاختلاط كما تقدم.

٢-عمرو بن قيس الملائي، ثقة متقن[5]، لكن لم يصح الإسناد إليه؛ لأن شيخ الطبراني علي بن سعيد الرازي ضعيف، قال الدارقطني: ليس في حديثه بذاك[6].

فهذا الوجه غير محفوظ عن الركين.

ورواه على الوجه الثّالث:

١-زائدة بن قدامة، ثقة ثبت تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٢).

٢-سفيان الثوري، إمام حافظ تقدم.

---

(١) التقريب (٤٨٢١).

(٢) التقريب (٤٤٠٨).

(٣) التاريخ الكبير (١٦٨٩/٣٨٨/٧)، الجرح والتعديل (١٢١٩/٢٦٧/٨)، الثقات (١٥٨٧٩/١٨٠/٩)، ميزان الاعتدال (٨٥٢٤/٤٢١/٦).

(٤) التقريب (٣٩١٩).

(٥) التقريب (٥١٠٠).

(٦) انظر: سؤالات حمزة للدارقطني (٣٤٨)، إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني (ص ٤٣١).

٣-شيبان بن عبد الرحمن التميمي، ثقة حجة تقدم.

٤-شعبة بن الحجاج الإمام الحافظ، تقدم مراراً.

ورواه على الوجه الرّابع:

مسلمة بن جعفر، لم أقف فيه على جرح ولا تعديل، تقدم قريباً عند ذكر الاختلاف عليه.

ورواه على الوجه الخامس:

المسعودي – في الوجه الثّاني عنه- تقدم قريباً عند ذكر الاختلاف عليه.

ويظهر بالنظر في أحوال الرواة المختلفين أن الوجه الأول والثالث أقواها، والوجه الثالث هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-العدد، فقد رواه أربعة من الرواة، بينما روى الوجه الأول ثلاثة، وروى الوجه الثّاني اثنان.

٢-الحفظ والإتقان؛ فجميع رواة هذا الوجه حفاظ متقنون، بخلاف رواة الوجه الأول والثّاني.

٣-ترجيح البخاري لهذا الوجه؛ فقد أخرجه في التاريخ الكبير من طريق شيبان -كما تقدم- وعلقه عن أبي غسان عن مسلمة بن جعفر عن الركين به ثم قال: (والأول أصح)[1].

دراسة الإسناد:

١-الركين بن الربيع بن عُمَيلة الفزاري أبو الربيع الكوفي.

ثقة؛ وثقه ابن معين والنسائي، وقال أبو حاتم: صالح.

روى له البخاري في الأدب المفرد والباقون[2].

٢-الربيع بن عُمَيلة الفزاري الكوفي أبو الربيع.

تابعي ثقة، وثقه ابن سعد، وابن معين، والعجلي، والذهبي، وابن حجر.

وذكره ابن حبان في الثقات، روى له الجماعة سوى البخاري[3].

---

(١) التاريخ الكبير (٨/٤٢٣).

(٢) الثقات (٤/٢٤٣/٢٧١٩)، تاريخ أسماء الثقات (١/٨٧)، تهذيب الكمال (٩/٢٢٥/١٩٢٥)، التقريب (١٩٥٦).

(٣) طبقات ابن سعد (٦/١٧٦)، تاريخ معرفة الثقات (١/٣٥٥/٤٥٥)، الثقات (٤/٢٢٦/٢٦٣٠)، الكاشف =

٣-يُسَير بن عُمَيلة الفزاري الكوفي، ويقال فيه: أُسَيْر أيضاً.

وثقه العجلي وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي: لا يعرف.

روى له الترمذي والنسائي(١).

والراجح في حاله -والله أعلم- أنه مجهول الحال؛ فإن العجلي وابن حبان معروفين بتساهلهما في التوثيق، ولم يطعن فيه أحد فيبقى في حيِّز الجهالة.

٤- خريم بن فاتك بن شدّاد بن عمرو بن فاتك الأسدي، وأبوه الأخرم يُقَالُ له فاتك، وقيل: إن فاتك هو ابن الأخرم، أبو أيمن، ويقال أبو يحيى.

صحابي شهد بدراً مع أخيه سبرة بن فاتك، وقيل: إن خريمًا هذا وابنه أيمن أسلما جميعًا يوم فتح مكة، وقد صحح البخاري وغيره: أن خريمًا وأخاه سبرة بن فاتك شهدا بدرًا، وهو الصحيح، وعداده في الشاميين، وقيل: في الكوفيين(٢).

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لجهالة يُسَير بن عُمَيلة، وقد أخرج مسلم في صحيحه قطعة منه برقم (٢٠٦) من حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا، كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةً، وَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَعَمِلَهَا، كُتِبَتْ لَهُ عَشْرًا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا، لم تُكْتَبْ، وَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ».

= (١/٣٩٢/١٥٣٦)، التهذيب (٣/٢١٦/٤٧٦)، التقريب (١٨٩٧).

(١) تاريخ معرفة الثقات (٢/٣٧١/٢٠٤٦)، الجرح والتعديل (٩/٣٠٨/١٣٢٨)، الثقات (٥/٥٥٧/٦٢٢٨)، تهذيب الكمال (٣٢/٣٠٥/٧٠٨٠)، ميزان الاعتدال (٧/٢٧١/٩٨٠١)، التقريب (٧٨٠٩).

(٢) الاستيعاب (٢/٤٦٤/٦٤٣)، أسد الغابة (١/٦٠٧/١٤٤٠)، الإصابة (٢/٢٧٥/٢٢٤٨).

مسند الزبير بن العوام رضي الله عنه

(٨/٤٦) - قال أبو نعيم في حلية الأولياء (٧/ ٢٦٨): (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن أَحْمَدَ بن الْحَسَنِ، وَمُحَمَّدُ بن الْحَسَنِ الْيَقْطِينِيُّ، قَالَا: ثنا صَالِحُ بن أَحْمَدَ الْهَرَوِيُّ، حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بن مُحَمَّدِ بن سُلَيْمَانَ بن هِلَالٍ، ثنا أَبُو خَيْثَمَةَ مُصْعَبُ بن سَعِيدٍ الْمِصِّيصِيُّ، ثنا عِيسَى بن يُونُسَ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ وَائِلِ بن دَاوُدَ، عَنِ الْبَهِيِّ، عَنِ الزُّبَيْرِ بن الْعَوَّامِ، " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ صَبْرًا ثُمَّ قَالَ: لا يُقْتَلُ قُرَيْشِيٌّ بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ صَبْرًا إِلَّا قَاتَلَ عُثْمَانَ، إِلَّا تَفْعَلُوا تُذْبَحُوا ذَبْحَ الشَّاةِ " غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مِسْعَرٍ، تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ عِيسَى بن يُونُسَ، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ، عَنْ عِيسَى، عَنْ وَائِلٍ، عَنْ دُونِ مِسْعَرٍ).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه مصعب بن سعيد المصيصي، واختلف عليه فيه على وجهين:

١-مصعب المصيصي، عن عيسى بن يونس، عن مسعر، عن وائل بن داود، عن البهي، عن الزبير بن العوام رضي الله عنه.

٢- مصعب المصيصي، عن عيسى بن يونس، عن وائل بن داود، عن البهي، عن الزبير بن أبي هالة.

الوجه الأول: مصعب المصيصي، عن عيسى بن يونس، عن مسعر، عن وائل بن داود، عن البهي، عن الزبير بن العوام رضي الله عنه:

أخرجه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (٢٦٨/٧)، وأبو الطاهر السلفي في "المشيخة البغدادية" (٥) من طريق أحمد بن مُحَمَّد بن سليمان بن هلال عن مصعب المصيصي به بلفظه.

الوجه الثاني: مصعب المصيصي، عن عيسى بن يونس، عن وائل بن داود، عن البهي، عن الزبير رضي الله عنه:

أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (١٢٩٨)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢٨٣٨)

من طريق الحسن بن سفيان.

والطبراني في "الأوسط" (١٦٥٣) عن أحمد بن النضر العسكري.

وابن عدي في "الكامل" (٩٠/٨) -ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٤٣/٣٩) من طريق الفضل بن عبد الله الأنطاكي.

وابن عدي في "الكامل" (٣٦٤/٦) من طريق سليمان بن عمر بن خالد.

أربعتهم: (الحسن، وأحمد، والفضل، وسليمان) عن مصعب المصيصي به، بنحوه، ونقل أبو نعيم في "المعرفة" عن أبي حاتم قوله: والزبير هذا هو ابن أبي هالة، وأحال ابن عدي رواية سليمان على رواية الفضل الأنطاكي.

وقد توبع مصعب على هذا الوجه؛ تابعه:

مُحَمَّد بن عبيد بن ميمون: أخرجه البزار في "مسنده" (٩٧٧)، وابن عدي في "الكامل" (٣٦٤/٦) عن عبد الله بن شبيب عن مُحَمَّد بن ميمون به.

النظر في الاختلاف:

مدار الاختلاف في هذا الحديث هو أبو خيثمة مصعب بن سعيد المصيصي، وهو ضعيف -كما سيأتي في ترجمته- فهو الذي يتحمل عهدة الاختلاف، وعليه تكون جميع الأوجه عنه مردودة؛ لضعفه وعدم ضبطه.

أما متابعة مُحَمَّد بن ميمون له على رواية الوجه الثّاني فهي ضعيفة لا يعتد بها؛ لكونها من رواية عبد الله بن شبيب القيسي وهو واهٍ متهم بسرقة الحديث[(١)].

قال ابن عدي بعد تخريجه لهذه المتابعة: وهذا يعرف بمصعب بن سعيد عن عيسى بن يونس، وقد رواه ابن شبيب هذا عن مُحَمَّد بن عبيد عن عيسى، وابن شبيب لا اعتماد عليه[(٢)].

دراسة الإسناد:

١-مصعب بن سعيد أبو خيثمة الضرير المصيصي الحراني.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات وبين

---

(١) المجروحين (٥٨١/٤٧/٢)، الكامل في الضعفاء (١٠٩٩/٢٦٢/٤)، ميزان الاعتدال (٤٣٨١/١١٨/٤).

(٢) الكامل (٣٤٦/٦).

السماع في خبره لأنه كان مدلساً وقد كف في آخر عمره.

وقال صالح جزرة: شيخ ضرير لا يدري ما يقول.

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه فقطب وجهه.

وقال ابن عدي: يحدث عن الثقات بالمناكير ويصحف عليهم، وقال أيضاً: الضعف على حديثه بيّن.

وخلاصة حاله أنه ضعيف؛ لأنه رأي الجمهور، وابن حبان معروف بتساهله في التوثيق[١].

الحكم على الحديث:

الحديث من كلا الوجهين ضعيف؛ لأن مداره على مصعب بن سعيد المصيصي، والمتابعة لا تقويه لما عُلِم من حال راويها.

وله شاهد من حديث مطيع بن الأسود ﵁ قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

أخرجه مسلم في صحيحه (١٧٨٢).

---

(١) الجرح والتعديل (٨ /٣٠٩/١٤٢٨)، الثقات (١٧٥/٩/ ١٥٨٥٠)، الكامل في الضعفاء (٣٦٤/٦)، لسان الميزان (١٦٧/٤٣/٦)، طبقات المدلسين (ص٤٦).

مسند سعيد بن زيد بن نفيل رضي الله عنه

(٩/٤٧) – قال الحميدي في "مسنده" (١/ ١٩٥ح ٨٣): (ثنا سُفْيَانُ، ثنا الزُّهْرِيُّ، أَخْبَرَنِي طَلْحَةُ بن عبد الله بن عَوْفِ ابْنُ أَخِي عبد الرَّحْمَنِ بن عَوْفٍ عَنْ سَعِيدِ بن زَيْدِ بن عَمْرِو بن نُفَيْلٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ ظَلَمَ مِنَ الْأَرْضِ شِبْرًا طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

ثم قال: قيل لسفيان: فإن معمرا يدخل بين طلحة وبين سعيد رجلا فقال سفيان: ما سمعت الزهري أدخل بينهما أحدا.

وقال الترمذي: وروى سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن طلحة بن عبد الله، عن سعيد بن زيد، عن النبي ﷺ ولم يذكر فيه سفيان، عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل(١).

وقال البزار: ورواه ابن عيينة، عن الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن سعيد بن زيد، ولم يقل: عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل(٢).

وقال الطحاوي: وقد خولف سفيان في إسناد هذا الحديث، فأدخل فيه بين طلحة بن عبد الله وبين سعيد بن زيد عبد الرحمن بن عمرو بن سهل فممن رواه عن الزهري كذلك مالك بن أنس(٣).

وقال أبو نعيم: واختلف على الزهري في هذا الحديث، فرواه الزبيدي، ومعمر، وشعيب، ومالك، ويونس، وصالح بن أبي الأخضر، وأبو أويس، عن الزهري، عن طلحة بن عبد الرحمن. ورواه سفيان بن عيينة، ومحمد بن إسحاق، عن الزهري، عن طلحة، عن سعيد. ورواه عبد الأعلى، عن سعيد بن أبي عروبة، عن عبد الرحمن السراج، عن

---

(١) جامع الترمذي (٢٨/٤).

(٢) مسند البزار (٨٨/٤).

(٣) شرح مشكل الآثار (١٥/ ٤٤٠).

الزهري، عن مُحَمَّد بن طلحة، عن سعيد بن زيد[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه الزهري واختلف عليه فيه على وجهين:

١- الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنه.

٢- الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل، عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنه.

الوجه الأوّل: الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنه:

أخرجه النسائي (٤٠٩٠)، وابن ماجه (٢٥٨٠)، والشافعي في "الأم" وفي "السنن المأثورة" (٦٣٨)، والحميدي (٨٣) - ومن طريقه الشاشي (٢٠٤)-.

وعبد الرزاق في "مصنفه" (١٨٥٦٥)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٨٠٤٧)، والإمام أحمد (١٦٢٨)، والبزار (١٢٦٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٩٤٩)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٢٧٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٩٤٩)، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (٦٣١)، وابن الأعرابي في "معجمه" (١٩٢٧) — ومن طريقه الخطابي في "غريب الحديث" (١٢٠٣/٣)-

وابن حبان (٣١٩٤)، (٤٧٩٠)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص١٧٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨١/١٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٦٧٧٦)، والبغوي في "شرح السنة" (٢٥٦٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤١/٢٥)، والذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١٢٦/١).

جميعهم من طريق سفيان بن عيينة.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٦١٤٣) من طريق عبد الرزاق عن معمر.

والأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (٨٥٢/٢) من طريق عبد الأعلى.

وأبو بكر الخلال في "السنة" (١٩٢)، والشاشي (٢٢٠)، وابن الأعرابي في "معجمه" من

---

(١) معرفة الصحابة (١٤٥/١).

طريق عبد الوهاب بن عطاء.

كلاهما: (عبد الأعلى، وعبد الوهاب) عن سعيد بن أبي عروبة عن عبد الرحمن السراج.

والنسائي (٤٠٩١)، والإمام أحمد في "مسنده" (١٦٤٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٩٥٠) –ومن طريقه الضياء المقدسي (١٠٩٤) –، وابن خزيمة –كما في فتح الباري (٥/١٠٤)–، وأبو بكر الخلال في "السنة" (١٩٣)، والشاشي (٢٢٤) من طريق مُحَمَّد بن إسحاق.

وأبو بكر الخلال في "السنة" (١٩٤) من طريق يحيى بن السكن، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٦١٤٤) من طريق مُحَمَّد بن كثير العبدي وحبان بن هلال، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/٢٦٠) من طريق أبي الوليد الطيالسي.

أربعتهم: (يحيى، والطيالسي، ومُحَمَّد بن كثير، وحبان بن هلال) عن سليمان بن كثير.

خمستهم: (ابن عيينة، ومعمر، والسراج، وابن إسحاق، وسليمان بن كثير) عن الزهري به بمثله، واقتصر معمر على القطعة الأولى من الحديث، واقتصر عبد الوهاب بن عطاء ويحيى بن السكن على القطعة الثّانية إلا أن عبد الوهاب قال: "من قاتل"، وذكر مُحَمَّد بن إسحاق عند الإمام أحمد قصة تحديث سعيد بن زيد بهذا الحديث، فقال: عن الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، قال: أتتني أروى بنت أويس في نفر من قريش، فيهم عبد الرحمن بن عمرو بن سهل، فقالت: إن سعيد بن زيد قد انتقص من أرضي إلى أرضه ما ليس له، وقد أحببت أن تأتوه فتكلموه، قال: فركبنا إليه وهو بأرضه بالعقيق، فلما رآنا قال: قد عرفت الذي جاء بكم، وسأحدثكم ما سمعت من رسول الله ﷺ، سمعته يقول: «من أخذ من الأرض ما ليس له، طوقه إلى السابعة من الأرضين يوم القيامة، ومن قتل دون ماله، فهو شهيد».

الوجه الثاني: الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل، عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنه:

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١٨٥٦٤) – ومن طريقه عبد بن حميد (١٠٥)، والإمام أحمد (١٦٣٩)، والترمذي (١٤١٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٣٠)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٦١٤٣)، وابن الجارود (١٠١٩)، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (٦٦٣)، وابن حبان (٣١٩٥)–.

وابن الأعرابي في "معجمه" (٧٨٩) من طريق هشام بن يوسف.

كلاهما: (عبد الرزاق، وهشام بن يوسف) عن معمر.

والبخاري (٢٤٥٢)، والإمام أحمد (١٦٤١)، والدارمي في "مسنده" (٢٦٤٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١١٥٣١) من طريق أبي اليمان عن شعيب بن أبي حمزة.

والإمام أحمد (١٦٤٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٩٥٦)، والشاشي (٢٢٩)، والمزي في "تهذيب الكمال (١٧/٣٠٠) من طريق عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس.

والإمام أحمد (١٦٤٦) من طريق يونس بن يزيد(١).

والإمام أحمد (١٦٤٣)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٢٧٤)، و الطبراني في "مسند الشاميين" (١٧٩٧)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٦٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٤/٢٤) من طريق مُحَمَّد بن الوليد الزبيدي.

والبزار (١٢٥٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٦١٤١) من طريق صالح بن أبي الأخضر.

والطبري في "تهذيب الآثار" (٢٧٢)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٦١٤٠) من طريق عبد الله بن وهب عن مالك.

والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (٦٢٧) من طريق سفيان بن حسين.

والطبراني في "مسند الشاميين" (١١١) من طريق ثابت بن ثوبان.

والمزي في "تهذيب الكمال" (١٧/٣٠١) من طريق مُحَمَّد بن خالد الواسطي عن إبراهيم بن سعد.

جميعهم: (معمر، وشعيب، وأبو أويس، ويونس، والزبيدي، وصالح، ومالك، وسفيان بن حسين، وابن ثوبان، وإبراهيم بن سعد) عن الزهري به بمثله، واقتصر بعض الرواة على القطعة الأولى منه كما عند البخاري وغيره، بينما اقتصر بعضهم على القطعة الثّانية.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على الزهري على وجهين فروى الوجه الأول عنه:

١-سفيان بن عيينة، ثقة حافظ تقدمت ترجمته في الحديث (٣٥)، وهو في الطبقة الأولى

---

(١) لم أقف على روايته إلا في مسند الإمام أحمد على الشك بينه وبين أبي أويس.

من أصحاب الزهري، وقدمه يحي القطان على معمر وتبعه على ذلك علي بن المديني والإمام أحمد خلافاً لابن معين الذي قدم معمر[(١)].

٢-معمر بن راشد، تقدم أنه ثقة إلا في حديثه عن العراقيين، وابن عيينة ومعمر يأتون في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري[(٢)].

٣- عبد الرحمن بن عبد الله السراج، ثقة[(٣)]، والراوي عنه سعيد بن أبي عروبة وهو أيضاً ثقة حافظ تقدم، وسعيد اختلط في آخر عمره لكن سماع عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف منه كان قبل الاختلاط، ولذا قال ابن عدي في ترجمة ابن أبي عروبة: حدث بأصنافه عنه أرواهم عنه: عبد الأعلى السامي، والبعض منها: شعيب بن إسحاق، وعبدة بن سليمان، وعبد الوهاب الخفاف[(٤)].

٤- مُحَّد بن إسحاق، صدوق مدلس تقدمت ترجمته في الحديث (١٩)، ضعَّف ابن معين حديثه عن الزهري، وقيل للإمام أحمد: مُحَّد بن إسحاق وابن أخي الزُّهْرِي في حديث الزُّهْرِي؟ قال: ما أدري، وحرَّك يده كأنه ضعفهما، وقال الذهلي: روى عن الزهري فأحسن الرواية[(٥)].

٥- سليمان بن كثير العبدي، لا بأس به في غير الزهري فإنه يخطئ عليه كما قال النسائي، وذكره في الطبقة السادسة من أصحابه[(٦)].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١-معمر، تقدم قريباً.

٢-شعيب بن أبي حمزة الأموي، ثقة عابد، قال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري[(٧)].

---

(١) تاريخ ابن معين: رواية الدارمي (٤)، تاريخ بغداد (١٧٨/٩)، تاريخ دمشق (٤١١/٥٩)، شرح علل الترمذي (٣٩٩/١).

(٢) شرح علل الترمذي (٣٩٩/١).

(٣) التقريب (٣٩٢٨).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٩٦/٣)، الكواكب النيرات (٣٨/١).

(٥) تاريخ ابن معين: رواية الدارمي (١٥)، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي (٣٠٢)، تهذيب التهذيب (٣٩/٩).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٨٤/٦)، التهذيب (١٨٩/٤)، التقريب (٢٦٠٢).

(٧) سؤالات ابن الجنيد (١٣٩)، التقريب (٢٧٩٨).

٣-عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي، قريب الإمام مالك وصهره، صدوق يهم[1].

٤-يونس بن يزيد، ثقة، ذكره النسائي وابن رجب في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري[2].

٥- مُحَمَّد بن الوليد الزبيدي، ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري، ذكره النسائي وابن حبان في الطبقة الأولى، وقال ابن الجنيد: سئل يحيى بن معين – وأنا أسمع – من أثبت من روى عن الزُّهْرِي؟ فقال: مالك بن أنس ثُمَّ معمر ثُمَّ عُقَيل ثُمَّ يُونُس ثُمَّ شعيب والأوزاعي والزُّبيدي وابن عيينة، وكل هؤلاء ثقات[3].

٦-صالح بن أبي الأخضر، ضعيف يعتبر به[4].

٧-مالك بن أنس، الإمام الحافظ أثبت من روى عن الزهري على الإطلاق عند ابن مهدي، وابن معين، والإمام أحمد وأغلب النقاد[5].

٨-سفيان بن حسين الواسطي ثقة، ليس بذاك في حديثه عن الزهري كما نص على ذلك ابن معين والإمام أحمد والنسائي وغيرهم من النقاد[6].

٩-ثابت بن ثوبان العنسي، ثقة[7].

١٠-إبراهيم بن سعد الزهري، ثقة، ليس به بأس في الزهري[8].

والوجه الثّاني هو الراجح؛ وكلا الوجهين محفوظ.

قرائن ترجيح الوجه الثاني:

١-العدد؛ فقد رواه عشرة من الرواة.

---

(١) التقريب (٣٤١٢).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٦/٢٧٣)، التقريب (٧٩١٩)

(٣) سؤالات ابن الجنيد (١٤٧)، إكمال تهذيب الكمال (٦/٢٧٣)، التهذيب (٩/٤٤٣)، التقريب (٦٣٧٢).

(٤) التقريب (٢٨٤٤).

(٥) معرفة الرجال: رواية ابن محرز (١/١٢٠)، المعرفة والتاريخ (٢/١٣٧)، الجرح والتعديل (١/١٥).

(٦) انظر: تاريخ ابن معين: رواية الدارمي (١٩)، العلل ومعرفة الرجال: رواية المروذي (٢٦)، تهذيب التهذيب (٤/٩٦).

(٧) التقريب (٨١١).

(٨) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (٩٤٧)، التقريب (١٧٧).

٢-الحفظ والإتقان؛ فأغلب رواة هذا الوجه من الثقات.

٣-القوة في الشيخ؛ فأربعة من رواة الوجه الثّاني يعدون من كبار أصحاب الزهري الحفاظ وفيهم الإمام مالك أثبتهم على الإطلاق.

ومما يدل على ترجيح هذا الوجه تخريج الإمام البخاري له في صحيحه، ووصف الدارقطني لهذا الوجه بأنه أحبها إليه(١).

قرائن كون الوجه الأول هو المحفوظ:

١-العدد؛ فقد رواه خمسة من الرواة.

٢-الحفظ والإتقان؛ فابن عيينة ومعمر وعبد الرحمن السراج ثقات، ومُحَمَّد بن إسحاق وسليمان بن كثير ضعِّف حديثهما عن الزهري لكنهما تابعا الثقات هنا على رواية هذا الوجه.

٣-القوة في الشيخ؛ فابن عيينة ومعمر والسراج من أثبت أصحاب الزهري.

والجمع بين الوجهين ممكن بأن يكون طلحة سمع هذا الحديث من سعيد بن زيد رضي الله عنه، وثبته فيه عبد الرحمن بن عمرو بن سهل، فلذلك كان أدخله في السند، وربما حذفه كما قال ابن حجر(٢).

قال أبو بكر بن خزيمة: إن كان ابن إسحاق سمع هذا الخبر من الزهريِّ، ففيه دلالة واضحة على صحة رواية ابن عُيَيْنَة، عن الزهريِّ، عن طلحة، عن سعيد بن زيد؛ وهذا دال على أنّ طلحة قد سمع من سعيد بن زيد(٣).

ويؤيد ما ذهب إليه ابن حجر رواية مُحَمَّد بن إسحاق المحفوظة عنه التي ذكر فيها قصة تحديث سعيد بن زيد رضي الله عنه بهذا الحديث، وفيها أن أروى بنت أويس أتت طلحة بن عبد الله وهو في نفر من أصحابه بينهم عبد الرحمن بن عمرو بن سهل، فاشتكت إليهم سعيد بن زيد رضي الله عنه، وطلبت منهم أن يذهبوا إليه بأرضه في العقيق، وينتصفوا لها منه، فذهبوا إليه، فحدثهم بهذا الحديث، فهذه الرواية تفيد أن طلحة وعبد الرحمن سمعا الحديث من سعيد رضي الله عنه، غير أن طلحة يحدث به عن سعيد مباشرة بدون واسطة، ومرة يذكر الواسطة فيحدث به عن

(١) العلل (٤/٤٢٤).

(٢) فتح الباري (٥/١٠٤).

(٣) تحفة الأشراف (٤/٨).

عبد الرحمن عن سعيد بن زيد رضي الله عنه.

ويؤيده أيضاً أن الزهري واسع الرواية ومن كبار الحفاظ فلا يستبعد أن يكون الحديث عنده بأكثر من وجه.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهيه صحيح، وقد أخرج البخاري في صحيحه الوجه الأول كما تقدم.

مسند عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه

(١٠/٤٨)- قال الترمذي في "جامعه" (٣/ ٢٤٦ ح ١٦٧٧): (حَدَّثَنَا محمد بن حميد الرازي، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بن الفَضْلِ، عَنْ مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عبد الرَّحْمَنِ بن عَوْفٍ قَالَ: عَبَّأَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِبَدْرٍ لَيْلاً.

وفي الباب عن أبي أيوب، وهذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث؟ فلم يعرفه، وقال: محمد بن إسحاق سمع من عكرمة وحين رأيته كان حسن الرأي في محمد بن حميد الرازي، ثم ضعفه بعد.

وقال في العلل الكبير: سألت محمدا عن هذا الحديث فلم يعرفه وجعل يتعجب منه، قلت: محمد بن إسحاق سمع عكرمة؟ قال: نعم أحرفا)[(١)].

وقال الدارقطني: يرويه مُحَمَّد بن إسحاق، واختلف عنه؛

فرواه مغيرة بن سقلاب، عن ابن إسحاق، عن ثور بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عبد الرحمن بن عوف.

وغيره يرويه عن ابن إسحاق، عن عكرمة، لا يذكر بينهما ثور بن زيد.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه مُحَمَّد بن إسحاق واختلف عليه فيه على وجهين:

١-مُحَمَّد بن إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

٢- مُحَمَّد بن إسحاق، عن ثور بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

الوجه الأول: مُحَمَّد بن إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه:

أخرجه الترمذي في "الجامع" (١٦٧٧)، وفي "العلل الكبير" (٥٠٥) من طريق سلمة بن

---

(١) العلل الكبير (ص٢٧٦).

الفضل عن مُحَمَّد بن إسحاق به.

وتوبع عكرمة على هذا الوجه؛ تابعه كريب:

أخرجه البزار (٩٩٩) من طريق مكحول عن كريب به.

الوجه الثاني: مُحَمَّد بن إسحاق، عن ثور بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه:

أخرجه البزار (٩٩٨) من طريق يحيى بن هانئ الشجري.

وعلقه الدارقطني عن مغيرة بن سِقْلاب.

كلاهما: (يحيى، ومغيرة) عن مُحَمَّد بن إسحاق به، بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على مُحَمَّد بن إسحاق فروى عنه الوجه الأول:

سلمة بن الفضل، صدوق كثير الخطأ[1]، لكن الراوي عنه مُحَمَّد بن حميد الرازي ضعيف[2]، وتقدم قول الترمذي بأن البخاري كان حسن الرأي فيه ثم ضعَّفه بعد، فهذا الطريق غير محفوظ، وقد استنكره البخاري ولم يعرفه كما تقدم.

وروى عنه الوجه الثاني:

١- يحيى بن مُحَمَّد بن عباد بن هانئ الشجري، ضعيف يتلقن[3]، وكذلك الراوي عنه: ابنه إبراهيم ضعيف[4].

٢- مغيرة بن سِقْلاب أبو بشر الحراني، قال أبو حاتم: صالح الحديث، وضعفه الدارقطني، وقال ابن عدي: منكر الحديث[5].

---

(١) التقريب (٢٥٠٥).

(٢) التاريخ الكبير(١/٦٩/١٦٧)، تهذيب الكمال (٢٥/٩٧/٥١٦٧)، التقريب (٥٨٣٤).

(٣) التقريب (٧٦٣٧).

(٤) تهذيب الكمال (٢/٢٣٠/٢٦٣).

(٥) الجرح والتعديل (٨/٢٣٢/١٠٠٤)، الكامل (٦/٣٥٨)، ميزان الاعتدال (٦/٤٩٢/٨٧١٧).

ولم أقف على إسناده عن المغيرة، فهذا الوجه أيضاً غير محفوظ.

دراسة الإسناد:

مُحَمَّد بن إسحاق: صدوق يدلس تقدمت ترجمته في الحديث (١٩).

الحكم على الحديث:

الحديث من كلا الوجهين ضعيف؛ لما تقدم من حال رواته.

قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

ومتابعة كريب مولى ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً ضعيفة؛ ففي إسنادها أبو قتادة عبد الله بن واقد الحراني وهو متروك(١).

والخلاصة أن جميع طرق الحديث لا يثبت منها شيء — والله تعالى أعلم-.

(١) انظر: التاريخ الكبير(٥/٢١٩/٧١٣)، تهذيب الكمال (١٦/٢٥٩/٣٦٣٨)، التقريب (٣٦٨٧).

مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

(١١/٤٩)- قال الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٤/ ١٥٦ ح ٥٥٣٩):

(حَدَّثَنَا يُونُسُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بن خَالِدٍ، عَنْ عَطَاءِ بن يَسَارٍ، عَنْ عبد الله بن عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ خَرَجَ عَلَيْهِمْ وَهُمْ جُلُوسٌ فِي مَجْلِسٍ لَهُمْ، إِذْ جَاءَهُمْ، فَقَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ مَنْزِلًا؟»، قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «آخِذٌ بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ الله حَتَّى يُقْتَلَ أَوْ يَمُوتَ، وَأُخْبِرُكُمْ بِالَّذِي يَلِيهِ؟». قُلْنَا: نَعَمْ يَا رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «رَجُلٌ مُعْتَزِلٌ فِي شِعْبٍ يُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَيَعْتَزِلُ شُرُورَ النَّاسِ، وَأُخْبِرُكُمْ بِشَرِّ النَّاسِ مَنْزِلًا؟»، قُلْنَا: نَعَمْ يَا رَسُولَ الله قَالَ: «الَّذِي يُسْأَلُ بِاللهِ ولا يُعْطِي بِهِ».

هكذا حدثنا يونس هذا الحديث، فقال في إسناده: عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، وقد خولف عن غير ابن وهب في إسناده كما حدثنا ربيع الجيزي، حدثنا أسد بن موسى، حدثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد، عن إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي ذؤيب، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عباس، عن رسول الله ﷺ، ثم ذكر مثله، غير أنه لم يذكر في آخِرِهِ: «وَأُخْبِرُكُمْ بِشَرِّ النَّاسِ مَنْزِلًا» إلى آخر الحديث).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه مُحَمَّد بن أبي ذئب واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

١-ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٢-ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد، عن إسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٣-ابن أبي ذئب، عن إسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

الوجه الأول: ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه الطيالسي (٢٧٨٣) – ومن طريقه البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٢٦١)-.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥٥٣٩) من طريق عبد الله بن وهب.

كلاهما: (الطيالسي، وابن وهب) عن ابن أبي ذئب به، بنحوه.

الوجه الثاني: ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد، عن إسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه النسائي في "المجتبى" (٢٥٦٩)، وفي "السنن الكبرى" (٢٣٦١) من طريق إسماعيل بن أبي فديك.

وابن المبارك في "الجهاد" (١٦٩) -ومن طريقه ابن حبان (٦٠٤)-.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٩٣٣١)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٥٣) من طريق شبابة.

والإمام أحمد (٢١١٦) -ومن طريقه البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٢٦١)-عن يزيد بن هارون.

والإمام أحمد (٢٩٢٧) عن أبي النضر.

والإمام أحمد (٢٩٥٨)، وعبد بن حميد (٦٦٨) عن عثمان بن عمر.

والدارمي (٢٤٤٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠٧٦٧) من طريق عاصم بن علي.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥٥٤٠) من طريق أسد بن موسى.

ثمانيتهم: (ابن أبي فديك، وابن المبارك، وشبابة، ويزيد بن هارون، وأبو النضر، وعثمان بن عمر، وعاصم بن علي، وأسد بن موسى) عن ابن أبي ذئب به، بنحوه.

الوجه الثالث: ابن أبي ذئب، عن إسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥٥٤١) من طريق آدم بن أبي إياس، وعلقه

عنه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/٣٦٣).

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس ﵄ رواه بكير بن عبد الله بن الأشج واختلف عليه على وجهين:

١-بكير بن عبد الله بن الأشج، عن أبيه، عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ﵄:

أخرجه سعيد بن منصور (٢٤٣٤).

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥٥٤٢) من طريق هارون بن معروف.

والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠٧٦٨) من طريق أحمد بن صالح.

ثلاثتهم: (سعيد بن منصور، وهارون، وأحمد) عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير به بنحوه.

٢- بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ﵄:

أخرجه الترمذي (١٦٥٢) من طريق ابن لهيعة.

وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٥٢) من طريق أسامة بن زيد.

وابن حبان (٦٠٥) من طريق ابن وهب.

كلاهما: (أسامة، وابن وهب) عن عمرو بن الحارث.

كلاهما: (ابن لهيعة، وعمرو بن الحارث) عن بكير به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى.

الاختلاف على ابن وهب:

اختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١-ابن وهب، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس ﵄.

٢-ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس ﵄.

٣- ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وقد روى الوجه الأول عنه: يونس بن عبد الأعلى، وهو ثقة[١]؛ لكنه خالف فيه العدد الكبير من أصحاب ابن أبي ذئب -كما سيأتي-، فتعد روايته هنا شاذة.

وأما الوجه الثّاني فقد رواه عنه:

١-سعيد بن منصور، ثقة حافظ تقدم.

٢-هارون بن معروف المروزي، ثقة[٢].

٣-أحمد بن صالح المصري، ثقة حافظ[٣].

وروى الوجه الثّالث: حرملة بن يحيى التجيبي المصري، صدوق[٤].

وبذلك يظهر أن الوجه الثّاني هو الراجح؛ لأنها رواية الأكثر والأحفظ.

الاختلاف على ابن أبي ذئب:

اختلف عليه على ثلاثة أوجه؛ فرواه عنه على الوجه الأول:

١-أبو داود الطيالسي، ثقة حافظ تقدم.

٢-عبد الله بن وهب المصري، ثقة حافظ تقدم.

ورواه على الوجه الثّاني ثمانية من الرواة:

١-محمَّد بن إسماعيل بن أبي فديك، صدوق تقدم.

٢-عبد الله بن المبارك، إمام حافظ تقدم مراراً.

٣-شبابة بن سوار، ثقة تقدم.

٤-يزيد بن هارون، ثقة متقن تقدم.

---

(١) التقريب (٧٩٠٧).

(٢) التقريب (٧٢٤٢).

(٣) التقريب (٤٨).

(٤) التقريب (١١٧٥).

٥-أبو النضر، ثقة ثبت تقدم.

٦-عثمان بن عمر العبدي، ثقة تقدم.

٧-عاصم بن علي، صدوق تقدم.

٨-أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك الأموي المعروف بأسد السنة، ثقة(١).

ورواه على الوجه الثّالث: آدم بن أبي إياس عبد الرحمن العسقلاني، ثقة عابد(٢).

ولعل الوجه الثّاني هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه ثمانية من الرواة، أما الوجه الأول فرواه اثنان، وروى الوجه الثالث راوٍ واحد.

٢-الحفظ والإتقان؛ فجميع رواة الوجه الثّاني ثقات.

٣-القوة في الشيخ؛ فمن رواة الوجه الثّاني مُحَمَّد بن إسماعيل بن أبي فديك أروى الناس عن ابن أبي ذئب(٣).

دراسة الإسناد:

١-ابن أبي ذئب: مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري أبو الحارث المدني (ت ١٥٩).

ثقة فقيه فاضل، قال الإمام أحمد: كان ابن أبي ذئب رجلاً صالحاً يأمر بالمعروف وكان يشبه بسَعِيد بن المُسَيَّب.

وقد تكلم في روايته عن الزهري خاصة؛ قال ابن المديني: كان عندنا ثقة، وكانوا يوهنونه في أشياء رواها عن الزهري، وقال يعقوب بن شيبة: ابن أبي ذئب ثقة صدوق، غير أن روايته عن الزُّهْرِيّ خاصة تكلم الناس فيها، فطعن بعضهم فيها بالاضطراب، وذكر بعضهم أن سماعه منه عرض، ولم يطعن بغير ذلك، والعرض عند جمع من أدركنا صحيح.

وبذلك يظهر أن سبب كلامهم في روايته عن الزهري أن أكثر حديثه عنه كان عرضاً،

(١) تهذيب الكمال (٢/٥١٢/٤٠٠).

(٢) التقريب (١٣٢).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/٦١٩).

وهو دون السماع، ولكنه طريقة معتبرة في التحمل، وغاية ما تفيد معرفة طريقة تحمله، ترجيح رواية من سمع الزهري حقيقة على رواية ابن أبي ذئب عنه عند التعارض(١).

٢-سعيد بن خالد بن عبد الله بن قارظ القارظي الكناني المدني حليف بني زهرة.

وثّقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: يحتج به.

وقال الذهبي: ضعَّفه النسائي ووثَّقه غيره، وقال ابن حجر: صدوق.

روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

والراجح -والله أعلم- أنه ثقة؛ لأن النسائي لم يذكره في الضعفاء، وإنما نقل المزي عن صاحب الكمال تضعيفه، قال ابن حجر في التهذيب: وقال النسائي في الجرح والتعديل: ثقة فينظر في أين قال إنه ضعيف(٢).

٣-إسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب وقيل: ابن أبي ذؤيب الأسدي الأنصاري المدني.

وثقه ابن سعد، وأبوزرعة، والدارقطني وغيرهم، وذكره ابن حبان في الثقات.

روى له النسائي(٣).

٤-عطاء بن يسار: تقدمت ترجمته في الحديث (٥).

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث من وجهه الراجح صحيح.

---

(١) الجرح والتعديل (٧/٣١٣/١٧٠٤)، تهذيب الكمال (٢٥/٦٣٠/ ٥٤٠٨)، التقريب (٦٠٨٢).

(٢) سؤالات ابن أبي شيبة (١٣٤)، التاريخ الكبير (٣/٤٦٩/١٥٥٧)، الجرح والتعديل (٤/١٦/٦٢)، الثقات (٦/٣٥٧/٨٠٩٤)، تهذيب الكمال (١٠/٤٠٥/٢٢٥٨)، ميزان الاعتدال (٣/١٩٥/٣١٦٣)، الكاشف (١/٤٣٤/١٨٧٣)، التهذيب (٤/١٨/٢٨)، التقريب (٢٢٩١).

(٣) الطبقات الكبرى (٥/٣٤١/١٠٤٤)، الجرح والتعديل (٢/١٨٣/٦٢٤)، الثقات (٤/١٨/١٦٤٧)، تهذيب الكمال (٣/١٣٠/٤٦٠)، التهذيب (١/٢٧٣/٥٧٠)، التقريب (٤٦١).

(١٢/٥٠)- قال أبو نعيم في "حلية الأولياء" (٥/ ٢٠٩): (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن أَحْمَدَ بن عَلِيِّ بن مَخْلَدٍ، ثنا مُحَمَّدُ بن يُونُسَ الْكُدَيْمِيُّ، ثنا بِشْرُ بن عِمْرَانَ[١] الزَّهْرَانِيُّ، ثنا شُعَيْبُ بن رُزَيْقٍ، عَنْ عَطَاءٍ الْخُرَاسَانِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بن أَبِي رَبَاحٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: « حُرِّمَتِ النَّارُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَعْيُنَ: عَيْنٍ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ، وَعَيْنٍ غَضَّتْ عَنْ مَحَارِمِ اللهِ، وَعَيْنٍ سَهِرَتْ فِي سَبِيلِ اللهِ».

رواه عثمان بن عطاء، عن أبيه، وقال: عن ابن عباس).

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث شعيب بن رزيق[٢].

وقال في "العلل الكبير": "سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: شعيب بن رزيق مقارب ولكن الشأن في عطاء الخراساني، ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه مالك يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني. قلت: ما شأنه؟ قال: عامة أحاديثه مقلوبة"[٣].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عطاء الخراساني واختلف عليه على أربعة أوجه:

١-عطاء الخراساني، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٢-عطاء الخراساني، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٣-عطاء الخراساني، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، عن العباس رضي الله عنهما.

٤-عطاء الخراساني، عن العباس رضي الله عنه.

٥-عطاء الخراساني، عن أبيه، عن العباس رضي الله عنه.

---

(١) تصحف اسم (بشر بن عمر) إلى (بشر بن عمران)، والصواب بشر بن عمر كما في بقية المصادر.

(٢) جامع الترمذي (٢/٤١٦).

(٣) العلل الكبير (ص ٢٧١).

الوجه الأوّل: عطاء الخراساني، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه الترمذي في "الجامع" (١٦٣٩)، وفي "العلل الكبير" (٤٩٥)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٤٦)، وابن شاهين في "الترغيب في فضائل الأعمال" (٢٢٥)، وابن عدي في "الكامل" (٢٢١٢/٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٢٠٩) والبيهقي في "الشعب" (٧٧٥) والخطيب في "المتفق والمفترق" (٢٧٩) والمزي في "تهذيب الكمال" (١٢/ ٥٢٥) من طرق عن بشر بن عمر الزهراني عن شعيب بن رزيق عن عطاء به، ولفظ الترمذي: عَيْنَانِ لا تَمَسُّهُمَا النَّارُ: عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ الله "، والباقون مثله، وزادوا: "في جوف الليل".

الوجه الثاني: عطاء الخراساني، عن ابن عباس رضي الله عنهما:

علقه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (٢٠٩/٥).

الوجه الثالث: عطاء الخراساني، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، عن العباس رضي الله عنهما:

أخرجه الشهاب القضاعي في "مسنده" (٣٢٠)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٤٢٧) من طريق عمر بن هارون عن عثمان بن عطاء عن أبيه عطاء به، بلفظ الترمذي وزاد: "في جوف الليل".

الوجه الرّابع: عطاء الخراساني، عن العباس رضي الله عنه:

أخرجه أبو إسحاق الفزاري في "السير" (٥٠٠) — ومن طريقه أبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٣٠٨)، والشجري في "الأمالي الخميسية" (٩٣٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق (٤٤٦/٣٨)- عن عثمان بن عطاء به، بلفظ الترمذي إلا أنه قال: "فاضت" بدل: "بكت".

الوجه الخامس: عطاء الخراساني، عن أبيه، عن العباس رضي الله عنه:

أخرجه أحمد بن منيع في "مسنده" —كما في إتحاف الخيرة المهرة (٤٣٦٥)- من طريق كثير بن هشام عن عثمان بن عطاء عن أبيه عن جده عن العباس رضي الله عنه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث رواه عطاء الخراساني واختلف عليه على خمسة أوجه، فروى الوجه الأول عنه:

شعيب بن رزيق أبو شيبة الشامي، صدوق يخطئ، لكن قال ابن حبان: يعتبر حديثه من غير روايته عن عطاء الخراساني(١).

وروى باقي الأوجه عثمان بن عطاء الخراساني: فعلّق الوجه الثّاني عنه أبو نعيم، وروى الوجه الثالث عنه: عمر بن هارون البلخي، ضعيف تكلم فيه ابن معين(٢).

وروى الوجه الرّابع: أبو إسحاق الفزاري، ثقة مأمون تقدم.

وروى الوجه الخامس: كثير بن هشام الكلابي، ثقة(٣).

ولعل الاختلاف من عثمان بن عطاء الخراساني، فهو ضعيف(٤)، والذي يظهر من حال الرواة عنه أن الاضطراب منه، ووصفه الحاكم بأنه يروي عن أبيه أحاديث موضوعة، وكذلك أبو نعيم الأصفهاني قال: يروي عن أبيه أحاديث منكرة، فهذه الأوجه ضعيفة جداً ولا تثبت.

وبذلك يظهر أن الوجه الأول هو الراجح؛ لأن شعيب بن رزيق مقدَّم على عثمان بن عطاء بلا شك، ومع ذلك فهو معلّ من عدة وجوه:

١-تفرد شعيب بن رزيق بروايته؛ ولذا قال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من حديث شعيب بن رزيق، وشعيب بن رزيق قال عنه البخاري: مقارب الحديث، فهو ممن لا يحتمل تفرده.

٢- إعلال البخاري له بعطاء الخراساني حين سأله الترمذي عن هذا الحديث حيث قال: عامة أحاديثه مقلوبة كما تقدم.

٣- تضعيف ابن حبان شعيب بن رزيق في روايته عن عطاء الخراساني خاصة، وهذه منها.

---

(١) الثقات (١٣٦٠٣/٣٠٨/٨)، التقريب (٢٨٠١).

(٢) تهذيب الكمال (٤٣١٧/٢٥٠/٢١).

(٣) التقريب (٥٦٣٣).

(٤) التقريب (٤٥٠٢).

دراسة الإسناد:

١-عطاء بن أبي مسلم عبد الله الخراساني البلخي، نزيل الشام، مولى المهلب بن أبي صُفرة الأزدي (ت١٣٥).

من صغار التابعين، كثير الإرسال، ولم يسمع من أحد من الصحابة ﷺ، قال الإمام أحمد: رأى ابن عمر ولم يسمع منه ولم يسمع من ابن عباس شيئاً، وقال أبو داود: لم يدرك ابن عباس ولم يره، وقال الدارقطني: لم يلقَ ابن عباس.

اختلف فيه الأئمة؛ فوثقه ابن سعد، وابن معين، والإمام أحمد، ويعقوب بن شيبة، والترمذي، والدارقطني، وزاد يعقوب: معروف بالفتوى والجهاد.

ونقل عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: لا بأس به، صدوق، قال عبد الرحمن: قلت: يحتج بحديثه؟ قال: نعم. وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال الذهبي: صدوق مشهور.

وتكلم فيه شعبة، والبخاري، وأبو زرعة، والعقيلي وابن حبان، والبيهقي فقال شعبة: حدثنا عطاء الخراساني وكان نسياً، وحكى الترمذي عن البخاري أنه قال: ما أعرف لمالك رجلا يروي عنه يستحق أن يترك غير عطاء الخرساني. قلت: ما شأنه؟ قال: عامة أحاديثه مقلوبة. ثم قال الترمذي: عطاء ثقة، روى عنه مثل مالك ومعمر ولم أسمع أن أحدًا من المتقدمين تكلم فيه.

وقال ابن حبان: رديء الحفظ، كثير الوهم، يخطئ ولا يعلم، فيُحمل عنه، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به.

والراجح أنه صدوق يهم كثيراً -كما قال الحافظ ابن حجر-؛ فقد وثقه جمع من الأئمة، وفيهم أبو حاتم وهو معروف بتشدده، أما ما ذكره البخاري فهو محمول على الأحاديث التي انتقدت عليه فقد ذكره في الضعفاء الصغير، ولم يتكلم عنه بشيء، وإنما أورد بسنده عن القاسم بن عاصم قوله: قلت لسعيد بن المسيب: إن عطاء الخراساني حدثني عنك أن النبي ﷺ: «أمر الذي وقع على امرأته في رمضان بكفارة الظهار؟ » فقال: كذب علي عطاء، ما حدثته، إنما بلغني أن النبي ﷺ قال له: «تصدق تصدق»، ولعل من ذكره في الضعفاء كأبي زرعة والعقيلي إنما اعتمد كلام سعيد بن المسيب، وشعبة، والبخاري، أما ابن حبان فهو مسرف في الجرح كعادته، نعم هو يخطئ ويهم فيعرف ما أخطأ فيه ويجتنب، ويحتج بما سوى ذلك، وحديثه في مرتبة الحسن -والله أعلم-.

قال ابن رجب: وعطاء الخراساني، بالرغم من أن البخاري جعل عامة أحاديثه مقلوبة ونعته بالضعف، إلا أن بقية العلماء احتجوا بحديثه الخالي من الوهم والخطأ، وروى عنه مسلم وأصحاب السنن الأربعة، وقد وثقه ابن معين، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه ثقة صدوق، قلت يحتج به، قال: نعم. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني: ثقة في نفسه، وتوثيق هذا العدد الغفير له يدفع رأي البخاري فيه، ومع هذا الدفع تبقى لعطاء أوهامه وعلله[1].

٢-عطاء بن أبي رباح -واسم أبي رباح أسلم- أبو مُحَمَّد القرشي مولاهم المكي.

تابعي ثقة فقيه فاضل، أدرك مائتين من الصحابه، وهو كثير الإرسال، وقد ضعَّف الأئمة مرسلاته؛ لأنه كان يأخذ عن كل ضرب، قال علي بن المديني: مرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلات عطاء بكثير، كان عطاء يأخذ عن كل ضرب.

روى له الجماعة[2].

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ فهو معل من عدة وجوه تقدم ذكرها، ولعل الترمذي رحمه الله حسنه بمجموع طرقه، فالحديث له عدة شواهد لا تخلو أسانيدها من ضعف منها:

١-ما أخرجه النسائي (٣١١٧)، والإمام أحمد في "مسنده" (١٧٢١٣)، وغيرهما من حديث عن أبي ريحانة ﷺ قال: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «حُرِّمَتْ عَيْنٌ عَلَى النَّارِ سَهِرَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»[3].

٢-ما أخرجه أبو يعلى في"مسنده" (٤٣٤٦)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٤٧) من حديث أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «عَيْنَانِ لا تَمَسُّهُمَا النَّارُ: عَيْنٌ بَاتَتْ تَكْلَؤُ

(١) الضعفاء الصغير (ص٨٩-٩٠/٢٦٨)، الطبقات الكبرى (٧/٢٦١/٣٦٢٧)، تاريخ معرفة الثقات (٢/١٣٧/١٢٤٦)، العلل الكبير (٢/٧٠٤-٧٠٦)، الجرح والتعديل (٦/٣٣٤/١٨٥٠)، المجروحين (٢/١٣٠/٧٢٥)، تهذيب الكمال (٢٠/١٠٦/٣٩٤١)، ميزان الاعتدال (٣/٧٣/٥٦٤٢)، المغني في الضعفاء (٢/٤٣٤/٤١٢٢)، جامع التحصيل (١/٢٣٨/٥٢٢)، التهذيب (٧/١٩٠/٣٩٥)، لسان الميزان (٤٠٣٩)، التقريب (٤٦٠٠).

(٢) التهذيب (٧/١٨٢/١١٣)، التقريب (٤٥٩١).

(٣) سيأتي تخريجه ودراسته بالتفصيل في الحديث رقم (٨٠).

الْمُسْلِمِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ بَكَتْ فِي خَلَاءٍ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ»، وفي إسناده شبيب بن بشر البجلي، وهو ضعيف[1].

٣-ما أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٠٠٣) من حديث معاوية بن حيدة ﵁ بلفظ: " ثلاثة لا ترى أعينهم النار"، أورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٢٨٨/٥)، وقال: رواه الطبراني، وفيه أبو حبيب العنقزي -ويقال: القنوي-، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات.

٤-ما أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢٤٣٠) من حديث أبي هريرة ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلَاثَةُ أَعْيُنٍ لا تَمَسَّهَا النَّارُ، عَيْنٌ فُقِئَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ حَرَسَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ "، وصححه الحاكم، فتعقبه الذهبي بقوله: عمر -يعني ابن راشد اليمامي- ضعفوه[2]،

ورواه الحاكم بإسناد آخر إلى أبي هريرة ﵁ (٢٤٣١) بلفظ: «حُرِّمَ عَلَى عَيْنَيْنِ أَنْ تَنَالَهُمَا النَّارُ: عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ»، وسكت عنه الحاكم فأعله الذهبي بالانقطاع[3].

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (٢٦٨٩/٣٥٩/١٢).

(٢) انظر: التقريب (٤٨٩٤).

(٣) المستدرك (٩٢/٢).

مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(١٣/٥١) – قال الطبراني في "المعجم الصغير" (١/ ١٨٣ ح ٢٩١): (حَدَّثَنَا أَبُو رَافِعٍ أُسَامَةُ بن عَلِيِّ بن سَعِيدِ بن بَشِيرٍ الرَّازِيُّ بِمِصْرَ، حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدِ الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، حَدَّثَنَا عَمِّي عبد الله بن وَهْبٍ، حَدَّثَنَا مَخْرَمَةُ بن بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنْ كَانَ الْعَدُوُّ عِنْدَ بَابِ الْبَيْتِ فَلَا تَذْهَبْ إِلَيْهِ إِلَّا بِإِذْنِ أَبَوَيْكَ».

لم يروه عن نافع إلا بكير بن عبد الله بن الأشج، ولا عن بكير إلا ابنه مخرمة تفرد به ابن وهب).

وقال ابن عدي: "رواه أحمد بن عبد الرحمن بن وهب: عن عمه: عبد الله بن وهب، عن مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن نافع، عن ابن عمر. ولم يحدث عن ابن وهب، غير أحمد ابن أخيه، وأنكروا عليه، وقد كان يرويه بعضهم عن مخرمة، عن أبيه، عن ابن عمر، لم يذكر نافعا"[(١)].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه مخرمة بن بكير واختلف عليه فيه على وجهين:

١-مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

٢- مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

الوجه الأول: مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما:

أخرجه الطبراني في "المعجم الصغير" (٢٩١)، وابن عدي في "الكامل" (٥/٥٤٤) من طريق أبي عبيد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، عن ابن وهب، عن مخرمة به، بلفظه، وعند ابن عدي: «إذا كان الجهاد على باب أحدكم».

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/١٨٥).

الوجه الثاني: مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن ابن عمر ﵄:

علقه ابن عدي في "الكامل" (٥/٥٤٤) عن مخرمة ولم أقف على إسناده.

النظر في الاختلاف:

لعل الوجه الثّاني هو الراجح كما دل عليه كلام الطبراني وابن عدي، فالطبراني أعلَّ الوجه الأول بالتفرد وتقدم نقل قوله في ذلك، وابن عدي أخرجه في ترجمة أبي عبيد الله المصري من حديثه، وقال: رأيت شيوخ مصر مجمعين على ضعفه، والغرباء يمتنعون من الأخذ عنه، وقد أنكروا عليه أحاديث وذكر هذا منها.

دراسة الإسناد:

١-**مخرمة بن بكير بن عبد الله بن الأشج القرشي أَبُو المسور المدني** مولى بني مخزوم (١٥٩).

وثَّقه ابن سعد، وعلي بن المديني، والإمام أحمد، وأحمد بن صالح المصري، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال في موضع آخر: من متقني أهل المدينة.

وقال الإمام مالك: حدثني مخرمة بن بكير وكان رجلاً صالحاً.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس.

وَقَال ابن عَدِيّ: وعند ابن وهب، ومعن بن عيسى، وغيرهما عن مخرمة أحاديث حسان مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به.

وقال الساجي: صدوق وكان يدلس، وقال ابن حجر: صدوق وروايته عن أبيه وجادة من كتابه.

وقال ابن معين -في رواية الدوري-: ضعيف وحديثه عن أبيه كتاب ولم يسمعه منه، وقال مرة: ليس حديثه بشيء يقولون إن حديثه عن أبيه كتاب.

وقد اختلف في سماعه من أبيه؛ فجاء في عدة روايات عنه أنه قال: ما سمعت عن أبي شيئاً إنما هذه كتب وجدناها عندنا عنه، بل روي عنه قوله: لم أدرك أبي.

ولذا نفى سماعه من أبيه جماعة منهم: ابن معين، وأحمد، والنسائي، وابن حبان.

وأثبت آخرون سماعه منه، قال ابن المديني: لعله سمع الشئ اليسير.

وقال أبو داود: لم يسمع من أبيه إلا حديثاً واحداً وهو حديث الوتر.

ومما يقوي عدم سماعه من أبيه أنه لم يصرّح بالتحديث عن والده في حديث واحد مع كونه مكثراً عنه، قال علي بن المديني: لم أجد أحداً بالمدينة يخبرني عَنْ مخرمة بن بكير أنه كان يوقول في شيء من حديثه: سمعت أبي.

روى له البخاري في "الأدب"ومسلم، وأبو داود، والنَّسَائي.

والراجح –والله أعلم– أنه ثقة، روايته عن أبيه وجادة، وتضعيف ابن معين معارض بتوثيق جمع من الأئمة ولعله متجه إلى روايته عن أبيه خاصة؛ حيث عقَّب حكمه عليه بكونه لم يسمع من والده، قال الدارقطني: لو كان مخرمة ضعيفاً لم يرض مالك أن يأخذ منه شيئاً؛ لأن مالكا لا نعلمه روى عن إنسان ضعيف مشهور يضعف. [(١)]

٢- **بكير بن عبد الله بن الأشج القرشي** مولى بني مخزوم أَبُو عبد الله، ويُقال: أَبُو يُوسُف المدني نزيل مصر (ت ١١٧).

متفق على توثيقه؛ وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وزاد النسائي: ثبت.

قال معن بن عيسى: ما ينبغي لأحد أن يَفْضُل أو يفوق بكير بن الأشج في الحديث.

روى له الجماعة[(٢)].

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد؛ لعلتين:

١-كونه من رواية أحمد بن عبد الرحمن بن وهب عن عمه، وأحمد بن عبد الرحمن

---

(١) الطبقات الكبرى (١٣٦٦/٤٦٤/٥)، تاريخ ابن معين: رواية الدوري (٣٤١/٨٢/٣)، معرفة الرجال: رواية ابن محرز (٥٦/١)، العلل ومعرفة الرجال (١٩٠٧/١٧٣/٢)، الجرح والتعديل (١٦٦٠ /٣٦٣/٨)، الثقات (١١٢٢٠/٥١٠/٧)، مشاهير علماء الأمصار (١٩٠/١)، الكامل في ضعفاء الرجال (١٩٠٦/٤٢٨/٦)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢٨٧)، تهذيب الكمال (٥٨٢٩/٣٢٤/٢٧)، تحفة التحصيل (٢٩٦/١)، تهذيب التهذيب (١٢٠/٦٣/١٠)، التقريب (٦٥٢٦).

(٢) الجرح والتعديل (١٥٨٥/٤٠٣/٢)، تهذيب الكمال (٧٦٥/٢٤٢/٤)، التقريب (٧٦٠).

الأقرب في حاله أنه صدوق تغير بأخرة لكن نص الأئمة على أنه تفرد عن عمه بأحاديث منكرة وهذا الحديث منها كما قال ابن عدي[1].

٢-الانقطاع بين مخرمة بن بكير وأبيه.

ومعنى الحديث ثابت أخرجه البخاري (٣٠٠٤)، ومسلم (٢٥٤٩) من حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فاستأذنه في الجهاد، فقال: «أحَيٌّ والداك»؟ قال: نعم، قال: «ففيهما فجاهد». وهذا لفظ البخاري، وفي رواية لمسلم: «فارجع إلى والديك، فأحسن صحبتهما».

(١) ينظر: المجروحين (٨١/١٤٩/١)، الكامل في ضعفاء الرجال (١٨٥/١)، تهذيب الكمال (٦٨/٣٨٧/١).

(١٤/٥٢) – قال الطحاوي في " شرح مشكل الآثار" (٨/ ٣١٣ح: (حَدَّثَنَا عبد الْمَلِكِ بن مَرْوَانَ الرَّقِّيُّ قَالَ: حدثنا حجاج بن محمد، عن الليث بن سعد قال: حدثني حيوة بن شريح، عن شُفَيٍّ الْأَصْبَحِيِّ، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «لِلْغَازِي أَجْرُهُ، وَلِلْجَاعِلِ أَجْرُهُ وَأَجْرُ الْغَازِي».

قال الطحاوي: هكذا حدثناه عبد الملك، فلم يدخل بين حيوة وبين شفي فيه أحدا.

وقد حدثناه إسماعيل بن إسحاق الكوفي قال: حدثنا مُحَمَّد بن رمح قال: حدثني الليث بن سعد، عن حيوة بن شريح، عن ابن شفي، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ مثله.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه الليث بن سعد واختلف عليه على وجهين:

١- الليث بن سعد، عن حيوة بن شريح، عن ابن شُفَي، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

٢- الليث بن سعد، عن حيوة بن شريح، عن شفي الأصبحي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

الوجه الأول: الليث بن سعد، عن حيوة بن شريح، عن ابن شُفَي، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

أخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/٥١٣)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٢٦٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٧٨٤٥)، وفي "شعب الإيمان " (٣٩٧٠)، والبغوي في "شرح السنة" (٢٦٧١) من طريق مُحَمَّد بن رمح.

وأبو داود (٢٥٢٦) عن إبراهيم بن الحسن المصيصي، عن حجاج بن مُحَمَّد.

وأبو داود (٢٥٢٦) من طريق عبد الله بن وهب.

والإمام أحمد (٦٦٢٤) عن إسحاق بن عيسى.

والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢٦٦/٤)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٥١٣/٢)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٠٣٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٦، ١٨) -ومن طريقه أبو موسى المديني في "اللطائف" (٤٥٢)- من طريق عبد الله بن صالح.

وأبو عوانة في "مسنده" (٧٥٥٠) من طريق موسى بن داود.

ستتهم: (مُحَمَّد بن رمح، وحجاج بن مُحَمَّد، وابن وهب، وإسحاق بن عيسى، وعبد الله بن صالح، وموسى بن داود) عن الليث به، بلفظه، وزاد البيهقي في "السنن الكبرى": «وَأَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: " قَفْلَةٌ كَغَزْوَةٍ».

الوجه الثاني: الليث بن سعد، عن حيوة بن شريح، عن شفي الأصبحي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٢٦٤) عبد الملك بن مروان الرقي، عن حجاج بن مُحَمَّد، عن الليث به، بلفظه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى. . .

الاختلاف على حجاج بن مُحَمَّد:

فرواه عنه على الوجه الأول: إبراهيم بن الحسن المصيصي الخثعمي، ثقة[1].

ورواه على الوجه الثاني: عبد الملك بن مروان الرقي الأهوازي، مقبول[2].

وبذلك يكون الوجه الأول هو المحفوظ عن حجاج بن مُحَمَّد وقد توبع عليه كما سيأتي.

الاختلاف على الليث بن سعد:

فقد رواه عن الليث على الوجه الأول ستة من الرواة:

١- مُحَمَّد بن رمح بن المهاجر التجيبي، ثقة ثبت[3].

---

(١) التقريب (١٦٤).

(٢) التقريب (٤٢١٥).

(٣) التقريب (٥٨٨١).

٢-حجاج بن مُحَّد المصيصي الأعور، ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره[1].

٣-عبد الله بن وهب المصري ثقة حافظ تقدم.

٤-إسحاق بن عيسى بن نجيح البغدادي المعروف بابن الطباع، صدوق[2].

٥- عبد الله بن صالح أبو صالح المصري كاتب الليث، صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه[3].

٦-موسى بن داود الضبي، صدوق فقيه له أوهام[4].

ورواه على الوجه الثاني: حجاج بن مُحَّد المصيصي -في الوجه المرجوح عنه-.

وعليه يكون الوجه الأول هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه ستة من الرواة بينما روى الوجه الثّاني راو واحد في أحد الأوجه عنه.

٢-الحفظ والإتقان؛ فثلاثة من رواته حفاظ أثبات، وثلاثة في مرتبة صدوق.

٣-القوة في الشيخ؛ فعبد الله بن صالح كاتب الليث.

٤-اتفاق البلدان؛ فمدار الاختلاف مصري وبعض الرواة عنه مصريون.

دراسة الإسناد:

١-الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمي أبو الحارث المصري (ت١٧٥).

ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، قال الإمام أحمد: ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث، روى له الجماعة[5].

٢-حيوة بن شريح: تقدمت ترجمته في الحديث (٦).

٣- حسين بن شُفَي بن ماتع الأصبحي المصري (١٢٩).

---

(١) التقريب (١١٣٥).

(٢) التقريب (٣٧٥).

(٣) التقريب (٣٣٨٨).

(٤) التقريب (٦٩٥٩).

(٥) الجرح والتعديل (١٠١٥/١٧٩/٧)، تهذيب الكمال (٢٤/٢٥٥/ ٥٠١٦)، تهذيب التهذيب (٨٣٤/٤١٢/٨)، التقريب (٥٦٨٤).

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: تابعي ثقة.

وقال البخاري في تاريخه: (حسين سمع عبد الله بن عمرو)، ورد عليه بن أبي حاتم في كتابه خطأ البخاري، وحكى عن أبيه وأبي زرعة أن الصواب: (حسين عن أبيه عن عبد الله بن عمرو)، قال ابن حجر: وحجة البخاري في ذلك ما رواه سعد بن أبي أيوب، عن النعمان بن عمرو بن خالد المصري، عن حسين بن شفي قال: كنا جلوساً مع عبد الله بن عمرو فأقبل تبيع فقال عبد الله: أتاكم أعلم من عليها، وقال ابن يونس مصرحاً: ليس عبد الله بن عمرو ثم ساق هذا الحديث والله أعلم.

قال ابن حجر: ثقة، روى له أبو داود حديثين[1].

٤-شُفَي بن ماتع الأصبحي المصري أبو عثمان، وقيل: أبو سهل، وقيل: أبو عبيد (ت ١٠٥).

تابعي ثقة، وثقه النسائي، والعجلي، والذهبي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات.

أرسل حديثاً فذكره بعضهم في الصحابة خطأً.

روى له البخاري في "أفعال العباد"، وابن ماجه في "التفسير" والباقون سوى مسلم[2].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح -والله تعالى أعلم-.

---

(١) التاريخ الكبير (٢/٣٨٣/٢٨٥٤)، معرفة الثقات (٢٨٩)، الجرح والتعديل (٣/٥٤/٢٤٧)، تهذيب الكمال (٦/٣٨١/١٣١٣)، تهذيب التهذيب (٢/٢٩٥/٦٠٤)، التقريب (١٣٢٤).

(٢) التاريخ الكبير (٤/٢٦٦/٢٧٥٣)، تاريخ معرفة الثقات (١/٤٥٨/٧٣٦)، تهذيب الكمال (١٢/٥٤٣/٢٧٦٤)، جامع التحصيل (١/١٩٦/٢٨٨)، الكاشف (١/٤٨٩/٢٣٠٠)، التقريب (٢٨١٣).

مسند عثمان بن عفان ﵁

(١٥/٥٣) – قال البزار في "مسنده" (٢/ ١٢ ح ٣٥٠):

حدثنا محمد بن مرزوق، قال: نا محمد بن عبد الله الأنصاري، قال: نا كهمس بن الحسن، عن مصعب بن ثابت، أحسبه عن عبد الله بن الزبير، قال: خطب عثمان الناس، فقال: إِنِّي أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا مَا مَنَعَنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمُوهُ إِلَّا الظَّنُّ بِكُمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ حَرَسَ لَيْلَةً مِنْ وَرَاءِ عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ، كَانَ أَفْضَلَ مِنْ أَلْفِ لَيْلَةٍ يُقَامُ لَيْلُهَا، وَيُصَامُ نَهَارُهَا».

وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ عن عثمان إلا بهذا الإسناد، وقد رواه غير واحد، عن كهمس، عن مصعب بن ثابت، عن عثمان، وقال جعفر بن سليمان، ومحمد بن عبد الله الأنصاري: عن كهمس، عن مصعب، عن عبد الله بن الزبير، عن عثمان ﵁.

وقال الدارقطني: "يرويه كهمس بن الحسن، عن مصعب بن ثابت، واختلف عنه؛

فرواه أبو عبد الرحمن المقري، وجعفر بن سليمان الضبعي، عن كهمس، عن مصعب بن ثابت، عن عبد الله بن الزبير، عن عثمان.

قاله مسلم بن إبراهيم، عن جعفر، وقال خالد بن يزيد المقري: عن جعفر، عن كهمس، عن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، عن عثمان مرسلا.

وكذلك قال عبد الله بن إدريس، وأبو إسحاق الفزاري، وغندر وروح بن عبادة، عن كهمس، وهو الصواب.

وقال أبو معمر القطيعي، عن عبد الله بن إدريس، عن كهمس، عن مصعب بن ثابت، عن أبيه، عن عثمان.

واختلف عن عبد الله بن إدريس، فقال أبو معمر القطيعي: عنه ما ذكرنا.

وقال عثمان بن أبي شيبة عنه، عن كهمس بن الحسن، عن مصعب بن ثابت مرسلا، عن عثمان.

وهو المحفوظ" اهـ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه كهمس بن الحسن واختلف عليه فيه على وجهين:

١-كهمس بن الحسن، عن مصعب بن ثابت، عن عبد الله بن الزبير، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

٢-كهمس بن الحسن، عن مصعب بن ثابت، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

الوجه الأول: كهمس بن الحسن، عن مصعب بن ثابت، عن عبد الله بن الزبير، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه:

أخرجه الضياء المقدسي (٣٦٢) من طريق أبي حاتم الرازي عن مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاري.

وإسحاق بن راهويه في "مسنده" -كما في النكت الظراف (٢٦٠/٧)-، وعلقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٧٤/١) عن روح بن عبادة.

وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٥٠) من طريق يونس بن بكير.

وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢٥٤/٢)، والطبراني في "الكبير" (١٤٥)، والحاكم (٢٤٢٦) — ومن طريقه البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٩٢٩) -، والضياء المقدسي (٣٦١) من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ.

وعلقه الدارقطني في "العلل" (٣٧/٣) عن عبد الله بن إدريس.

وعلقه الدارقطني أيضاً في "العلل" (٣٧/٣) عن مسلم بن إبراهيم عن جعفر بن سليمان.

وعلقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٧٤/١) عن النضر بن شميل.

سبعتهم: (مُحَمَّد الأنصاري، وروح، ويونس، والمقرئ، وعبد الله بن إدريس، وجعفر، والنضر) عن كهمس به، بنحوه.

وتوبع كهمس على هذا الوجه؛ تابعه:

زيد بن أسلم:

أخرجه ابن ماجه من طريق عبد الرَّحْمَنِ بن زَيْدِ بن أَسْلَمَ، عن أبيه، عن مُصْعب بن ثابت، عَنْ عبد الله بن الزُّبَيْرِ قَالَ: خَطَبَ عُثْمَانُ بن عَفَّانَ النَّاسَ فقال: يأيها النَّاسُ، إِنِّي

سَمِعْتُ حَدِيثًا مِنْ رَسُولِ الله ﷺ لم يَمْنَعْنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ بِهِ إِلَّا الضِّنُّ بِكُمْ وَبِصَحَابَتِكُمْ، فَلْيَخْتَرْ مُخْتَار لِنَفْسِهِ أَوْ لِيَدَعْ. سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَابطَ لَيْلَة فِي سَبِيل الله كَانَتْ كأَلْفِ لَيْلَةٍ صِيامها وقِيامها».

الوجه الثاني: كهمس بن الحسن، عن مصعب بن ثابت، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه:

أخرجه الإمام أحمد (٤٣٣) عن روح بن عبادة.

والإمام أحمد (٤٦٣) عن مُحَمَّد بن جعفر.

وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٥١) من طريق معتمر بن سليمان.

وعلقه الدارقطني في "العلل" (٣/٣٦، ٣٧) عن خالد بن يزيد المقرئ عن جعفر بن سليمان، وعن أبي إسحاق الفزاري، وعن عبد الله بن إدريس.

ستتهم: (مُحَمَّد بن جعفر، وروح، ومعتمر، وجعفر، وأبو إسحاق الفزاري، وعبد الله بن إدريس) عن كهمس بن الحسن به، بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى:

الاختلاف على روح بن عبادة:

فرواه عنه على الوجه الأوّل: إسحاق بن راهويه، ثقة حافظ تقدم.

ورواه على الوجه الثاني: الإمام الفقيه الحافظ أحمد بن حنبل، تقدم.

والوجه الثّاني هو الراجح؛ لأنه الموافق لما ذكره الدارقطني في العلل وقال عنه: وهو الصواب.

الاختلاف على جعفر بن سليمان:

فرواه عنه على الوجه الأوّل: مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، ثقة مأمون مكثر تقدم.

ورواه على الوجه الثاني: خالد بن يزيد بن زياد الأسدي، صدوق مقرئ له أوهام[1].

ورواية جعفر بن سليمان جاءت معلقة في كلا الوجهين، وقد يكون الحمل فيها على

---

(١) التقريب (١٦٨٦).

جعفر بن سليمان الضبعي إن صح الإسناد إليه على الوجهين.

الاختلاف على عبد الله بن إدريس:

فرواه عنه على الوجه الأوّل: أبي معمر إسماعيل بن إبراهيم القطيعي، ثقة مأمون[1].

ورواه على الوجه الثاني: عثمان بن أبي شيبة، ثقة حافظ تقدم.

وكلا الوجهين جاء معلقاً عند الدارقطني، والوجه الثّاني هو المحفوظ عن عبد الله بن إدريس كما صرَّح بذلك الدارقطني بقوله: (وهو المحفوظ) بعد ذكره الاختلاف على عبد الله بن إدريس.

الاختلاف على كهمس بن الحسن:

فقد رواه على الوجه الأول:

١- مُحَمَّد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، ثقة تقدم، لكن وقع الشك في روايته في ذكر عبد الله ابن الزبير حيث قال: عن كهمس، عن مصعب بن ثابت أحسبه عن عبد الله بن الزبير.

٢-روح بن عبادة -في الوجه المرجوح عنه-، ثقة فاضل تقدم.

٣-يونس بن بكير، صدوق يخطئ[2].

٤-عبد الله بن يزيد المقرئ، ثقة تقدم.

٥-عبد الله بن إدريس - في الوجه المرجوح عنه-، ثقة ثبت تقدم.

٦-جعفر بن سليمان الضُبَعي، صدوق يتشيع وليس به بأس[3].

وعبد الله بن إدريس، وجعفر بن سليمان جاءت روايتهما معلقة عند الدارقطني وتقدم ذكر الاختلاف عليهما.

---

(١) التقريب (٤١٥).

(٢) التقريب (٧٩٠٠).

(٣) قال عنه ابن معين: ثقة وكان يحيى بن سعيد القطان لا يكتب حديثه، وقال مُحَمَّد بن عبد الله بن عمار: ضعيف، قال ابن شاهين: وهذا الخلاف في جعفر من ابن عمار في ضعفه ومن يحيى بن سعيد في تركه لعلَّة المذهب، وقد قال الإمام أحمد: لا بأس به، وقال ابن حجر: صدوق. انظر: تاريخ ابن معين: رواية الدوري (١٣٠/٤/ ٣٥٣٣)، الجرح والتعديل (١٩٥٧/٤٨١/٢)، المختلف فيهم لابن شاهين ص ٢٣، التقريب (٩٤٢).

٧-النضر بن شميل، ثقة ثبت[1]، لكن جاءت روايته معلقة فلا يمكن الجزم بثبوتها.

وقد توبع كهمس على هذا الوجه؛ تابعه زيد بن أسلم وهو ثقة عالم[2]، لكنها جاءت من رواية ابنه عبد الرحمن عنه وهو ضعيف وقيل: إنه روى عن أبيه أحاديث موضوعة[3]، وعليه فهذه المتابعة لا تصح.

أما الوجه الثّاني فقد رواه عن كهمس:

١-مُحَمَّد بن جعفر (غندر): ثقة تقدم.

٢-روح بن عبادة -في الوجه الراجح عنه-، ثقة تقدم قريباً.

٣-معتمر بن سليمان التيمي، ثقة[4].

٤-جعفر بن سليمان تقدم قريباً.

٥-أبو إسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد الفزاري، ثقة حافظ[5].

٦-عبد الله بن إدريس تقدم قريباً.

وبالنظر في أحوال الرواة المختلفين وثبوت رواياتهم عنهم يكون الوجه الثّاني هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد روى الوجه الأول راويان -ممن ثبتت رواية هذا الوجه عنهما ولم يختلف عليهما-: عبد الله بن يزيد المقرئ، ويونس بن بكير، أما الوجه الثّاني فقد رواه ثلاثة من الرواة لم يختلف عليهم.

٢-الحفظ والإتقان؛ فرواة الوجه الثّاني أحفظ وأتقن من رواة الوجه الأول.

٣-أن أصل الرواية فيها: مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، فظن من زاد أنها

---

(١) التقريب (٧١٣٥).

(٢) التقريب (٢١١٧).

(٣) تهذيب التهذيب (١٦١/٦).

(٤) التقريب (٦٧٨٥).

(٥) التقريب (٢٣٠).

مصعب بن ثابت، عن عبد الله بن الزبير.

٤-ترجيح الدارقطني والبزار لهذا الوجه؛ قال الدارقطني: وكذلك قال عبد الله بن إدريس، وأبو إسحاق الفزاري، وغندر وروح بن عبادة، عن كهمس، وهو الصواب.

وقال البزار: وقد رواه غير واحد عن كهمس، عن مصعب بن ثابت، عن عثمان ﷺ، وفي هذا إشارة إلى ترجيح هذا الوجه وإعلال الوجه الأول.

دراسة الإسناد:

١-كهمس بن الحسن أَبُو الْحَسَن الْبَصْرِيّ، وأخواله قَيْس، وهُوَ من النمر بن قاسط، وكان نازلا في بني قَيْس، وقيل: التَّيْمِيّ من تيم الله بن النمر بن قاسط، وليس فيهما تَمِيم.

وثَّقه ابن معين، والإمام أحمد، وأبو داود، وابن حجر وغيرهم.

روى له الجماعة[1].

٢-مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير ابن العوام القرشي الأسدي المدني (ت١٥٧).

قَال ابن معين في رواية الدارمي: ضعيف، وفي رواية معاوية بن صالح: ليس بشيء.

وقال الإمام أحمد: أراه ضعيف الحديث.

وقال أبو حاتم: صدوق كثير الغلط، ليس بالقوي، وقال النَّسَائي، والدارقطني: ليس بالقوي[2].

وذكره ابن حبان في الثقات، وفي المجروحين وقال فيه: منكر الحديث ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير فلما كثر ذلك منه استحق مجانبة حديثه.

وقال الذهبي، وابن حجر: لين الحديث.

---

(١) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (٤/٨٣/ ٣٢٤٥)، العلل ومعرفة الرجال (٢/١٣٤/١٧٩٢)، الجرح والتعديل (٧/١٧٠/٩٧٢)، تهذيب الكمال (٢٤/٢٣٢/٥٠٠١)، التقريب (٥٦٧٠).

(٢) تاريخ ابن معين: رواية الدارمي (ص٢٠٨/ ٧٧٤)، العلل ومعرفة الرجال (٢/٤٨٨/ ٣٢١٨)، الجرح والتعديل (٨/٣٠٤/١٤٠٧)، الثقات (٧/٤٧٨/١١٠٢٨)، المجروحين (٣/٢٩/١٠٧٠)، تهذيب الكمال (٢٨/١٨/٥٩٨٠)، التهذيب (١٠/١٤٤/٣٠٤)، التقريب (٦٦٨٦).

روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

والراجح –والله تعالى أعلم– أنه ضعيف؛ لأنه قول أكثر الأئمة.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لانقطاعه بين مصعب بن ثابت وعثمان ﷺ، وله متابعة تقدم الكلام عليها، وأخرى من طريق أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى عُثْمَانَ بن عَفَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ –وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ–يَقُولُ: إِنِّي كَتَمْتُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَراهية تَفَرُّقِكُمْ عَنِّي، ثُمَّ بَدَا لِي أَنْ أحدثكُمُوه، لِيَخْتَارَ امْرُؤٌ لِنَفْسِهِ مَا بَدَا لَهُ، سمعت رسول الله ﷺ يَقُولُ: «رباطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ الله خَير مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ فِيمَا سِوَاه مِنَ الْمَنَازِلِ».

أخرجه الترمذي (١٦٦٧)، والنسائي (٣١٦٩)، وغيرهما وإسناده حسن.

وعليه يرتقي الحديث إلى الحسن لغيره – والله تعالى أعلم–.

مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(٥٤/ ١٦)- قال البزار في "مسنده" (١/ ٤٣٢): (حدثنا صالح بن معاذ أبو بشر قال: نا يونس بن محمد قال: نا الليث بن سعد، عن يزيد بن عبد الله بن الهادي، عن الوليد بن أبي الوليد، عن عثمان بن عبد الله بن سراقة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَظَلَّ غَازِيًا أَوْ أَظَلَّ رَأْسَ غَازٍ - الشَّكُّ مِنْ أَبِي بَكْرٍ - أَظَلَّهُ الله يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا بَنَى الله لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ»

وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد وقد رواه بعضهم فقال: عن يزيد بن الهادي، عن عثمان بن عبد الله بن سراقة، عن عمر ولم يقل: عن أبيه).

وقال الإمام علي بن المديني: هذا حديث مرسل؛ لأن عثمان بن عبد الله بن سراقة لم يدرك عمر بن الخطاب[1].

وقال الدارقطني: يرويه يزيد بن الهاد، واختلف عنه؛

فرواه الدراوردي، والليث، عن ابن الهاد، عن الوليد بن أبي الوليد، عن عثمان بن عبد الله بن سراقة، عن عمر بن الخطاب.

ورواه ابن وهب، عن عمر بن مالك الشرعبي، وابن لهيعة، والليث، عن ابن الهاد فقال: عن الوليد بن عثمان، عن أبي أمه، عن عمر بن الخطاب.

ووهم فيه، وإنما هو الوليد بن أبي الوليد، عن عثمان، عن جده أبي أمه عمر لأن عثمان هذا أمه زينب بنت عمر بن الخطاب.

والصواب قول الدراوردي ومن تابعه[2].

وقال البوصيري: هذا إسناد مرسل[3].

---

(١) مسند الفاروق لابن كثير (٢/٤٢٦).

(٢) العلل (٢/١٩٥).

(٣) مصباح الزجاجة (١/٩٣).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه يزيد بن عبد الله بن الهاد، واختلف عليه فيه على أربعة أوجه:

١- يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن الوليد بن أبي الوليد، عن عثمان بن عبد الله بن سراقة، عن أبيه، عن عمر ﵁.

٢- يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن الوليد بن أبي الوليد، عن عثمان بن عبد الله بن سراقة، عن عمر ﵁.

٣- يزيد بن الهاد، عن الوليد بن أبي الوليد، عن أبي أمه، عن عمر ﵁.

٤- يزيد بن الهاد، عن مُحَمَّد بن إبراهيم التيمي، عن عثمان بن سراقة، عن عمر ﵁.

الوجه الأول: يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن الوليد بن أبي الوليد، عن عثمان بن عبد الله بن سراقة، عن أبيه، عن عمر ﵁:

أخرجه الفاكهي في "أخبار مكة" (١٩٤٣) من طريق يحيى بن أيوب عن الوليد بن أبي الوليد به، وجاءت صيغة الرواية عند الفاكهي: قال عثمان: سمعت من أبي، عن عمر ﵁، بنحوه.

الوجه الثاني: يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن الوليد بن أبي الوليد، عن عثمان بن عبد الله بن سراقة، عن عمر ﵁:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣١٥٧)، (١٩٥٥٣) — ومن طريقه ابن ماجه (٧٣٥)، (٢٧٥٨)، وابن حبان (١٦٠٨) — والبزار (٣٠٤) من طريق يونس بن مُحَمَّد المؤدب.

والإمام أحمد في "مسنده" (١٢٦)- ومن طريقه الضياء المقدسي في "المختارة" (٢٤٥)، وأبو يعلى —كما في إتحاف الخيرة المهرة (١٥/٢)- من طريق منصور بن سلمة.

والحاكم (٢٤٤٧) من طريق يحيى بن بكير.

والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٥٧١) وفي "شعب الإيمان" (٣٩٧١)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١٧٥/١) من طريق شعيب بن الليث وعبد الله بن عبد الحكم.

خمستهم: (يونس، ومنصور، ويحيى، وشعيب، وعبد الله) عن الليث بن سعد.

وابن ماجه (٧٣٥) من طريق داود بن عبد الله الجعفري.

وابن أبي عمر العدني -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٩٧/٥) وأخرجه من طريقه الضياء في "المختارة" (٢٤٨، ٢٤٧)، وابن حجر في "الأمالي المطلقة" (ص١٠٥)-.

وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٩٢) عن يعقوب بن حميد بن كاسب.

ثلاثتهم: (داود، وابن أبي عمر، ويعقوب) عن الدراوردي.

كلاهما: (الليث بن سعد، والدراوردي) عن يزيد بن عبد الله بن الهاد به، بنحوه، وفرقه ابن ماجه في موضعين.

وتوبع يزيد بن عبد الله بن الهاد؛ تابعه:

١-عبد الله بن لهيعة:

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٣٧٦) - ومن طريقه أبو الفرج المقرئ في "الأربعين في الجهاد" (٢٢)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٤١٧/١٩)- من طريق ابن لهيعة.

٢-الليث بن سعد:

أخرجه أبو يعلى[1] في "مسنده" (٢٥٣) - ومن طريقه ابن حبان (٤٦٢٨)، والضياء (٢٤٤)، وابن حجر في "الأمالي المطلقة" (ص١٠٥)- من طريق الليث بن سعد.

٣-يحيى بن أيوب:

أخرجه الطبري في "تهذيب الآثار" - كما عزاه إليه ابن حجر في الأمالي المطلقة (ص١٠٥)، وفي "الإصابة" (١٧٧/٥)- من طريق يحيى بن أيوب.

---

(١) جاء في المطبوع من مسند أبي يعلى: (الليث بن سعد، عن يزيد بن الهاد، عن الوليد بن أبي الوليد به)، حيث زاد المحقق: حسين سليم أسد في إسناده يزيد بن الهاد، فوضع السقط بين معقوفين، وقال في الحاشية: ما بين الحاصرتين سقط من الأصل، واستُدرك من مصادر التخريج، وهذه الزيادة جاءت من طريق منصور بن سلمة كما تقدم في التخريج، أما ما أخرجه أبو يعلى من طريق أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد بن المقرئ فليس فيه يزيد بن الهاد؛ فقد أخرجه من طريق أبي يعلى: ابن حبان، والضياء، وابن حجر في الأمالي المطلقة، ولم يذكروا: (يزيد بن الهاد)، وكذا عزاه إليه البوصيري في "إتحاف الخيرة المهرة" (١٥/٢)، فاتفاق هذه المصادر دليل على أن ما وقع في المطبوع - بتحقيق: حسين أسد- من زيادة خطأ - والله أعلم-.

ثلاثتهم: (ابن لهيعة، والليث، ويحيى) عن الوليد بن أبي الوليد به، ولفظ يحيى بن أيوب عند الطبري: كُنْتُ بِمَكَّةَ فَخَطَبَنَا عُثْمَانُ بن عبد الرَّحْمَن بن سراقة وَهُوَ أَمِيرٌ فَقَالَ يَا أَهْلَ مَكَّةَ تَرَكْتُمُ الْجِهَادَ وَعَمَرْتُمُ الْبَيْتَ بِالطَّوَافِ ولا سَوَاءٌ قَوُّوا الْمُجَاهِدِينَ فَإِنِّي سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ فَذَكَرَهُ فَقُلْتُ مَنْ أَبُوهُ قَالُوا عُمَرُ بن الْخَطَّابِ.

الوجه الثالث: يزيد بن الهاد، عن الوليد بن أبي الوليد، عن أبي أمه، عن عمر رضي الله عنه:

علقه الدارقطني عن ابن لهيعة، والليث، وعمر بن مالك الشرعبي، عن يزيد بن الهاد به.

الوجه الرّابع: يزيد بن الهاد، عن مُحَمَّد بن إبراهيم التيمي، عن عثمان بن سراقة، عن عمر رضي الله عنه:

أخرجه عبد بن حميد (٣٤) من طريق يحيى بن عبد الحميد عن الدراوردي عن يزيد به، بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على يزيد بن عبد الله بن الهاد، وعلى عدد من الرواة عنه، وسأدرس الاختلافات الأدنى وصولاً إلى الأعلى:

الاختلاف على يونس بن محمد:

فرواه عنه على الوجه الأوّل: صالح بن معاذ، لم أقف له على ترجمة، قال الهيثمي: شيخ البزار لم أعرفه[1]، فهذا الوجه لا يصح عن يونس بن مُحَمَّد؛ لجهالة صالح بن معاذ.

وقد أعلَّ البزار هذا الوجه بقوله: (وهذا الوجه لا نعلمه يروى عن عمر، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد).

ورواه عنه على الوجه الثاني: أبو بكر بن أبي شيبة، ثقة حافظ تقدم.

وعليه فهذا الوجه هو المحفوظ عن يونس بن مُحَمَّد.

الاختلاف على الليث بن سعد:

فرواه عنه على الوجه الأوّل: يونس بن مُحَمَّد بن مسلم البغدادي أبو مُحَمَّد المؤدب، ثقة

(١) مجمع الزوائد (٢٨٤/٥).

ثبت[1]، تقدم قريباً أن هذا الوجه لم يصح عنه.

ورواه عنه على الوجه الثّاني خمسة من الرواة:

١- يونس بن مُحَمَّد المؤدب -في الوجه المحفوظ عنه-.

٢-منصور بن سلمة الخزاعي، ثقة ثبت حافظ[2].

٣-يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي المصري، ثقة[3].

٤-شعيب بن الليث بن سعد، ثقة فقيه[4].

٥-عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري، ثقة[5].

ورواه عنه على الوجه الثّالث: عبد الله بن وهب فيما علقه الدارقطني عنه، وضعَّف هذا الوجه بقوله: (ووهم فيه. . .)، وتقدم نقل كلامه في ذلك.

ورواه الليث بن سعد كذلك عن الوليد بن أبي الوليد مباشرة، وهذا الوجه رواه عنه:

أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ وهو وإن كان ثقة فاضلاً -تقدم- إلا أنه خالف الجمع من الرواة ممن رواه عن الليث، عن يزيد بن الهاد، عن الوليد بن أبي الوليد، فهذا الطريق لا يصح عن الليث؛ لتفرد عبد الله بن يزيد، ومخالفته.

وعليه يكون الوجه الثّاني هو الراجح عن الليث بن سعد؛ لكثرة عدد رواته، وكون بعضهم من أهل بلده فهم أدرى بحديثه.

الاختلاف على عبد العزيز بن محمد الدراوردي:

فرواه عنه على الوجه الثّاني ثلاثة من الرواة:

١-ابن أبي عمر العدني، صدوق تقدم.

---

(١) التقريب (٧٩١٤).

(٢) التقريب (٦٩٠١).

(٣) التقريب (٧٥٨٠).

(٤) التقريب (٢٨٠٥).

(٥) تهذيب الكمال (٣٣٧١/١٩١/١٥).

٢-يعقوب بن حميد بن كاسب، صدوق ربما وهم[(١)].

٣-داود بن عبد الله بن أبي الكرم الجعفري المدني، ثقة[(٢)].

ورواه عنه على الوجه الرّابع: يحيى بن عبد الحميد الحماني، حافظ لكنه متهم بسرقة الحديث[(٣)]، وقد انفرد عن بقية الرواة عن الداروردي، فهذا الوجه غير محفوظ عنه.

وعليه يكون الوجه الثّاني هو الراجح عن الداروردي.

الاختلاف على يحيى بن أيوب الغافقي:

فقد اختلف عليه على وجهين:

١-يحيى بن أيوب، عن الوليد بن أبي الوليد، عن عثمان بن عبد الله بن سراقة، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه.

٢- يحيى بن أيوب، عن الوليد بن أبي الوليد، عن عثمان بن عبد الله بن سراقة، عن عمر رضي الله عنه.

فالوجه الأول أخرجه الطبري في "تهذيب الآثار" كما عزاه إليه ابن حجر في "الأمالي المطلقة" ولم أقف على إسناده.

أما الوجه الثّاني فرواه عنه: سعيد بن الحكم المعروف بسعيد بن أبي مريم، ثقة ثبت فقيه[(٤)].

ولعل يحيى بن أيوب اضطرب فيه، وسيتضح الراجح منهما بعد ذكر الاختلاف على ابن لهيعة، ويزيد بن عبد الله بن الهاد.

الاختلاف على عبد الله بن لهيعة:

اختلف عليه على وجهين:

١- ابن لهيعة، عن الوليد بن أبي الوليد، عن عثمان بن عبد الله بن سراقة، عن عمر رضي الله عنه.

---

(١) التقريب (٧٨١٥).

(٢) تهذيب الكمال (٨/٤٠٩/١٧٦٨).

(٣) التقريب (٧٥٩١).

(٤) التقريب (٢٢٨٦).

٢-ابن لهيعة، عن يزيد بن الهاد، عن الوليد بن أبي الوليد، عن أبي أمه، عن عمر ﷺ.

فرواه عنه على الوجه الأوّل: الحسن بن موسى الأشيب، ثقة تقدم.

ورواه على الوجه الثاني: ابن وهب فيما علقه عنه الدارقطني، وهذا الوجه ضعفه الدارقطني كذلك.

وبذلك يكون الوجه الأول هو الراجح عن ابن لهيعة.

الاختلاف على يزيد بن عبد الله بن الهاد:

فقد روى الوجه الأول عنه: يونس بن مُحَّد المؤدب -في وجه غير محفوظ عنه-.

وروى الوجه الثاني:

١-الليث بن سعد -في الوجه الراجح عنه-، وهو ثقة إمام مشهور تقدم.

٢-عبد العزيز الداروردي -في الوجه الراجح عنه-، صدوق يهم إذا حدث من كتب الناس أو من حفظه[1].

وتوبع يزيد بن عبد الله بن الهاد على هذا الوجه؛ تابعه:

١- عبد الله بن لهيعة -في الوجه الراجح عنه-، وهو ضعيف لكن لابأس به في المتابعات.

٢-الليث بن سعد في رواية عبد الله بن يزيد المقرئ عنه، وتقدم الكلام على هذه المتابعة.

٣-يحيى بن أيوب الغافقي -في الوجه الثّاني عنه-، وتقدم القول بأن الاضطراب منه فيما يظهر، لكن روايته على الوجه الثّاني وافقه فيها الرواة هنا، أما روايته على الوجه الأول فلم يوافقه عليها أحد.

أما الوجه الثالث فرواه عن يزيد: الليث بن سعد -في وجه مرجوح عنه-، وابن لهيعة -في وجه مرجوح عنه-، وعمر بن مالك الشرعبي، ورواه عنهم جميعاً: عبد الله بن وهب فيما علقه الدارقطني، وضعَّف هذا الوجه بقوله: (ورواه ابن وهب، عن عمر بن مالك الشرعبي، وابن لهيعة، والليث، عن ابن الهاد فقال: عن الوليد بن عثمان، عن أبي أمه، عن عمر بن الخطاب.

ووهم فيه، وإنما هو الوليد بن أبي الوليد، عن عثمان، عن جده أبي أمه عمر لأن عثمان هذا أمه

---

(١) التقريب (٤١١٩).

زينب بنت عمر بن الخطاب).

وروى الوجه الرّابع: عبد العزيز الداروردي -في الوجه المرجوح عنه-.

فتبيَّن مما تقدم أن الوجه الثّاني هو الراجح عن يزيد بن عبد الله بن الهاد؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه عنه اثنان في وجه راجح عنهما.

٢-الحفظ والإتقان، فالليث بن سعد أحد رواة هذا الوجه ثقة إمام.

٣-المتابعة التامة ليزيد بن الهاد، فقد تابعه ابن لهيعة ويحيى بن أيوب على هذا الوجه.

٤-ترجيح الدارقطني لهذا الوجه بقوله: (والصواب قول الداروردي ومن تابعه).

والحديث من وجهه الراجح فيه انقطاع بين عثمان بن عبد الله بن سراقة وعمر رضي الله عنه، فقد صرَّح ابن المديني، والمزي، والعلائي[1] بعدم سماع عثمان من عمر، وردَّ ذلك الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" بأن المزي اعتمد على قول الواقدي في مقدار سن عثمان بن عبد الله، وهو واهم في ذلك، وبأن إخراج ابن حبان والحاكم حديثه عن جده عمر بن الخطاب يقتضي أن يكون سمع منه، وبأنه قد وقع التصريح بسماعه منه في رواية الطبري حيث قال: (في مقدار سنه نظر؛ وذلك أن أبا قتادة الذي جزم المزي بأنه رآه مات سنة ٥٤ وقيل قبل ذلك، ومقتضى ما ذكر من قدر عمره أن يكون مولده بعد موت أبي قتادة بأحد عشر عاماً، والظاهر أن الواقدي وهم في ذلك، ثم بان لي سبب الوهم، وأنه من قدر عمره، فذكر الكلاباذي نقلاً عن الواقدي أنه عاش ثلاثاً وثمانين سنة، وفي هذا أيضاً نظر، فحكم المؤلف على حديثه بالإرسال من أجل قول الواقدي في سنه وهو مردود والله أعلم، وقد أخرج ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه حديثه عن جده عمر بن الخطاب ومقتضاه أن يكون سمع منه فالله أعلم، نعم وقع مصرحاً بسماعه منه عند أبي جعفر بن جرير الطبري في تهذيب الآثار له، قال: حدثنا أحمد بن منصور ثنا سعيد بن أبي مريم ثنا يحيى بن أيوب حدثني الوليد بن أبي الوليد قال كنت بمكة وعليها عثمان بن عبد الرحمن بن سراقة كذا فيه فسمعته يقول يا أهل مكة إني سمعت أبي يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول فذكر ثلاثة أحاديث من أظل غازياً ومن جهز غازياً ومن بني مسجداً قال فسألت عنه، فقالوا لي: هذا بن بنت عمر بن الخطاب)[2].

---

(١) تهذيب الكمال (٤١٣/١٩)، جامع التحصيل (ص٢٣٥).

(٢) تهذيب التهذيب (١١٩/٧).

وقال في "النكت الظراف": (ولكنه -يعني ابن سراقة- تجوز في قوله: سمعت أبي، فأطلق على جده لأمه أباً)[1].

وفي كلام الحافظ ابن حجر-رحمه الله- عدة أمور:

١- المشهور أن عثمان عاش ثلاثاً وثمانين سنةً، وكانت وفاته سنة ثمان عشرة ومائة؛ وعليه يكون عمره حين وفاة أبي قتادة ﷺ تسع عشرة سنة، وبهذا يستقيم كلام الحافظ المزي في أنه رآه، وإذا تقرر هذا يكون مولد عثمان سنة خمسٍ وثلاثين، وكان استشهاد عمر ﷺ سنة ثلاثٍ وعشرين، أي أنه وُلد بعد وفاة عمر ﷺ باثني عشر عاماً، فكيف يكون سمع منه وهو لم يدركه أصلاً.

٢-قوله بأن رواية ابن حبان والحاكم لراو عن شيخه تقتضي سماعه منه ليس عليه دليل.

٣-رواية الطبري التي ورد فيها التصريح بالسماع في إسنادها يحيى بن أيوب وهو صدوق يخطئ، وقد تكلم الإمام أحمد في حفظه[2]، وخالف أيضاً بقية أصحاب الوليد بن أبي الوليد الذين رووه بدون ذكر السماع بين عثمان بن عبد الله بن سُراقة وعمر ﷺ، ومنهم: الليث بن سعد، ويزيد بن عبد الله الهاد، وكلاهما ثقتان كما تقدم، وعلى هذا فرواية يحيى هذه شاذة؛ لأنه خالف من هو أحفظ وأكثر منه، فلا يعتمد عليها في إثبات السماع، لا سيما مع تصريح الأئمة بعدم ثبوته، وعدم استقامته تاريخياً[3].

وقد قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على "مسند الإمام أحمد"[4]: وقد أشار الحافظ في

---

(١) النكت الظراف (٨٨/٨). وقد تحرفت فيه "لأمه" إلى "لأنه").

(٢) الجرح والتعديل (٥٤٣/١٢٧/٩)، التقريب (٧٥١١).

(٣) لايُعتمد على الأسانيد وحدها في إثبات السماع إذا وُجدت قرائن تدل على انتفائه، و الخطأ في ذكر التصريح بالسماع يقع كثيراً في الأسانيد من بعض الرواة وهمًا منهم، قال الحافظ ابن رجب: (وكان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول: هو خطأ، يعني: ذكر السماع، قال في رواية هُدبة عن حماد عن قتادة أخبرنا خلاد الجهني: هو خطأ، خلاّد قديم، ما رأى قتادةُ خلاّداً، وذكروا لأحمد قول من قال: "عن عراك بن مالك سمعت عائشة" فقال: هذا خطأ وأنكره، وقال: عراك من أين سمع من عائشة؟ إنما يروي عن عروة عن عائشة. . . قال ابن رجب -معلقاً على ما سبق-. : (وحينئذ فينبغي التفطن لهذه الأمور، ولا يُغتر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد...). شرح علل الترمذي (٥٩٣/٢).

(٤) (١/ ٢١١).

«التهذيب» إلى هذا الحديث، وكاد يميل إلى أنه موصول، ولكن في هذا تكلّف كثير.

وبذلك يتبين رجحان عدم سماع عثمان بن عبد الله بن سراقة من عمر ﷺ كما ذهب إليه ابن المديني، والمزي، والعلائي والبوصيري[1].

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لانقطاعه.

وقد صح متن الحديث بغير هذا الإسناد في الصحيحين وغيرهما كما سيأتي في الشواهد:

١-ما أخرجه البخاري (٢٨٤٣) ومسلم (١٨٩٥) عن زيد بن خالد الجهني أن رسول الله ﷺ قال: «من جهز غازيا في سبيل الله فقد غزا، ومن خلف غازيا في سبيل الله بخير فقد غزا» واللفظ للبخاري.

٢-ما أخرجه البخاري (٤٥٠) ومسلم (٥٣٣) عن محمود بن لبيد، أن عثمان بن عفان، أراد بناء المسجد، فكره الناس ذلك، فأحبوا أن يدعه على هيئته، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من بنى مسجدا لله بنى الله له في الجنة مثله»، واللفظ لمسلم.

وعليه يرتقي الحديث إلى الحسن لغيره -والله تعالى أعلم-.

---

(١) انظر: منهج الإمام علي بن المديني في إعلال الأحاديث: للدكتور: طارق العودة ص٢٦١.

مسند كعب بن مرة

(١٧/٥٥)- قال ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٤/ ٢١١ ح ١٩٣٨٦): (حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، قال: قلنا لكعب بن مرة: حدثنا يا كعب عن رسول الله ﷺ واحذر، فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ارْمُوا مَنْ بَلَغَ الْعَدُوَّ بِسَهْمٍ رَفَعَهُ الله بِهِ دَرَجَةً، فَقَالَ لَهُ عبد الرَّحْمَنِ ابْنُ أُمِّ الْحَكَمِ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا الدَّرَجَةُ؟ قَالَ: أَمَّا الدَّرَجَةُ أَمَا إِنَّهَا لَيْسَتْ بِعَتَبَةِ أُمِّكَ وَلَكِنْ مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ مِائَةُ عَامٍ ثُمَّ قُلْنَا يَا كَعْبُ، حَدِّثْنَا عَنْ رَسُولِ الله ﷺ وَاحْذَرْ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ: مَنْ شَابَ فِي سبيل الله شيبة كانت له نورا يوم القيامة ومن رمى بسهم في سبيل الله كان كمن أعتق رقبة».

قال الترمذي: "وقد روي هذا الحديث، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد وأدخل بينه وبين كعب بن مرة في الإسناد رجلا ويقال: كعب بن مرة، ويقال: مرة بن كعب البهزي، وقد روى عن النبي ﷺ أحاديث".

وقال الدارقطني: "رواه منصور بن المعتمر، واختلف عنه؛ فرواه داود بن عيسى النخعي، ومفضل بن مهلهل، وإبراهيم بن طهمان، وشيبان، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن مرة بن كعب، أو كعب بن مرة.

ورواه الثوري، وأبو عوانة، وزائدة، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن رجل، عن كعب بن مرة وقول الثوري ومن تابعه أصح، لأن سالما لم يسمع من كعب بن مرة، ولأن الأعمش روى عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة، حديث الاستسقاء".

وقال البيهقي بعد تخريجه: "سقط من إسناده معدان بن أبي طلحة".

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه شرحبيل بن السِّمط واختلف عليه فيه على وجهين:

١- شرحبيل بن السِّمط، عن كعب بن مرة رضي الله عنه.

٢-شرحبيل بن السِّمط، عن عمرو بن عبسة رضي الله عنه.

الوجه الأوّل: شرحبيل بن السِّمط، عن كعب بن مرة رضي الله عنه:

أخرجه الترمذي (١٦٣٤)، والنسائي في "المجتبى" (٣١٤٤)، وفي "الكبرى" (٤٣٣٧)، (٤٨٦٣)، وابن ماجه (٢٥٢٢)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٢٦٣٢)، (١٩٣٨٦) —ومن طريقه ابن حبان (٤٦١٤)، (٤٦١٦)-، والإمام أحمد (١٨٠٦٣)، (١٨٠٦٤)، (١٨٠٦٥)، (١٨٠٦٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٥١١) من طريق الأعمش.

وأبو داود (٣٩٦٧)، والطيالسي (١٢٩٤)، وعبد بن حميد في "المنتخب" (٣٧٢)، والإمام أحمد (١٨٠٦١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٤٠٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٧٢٥)، (٧٢٦)، والطبراني في "الكبير" (٧٥٥)، والحاكم (١٢٢٦)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٨٢٧)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣٧٩/٢) من طريق شعبة.

كلاهما: (الأعمش، وشعبة) عن عمرو بن مرة.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٧٥٥)، (٧٥٦) من طريق شعبة عن منصور بن المعتمر وقتادة.

ثلاثتهم: (عمرو بن مرة، ومنصور، وقتادة) عن سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل به مطولاً، وذكر الإمام أحمد —من طريق الأعمش- معه جملة أحاديث بلفظ: «ارموا أهل صنع، من بلغ العدو بسهم، رفعه الله به درجة»، قال: فقال عبد الرحمن بن أبي النحام: يا رسول الله، وما الدرجة؟ قال: فقال رسول الله ﷺ: «أما إنها ليست بعتبة أمك، ولكنها بين الدرجتين مائة عام»، قال: يا كعب بن مرة حدثنا عن رسول الله ﷺ واحذر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أعتق امرأ مسلما كان فكاكه من النار يجزى بكل عظم منه عظما منه، ومن أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاكه من النار، يجزى بكل عظمين منهما عظما منه، ومن شاب شيبة في سبيل الله كانت له نورا يوم القيامة»، قال: يا كعب بن مرة حدثنا عن رسول الله ﷺ واحذر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من رمى بسهم في سبيل الله كان كمن أعتق رقبة»، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول، وجاءه رجل، فقال: استسق الله لمضر، قال: فقال: «إنك لجريء، ألمضر؟ »، قال: يا رسول الله، استنصرت الله فنصرك، ودعوت الله، فأجابك، قال: فرفع

رسول الله ﷺ يديه، يقول: «اللهم اسقنا غيثا مغيثا، مريعا، مريئا، طبقا غدقا، عاجلا، غير رائث، نافعا غير ضار» قال: فأحيوا، قال: فما لبثوا أن أتوه، فشكوا إليه كثرة المطر، فقالوا: قد تهدمت البيوت، قال: فرفع يديه، وقال: «اللهم حوالينا، ولا علينا» قال: فجعل السحاب يتقطع يمينا وشمالاً»، واقتصر أبو داود، والنسائي في "الكبرى"، وابن ماجه، والطحاوي على ذكر العتق، واقتصر الحاكم على ذكر الاستسقاء، وذكر النسائي في "المجتبى"، والبيهقي الشيب والرمي، وذكر عبد بن حميد، وابن أبي عاصم، والطبراني، وأبو نعيم وابن قانع الاستسقاء والعتق.

وتوبع سالم بن أبي الجعد؛ تابعه:

عبيد بن أبي الجعد: أخرجه ابن المبارك في "المسند" (٢١٣)، والطبراني في "الأوسط" (٦٧٥٤).

الوجه الثاني: شرحبيل بن السِّمط، عن عمرو بن عبسة ﷺ:

أخرجه أبو داود (٣٩٦٦)، والنسائي في "المجتبى" (٣١٤٢)، وفي "الكبرى" (٤٣٣٥)، (٤٨٦٥)، (٤٨٦٦)، (٤٨٦٧)، وعبد بن حميد في "المنتخب" (٢٩٩)، والإمام أحمد (١٧٠٢٠)، (١٩٤٤١)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٦٣)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٧١٧)، وفي "مسند الشاميين" (٩٥٧)، (٩٥٨) من طريق سُليم بن عامر.

والنسائي في "المجتبى" (٣١٤٥)، وفي "السنن الكبرى" (٤٣٣٨)، (٤٨٦٤) من طريق خالد بن زيد الشامي.

والطبراني في "المعجم الأوسط" (٣١٦٥) من طريق القاسم أبي عبد الرحمن.

ثلاثتهم: (سليم، وخالد، والقاسم) عن شرحبيل بن السِّمط به، بنحوه وذكر النسائي – من طريق سليم بن عامر–، والإمام أحمد، والطبراني العتق والرمي والشيب، وذكر عبد بن حميد الشيب والعتق، واقتصر ابن أبي عاصم على ذكر الرمي، واقتصر الطحاوي على ذكر العتق، ولفظ خالد بن زيد عند النسائي نحوه مع تقديم وتأخير.

واختلف على سالم بن أبي الجعد على خمسة أوجه:

١–سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة ﷺ.

٢–سالم بن أبي الجعد، عن رجل، عن كعب بن مرة ﷺ.

٣-سالم بن أبي الجعد، عن كعب بن مرة رضي الله عنه.

٤-سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن عمرو بن عبسة رضي الله عنه.

٥-سالم بن أبي الجعد، عن عمرو بن عبسة رضي الله عنه.

الوجه الأول: سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة رضي الله عنه:

تقدم تخريجه في الوجه الأول عن شرحبيل بن السِمط – وهو أحد الوجهين عن سالم بن أبي الجعد-.

الوجه الثاني: سالم بن أبي الجعد، عن رجل، عن كعب بن مرة رضي الله عنه:

أخرجه عبد الرزاق (٣٩٤٩) – ومن طريقه الإمام أحمد (١٨٨٩٦)، (١٨٨٩٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٧٥٧)- عن الثوري عن منصور بن المعتمر عن سالم به، بنحوه وذكر عبد الرزاق الشيب والرمي.

الوجه الثالث: سالم بن أبي الجعد، عن كعب بن مرة رضي الله عنه:

أخرجه الإمام أحمد (١٨٠٥٩) من طريق شعبة.

وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٤٠٩) من طريق شيبان.

والنسائي في "الكبرى" (٤٨٦٠)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٧٢٨)،

وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٨٢٩) من طريق زائدة.

والنسائي في "الكبرى" (٤٨٦١) من طريق مفضل بن مهلهل.

والنسائي في "الكبرى" (٤٨٦٢) من طريق سفيان بن عيينة.

وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣٧٨/٢) من طريق ورقاء.

ستتهم: (شعبة، وآدم، وزائدة، ومفضل، وسفيان، وورقاء) عن منصور بن المعتمر عن سالم به بنحوه، واقتصر الإمام أحمد على ذكر العتق وفي أوله: «الصلاة مقبولة حتى تصلي الصبح، ثم لا صلاة حتى تطلع الشمس، وتكون قيد رمح، أو رمحين ثم الصلاة مقبولة حتى يقوم الظل قيام الرمح، ثم لا صلاة حتى تزول الشمس، ثم الصلاة مقبولة حتى تصلي العصر، ثم لا صلاة حتى تغيب الشمس، وإذا توضأ العبد فغسل يديه، خرت خطاياه من بين يديه، فإذا

غسل وجهه خرت خطاياه من وجهه، وإذا غسل ذراعيه خرت خطاياه من ذراعيه، وإذا غسل رجليه خرت خطاياه من رجليه»، ومختصراً عند ابن أبي عاصم بلفظ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ قَيْدَ رُمْحٍ أَوْ رُمْحَيْنِ»، ولفظ سفيان عند النسائي مختصر بذكر العتق، ولفظ زائدة عند النسائي مختصر في فضل قيام الليل والعتق، وأحال الطحاوي بمتنه على حديث قتادة، وأحال أبو نعيم على حديث شعبة، ولفظ ابن قانع: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ اللَّيْلِ أَسْمَعُ؟ قَالَ: «جَوْفُ اللَّيْلِ الْأَخِيرُ، وَالصَّلَاةُ مَقْبُولَةٌ».

الوجه الرّابع: سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن عمرو بن عبسة ﵁:

أخرجه أبو داود (٣٩٦٥) — ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢١٣١١)-، والترمذي (١٦٣٨)، والنسائي في "المجتبى" (٣١٤٣)، وفي "السنن الكبرى" (٤٣٣٦)، والطيالسي (١٢٥٠)، والإمام أحمد (١٧٠٢٢)، (١٩٤٢٨)، (١٩٤٢٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٧٢٧)، وابن حبان (٢٩٨٤)، (٤٣٠٩)، (٤٦١٥)، والحاكم (٢٥٦٠)، (٤٣٧١) من طريق هشام الدستوائي.

وابن المبارك في "الجهاد" (٢١٩)، (٢٢٠)، (٢٢١) من طريق مُحَمَّد بن يسار.

وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٦٥)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٧٥١) من طريق سعيد بن بشير.

والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٥٠٩) من طريق شيبان.

أربعتهم: (هشام، ومُحَمَّد، وسعيد، وشيبان) عن قتادة عن سالم به، بنحوه وذكر أبو داود الرمي والعتق، واقتصر الترمذي والنسائي وابن أبي عاصم والحاكم على الرمي، والطحاوي على العتق، وذكر الباقون الرمي والشيب والعتق.

الوجه الخامس: سالم بن أبي الجعد، عن عمرو بن عبسة ﵁:

أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٤٠٣١) من طريق حصين بن عبد الرحمن.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على شرحبيل بن السِّمط وعلى من دونه وسأدرس

الاختلافات الأدنى ثم الأعلى.

الاختلاف على قتادة:

فقد اختلف عليه على وجهين:

١-قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة ﷺ.

٢-قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن طلحة، عن عمرو بن عبسة ﷺ.

فروى الوجه الأول عنه: شعبة الإمام الحافظ الناقد، أثبت من روى عن قتادة وقد كفانا تدليسه.

ورواه على الوجه الثاني:

١-هشام الدستوائي ثقة تقدم، وهو في الطبقة الأولى من أصحاب قتادة.

٢-مُحَّد بن يسار الخراساني، صدوق[١].

٣-سعيد بن بشير، ضعيف تقدم.

٤-شيبان بن عبد الرحمن، ثقة حجة تقدم.

قال البرديجي: « أصح النَّاس رواية عن قَتَادَة: شعبة، كان يوقف قَتَادَة على الحديث ». قال ابن رجب: كأنه يعني بذلك اتصال حديث قَتَادَة؛ لأن شعبة كان لا يكتب عن قَتَادَة إلا ما يقول فيه: (حدثنا) ويسأله عن سماعه.

وقال أيضاً: إذا خالف هشام شعبة فالقول قول شعبة، وقال بعضهم: يتوقف عنه[٢]، وعليه يكون الوجه الأول هو الراجح.

الاختلاف على منصور بن المعتمر:

فرواه عنه على الوجه الأوّل: شعبة بن الحجاج الإمام الحافظ.

ورواه على الوجه الثّالث: سفيان الثوري، إمام حافظ تقدم.

---

(١) التقريب (٦٤١٠).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/٥٠٧، ٥٠٦).

ورواه على الوجه الرّابع:

١-شعبة، ثقة حافظ تقدم قريباً.

٢-شيبان بن عبد الرحمن، ثقة تقدم قريباً.

٣-زائدة بن قدامة، ثقة ثبت تقدم.

٤-مفضل بن مهلهل، ثقة ثبت(١).

٥-سفيان بن عيينة، ثقة حافظ تقدم.

٦-ورقاء بن عمر اليشكري، صدوق في حديثه عن منصور لين(٢).

وليس هناك تعارض بين هذه الأوجه، فإن منصور بن المعتمر ثقة متقن، والرواة عنه من كبار الأثبات، وغاية ما هنالك أن رواية سفيان التي أُبْهِمت فيها الواسطة قد بُيِّنت في الوجه الأول الذي رواه شعبة، فيكون شعبة رواه مرة بتعيين الراوي —وهو شرحبيل بن السمط-، ومرة بإرساله، وسالم بن أبي الجعد عرف بالإرسال، وفي سماعه من كعب بن مرة ﷺ شك كما أشار إليه المزي(٣)، وسئل ابن معين عن سالم بن أبي الجعد عن كعب بن مرة، فقال: هو مرسل، قد أدخل شعبة بينهما شرحبيل بن السِّمط(٤).

ومما يؤكد رواية شعبة للوجهين ما نقله الإمام أحمد عنه في "المسند": (وقال شعبة: قد حدثني به منصور وذكر ثلاثة بينه وبين مرة بن كعب، ثم قال بعد: عن منصور، عن سالم، عن مرة أو عن كعب.

ورجح الدارقطني الوجه الثالث بقوله: أصح، وعلَّل ذلك بأن سالماً لم يسمع من كعب بن مرة، وبأن الحديث المروي عن سالم، عن شرحبيل، عن كعب ﷺ هو حديث الاستستقاء.

---

(١) التقريب (٦٨٦٢).

(٢) التقريب (٧٤٠٣).

(٣) تهذيب الكمال (٢٤/١٩٦).

(٤) جامع التحصيل (ص١٧٩).

الاختلاف على شرحبيل بن السِّمط:

فرواه على الوجه الأوّل: سالم بن أبي الجعد، ثقة تقدمت ترجمته في الحديث (٤٠)، وقال أبو داود: لم يسمع من شرحبيل[١].

ورواه على الوجه الثاني:

١-سُلَيم بن عامر الكلاعي الشامي، ثقة[٢].

٢-خالد بن زيد الشامي، لا بأس به وكان يرسل، ونص المزي على أن حديثه عن شرحبيل مرسل[٣].

٣-القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي، ثقة في بعض حديثه نكارة، تقدمت ترجمته في الحديث (٣٠)، قيل: لم يسمع من أحد من الصحابة إلا من أبي أمامة[٤].

والوجه الثّاني هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه ثلاثة من الرواة، أما الوجه الأول فرواه واحد.

٢-اتفاق البلدان؛ فمدار الاختلاف شامي والرواة عنه شاميون.

٣-عدم السماع؛ فقد نص أبو داود والدارقطني على أن سالم بن أبي الجعد لم يسمع من شرحبيل كما تقدم.

دراسة الإسناد:

١-شرحبيل بن السِمط بن الأسود بن جبلة بن عدي بن ربيعة أبو يزيد

مختلف في صحبته، قال ابن عبد البر: أدرك النبي ﷺ.

وقال أبو نعيم: ذكره بعض المتأخرين وزعم أنه صحابي، وأنه مختلف في صحبته، الراجح أنه تابعي، وكلام أبي نعيم يدل على أنه لا يرى صحبته.

---

(١) سنن أبي داود (٣٠/٤).

(٢) التقريب (٢٥٢٧).

(٣) تهذيب الكمال (٧٦/٨)، التقريب (١٦٣٦).

(٤) تهذيب الكمال (٤٨٠٠/٣٨٤/٢٣).

كان أميراً على حمص أيام معاوية وهو الذي افتتحها، وثّقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، روى له الجماعة[١].

٢-عمرو بن عبسة بن عامر بن خالد أبو نجيح السلمي.

صحابي جليل، جاء إلى النبي ﷺ بمكة في أول الإسلام فأسلم، واستأذن في المكث معه أو اللحوق بقومه، فأذن له بالرجوع إلى قومه، فخرج ثم أتى النبي ﷺ قبل فتح مكة، ثم سكن الشام وبها مات في أواخر خلافة عثمان ﷺ. [٢]

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

وقد صححه الترمذي والحاكم من طريق قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة فقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح[٣].

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرّجاه، ووافقه الذهبي[٤].

---

(١) التاريخ الكبير (٤/٢٤٨/٢٦٩١)، الثقات (٤/٣٦٤/٣٣٦٦)، الاستيعاب (٢/٦٩٩/١١٦٨)، تهذيب الكمال (١٢/٤١٨/٤٧١٦)، الإنابة (١/٢٨٠)،

(٢) الاستيعاب (٢/٦٩٩/١١٦٨).

(٣) سنن الترمذي (٤/١٧٤).

(٤) المستدرك (٢/١٠٤).

مسند معاذ بن جبل رضي الله عنه

(١٨/٥٦)- قال عبد بن حميد في "المنتخب من مسنده" (ص٦٧ ح ١٠٩):

(أخبرنا يزيد بن هارون، أنا بقية، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل، أن رسول الله ﷺ، قال: «الْغَزْوُ غَزْوَانِ: فَأَمَّا مَنِ ابْتَغَى بِهِ وَجْهَ اللهِ وَأَطَاعَ الْإِمَامَ وَأَنْفَقَ الْكَرِيمَةَ[١]، وَيَاسَرَ الشَّرِيكَ[٢]، وَاجْتَنَبَ الْفَسَادَ، فَإِنَّ نَوْمَهُ وَنَبْهَهُ أَجْرٌ كُلُّهُ، وَأَمَّا مَنْ غَزَا غَزْوَ فَخْرٍ وَرِيَاءٍ وَسُمْعَةٍ، وَعَصَى الْإِمَامَ وَأَفْسَدَ فِي الْأَرْضِ، فَإِنَّهُ لَنْ يَرْجِعَ بِالْكَفَافِ».

قال الدارقطني: يرويه بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن أبي بحرية، عن معاذ قاله ابن المبارك، عن بقية بن الوليد.

وخالفه عبد الرحمن بن الحارث، فرواه عن بقية، ولم يذكر أبا بحرية فيه، والقول قول ابن المبارك، واسم أبي بحرية عبد الله بن قيس شامي، قالوا: قرأ على معاذ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه بقية بن الوليد واختلف عليه فيه على وجهين:

١-بقية بن الوليد، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن أبي بحرية، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.

٢- بقية بن الوليد، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.

الوجه الأول: بقية بن الوليد، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن أبي بحرية، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه:

أخرجه أَبُو دَاوُد (٢٥١٥)- ومن طريقه ابن عبد البر في "الاستذكار" (١٣٤/٥)-، وأحمد (٢٢٠٤٢)، والطبراني في "الكبير" (١٧٦)، والحاكم (٢٤٣٥)، والبيهقي في "السنن

---

١ أي الأموال العزيزة عليه. انظر: حاشية السندي (٤٩/٦).

٢ أي عامله باليسر والسهولة والمعاونة له انظر: حاشية السندي (٤٩/٦).

الكبرى" (١٨٥٤٧) وفي "مسند الشاميين" (١١٥٩) من طريق حيوة بن شريح.

وأخرجه أحمد (٢٢٠٤٢)، والطبراني في "الشاميين" (١١٥٩) من طريق يزيد بن عبد ربه.

وأخرجه الدارمي (٢٤٦١) عن نعيم بن حماد.

والنسائي في "المجتبى" ٣١٨٨، ٤١٩٥ و٧/١٥٥، وفي "الكبرى" (٤٣٨٢)، (٧٧٧٠)، (٨٦٧٧) عن عمرو بن عثمان.

وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٣٣)، والخطابي في "غريب الحديث" (١/٤٤٣) من طريق عبد الوهاب الحوطي.

وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٣٤)، وابن عدي (٢/٢٧٤)-ومن طريقه البيهقي في "الشعب" (٣٩٦٠)-، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٧/٤٤، ٤٣) من طريق عبد الله بن المبارك.

والشاشي في "مسنده" (١٣٩٤)، والطبراني في "الكبير" (١٧٦) من طريق إسحاق بن راهويه.

والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٥٤٧) من طريق مُحَمَّد بن وهب.

وأبو نعيم في "الحلية" ٥/٢٢٠ من طريق علي بن حجر ومُحَمَّد بن مصفى.

وأبو العباس الأصم في «حديثه» (٩٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧/٤٣) من طريق أبي عتبة.

جميعهم: (حَيْوَة، ويَزِيد بن عبد ربِّه، ونُعَيْم، وعَمْرو بن عُثْمَان، والحوطي، وابن المبارك، وإسحاق، ومُحَمَّد بن وهب، وعلي بن حجر، ومُحَمَّد بن مصفى، وأبو عتبة) عن بقية بن الوليد، بنحوه.

الوجه الثاني: بقية بن الوليد، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه:

أخرجه عبد بن حميد (١٠٩) عن يزيد بن هارون، عن بقية بن الوليد به.

وعلقه الدارقطني في "العلل" (٦/٨٤) عن عبد الرحمن بن الحارث عن بقية.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على بقية على وجهين، فرواه على الوجه الأول:

١-حَيْوَة بن شريح، ثقة ثبت تقدمت ترجمته في الحديث (٦).

٢-يَزِيد بن عبد ربِّه، ثقة من أوثق من روى عن بقية[1].

٣-نُعَيْم بن حماد، صدوق يخطئ كثيراً[2].

٤-عَمْرو بن عُثْمَان بن سعيد القرشي الحمصي، ثقة[3].

٥- عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، ثقة[4].

٦- عبد الله بن المبارك، إمام حافظ تقدم.

٧- إسحاق بن راهويه، ثقة حافظ تقدم.

٨-مُحَمَّد بن وهب بن أبي كريمة الحراني، صدوق[5].

٩- علي بن حجر السعدي المروزي، ثقة ثبت[6].

١٠- مُحَمَّد بن مصفى، صدوق له أوهام، وكان يدلس[7].

١١-أبو عتبة أحمد بن الفرج الكندي، صدوق ليس له في حديث بقية أصل[8].

ورواه على الوجه الثاني:

١-يزيد بن هارون، ثقة متقن تقدم.

٢-عبد الرحمن بن الحارث الكفرتوني ولقبه جحدر، ضعيف يسرق الحديث[9].

وكلا الوجهين محفوظ عن بقية ولعل الاختلاف منه؛ لأنه كثير التدليس عن الضعفاء[10].

---

(١) تهذيب الكمال (٧٠١٩/١٨٢/٣٢).

(٢) التقريب (٧١٦٦).

(٣) التقريب (٥٠٧٣).

(٤) التقريب (٤٢٦٤).

(٥) التقريب (٦٣٧٧).

(٦) التقريب (٤٧٠٠).

(٧) التقريب (٦٣٠٤).

(٨) ميزان الاعتدال (٥١٥/٢٧٢/١)، التهذيب (١١٨/٥٩/١).

(٩) الكامل (١١٠٤/٥١٧/٥)، (٤٤٦/٢٥٥/١).

(١٠) التقريب (٧٣٤).

وخالد بن معدان لم يدرك معاذاً ﷺ، وأكثر الرواة عن بقية يذكر أبا بحرية بينهما، لكن قال ابن أبي حاتم في "المراسيل": خالد عن معاذ مرسل، ربما كان بينهما اثنان[1].

دراسة الإسناد:

١-بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي الحميري أبو يحمد الحمصي (ت١٩٧).

قال ابن المبارك: كان صدوقاً، ولكنه كان يكتب عمن أقبل وأدبر.

وقال سفيان بن عيينة: لا تسمعوا من بقية ما كان فِي سنة، واسمعوا منه ما كان فِي ثواب وغيره.

وقال يحيى بن معين: كان شعبة مبجلاً لبقية.

وقال -في رواية ابن أبي خيثمة-: إذا حدث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره، فأما إذا حدث عن أولئك المجهولين فلا، وإذا كنى ولم يسم اسم الرجل فليس يساوي شيئاً.

وقال الإمام أحمد: بَقِيَّة مَا كَانَ يُبَالِي عَمَّن حدث.

وقال أيضاً: بقية إذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه وإذا حدث بقية عن المعروفين مثل بحير بن سعد وغيره قُبِل.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال أبو زرعة: بقية أحب إلي من إسماعيل بن عياش، ما لبقية عيب الا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق فلا يؤتى من الصدق وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة.

وقال النسائي: إذا قال حدثنا وأخبرنا فهو ثقة.

وقال أَبُو مسهر الغساني: بقية ليست أحاديثه نقية، فكن منها عَلَى تقية.

وقال ابن عدي: إذا روى عن أهل الشام فهو ثبت وإذا روى عن غيرهم خلّط

---

(١) المراسيل (ص٥٢/١٨٤).

كإسماعيل بن عياش إذا روى عن الشاميين فهو ثبت.

وقال الذهبي: من وعاة العلم، مختلف في الاحتجاج به، وبعضهم قبله على كثرة مناكيره عن الثقات.

وقال في "الكاشف": وثقه الجمهور فيما سمعه من الثقات.

وقال ابن حجر: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين.

والراجح –والله أعلم– أنه ثقة إذا حدَّث عن الثقات وصرَّح بالسماع كما دلت عليه أقوال الأئمة.

استشهد به البخاري في "الصحيح"، وروى له في "الأدب"، وروى لَهُ مسلم فِي "المتابعات"، واحتج به الباقون[1].

٢–بَحِير بن سعد السحولي الكلاعي أبو خالد الحمصي.

وثقه دحيم، وابن سعد، والنسائي.

وقال الإمام أحمد: ليس بالشام أثبت من حَرِيز إلا أن يكون بَحِير.

وقال الذهبي: حجة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت.

روى له البخاري في الأدب والباقون سوى مسلم[2].

٣–خالد بن معدان بن أبي كريب الكلاعي أبو عبد الله الشامي الحمصي (ت١٠٤).

تابعي ثقة عابد، وثقه يعقوب بن شيبة وابن خراش والنسائي وغيرهم، وكان يرسل كثيراً عن الكبار، روى له الجماعة[3].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال: رواية عبد الله (٢/٣٦٦/ ٢٦٢٤)، (٢/٤٧٨/٣١٤١)، الجرح والتعديل (٢/٤٣٥/١٧٢٨)، الضعفاء الكبير (١/١٦٢/٢٠٤)، الكامل في الضعفاء (٢/٨٠/٣٠٢)، تهذيب الكمال (٤/١٩٢/ ٧٣٨)، ذكر من تكلم فيه وهو موثق (١/٥٤/٥٤)، الكاشف (١/٢٧٣/٦١٩)، التقريب (٧٣٤)، طبقات المدلسين (١/٤٩/١١٧).

(٢) الجرح والتعديل (٢/٤١٢/١٦٢٥)، تهذيب الكمال (٤/٢٠/٦٤٢)، الكاشف (١/٢٦٤/٥٣٩)، التقريب (٦٤٠).

(٣) تهذيب الكمال (٨/١٦٧/١٦٥٣)، الكاشف (١/٣٦٩/١٣٥٤)، التهذيب (٣/١٠٢/٢٢٢)، التقريب (١٦٧٨).

٤- أبو بحرية الحمصي عبد الله بن قيس الكندي السكوني التراغمي (ت٧٧).

ثقة مخضرم، وثقه ابن معين، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات.

روى له الأربعة[١].

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث ضعيف؛ لأن فيه بقية بن الوليد، وهو يدلس تدليس التسوية، ولم يصرح بالسماع في جميع طبقات الإسناد، وقد حسَّنه ابن عبد البر[٢]، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه[٣].

ويشهد لمعناه حديث أبي موسى الأشعري ﵁ قَالَ: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما القتال في سبيل الله؟ فإن أحدنا يقاتل غضبا، ويقاتل حمية، فرفع إليه رأسه، قال: وما رفع إليه رأسه إلا أنه كان قائما، فقال: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ الله هِيَ العُلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ الله عَزَّ وَجَلَّ». أخرجه البخاري (١٢٣) ومسلم (١٩٠٤).

---

(١) معرفة الثقات (١٩٠٠)، الجرح والتعديل (٥/١٣٨/٦٤٥)، تهذيب الكمال (١٥/٤٥٦/٣٤٩٣)، التقريب (٣٥٤٤).

(٢) الاستذكار (٥/١٣٤).

(٣) المستدرك (٢/٩٤).

(١٩/٥٧) – قال أبو داود (٤/ ١٩٥ ح ٢٥٤١): (حدثنا هشام بن خالد أبو مروان وابن المصفى، قالا: حدثنا بقية، عن ابن ثوبان، عن أبيه يرد إلى مكحول، إلى مالك بن يخامر أن معاذ بن جبل حدثهم أنه سمع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: «من قاتلَ في سبيلِ الله فُواقَ[١] ناقةٍ فقد وجَبَتْ له الجنةُ، ومن سأَلَ الله القتلَ من نفسِه صادقًا ثم ماتَ أو قُتِلَ فإن له أَجرَ شهيدٍ" زادَ ابنُ المُصفَّى مِن هنا: "ومَن جُرِحَ جُرحًا في سبيل الله أو نُكِب نَكبَةً فإنها تَجيء يومَ القيامةِ كأَغْزَرِ ما كانتْ: لونُها لونُ الزعفرانِ، وريحُها ريحُ المِسك، ومن خَرج به خُرَاج في سبيل الله فإن عليه طابَعَ الشهداءِ»).

قال الدارقطني: يَرْوِيهِ مَكْحُولٌ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فرواه ابن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، عن مالك بن يخامر، عن معاذ.

قال ذلك بقية بن الوليد عنه.

وخالفه زيد بن يحيى بن عبيد، فرواه عن ابن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، عن كثير بن مرة، عن مالك بن يخامر، عن معاذ.

زاد فيه كثير بن مرة.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه ابن ثوبان واختلف عليه على وجهين:

١- ابن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، عن مالك بن يخامر، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.

٢- ابن ثوبان عن أبيه عن مكحول عن كثير بن مرة عن مالك بن يخامر عن معاذ رضي الله عنه

---

(١) فيه لغتان: فُوَاق وفَوَاق، يقال: فواق الناقة: وهو قدر ما بين الحلبتين من الراحة ليعود اللبن في ضرعها بعد الحلب، وقال ابن قتيبة: الفُواق والفَواق واحد، وهو أن تُحْلَبَ النّاقةُ وتُترك ساعةً حتى تُنزل شيئاً من اللَّبَن، ثم تُحْلَب، فما بين الحَلْبتين فواق، فاستعير الفواق في موضع المكث والانتظار.

انظر: تفسير غريب القرآن (ص٣٢٥)، مقاييس اللغة (٤/٤٦١)، لسان العرب (١٠/٣١٦).

الوجه الأول: ابن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، عن مالك بن يخامر، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه:

أخرجه أبو داود (٢٥٤١) -ومن طريقه البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٩٤٦)-، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٣٧) من طريق هشام بن خالد وابن المصفى عن بقية بن الوليد عن ابن ثوبان به، بنحوه واقتصر ابن أبي عاصم على القطعة الأولى منه.

والحديث روي أيضاً من طريق بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن مالك بن يخامر به:

أخرجه الإمام أحمد (٢٢٠٥٠)، والطبراني في "الكبير" (٢٠٣) من طريق أبي اليمان الحكم بن نافع.

وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٣٦)، (١٣٧)، والطبراني في "الكبير" (٢٠٣) من طريق أبي المغيرة عبد القدوس بن حجاج.

والشاشي في "مسنده" (١٣٤٦) من طريق عبد الوهاب ابن الضحاك.

ثلاثتهم: (أبو اليمان، وأبو المغيرة، وعبد الوهاب) عن إسماعيل بن عياش.

والدارمي (٢٣٩٤) -ومن طريقه أبو الفرج المقرىء في "الأربعين في فضل الجهاد" (ص ٢٨)- عن نعيم بن حماد عن بقية بن الوليد.

كلاهما: (إسماعيل، وبقية) عن بحير بن سعد به، بنحوه.

وتوبع خالد بن معدان؛ تابعه:

١-سليمان بن موسى الأشدق:

أخرجه النسائي في "المجتبى" (٣١٤١)، وفي "الكبرى" (٤٣٣٤)، وابن ماجه (٢٧٩٢)، والشاشي (١٣٤٥)، والبيهقي (٩/ ١٧٠) من طريق حجاج بن مُحَمَّد الأعور.

والترمذي (١٦٥٧)، والإمام أحمد (٢٢١١٦)، والحاكم (٢٤١٠)، والبيهقي في "الشعب" (٣٩٤٤)، وشمس الدين المقدسي في "فضل الجهاد" (٢٥) من طريق رَوح بن عبادة البصري.

وعبد الرزاق (٩٥٣٤) -ومن طريقه الإمام أحمد (٢٢٠١٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٥٥٦)، والطبراني في "الكبير" (٢٠٤)-.

وأحمد (٢٢١١٦) عن مُحَمَّد بن بكر.

وعبد بن حميد (١١٩)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٩٤٥) من طريق أبي عاصم النبيل.

وأبو يعلى -كما في "النكت الظراف" (٨/ ٤١٤)- وعنه ابن حبان (٣١٨٥) من طريق أبي إسحاق الفزاري.

ستتهم: (حجاج، وروح، وعبد الرزاق، ومُحَمَّد بن بكر، وأبو عاصم، وأبو إسحاق) عن ابن جريج عن سليمان بن موسى به بنحوه، واقتصر الترمذي على القطعة الأولى والثالثة منه، واقتصر ابن ماجه وابن حبان على القطعة الأولى.

٢-جبير بن نفير:

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٤٩١) من طريق هشام بن عمار، عن مُحَمَّد بن عيسى بن سميع، عن زيد بن واقد، عن جبير بن نفير به، بنحوه.

٣ - شريح بن عبيد الحمصي:

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٠٥)، وفي "مسند الشاميين" (١٦٥١) من طريق مُحَمَّد بن إسماعيل بن عياش ثني أبي ثنا ضمضم بن زرعة عن شريح به.

الوجه الثاني: ابن ثوبان عن أبيه عن مكحول عن كثير بن مرة عن مالك بن يخامر عن معاذ ﷺ:

أخرجه الإمام أحمد (٢٢١١٠)، وابن حبان (٣١٩١)، (٤٦١٨) من طريق زيد بن يحيى بن عبيد الدمشقي.

والطبراني في "الكبير" (٢٠٦)، وفي "مسند الشاميين" (١٨٩)، (٣٥٣٧)، والبيهقي[١] في "السنن الكبرى" (١٨٥٥٩) من طريق غسان بن الربيع.

أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في "الترغيب" (٨٤١) من طريق الوليد بن الوليد القلانسي.

ثلاثتهم: (غسان، وزيد بن يحيى، والوليد) عن ابن ثوبان به، بنحوه، ولفظ زيد بن يحيى عند الإمام أحمد قدم فيه وأخر.

النظر في الاختلاف:

الاختلاف على بقية بن الوليد:

اختلف عليه فيه على وجهين:

---

(١) سقط من إسناد البيهقي كثير بن مرة.

١-بقية بن الوليد، عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مكحول، عن مالك بن يخامر، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.

٢-بقية بن الوليد، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن مالك بن يخامر، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.

فرواه على الوجه الأول:

١-هشام بن خالد الأزرق أبو مروان، صدوق[١].

٢-محمد بن المصفى الحمصي، صدوق يدلس تقدم.

ورواه على الوجه الثاني:

نعيم بن حماد الخزاعي المروزي، صدوق يخطئ كثيراً تقدم.

ولعل الوجه الثّاني هو الراجح عن بقية؛ فقد تابعه عليه إسماعيل بن عياش وهو صدوق في روايته عن الشاميين وهو هنا كذلك، أما الوجه الأول فقد خالفه فيه الرواة كما سيأتي.

الاختلاف على عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان:

فرواه على الوجه الأوّل: بقية بن الوليد -في الوجه المرجوح عنه-، وهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء[٢].

ورواه على الوجه الثاني:

١- زيد بن يحيى بن عبيد الخزاعي الدمشقي، ثقة[٣].

٢-غسان بن الربيع الأزدي الموصلي، ليس بحجة في الحديث[٤].

٣-الوليد بن الوليد العبسي القلانسي الدمشقي، صدوق حديثه صحيح[٥].

---

(١) التقريب (٧٢٩١).

(٢) التقريب (٧٣٤).

(٣) التقريب (٢١٦١).

(٤) ميزان الاعتدال (٥/٤٠٣/٦٦٦٥).

(٥) الجرح والتعديل (٩/١٩/٨٢).

وعليه يكون الوجه الثّاني هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه ثلاثة من الرواة.

٢-الحفظ والإتقان؛ فأحد رواة الوجه الثّاني ثقة، واثنان صدوقان، أما راوي الوجه الأول فهو صدوق ويدلس كثيراً عن الضعفاء.

٣-السهولة والوعورة؛ فزيادة رجل في الإسناد أوعر وأشق من إسقاطه، وقد زاده ثلاثة رواة، وسلوكهم للطريق الوعرة يدل على حفظها ورجحانها.

دراسة الإسناد:

١- عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي أبو عبد الله الدمشقي (ت١٦٥).

اختلف فيه الأئمة، فعدَّله جماعة، وضعفه آخرون.

قال ابن معين -في رواية الدوري-: ليس به بأس، وقال العجلي وأبو زرعة: لا بأس به، وقال دحيم: ثقة يرمى بالقدر، وقال أبو حاتم: ثقة يشوبه شيء من القدر وتغير عقله في آخر حياته وهو مستقيم الحديث.

وقال عمرو بن علي الفلاس: حديث الشاميين كلهم ضعيف، إلا نفراً منهم الأوزاعي وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان.

وقال صالح بن مُحَمَّد البغدادي: شامي صدوق إلا أن مذهبه مذهب القدر وأنكروا عليه أحاديث يرويها عن أبيه عن مكحول مسندة.

وقال الذهبي: صدوق رمي بالقدر، وقال في الكاشف: ثقة رمي بالقدر.

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ ورمي بالقدر، وتغير بأخرة.

وقال ابن معين -في رواية ابن الجنيد-: ضعيف.

وقال الإمام أحمد: أحاديثه مناكير، وقال أيضاً: لم يكن بالقوي في الحديث.

وقال النسائي: ضعيف، وقال مرة: ليس بالقوي.

قال يعقوب بن شيبة: اختلف أصحابنا فيه؛ فأما يحي بن معين فكان يضعفه، وأما علي بن المديني فكان حسن الرأي فيه، وكان ابن ثوبان رجل صدق لا بأس به.

وذكره ابن شاهين فيمن اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ونقل اختلاف قول ابن معين فيه ثم قال: وَهَذَا القَوْل من يحيى بن معِين يُوجب التَّوَقُّف فِي ابْن ثَوْبَان؛ لِأَن سُكُوته عَن إطرائه وتوثيقه لا يقْضِي على تَضْعِيفه، إنَّه إذا كَانَ كَذَلِك لم يذكر فِي الصَّحِيح.

روى له البخاري في "الأدب" والباقون سوى مسلم.

والراجح —والله أعلم- أنه ثقة تغير بآخره فروى أحاديث منكرة، فكلام من ضعفه من الأئمة محمول على الأحاديث التي أخطأ فيها لتغيره كما دل عليه كلام أبي حاتم[1].

٢- ثابت بن ثوبان العنسي الدمشقي والد عبد الرحمن.

ثقة فقيه، وثَّقه ابن معين، وأبو حاتم، والذهبي، وابن حجر.

وقال الإمام أحمد: ليس به بأس.

روى له البخاري في "الأدب" وفي " أفعال العباد"، وأبو داود، والترمذي وابن ماجه[2].

٣- مكحول أبو عبد الله الشامي، كان عبداً لسعيد بن العاص فوهبه لامرأة من قريش فأعتقته (ت سنة بضع عشرة ومائة).

ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور، قال أبو حاتم: ما أعلم بالشام أفقه من مكحول.

روى له البخاري في "القراءة خلف الإمام"، ومسلم والأربعة[3].

٤-كثير بن مرة الحضرمي أبو شجرة الحمصي.

تابعي ثقة، ذكره ابن سعد في الطبقة الثّانية من تابعي أهل الشام.

قال النسائي: لا بأس به، وقال ابن خراش: صدوق.

---

(١) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (٥٣٠٧/٤٦٣/٤)، سؤالات ابن الجنيد (ص٥٣٢/٤٠٠)، الجرح والتعديل (١٠٣١/٢١٩/٥)، تاريخ معرفة الثقات (١٠٢٤/٧٣/٢)، الضعفاء الكبير (٩١٧/٣٢٦/٢)، الكامل (١١٠٩/٢٨١/٤)، ذكر من اختلف العلماء فيه (ص٢٦/٦٩)، ميزان الاعتدال (٤٨٣٣/٢٦٤/٤)، المغني في الضعفاء (٣٥٣٦/٣٧٧/٢)، تهذيب الكمال (٣٧٧٥/١٢/١٧)، التقريب (٣٨٢٠).

(٢) الجرح والتعديل (١٨٠٦/٤٤٩/٢)، تهذيب الكمال (٨١٢/٣٤٩/٤)، الكاشف (٦٨٢/٢٨١/١)، التقريب (٨١١).

(٣) الجرح والتعديل (١٨٦٧/٤٠٧/٨)، تهذيب الكمال (٦١٦٨/٤٦٤/٢٨)، التقريب (٦٨٧٥).

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي في "السير": الإمام الحجة أرسل عن النبي ﷺ، وقال في "الكاشف": ثقة.

وقال العلائي: تابعي ليس إلا، وهو عن النبي ﷺ مرسل.

وقال ابن حجر: ثقة ووهم من عدَّه في الصحابة.

روى له البخاري في "القراءة خلف الإمام"، والباقون سوى مسلم[1].

٥- مالك بن يَخَامِر السكسكي الألهاني الحمصي (ت٧٠ وقيل: بعدها).

صاحب معاذ بن جبل ﷺ، ثقة مخضرم.

وثَّقه ابن سعد، والعجلي، وعده أبو زرعة الرازي من الثقات الأثبات، وذكره ابن حبان في الثقات.

قال أبو نعيم: ذكره بعضهم في الصحابة ولا يثبت، وقال ابن عساكر: يقال له صحبة، وقال العلائي: الصحيح أنه تابعي.

روى له الجماعة سوى مسلم[2].

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث من وجهه الراجح حسن؛ لأجل ابن ثوبان فهو صدوق حسن الحديث.

والحديث روي من طريق إسماعيل بن عياش ومن طريق ابن جريج بأسانيد حسنة، وعليه يرتقي الحديث بمجموع طرقه إلى الصحيح لغيره -والله تعالى أعلم-.

---

(١) الطبقات الكبرى (٤٤٨/٧)، تهذيب الكمال (٤٩٦٣/١٥٨/٢٤)، سير أعلام النبلاء (٤٦/٤)، الكاشف (٤٦٤٨/١٤٧/٢)، جامع التحصيل (٦٥٠/٢٥٩/١)، التقريب (٥٦٣١).

(٢) الطبقات الكبرى (٣٨١٣/٣٠٧/٧)، تاريخ معرفة الثقات (١٦٧٩/٢٦٢/٢)، تاريخ دمشق (٣٠٤/٣١)، تهذيب الكمال (٥٧٥٨/١٦٦/٢٧)، جامع التحصيل (٧٣٣/٢٧٣/١)، التهذيب (٢٣/١٠)، التقريب (٦٤٥٦).

(٢٠/٥٨)- قال مسلم في "صحيحه" (ح ٩٥): (حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث ح، وحدثنا محمد بن رمح - واللفظ متقارب - أخبرنا الليث، عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن المقداد بن الأسود، أنه أخبره أنه قال: يا رسول الله، أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ فَقَاتَلَنِي، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لَاذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ، فَقَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ، أَفَأَقْتُلُهُ يَا رَسُولَ اللهِ، بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ قَالَ: رَسُولُ الله ﷺ: «لَا تَقْتُلْهُ» قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُ قَدْ قَطَعَ يَدِي، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَطَعَهَا، أَفَأَقْتُلُهُ؟ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَا تَقْتُلْهُ فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ».

قال الدارقطني: يرويه الزهري واختلف عنه فرواه صالح بن كيسان، وإسحاق بن راشد، وابن أخي الزهري، وابن جريج، وليث بن سعد، والنعمان بن راشد، وعقيل بن خالد، وعبد الحميد بن جعفر، وأسامة بن زيد، وعبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن المقداد بن الأسود.

ورواه الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، واختلف عنه فرواه أبو إسحاق الفزاري، ومُحمَّد بن شعيب، ومُحمَّد بن حمير، والوليد بن مزيد، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن المقداد لم يذكروا فيه عطاء بن يزيد واختلف عن الوليد بن مسلم؛ فرواه أبو الوليد القرشي، عن الوليد، عن الأوزاعي، والليث بن سعد، عن الزهري، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد لم يذكر عطاء بن يزيد وأسقط إبراهيم بن مرة؛

وخالفه عيسى بن مساور؛ فرواه عن الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد لم يذكر فيه إبراهيم بن مرة، وجعل مكان عطاء بن يزيد حميد بن عبد الرحمن.

ورواه الفريابي، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، مرسلا، عن المقداد.

والصحيح قول صالح بن كيسان ومن تابعه.

وأخرج ابن منده هذا الحديث من طريق الأوزاعي عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن المقداد ثم قال: هذا حديث وهم من حديث الأوزاعي، وتفرد به الوليد وعنه مشهور، وأخرجه مسلم من هذا الوجه.

والصواب من حديث الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه الزهري واختلف عليه فيه وعلى من دونه على عدة أوجه:

أولاً: الاختلاف على الأوزاعي:

١-الأوزاعي، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن المقداد بن الأسود رضي الله عنه.

٢-الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد.

٣-الأوزاعي، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن المقداد.

٤-الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد.

٥-الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد.

٦-الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن المقداد.

٧-الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد.

ثانياً: الاختلاف على الزهري:

١-الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد.

---

(١) الإيمان (١/٢٠٣).

٢-الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن المقداد بن الأسود.

٣-الزهري، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد.

تخريج أوجه الاختلاف على الأوزاعي:

الوجه الأول: الأوزاعي، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن المقداد بن الأسود رضي الله عنه:

أخرجه مسلم (٩٥) عن إسحاق بن موسى عن الوليد بن مسلم.

وأبو نعيم الأصبهاني في "المستخرج" (٢٧٤) من طريق الحارث بن أسامة عن أبي إسحاق الفزاري.

كلاهما: (الوليد بن مسلم، وأبو إسحاق الفزاري) عن الأوزاعي.

وتوبع الأوزاعي على هذا الوجه؛ تابعه:

١-ابن جريج: أخرجه البخاري (٤٠١٩)، ومسلم (٩٥).

٢-يونس بن يزيد: أخرجه البخاري (٦٨٦٥)، ومسلم (٩٥).

٣-ابن أخي ابن شهاب: أخرجه البخاري (٤٠١٩).

٤-الليث بن سعد: أخرجه مسلم (٩٥).

٥-معمر: أخرجه مسلم (٩٥).

٦-عبد الرحمن بن إسحاق: أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢٣٨١١).

٧-عقيل بن خالد: أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٥٩٢).

٨-صالح بن كيسان: أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٥٩٣).

٩-أسامة بن زيد: أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٥٩٣)، وابن منده في "الإيمان" (٥٩).

١٠-عبد الحميد بن جعفر: أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٥٨٧).

جميعهم عن الزهري به، بنحوه.

الوجه الثاني: الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد:

أخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة" (١٠٨/٣)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٦٤٦) من طريق معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق الفزاري.

وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٢٣/٧) من طريق عمرو بن أبي سلمة.

وعلقه الدارقطني في "العلل" (٦٢/٨) عن مُحَمَّد بن شعيب، والوليد بن مزيد، ومُحَمَّد بن حِمير.

خمستهم: (أبو إسحاق الفزاري، وعمرو بن أبي سلمة، ومُحَمَّد بن شعيب، والوليد بن مزيد، ومُحَمَّد بن حمير) عن الأوزاعي به، بنحوه.

الوجه الثالث: الأوزاعي، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن المقداد:

أخرجه ابن منده في "الإيمان" (٦٠) من طرق عن الوليد بن مزيد، وعمرو بن أبي سلمة، وبشر بن بكر، عن الأوزاعي به، بنحوه.

الوجه الرّابع: الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد:

أخرجه ابن أبي عاصم في "الديات" (٥٢) عن يعقوب بن حميد.

وابن حبان في "صحيحه" (٤٧٥٠) من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٥٩٥)، وأبو نعيم في "المستخرج" (٢٧٥) من طريق إسحاق بن موسى.

وابن منده في "الإيمان" (٥٩)، وعلقه الدارقطني في "العلل" (٦٢/٨) عن عيسى بن مساور.

خمستهم عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي به، بنحوه.

الوجه الخامس: الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد:

أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٣٩٩/٥) من طريق أبي الوليد القرشي عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي والليث بن سعد عن الزهري به، بنحوه.

الوجه السّادس: الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن المقداد:

علقه الدارقطني في "العلل" (٦٢/٨) عن مُحَمَّد بن يوسف الفريابي عن الأوزاعي به.

الوجه السابع: الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن

عبيد الله بن عدي، عن المقداد:

أخرجه ابن شاذان في "مشيخته" (٤٢) من طريق مُحَمَّد بن مصعب القرقساني عن الأوزاعي به، بنحوه.

تخريج أوجه الاختلاف على الزهري:

الوجه الأول: الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد:

رواه عنه الأوزاعي – في الوجه الأول عنه- وبقية أصحاب الزهري كما تقدم.

الوجه الثاني: الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن المقداد بن الأسود:

رواه عنه الأوزاعي –في الوجه الثالث عنه- وتقدم تخريجه.

الوجه الثالث: الزهري، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد:

رواه عنه إبراهيم بن مرة من رواية الأوزاعي – في الوجه الثّاني عنه- وتقدم تخريجه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى وسأدرس الاختلافات الأدنى ثم الأعلى.

الاختلاف على الوليد بن مسلم:

فقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١-الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد.

٢- الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد.

٣- الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد.

فروى **الوجه الأول**: إسحاق بن موسى الخطمي الأنصاري أبو موسى المدني، ثقة متقن[1].

وروى الوجه الثّاني عنه:

١-يعقوب بن حميد بن كاسب، صدوق ربما وهم تقدم.

---

(١) التقريب (٣٨٦).

٢-عبد الرحمن بن إبراهيم المعروف بدحيم، ثقة حافظ تقدم.

٣-إسحاق بن موسى ثقة تقدم قريباً.

٤-عيسى بن مساور الجوهري أبو موسى البغدادي، صدوق(١).

٥-هشام بن عمار، صدوق تقدم.

وروى الوجه الثّالث: أبو الوليد القرشي أحمد بن عبد الرحمن البسري، صدوق تكلم فيه بلا حجة(٢).

وعليه يكون الوجه الأول والثّاني محفوظين عن الوليد؛ فقد روى الوجه الأول جماعة من الرواة وفيهم ثقات حفاظ، وروى الوجهين عنه إسحاق بن موسى وهو ثقة متقن، ومع ذلك فقد أعل ابن منده الوجه الثّاني بقوله: هذا حديث وهم من حديث الأوزاعي، وتفرد به الوليد وعنه مشهور، أما الوجه الثالث فشاذ؛ لمخالفة أبي الوليد القرشي للثقات عن الوليد بن مسلم، وبذلك يترجح الوجه الأول، ومما يدل على ترجيحه إخراج مسلم له في صحيحه.

الاختلاف على الوليد بن مزيد:

فقد اختلف عليه على وجهين:

١-الوليد بن مزيد، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد.

٢-الوليد بن مزيد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن المقداد.

فروى الوجه الأول عنه: ابن العباس وهو صدوق من أعلم الناس بحديث أبيه(٣)، وأما الوجه الثّاني فقد علقه عنه الدارقطني ولم أقف على من رواه عنه، لكن تابعه عليه عدد من الثقات مما يدل على قوته.

الاختلاف على أبي إسحاق الفزاري:

فقد اختلف عليه على وجهين:

١-أبو إسحاق الفزاري، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي،

---

(١) التقريب (٥٣٢٣).

(٢) التقريب (٦٥).

(٣) التهذيب (٢/٢٩٥).

عن المقداد رضي الله عنه.

٢-أبو إسحاق الفزاري، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد رضي الله عنه.

وكلا الوجهين محفوظ عن أبي إسحاق، فقد رواهما عنه: معاوية بن عمرو الأزدي وهو ثقة تقدم.

وقد تابعه على الوجه الأول الوليد بن مسلم وعلى الوجه الثّاني عدد من الرواة.

الاختلاف على الأوزاعي:

فقد اختلف عليه على سبعة أوجه -كما تقدم-، فرواه عنه على الوجه الأول:

١-الوليد بن مسلم، ثقة كثير التدليس والتسوية وهو راوية الأوزاعي ومن أثبت أصحابه تقدم.

٢-أبو إسحاق الفزاري، ثقة مأمون تقدم.

ورواه على الوجه الثاني:

١-أبو إسحاق الفزاري، ثقة تقدم قريباً.

٢-مُحَمَّد بن شعيب بن شابور، ثقة من أثبت أصحاب الأوزاعي(١).

٣-الوليد بن مزيد - في وجه محفوظ عنه-، ثقة ثبت، وأثبت أصحاب الأوزاعي بعد الهقل بن زياد، وقد شهد الأوزاعي بصحة نسخته عنه، وقال النسائي: هو أحب إلينا في الأوزاعي من الوليد بن مسلم، لا يخطئ ولا يدلس(٢).

٤-مُحَمَّد بن حِمْير، صدوق ومن الثقات في الأوزاعي(٣).

٥-عمرو بن أبي سلمة، صدوق له أوهام تقدم.

ورواه على الوجه الثّالث:

١-الوليد بن مزيد ثقة تقدم قريباً.

٢-بشر بن بكر التنيسي أبو عبد الله البجلي، ثقة يغرب(٤).

---

(١) التهذيب (٣/٥٩٠).

(٢) التهذيب (٤/٣٢٤)، التقريب (٧٤٥٤).

(٣) التقريب (٥٨٣٧).

(٤) التقريب (٦٧٧).

٣-عمرو بن أبي سلمة، صدوق تقدم قريباً.

ورواه على الوجه الرّابع: الوليد بن مسلم — في وجه مرجوح عنه-.

ورواه على الوجه الخامس: الوليد بن مسلم -في وجه غير محفوظ عنه-.

ورواه على الوجه السّادس: مُحَمَّد بن يوسف الفريابي، ثقة تقدم.

ورواه على الوجه السابع: مُحَمَّد بن مصعب القرقساني وهو صدوق تقدمت ترجمته في الحديث (١١).

والراجح عن الأوزاعي ثلاثة أوجه: الأول والثّاني والثالث؛ وذلك لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد ثبت الوجه الأول عن اثنين، والوجه الثّاني عن أربعة، والوجه الثالث عن اثنين، وتفرد واحد بالوجه الرابع والسادس والسابع، ولم يثبت الوجه الخامس عن الوليد بن مسلم.

٢-الحفظ والإتقان؛ فقد روى الوجه الأول الوليد بن مسلم، وأبو إسحاق الفزاري، وهما ثقتان من أثبت أصحاب الأوزاعي، وروى الوجه الثّاني جمع من الثقات في الأوزاعي، وروى الوجه الثالث ثقتان أحدهما الوليد بن مزيد أثبت أصحاب الاوزاعي بعد الهقل بن زياد، وروى الوجه الرابع الوليد بن مسلم وهو وإن كان ثقة ومن أثبت أصحاب الأوزاعي إلا أنه تفرد بذكر حميد بن عبد الرحمن مخالفاً جميع أصحاب الأوزاعي، والوليد يتقى من حديثه ما جاء بالعنعنة خشية تدليسه التسوية؛ فإنه يسقط الضعفاء بين الأوزاعي وشيوخه، وروى الوجه السادس الفريابي وهو ثقة إلا أنه تفرد بإسقاط عطاء بن يزيد وعبيد الله بن عدي من الإسناد مخالفاً جميع أصحاب الأوزاعي، وروى الوجه السابع مُحَمَّد بن مصعب القرقساني وهو صدوق وقد تفرد بجمع إبراهيم بن مرة وعطاء بن يزيد وعبيد الله بن عدي في الإسناد.

٣-سعة الرواية؛ فالأوزاعي إمام كبير من المكثرين في الشيوخ، فلا يستغرب أن يكون للأوزاعي فيه إسنادان: أحدهما عن إبراهيم بن مرة عن الزهري، والآخر عن الزهري مباشرة.

٤-القوة في الشيخ؛ فرواة الأوجه الراجحة من أثبت أصحاب الأوزاعي كما تقدم.

٥-رواية الوجهين؛ فقد روى الوليد بن مزيد الوجه الثّاني والثالث، وروى أبو إسحاق الفزاري الوجه الأول والثّاني عن الأوزاعي مما يدل على ثبوت هذه الأوجه.

٦-إعلال الأئمة النقاد لبض الأوجه عن الأوزاعي، كابن أبي عاصم، وابن منده، والخطيب.

فقد أعل ابن أبي عاصم الوجه الرابع بقوله بعد أن ذكر طرق الحديث عن الزهري: حدثنا يعقوب بن حميد، عن حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد عن النبي ﷺ وهو وهم.

وبمثله أعله ابن منده كما تقدم وصوَّب الوجه الثّاني بقوله: والصواب من حديث الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي[1].

وقول ابن منده عن الوجه الرابع أخرجه مسلم من هذا الوجه وهم؛ فهو لم يخرجه من طريق حميد بن عبد الرحمن وإنما خرج حديث الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي، عن المقداد وهو الموافق لرواية أصحاب الزهري.

وتصويب ابن منده للوجه السابع فيه نظر؛ لمخالفة مُحَمَّد بن مصعب -وهو صدوق كثير الغلط- لجميع أصحاب الأوزاعي بجمعه بين إبراهيم بن مرة، وعطاء بن يزيد، وعبيد الله بن عدي في الإسناد.

وأعل الخطيب الوجه الخامس، ورجح الثّاني بقوله: هكذا رواه الوليد، عن الأوزاعي، عن ابن شهاب، ورواه أبو إسحاق الفزاري، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن ابن شهاب، وقول الفزاري أشبه بالصواب[2].

أما الاختلاف على الزهري فالراجح فيه الوجه الأول؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه أكثر من عشرة رواة عن الزهري، وتفرد الأوزاعي برواية الوجه الثّاني، وإبراهيم بن مرة برواية الوجه الثالث.

٢-الحفظ والإتقان؛ فغالب رواة الوجه الأول حفاظ متقنون، وراوي الوجه الثّاني ثقة ثبت إمام، وراوي الوجه الثالث صدوق.

٣-القوة في الشيخ؛ فابن جريج، ويونس بن يزيد، ومعمر بن راشد، وعقيل بن خالد،

---

(١) الإيمان (٢٠٣/١).

(٢) تاريخ بغداد (٣٩٩/٥).

وصالح بن كيسان في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري[1]، وأقوى فيه من الأوزاعي وإبراهيم بن مرة.

٤-ترجيح الأئمة لهذا الوجه، كالدارقطني، وأبي علي الجياني، والنووي.

قال الدارقطني – وتقدم نقل قوله في الاختلاف على الزهري والأوزاعي-: والصحيح قول صالح بن كيسان ومن تابعه.

وقال أبو علي الجياني: والصحيح في هذا الحديث ما ذكر مسلم أولاً من رواية الليث ومعمر ويونس وابن جريج وتابعهم صالح بن كيسان[2].

وقال النووي: وحاصل الخلاف والاضطراب إنما في رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، وأما رواية الليث ومعمر ويونس وابن جريج فلا شك في صحتها وهذه الروايات هي المستقلة بالعمل وعليها الاعتماد، وأما رواية الأوزاعي فذكرها متابعة، وقد تقرر عندهم أن المتابعات يحتمل فيها ما فيه نوع ضعف لا اعتماداً عليها وإنما هي لمجرد الاستئناس[3].

وعليه يكون الراجح عن الأوزاعي والزهري هو الوجه الأول وهو الذي أخرجه مسلم في صحيحه.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث صحيح؛ فقد أخرجه البخاري ومسلم كما تقدم.

(١) شرح علل الترمذي (٢/٦١٣).

(٢) تقييد المهمل وتمييز المشكل (٣/٧٧٩).

(٣) شرح النووي على مسلم (٢/١٠٦).

(٢١/٥٩)- قال ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢/ ٥٦٦ ح ٢٢٨): حدثنا أبو الشعثاء، قال: حدثنا أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان، قال: حدثنا إسماعيل بن رافع، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن قيس بن مرثد، عن نعيم بن هبار قال: قيل يا رسول الله، مَنِ الشُّهَدَاءُ؟ قَالَ: «الَّذِينَ يَلْقَوْنَ فِي الصَّفِّ ولا يَلْفِتُونَ وُجُوهَهُمْ حَتَّى يُقْتَلُوا، فَأُولَئِكَ يَتَلَبَّطُونَ فِي الْغُرَفِ الْعُلَا مِنَ الْجَنَّةِ، يَضْحَكُ إِلَيْهِمْ رَبُّكَ، وَإِذَا ضَحِكَ رَبُّكَ إِلَى عبد فَلَا حِسَابَ عَلَيْهِ».

وقال ابن قانع بعد تخريجه لهذا الحديث:

حدثنا الحسن بن مثنى، ومعاذ أخوه قالا: نا مُحَمَّد بن بكار، نا إسماعيل بن عياش عن بحير، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن نعيم بن همار عن النبي ﷺ نحوه ولم يذكر قيسا[1].

تخريج الحديث:

الحديث رواه بحير بن سعد واختلف عليه فيه على وجهين:

١-بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن قيس بن مرثد الجذامي، عن نعيم بن هبار رضي الله عنه.

٢- بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن نعيم بن همار رضي الله عنه.

الوجه الأول: بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن قيس بن مرثد الجذامي، عن نعيم بن هبار رضي الله عنه:

أخرجه ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٢٩)، والطبراني في "مسند الشاميين" (١١٦٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/١٩٠) من طريق أبي خالد الأحمر عن إسماعيل بن رافع عن بحير به، بنحوه، وفي إسناد الطبراني: نُعيم بن همَّار.

---

(١) معجم الصحابة (٣/١٥٢).

الوجه الثاني: بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن نعيم بن همار رضي الله عنه:

أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٥٦٦)، والإمام أحمد (٢٢٤٧٦)، والطبراني في "مسند الشاميين" (١١٦٧) من طريق الحكم بن نافع.

وأبو يعلى في "مسنده" (٦٨٥٥) – ومن طريقه ابن الأثير في "أسد الغابة" (٥/٣٥٠)- عن داود بن رُشيد.

والبخاري في "التاريخ الكبير" (٨/٩٤) عن خطاب بن عثمان الفوزي.

وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٢٧٧)، وفي "الجهاد" (٢٢٨)، والطبراني في "مسند الشاميين" (١١٦٧) من طريق عبد الوهاب بن نجدة الحوطي.

خمستهم: (سعيد بن منصور، والحكم بن نافع، وداود، وخطاب، وعبد الوهاب) عن إسماعيل بن عياش عن بحير به، بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على بحير بن سعد على وجهين:

فرواه على الوجه الأول:

إسماعيل بن رافع، ضعيف، قال الإمام أحمد وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال النسائي والدارقطني: متروك.

وقد اضطرب في اسم نُعيم فمرة قال: ابن هبَّار، كما عند ابن قانع وابن أبي عاصم، ومرة قال: ابن همَّار كما عند الطبراني في مسند الشاميين؛ فهذا الوجه غير محفوظ عن بحير.

وروى الوجه الثاني: إسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده، وهذه منها فقد رواه عن بحير بن سعد وهو حمصي كما تقدم في ترجمته، وعليه يكون الوجه الثّاني هو الراجح.

دراسة الإسناد:

١-**بحير بن سعد:** تقدمت ترجمته في الحديث (٦٢).

٢-**خالد بن معدان:** تقدمت ترجمته في الحديث (٦٢).

٣-كثير بن مرة: تقدمت ترجمته في الحديث (٦٣).

٤-نعيم بن همَّار وقيل: ابن هبَّار، أو ابن حمَّار، أو خمَّار أو هدَّار.

صحابي اختلف في اسم أبيه؛ قال ابن سعد: نعيم بن هبَّار الغطفاني، هكذا أخبرنا معن بن عيسى، عن معن بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن نعيم بن هبار، وكان الوليد بن مسلم: يقول فيما يحدث به: نعيم بن هبَّار، وقال غيرهم: نعيم بن حمَّار.

وذكر اختلاف الناس في نسبه: ابن سعد، وابن معين، والإمام أحمد -فيما نقله عنه الدارقطني-، والترمذي، وأبو القاسم البغوي، وابن حبان، والعسكري، وابن عبد البر، وابن الأثير، وابن حجر.

قال العسكري: الصحيح وما عليه أهل النسب: نعيم بن همَّار بالهاء من غطفان.

وقال ابن حجر في التهذيب: وصحح الترمذي، وابن أبي داود، وأبو القاسم البغوي، وأبو حاتم بن حبان، وأبو الحسن الدارقطني، وغيرهم أن اسم أبيه همَّار، وقال الغلابي عن ابن معين: أهل الشام يقولون: نعيم بن همَّار وهم أعلم به، وحكى الترمذي أن أبا نعيم وَهِم في قوله: ابن خمَّار.

وقال في الإصابة: وهمَّار أصح، وقال في التقريب: ورجح الأكثر أن اسم أبيه همَّار[1].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده حسن؛ لحال إسماعيل بن عياش فهو صدوق في روايته عن أهل بلده وهذه منها، فبحير بن سعد حمصي كما تقدم في ترجمته -والله تعالى أعلم-.

---

(١) طبقات ابن سعد (٧/٢٩٢/ ٣٧٤٥)، الجرح والتعديل (٨/٤٥٩/٢١٠٤)، جامع الترمذي (١/٥٩٨)، الثقات (٣/٤١٣/١٣٦١)، المؤتلف والمختلف (١/١٠٩)، تصحيفات المحدثين (١/٩٢)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥/٢٦٦٩)، الاستيعاب (٤/١٥٠٩/٢٦٣٢)، أسد الغابة (٥/٣٦٦)، تهذيب التهذيب (١٠/٤١٧/٨٤٥)، الإصابة (٦/٤٦٢/٨٧٩٠)، التقريب (٧١٧٧).

مسند أبي أمامة ﷺ

(٢٢/٦٠) – قال الإمام عبد الرزاق في "مصنفه" (٤/ ٣٠٨ ح ٧٨٩٩): (عن هشام بن حسان، عن محمد بن أبي يعقوب، [عن رجاء بن حيوة][1] عن أبي أمامة قال: بعث رسول الله ﷺ بعثا فخرجت فيهم، فقلت: يا رسول الله ادع الله أَنْ يَرْزُقَنِيَ الشَّهَادَةَ قَالَ: «اللَّهُمَّ سَلِّمْهُمْ، وَغَنِّمْهُمْ» قَالَ: فَسَلِمْنَا، وَغَنِمْنَا قَالَ: ثُمَّ بَعَثَ جَيْشًا فَخَرَجْتُ فِيهِمْ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله ادْعُ الله أَنْ يَرْزُقَنِيَ الشَّهَادَةَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ سَلِّمْهُمْ، وَغَنِّمْهُمْ، ثُمَّ الثَّالِثَةُ مِثْلُ ذَلِكَ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله أَتَيْتُكَ أَسْأَلُكُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَنْ تَدْعُوَ لِي بِالشَّهَادَةِ، فَقُلْتَ: «اللَّهُمَّ سَلِّمْهُمْ، وَغَنِّمْهُمْ» فَسَلِمْنَا وَغَنِمْنَا يَا رَسُولَ الله فَأْمُرْنِي بِعَمَلٍ قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لا مِثْلَ لَهُ، ولا عِدْلَ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه هشام بن حسان واختلف عليه فيه على وجهين:

١-هشام بن حسان، عن واصل مولى أبي عيينة، عن مُحَمَّد بن أبي يعقوب، عن رجاء بن حيوة، عن أبي أمامة ﷺ.

٢-هشام بن حسان، عن مُحَمَّد بن أبي يعقوب، عن رجاء بن حيوة، عن أبي أمامة ﷺ.

الوجه الأول: هشام بن حسان، عن واصل مولى أبي عيينة، عن مُحَمَّد بن أبي يعقوب، عن رجاء بن حيوة، عن أبي أمامة ﷺ:

أخرجه الإمام أحمد (٢٢١٤٠)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" كما في بغية الباحث(٣٤٦) –ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (٥/١٧٥)، (٦/٢٧٧)- والطبراني في

---

(١) سقط من مطبوع "المصنف" رجاء بن حيوة؛ فقد أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" من طريق عبد الرزاق كذلك، أشار إلى ذلك محققو المسند، وقال الهيثمي: أخرجه ابن حبان من طريق مهدي بن ميمون عن مُحَمَّد بن أبي يعقوب عن رجاء بن حيوة عن أبي أمامة، فلا أدري هل أسقط الناسخ رجاء بن حيوة من إسناد المصنف أو أسقطه أحد الرواة؟!.

"المعجم الكبير" (٧٤٦٥) من طريق روح بن عبادة.

والروياني في "مسنده" (١١٧٦) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى.

كلاهما: (روح، وعبد الأعلى) عن هشام بن حسان به - وقرن عبد الأعلى بين واصل ومهدي بن ميمون- بنحوه، وزادوا في آخره: فكان أبو أمامة وامرأته وخادمه لا يلقون إلا صياما، وكان إذا رئي في دارهم دخان بنهار قيل: أقراهم ضيف أو نزل بهم نازل، قال: فلبثت ما شاء الله ثم أتيته فقلت: يا رسول الله، إني أتيتك فسألتك لتأمرني بعمل فأمرتني بالصوم، فأرجو أن يكون الله بارك لنا فيه يا رسول الله، فمرني بعمل آخر، قال: «اعْلَمْ أَنَّكَ لَنْ تَسْجُدَ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَ لَكَ بِهَا دَرَجَةً، وَحَطَّ بِهَا عَنْكَ خَطِيئَةً»، واختصره أبو نعيم في موضع، وأحال بمتنه على حديث مهدي بن ميمون في الموضع الآخر.

الوجه الثاني: هشام بن حسان، عن مُحَمَّد بن أبي يعقوب، عن رجاء بن حيوة، عن أبي أمامة رضي الله عنه:

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٧٨٩٩) — ومن طريقه الطبراني في "المعجم الكبير" (٧٤٦٤)- عن هشام به بلفظه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على هشام بن حسان، فرواه عنه على الوجه الأول:

١-روح بن عبادة القيسي البصري، ثقة فاضل[1].

٢-عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي البصري، ثقة[2].

وروى الوجه الثاني: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ثقة حافظ تقدم.

وعليه فإن الوجه الأول هو الراجح؛ لقرينتين:

١-العدد؛ فقد روى الوجه الأول اثنان، وروى الوجه الثّاني راوٍ واحد.

٢-اتفاق البلدان؛ فمدار الاختلاف بصري، ورواة الوجه الأول بصريون، بينما راوي الوجه الثّاني صنعاني، ورواية بلدي الراوي مقدمة على رواية الغرباء.

---

(١) التقريب (١٩٦٢).

(٢) التقريب (٣٧٣٤).

دراسة الإسناد:

١-هشام بن حسان الأزدي القردوسي أبو عبد الله البصري (ت ١٤٧ أو بعدها).

ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه كان يرسل عنهما، روى له الجماعة(١).

٢-واصل مولى أبي عيينة: بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي الأصري.

وثقه ابن معين، والإمام أحمد، والعجلي، والذهبي وزاد الذهبي حجة.

وقال أبو حاتم صالح الحديث، وقال ابن حجر صدوق عابد.

والراجح-والله أعلم- أنه ثقة؛ لأنه قول الأكثر، وأبو حاتم معروف بتشدده(٢).

٣- مُحَمَّد بن عبد الله بن أبي يعقوب التميمي الضبي البصري وقد ينسب إلى جده.

متفق على توثيقه؛ فقد وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي وابن حجر.

روى له الجماعة(٣).

٤-رجاء بن حيوة بن جرول أبو المقدام ويقال: أبونصر الفلسطيني الشامي (ت١١٢).

متفق على ثقته وفقهه، وثَّقه ابن سعد، والنسائي، وابن حجر.

روى له البخاري تعليقاً، ومسلم والأربعة(٤).

٥-أبو أمامة صُدَيّ بن عجلان بن الحارث الباهلي صحابي مشهور بكنيته (ت٨٦)(٥).

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث من وجهه الراجح صحيح.

---

(١) الجرح والتعديل (٢٢٩/٥٤/٩)، تهذيب الكمال (٦٥٧٢/١٨١/٣٠)، التقريب (٧٢٨٩).

(٢) الجرح والتعديل (١٣٤/٣٠/٩)، تاريخ معرفة الثقات (١٩٢٨/٣٣٨/٢)، تهذيب الكمال (٦٦٦٦/٤٠٨/٣٠)، الكاشف(٦٠٣١/٣٤٦/٢)، التقريب(٧٤٨٦).

(٣) الجرح والتعديل (١٦٦٩/٣٠٨/٧)، تهذيب الكمال (٥٣٨١/٥٧٣/٢٥)، التقريب (٦٠٥٥).

(٤) الطبقات الكبرى (٤٥٤/٧)، تهذيب الكمال (١٨٩٠/١٥١/٩)، التقريب (١٩٢٠).

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٣/٣٣٩/ ٤٠٧٩).

مسند أبي بكرة رضي الله عنه

(٢٣/٦١) – قال النسائي في "المجتبى" (٧/ ١٢٥ ح ٤١٢٠): أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بن مُحَمَّدِ بن عَلِيٍّ الْمِصِّيصِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَفٌ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَاجَهَ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُرِيدُ قَتْلَ صَاحِبِهِ، فَهُمَا فِي النَّارِ»، قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ».

قال الدارقطني: يرويه الحسن البصري، عن الأحنف، واختلف عنه؛ فرواه أيوب السختياني، ويونس بن عبيد، وهشام بن حسان، ومعلى بن زياد، عن الحسن، عن[1] واختلف عن يونس، وهشام، فروي عن حماد بن زيد عنهما، عن الحسن، عن الأحنف.

وخالفه أبو خلف عبد الله بن عيسى، ومحبوب بن الحسن، فرواه عن يونس، عن الحسن، عن أبي بكرة.

وخالفه أيضا في روايته، عن هشام الثوري، وزائدة فروياه عن هشام، عن الحسن، عن أبي بكرة.

وكذلك قال أبو الربيع الزهراني، عن حماد بن زيد، عن هشام.

ولعل حمادا إنما جمع بين أيوب، وهشام، ويونس في الإسناد على حديثيهما على إسناد حديث أيوب، فذكر فيه الأحنف، وهما لا يذكرانه.

ورواه قتادة، ومعروف الأعور، وجسر بن فرقد، عن الحسن، عن أبي بكرة، ولم يذكروا فيه الأحنف.

والصحيح حديث أيوب، حدث به عنه حماد بن زيد، ومعمر[2].

وقال أبو نعيم: كذا رواه سليمان عن الحسن وأرسله، عن أبي موسى، وصحيحه

---

(١) يوجد نقص هنا في المطبوع لم يعلق عليه المحقق، ولعله عن أبي بكرة رضي الله عنه كما ظهر في التخريج.

(٢) العلل (٧/ ١٦٢).

رواية الأحنف بن قيس، عن أبي بكرة[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه الحسن البصري واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

١-الحسن البصري، عن أبي بكرة ﷺ.

٢-الحسن البصري، عن الأحنف، عن أبي بكرة ﷺ.

٣-الحسن البصري، عن أبي موسى الأشعري ﷺ.

الوجه الأول: الحسن البصري، عن أبي بكرة ﷺ:

أخرجه النسائي في "المجتبى" (٤١٢٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة" (٦٤١٤) من طريق زائدة.

وعلقه الدارقطني في "العلل" (١٦٣/٧) عن الثوري.

وعلقه الدارقطني أيضاً في "العلل" (١٦٣/٧) عن أبي الربيع الزهراني عن حماد بن زيد.

ثلاثتهم: (زائدة، والثوري، وحماد) عن هشام بن حسان.

والنسائي في "المجتبى" (٤١٢١)، وفي "الكبرى" (٣٥٧٣) من طريق عمر بن إبراهيم.

وعبد الرزاق (٢٠٧٢٨)، (٢٠٧٣٧) — ومن طريقه الإمام أحمد (٢٠٤٧٢)، والبزار في "مسنده" (٣٦٣٧)- عن معمر.

كلاهما: (عمر، ومعمر) عن قتادة.

والإمام أحمد (٢٠٥١٨) من طريق المبارك بن فضالة.

والداني في "الفتن" (٨٤) من طريق سعيد بن سليم.

والداني في "الفتن" (٨٢) من طريق أبي حرة.

وعلقه الدارقطني عن عبد الله بن عيسى ومحبوب بن الحسن عن يونس بن عبيد.

سبعتهم: (هشام، وقتادة، وابن فضالة، وسعيد بن سليم، وأبو حرة، ويونس) عن الحسن به، بنحوه.

---

(١) حلية الأولياء (٣٦/٣).

الوجه الثاني: الحسن البصري، عن الأحنف، عن أبي بكرة ﵁:

أخرجه البخاري (٣١) و (٦٨٧٥)، وأبو عوانة -كما في "إتحاف المهرة- (٥٧٨/١٣)، والبيهقي (١٦٧٩٣)، والبغوي (٢٥٤٩) من طريق عبد الرحمن بن المبارك.

ومسلم (٢٨٨٨) (١٤)، وأبو داود (٤٢٦٨)، وابن منده في "الإيمان" (٤٩٩)، والبيهقي (١٦٧٩٢) من طريق أبي كامل الجحدري.

ومسلم (٢٨٨٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد المثاني" (١٥٦٤)، والنسائي (٤١٢٣)، وفي "الكبرى" (٣٥٧٢)، (٣٥٧٥)، وأبو عوانة -كما في إتحاف المهرة- (٥٧٨/١٣)، وابن حبان (٥٩٤٥)، (٥٩٨١)، وابن منده في "الإيمان" (٤٩٩)، والبيهقي (١٦٧٩٢) من طريق أحمد بن عبدة الضبي.

والإمام أحمد (٢٠٤٣٩)، (٢٠٥١٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٠٨٥)، وابن الأعرابي في "معجمه" (١٠١٩) من طريق مؤمل بن إسماعيل، وعنه علقه البخاري (٥١/٩).

وابن أبي عاصم في "الديات" (ص١٥)، وفي "الآحاد والمثاني" (١٥٦٣)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٠٨٧)، وأبو عوانة في الفتن كما في "إتحاف المهرة" (٥٧٨/١٣) من طريق مُحَمَّد بن أبي بكر المقدمي.

وأبو عوانة، والطبراني في "الأوسط" (٨٥٧٤)، وأبو نعيم في "الحلية"(٢٦٢/٦)، وفي "معرفة الصحابة" (٦٤١٣) من طريق خالد بن خداش.

وأبو عوانة - كما في إتحاف المهرة (٥٧٨/١٣) -من طريق معلى بن منصور.

سبعتهم: (عبد الرحمن بن المبارك، وأبو كامل، وأحمد بن عبدة، ومؤمل، والمقدمي، وخالد بن خداش، ومعلى) عن حماد بن زيد.

والنسائي في "المجتبى" (٤١٢٢)، في "الكبرى" (٣٥٧٤)، وأبو عوانة -كما في إتحاف المهرة- (٥٧٨/١٣)-، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (٢٣٠٨) من طريق عبد الرزاق عن معمر.

كلاهما: (حماد بن زيد، ومعمر) عن أيوب عن الحسن به، بنحوه.

وقرن حماد بين أيوب ويونس بن عبيد وهشام بن حسان والمعلى بن زياد في رواية مؤمل

عند الإمام أحمد، وفي رواية خالد بن خداش عند الطبراني.

الوجه الثالث: الحسن البصري، عن أبي موسى الأشعري ﷺ:

أخرجه النسائي (٤١١٨)، وفي "الكبرى" (٣٥٧٠)، وابن ماجه (٣٩٦٤)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٧٢٢٠)، وعبد بن حميد في "المنتخب" (٥٤٣)، والإمام أحمد (١٩٦٧٦).

والبزار في "مسنده" (٣٠٧٢)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (٣/٣٦) من طريق سليمان التيمي.

والنسائي (٤١٢٤)، وفي "الكبرى" (٣٥٧٦)، والإمام أحمد (١٩٥٩٠) من طريق يونس.

والنسائي (٤١١٩)، والإمام أحمد (١٩٦٠٩)، (١٩٧٥١)، وابن خزيمة في "التوحيد" (٢/٩٠٢)، والروياني في "مسنده" (٥٣٤)، وأبو بكر الخلال في "السنة" (١١٩٢)، والداني في "الفتن" من طريق قتادة.

ثلاثتهم: (التيمي، ويونس، وقتادة) عن الحسن به، بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى، وسأدرس الأدنى ثم الأعلى.

الاختلاف على حماد بن زيد:

فرواه على الوجه الأوّل: أبو الربيع الزهراني سليمان بن داود العتكي، ثقة[1].

ورواه على الوجه الثاني:

١- عبد الرحمن بن المبارك، ثقة[2].

٢- أبو كامل الجحدري فضيل بن حسين بن طلحة، ثقة حافظ[3].

٣-أحمد بن عبدة الضبي، ثقة تقدم.

٤-مؤمل بن إسماعيل، صدوق سيء الحفظ تقدم.

٥- مُحَمَّد بن أبي بكر المقدمي، ثقة[4].

---

(١) التقريب (٢٥٥٦).

(٢) التقريب (٣٩٩٦).

(٣) التقريب (٥٤٢٦).

(٤) التقريب (٥٧٦١).

٦-خالد بن خداش، صدوق يخطئ[١].

٧-معلى بن زياد القردوسي، صدوق[٢].

وبذلك يظهر أن الوجه الثّاني هو الراجح؛ لكثرة عدد رواته وحفظهم؛ أما الوجه الأول فقد تفرد بروايته عن حماد أبو الربيع الزهراني فروايته شاذة.

الاختلاف على هشام بن حسان:

فرواه على الوجه الأول:

١-زائدة بن قدامة، ثقة ثبت تقدم.

٢-الثوري، الإمام الحافظ كما علقه الدارقطني ولم أقف على إسناده.

٣-حماد بن زيد -في الوجه المرجوح عنه-.

ورواه على الوجه الثاني:

حماد بن زيد -في الوجه الراجح عنه-.

والوجه الثّاني هو الراجح؛ لأنه المحفوظ من رواية حماد بن زيد، وقد تابع هشاماً عليه أيوب السختياني، ويونس بن عبيد -في الوجه الراجح عنه- كما سيأتي، والمعلى بن زياد.

الاختلاف على يونس بن عبيد:

فرواه على الوجه الأوّل:

١-عبد الله بن عيسى أبو خلف البزاز، ضعيف، يروي عن يونس بن عُبَيد، وداود بن أبي هند ما لا يوافقه عليه الثقات، وهو مضطرب الحديث، ولَيْسَ ممن يحتج بِهِ[٣].

٢-محبوب بن الحسن هو مُحَمَّد بن الحسن بن هلال، ولقبه محبوب وهو به أشهر، صدوق فيه لين[٤].

---

(١) التقريب (١٦٢٣).

(٢) التقريب (٦٨٠٤).

(٣) تهذيب الكمال (٤١٦/١٥)، التقريب (٣٥٢٤).

(٤) تهذيب الكمال (٧٤/٢٥/ ٥١٥٢)، التقريب (٥٨١٩).

وقد علقه الدارقطني عنهما ولم أقف على إسناده.

ورواه على الوجه الثاني:

حماد بن زيد – في الوجه الراجح عنه-.

ورواه على الوجه الثّالث:

إسماعيل بن علية، ثقة حافظ تقدم، فهذا الوجه محفوظ عن يونس.

ولعل الوجه الثاني هو الراجح، ومما يدل على ذلك قول حماد بن زيد: فذكرت هذا الحديث لأيوب، ويونس بن عبيد، وأنا أريد أن يحدثاني به، فقالا: إنما روى هذا الحديث: الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن أبي بكرة، قال البخاري: (حدثنا سليمان، حدثنا حماد، بهذا)[(١)]، وفي هذا إشارة إلى موافقة الرواية التي ذكرها حماد بن زيد عن أيوب ويونس بن عبيد كما قال ابن حجر في الفتح[(٢)].

الاختلاف على قتادة:

فرواه على الوجه الأوّل:

١- عمر بن إبراهيم الرقاشي، صدوق في حديثه عن قتادة ضعف، قال ابن معين:

وقال الإمام أحمد: يروي عن قتادة أحاديث مناكير، وقال ابن عدي: يروي عن قتادة أشياء لا يوافق عليها. . . . وحديثه عن قتادة خاصة مضطرب[(٣)].

٢-معمر بن راشد، ثقة تقدم، وتكلم في حديثه عن العراقيين، قال ابن معين: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري، وابن طاوس.

وقال الدارقطني: معمر سيء الحفظ لحديث قتادة والأعمش[(٤)].

فهذا الوجه غير محفوظ عن قتادة.

---

(١) صحيح البخاري (٩/٥١).

(٢) فتح الباري (١٣/٣٢).

(٣) تهذيب الكمال (٢١/٢٦٩/٤٢٠٠)، الكامل (٥/٤٢/١٢١١)، التقريب (٤٨٦٣).

(٤) تهذيب التهذيب (١٠/٢٤٥)، شرح علل الترمذي (٢/٦٩٨).

ورواه على الوجه الثّالث:

١- هشام الدستوائي.

٢- سعيد بن أبي عروبة، وكلاهما ثقة وتقدم القول بأنهما من أثبت أصحاب قتادة.

٣- همام بن يحيى العوذي، ثقة في حفظه شيء، يأتي في الطبقة الثّانية من أصحاب قتادة كما تقدم في الحديث (١٨).

فهذا الوجه محفوظ عن قتادة.

الاختلاف على الحسن البصري:

فرواه على الوجه الأول:

١-هشام بن حسان -في الوجه المرجوح عنه-.

٢- قتادة -في وجه غير محفوظ عنه-.

٣- المبارك بن فضالة، ضعفه النسائي، وقال الدارقطني: لين كثير الخطأ يعتبر به، وقال أبو زرعة وأبو داود: كثير التدليس، فإذا قال حدثنا فهو ثقة، وقال ابن حجر: صدوق يدلس ويسوي[١].

٤-سعيد بن سليم، مجهول[٢].

٥-أبو حرة، واصل بن عبد الرحمن الرقاشي، ثقة وكان يدلس عن الحسن[٣].

٦-يونس بن عبيد - في الوجه المرجوح عنه-.

ورواه على الوجه الثاني:

١-أيوب السختياني، ثقة ثبت تقدمت ترجمته في الحديث (١٦).

٢-يونس بن عبيد -في الوجه الراجح عنه-.

---

(١) الجرح والتعديل (١٥٥٧/٣٣٨/٨)، سؤالات الآجري (٣٩٦)، الضعفاء والمتروكين (٥٧٤)، سؤالات البرقاني (٣٩٦)، التقريب (٦٤٦٤).

(٢) الجرح والتعديل (١٠٤/٢٥/٤).

(٣) الجرح والتعديل (١٤١/٣١/٩)، جامع التحصيل (٨٥٥/٢٩٥/١)، التقريب (٧٣٨٥).

٣-هشام بن حسان -في الوجه الراجح عنه-.

٤-المعلى بن زياد، صدوق قليل الحديث[1].

ورواه على الوجه الثّالث:

١-سليمان بن طرخان التيمي، ثقة عابد[2].

٢-قتادة -في وجه محفوظ عنه- وقد تقدم.

٣-يونس -في وجه محفوظ عنه كما تقدم-.

والوجه الثّاني هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه أربعة من الرواة.

٢-الحفظ والإتقان؛ فرواة هذا الوجه حفاظ متقنون ما عدا المعلى بن زياد فهو صدوق.

٣-القوة في الشيخ؛ فهشام بن حسان، ويونس بن عبيد من أثبت أصحاب الحسن، وهذا الوجه هو الراجح عنهما.

٤- تصريح الدارقطني بترجيحه بقوله: (وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ أَيُّوبَ، حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ حَمَّادُ بن زيد، ومعمر).

ويدل على ترجيح هذا الوجه تخريج البخاري ومسلم له في صحيحيهما.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه البخاري ومسلم -كما تقدم-.

---

(١) التقريب (٦٨٠٤).

(٢) التقريب (٢٥٧٥).

(٢٤/٦٢) – قال الترمذي في جامعه (٤/ ٦٩٧ ح ٢٥٦٧): (حدثنا أبو كريب قال: حدثنا يحيى بن آدم، عن أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن عبد الله بن مسعود، يرفعه، قال: «ثَلَاثَةٌ يُحِبُّهُمُ اللهُ، رَجُلٌ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتْلُو كِتَابَ اللهِ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ صَدَقَةً بِيَمِينِهِ يُخْفِيهَا – أُرَاهُ قَالَ – مِنْ شِمَالِهِ، وَرَجُلٌ كَانَ فِي سَرِيَّةٍ فَانْهَزَمَ أَصْحَابُهُ فَاسْتَقْبَلَ العَدُوَّ».

هذا حديث غريب وهو غير محفوظ، والصحيح ما روى شعبة، وغيره عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن زيد بن ظبيان، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ «وأبو بكر بن عياش كثير الغلط».

وقال في العلل الكبير: سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: الصحيح هو هذا حديث أبي ذر)[1].

وقال البزار: حدثنا إبراهيم بن هانئ، قال: نا آدم بن أبي إياس، قال: نا شيبان – يعني ابن عبد الرحمن – عن منصور، عن ربعي، عن زيد بن ظبيان، عن أبي ذر، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: " ثلاثة يحبهم الله، وثلاثة يبغضهم الله، يحب الله رجلا كان في قوم فأتاهم سائل يسألهم بوجه الله لا يسألهم بقرابة بينه وبينهم فيخلوا عنه، وخلف بأعقابهم حيث لا يراه إلا الله ومن أعطاه، ويحب رجلا كان في كتيبة فانكشفت وكر يقاتل حتى يفتح الله له أو يقتل، ويحب رجلا كان في قوم فأدلجوا فطالت دلجتهم ثم نزلوا من آخر الليل والنوم أحب إلى أحدهم مما يعدل به، فناموا وقام يتلو آياتي ويتملقني[2]، ويبغض الشيخ الزاني

---

(١) (ح ٦٢٧).

(٢) تملقه، وتملق له، تملقا، وتملاقا– بكسر التاء المثناة من فوق: تودد إليه وتلطف له.

وقال ابن فارس في "مقاييس اللغة" ٥/ ٣٥١: "الميم واللام والقاف أصل صحيح يدل على تجرد في الشيء ولين.

قال ابن السكيت: الملق من التملق وأصله التليين. . . . "، وقال المباركفوري: (يتملقني) أي يتواضع لدي ويتضرع إلي

قال الطيبي والملق بالتحريك الزيادة في التودد والدعاء والتضرع. تحفة الأحوذي (٧/ ٢٤٧).

والبخيل، والمتكبر، أحسبه قال: «والمختال»

وقد روى هذا الحديث الأعمش، عن منصور، عن ربعي، عن عبد الله رفعه روى ذلك أبو بكر بن عياش[1].

وقال النسائي بعد تخريجه للحديث من طريق شعبة: خالفه سفيان الثوري[2].

وقال الدارقطني: يرويه أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن منصور، عن ربعي، عن ابن مسعود.

ووقع فيه وهم وليس هذا من حديث ابن مسعود، وإنما هو من حديث أبي ذر، وقد اختلف فيه على منصور؛ فرواه الثوري، عن منصور، عن ربعي، عن أبي ذر.

وقيل: عن الثوري، عن منصور، عن ربعي، عن رجل، عن أبي ذر.

قاله مؤمل بن إسماعيل، عن الثوري.

ورواه شعبة، عن منصور، عن ربعي، عن زيد بن ظبيان، عن أبي ذر.

وقال جرير: عن منصور، عن ربعي، عن زيد بن ظبيان، أو غيره، عن أبي ذر وهو المحفوظ[3].

وقال في موضع آخر: يرويه منصور، واختلف عنه؛

فرواه شعبة، وشيبان، وغيرهما، عن منصور، عن ربعي، عن زيد بن ظبيان، عن أبي ذر.

وكذلك قال الأشجعي، وأبو عامر: عن الثوري غير أن في حديث شيبان، عن زيد بن ظبيان، أو غيره، عن أبي ذر.

وقال مؤمل: عن الثوري، عن منصور، عن ربعي، عن رجل لم يسمه، عن أبي ذر.

ورواه الأعمش، عن منصور، عن ربعي، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ، قال

---

(١) مسند البزار (٩/ ٤٢٢ح ٤٠٢٧).

(٢) السنن الكبرى (٢/١٢١).

(٣) علل الدارقطني (٥/٥٠/٦٩٦).

ذلك، وأبو بكر بن عياش، عن الأعمش، ووهم، والصواب حديث زيد بن ظبيان[1].

وقال المزي: ورواه سفيان الثوري، عن منصور، فنقص منه زيد بن ظبيان[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه منصور بن المعتمر وقد اختلف عليه على أربعة أوجه:

١-منصور عن رِبْعِيّ بن حِرَاش عن ابن مسعود رضي الله عنه.

٢-منصور عن رِبْعِيّ بن حِرَاش عن زيد بن ظَبْيَان عن أبي ذر رضي الله عنه.

٣-منصور عن رِبْعِيّ بن حِرَاش عن أبي ذر رضي الله عنه.

٤- منصور عن رِبْعِيّ بن حِرَاش عن رجل عن أبي ذر رضي الله عنه.

الوجه الأول: منصور عن رِبْعِي بن حِرَاش عن ابن مسعود رضي الله عنه:

أخرجه الترمذي (٢٥٦٧)، وفي "العلل الكبير" (٦٢٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠٤٨٦) من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن منصور به بلفظه إلا أن الطبراني لم يذكر "بيمينه".

الوجه الثاني: منصور عن رِبْعِيّ بن حِرَاش عن زيد بن ظَبْيَان عن أبي ذر رضي الله عنه:

أخرجه الترمذي (٢٥٦٨)، والنسائي في "المجتبى" (١٦١٥، ٢٥٧٠)، وفي "الكبرى" (١٣١٦، ٢٣٦٢، ٧٠٩٩)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٣١٨)، وأحمد في "المسند" (٢١٣٥٥)- ومن طريقه الحاكم في "المستدرك" (١٥٢٠)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٨٢/١٠)-، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٢٩)، والبزار (٤٠٢٧)، وابن خزيمة (٢٤٥٦، ٢٥٦٤)، وابن حبان (٣٣٤٩، ٤٧٧١) من طريق مُحَمَّد بن جعفر عن شعبة،

وأخرجه مُحَمَّد بن نصر المروزي في "قيام الليل" (١٩٣)، وابن حبان (٣٣٥٠) من طريق جرير.

والبزار (٤٠٢٨) من طريق شيبان بن عبد الرحمن.

وعلقه الدارقطني عن الأشجعي وأبي عامر عن سفيان الثوري.

---

(١) علل الدارقطني (٢٤١/٦/١١٠٣).

(٢) تهذيب الكمال (٨٢/١٠).

أربعتهم (شعبة، وجرير، وشيبان، وسفيان) عن منصور به- غير أن في حديث شيبان (عن زيد بن ظبيان أو غيره) بالشك-، مطولاً ومختصراً، ولفظ شعبة عند الترمذي: " ثَلَاثَةٌ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ، وَثَلَاثَةٌ يُبْغِضُهُمُ اللَّهُ، فَأَمَّا الَّذِينَ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ، فَرَجُلٌ أَتَى قَوْمًا فَسَأَلَهُمْ بِاللَّهِ وَلَمْ يَسْأَلْهُمْ بِقَرَابَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فَمَنَعُوهُ، فَتَخَلَّفَ رَجُلٌ بِأَعْيَانِهِمْ فَأَعْطَاهُ سِرًّا لا يَعْلَمُ بِعَطِيَّتِهِ إِلَّا اللَّهُ، وَالَّذِي أَعْطَاهُ، وَقَوْمٌ سَارُوا لَيْلَتَهُمْ حَتَّى إِذَا كَانَ النَّوْمُ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِمَّا يُعْدَلُ بِهِ نَزَلُوا فَوَضَعُوا رُءُوسَهُمْ، فَقَامَ أَحَدُهُمْ يَتَمَلَّقُنِي وَيَتْلُو آيَاتِي، وَرَجُلٌ كَانَ فِي سَرِيَّةٍ فَلَقِيَ العَدُوَّ فَهُزِمُوا وَأَقْبَلَ بِصَدْرِهِ حَتَّى يُقْتَلَ أَوْ يُفْتَحَ لَهُ، وَالثَّلَاثَةُ الَّذِينَ يُبْغِضُهُمُ اللَّهُ، الشَّيْخُ الزَّانِي، وَالفَقِيرُ المخْتَالُ، وَالغَنِيُّ الظَّلُومُ»"، والباقون نحوه.

وتوبع زيد بن ظَبيان؛ تابعه:

مُطَرِّف بن عبد الله بن الشخير: أخرجه الطيالسي (٤٧٠)- ومن طريقه ابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٢٨)، وابن منده في "التوحيد" (٧٧٥)، والبيهقي في "الكبرى" (١٨٥٠١)-، والإمام أحمد في " المسند" (٢١٥٣٠)، والبزار (٣٩٠٨)، والطحاوي في " مشكل الآثار" (٢٧٨٤)، وابن أبي حاتم في " التفسير" (٥٣١٣)، والطبراني في " الكبير" (١٦٣٧)، والحاكم (٢٤٤٦) — ومن طريقه البيهقي في "الشعب" (٩١٠٢)- من طرق عن الأسود بن شيبان عن أبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير عن مُطَرِّف به، بنحوه مطولاً، وزاد أحمد والبزار " قَالَ يَزِيدُ: قُلْتُ: يَا أَبَا ذَرٍّ مَا الْمَالُ؟ قَالَ: مَا أَصْبَحَ لا أَمْسَى، وَمَا أَمْسَى لا أَصْبَحَ، قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا ذَرٍّ مَا لَكَ وَلِإِخْوَانِكَ قُرَيْشٍ؟ قَالَ: وَاللَّهِ لا اسْتَعَنْتُ بِهِمْ عَلَى دِينٍ، ولا أَسْأَلُهُمْ دُنْيَا حَتَّى أَلْحَقَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَاللَّهُ لا اسْتَعَنْتُ بِهِمْ عَلَى دِينٍ ولا أَسْأَلُهُمْ دُنْيَا حَتَّى أَلْحَقَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ"، ولفظ ابن أبي حاتم " مَنِ الثَّلَاثَةُ الَّذِي يُبْغِضُ؟ قَالَ: الْمُخْتَالُ الْفَخُورُ، أَوَلَيْسَ تَجِدُونَهُ عِنْدَكُمْ فِي كِتَابِ الله الْمُنَزَّلِ ثُمَّ قَرَأَ الْآيَةَ: إِنَّ الله لا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا قُلْتُ: وَمَنْ؟ قَالَ: الْمُخْتَالُ الْمَنَّانُ".

الوجه الثالث: منصور عن رِبْعِيّ بن حِرَاش عن أبي ذر رضي الله عنه:

أخرجه النسائي في " الكبرى" (٧٠٩٩، ١٣١٧) من طريق مُحَمَّد بن يوسف الفريابي.

والإمام أحمد في " المسند" (٢١٣٥٦) عن عبد الملك بن عمرو.

والخرائطي في " اعتلال القلوب" (١٦٦) من طريق أبي حذيفة.

ثلاثتهم (الفريابي وعبد الملك بن عمرو وأبو حذيفة) عن سفيان الثوري.

والبزار (٤٠٢٩) من طريق أبي حفص الأبَّار.

كلاهما (الثوري وأبو حفص الأبَّار) عن منصور به بنحو لفظ شعبة، ولم يذكر أبو حذيفة عند الخرائطي إلا الثلاثة الذين يبغضهم الله.

الوجه الرّابع: منصور عن رِبْعِيّ بن حِرَاش عن رجل عن أبي ذر ﵁:

أخرجه الإمام أحمد في " المسند" (٢١٣٥٧) عن مؤمل بن إسماعيل عن سفيان عن منصور به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتضح مما تقدم أن مدار الحديث على منصور بن المعتمر وهو ثقة ثبت –تقدمت ترجمته في الحديث الثّاني–، وقد اختلف عليه فيه وعلى من دونه وسأدرس الاختلاف الأدنى ثم الأعلى.

الاختلاف على سفيان الثوري:

فقد اختلف فيه على الثوري على ثلاثة أوجه:

١–الثوري عن منصور عن رِبْعي بن حراش عن زيد بن ظبيان عن أبي ذر ﵁.

١–الثوري عن منصور عن رِبْعي بن حراش عن أبي ذر ﵁.

٢–الثوري عن منصور عن رِبْعي بن حراش عن رجل عن أبي ذر ﵁.

فرواه على الوجه الأول:

١–عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي، ثقة إمام، تقدم بيان مرتبته من الثوري.

٢–عبد الملك بن عمرو أبو عامر العقدي، ثقة[1].

ورواه على الوجه الثاني:

١– مُحَمَّد بن يوسف الفريابي، ثقة يعد في الطبقة الثّانية من أصحاب الثوري[2].

---

(١) التقريب (٤١٩٩).

(٢) الجرح والتعديل (٥٣٣/١١٩/٨)، التهذيب (٧٣٩/٣).

٢-عبد الملك بن عمرو أبو عامر العقدي، تقدم.

٣-أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، صدوق سيء الحفظ، تقدم.

ورواه على الوجه الثالث مؤمل بن إسماعيل وهو سيء الحفظ.

وبذلك يظهر أنَّ الوجه الأول هو الراجح عنه؛ فقد رواه الأشجعي أعلم الناس بحديثه كما تقدم، وأحد أصحابه الستة الذين لا يقدم قول أحد عليهم عند الاختلاف على الثوري.

الاختلاف على منصور بن المعتمر:

رواه عنه على الوجه الأول الأعمش وهو ثقة حافظ إمام(١)، ورواه عن الأعمش أبو بكر بن عياش الأسدي الكوفي المقرئ، ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح(٢).

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١-شعبة بن الحجاج الإمام الحافظ -تقدمت ترجمته في الحديث الأول- من أثبت أصحاب منصور.

٢-جرير بن عبد الحميد بن قُرْط الضبي وهو ثقة صحيح الكتاب، من أثبت الناس في منصور.

قال ابن مهدي: عرض عليَّ حديث جرير عن منصور ببغداد على باب هشيم قبل أن أعرف جريراً فرأيت أحاديث صحاحاً(٣).

وقال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى بن معين: جرير أحب إليك في منصور أم شريك؟ قال: جرير أعلم به(٤).

وقال الدارقطني: أثبت أصحاب منصور: الثوري وشعبة وجرير الضبي(٥).

٣-شيبان بن عبد الرحمن التميمي النحوي: ثقة حجة صاحب كتاب(٦).

---

(١) التقريب (٢٦١٥).

(٢) التقريب (٧٩٨٥).

(٣) معرفة الرجال رواية ابن محرز (٢/٢٠٨).

(٤) تاريخ ابن معين: رواية الدارمي (ص ٦٠)، التهذيب (٢/٦٥/١١٦)، التقريب (٩١٦).

(٥) شرح علل الترمذي (٢/٧٢١).

(٦) الكاشف (١/٤٩١/٢٣١٦)، التقريب (٢٨٣٣).

٤- سفيان الثوري - في الوجه الراجح عنه-، ثقة حافظ إمام[(١)].

ورواه عن منصور على الوجه الثّالث:

١-سفيان الثوري - في الوجه الثّاني عنه-، تقدم.

٢-أبو حفص الأبّار، عمر بن عبد الرحمن القرشي، صدوق، حافظ عن منصور والأعمش[(٢)].

ولعل الوجه الثّاني هو الراجح عن منصور؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد روى الوجه الأول راوٍ واحد، وروى الوجه الثّاني أربعة، وروى الوجه الثالث راويان.

٢-الحفظ والإتقان، فأبو بكر بن عيَّاش راوي الوجه الأول عن الأعمش كثير الغلط كما قال الترمذي ولعل مقصوده أنه غلط في شيخ منصور، واسم الصحابي أيضاً[(٣)].

أما رواة الوجه الثّاني فكلهم ثقات، وفيهم شعبة الإمام الثبت الحافظ، وأما الوجه الثالث فأحدهما ثقة حافظ والآخر صدوق.

٣-القوة في الشيخ؛ فشعبة وجرير والثوري من أثبت الناس في منصور كما تقدم.

٤-ترجيح الأئمة النقاد لهذا الوجه، وإعلالهم للوجه الأول، كالبخاري، والترمذي، والدارقطني، والمزي.

قال الترمذي: سألت مُحَمَّداً عن هذا الحديث فقال: الصحيح هو هذا حديث أبي ذر[(٤)].

وقال أيضاً بعد ذكره الوجه الأوّل: هذا حديثٌ غريبٌ وهو غير محفوظ، والصحيح ما روى شعبة وَغَيْرُهُ عن منصور، عن رِبْعِيِّ بن حِرَاش، عن زيد بن ظَبْيَانَ، عن أبي ذَرٍّ، عن النبي ﷺ[(٥)].

(١) التقريب (٢٤٤٥).

(٢) الجرح والتعديل (٦/١٢١/٦٦١)، تاريخ بغداد (١١/١٩١/٥٩٠٠)، الكاشف (٢/٦٥/ ٤٠٨٦)، التقريب (٤٩٣٧).

(٣) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٦/ ٣٥٧).

(٤) العلل الكبير (ص ٣٣٧).

(٥) جامع الترمذي (٤/٢٧٨).

ثم ساقه بإسناده وقال: وهذا أصح من حديث أبي بكر بن عياش[1].

وقال الدارقطني: يرويه أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن منصور، عن ربعي، عن ابن مسعود.

وَوَقَعَ فِيهِ وَهْمٌ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ.

ثم ذكر الاختلاف على منصور وقال عن الوجه الذي رواه شعبة وجرير: وهو المحفوظ[2].

وقال المزي: ورواه سفيان الثوري، عن منصور، فنقص منه زيد بن ظبيان[3].

٥-تصريح الراوي بالسماع؛ فقد جاء التصريح بالسماع في رواية شعبة، وتابعه جرير وشيبان على ذلك.

قال السخاوي: رواه الفريابي وعبد الملك بن عمرو، وكلاهما عن الثوري، عن منصور، عن ربعي ابن خراش عنه بالعنعنة، ورواه شعبة عن منصور: سمعت ربعيا يحدث عن زيد بن ظبيان رفعه إلى أبي ذر. بل وتوبع شعبة عليه كذلك. وكذا رواه شيبان عن منصور، لكنه قال: عن زيد بن ظبيان أو غيره، عن أبي ذر[4].

دراسة الإسناد:

١-منصور بن المعتمر تقدمت ترجمته في الحديث الثّاني.

٢-رِبْعِيّ بن حِرَاش بن جحش بن عمرو أبو مريم العبسي الكوفي (ت١٠١).

تابعي ثقة عابد مخضرم، وثقه ابن سعد، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى له الجماعة[5].

سمع من عمر وعلي رضي الله عنهما، وروى عنهما، أما سماعه من أبي ذر رضي الله عنه فقد اختُلِف فيه،

---

(١) جامع الترمذي (٤/٢٧٩).

(٢) علل الدارقطني (٦/٢٤١).

(٣) تهذيب الكمال (١٠/٨٢).

(٤) فتح المغيث (٤/٧٣).

(٥) الطبقات الكبرى (٦/١٢٧)، معرفة الثقات (٤١٥)، الثقات (٤/٢٤٠/٢٧٠٩)، تهذيب الكمال (٢/٤٥٥/١٨٥٠)، التهذيب (٣/٢٠٥)، التقريب (١٨٧٩).

فذهب المزي، وابن عساكر إلى نفي سماع رِبْعِيّ من أبي ذر، وذهب ابن حجر إلى احتمال سماعه منه، ومال السخاوي إلى ترجيح عدم السماع.

قال المزي: روى عن أبي ذر والصحيح أن بينهما زيد بن ظبيان[1].

وقال ابن عساكر في الأطراف –كما نقله ابن حجر عنه في التهذيب-: لم يسمع من أبي ذر.

وقال ابن حجر: وإذا ثبت سماعه من عمر فلا يمتنع سماعه من أبي ذر[2].

وقال السخاوي: جزم الدارقطني ثم ابن عساكر بأنه لم يسمع من أبي ذر، وحكاه المزي بصيغة التمريض، هذا مع أن أبا داود قد أثبت سماعه من عمر المتوفى قبل أبي ذر بتسع سنين، وحينئذ فقد أدرك أبا ذر جزما ؛ ولذا توقف شيخنا في الجزم بعدم سماعه منه، ولكن اقتصار ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والضياء في (المختارة) على إيراده في صحاحهم بإثبات الواسطة قد يشهد للأولين[3].

٣-زيد بن ظَبْيان الكوفي، روى عن أبي ذر ﷺ، وعنه ربعي بن حراش،

قال ابن حجر: مقبول، روى له الترمذي والنسائي حديثاً واحداً – وهو هذا الحديث-[4].

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لجهالة زيد بن ظَبْيان، وقد ضعفه بذلك الألباني فقال: إسناده ضعيف وإن صححه بعضهم؛ فإن زيد بن ظبيان ما روى عنه غير رِبْعِي.

وقال الترمذي: هذا حديث صحيح[5].

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي[6].

ولعل تصحيح الترمذي والحاكم بمجموع طرقه، فالحديث صحيح من طريق الأسود بن شيبان عن أبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير عن أخيه مُطَرِّف عن أبي ذر ﷺ، أخرجه ابن منده ثم قال: ورواته مشاهير ثقات مقبولين عند الجميع وهو من رسم النسائي.

---

(١) تهذيب الكمال (٩/٥٥).

(٢) التهذيب (٣/٢٠٥).

(٣) فتح المغيث (٤/٧٣).

(٤) الجرح والتعديل (٣/٥٦٦/٢٥٦٣)، تهذيب الكمال (١٠/٨١/٢١١٣)، التهذيب (٣/٣٥٩)، التقريب (٢١٤٢).

(٥) جامع الترمذي (٤/٦٩٨).

(٦) المستدرك (١/٥٧٧).

مسند أبي قتادة رضي الله عنه

(٢٥/٦٣) – قال الإمام أحمد في "مسنده" (٣٧/ ٢٩٣): (حدثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، حدثني عبد الله بن أبي بكر أنه: حدث، عن أبي قتادة قال: أبي، وحدثني ابن إسحاق، عن يحيى بن سعيد، عن نافع الأقرع أبي محمد مولى بني غفار، عن أبي قتادة قال: قال أبو قتادة: رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ مُسْلِمٌ وَمُشْرِكٌ، وَإِذَا رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُرِيدُ أَنْ يُعِينَ صَاحِبَهُ الْمُشْرِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ، فَأَتَيْتُهُ فَضَرَبْتُ يَدَهُ فَقَطَعْتُهَا، وَاعْتَنَقَنِي بِيَدِهِ الْأُخْرَى فَوَاللهِ مَا أَرْسَلَنِي حَتَّى وَجَدْتُ رِيحَ الْمَوْتِ، فَلَوْلَا أَنَّ الدَّمَ نَزَفَهُ لَقَتَلَنِي فَسَقَطَ فَضَرَبْتُهُ فَقَتَلْتُهُ وَأَجْهَضَنِي عَنْهُ الْقِتَالُ، وَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فَسَلَبَهُ، فَلَمَّا فَرَغْنَا وَوَضَعَتِ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَسَلَبُهُ لَهُ». قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ قَتَلْتُ قَتِيلًا ذَا سَلَبٍ فَأَجْهَضَنِي عَنْهُ الْقِتَالُ، فَلَا أَدْرِي).

قال الدارقطني: "يَرْوِيهِ يحي بن سعيد الأنصاري، عَنْ عُمَرَ بن كَثِيرِ بن أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، حَدَّثَ بِهِ مَالِكُ بن أَنَسٍ، وَزُهَيْرٌ، وَهُشَيْمُ بن بَشِيرٍ، وَاللَّيْثُ بن سَعْدٍ، عَنْ يَحْيَى.

وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بن إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بن سَعِيدٍ، وَعبد الله بن أَبِي بَكْرِ بن حَزْمٍ، عَنْ نَافِعٍ الْأَقْرَعِ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى لِآلِ غِفَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُمَا عُمَرُ بن كَثِيرِ بن أَفْلَحَ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ مَالِكٍ، وَمَنْ تَابَعَهُ".

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه يحي بن سعيد الأنصاري واختلف عليه فيه على وجهين:

١-يحي بن سعيد الأنصاري، عن عمر بن كثير بن أفلح، عن نافع أبي مُحَمَّد، عن أبي قتادة رضي الله عنه.

٢- يحي بن سعيد الأنصاري، عن نافع أبي مُحَمَّد، عن أبي قتادة رضي الله عنه.

الوجه الأوّل: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمر بن كثير بن أفلح، عن نافع أبي مُحَمَّد، عن أبي قتادة رضي الله عنه:

أخرجه مالك في "الموطأ" (١٨) — ومن طريقه البخاري (٣١٤٢)، (٤٣٢١)، ومسلم (١٧٥١)، وأبو داود (٢٧١٧)، والترمذي (١٥٦٢)، والشافعي (٦٤٤)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (١٦٥١/٥)، والقاسم بن سلام في "الأموال" (٧٧٦)، وحميد بن زنجويه في "الأموال" (١١٥١)، (١١٧٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٨٦٨)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٠٧٦)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥١٩١)، وابن حبان (٤٨٠٥)، (٤٨٣٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٧٦١)، وفي "معرفة السنن والآثار" (١٢٩٣٠)، -.

وابن ماجه (٢٨٣٧)، وعبد الرزاق (٩٤٧٦)، والحميدي (٤٢٧)، وسعيد بن منصور (٢٦٩٥)، والإمام أحمد (٢٢٥٢٧)، والدارمي (٢٥٢٨)، وأبو عوانة في "مستخرجه" (٦٦٣٤)، (٦٦٣٦)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥١٩٠) من طريق سفيان بن عيينة مختصراً، قَالَ سُفْيَانُ: (وَالْحَدِيثُ طَوِيلٌ فَحَفِظْتُ مِنْهُ هَذَا).

ومسلم (١٧٥١)، وسعيد بن منصور (٢٦٩٦)، والإمام أحمد (٢٢٥١٨)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٦٦٣٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٨٥٩) من طريق هشيم بن بشير.

والبخاري (٧١٧٠)، والقاسم بن سلام في "الأموال" (٧٩٤)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٦٦٣٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٧٩٥٠) من طريق الليث بن سعد.

أربعتهم: (مالك، وابن عيينة، وهشيم، والليث) عن يحيى بن سعيد الأنصاري به مطولاً ومختصراً.

الوجه الأوّل: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع أبي مُحَمَّد، عن أبي قتادة رضي الله عنه:

أخرجه الإمام أحمد (٢٢٦٠٧) من طريق مُحَمَّد بن إسحاق عن يحيى الأنصاري به.

ورواه مُحَمَّد بن إسحاق من وجه آخر:

أخرجه ابن إسحاق -كما في سيرة ابن هشام – (٤٤٨/٢)- ومن طريقه الإمام أحمد (٢٢٦٠٧)-.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٣٠٩٠) عن عبد الرحيم بن سليمان.

كلاهما: (عبد الرحيم، وابن إسحاق) عن عبد الله بن أبي بكر، قال: حدثت عن أبي قتادة الأنصاري.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على يحيى بن سعيد الأنصاري فرواه على الوجه الأول:

١-الإمام مالك الحافظ الفقيه تقدمت ترجمته في الحديث (٢٢).

٢-سفيان بن عيينة ثقة حافظ تقدمت ترجمته في الحديث (٣٥).

٣-هشيم بن بشير، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي[(١)].

٤-الليث بن سعد، ثقة ثبت تقدمت ترجمته في الحديث (٥٣).

ورواه على الوجه الثاني:

مُحَمَّد بن إسحاق، صدوق تقدمت ترجمته في الحديث (١٩).

وعليه يكون الوجه الأول هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه أربعة من الرواة، أما الوجه الثّاني فرواه راوٍ واحد.

٢-الحفظ والإتقان؛ فرواة الوجه الأول ثقات أثبات وفيهم كبار الحفاظ، أما الوجه الثّاني فراويه صدوق يدلس.

٣-ترجيح الدارقطني لهذا الوجه بقوله: (والقول قول مالك ومن تابعه).

وقد أخرج البخاري ومسلم هذا الوجه في صحيحيهما.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه البخاري ومسلم كما تقدم.

---

(١) التقريب (٧٣١٢).

مسند أبي موسى الأشعري رضي الله عنه

(٢٦/٦٤) – قال ابن ماجه في "سننه" (٢/ ١٣١١): (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن سِنَانٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بن هَارُونَ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، وَسعيد بن أبي عروبة، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، فَالْقَاتِلُ، وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله هَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ».

تقدم تخريجه ودراسته في الحديث رقم (٥٧).

المبحث الثاني: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بإبدال رواتها:

مسند أنس بن مالك رضي الله عنه

(١/٦٥) – قال النسائي في "المجتبى" (٧/ ١٠١ح ٤٠٤٧): (أخبرنا محمد بن المثنى قال: حدثنا عبد الصمد قال: حدثنا هشام، عن قتادة، عن أنس قال: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَحُثُّ فِي خُطْبَتِهِ عَلَى الصَّدَقَةِ، وَيَنْهَى عَنِ الْمُثْلَةِ[١]».

قال الترمذي في "العلل الكبير": سألت مُحَمَّدا عن هذا الحديث فقال: حديث أنس غير محفوظ، وإنما روى هذا، قتادة، عن الحسن، عن هياج بن عمران، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ[٢].

وقال البزار في "مسنده" (٩/٧٥ ح ٣٦٠٥): "حدثنا يحيى بن حبيب بن عربي، نا خالد بن الحارث، نا سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن هياج بن عمران، أن عمران، أبق له غلام فجعل لله عليه إن قدر عليه ليقطعن يده فأرسلني أسأل سمرة فسألته فقال: كان نبينا ﷺ يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة فأتيت عمران فسألته فقال: كان نبينا ﷺ يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة، وهذا الحديث قد روي عن عمران بن حصين من غير وجه ورواه عن الحسن غير واحد، عن عمران ولم يدخل بين عمران والحسن أحدا غير قتادة".

وسئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال:

يرويه سعيد بن أبي عروبة، وهشام، واختلف عنهما:

فرواه عباد بن عباد، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس.

وخالفه أصحاب سعيد، فرووه، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ هياج بن

---

١ مَثَّلتُ بالحيوان أَمثُلُ به مَثلاً: إذا قطعت أطرافه وشوهت به، ومثلت بالقتيل إذا جدعت أنفه أو أذنه أو شيئاً من أطرافه. انظر: النهاية (٤/٢٩٤).

(٢) العلل الكبير ص٢٢٠.

عمران، عن سمرة، وعمران بن حصين.

وكذلك رواه همام، ومعمر، عن قتادة ورواه يونس بن عبيد، وحميد الطويل، ومنصور بن زاذان، وأشعث الحمراني، وكثير بن شنظير، وإسماعيل المكي، عن الحسن، عن عمران بن حصين.

وخالفهم يزيد بن إبراهيم التستري، فرواه عن الحسن، عن سمرة.

وخالفهم عمرو بن عبيد، فرواه عن الحسن، عن أنس، وأبي برزة، في خمسة مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

وأشبهها بالصواب ما قاله معاذ بن هشام، عن أبيه، بمتابعة معمر، وسعيد، وهمام، عن قتادة، عن الحسن، عن هياج بن عمران، عن سمرة، وعمران بن حصين[1].

تخريج الحديث:

الوجه الأول: قتادة، عن أنس رضي الله عنه:

أخرجه أبو داود (٤٣٦٨) -ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٠٥٠)- من طريق ابن أبي عدي.

والترمذي في "العلل الكبير" (٣٩٦) عن مُحَمَّد بن بشار.

والنسائي في "المجتبى" (٤٠٤٧) عن مُحَمَّد بن المثنى.

كلاهما: (ابن بشار، وابن المثنى) عن عبد الصمد.

كلاهما: (ابن أبي عدي، وعبد الصمد) عن هشام عن قتادة به بمثله، وأحال أبو داود على حديث العرنيين ثم قال: وزاد: (ونهى عن المثلة).

الوجه الثاني: قتادة، عن الحسن، عن هياج بن عمران، عن عمران بن حصين رضي الله عنه:

أخرجه أبو داود (٢٦٦٧)، والدارمي (١٦٩٧)، والروياني (١٢١) من طريق معاذ عن هشام الدستوائي.

والإمام أحمد (١٩٨٤٤) عن مُحَمَّد بن جعفر.

---

(١) علل الدارقطني (٢٠٤٥/١٤٥/١٢).

والبزار في "مسنده" (٣٦٠٥) من طريق خالد بن الحارث.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٥٤٢) من طريق يزيد بن زريع.

ثلاثتهم: (مُحَمَّد بن جعفر، وخالد، ويزيد) عن سعيد بن أبي عروبة.

وعبد الرزاق في "مصنفه" (١٥٨١٩) – ومن طريقه أحمد (١٩٨٤٧)، وابن الجارود (١٠٥٦)، وابن حبان في "الثقات" (١٢/٥)، والطبراني في "الكبير" (٥٤١)- عن معمر.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٧٩٣٥)، والإمام أحمد (١٩٨٤٦)، (١٩٨٤٧)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٣٨٢)، (٥٠٤)، والطبراني في " الكبير" (٥٤٣)، (٦٩٦٦) – ومن طريقه المزي في "تهذيب الكمال" (٣٦١/٣٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٠٠٧٦)-، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٠٤٧)، وفي "معرفة السنن والآثار" (١٩٦٦٢) من طريق همام.

وابن الأعرابي في "معجمه" (١٩٣٠) من طريق شعبة.

أربعتهم: (هشام، وسعيد، ومعمر، وشعبة) عن قتادة عن الحسن به، بنحوه، وزاد سعيد بن أبي عروبة عند الإمام أحمد: "ثم أتى سمرة بن جندب فقال له: مثل ذلك"، وعند همام مع ذكر القصة.

الاختلاف على الحسن البصري:

الوجه الأول: الْحَسَنِ، عَنْ هَيَّاجِ بن عِمْرَانَ، عَنْ عمران بن حصين رضي الله عنه:

تقدم تخريجه في الوجه الثّاني عن قتادة.

الوجه الثاني: الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه:

أخرجه الطيالسي (٨٧٥) – ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٣٠٣)- ومن طريقه الخطيب البغدادي في "الفقيه والمتفقه" (٣٣٦/١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٠١٢٥)-، والإمام أحمد (١٩٨٥٧)، (١٩٩٣٩)، والبزار (٣٥٦٧)، وأبو يعلى في "معجمه" (١٦٤)، والروياني (٧٣)، وابن عدي في "الكامل" (٢١٠/٧)، والحاكم في "المستدرك" (٧٨٤٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٠١٢٦) من طريق كثير بن شنظير.

والإمام أحمد (١٩٨٧٧)، من طريق المسور.

والإمام أحمد (١٩٩٥٠) من طريق المبارك بن فضالة.

والإمام أحمد (١٩٨٥٨)، (١٩٩٩٦)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٥٠٥)، (٥٠٦)، والطبراني في "الكبير" (٣٢٥)، (٣٨٦)، (٣٨٨)، (٤١٠)، وابن شاهين في "ناسخ الحديث ومنسوخه" (٥٥٦) من طريق حميد.

والإمام أحمد (١٩٩٩٦)، وبحشل في "تاريخ واسط" (ص٨٢)، والطحاوي في "شرح شكل الآثار" (١٨٢٠)، وفي "شرح معاني الآثار" (٥٠١٦)، والطبراني في "الكبير" (٤١٠) من طريق منصور.

والإمام أحمد (١٩٩٩٦)، وابن حبان (٤٤٧٣)، (٥٦١٦)، والطبراني في "الكبير" (٣٢٥)، (٣٢٧)، (٤١٠) من طريق يونس.

والطبراني في "الكبير" (٣٤٣) من طريق زياد الأعلم.

والطبراني في "المعجم الأوسط" (٦١٣٨) من طريق عبد الكريم أبي أمية.

والطبراني في "الكبير" (٣٤٩)، (٣٥٢)، وفي "الأوسط" (١٣٠٧) — ومن طريقه المزي في "تهذيب الكمال" (١٤/٢٧) من طريق أشعث بن عبد الملك.

والطبراني في "الكبير" (٤٠٢)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣١٩/٧) من طريق إسماعيل المكي.

وابن عدي في "الكامل" (٣٤١/٤) من طريق أبي بكر الهذلي.

وابن عدي في "الكامل" (١٨٦/٦)، وابن شاهين في "ناسخ الحديث ومنسوخه" (٥٥٧)، والحسن الخلال في "الأمالي" (٢٠) من طريق مُحمَّد بن ميمون المكي.

والخطيب في "تاريخ بغداد" (٤٦٢/١٠) من طريق عمرو بن عبيد.

وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٤٣٣/١) من طريق هشام.

جميعهم: (كثير، والمسور، والمبارك بن فضالة، وحميد، ومنصور، ويونس، وزياد الأعلم، وعبد الكريم أبي أمية، وأشعث، وإسماعيل المكي، وأبو بكر الهذلي، وعمرو بن عبيد، وهشام) عن الحسن به بنحوه.

الوجه الثالث: الحسن، عن عمران، عن عمر رضي الله عنهما:

أخرجه الطبراني في "الصغير" (٦٥٤)، وأبو نعيم في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤٣٣/١) من طريق يونس، عن الحسن به بنحوه.

الوجه الرّابع: الحسن، عن عمران وأبي بكرة، وأبي برزة، وأنس، ومعقل بن يسار رضي الله عنهم:

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١٨٦/٦)، وابن شاهين في "ناسخ الحديث ومنسوخه" (٥٥٧)، والحسن الخلال في "الأمالي" (٢٠) من طريق مُحَمَّد بن ميمون المكي.

والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٣٤/١٢) من طريق عمرو بن عبيد.

كلاهما: (مُحَمَّد، وعمرو) عن الحسن به بنحوه.

الوجه الخامس: الحسن، عن سمرة بن جندب:

أخرجه الإمام أحمد (٢٠١٣٦)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥٠١٧) من طريق حميد الطويل.

والإمام أحمد (٢٠٢٢٥)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٨٢١)، (٥٠١٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٦٩٤٤) من طريق يزيد بن إبراهيم.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٦٩٤٥) من طريق حسام بن مصك.

ثلاثتهم: (حميد، ويزيد، وحسام) عن الحسن به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى. . .

الاختلاف على هشام الدستوائي:

فرواه عنه على الوجه الأوّل:

١-عبد الصمد بن عبد الوارث العنبري، صدوق[1].

---

(١) التقريب (٤٠٨٠).

٢-ابن أبي عدي، ثقة تقدم.

ورواه على الوجه الثاني: ابنه معاذ، صدوق ربما وهم[1].

والوجه الثّاني هو الراجح؛ فقد أعلَّ البخاري الوجه الأول بقوله: (حديث أنس غير محفوظ).

ورجح الدارقطني الوجه الثّاني بمتابعة سعيد ومعمر وهمام وشعبة لهشام على هذا الوجه فقال: (وأشبهها بالصواب ما قاله معاذ بن هشام عن أبيه).

وعليه يكون هذا الوجه هو الراجح عن قتادة؛ فقد رواه عنه خمسة من أكابر أصحابه: سعيد، وهشام -في الوجه الراجح عنه-، وهمام، وشعبة، ومعمر.

الاختلاف على يونس بن عبيد:

اختلف عليه على وجهين:

١-يونس، عن الحسن، عن عمران رضي الله عنه.

٢-يونس، عن الحسن، عن عمران، عن عمر رضي الله عنهما.

فروى الوجه الأوّل: هشيم بن بشير، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال تقدم.

إسماعيل بن علية، ثقة حافظ تقدم.

وروى الوجه الثاني: إسماعيل بن حكيم، ذكره ابن أبي حاتم وغيره ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً[2].

وقد خالف الثقات، ولا سيما هشيم فهو أروى الناس عن يونس كما قال عبد الرحمن بن مهدي والإمام أحمد[3].

وعليه يكون الوجه الأول هو الراجح عن يونس، وقد تابعه عليه جمع من الرواة كما سيأتي عند ذكر الاختلاف على الحسن البصري.

الاختلاف على الحسن البصري:

فرواه على الوجه الأوّل: قتادة، تقدمت ترجمته في الحديث (١٨).

---

(١) التقريب (٦٧٤٢).

(٢) الجرح والتعديل (٢/١٦٥).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٩٨٠)، تاريخ بغداد (١٦/١٣٠).

ورواه على الوجه الثاني:

١-كثير بن شنظير المازني أبو قرة البصري، وثقه ابن سعد وابن معين في رواية، وقال الإمام أحمد: صالح، ولينه أبو زرعة، وضعفه النسائي، وقال ابن عدي: أرجو أن تكون أحاديثه مستقيمة، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[1].

٢-المسور، لم يتبين لي من هو.

٣-مبارك بن فضالة البصري، ضعيف يعتبر به تقدم، وقال الإمام أحمد: ماروى عن الحسن يحتج به[2].

٤- حميد الطويل، ثقة مدلس تقدم.

٥- منصور بن زاذان الواسطي أبو المغيرة الثقفي، ثقة ثبت[3].

٦- يونس بن عبيد، ثقة تقدمت ترجمته في الحديث (٢٨).

٧- زياد بن حسان الأعلم، ثقة ثقة[4].

٨- عبد الكريم بن أبي المخارق، أبو أمية البصري، ضعيف[5].

٩- أشعث بن عبد الملك الحمراني أبو هانئ البصري، ثقة فقيه[6].

١٠-إسماعيل بن مسلم أبو إسحاق المكي، ضعيف[7].

١١- أبو بكر الهذلي سلمى بن عبد الله بن سلمى وقيل: روح البصري، متروك الحديث[8].

---

(١) الطبقات الكبرى (٧/١٨٠)، تاريخ ابن معين: رواية الدارمي (٧١٨)، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (٨٩٥)، الجرح والتعديل (٧/١٥٣/٨٥٤)، الضعفاء والمتروكون (١/٨٩/٥٠٨)، الكامل في الضعفاء (٦/٧١/١٦٠٥).

(٢) تاريخ بغداد (١٥/٢٨٢).

(٣) التقريب (٦٨٩٨).

(٤) التقريب (٢٠٦٦).

(٥) الجرح والتعديل (٦/٥٩/٣١١).

(٦) التقريب (٥٣١).

(٧) التقريب (٤٨٤).

(٨) التقريب (٨٠٠٢).

١٢- عمرو بن عبيد التميمي أبو عثمان البصري، متروك كان داعية إلى بدعته[1].

١٣-هشام بن حسان القردوسي، ثقة في روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه كان يرسل عنهما تقدمت ترجمته في الحديث (٥٧).

ورواه على الوجه الثّالث: يونس بن عبيد تقدم قريباً.

ورواه على الوجه الرّابع:

١- عمرو بن عبيد وهو متروك كما تقدم.

٢- مُحَمَّد بن عبد الله بن ميمون المكي، صدوق ربما أخطأ تقدم.

ورواه على الوجه الخامس:

١- حميد الطويل، ثقة تقدم قريباً.

٢- يزيد بن إبراهيم التستري، ثقة ثبت إلا في روايته عن قتادة[2].

٣- حسام بن مصك، ضعيف[3].

وبالنظر في أحوال الرواة المختلفين يظهر أن الأوجه الأول والثّاني والخامس محفوظة؛ لعدة قرائن:

١-الحفظ والإتقان؛ فقد روى الوجه الأول قتادة، وروى الوجه الثّاني ثلاثة عشر راوياً جلهم من الثقات، وروى الوجه الخامس ثقتان.

٢-القوة في الشيخ؛ فقتادة راوي الوجه الأول من أثبت أصحاب الحسن، قال ابن المديني: أصحاب الحسن: حفص المنقري ثم قتادة، وحفص فوقه ثم قتادة بعده، ويونس، وزياد الأعلم[4]، وفي رواة الوجه الثاني: يونس، وزياد الأعلم، وأشعث ممن لا يقل عن قتادة في

---

(١) الضعفاء الصغير (٢٦٢/٨٥/١)، الجرح والتعديل (١٣٦٥/٢٤٦/٦)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (٤٤٥/٧٩/١)، التقريب (٥٠٧١).

(٢) التقريب (٧٦٨٤).

(٣) التقريب (١١٩٣).

(٤) المعرفة والتاريخ (٥٣/٢).

الحسن، قال أبو زرعة: يونس أحب إلي في الحسن من قتادة[1]، وكذلك أشعث، قال يحيى بن سعيد: ما رأيت في أصحاب الحسن أثبت من أشعث[2].

والحسن لم يسمع من عمران ﷺ كما نص عليه يحيى بن سعيد القطان، وابن معين، وابن المديني، وأحمد، وأبو حاتم[3]، وقد بينت رواية قتادة الواسطة بينهما وهو هياج بن عمران، كما دلت القصة التي جاءت في رواية سعيد بن أبي عروبة عند الإمام أحمد وغيره على أن الحسن يرويه عن عمران بن حصين وعن سمرة بن جندب رضي الله عنهما.

دراسة الإسناد:

١-الحسن البصري: تقدمت ترجمته في الحديث (١٨).

٢-هياج بن عمران بن فَصِيل البرجمي التميمي البصري.

روى عن عمران بن حصين وسمرة بن جندب، وعنه الحسن.

قال ابن سعد: ثقة قليل الحديث، وقال ابن المديني: مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: مقبول.

والراجح -والله أعلم- أنه مجهول[4].

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق الحسن، عن هياج، عن عمران رضي الله عنه ضعيف؛ لجهالة هياج، ومن طريق الحسن عن عمران رضي الله عنه، ومن طريق الحسن عن سمرة رضي الله عنه ضعيف أيضاً؛ لانقطاعه فالحسن لم يسمع من عمران كما تقدم.

وإسناده صحيح من طريق الحسن عن سمرة بن جندب[5] رضي الله عنه.

---

(١) الجرح والتعديل (٢٤٢/٩).

(٢) الكامل في الضعفاء (٣٧/٢).

(٣) العلل لابن المديني (ص٥١/٥٠)، المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٣٨)، تهذيب التهذيب (٢٣٤/٢).

(٤) الطبقات الكبرى (١٤٩/٧)، الثقات (٥١٢/٥/٥٩٩٤)، تهذيب الكمال (٣٦٠/٣٠/٦٦٣٨)، التقريب (٧٣٥٦).

(٥) قال العلائي: وقع في صحيح البخاري سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه لحديث العقيقة، وقد روي عنه نسخة كبيرة غالبها =

وللقطعة الثّانية منه شاهد صحيح أخرجه البخاري (٢٤٧٤) من طريق عدي بن ثابت قال: سَمِعْتُ عبد الله بن يَزِيدَ الأَنْصَارِيَّ، - وَهُوَ جَدُّهُ أَبُو أُمِّهِ - قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النُّهْبَى وَالمُثْلَةِ».

= في السنن الأربعة، وعند علي بن المديني إن كلها سماع، وكذلك حكى الترمذي عن البخاري نحو هذا، وقال يحيى بن سعيد القطان وجماعة كثيرون: هي كتاب وذلك لا يقتضي الانقطاع، ثم أورد هذا الحديث كما في مسند الإمام أحمد وقال: وهذا يقتضي سماعه من سمرة لغير حديث العقيقة والله أعلم. انظر: جامع التحصيل (١٦٥/١).

(٢/٦٦) – قال الطبراني في "المعجم الأوسط" (٢/ ٢٦٨ ح ١٩٤٨): (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن عَمْرٍو الْقَطِرَانِيُّ قَالَ: نا هُدْبَةُ بن خَالِدٍ قَالَ: نا خَالِدٌ قَالَ: نا حَمَّادُ بن زَيْدٍ قَالَ: نا الْمُعَلَّى بن زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِأَقْوَامٍ لا خَلَاقَ لَهُمْ»).

قال الدارقطني: : يرويه مالك بن دينار، والمعلى بن زياد، عن الحسن، عن أنس قاله حماد بن زيد، عن معلى.

وَقِيلَ: عَنْ حَمَّادِ بن زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عن الحسن، عن أنس. ورواه يونس بن عبيد، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عبد الله بن مُغَفَّلٍ.

قاله حماد بن سلمة، ولعل الحسن أخذه عنهما، والله أعلم.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه الحسن البصري واختلف عليه على وجهين:

١-الحسن، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

٢-الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه.

٣-الحسن عن النبي ﷺ.

الوجه الأوّل: الحسن، عن أنس بن مالك رضي الله عنه:

أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (١٩٤٨)، وفي "الصغير" (١٣٢)، والإسماعيلي في "معجم الشيوخ" (١/ ٤٠٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٢٦٢) من طريق حماد بن زيد عن المعلى بن زياد.

والترمذي في "العلل الكبير" (٧١٧)، والبزار (٦٦٤٨) من طريق أبي خزيمة يوسف.

والدولابي في "الكنى والأسماء" (٥٠٩) من طريق بسطام.

وابن بشران في "الأمالي" (٢٣٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٣٨٧) من طريق الحارث بن نبهان.

ثلاثتهم: (أبو خزيمة، وبسطام، والحارث) عن مالك بن دينار.

كلاهما: (المعلى، ومالك بن دينار) عن الحسن به بنحوه.

الوجه الثاني: الحسن، عن عبد الله بن مغفل ﷺ:

علقه الدارقطني عن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن به ولم أقف على إسناده.

الوجه الثالث: الحسن، عن النبي ﷺ:

أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٣/١٣) من طريق حماد بن زيد عن المعلى وهشام وأيوب.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى. . .

الاختلاف على حماد بن زيد:

فقد رواه عنه على الوجه الأوّل: هدبة بن خالد، ثقة عابد تفرد النسائي بتضعيفه[1].

ورواه عنه على الوجه الثّالث: مؤمل بن إسماعيل، صدوق سيء الحفظ تقدم.

وعليه يكون الوجه الأول هو الراجح عن حماد.

الاختلاف على الحسن البصري:

فرواه على الوجه الأوّل:

١-المعلى بن زياد، صدوق قليل الحديث تقدم.

٢-مالك بن دينار السامي أبو يحيى البصري، ثقة[2].

ورواه على الوجه الثاني:

يونس بن عبيد، ثقة من أثبت الناس في الحسن تقدم.

فيكون الوجهان محفوظين ولعل الحسن أخذه عنهما كما قال الدارقطني.

---

(١) التقريب (٧٢٦٩).

(٢) تهذيب الكمال (٥٧٣٧/١٣٥/٢٧).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق الحسن، عن أنس ﷺ إسناده حسن.

قال الترمذي: سألت مُحَمَّدًا عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن، وقد حدثناه مُحَمَّد بن المثنى[١].

---

(١) العلل الكبير (ص٣٨٢).

مسند بريدة بن الحصيب رضي الله عنه

(٣/٦٧)- قال أبو داود في "سننه" (٣/ ٢١٩ ح ٢٥٧٢): (حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت المروزي، حدثني علي بن حسين، حدثني أبي، حدثني عبد الله بن بريدة، قال: سمعت بريدة، يقول: بينما رسول الله ﷺ يمشي جاء رجل ومعه حمار فقال: يَا رَسُولَ اللهِ، ارْكَبْ وَتَأَخَّرَ الرَّجُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا، أَنْتَ أَحَقُّ بِصَدْرِ دَابَّتِكَ مِنِّي إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهُ لِي». قَالَ: فَإِنِّي قَدْ جعلته لك، فركب.

قال الدارقطني: يرويه حبيب بن الشهيد، واختلف عنه؛

فرواه معاذ بن معاذ، عن حبيب، عن ابن بريدة؛ أن معاذا أتى النبي ﷺ بدابة ليركبها.

وخالفه ابن أبي عدي، فرواه عن حبيب بن الشهيد، عن ابن بريدة؛ أن سعد بن عبادة أتى النبي ﷺ بدابة ليركبها، والصواب قول معاذ بن معاذ.

قال عمرو بن علي: قلت لابن أبي عدي، لما حدث به: أن معاذ بن معاذ حدثناه، عن حبيب، فقال: إن معاذ بن جبل أتى النبي ﷺ، فقال: معاذ خير مني، وأحفظ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عبدالله بن بريدة واختلف عليه فيه على أربعة أوجه:

١-عبدالله بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

٢-عبدالله بن بريدة، أن معاذ بن جبل رضي الله عنه مرسلاً.

٣-عبدالله بن بريدة، عن أبيه، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.

٤-عبدالله بن بريدة، عن سعد بن عبادة رضي الله عنه.

الوجه الأول: عبدالله بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ:

أخرجه أبو داود (٢٥٦٥) عن أحمد بن مُحَمَّد المروزي.

والترمذي (٢٧٧٣) عن الحسين بن حريث.

والبيهقي في "السنن الكبرى"(١٠٣٥٤)، وفي "الآداب" (٦٥٠)، وابن حجر في "تغليق

التعليق"(٥/٨٠-٨١) من طريق عبدالرحمن بن بشر بن الحكم.

ثلاثتهم: (أحمد، والحسين، وعبدالرحمن) عن علي بن الحسين.

والإمام أحمد في "مسنده"(٢٢٩٩٢)-ومن طريقه العراقي في "طرح التثريب" (٦/١٩٦٠)-، والبزار(٤٤١٠)، وابن حبان(٤٧٣٥)من طريق زيد بن الحباب.

والحاكم في "المستدرك"(٢٣٧٠)، وعمر بن مُحَمَّد النسفي في "القند في ذكر علماء سمرقند" (ص٣٨٦)، وابن حجر في "تغليق التعليق"(٥/٨٠) من طريق علي بن الحسن بن شقيق.

ثلاثتهم: (علي بن الحسين، وزيد، علي بن الحسن بن شقيق) عن الحسين بن واقد به، بنحوه إلا أن زيداً – في رواية ابن حبان- جعل لفظه "إن صاحب الدابة أحق بصدر دابته، إلا أن تجعله لي" قال: قد فعلت.

الوجه الثاني: عبدالله بن بريدة، أن معاذ بن جبل ﷺ مرسلاً:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٥٤٧٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠٣٥٥) من طريق معاذ بن معاذ عن حبيب بن الشهيد عن عبدالله بن بريدة به.

الوجه الثالث: عبدالله بن بريدة، عن أبيه، عن معاذ بن جبل ﷺ:

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧٤٤٨) من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي، عن أبي شهاب، عن حبيب بن الشهيد، عن عبدالله بن بريدة به، بنحوه.

الوجه الرّابع: عبدالله بن بريدة، عن سعد بن عبادة ﷺ:

علقه الدارقطني عن ابن أبي عدي ولم أقف على إسناده.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى.

الاختلاف على حبيب بن الشهيد:

فرواه عنه على الوجه الأول:

معاذ بن معاذ العنبري، وهو ثقة متقن تقدم.

ورواه عنه على الوجه الثاني:

أبو شهاب عبدربه بن نافع الكناني الحناط، صدوق[1]، لكن الراوي عنه إسماعيل بن عمرو البجلي ضعيف[2]، وقد تفرد به، قال الطبراني لم يرو هذا الحديث عن حبيب بن شهيد إلا أبو شهاب، تفرد به إسماعيل بن عمرو البجلي[3].

ورواه عنه الوجه الثّالث: ابن أبي عدي كما علقه الدارقطني.

والوجه الأول هو الراجح عن حبيب؛ فمعاذ بن معاذ أحفظ وأثبت ممن روى الوجه الثّاني والثالث، وهذا ما صوَّبه الدارقطني بقوله: (والصواب قول معاذ بن معاذ)، ثم استدلَّ على ذلك بأن ابن أبي عدي رجع عن روايته لما قال له عمرو بن علي الفلاس أن معاذ بن معاذ حدثهم به عن حبيب أن معاذ بن جبل وقال: معاذ خير مني وأحفظ.

الاختلاف على عبدالله بن بريدة:

فرواه عنه على الوجه الأوّل: الحسين بن واقد المروزي، وثقه ابن معين، وقال الإمام أحمد، وأبو حاتم، النسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ في الروايات، وقال ابن حجر: ثقة له أوهام، روى عن عبدالله بن بريدة أحاديث منكرة كما ذكره الإمام أحمد[4].

ورواه عنه على الوجه الثاني: حبيب بن الشهيد – في الوجه الراجح عنه– ثقة ثبت[5].

ورواه عنه على الوجه الثالث والرابع: حبيب بن الشهيد في وجهين غير محفوظين عنه كما تقدم بيانه عند ذكر الاختلاف عليه.

وعليه يكون الوجه الثّاني الذي رواه حبيب بن الشهيد – في رواية معاذ بن معاذ– هو الراجح عن عبدالله بن بريدة، ويؤيد هذا أنه خالف الجادة فأرسله، فعبدالله بن بريدة يروي كثيراً عن أبيه ومن خالف الجادة مقدَّم على من سلكها.

---

(١) تهذيب الكمال(١٦/٤٨٥).

(٢) الجرح والتعديل(٢/١٩٠/٦٤٣).

(٣) المعجم الأوسط(٧/٢٦١).

(٤) تاريخ ابن معين: رواية الدارمي (ص١٠١)، الجرح والتعديل (٥/١٣/٦١)، تهذيب الكمال (١٤/٣٢٩)، التقريب (١٣٥٨).

(٥) التقريب (١٠٩٧).

دراسة الإسناد:

عبدالله بن بريدة بن الحُصَيب الأسلمي أبو سهل المروزي(ت ١٠٥).

وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، وقال ابن خراش: صدوق.

قال الميموني: سألته -يعني أحمد بن حنبل- عن ابني بريدة؟ فقال: سليمان أحلا في القلب، وكأنه أصحهم حديثاً، وعبدالله له أشياء كأنا ننكرها من حسنها، وهو جائز الحديث.

وقال الأثرم: قلت لأبي عبدالله: ابنا بريدة: سليمان وعبدالله؟ قال: أما سليمان فليس في نفسي منه شيء، وأما عبدالله ثم سكت، ثم قال: كان وكيع يقول كانوا لسليمان بن بريدة أحمد منهم لعبدالله بن بريدة أو شيئاً هذا معناه.

وقال عبدالله عن أبيه: عبدالله بن بريدة الذي رواه عنه حسين بن واقد: ما أنكرهما، أبو المنيب أيضاً. قال: يقول: كأنها من قبل هؤلاء.

وقال مُحَمَّد بن علي الجوزجاني: قلت لأبي عبدالله: سمع عبدالله من أبيه شيئاً؟ قال: ما أدري، عامة ما يُروى عن بريدة عنه، وضعَّف حديثه.

فتعقب مُحَمَّد بن علي الجوزجاني هذا الكلام بقوله: ورأيت سليمان أخوه عنده أكثر منه، لا أدري ما معنى قول أحمد هذا، فإنه عبدالله بن بريدة ولد في خلافة عمر بن الخطاب، وبقي أبوه بريدة إلى أيام يزيد بن معاوية فكيف لم يسمع منه، على أن أحمد قد روى له حديثاً أنه وفد مع أبيه على معاوية فكيف خفي سماعه منه.

وقال إبراهيم الحربي: عبدالله أتم من سليمان، ولم يسمعا من أبيهما، وفيما روى عبدالله عن أبيه أحاديث منكرة، وسليمان أصح حديثاً.

وقال الذهبي: من ثقات التابعين وثقه أبو حاتم والناس، وقال ابن حجر: ثقة.

ولعله الراجح - إن شاء الله-؛ فقد وثقه أكثر الأئمة وفيهم أبو حاتم على تشدده، وأما ما نقل عن الإمام أحمد فهو في سياق المقارنة بينه وبين أخيه سليمان، وإنما استنكر أشياء من تفردات عبدالله عن أبيه -كما في رواية الميموني-، وأحياناً يجعل النكارة في الرواة عنه- كما في رواية عبدالله-، ثم عدَّله صراحة بقوله: جائز الحديث، وأما قول الحربي فيحمل على بعض الأحاديث

التي رواها عبدالله عن أبيه، وقد احتج الشيخان بعبدالله وبروايته عن أبيه، والله أعلم[1].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لإرساله.

قال الترمذي هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

وفي الباب أحاديث عن عدد من الصحابة، ولا تخلو أسانيدها من مقال ومنها:

١-حديث عمر بن الخطاب ﷺ قال «قضى النبي ﷺ أن صاحب الدابة أحق بصدرها»[2].

٢-عن أبي سعيد الخدري ﷺ عن النبي ﷺ قال: «الرجل أحق بصدر دابته وأحق بمجلسه إذا رجع»[3].

---

(١) أخرج البخاري في صحيحه حديثين من رواية عبدالله بن بريدة عن أبيه لم يصرح فيهما بالسماع، أحدهما: حديث "بعث النبي ﷺ علياً إلى خالد ليقبض الخمس"، والثّاني حديث "غزا رسول الله ﷺ ست عشرة غزوة"، والبخاري ذكر في التاريخ الكبير في ترجمة عبدالله بن بريدة أنه روى عن أبيه بالعنعنة ثم سمى من سمع من أبيه؛ لذا لم يخرّج باقي النسخة، ولعله تسامح في إخراج هذين الحديثين لوقوفه على أحاديث أخرى في الباب، أو لعدم تعلقهما بحكم شرعي.

انظر العلل ومعرفة الرجال: رواية عبدالله (٢/٢٢/٢٤١٤٢٠)، التاريخ الكبير (٥/٥١/١١٠) معرفة الثقات (٢/٢١/٨٥٧)، الجرح والتعديل، (٥/١٣/٦١)، تاريخ دمشق (٢٧/١٣٣)، تهذيب الكمال (١٤/٣٢٨/٣١٧٩)، سير أعلام النبلاء (٥/٥٠)، التهذيب (٥/١٣٧/٢٧٠) التقريب (٣٢٢٧).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١١٩)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(٢٧٧٤)، وسنده ضعيف فيه عدد من الضعاف.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في "مسنده"(١١٢٨٢)، وتمام في "فوائده"(١٢٧٧)، وفيه إسماعيل بن رافع: ضعيف.

انظر التقريب (٤٤٢).

مسند سبرة بن أبي فاكه

(٤/٦٨)- قال أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢/ ٥٥٠ ح ١٥٣٥): (حدثنا أبو سعيد، محمد بن عبد الله بن حمدون النيسابوري، حدثنا أبو حامد، أحمد بن محمد بن الحسن الشرقي، ثنا أحمد بن يوسف السلمي، والحسن بن هارون، وحسام بن صديق، قالوا: ثنا طارق بن عبد العزيز بن طارق، قال: سمعت محمد بن عجلان، يحدث عن أبي جعفر موسى بن المسيب، قال: سمعت سالم بن أبي الجعد، يقول: حدثني جابر بن سبرة الأسدي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو يذكر الجهاد فقال: «إِنَّ الشَّيْطَانَ جَلَسَ لِابْنِ آدَمَ بِطُرُقِهِ» قَالَ: " فَجَلَسَ لَهُ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْلَامِ: فَقَالَ: تُسْلِمُ وَتَدَعُ دِينَكَ وَدِينَ آبَائِكَ؟ فَعَصَاهُ فَأَسْلَمَ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ قِبَلِ الْهِجْرَةِ وَقَالَ: تُهَاجِرُ وَتَدَعُ أَرْضَكَ وَسَمَاءَكَ وَمَوْلِدَكَ، وَتُضَيِّعُ عِيَالَكَ؟ فَعَصَاهُ فَهَاجَرَ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ قِبَلِ الْجِهَادِ فَقَالَ: تُجَاهِدُ فَيُهْرَاقُ دَمُكَ، وَتُنْكَحُ زَوْجَتُكَ، وَيُقْسَمُ مَالُكَ، وَيَضِيعُ عِيَالُكَ؟ فَعَصَاهُ فَجَاهَدَ "، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «فَحَقٌّ عَلَى الله مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَخَرَّ مِنْ دَابَّتِهِ فَمَاتَ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ، وَإِنْ لَسَعَتْهُ الدَّابَّةُ فَمَاتَ، فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ، وَإِنْ قُتِلَ قَعْصًا فَحَقٌّ عَلَى الله أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ».

قال طارق: القعص: قتل الصبر، أتممت بعض اللفظ من كتاب غيري، وهذا مما وهم فيه طارق وتفرد بذكر جابر ورواه ابن فضيل عن موسى بن أبي جعفر، عن سالم، عن سبرة بن أبي فاكهة، والمشهور، حدثناه علي بن عبد الله بن محمد قال: حدثنا عبد الله بن محمد، ثنا عمي أبو زرعة، حدثني عبد الرحمن بن عبد الملك الحراني، ثنا طارق مثله، وقال جابر بن أبي سبرة بلفظه مثله.

وقال ابن منده: مختلف في إسناده[1].

وقال أيضا: غريب تفرد به طارق[2].

وقال البيهقي: " كذا في كتابي جابر بن سبرة ". وكذلك رواه أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، عن أبيه، عن ابن عجلان، عن موسى بن المسيب، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر بن أبي سبرة.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه موسى بن المسيب، واختلف عليه فيه على وجهين:

١-موسى بن المسيب، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر بن أبي سبرة الأسدي.

٢-موسى بن المسيب، عن سالم بن أبي الجعد، عن سبرة بن أبي الفاكه.

الوجه الأول: موسى بن المسيب، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر بن أبي سبرة الأسدي رضي الله عنه:

أخرجه ابن منده في "معرفة الصحابة" (ص٨٢١)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٥٣٥)، والبيهقي في "الشعب" (٣٩٤٢) من طريق طارق بن عبد العزيز بن طارق عن مُحَمَّد بن عجلان عن موسى بن المسيب به، بنحوه.

وتوبع طارق على هذا الوجه؛ تابعه والد أبي مصعب الزهري:

علقه البيهقي في "الشعب" (١٠٨/٦) عن أبي مصعب الزهري، عن أبيه، عن ابن عجلان به.

الوجـــه الثـــاني: موسى بـن المسيب، عـن سـالم بـن أبي الجعـد، عـن سـبرة بـن أبي فاكه رضي الله عنه:

أخرجه النسائي في "المجتبى"(٣١٣٤)، وفي "السنن الكبرى" (٤٣٢٧) –ومن طريقه قوَّام السنة في "الترغيب والترهيب" (٨٣٩)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (١٧٢/٢)- والإمام أحمد (١٥٩٥٨) – ومن طريقه أبو الفرج المقرئ في "الأربعين في الجهاد" (١٦)، والمزي في "تهذيب

---

(١) معرفة الصحابة (ص٨٢٠).

(٢) الإصابة (٥٤٢/١).

الكمال" (٢٠٢/١٠)-، والبغوي في "معجم الصحابة" (٢٤٩/٣)، وابن حبان (٤٥٩٣)، وابن منده في "معرفة الصحابة" (٨٢١/٢)، والبيهقي في "الشعب" (٣٩٤١)

جميعهم من طريق عبد الله بن عقيل.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٩٥٥٧) – ومن طريقه ابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٣)، وفي الآحاد والمثاني" (١٠٤٣)، (٢٦٧٥)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣٠٣/١)، والطبراني في "الكبير" (٢٦٧٥)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٤١٩/٣)، ومعمر بن الفاخر الأصبهاني في "موجبات الجنة" (١١١)- والبخاري في "التاريخ الكبير" (١٨٧/٤) من طريق مُحَمَّد بن فضيل.

كلاهما: (عبد الله بن عقيل، ومُحَمَّد بن فضيل) عن أبي جعفر موسى بن المسيب به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على موسى بن المسيب على وجهين؛ فرواه على الوجه الأول:

مُحَمَّد بن عجلان، ثقة اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ﷺ تقدم.

وقد رواه عنه: طارق بن عبد العزيز بن طارق بن قيس الربعي العبدي، قال أبو حاتم: شيخ يذاكر بحديثه، ما رأيت بحديثه بأساً في مقدار ما رأيت من حديثه، وسماه ابن حبان: طارق بن طارق المكي وقال: ربما خالف الأثبات في الروايات[1].

فهذا الوجه غير محفوظ عن موسى بن المسيب؛ فقد تفرد به طارق -كما نص على ذلك ابن منده- وحاله لا يحتمل التفرد، بل إن أبا نعيم حمَّل طارقاً الخطأ فقال: (وهذا مما وهم فيه طارق، وتفرد بذكر جابر)، ونقله عنه ابن الأثير وابن حجر، أما متابعة والد أبي مصعب الزهري فالظاهر أن الأئمة لم يعتدوا بها لجهالة والد أبي مصعب[2].

أما الوجه الثّاني فرواه عنه:

١-عبد الله بن عقيل أبو عقيل الثقفي الكوفي، ثقة[3].

---

(١) الجرح والتعديل (٢١٤٤/٤٨٨/٤)، الثقات (١٣٦٩٩/٣٢٧/٨).

(٢) لم أقف له على ترجمة.

(٣) تهذيب الكمال (٣٤٣١/٣١٤/١٥).

٢-مُحَمَّد بن فضيل بن غزوان الضبي، صدوق تقدم.

فهذا الوجه هو الراجح؛ فقد رواه الأكثر والأحفظ، وقول ابن منده، وأبي نعيم دال على إعلال الوجه الأول وترجيح الوجه الثّاني.

دراسة الإسناد:

١-موسى بن المسيب الثقفي ويقال ابن السائب أبو جعفر الكوفي البزاز.

قال ابن معين وأبو حاتم: صالح، وقال الإمام أحمد: ما أعلم إلا خيراً.

وقال العجلي: ثقة، وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الأزدي: ضعيف، وقال الذهبي: صالح.

وقال ابن حجر: صدوق لا يلتفت إلى الأزدي في تضعيفه، وهذا هو الراجح -والله أعلم-.

روى له البخاري في "أفعال العباد"، والنسائي، وابن ماجه(١).

٢-سالم بن أبي الجعد: ثقة تقدمت ترجمته في الحديث (٤٠).

٣-سبرة بن الفاكه ويقال: ابن أبي الفاكه، ويقال: ابن أبي الفاكهة، قيل: إنه مخزومي، وقيل: أسدي.

صحابي نزل الكوفة وله عن النبي ﷺ حديث واحد(٢).

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث من وجهه الراجح حسن؛ لحال موسى بن المسيب، وقد حسَّنه ابن حجر في "الإصابة"(٣).

---

(١) معرفة الثقات (١٦٦٥)، الجرح والتعديل (٧١٦/١٦١/٨)، تهذيب الكمال (٦٣٠٤/١٥٣/٢٩)، ميزان الاعتدال (٨٩٣٤/٥٦٣/٦)، الكاشف (٥٧٣٥/٣٠٨/٢)، التقريب (٧٠١٤).

(٢) الاستيعاب (١٩٣٥/١٧٢/٢)، أسد الغابة (١٩٣٥/١٧٢/٢)، تهذيب الكمال (٢١٨٠/٢٠٢/١٠)، الإصابة (٣٠٨٨/٣١/٣).

(٣) (٣١/٣).

مسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

(٥/٦٩) – قال البزار في "مسنده" (٤/ ٧٦ح ١٢٤٢): (حدثنا محمد بن المثنى، قال: نا ابن أبي الوزير، قال: نا عبد العزيز يعني ابن محمد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي كثير، عن سعد، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا قُتِلَ فِي سَبِيلِ الله ثُمَّ أَحْيِيَ، ثُمَّ قُتِلَ لم يَدْخُلِ الْجَنَّةَ حَتَّى يُقْضَى دَيْنُهُ».

وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الوجه، وقد رواه بعض أصحاب عبد العزيز، عن عبد العزيز، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي كثير مولى عبد الله بن جحش، عن مُحَمَّد بن عبد الله بن جحش، عن النبي عليه السلام.

قال الدارقطني: يرويه أبو كثير، مولى مُحَمَّد، عن مُحَمَّد. حدث به عنه العلاء بن عبد الرحمن، ومُحَمَّد بن عمرو، ومُحَمَّد بن أبي يحيى، مولى الأسلميين، واختلف عن العلاء؛ فرواه الحماني في مسند سعد، عن الدراوردي، عن العلاء، عن أبي كثير، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ.

قاله الحسين بن إسحاق الدمشقي، عنه.

وقال الحضرمي: عن الحماني، عن الدراوردي، عن العلاء، مثل قول الباقين، عن أبي كثير، عن مُحَمَّد بن عبد الله بن جحش، وهو الصواب.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عبد العزيز الدراوردي واختلف عليه فيه على وجهين:

١-الدراوردي، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي كثير، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

٢-الدراوردي، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي كثير، عن مُحَمَّد بن جحش رضي الله عنه.

الوجه الأول: الدراوردي، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي كثير، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه:

أخرجه عبد بن حميد (١٥٠) -ومن طريقه الضياء المقدسي في "المختارة" (١٠٨٠)-

عن عبد الله بن مسلمة القعنبي.

والبزار (١٢٤٢) من طريق مُحَمَّد بن عمر بن أبي الوزير.

وعلقه الدارقطني عن الحسين بن إسحاق الدمشقي عن الحماني.

ثلاثتهم: (القعنبي، وابن أبي الوزير، والحماني) عن الدراوردي به بلفظه.

الوجه الثاني: الدراوردي، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي كثير، عن مُحَمَّد بن جحش رضي الله عنه:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٥٥٩) عن مُحَمَّد بن عبد الله الحضرمي عن يحيى الحماني.

والحاكم في "المستدرك" (٢٢١٢) من طريق أحمد بن مُحَمَّد بن عيسى القاضي عن القعنبي.

وابن قانع في "معجم الصحابة" (١٩/٣) من طريق مُحَمَّد بن عباد.

ثلاثتهم: (الحماني، والقعنبي، ومُحَمَّد بن عباد) عن الدراوردي به بنحوه، وفي أوله قصة عما نزل من التشديد.

وتوبع الدراوردي على هذا الوجه؛ تابعه:

١-زهير بن مُحَمَّد التميمي:

أخرجه الإمام أحمد (٢٢٤٩٣) من طريق زهير.

٢-إسماعيل بن جعفر:

أخرجه النسائي في " المجتبى" (٤٦٨٤)، وفي "الكبرى" (٦٢٣٧) – ومن طريقه المزي في "تهذيب الكمال" (٤٦٠/٢٥)- وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٢٥)، والبغوي في "شرح السنة" (٢١٤٥) من طريق إسماعيل بن جعفر.

٣-عبد العزيز بن أبي حازم:

أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٩٢٨)، والطبراني في "الكبير" (٥٦٠) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم.

٤-سعيد بن سلمة بن أبي الحسام:

أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢٢١٢) من طريق سعيد بن سلمة بن أبي الحسام.

أربعتهم: (زهير، وإسماعيل، وابن أبي حازم، وسعيد) عن العلاء بن عبد الرحمن به بنحوه.

وتوبع العلاء بن عبد الرحمن؛ تابعه:

١- مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة:

أخرجه ابن أبي شيبة (١٢٠١٩) - ومن طريقه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٩٣٠)، وفي "الجهاد" (٢٣٨)، والطبراني في "الكبير" (٥٥٧)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٢٦)-.

والإمام أحمد (١٧٢٥٣) - ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٢٦)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (٣٢٥/٤)-.

كلاهما: (ابن أبي شيبة، والإمام أحمد) عن مُحَمَّد بن بشر[1] عن مُحَمَّد بن عمرو به، ولفظه: أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، ماذا لي إن قتلت في سبيل الله؟ قال: «الجنة» فلما ولى قال: «إلا الدين، سارني به جبريل عليه السلام آنفا».

٢- صفوان بن سليم:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٥٥٦)، وفي "الأوسط" (٢٧٠) - ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٢٤)- من طريق صفوان بن سليم عن أبي كثير به بنحوه.

٣- مُحَمَّد بن أبي يحيى الأسلمي:

أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٩٣١)، وفي "الجهاد" (٢٣٩)، والطبراني في "الكبير" (٥٥٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢٠/٣)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٦٣/١).

جميعهم من طريق مُحَمَّد بن أبي يحيى الأسلمي عن أبي كثير به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

الاختلاف على الحماني:

فرواه على الوجه الأوّل: الحسين بن إسحاق التستري الدمشقي، ثقة[2]، وهذا الوجه علقه الدارقطني، ولم أقف على إسناده.

---

(١) وخولف مُحَمَّد بن بشر؛ خالفه عباد بن عباد، فأخرجه الإمام أحمد (١٧٢٥٤) من طريق عباد عن مُحَمَّد بن عمرو عن أبي كثير عن مُحَمَّد بن عبد الله بن جحش عن أبيه ﵄، ولعل مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة لسوء حفظه اضطرب فيه؛ فمرة يقول عن أبيه فيجعله من مسند عبد الله بن جحش، ومرة لا يذكر فيه عن أبيه ويجعله من مسند مُحَمَّد بن عبد الله بن جحش، وهو اختلاف لا يضر؛ لأن مُحَمَّد بن عبد الله بن جحش صحابي صغير فمرة يرويه عن أبيه، ومرة يرسله، فهو مرسل صحابي.

(٢) تاريخ الإسلام (١٥٧/٢١).

ورواه على الوجه الثاني: مُحَمَّد بن عبد الله الحضرمي المعروف بمطين، ثقة حافظ[1].

فهذا الوجه هو المحفوظ عن الحماني.

الاختلاف على القعنبي:

فرواه على الوجه الأوّل: عبد بن حميد، إمام حافظ مصنف[2].

ورواه على الوجه الثاني: أحمد بن مُحَمَّد بن عيسى القاضي أبو العباس البرتي الحنفي، حافظ حجة[3].

ولعل الوجه الثّاني هو الراجح عن القعنبي؛ فقد تابعه عليه الحماني –في المحفوظ عنه– ومُحَمَّد بن عباد.

الاختلاف على الداروردي:

فرواه على الوجه الأول عنه:

١– الحماني — في وجه غير محفوظ عنه– كما تقدم.

٢– عبد الله بن مسلمة القعنبي — في وجه مرجوح عنه–.

مُحَمَّد بن عمر بن أبي الوزير أبو المطرف البصري، ثقة[4].

ورواه على الوجه الثاني:

١–الحماني — في الوجه المحفوظ عنه–.

٢–القعنبي — في الوجه الراجح عنه–.

٣–مُحَمَّد بن عباد بن الزبرقان المكي، صدوق تقدم.

وعليه يكون الوجه الثّاني هو الراجح عن الداروردي، وهو المحفوظ من حديث أبي كثير؛ فقد تابع الداروردي عليه أربعة من الرواة، وتابع العلاء عليه ثلاثة من الرواة، وكلام البزار دال

---

(١) تذكرة الحفاظ (٢/٦٦٢/٦٨٢).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/٥٣٤/٥٥١).

(٣) تاريخ الإسلام (٦/٤٩٨).

(٤) التقريب (٦١٧٣).

على ترجيحه وإعلال الوجه الأول، وقال الدارقطني: (وهو الصواب).

دراسة الإسناد:

١-عبد العزيز بن مُحَمَّد بن عبيد الدراوردي أبو مُحَمَّد الجهني المدني (ت ١٨٦).

وثقه مالك، وعلي بن المديني، والعجلي، وابن سعد، وابن معين، ويعقوب بن سفيان، زاد ابن المديني: ثبتٌ، وزاد ابن سعد: كثير الحديث يغلط، وزاد ابن معين: حجة، وفي رواية: ليس به بأس، وفي رواية أخرى: إذا روى من كتابه فهو أثبت من حفظه.

وقال الإمام أحمد: كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله بن عمر يرويها عن عبيد الله بن عمر.

وقال أيضاً: إذا حدث من حفظه يهم، ليس هو بشيء، وإذا حدث من كتابه فنعم.

وقال في رواية الأثرم: الدراوردي إذا حدث من حفظه فليس بشيء أو نحو هذا، فقيل له: في تصنيفه؟ قال: ليس الشأن في تصنيفه، إن كان في أصل كتابه وإلا فلا شيء، كان يحدث بأحاديث ليس لها أصل في كتابه.

وقال أبو زرعة: سيء الحفظ، فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ.

وقال النسائي: ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر، وقال في موضع آخر: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ.

وقال الذهبي: صدوق من علماء المدينة، غيره أقوى منه.

وذكره ابن رجب في قوم ثقات لهم كتاب صحيح، وفي حفظهم بعض شيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحياناً فيغلطون، ويحدثون أحياناً من كتبهم فيضبطون، وقال: أحد علماء المدينة وثقاتهم.

وقال ابن حجر: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر.

والراجح – والله أعلم– أنه ثقة إذا حدث من كتابه، وله أوهام إذا حدث من كتب غيره أو من حفظه، وحديثه عن عبيد الله العمري منكر، لكنه لا ينزل عن درجة الثقة؛ إذ ليس من

حدّ الثقة أن لا يخطئ، وأكثر الأئمة على ذلك، وروى له البخاري مقروناً، واحتج به مسلم والباقون، وأهل بلده المدنيون يوثقونه وعلى رأسهم: مالك بن أنس، وهم أعلم به من غيرهم فقد خبروا حديثه وأخذوا عنه، قال يعقوب بن سفيان: عبد العزيز عند أهل المدينة إمامٌ ثقة[1].

٢- العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي أبو شبل المدني مولى الحرقة من جهينة (ت ١٣٢).

قال ابن سعد: وكان ثقة كثير الحديث ثبتاً، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن معين: ليس بذاك، لم يزل الناس يتوقون حديثه.

وقال في رواية: ليس حديثه بحجة، وهو وسهيل قريب من السواء.

وقال الإمام أحمد: ثقة لم أسمع أحداً ذكره بسوء.

وقال أبو حاتم: صالح روى عنه الثقات وأنا أنكر من حديثه أشياء.

وقال أبو زرعة: ليس هو بأقوى ما يكون.

وقال ابن عدي: وللعلاء بن عبد الرحمن نسخ عن أبيه عن أبي هريرة يرويها عن العلاء الثقات وما أرى بحديثه بأساً.

وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم.

والراجح – والله أعلم- أنه صدوق، روى له البخاري في "القراءة خلف الإمام" وفي "رفع اليدين في الصلاة" والباقون[2].

٣-أبو كثير مولى آل جحش، ويقال: مولى مُحَمَّد بن عبد الله بن جحش القرشي

---

(١) طبقات ابن سعد (٤٢٤/٥)، معرفة الثقات (١٠١٦)، الجرح والتعديل (١٨٣٣/٣٩٥/٥)، الثقات (٩٢٥٥/١١٦/٧)، ميزان الاعتدال (٥١٣٠/٣٧١/٤)، تهذيب الكمال (٣٤٧٠/١٨٧/١٨)، شرح علل الترمذي (٧٥٧/٢)، التقريب (٤١١٩)، هدي الساري (٤٢٠/١).

(٢) طبقات ابن سعد (٤٢٠/٥)، العلل ومعرفة الرجال (١٤١٦)، (٣١٧١)، الجرح والتعديل (١٩٧٤/٣٥٧/٦)، الثقات (٤٦٨٩/٣٤٧/٥)، مشاهير علماء الأمصار(٥٨٥/٨٠/١)، الكامل في ضعفاء الرجال (١٣٧٢/٢١٧/٥)، تهذيب الكمال (٤٥٧٧/٥٢٠/٣٢)، التقريب (٥٢٤٧).

الأسدي، ويقال: مولى الليثيين.

اختلف في صحبته؛ فقال ابن منده: أبو كثير هذا تابعي، أخطأ من قال: هو صحابي.

ووهم العسكري فزعم أنه ولد في حياة النبي ﷺ، وإنما ذكروا ذلك لمولاه مُحَمَّد، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وذكر المزي وابن حجر بصيغة التمريض أن له صحبة.

وقال ابن حجر في "الفتح": لم أجد فيه تصريحاً بتعديل، إلا أنه قال في "التقريب": ثقة، ولعله– رحمه الله– وثقه لتقدم طبقته؛ فإنه لما اختلف في صحبته ولم تثبت له صحبة فهو تابعي كبير[1].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده حسن، وله شاهد صحيح من حديث أبي قتادة رضي الله عنه تقدم تخريجه ودراسته في الحديث (٣٥).

---

(١) الجرح والتعديل (٩/٤٢٩/٢١٢٩)، الثقات (٥/٧٥٠/٦٣٠٥)، أسد الغابة (٦/٢٥٧/٦١٩٨)، تهذيب الكمال (٣٤/٢٢٢/٧٥٨٦)، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة (٢/٢٨٢)، فتح الباري (١/٤٧٩)، التقريب (٨٣٢٥).

مسند عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(٦/٧٠) – قال إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٢/ ٣٦٠ ح ٨٩٩): (أخبرنا عبد الملك بن محمد الشامي وهو صاحب الأوزاعي، نا أبو سلمة العاملي، حدثني الزهري، حدثني عروة، عن عائشة، قالت قال رسول الله ﷺ يوم حنين بالجعرانة: «عَشْرٌ مُبَاحٌ لِلْمُسْلِمِينَ فِي مَغَازِيهِمُ الْعَسَلُ، وَالْمَاءُ، وَالشَّرَابُ، وَالْخَلُّ، وَالْمِلْحُ، وَالزَّيْتُ، وَالْحَجَرُ، وَالْعُودُ مَا لم يُنْحَتْ، وَالْجِلْدُ الطَّرِيُّ، وَالطَّعَامُ يُخْرَجُ بِهِ».

قال إسحاق: هذا حديث منكر، وعبد الملك عندهم في حد الترك.

وقال الدارقطني: يرويه أبو سلمة العاملي، واسمه الحكم بن عبد الله بن خطاف من عاملة، وكان ضعيفاً، عن الزهري، واختلف عنه؛ فرواه أبو الزرقاء عبد الملك بن مُحَمَّد، عن أبي سلمة العاملي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة، وأبو سلمة هذا هو الحكم بن عبد الله بن خطاف حمصي متروك الحديث.

وروى هذا الحديث مُحَمَّد بن بكير الحضرمي، عن رشدين بن سَعْدٍ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابن المسيب، عن عائشة، ولا يصح.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو سلمة العاملي واختلف عليه فيه على وجهين:

١-أبو سلمة العاملي، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٢-أبو سلمة العاملي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الوجـــه الأول: أبو سلمة العاملي، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا:

أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٨٩٩)، والطبراني في "الأوسط" (٦٧٦٥) من طريق عبد الملك بن مُحَمَّد الصنعاني عن أبي سلمة العاملي به، بنحوه، ولفظ الطبراني: «التراب» بدل «الشراب».

الوجه الثاني: أبو سلمة العاملي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة رضي الله عنها:

علقه الدارقطني عن أبي الزرقاء عبد الملك بن مُحَمَّد الصنعاني عن أبي سلمة العاملي[١] ولم أقف على إسناده.

وتوبع أبو سلمة العاملي على هذا الوجه؛ تابعه:

عقيل بن خالد الأيلي: علقه الدارقطني عن مُحَمَّد بن بكير الحضرمي، عن رشدين بن سَعْدٍ عن عقيل به، ولم أقف على إسناده.

النظر في الاختلاف:

مدار الاختلاف في هذا الحديث هو أبو سلمة العاملي الحكم بن عبد الله بن خطاف الأزدي الشامي، وهو متروك، قال أبو حاتم: كذاب متروك الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال الدارقطني: كان يضع الحديث، روى عن الزُّهْرِيّ، عَنِ ابن المسَيَّب شيخه خمسين حديثاً أو أكثر منكرة لا أصل لها[٢]، وعليه تكون جميع الأوجه عنه مردودة.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد منكر كما قال إسحاق بن راهويه؛ لحال أبي سلمة العاملي.

---

(١) هكذا جاء الإسناد في علل الدارقطني، لكن يرويه أبو الزرقاء عن أبي سلمة عن الزهري عن عائشة رضي الله عنها -كما تقدم في تخريج الوجه الأول-، ولعل رواية من خالف أبا الزرقاء سقطت، وانتقل نظر الناسخ إلى روايته، ويؤيده أن الدارقطني ذكر أنه اختلف على أبي سلمة في ذلك. انظر: علل الدارقطني بتحقيق: السلفي (١٤/١٣١).

(٢) تهذيب الكمال (٣٣/٣٧٩/ ٧٤١٢).

(٧/٧١)- قال الإمام أحمد في "مسنده" (٤١/ ١٠٠ ح ٢٤٥٤٨): (حدثنا أبو اليمان، قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن الأوزاعي، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أَنَّ مُكَاتِبًا لَهَا دَخَلَ عَلَيْهَا بِبَقِيَّةِ مُكَاتَبَتِهِ، فَقَالَتْ لَهُ: أَنْتَ غَيْرُ دَاخِلٍ عَلَيَّ غَيْرَ مَرَّتِكَ هَذِهِ، فَعَلَيْكَ بِالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَا خَالَطَ قَلْبَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ رَهَجٌ فِي سَبِيلِ اللهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ النَّارَ».

قال الدارقطني: يرويه هشام بن عروة، حدث به إسماعيل بن مسلم، واختلف عنه؛ فرواه عبيد الله بن إسحاق المدائني، عن أبي همام، عن أبيه، عن أبي إسحاق الفزاري، عن إسماعيل بن مسلم، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة وغيره يرويه، عن أبي همام بهذا الإسناد، عن هشام، عن رجل لا يسمه، عن عائشة وكذلك رواه المسيب بن واضح، ومعاوية بن عمرو، عن أبي إسحاق الفزاري، عن إسماعيل بن مسلم، عن هشام، عن رجل، عن عائشة وروى هذا الحديث سويد بن عبد العزيز، عن الأوزاعي، عَنْ عبد الرَّحْمَنِ بن الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عن عائشة وتابعه عبد الوهاب، عن إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي، وقول من قال: هشام، عن رجل، عن عائشة، هو الصواب، والحديث من الوجهين، غير ثابت.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو همام واختلف عليه على وجهين:

١-أبو همام، عن أبيه، عن أبي إسحاق الفزاري، عن إسماعيل بن مسلم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

٢-أبو همام، عن أبيه، عن أبي إسحاق الفزاري، عن إسماعيل بن مسلم، عن هشام، عن رجل، عن عائشة رضي الله عنها.

الوجه الأول: أبو همام، عن أبيه، عن أبي إسحاق الفزاري، عن إسماعيل بن مسلم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها:

علقه الدارقطني على عبيد الله بن إسحاق المدائني عن أبي همام به، ولم أقف على إسناده.

الوجه الثاني: أبو همام، عن أبيه، عن أبي إسحاق الفزاري، عن إسماعيل بن مسلم، عن هشام بن عروة، عن رجل، عن عائشة رضي الله عنها:

علقه الدارقطني ولم أقف على إسناده.

وروي من وجه آخر عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها:

أخرجه الإمام أحمد (٢٤٥٤٨) من طريق إسماعيل بن عياش.

وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٢٢) من طريق سويد بن عبد العزيز.

كلاهما: (إسماعيل، وسويد) عن الأوزاعي به بلفظه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على أبي همام على وجهين ذكرهما الدارقطني، كما ذكر وجهاً آخر عن الأوزاعي، رواه عنه راويان:

١-سويد بن عبد العزيز، وهو ضعيف جداً[١].

٢-إسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، تقدم.

ورجح الدارقطني رواية هشام بن عروة عن رجل عن عائشة رضي الله عنها، وحكم عليها وعلى الرواية المروية عن الأوزاعي بأنهما غير ثابتتين حيث قال: (وقول من قال: هشام، عن رجل، عن عائشة، هو الصواب، والحديث من الوجهين غير ثابت).

دراسة الإسناد:

لم أقف على إسناد الوجهين عن أبي همام، ولعلي أدرس إسناد الحديث من طريق الأوزاعي:

١-أبو اليمان الحكم بن نافع البهراني الحمصي (ت٢٢٢).

ثقة ثبت، وثقه أبو حاتم، وابن عمار الموصلي، يقال إن حديثه عن شعيب مناولة، روى له الجماعة[٢].

---

(١) التقريب (٢٦٩٢).

(٢) الجرح والتعديل (٣/١٢٩/٥٨٦)، تهذيب الكمال (٧/١٤٦/١٤٤٨)، التقريب (١٤٦٤).

٢-إسماعيل بن عياش بن سُليم العَنْسي أبو عتبة الحمصي (ت١٨١ أو بعدها).

قال ابن معين: ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز، فإن كتابه ضاع، فخلّط في حفظه عنهم، وقال أيضاً: إذا حدث عن الشاميين، وذكر الخبر، فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين، خلط ما شئت.

وقال ابن المديني: كان يُوثَّق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف.

وقال البخاري: إذا حدّث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدّث عن غير أهل بلده ففيه نظر.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة عند يحيى بن معين وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصة، وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كبير.

وقال يعقوب بن سفيان: وتكلم قومٌ في إسماعيل، وإسماعيل ثقة عدل، أعلم الناس بحديث الشاميين، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلموا قالوا: يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين.

فنجد أن عامة أهل الحديث على التفصيل في حاله وهو المرجّحُ في رتبته، فيوثقونه في روايته عن أهل بلده الشاميين خاصة، ويُضعّفونه عن غيرهم، وهذا مضمون ما قاله الأئمة فيه منهم: أحمد، ويحيى، والبخاري، وأبو زرعة، وقد أشار ابن معين وتبعه ابن حبان في الثقات إلى أنه يدلس.

روى له البخاري في جزء رفع اليدين والأربعة[1].

٣-عبد الرحمن بن القاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر الصديق التيمي القرشي أبو مُحَمَّد المدني (ت١٢٦).

ثقة جليل مكثر، قال ابن عيينة: كان أفضل أهل زمانه، روى له الجماعة[2].

٤-القاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر الصديق التيمي القرشي (ت١٠٦).

ثقة فقيه، قال يحيى بن سعيد الأنصاري: ما أدركنا بالمدينة أحداً نفضله على القاسم بن

---

(١) الجرح والتعديل (٢/١٩١/٦٥٠)، المعرفة والتاريخ (٢/٤٢٤)، تهذيب الكمال (٣/١٦٣/٤٧٢)، ميزان الاعتدال (١/٤٠٣/٩٢٤)، شرح علل الترمذي (١/١٢٩)، التقريب (٤٧٣)، طبقات المدلسين (١/٣٧/٦٨).

(٢) تهذيب الكمال (١٧/٣٥١/٣٩٣١)، الكاشف (١/٦٤٠/٣٢٩٠)، التقريب (٣٩٨١).

مُحَمَّد، روى له الجماعة[1].

فهذا الإسناد رجاله ثقات، فإسماعيل بن عياش ثقة في روايته عن الشاميين وهذه منها، وبقية رجاله متفق على توثيقهم، وليس فيه انقطاع ظاهر لكن قال الدارقطني بعد حكايته لهذا الوجه بأنه لا يثبت، ولعل إسماعيل دلسه عن سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف كما تقدم فمن هنا ظهرت العلة في روايته — والله أعلم-.

الحكم على الحديث:

الحديث من كلا الوجهين لا يثبت كما قال الدارقطني، ولم أقف له على متابعات تقويه، لكن له شاهد صحيح أخرجه البخاري (٢٨١١) من حديث عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج، قال: أخبرني أبو عبس هو عبد الرحمن بن جبر، أن رسول الله ﷺ قال: «ما اغبرت قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار».

---

(١) الجرح والتعديل (٦٧٥/١١٨/٧)، التقريب (٥٤٨٩).

مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما

(٨/٧٢) - قال النسائي في "المجتبى" (٧/ ١١٥ ح٤٠٨٧، ٤٠٨٨): (أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بن مُحَمَّدِ بن الْهُذَيْلِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بن يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُعَيْرُ بن الْخِمْسِ، عَنْ عبد الله بن الْحَسَنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عبد الله بن عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

أخبرنا عمرو بن علي قال: حدثنا يحيى بن سعيد قال: حدثنا سفيان قال: حدثني عبد الله بن حسن، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، أنه سمع عبد الله بن عمرو يحدث، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أُرِيدَ مَالُهُ بِغَيْرِ حَقٍّ فَقَاتَلَ فَقُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ».

هذا خطأ والصواب حديث سعير بن الخمس[(١)].

وقال المزي: حديث سعير خطأ، يعني أن الصواب حديث عبد الله بن الحسن، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبد الله بن عمرو[(٢)].

وقال الطبراني: ورواه سفيان الثوري، عن عبد الله بن الحسن فخالف سعيرا في روايته[(٣)].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عبد الله بن حسن واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

---

(١) كذا جاء في "المجتبى" في رواية ابن السني تخطئة حديث سفيان وتصويب حديث سعير، بينما جاء في "تحفة الأشراف" (٦/٢٧٨) للمزي: قال النسائي عقيب حديث يحيى، عن سفيان: هذا أولى بالصواب - يعني من حديث سعير بن الخمس.

وقال ابن حجر في "النكت الظراف" (٦/٣٧٦) تعليقاً على قول المزي: (قال النسائي: حديث سعير خطأ، قلت -أي ابن حجر-: الذي في رواية ابن السني: الصواب حديث سعير، وفي رواية ابن الأحمر، قال بعد أن أخرجه من طريق سعير به، ثم أخرجه من طريق القطان، عن سفيان، عن عبد الله بن حسن، عن إبراهيم بن محمد، به، من رواية معاوية بن هشام عن سفيان، عن عبد الله، عن محمد بن إبراهيم، ثم قال: الصواب الذي قبله-يعني في تسمية الراوي إبراهيم بن محمد- وأن معاوية بن هشام قلبه).

(٢) تحفة الأشراف (٦/٣٦٧).

(٣) المعجم الأوسط (٣/٢٠٩).

١-عبد الله بن الحسن، عن عكرمة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

٢- عبد الله بن الحسن، عن إبراهيم بن طلحة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

٣-عبد الله بن الحسن، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الأول: عبد الله بن الحسن، عن عكرمة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

أخرجه النسائي في "المجتبى" (٤٠٨٧)، وفي "الكبرى" (٣٥٣٦) من طريق عاصم بن يوسف.

والطبراني في "المعجم الأوسط" (٢٩٣٩)، وفي "الصغير" (٢٢٣) من طريق شهاب بن عباد.

والمزي في "تهذيب الكمال" (١٣٣/١١) من طريق جبارة بن المغلس.

ثلاثتهم: (عاصم، وشهاب، وجبارة) عن سعير بن الخمس عن عبد الله بن الحسن به، بمثله.

الوجه الثاني: عبد الله بن الحسن، عن إبراهيم بن مُحَمَّد بن طلحة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

أخرجه أبو داود (٤٧٧١)، والنسائي في "المجتبى" (٤٠٨٨)، وفي "الكبرى" (٣٥٣٧، ٣٥٣٨) من طريق يحيى القطان.

والترمذي (١٤٢٠) من طريق مُحَمَّد بن عبد الوهاب الكوفي.

والترمذي (١٤٢٠)، والإمام أحمد (٦٨٢٩) -ومن طريقه أبو بكر الخلال في "السنة" (١٦٠)، (١٩٧)- من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

والنسائي في "المجتبى" (٤٠٨٩)، وفي "الكبرى" (٣٥٣٨)، وابن الأعرابي في "معجمه" (١٦٣٦) من طريق معاوية بن هشام.

وعبد الرزاق في "مصنفه" (١٨٥٦٢).

والإمام أحمد (٦٨١٦) عن وكيع.

ستتهم: (يحيى القطان، ومُحَمَّد بن عبد الوهاب، وابن مهدي، ومعاوية، وعبد الرزاق، ووكيع) عن سفيان الثوري عن عبد الله بن الحسن به، ولفظه: «من أريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد».

وتوبع الثوري على هذا الوجه؛ تابعه عبد العزيز بن المطلب:

أخرجه الترمذي (١٤١٩)، والإمام أحمد (٧٠٣١) من طريق أبي عامر العقدي عن عبد العزيز بن المطلب عن عبد الله بن الحسن به، بمثله.

الوجه الثالث: عبد الله بن الحسن، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه ابن ماجه (٢٥٨٢)، والإمام أحمد (٨٢٩٨) من طريق أبي عامر العقدي.

والطبراني في "المعجم الأوسط" (٢٩٣٩) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد.

والعقيلي في "الضعفاء" (٣/١١) من طريق عبد الرحمن بن مهدي وأبي أويس.

أربعتهم: (أبو عامر، ويعقوب، وابن مهدي، وأبي أويس) عن عبد العزيز بن المطلب عن عبد الله بن الحسن به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على عبد الله بن الحسن على ثلاثة أوجه:

فرواه على الوجه الأول:

سُعَير بن الخِمْس أبو مالك التميمي، ثقة قليل الحديث يروون عنه مناكير[1].

ورواه على الوجه الثاني:

١-سفيان الثوري إمام حافظ تقدم مراراً.

٢-عبد العزيز بن المطلب المخزومي -في الوجه الأول عنه-، قال ابن معين وأبو حاتم: صالح، وقال أبو داود: لا أدري كيف حديثه؟ ، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه عن الأعرج، وقال الدارقطني: شيخ مدني يعتبر به، وقال ابن حجر: صدوق.

والراجح -والله أعلم- أنه صالح للاعتبار؛ فقد استشهد به مسلم[2].

---

(١) الجرح والتعديل (٤/٣٢٣/١٤١١)، علل الترمذي الكبير (ص٣١٥)، ميزان الاعتدال (٣/٢٣٩/٣٣١١)، التقريب (٢٤٣٢).

(٢) الجرح والتعديل (٥/٣٩٣)، الضعفاء الكبير (٣/١١/٩٦٦)، سؤالات البرقاني (٢٩٤)، ميزان الاعتدال (٤/٣٧٣/٥١٣٦)، التقريب (٤١٢٤).

ورواه على الوجه الثّالث:

عبد العزيز بن المطلب –في الوجه الثّاني عنه–، تقدم قريباً بأنه يستشهد به في المتابعات، وروايته للحديث على وجهين تشير إلى أنه حفظ الحديث تارة ووهم فيه تارة أخرى، وهذا الوجه غير محفوظ؛ لسببين:

١- تفرده بروايته، وحاله لا تحتمل التفرد كما سبق.

٢- أن هذا الوجه من حديثه عن الأعرج، وقد قال العقيلي: لا يتابع على حديثه عن الأعرج.

وبذلك يظهر أن الوجه الثّاني هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه اثنان، أما الوجه الأول فرواه راوٍ واحد.

٢-الحفظ والإتقان؛ فالثوري مقدم على سُعَيْر بن الخِمْس بلا شك.

٣-ترجيح النسائي لهذا الوجه وحكمه على الوجه الأول بالخطأ كما نقله المزي عنه في تحفة الأشراف، بخلاف ما في المجتبى من تصويب الوجه الأول وتخطئة الوجه الثّاني فلعل ابن السني انقلب عليه كلام النسائي.

دراسة الإسناد:

١-عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبو مُحَمَّد المدني (ت ١٤٥).

ثقة جليل، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وروى له الأربعة[1].

٢-إبراهيم بن مُحَمَّد بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي أبو إسحاق المدني (ت١١٠).

وثقه العجلي، ويعقوب بن شيبة، وابن حجر، والذهبي، وزاد العجلي والذهبي: صالح.

روى له البخاري في "الأدب"، ومسلم والأربعة[2].

(١) الجرح والتعديل (٥/٣٣/١٥٠)، تهذيب الكمال (١٤/٤١٤/٣٢٢٥).

(٢) معرفة الثقات (٣٥)، الجرح والتعديل (٢/١٢٤/٣٨٥)، تهذيب الكمال (٢/١٧٢/٢٩٩)، الكاشف (١/٢٢١/١٩٠)، التقريب (٢٣٤).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح[1].

والحديث ثابت عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما من غير طريق عبد الله بن الحسن؛ فقد أخرجه البخاري (٢٤٨٠) من طريق عكرمة.

ومسلم (١٤١) من طريق ثابت مولى عمر بن عبد الرحمن.

كلاهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما بلفظه وذكر قصة عند مسلم.

---

(١) جامع الترمذي (٤/٢٩).

مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

(٩/٧٣)- قال الإمام أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٩٨ ح ٣٧٥٦): (حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الرُّكَيْنِ بن الرَّبِيعِ، عَنِ الْقَاسِمِ بن حَسَّانَ، عَنْ عبد الله بن مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: " الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ، فَفَرَسٌ لِلرَّحْمَنِ، وَفَرَسٌ لِلْإِنْسَانِ، وَفَرَسٌ لِلشَّيْطَانِ، فَأَمَّا فَرَسُ الرَّحْمَنِ: فَالَّذِي يُرْبَطُ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَعَلَفُهُ وَرَوْثُهُ وَبَوْلُهُ، وَذَكَرَ مَا شَاءَ اللهُ، وَأَمَّا فَرَسُ الشَّيْطَانِ: فَالَّذِي يُقَامَرُ أَوْ يُرَاهَنُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا فَرَسُ الْإِنْسَانِ: فَالْفَرَسُ يَرْتَبِطُهَا الْإِنْسَانُ يَلْتَمِسُ بَطْنَهَا[١]، فَهِيَ تَسْتُرُ مِنْ فَقْرٍ[٢]).

قال الدارقطني: يرويه الركين بن الربيع، واختلف عنه؛ فرواه شريك عنه، واختلف عن شريك أيضا، فقال يعقوب بن إبراهيم: عن شريك، عن الركين بن الربيع، عن أبيه، وعن القاسم بن حسان، عن عمه عبد الرحمن بن حرملة، عن ابن مسعود.

وخالفه حجاج الأعور، فرواه عن شريك، عن الركين، عن القاسم بن حسان، عن عبد الله بن مسعود.

ورواه زائدة، عن الركين، عن أبي عمرو الشيباني، عن رجل من الأنصار، عن النبي ﷺ.

ويشبه أن يكون القول قول زائدة لأنه من الأثبات، وقال طلق بن غنام: عن زائدة، وأبي مالك، وقيس بن الربيع، عن الركين، عن أبي عمرو الشيباني، عن رجل من الأنصار، عن النبي ﷺ[٣].

---

(١) يطلب مافي بطنها من النتاج، يقال: أبطن البعير: شد بطانه كبطن، فلعل المراد هنا الفرس الذي يتخذ للركوب. انظر نيل الأوطار(٩٢/٨)، التنوير (٦٦/٦)، فيض القدير(٥١٢/٣).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١٠٦/٣): له طرق جمعها الدمياطي في كتاب الخيل، وقد لخصته وزدت عليه في جزء لطيف، ولابن القيم في هذا الباب كتاب "الفروسية".

(٣) العلل (٢١٨/٥).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه الركين بن الربيع واختلف عليه فيه على وجهين:

١-الركين بن الربيع، عن القاسم بن حسان، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

٢-الركين بن الربيع، عن ابي عمرو الشيباني، عن رجل من الأنصار.

الوجه الأول: الركين بن الربيع، عن القاسم بن حسان، عن ابن مسعود رضي الله عنه:

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٣٧٥٦)من طريق حجاج بن مُحَمَّد الأعور.

والشاشي في "مسنده" (٨٣٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٩٧٧٧) من طريق الأسود بن عامر.

كلاهما: (حجاج، والأسود) عن شريك عن الركين به بنحوه.

الوجه الثاني: الركين بن الربيع، عن أبي عمرو الشيباني، عن رجل من الأنصار:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده" (٩٩٣)، وفي "مصنفه" (٣٣٤٩٣) عن حسين بن علي.

والإمام أحمد في "مسنده" (١٦٦٤٥) عن معاوية بن عمرو.

والحارث في "مسنده" -كما في بغية الباحث- (٦٤٩)، والخطابي في "غريب الحديث(١/٥٢٠) عن إسرائيل.

أربعتهم: (حسين بن علي، ومعاوية بن عمرو، والحارث، وإسرائيل) عن زائدة بن قدامة عن الركين به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى، وسأدرس الاختلاف الأدنى ثم الأعلى:

الاختلاف على شريك النخعي:

فقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: شريك، عن الركين، عن القاسم بن حسان، عن ابن مسعود رضي الله عنه، وهذا الوجه رواه عنه:

١-حجاج بن مُحَمَّد الأعور المصيصي، وهو ثقة ثبت، اختلط في آخر عمره، تقدم.

٢-الأسود بن عامر الملقب بشاذان، ثقة عابد[١].

الوجه الثاني: شريك، عن الركين بن الربيع، عن أبيه، عن ابن مسعود ﷺ، وهذا الوجه علقه الدارقطني عن يعقوب بن إبراهيم، ولم أقف على إسناده.

الوجه الثالث: شريك، عن الركين بن الربيع، عن القاسم بن حسان، عن عمه عبدالرحمن بن حرملة، عن ابن مسعود ﷺ، وهذا الوجه علقه الدارقطني أيضاً عن يعقوب بن إبراهيم ولم أقف على إسناده، ويعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدي، ثقة[٢].

ولعل شريك اضطرب في هذا الحديث؛ فهو صدوق ساء حفظه بعد توليه القضاء، تقدمت ترجمته في الحديث (٧)، والرواة عنه كلهم ثقات فظهر أن الاختلاف منه.

الاختلاف على الركين بن الربيع:

فرواه عنه على الوجه الأوّل: شريك النخعي الذي تقدم قريباً.

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١- زائدة بن قدامة الثقفي، وهو ثقة ثبت تقدم.

٢-أبو مالك -كما علقه الدارقطني عن طلق بن غنام-: لم يتبين لي من هو.

٣-قيس بن الربيع، صدوق تغير لما كبر، وتقدم.

وعليه يكون الوجه الثّاني هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه ثلاثة من الرواة، وروى الوجه الأول راوٍ واحد.

٢-الحفظ والإتقان؛ فزائدة بن قدامة ثقة ثبت، وشريك النخعي صدوق ساء حفظه، وقد اضطرب في رواية هذا الحديث كما تقدم.

٣-ترجيح الدارقطني لهذا الوجه، حيث قال: (ويشبه أن يكون القول قول زائدة)، وعلل ذلك بكونه من الأثبات.

٤-إشارة الإمام أحمد إلى إعلال الوجه الأول؛ فقد أورد حديث زائدة في "مسند ابن

(١) (التقريب (٥٠٣).

(٢) (التقريب (٧٨١٢).

مسعود" عقب حديثه هذا؛ ليشير-والله أعلم - إلى أن شريكاً مع ضعفه قد خولف فيه.

دراسة الإسناد:

١-الركين بن الربيع: تقدمت ترجمته في الحديث (٤٦).

٢-أبو عمرو الشيباني: سعد بن إياس بن أبي إياس الكوفي الشيباني، ويقال: البكري (ت ٩٨هـ).

تابعي ثقة مخضرم، سمع بالنبي ﷺ وهو يرعى لأهله بكظامه، وكان أكبر من بقي من أصحاب بن مسعود ﷺ، روى له الجماعة[1].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لأن فيه راوٍ مبهم، فالرجل لايُعرَف إذ لم ينسب للصحابة، ولم يذكر أنه سمع النبي ﷺ، ولم يصرح التابعي بسماعه منه بل قال: (عن رجل من الأنصار)، فهو مرسل[2].

---

(١) طبقات ابن سعد (١٠٤/٦)، الجرح والتعديل (٣٤٠/٧٨/٤)، تهذيب الكمال (٢٢٠٥/٢٥٨/١٠)، التهذيب (٨٧٢/٤٠٦/٣)، الإصابة (٣٦٧٣/٢٥٤/٣).

(٢) اختلف الأئمة -رحمهم الله تعالى- في هذه المسألة، فذهب فريق إلى أن الجهالة باسم الصحابي لا تضر إذا ثبت السماع من الصحابي؛ لأن الصحابة كلهم عدول، ومما يؤكد أهمية ثبوت السماع عند أصحاب هذا الرأي ما رواه الخطيب بإسناده عن الأثرم قال: قلت لأبي عبدالله -يعني أحمد بن حنبل-: إذا قال رجل من التابعين: حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ فالحديث صحيح؟ قال: نعم)، قال الأبناسي: (وروى البخاري عن الحميدي: قال إذا صح الإسناد عن الثقات إلى رجل من أصحاب النبي ﷺ فهو حجة وإن لم يسم ذلك الرجل، كذلك قال أحمد، وفرّق أبوبكر الصيرفي الشافعي بين أن يرويه التابعي عن الصحابي معنعناً أو مع التصريح بالسماع، فإن قال: سمعت رجلاً من أصحاب النبي صلى الله وعليه وسلم قُبِل، وإن قال: عن رجل فإنه لايقبل، قال العراقي: وهو متجه، وعلى هذا التفصيل يحمل كلام من أطلق)، قال الحافظ ابن حجر: (وفيه نظر؛ لأن التابعي إذا كان سالماً من التدليس حملت عنعنته على السماع، وإن قلت: هذا إنما يتأتى في حق كبار التابعين الذين جل روايتهم عن الصحابه بلا واسطة، وأما صغار التابعين الذين جل روايتهم عن التابعين فلابد من تحقق إدراكه لذلك الصحابي، والغرض أنه لم يسمه حتى يعلم هل أدركه ام لا؟ فينقدح صحة ماقال الصيرفي، ثم قال: سلامته من التدليس كافيه في ذلك إذ مدار هذا على قوة الظن وهي حاصلة في هذا المقام)، والراجح -والله أعلم- ماقاله الإمام أحمد، والصيرفي، والعراقي من أن حديث التابعي عن صحابي مبهم لايقبل إلا إذا صرح التابعي بلقائه أو سماعه من ذلك الصحابي، وهذه الصورة ليست متحققة في الإسناد هنا؛ بل قال: (عن رجل من الأنصار)، فهذا مرسل، وذلك الرجل مجهول جهالة مؤثرة؛ =

ولمتن الحديث شواهد تقويه، منها ما أخرجه البخاري (٢٣٧١)، ومسلم (٩٨٧) عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «الخَيْلُ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وِزْرٌ، فَأَمَّا الَّذِي لَهُ أَجْرٌ: فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَطَالَ بِهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، فَمَا أَصَابَتْ فِي طِيَلِهَا ذَلِكَ مِنَ المَرْجِ أَوِ الرَّوْضَةِ كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٍ، وَلَوْ أَنَّهُ انْقَطَعَ طِيَلُهَا، فَاسْتَنَّتْ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ كَانَتْ آثَارُهَا، وَأَرْوَاثُهَا حَسَنَاتٍ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهَرٍ، فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَسْقِيَ كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ، فَهِيَ لِذَلِكَ أَجْرٌ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَغَنِّيًا وَتَعَفُّفًا ثُمَّ لم يَنْسَ حَقَّ الله فِي رِقَابِهَا ولا ظُهُورِهَا، فَهِيَ لِذَلِكَ سِتْرٌ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا وَرِيَاءً وَنِوَاءً لِأَهْلِ الإِسْلاَمِ، فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وِزْرٌ»، وهذا لفظ البخاري.

= فإن التابعين رووا كثيراً عن نظرائهم وفيهم من جرح، والإرسال فيهم كثير، كانوا يحدثون عم من لم يدركوا ومن لم يسمعوا من الصحابة، ولم يسلم من ذلك حتى بعض كبار التابعين.

انظر التقييد والإيضاح ص٤٧، الشذا الفياح (١/١٥١)، النكت (٢/٥٦٢).

(١٠/٧٤) – قال الإمام أحمد في "مسنده" (٧/ ٣٧٧ ح ٤٣٦٧): (حدثنا يونس حدثنا حماد، يعني ابن زيد، عن عاصم عن أبي وائل عَنْ عبد الله بن مَسْعُودٍ، قَالَ: تُوُفِّيَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ فَوَجَدُوا فِي شَمْلَتِهِ دِينَارَيْنِ، فَذَكَرُوا ذَاكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «كَيَّتَانِ».

قال البزار: وهذا الحديث رواه حماد بن زيد، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله، ورواه حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله.

قال الدارقطني: يرويه عاصم واختلف عنه؛ فرواه حماد بن زيد، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله.

قال ذلك مسدد، وخلف بن هشام، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وأحمد بن عبدة، والمقدمي، عن حماد، واختلف عن القواريري، فقال عنه عبد الله بن أحمد مثل ذلك.

وقال: ابن منيع عنه، عن زر بدلا من أبي وائل.

ورواه زائدة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله.

وتابعه عفان، عن حماد بن سلمة، فقال: عن عاصم، عن زر، عن عبد الله.

ولعل الحديث صحيح، عن شقيق، وعن زر جميعا.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عاصم بن بهدلة واختلف عليه على وجهين:

١-عاصم بن أبي النجود، عن أبي وائل، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

٢- عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

الوجه الأول: عاصم بن أبي النجود، عن أبي وائل، عن ابن مسعود رضي الله عنه:

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٤٣٦٧) عن يونس.

والبزار في "مسنده" (١٧١٦) عن أحمد بن عبدة.

وأبو يعلى في "مسنده" (٥٠٣٧) عن عبيد الله بن عمر القواريري.

وأبو يعلى في "مسنده" (٥١١٥) عن مُحَّد بن أبي بكر المقدمي.

وابن حبان (٣٢٦٣) من طريق معلى بن مهدي.

خمستهم: (يونس، وأحمد، والقواريري، والمقدمي، ومعلى) عن حماد بن زيد عن عاصم به، بنحوه.

الوجه الثاني: عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن ابن مسعود رضي الله عنه:

أخرجه أبو داود الطيالسي في "مسنده" (٣٥٥) — ومن طريقه البيهقي في "شعب الإيمان" (٦٥٦٣) عن حماد بن زيد.

وابن أبي شيبة في "مسنده" (٢٠٩)، وفي "مصنفه" (١٢٠٢٣) — ومن طريقه أبو يعلى في "مسنده" (٤٩٩٧) – عن أبي أسامة.

والإمام أحمد في "مسنده" (٣٨٤٣)، والحارث في "مسنده" —كما في بغية الباحث- (١٠٨٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٣٥٥) من طريق معاوية بن عمرو الأزدي

والإمام أحمد في "مسنده" (٣٩٤٣) عن أبي سعيد عبد الرحمن بن عبد الله مولى بني هاشم.

ثلاثتهم: (أبو أسامة، ومعاوية، وأبو سعيد) عن زائدة.

وابن أبي شيبة في "مسنده" (٣٨١)، والإمام أحمد في "مسنده" (٣٩١٤) عن عفان.

والإمام أحمد في "مسنده" (٣٩٩٤) عن عبد الصمد.

كلاهما: (عفان، وعبد الصمد) عن حماد بن سلمة.

ثلاثتهم: (حماد بن زيد، وزائدة، وحماد بن سلمة) عن عاصم به، بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على ثلاثة من الرواة:

الاختلاف على عبيد الله بن عمر القواريري:

فرواه عنه على الوجه الأوّل:

١- عبد الله بن أحمد بن حنبل، ابن الإمام ثقة[1].

٢- أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، الإمام الحافظ صاحب المسند والمعجم[2].

ورواه على الوجه الثاني: أحمد بن منيع، ثقة حافظ[3].

فكلا الوجهين محفوظ عن القواريري.

الاختلاف على حماد بن زيد:

فرواه عنه على الوجه الأول:

١-مسدد بن مسرهد، ثقة حافظ تقدم.

٢-خَلَفُ بن هِشَامٍ البزاز، ثقة[4].

٣- وَإِسْحَاقُ بن أَبِي إِسْرَائِيلَ أبو يعقوب المروزي، صدوق[5].

٤-وَأحمد بن عبدة الضبي، ثقة تقدم.

٥-مُحَمَّد بن أبي بكر المقدمي، ثقة تقدم.

٦-عبيد الله بن عمر القواريري، ثقة ثبت[6].

ورواه عنه على الوجه الثاني: أبو داود الطيالسي، ثقة حافظ تقدم.

وعليه يكون الوجه الأول هو الراجح عن حماد بن زيد؛ فقد رواه عنه عدد من الثقات الأثبات.

الاختلاف على عاصم بن أبي النجود:

فرواه عنه على الوجه الأوّل: حماد بن زيد -في الوجه الراجح عنه-، وهو ثقة حافظ تقدمت ترجمته في الحديث (١٦).

---

(١) التقريب (٣٢٠٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٧٤/١٤).

(٣) التقريب (١١٤).

(٤) التقريب (١٧٣٧).

(٥) التقريب (٣٣٨).

(٦) التقريب (٤٣٢٥).

ورواه على الوجه الثاني:

١-زائدة بن قدامة الثقفي، ثقة ثبت تقدم.

٢-حماد بن سلمة، ثقة عابد تقدم.

وكلا الوجهين محفوظ عن عاصم؛ لقرينتين:

١-الحفظ والإتقان؛ فرواة كلا الوجهين ثقات حفاظ.

٢-تصحيح الدارقطني للوجهين بقوله: (وَلَعَلَّ الْحَدِيثَ صحيح، عن شقيق، وعن زر جميعاً)[1].

دراسة الإسناد:

١- عاصم بن أبي النجود: تقدمت ترجمته في الحديث (١٠).

٢- شقيق بن سلمة أبو وائل الأسدي الكوفي (ت ٨٢هـ).

تابعي ثقة مخضرم، أدرك النبي ﷺ ولم يره، وهو أعلم أهل الكوفة بحديث عبد الله بن مسعود ﵁، روى له الجماعة[2].

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده حسن؛ لأجل عاصم بن أبي النجود، وله شاهد من حديث أبي أمامة ﵁ أن رجلاً من أهل الصفة توفي وترك ديناراً، فقال رسول الله ﷺ له: «كية»، قال: ثم توفي آخر فترك دينارين، فقال رسول الله ﷺ: «كيتان».

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢٢١٧٢)، وإسناده حسن، وفي الباب عن علي، وأبي هريرة، وجابر ﵃ بأسانيد ضعيفة.

---

(١) العلل (١٠٧/٥).

(٢) التاريخ الكبير (٢٦٨١/٢٤٥/٤)، تهذيب الكمال (٢٧٦٧/٥٤٨/١٢)، التقريب (٢٨١٦).

(١١/٧٥) – قال النسائي في "السنن الكبرى" (٥/ ٤٣٢ ح ٥٩٦١): (أَخْبَرَنِي عَمْرُو بن هِشَامٍ الْحَرَّانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي عبد الرَّحِيمِ، عَنْ زَيْدِ بن أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بن مَيْمُونٍ الْأَوْدِيِّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: أَدْرَكْتُ يَوْمَ بَدْرٍ صَرِيعًا، قَالَ: وَمَعِي سَيْفٌ لِي فَجَعَلْتُ أَضْرِبُهُ، ولا يُحَيِّكُ فِيهِ وَمَعَهُ سَيْفٌ لَهُ فَضَرَبْتُ يَدَهُ، فَوَقَعَ السَّيْفُ فَأَخَذْتُهُ ثُمَّ كَشَفْتُ الْمِغْفَرَ عَنْ رَأْسِهِ فَضَرَبْتُ عُنُقَهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «آللهِ الَّذِي لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ»، قُلْتُ: الله الَّذِي لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، قَالَ: «آللهِ الَّذِي لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ»، قُلْتُ: الله الَّذِي لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، قَالَ: انْطَلِقْ فَاسْتَثْبِتْ فَانْطَلَقْتُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنْ جَاءَكُمْ يَسْعَى مِثْلَ الطَّيْرِ يَضْحَكُ فَقَدْ صَدَقَ»، فَانْطَلَقْتُ فَاسْتَثْبَتُّ ثُمَّ جِئْتُ وَأَنَا أَسْعَى مِثْلَ الطَّائِرِ أَضْحَكُ، أَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: انْطَلِقْ فَأَرِنِي مَكَانَهُ فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ فَأَرَيْتُهُ إِيَّاهُ، فَلَمَّا وَقَفَ عَلَيْهِ رَسُولُ الله ﷺ حَمِدَ اللهَ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا فِرْعَوْنُ هَذِهِ الْأُمَّةُ» قَالَ أَبُو عبد الرَّحْمَنِ: خَالَفَهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عبد اللهِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ لم يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ، وَرِوَايَةُ سُفْيَانَ هِيَ الصَّوَابُ.

يرويه أبو إسحاق واختلف عنه؛ فرواه الأعمش، وشريك، وإسرائيل، وأبو وكيع، وزهير، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله.

ورواه يحيى بن عبدويه وهو يحيى بن عبد الله مولى بني هاشم، عن أبي وكيع، فقال: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن ابن مسعود.

وأبو عبيدة أصح[1].

وقال البيهقي: كذا قال عن عمرو بن ميمون، والمحفوظ عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن أبيه[2].

---

(١) العلل (٥/٢٩٥).

(٢) السنن الكبرى (٩/١٥٨).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق السبيعي واختلف عليه على وجهين:

١-أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

٢-أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون الأودي، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود رضي الله عنه:

أخرجه أبو داود (٢٧٢٢)، وابن أبي شيبة (٢٢٦١٣)، (٢٣٠٩٣)، (٣٦٦٩٧)، والإمام أحمد (٤٢٤٦)، والشاشي (٩٣٢) من طريق إسرائيل.

وأبو داود (٢٧٠٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٨٤٧١)، وفي "الدعاء" (١٠٧٨) من طريق يوسف بن أبي إسحاق.

وابن أبي شيبة (٣٦٦٩٧)، والإمام أحمد (٤٢٤٦)، وأبو يعلى (٥٢٣١)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٤٧٨٨) من طريق الجراح بن مليح.

والإمام أحمد (٣٨٢٤)، والحربي في "غريب الحديث" (٨٥٢/٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٨٤٦٨)، (٨٤٦٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢٠٨/٤)، وابن عبد البر في "الاستيعاب" (٩٩٠/٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٠١٤) من طريق شريك.

والإمام أحمد (٣٨٥٦)، (٤٠٠٨)، والنسائي في "الكبرى" (٨٦١٧)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٥٦٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٨٤٧٢)، وفي "الدعاء" (١٠٧٧)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص٤٨٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد"(١٨١/٩)، من طريق أمية بن خالد عن شعبة.

والإمام أحمد (٤٢٤٧)، والحارث بن أبي أسامة -كما في "بغية الباحث" (٦٨٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠٧٦)، (٨٤٧٣)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٨٨/٣) من طريق الثوري.

والإمام أحمد (٣٨٢٤) من طريق زهير.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٨٤٧٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٠١٣)، وفي "دلائل النبوة" (٨٧/٣) من طريق الأعمش.

ثمانيتهم: (إسرائيل، ويوسف، والجراح، وشريك، وشعبة، والثوري، وزهير، والأعمش) عن أبي إسحاق به، بنحوه، وزاد يوسف والثوري: "الحمد لله الذي صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده"، وزاد الجراح -عند ابن أبي شيبة والإمام أحمد- وشريك عند الطبراني: أن النبي ﷺ نفَّل عبد الله ﷺ سيف أبا جهل، واقتصر الطحاوي على هذه القطعة، وزاد شريك عند الإمام أحمد: "أن النبي ﷺ فأمر به وبأصحابه، فسحبوا حتى ألقوا في القليب، قال: وأتبع أهل القليب لعنة"، ولفظ شعبة مختصر.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون الأودي، عن ابن مسعود ﷺ:

أخرجه النسائي في "الكبرى" (٥٩٦١) -ومن طريقه ابن حزم (٤٦٥/٨)-، وأبو عوانة (٧٠٨٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٨٤٧٤) من طريق زيد بن أبي أنيسة.

والطيالسي في "مسنده" (٣٢٦) -ومن طريقه الطبراني في "المعجم الكبير" (٨٤٧٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨١٦٦)- عن الجراح بن مليح.

والبزار (١٨٦١) من طريق أبي الأحوص.

ثلاثتهم: (زيد، والجراح، وأبي الأحوص) عن أبي إسحاق به، بنحوه ولفظ أبي الأحوص مختصر.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى، وسأدرس الأدنى ثم الأعلى.

الاختلاف على الجراح بن مليح:

فقد رواه عنه على الوجه الأوّل: ابنه وكيع وهو إمام حافظ تقدم.

ورواه عنه على الوجه الثاني: أبو داود الطيالسي، وهو ثقة حافظ.

فالظاهر – والله أعلم- أن الاختلاف من الجراح فهو صدوق كثير الوهم[1]، وقد قال البيهقي بعد سياقه لحديثه على الوجه الثاني: (كذا قال: عن عمرو بن ميمون. . . .) كما تقدم نقله، وهذا فيه إشارة إلى تضعيف روايته.

---

(١) تهذيب الكمال (٥١٧/٤/٩١٠)، التقريب (٩٠٨).

الاختلاف على أبي إسحاق:

فرواه عنه على الوجه الأول:

١-إسرائيل بن يونس، ثقة كما تقدم، أثبت من روى عن أبي إسحاق وأتقنه كما قال أبو حاتم[١].

٢-يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، وقد ينسب لجده، ثقة[٢].

٣- الجراح بن مليح صدوق يهم تقدم قريباً الكلام على روايته.

٤-شريك بن عبد الله النخعي، تقدمت ترجمته في الحديث (٧)، وهو قديم السماع من أبي إسحاق[٣].

٥-شعبة، الإمام الحافظ الناقد، تقدمت ترجمته في الحديث (١)، وقد تفرد بروايته عنه: أمية بن خالد البصري، وهو ثقة لكن ذكر العقيلي أن الإمام أحمد سئل عنه فلم يحمده في الحديث، وقال: (إنما كان يحدث من حفظه لا يخرج كتاباً)، ثم روى له هذا الحديث ثم قال:

(رواه الناس عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة مرسلاً)[٤]، وقال الدارقطني: (غَرِيب ومعروف بِرِوَايَة أُميَّة بن خَالِد وَتَابعه عَمْرو بن حكام عَن شُعْبَة عَن أبي إسْحَاق عَنهُ)[٥]، وعمرو بن حكام ضعيف بل قال الإمام أحمد ترك حديثه[٦]، فلا يعتد بمتابعته، ولعله لم يثبت عن شعبة.

٦-الثوري، ثقة حافظ تقدمت ترجمته في الحديث (١٧).

٧-زهير بن معاوية، ثقة ثبت تقدم.

٨-الأعمش، ثقة حافظ تقدمت ترجمته في الحديث (٧).

---

(١) تهذيب الكمال (٢/٥١٥/٤٠٢).

(٢) التقريب (٧٨٥٦).

(٣) التهذيب (٤/٢٩٥).

(٤) الضعفاء الكبير (١/١٢٨).

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٤/١٥٠).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/٢٣٧/ ١٢٩٨).

ورواه على الوجه الثاني:

١-زيد بن أبي أنيسة الجزري، ثقة له أفراد[(١)].

٢-الجراح بن مليح صدوق كثير الوهم تقدم قريباً.

٣-أبو الأحوص سلام بن سليم، ثقة متقن تقدم.

والوجه الأول هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد روى الوجه الأول سبعة من الرواة بينما روى الوجه الثّاني ثلاثة.

٢-الحفظ والإتقان؛ فبعض رواة الوجه الأول من كبار الحفاظ كالثوري والأعمش.

٣-القوة في الشيخ؛ فإسرائيل أثبت وأتقن أصحاب أبي إسحاق.

٤-ترجيح الأئمة النقاد لهذا الوجه، كالنسائي، والدارقطني، والبيهقي.

قال النسائي: (ورواية سفيان هي الصواب)[(٢)].

وقال الدارقطني: (وأبو عبيدة أصح)[(٣)].

وقال البيهقي: (والمحفوظ عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن أبيه)[(٤)].

دراسة الإسناد:

١-أبو إسحاق السبيعي، ثقة مكثر تقدمت ترجمته في الحديث (٩).

٢-أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود ﵁ تقدمت ترجمته في الحديث (٩).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده منقطع، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن مسعود ﵁ من طرق أخرى مختصراً، فأخرجه برقم (٣٩٦١) من طريق قيس بن حازم، عن

---

(١) التقريب (**٢١١٨**).

(٢) السنن الكبرى (٤٣٢/٥).

(٣) العلل (٢٩٥/٥).

(٤) السنن الكبرى (١٥٨/٩).

ابن مسعود رضي الله عنه: «أَنَّهُ أَتَى أَبَا جَهْلٍ وَبِهِ رَمَقٌ يَوْمَ بَدْرٍ، فَقَالَ: أَبُو جَهْلٍ: هَلْ أَعْمَدُ مِنْ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ».

وأخرجه أيضاً برقم (٣٩٦٢، ٣٩٦٣) من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «مَنْ يَنْظُرُ مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ؟ فَانْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَدَ، قَالَ: أَأَنْتَ، أَبُو جَهْلٍ؟ قَالَ: فَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ، قَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ، أَوْ رَجُلٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ».

وبذلك يرتقي الحديث إلى الحسن لغيره – والله تعالى أعلم–.

مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(١٢/٧٦) – قال الترمذي في جامعه: (٣/ ٢٦٨ ح ١٧١٩): (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بن عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بن دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بن أَوْسِ بن الحَدَثَانِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بن الخَطَّابِ يَقُولُ: كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ الله عَلَى رَسُولِهِ، مِمَّا لم يُوجِفِ[1] الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ ولا رِكَابٍ، وَكَانَتْ لِرَسُولِ الله ﷺ خَالِصًا، وَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَعْزِلُ نَفَقَةَ أَهْلِهِ سَنَةً، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي الكُرَاعِ[2] وَالسِّلاَحِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللهِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَرَوَى سُفْيَانُ بن عُيَيْنَةَ هَذَا الحَدِيثَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه سفيان بن عيينة واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

١-سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الزهري، عن مالك بن أوس، عن عمر رضي الله عنه.

٢- سفيان بن عيينة، عن معمر بن راشد، عن الزهري، عن مالك بن أوس، عن عمر رضي الله عنه.

٣-سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن مالك بن أوس، عن عمر رضي الله عنه.

الوجه الأول: سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الزهري، عن مالك بن أوس، عن عمر رضي الله عنه:

أخرجه البخاري (٢٩٠٤)، (٤٨٨٥) عن علي بن المديني.

ومسلم (١٧٥٧) عن قتيبة بن سعيد، وأبي بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم.

وأبو داود (٢٩٦٥) عن عثمان بن أبي شيبة.

---

(١) الوَجْف والإيجاف: سرعة السير، يقال: راكب البعير يُوضِع وراكب الفرس يُوجِف، وقد أوجف دابته يوجفها إيجافاً إذا حثها. النهاية (٥/١٥٧)، لسان العرب (٩/٣٥٢).

(٢) الخيل المربوط للغزو. مجمع بحار الأنوار (٤/٣٩٢).

والترمذي (١٧١٩) عن ابن أبي عمر.

والنسائي (٤١٤٠) عن عبيد الله بن سعيد.

والشافعي (ص٣٢٢) – ومن طريقه الطحاوي في "مشكل الآثار" والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٧٢٤)-.

والحميدي (٢٢) – ومن طريقه البيهقي في "شعب الإيمان" (١٣٩٠)-.

والقاسم بن سلام في "الأموال" (١٧) – ومن طريقه أبو عوانة (٦٦٦٣)-.

والإمام أحمد (١٧١)، (٣٣٧).

وأبو داود (٢٩٦٥)، والبزار (٢٥٥) من طريق أحمد بن عبدة.

وابن حبان (٦٣٥٧) من طريق مسدد وإبراهيم بن بشار.

والبيهقي في "دلائل النبوة" (٣/١٨٥) من طريق أحمد بن شيبان.

جميعهم: (علي بن المديني، وقتيبة بن سعيد، وأبي بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم، وعثمان بن أبي شيبة، وابن أبي عمر، وعبيد الله بن سعيد، والشافعي، والحميدي، والقاسم بن سلام، والإمام أحمد، وأحمد بن عبدة، ومسدد، وإبراهيم بن بشار، وأحمد بن شيبان) عن سفيان بن عيينة به بنحوه.

الوجه الثاني: سفيان بن عيينة، عن معمر، عن مالك بن أوس، عن عمر رضي الله عنه:

أخرجه مسلم (١٣٧٧) عن يحيى بن يحيى.

والحميدي (٢٢)، والإمام أحمد (١٧١).

والبزار (٢٥٥) من طريق أحمد بن عبدة.

وابن حبان (٦٣٥٧) من طريق مسدد وإبراهيم بن بشار.

وأبو عوانة في "المستخرج" (٦٦٦٣) من طريق يحيى بن آدم.

سبعتهم: (يحيى بن يحيى، والحميدي، والإمام أحمد، وأحمد بن عبدة، ومسدد، وإبراهيم بن بشار، ويحيى بن آدم) عن سفيان بن عيينة به بنحوه.

وتوبع ابن عيينة على هذا الوجه؛ تابعه:

عبد الرزاق: أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١٤٨٨٣) - ومن طريقه مسلم (١٧٥٧)، وأبو عوانة (٦٦٦٨)، وابن حبان (٦٦٠٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٧٢٩)- مطولاً بذكر القصة.

الوجه الثالث: سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن مالك بن أوس، عن عمر رضي الله عنه:

أخرجه أبو عوانة في "المستخرج" (٦٦٦٤) من طريق أحمد بن شيبان عن ابن عيينة به، بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على ابن عيينة على ثلاثة أوجه.

فروى عنه الوجه الأول خمسة عشر راوياً:

١-علي بن المديني، ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، من أثبت الناس في ابن عيينة[1].

٢- قتيبة بن سعيد، ثقة ثبت[2].

٣-أبو بكر بن أبي شيبة، ثقة حافظ تقدم.

٤-إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي أبو مُحَمَّد المعروف بابن راهويه المروزي ثقة حافظ[3].

٥-عثمان بن أبي شيبة، ثقة حافظ[4].

٦-ابن أبي عمر، مُحَمَّد بن يحيى بن أبي عمر العدني، صدوق صنَّف المسند، لازم ابن عيينة[5].

٧-عبيد الله بن سعيد بن يحيى اليشكري، ثقة مأمون[6].

٨-الشافعي، الإمام الفقيه، تقدم.

---

(١) تهذيب التهذيب (٣٠٦/٧)، التقريب (٤٧٦٠).

(٢) التقريب (٥٥٢٢).

(٣) التقريب (٣٣٢).

(٤) التقريب (٤٥١٣).

(٥) التقريب (٦٣٩١).

(٦) التقريب (٤٢٩٦).

٩- عبد الله بن الزبير الحميدي، ثقة حافظ، أجل أصحاب ابن عيينة(١).

١٠-أبو عبيد القاسم بن سلَّام، ثقة فاضل مصنف(٢).

١١- الإمام أحمد بن حنبل، إمام أهل السنة، ثقة حافظ فقيه(٣).

١٢-أحمد بن عبدة بن موسى الضبي، ثقة(٤).

١٣-مسدد، ثقة حافظ تقدم.

١٤-إبراهيم بن بشار الرمادي، حافظ له أوهام، عدَّه الحاكم في الطبقة الأولى من أصحاب ابن عيينة(٥).

١٥-أحمد بن شيبان الرملي، صدوق(٦).

وروى الوجه الثّاني سبعة رواة:

١- يحيى بن يحيى بن بكر أبو زكريا التميمي النيسابوري، ثقة ثبت إمام(٧).

٢-الحميدي، تقدم في الوجه السابق.

٣-الإمام أحمد، تقدم في الوجه السابق.

٤-أحمد بن عبدة، تقدم في الوجه السابق.

٥-مسدد، تقدم في الوجه السابق.

٦-إبراهيم بن بشار، تقدم في الوجه السابق.

٧-يحيى بن آدم، ثقة حافظ(٨).

---

(١) التقريب (٣٣٢٠).

(٢) التقريب (٥٤٦٢).

(٣) التقريب (٩٦).

(٤) التقريب (٧٤).

(٥) تهذيب التهذيب (١/٩٥)، التقريب (١٥٥).

(٦) تهذيب التهذيب (١/٣٤).

(٧) التقريب (٧٦٦٨).

(٨) التقريب (٧٤٩٦).

ويتضح مما سبق أن الوجهين الأول والثّاني صحيحان؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد روى الوجه الأول خمسة عشر راوياً، وروى الوجه الثّاني سبعة رواة.

٢-الحفظ والإتقان؛ فجل رواة الوجهين من كبار الأئمة الحفاظ الثقات.

٣-القوة في الشيخ؛ فمن رواة كلا الوجهين جماعة من أثبت الناس في ابن عيينة.

٤-رواية الوجهين؛ فقد روى الوجه الأول والثّاني خمسة من الرواة الثقات.

٥-المتابعة التامة لابن عيينة على رواية الوجه الثّاني.

وقد أخرج الشيخان الوجه الأول في صحيحيهما، وأخرج مسلم الوجه لثاني كما في التخريج.

أما الوجه الثالث الذي رواه أحمد بن شيبان فيحتمل أن تكون الواسطة سقطت من جهة الطباعة في مستخرج أبي عوانة، وقد تابع أحمد بن شيبان الرواة الذين رووه على الوجه الأول كما أخرجه البيهقي وتقدم في التخريج.

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

(١٣/٧٧)- قال الحارث في "مسنده" - كما في بغية الباحث- (٢/ ٦٥٣ح ٦٣٠):

(حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بن عَمْرٍو، ثنا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ أُسَيْدِ بن عبد الرَّحْمَنِ، عَنْ رَجُلٍ، مِنْ جُهَيْنَةَ، عَنْ رَجُلٍ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فَنَزَلْنَا مَنْزِلًا فِيهِ ضِيقٌ فَضَيَّقَ النَّاسُ فَقَطَعُوا الطَّرِيقَ فَنَادَى مُنَادِي رَسُولِ الله ﷺ: «مَنْ ضَيَّقَ مَنْزِلًا أَوْ قَطَعَ طَرِيقًا فَلَا جِهَادَ لَهُ»).

قال الدارقطني: يرويه أسيد بن عبد الرحمن الخثعمي، واختلف عنه؛

فرواه الأوزاعي، عن أسيد بن عبد الرحمن، عن فروة بن مجاهد، عن سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

قال ذلك بقية بن الوليد، وعبادة بن جويرية، عن الأوزاعي.

وتابعه إسماعيل بن عياش عن أسيد.

ورواه أبو إسحاق الفزاري، عن الأوزاعي، عن أسيد، عن رجل من جهينة لم يسم، عن رجل آخر لم يسم، عن النبي ﷺ.

لم يحفظ الفزاري إسناده، وحفظه بقية[(١)].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه الأوزاعي واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١- الأوزاعي، عن أسيد بن عبدالرحمن، عن فروة بن مجاهد، عن سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

٢- الأوزاعي، عن أسيد بن عبد الرحمن، عن رجل من جهينة لم يسم، عن رجل آخر لم يسم، عن النبي ﷺ.

٣- الأوزاعي، عن أسيد بن عبدالرحمن، عن رجل من جهينة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

---

(١) العلل (٦/ ٩١).

الوجه الأوّل: الأوزاعي، عن أسيد بن عبدالرحمن، عن فروة بن مجاهد، عن سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه، عن النبي ﷺ:

أخرجه أبو داود(٢٦٣٠) –من طريقه أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى"(١٨٤٦٠)–، والطبراني في "المعجم الكبير"(١٦٨٣٣) –ومن طريقه المزي في "تهذيب الكمال"(٣/٢٤٤)– من طريق عمرو بن عثمان.

وابن قانع في "معجم الصحابة"(٣/٢٧)من طريق داود بن رشيد.

كلاهما: (عمرو بن عثمان، وداود) عن بقية.

وابن منده وأبو نعيم –كما في أسد الغابة(٩/٣٨٨)– من طريق عباد بن جويرية.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٤)من طريق هِقْل بن زياد.

ثلاثتهم: (بقية، وعباد، وهقل) عن بقية عن الأوزاعي به بنحوه.

وتوبع الأوزاعي على هذا الوجه؛ تابعه إسماعيل بن عياش:

أخرجه أبو داود (٦٦٢٩) –ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٤٥٨)–، وسعيد بن منصور(٢٤٦٨)، والإمام أحمد (١٥٦٤٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٤٨٣)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٥)، والبغوي والطبراني في "معجم الصحابة"(٥/٢٨٢)، والطبراني في " المعجم الكبير" (١٦٨٣٢) من طريق إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي به، بنحوه.

الوجه الثاني: الأوزاعي، عن أسيد بن عبد الرحمن، عن رجل من جهينة لم يسم، عن رجل آخر لم يسم، عن النبي ﷺ:

أخرجه الحارث - كما في "بغية الباحث"-(٦٣٠) – ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة"(٧١٥١)- عن معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق الفزاري عن الأوزاعي به، بنحوه.

الوجه الثالث: الأوزاعي، عن أسيد بن عبدالرحمن، عن رجل من جهينة، عن أبيه، عن النبي ﷺ:

أخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة"(٧١٥٧) من طريق أحمد بن عبدالوهاب.

والبيهقي في "السنن الكبرى"(١٨٤٥٩) – ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٢٧٥/٤٨)- من طريق مُحَّد بن عوف.

كلاهما: (أحمد بن عبدالوهاب، ومُحَّد بن عوف)عن أبي المغيرة عن الأوزاعي به، بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على الأوزاعي على ثلاثة أوجه، فرواه على الوجه الأول:

١-بقية بن الوليد، صدوق مدلس، تكلم في روايته عن غير الشاميين، تقدمت ترجمته في الحديث(٦٢).

٢-عباد بن جويرية البصري، قال الإمام أحمد: كذاب عن الأوزاعي، وقال أبو زرعة: ليس بشيء ما أرى أن يحدث عنه[١].

٣-هقل بن زياد السكسكي، ثقة ثبت، وهو أول أصحاب الأوزاعي وكاتبه وأعلمهم به، قال ابن معين: ليس في أصحاب الأوزاعي وأحب إلي من هقل، وقال الإمام أحمد: لايكتب حديث الأوزاعي عن أوثق من هقل[٢].

ورواه عن الوجه الثّاني أبو إسحاق الفزاري، ثقة حافظ تقدم، وهو من أحفظ أصحاب الأوزاعي، قال الحاكم: أثبت أصحاب الأوزاعي أبو إسحاق الفزاري[٣].

ورواه على الوجه الثّالث:

أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الحمصي، ثقة من خيار أصحاب الأوزاعي[٤].

والوجه الأول هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١-العدد؛ فقد رواه عن الأوزاعي ثلاثة من الرواة.

٢-الحفظ والإتقان؛ فرواة الوجه الأول أوثق من رواة الوجهين الآخرين.

٣-القوة في الشيخ؛ فهقل بن زياد أثبت أصحاب الأوزاعي كما تقدم.

٤-المتابعة التامة للأوزاعي على هذا الوجه؛ فقد تابعه عليه إسماعيل بن عياش.

---

(١) التاريخ الكبير (١٦٤٤/٤٣/٦)، الجرح والتعديل (٤٠٠/٧٨/٦).

(٢) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (٥٢١٠)، التهذيب (٥٧/١١)، التقريب (٧٣١٤).

(٣) شرح علل الترمذي(٥٤٩/٢).

(٤) التقريب (٤١٤٥).

٥-ترجيح الدارقطني لهذا الوجه بقوله: لم يحفظ الفزاري إسناده وحفظه بقية.

دراسة الإسناد:

١- عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، أبو عمرو الأوزاعي (ت ١٥٧).

ثقة ثبت إمام متفق على إمامته وجلالته، قال ابن مهدي: (ما كان بالشام أحد أعلم بالسنة من الأوزاعي)[(١)].

٢-أِسيد بن عبدالرحمن: الخثعمي الفلسطيني الرملي (ت ١٤٤هـ).

ثقة، وثقه يعقوب بن سفيان، وأحمد بن صالح، وابن حجر، روى له أبو داود حديثاً واحداً[(٢)].

٣-فروة بن مجاهد أبو مجالد اللخمي مولاهم الفلسطيني الأعمى.

اختلف في صحبته ولا تثبت؛ فقال أبو حاتم: روى عن النبي ﷺ مرسلاً، وقال ابن عبد البر: أكثرهم يجعل حديثه عن النبي ﷺ مرسلاً، وكان عابداً مستجاب الدعوة، ذكره ابن حبان في الثقات. [(٣)]

٤-سهل بن معاذ بن أنس الجهني الشامي.

وثقه العجلي، وقال ابن معين: ضعيف، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبان بن فائد عنه.

وقال في المجروحين: روى عنه زبان بن فائد، منكر الحديث جداً، فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبان بن فائد.

وقال ابن عبد البر: سهل بن معاذ لين الحديث إلا أن أحاديثه حسان في الرغائب والفضائل.

وقال ابن حجر: لا بأس به إلا في روايات زبان عنه[(٤)].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لأجل سهل بن معاذ الجهني.

---

(١) طبقات ابن سعد (٤٨٨/٧)، تهذيب الكمال (٣٩١٨/٣٠٧/١٧)، التقريب (٣٩٦٧).

(٢) الثقات (٦٧٨٠/٧٢/٦)، تهذيب الكمال (٥١٤/٢٤١/٣)، التهذيب (٦٣٠/٣٠٢/١).

(٣) التاريخ الكبير (٥٧٢/١٢٧/٧)، الثقات (١٠٢٦٨/٣٢١/٧)، تهذيب الكمال (٤٧١٩/١٧٣/٢٣)، تجريد أسماء الصحابة (٦٢)، جامع التحصيل (٦١٨)، التقريب (٥٣٨٨).

(٤) معرفة الثقات (٦٣٤)، الجرح والتعديل(٨٧٩/٢٠٣/٤)، الثقات (٣١٢٢/٣٢١/٤)، المجروحين (٤٤٧/٣٤٧/١)، تهذيب الكمال (٢٦٢١/٢٠٨/١٢)، التقريب (٢٦٦٧).

(١٤/٧٨) – قـال الترمـذي في "سـننه" (٤/ ١٣٣ ح ١٥٦٥): (حَـدَّثَنَا مَحْمُودُ بن غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي سِمَاكُ بن حَرْبٍ، قَال: سَمِعْتُ قَبِيصَةَ بن هُلْبٍ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ طَعَامِ النَّصَارَى؟ فَقَالَ: «لَا يَتَخَلَّجَنَّ[١] فِي صَدْرِكَ طَعَامٌ ضَارَعْتَ[٢] فِيهِ النَّصْرَانِيَّةَ»: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. قَالَ مَحْمُودٌ: وَقَالَ عُبَيْدُ الله بن مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ قَبِيصَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، قَالَ مَحْمُودٌ: وَقَالَ وَهْبُ بن جَرِيرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ مُرَيِّ بن قَطَرِيٍّ، عَنْ عَدِيِّ بن حَاتِمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

---

(١) **لا يَتَخَلَّجَنَّ** أي لا يتحرك فيه شيء من الريبة والشك، يقال: تخالج في صدري شيء: شككت، وأصل الاختلاج الحركة والاضطراب، وخالج قلبي أمر: نازعني فيه فكر. انظر: القاموس مادة خلج (١/١٨٧)، مجمع بحار الأنوار (٥/٤٠٦).

(٢) المضارعة: المشابهة بين الشيئين، أي شابهت به الملو النصرانية، أي أهلها والمعنى: لا يتحرك في صدرك شيء لأجل طعام تشبه فيه النصارى؛ لأن التشبه الممنوع إنما في الدين والعادات والأخلاق، لا في الطعام الذي يحتاج إليه كل أحد، والتشبه فيه لازم لاتحاد جنس مأكول الفريقين، وقد أذن الله تعالى فيه بقوله: "وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم"، فالتشبه في مثله لا عبرة به، ولا يختلج في صدرك لتسأل عنه، وبالجملة فأول الحديث إلى الإذن أقرب، وآخره بالمنع أنسب، وعليه فالحديث محتمل لأحد معنيين:

١-كل؛ لأن ترك الطعام اتباعاً لمجرد الشك ليس من هدي المسلمين، وإنما هو من فعل النصارى، قال الطيبي: في قوله: "ضارعت فيه النصرانية": جواب شرط محذوف، والجملة الشرطية مستأنفة لبيان الموجب، أي لا يدخلن في قلبك ضيق وحرج لأنك على الحنيفية السمحة، فإنك إذا شددت على نفسك بمثل هذا شابهت فيه النصرانية، فإن ذلك دأبهم وعادتهم، ويؤيد هذا رواية ابن حبان بلفظ: "لا تدع شيئاً ضارعت فيه النصرانية"، وعلى هذا المعنى بوب أبو داود والبيهقي للحديث.

٢-تجنب طعامهم، ولا ترتاب في أمر طعام تشابه في أكله أهل ملة نصرانية، فالإثم ما حاك في نفسك. قال الطيبي: الأول أبلغ وهو نظير قوله تعالى: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: ٢].

انظر: شرح المشكاة (٩/٢٨١١)، حاشية السندي (٢/١٩٢)، عون المعبود (١٠/١٨٤)، تحفة الأحوذي (٥/١٥٣).

تخريج الحديث:

هذ الحديث رواه شعبة واختلف عليه على وجهين:

١-شعبة، عن سماك بن حرب، عن قبيصة بن هلب، عن أبيه رضي الله عنه.

٢-شعبة، عن سماك بن حرب، عن مري بن قطري، عن عدي بن حاتم رضي الله عنه.

الوجه الأوّل: شعبة، عن سماك بن حرب، عن قبيصة بن هلب، عن أبيه رضي الله عنه.

أخرجه أبو داود الطيالسي (١١٨٣) -ومن طريقه الترمذي(١٥٦٥)-.

وأبو داود في "سننه"(١٠٤١)، وابن قانع في "معجم الصحابة"(٣/١٩٨)، وابن حبان (١٩٩٨)، والطبراني في "المعجم الكبير"(٤١٦) من طريق أبي الوليد الطيالسي.

وابن أبي شيبة في "مصنفه"(٣١٠٩)، وعبدالله بن أحمد في "زياداته على المسند"(٢١٩٧٣)، وابن أبي عاصم في "الأحاد والمثاني"(٢٤٩٥)من طريق مُحَمَّد بن جعفر.

والطبراني في "المعجم الكبير"(٤١٦) من طريق سليمان بن حرب، وحفص بن عمر الحوضي.

خمستهم: (أبو داود الطيالسي، وأبو الوليد الطيالسي، ومُحَمَّد بن جعفر، وسليمان، وحفص) عن شعبة به، وأحال ابن أبي عاصم على لفظ شريك والمحال عليه نحوه، وزاد: "ورأيته يضع إحدى يديه على الأخرى ورأيته ينصرف عن يساره"، واقتصر الباقون على ذكر الانصراف من الصلاة.

وتوبع شعبة على هذا الوجه؛ تابعه:

١-إسرائيل بن يونس:

أخرجه الترمذي(١٥٦٥)، وابن قانع(٣/١٩٨).

٢- أبو الأحوص:

أخرجه ابن ماجه (٩٢٩)، وابن قانع في "معجم الصحابة"(٣/١٩٨).

٣-شريك:

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده"(٢١٩٦٩)، (٢١٩٧١)، (٢١٩٧٦)، وابن أبي عاصم في "الأحاد والمثاني"(٢٤٩٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/١٩٩)، والطبراني في

"المعجم الكبير"(٤٢٦).

٤-سفيان الثوري:

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"(٣٢٦٩١) — ومن طريقه الإمام أحمد في "مسنده"(٢١٩٦٨)، وابن أبي شيبة في "مسنده"(٨٥٩)، وابن ماجه(٢٨٣٠)، وابن أبي عاصم في "الآحاد و المثاني"(٢٤٩٤)، وابن قانع في "معجم الصحابة"(١٩٩/٣)، والطبراني في " المعجم الكبير"(٤٢٥)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة"(٦٥٦٥)، (٦٦١١) من طريق سفيان.

٥-زهير بن حرب:

أخرجه أبو داود (٣٧٨٤)، والإمام أحمد في "مسنده"(٢١٩٦٥)، وابن قانع في "معجم الصحابة"(١٩٩/٣)، والطبراني في "المعجم الكبير"(٤٢٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٤٦٢٢).

٦-قيس بن الربيع:

أخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة"(١٩٩/٣).

٧-زائدة بن قدامة:

أخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة"(١٩٩/٣)، والطبراني في "المعجم الكبير"(٤٢٩).

سبعتهم: (إسرائيل، وأبو الاحوص، وشريك، وزهير، وقيس، وزائدة) عن سماك بن حرب به، بنحوه، واقتصر إسرائيل وأبو الأحوص وزائدة على ذكر الانصراف من الصلاة.

الوجه الثاني: شعبة، عن سماك بن حرب، عن مري بن قطري، عن عدي بن حاتم رضي الله عنه:

أخرجه الترمذي (١٥٦٥)، والطحاوي في "شرح معاني الأثار"(٦٢٥٣) من طريق وهب بن جرير.

والنسائي في "المجتبى"(٤٣٠٤)، (٤٤٠١)، وفي "السنن الكبرى"(٤٤٧٥)، (٤٨٩٧) من طريق خالد بن الحارث.

وأبو داود الطيالسي في "مسنده"(١١٢٧).

والإمام أحمد في "مسنده"(١٩٣٧٤) عن يحيى بن سعيد القطان.

والإمام أحمد في "مسنده"(١٨٢٦٢) عن مُحَمَّد بن جعفر.

والإمام أحمد في "مسنده"(١٨٢٦٣) عن حسين بن الوليد القرشي.

والطحاوي في "شرح معاني الأثار"(٦٢٥٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى"(١٤٦٢٣) من طريق روح بن عبادة.

وعلي بن الجعد في "مسنده"(٥٦٢) — ومن طريقه ابن حبان(٣٣٢) والطبراني في "المعجم الكبير"(٢٥١) و المزي في "تهذيب الكمال"(٤١٤/٢٧)-.

والطبراني في "المعجم الكبير"(٢٤٦)من طريق آدم.

تسعتهم: (وهب، وخالد، وأبو داود الطيالسي، والقطان، ومُحَّد بن جعفر، وحسين، وروح، وعلي بن الجعد، وآدم) عن شعبة به، بنحوه وزاد الطيالسي، وأحمد، وابن الجعد، والبيهقي: سؤال عدي عن أبيه وذكرو التذكية مع اختلافات يسيرة في الألفاظ، واقتصر النسائي، والطحاوي، والطبراني على ذكر التذكية.

وتوبع شعبة على هذا الوجه؛ تابعه:

١-إسرائيل بن يونس:

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"(٨٦٢١)- ومن طريقه الإمام أحمد في "مسنده" (١٨٢٦٧)- عن إسرائيل.

٢- حماد بن سلمة:

أخرجه أبو داود(٢٨٢٤)، وابن أبي شيبة في "مصنفه"(١٩٨٠٩)، والإمام أحمد في "مسنده" (١٨٢٦٤)، والطبراني في "المعجم الكبير"(٢٤٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٩١٤٦) من طريق حماد بن سلمة.

٣- أسباط بن نصر:

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير"(٤٢٧).

٤- زهير بن معاوية:

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢١٩٦٥)، (٢١٩٦٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤٢٨) من طريق زهير بن معاوية.

٥- سفيان الثوري:

أخرجه ابن ماجه(٣١٧٧)، والإمام أحمد في "مسنده"(١٨٢٥٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"(٦٢٥٤)، والحاكم في المستدرك(٧٦٠٠) من طريق سفيان الثوري.

٦- أبو الأحوص:

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير"(٢٤٩)، وإبراهيم الحربي في "غريب الحديث" (٧٩/١) من طريق أبي الأحوص.

٧- زائدة:

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير"(٤٢٩)من طريق زائدة.

سبعتهم: (إسرائيل، وحماد، و أسباط، وزهير، وسفيان، وأبو الأحوص، وزائدة) عن سماك بن حرب به واقتصروا على ذكر التذكية، ولفظ الطبراني: "إنا نرسل كلاباً معلمة، فقال: إذا ذكرت اسم الله فكل، قلت: وإن قتلن؟ قال: وإن قتلن".

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على شعبه على وجهين، فرواه على الوجه الأول:

١- أبو داود الطيالسي، ثقة حافظ، تقدم، وهو من كبار أصحاب شعبة، قال أبو مسعود بن الفرات: ما رأيت أحداً أكبر في شعبة من أبي داود[1].

٢- أبو الوليد الطيالسي، ثقة ثبت، تقدم.

٣- مُحَّد بن جعفر، ثقة ثبت من أوثق الناس في شعبة، تقدم.

٤- سليمان بن حرب، ثقة إمام حافظ[2].

٥- حفص بن عمر بن الحارث الحَوضي، ثقة ثبت، عده ابن المديني من أصحاب شعبة[3].

---

(١) شرح علل الترمذي (٥١٥/٢).

(٢) التقريب (٢٠٤٥).

(٣) الجرح والتعديل (٧٨٦/١٨٢/٣)، التقريب (١٤١٢).

وروى الوجه الثاني:

١- وهب بن جرير بن حازم الأزدي، ثقة، وتكلم في سماعه من شعبة، قال أبو داود: عند وهب بن جرير عن شعبة أربعة الأف حديث، فقال عفان: كاد وهب أن يقول: نا شعبة- أي أنه لم يسمع منه-، وممن ذهب إلى عدم سماعه منه ابن مهدي حيث قال معرضاً به: ها هنا قوم يحدثون عن شعبة ما رأيتهم، قلت له: من يعني بهذا؟ قال: وهب بن جرير، وقال الإمام أحمد مارئي وهب عند شعبة.

والراجح أنه سمع من شعبة؛ فقد نص على ذلك البخاري، وخرج له في صحيحه، وقد قال هو عن نفسه: كتب لي أبي إلى شعبة فكنت أجيء فأسأله[1].

٢- خالد بن الحارث الهجيني، ثقة ثبت، تقدم.

٣- أبو داود الطيالسي، تقدم قريباً.

٤- يحي بن سعيد القطان، إمام حافظ، تقدم.

٥- مُحَمَّد بن جعفر، تقدم قريباً.

٦- حسين بن الوليد القرشي مولاهم أبو علي أو أبو عبد الله النيسابوري، ثقة[2].

٧- روح بن عبادة، ثقة فاضل، تقدم.

٨- علي بن الجعد الجوهري، ثقة ثبت[3].

٩- آدم بن أبي إياس عبد الرحمن العسقلاني، ثقة، قال الإمام أحمد كان من الستة أو السبعة الذين كانوا يضبطون الحديث عند شعبة[4].

وبهذا يتبين أن الوجهين محفوظان عن شعبة؛ فقد روى كلاً منهما جمع من الثقات، واتفق على روايتهما عن شعبة: غندر وأبو داود الطيالسي، وهما أوثق الناس فيه، كما أن شعبة قد

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٣١٣/٢)، التهذيب (١٤٢/١١)، التقريب (٧٤٧٢).

(٢) التقريب (١٣٥٩).

(٣) التقريب(٤٦٩٨).

(٤) تهذيب الكمال (٣٠٤/٢)، التقريب (١٣٢).

توبع على كلا الوجهين من عددٍ من الحفاظ وفيهم سفيان الثوري؛ ولعله مما اضطرب فيه سماك أو تلقنه، وكلا الوجهين يدور على مجهولين، فإسناد الوجه الأول فيه قبيصة بن الهلب واسمه يزيد بن عدي بن قنافة الطائي الكوفي، روى عن أبيه، وعنه سماك بن حرب، قال العجلي: تابعي ثقة، وقال ابن المديني والنسائي: مجهول، زاد ابن المديني: لم يرو عنه غير سماك، وذكره ابن حبان في الثقات – على مذهبه في التوثيق–، والراجح أنه مجهول والله تعالى أعلم[1].

والإسناد الثّاني فيه مري بن قطري الكوفي، روى عن عدي بن حاتم، ولم يرو عنه سوى سماك بن حرب، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: لا يعرف تفرد عنه سماك بن حرب، وقال ابن حجر: مقبول[2].

الحكم على الحديث:

إسناد كلٍّ من الوجهين ضعيف؛ للجهالة بقبيصة بن الهلب في الوجه الأول، وبمري بن قطري في الوجه الثّاني، ولعل الترمذي حسَّنه بمجموع شواهده، فالحديث له شواهد كثيرة أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما، وسأقتصر على ذكر ما يشهد للفظ الحديث هنا، وهو حديث عبد الله بن مغفل ﷺ الذي أخرجه البخاري (٣١٥٣) قال: «كُنَّا مُحَاصِرِينَ قَصْرَ خَيْبَرَ، فَرَمَى إِنْسَانٌ بِجِرَابٍ فِيهِ شَحْمٌ، فَنَزَوْتُ لِآخُذَهُ، فَالْتَفَتُّ، فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ»، وأخرجه مسلم (١٧٧٢) بنحوه.

---

(١) التاريخ الكبير (٧/١٧٦/٧٩٠)، ترتيب معرفة الثقات (٥/٣١٩/٥٠٣١)، الجرح والتعديل (٧/١٢٥/٧١٦)، الثقات (٥/٣١٩/٥٠٣١)، تهذيب الكمال (٢٣/٤٩٣/٤٨٤٦)، ميزان الاعتدال (٥/٤٦٦/٦٨٦٩).

(٢) الثقات (٥/٤٥٩/٧١٧٥)، ميزان الاعتدال (٦/٤٠٣/٨٤٤٨)، التهذيب (١٠/٩٠/١٨٢)، التقريب (٦٥٧٨).

(١٥/٧٩)- قال البزار في "مسنده" (٨/ ٣٤ ح ٣٠١٦): (حَدَّثَنَا عَمْرُو بن عَلِيٍّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا خَلَّادُ بن يَزِيدَ، قَالَ: أَخبَرَنَا عبد الْمَلِكِ بن حُمَيْدِ بن أَبِي غَنِيَّةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ: أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ ، قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»، قِيلَ: فَأَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ ، قَالَ: «مَنْ عُقِرَ جَوَادُهُ وَأُهْرِيقَ دَمُهُ»، قِيلَ: فَأَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ؟ ، قَالَ: «طُولُ الْقُنُوتِ».

وهذا الحديث ولا نعلم أحدا رواه عن الأعمش عن شقيق عن أبي موسى إلا عبد الملك بن حميد بن أبي غنية وغير ابن أبي غنية إنما يرويه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا ابن أبي غنية.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه الأعمش واختلف عليه على وجهين:

١- الأعمش، عن شقيق، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

٢- الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه.

الوجه الأول: الأعمش، عن شقيق، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه:

أخرجه البزار في "مسنده" (٣٠١٦)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٢١٠٦) من طريق عبد الملك بن حميد بن أبي غنية عن الأعمش به، بلفظه.

الوجه الثاني: الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه:

أخرجه الإمام مسلم في "صحيحه" (٧٥٦)، والإمام أحمد في "مسنده" (١٤٣٦٨)، ومُحَمَّد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٣١٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤٦٨٧) من طريق أبي معاوية.

وعبد الرزاق في "مصنفه" (٤٨٤٥)، والإمام أحمد في "مسنده" (١٤٩٩٥)، وابن حبان في

"صحيحه" (١٧٥٨)، (٤٦٣٩)، والبغوي في "شرح السنة" (١/٣٠) من طريق سفيان الثوري.

والطيالسي (١٨٨٦) عن سلام بن سليم.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٩٣٢٣)، والإمام أحمد في "مسنده" (١٤٢١٠)، (١٤٢٣٣)، (١٤٩٩٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٥٥)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٣٧/١)، وابن عساكر في "معجم الشيوخ" (١٥٧٠) من طريق وكيع.

والإمام أحمد في "مسنده" (١٤٣٦٨)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٠١٦)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢٥٧٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤٦٨٦) من طريق يعلى بن عبيد.

والدارمي في "مسنده" (٢٤٣٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٥٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٧٧٦)، والطبراني في "المعجم الصغير" (٧١٣)، وابن جميع الصيداوي في "معجمه" (ص٢٠٣) من طريق مالك بن مغول.

والحارث في "مسنده" –كما في بغية الباحث- (٦٢٦) من طريق أبي إسحاق الفزاري.

وأبو يعلى في "مسنده" (٢٢٩٦) عن عبد الله بن نمير.

ثمانيتهم: (أبو معاوية، الثوري، وسلام، ووكيع، ويعلى، ومالك، والفزاري، وابن نمير) عن الأعمش به، بنحوه، واقتصر يعلى وأبو معاوية على ذكر الصلاة.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على الأعمش على وجهين؛ فرواه على الوجه الأول:

عبد الملك بن حميد بن أبي غنية الخزاعي الكوفي، ثقة[1].

ورواه على الوجه الثاني:

١- الثوري، إمام حافظ تقدمت ترجمته في الحديث (١٧)، في الطبقة الأولى من أصحاب الأعمش، قال يحي القطان: كان سفيان أعلم بحديث الأعمش من الأعمش[2].

٢- سلام بن سليم أبو الأحوص، ثقة متقن تقدم.

---

(١) التقريب (٤١٧٦).

(٢) المعرفة والتاريخ (١٢/٣)، طبقات النسائي (١/٤٠٤).

٣- وكيع بن الجراح، ثقة حافظ تقدم، يعد في الطبقة الخامسة من أصحاب الأعمش[(١)].

٤- يعلى بن عبيد بن أبي أمية الكوفي، ثقة إلا في حديثه عن الثوري[(٢)].

٥- أبو معاوية مُحَمَّد بن خازم، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، عده النسائي في الطبقة الثالثة من أصحابه[(٣)]، تقدم.

٦- مالك بن مغول، ثقة ثبت[(٤)].

٧- أبو إسحاق الفزاري، ثقة مأمون تقدم.

٨- عبد الله بن نمير أبو هشام الكوفي، ثقة صاحب حديث[(٥)].

وعليه يكون الوجه الثّاني هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد رواه ثمانية من الرواة، وروى الوجه الأول راوٍ واحد.

٢- الحفظ والإتقان؛ فرواة الوجه الثّاني ثقات حفاظ، وراوي الوجه الأول ابن أبي غنية ثقة لكنه تفرد بهذا الوجه عن الأعمش -كما تقدم عن الطبراني-، وخالف الأكثر والأحفظ؛ فروايته شاذة.

٣- القوة في الشيخ؛ فقد رواه عن الأعمش عدد من كبار أصحابه وأثبت الناس فيه.

كما دل على ترجيح هذا الوجه إخراج الإمام مسلم له في صحيحه.

دراسة الإسناد:

١- سليمان بن مهران الأعمش: تقدمت ترجمته في الحديث (٧).

٢- أبو سفيان طلحة بن نافع القرشي الواسطي المكي (من الرابعة).

قال الإمام أحمد، والنسائي، وابن عدي: ليس به بأس، زاد ابن عدي: روى عنه الأعمش أحاديث مستقيمة، وذكره ابن حبان في الثقات.

---

(١) طبقات النسائي (١/٤٠٤).

(٢) التقريب (٧٨٤٤).

(٣) طبقات النسائي (١/٤٠٤).

(٤) التقريب (٦٤٥١).

(٥) التقريب (٣٦٦٨).

وقال شعبة وسفيان بن عيينة: حديث أبي سفيان عن جابر إنما هي صحيفة – وفي رواية – إنما هو كتاب.

وقال أبو العلاء أيوب: قال أبو سفيان: كنت أحفظ، وكان سليمان اليشكري يكتب يعني عن جابر.

وقال ابن معين: لا شيء، وقال ابن المديني: يكتب حديثه وليس بالقوي.

وقال أبو زرعة: روى عنه الناس.

وقال أبو حاتم: لم يسمع أبو سفيان من أبي أيوب شيئاً، فأما جابر فإن شعبة يقول: (لم يسمع أبو سفيان من جابر إلا أربعة أحاديث)، وأما أنس فإنه يحتمل، وقال أيضاً: أبو الزبير أحب إلي من أبي سفيان.

وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق.

والراجح –والله أعلم– أنه صدوق كما ذكر أكثر الأئمة، روى له الجماعة، وخرج له البخاري مقروناً بغيره.

وأما حديثه عن جابر رضي الله عنه فبعضه سماع –كما نقل أبو حاتم عن شعبة وتدل عليه بعض الروايات في صحيح مسلم–، وبعضه من كتاب[1].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده حسن؛ لأجل أبي سفيان طلحة بن نافع، وقد توبع على القطعة الأولى منه كما أخرجه البخاري (١١)، ومسلم (٤٢) من حديث أبي بردة عن أبي موسى الأشعري قال: قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الإِسْلاَمِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ المسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ، وَيَدِهِ».

ويشهد لقوله ﷺ: «من عقر جواده وأهريق دمه» ما أخرجه ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٣٤) من حديث عبد الله بن حبشي رضي الله عنه قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْقَتْلِ أَشْرَفُ؟ قَالَ: «مَنْ عُقِرَ جَوَادُهُ، وَأُهْرِيقَ دَمُهُ»، وإسناده حسن.

---

(١) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (٢٣٩٧)، التاريخ الكبير (٣٠٧٩/٣٤٦/٤)، الجرح والتعديل (٢٠٨٦/٤٧٥/٤)، المراسيل (٣٥٩، ٣٥٨)، الكامل في الضعفاء (٩٥٨/١١٣/٤)، تهذيب الكمال (٢٩٨٣/٤٣٨/١٣)، التقريب (٣٠٣٥).

(١٦/٨٠) – قال الإمام أحمد في "مسنده" (٣/ ٢٢٧): (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بن مَيْمُونٍ، مَوْلَى آلِ سَمُرَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بن سَعْدِ بن سَمُرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بن الْجَرَّاحِ، قَالَ: إِنَّ آخِرَ مَا تَكَلَّمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «أَخْرِجُوا يَهُودَ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَأَهْلِ نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ».

قال الدارقطني: يرويه إبراهيم بن ميمون مولى آل سمرة، عن سعد بن سمرة بن جندب، عن أبيه، عن أبي عبيدة بن الجراح.

قال ذلك يحيى القطان، وأبو أحمد الزبيري وخالفهما وكيع، فرواه عن إبراهيم بن ميمون، فقال: إسحاق بن سعد بن سمرة، عن أبيه، عن أبي عبيدة.

ووهم فيه، والصواب قول يحيى القطان، ومن تابعه[1].

وقال ابن حجر: تفرد وكيع عن إبراهيم بقوله: (عن إسحاق بن سعد)، ورواه يحيى القطان، وأبو أحمد الزبيري عن إبراهيم عن سعد بن سمرة عن أبيه عن أبي عبيدة[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه إبراهيم بن ميمون واختلف عليه على وجهين:

١- إبراهيم بن ميمون، عن سعد بن سمرة بن جندب، عن أبيه، عن أبي عبيدة رضي الله عنه.

٢- إبراهيم بن ميمون، عن إسحاق بن سعد بن سمرة، عن أبيه، عن أبي عبيدة رضي الله عنه.

الوجه الأول: إبراهيم بن ميمون، عن سعد بن سمرة بن جندب، عن أبيه، عن أبي عبيدة رضي الله عنه:

أخرجه الطيالسي في "مسنده" (٢٢٦) عن قيس بن إبراهيم.

والحميدي في "مسنده" (٨٥) – ومن طريقه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/٥٧)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٩٩)–، والشاشي في "مسنده" (٢٦٥) من طريق سفيان بن عيينة.

---

(١) العلل (٤/٤٤٠).

(٢) تعجيل المنفعة (١/٢٩١).

والإمام أحمد في "مسنده" (١٦٩١) – ومن طريقه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (٣٨٥/٨)-

وابن زنجويه في "الأموال" (٤٢٢) عن ابن المديني.

والدارمي في "مسنده" (٢٥٤٠) عن عفان.

والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥٧/٤) عن مسدد.

وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٣٥)، (٢٣٦) عن المقدمي وأبي موسى.

والبزار في "مسنده" (١٢٧٨) عن عمرو بن علي.

وأبو يعلى في "مسنده" (٨٧٢) عن أبي خيثمة.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٧٦٠) عن معلى بن أسد.

والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٧٤٩) من طريق مُحَمَّد بن أبي بكر.

جميعهم: (الإمام أحمد، وابن المديني، وعفان، ومسدد، وعمرو بن علي، وأبو خيثمة، ومعلى، ومُحَمَّد) عن يحيى القطان.

والإمام أحمد في "مسنده" (١٦٩٤)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٧٦٢) من طريق أبي أحمد الزبيري.

والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥٧/٤) من طريق ابن إسحاق.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٧٥٩) من طريق مُحَمَّد بن بشر العبدي.

ستتهم: (ابن عيينة، والقطان، والزبيري، وابن إسحاق، والعبدي) عن إبراهيم به ميمون به، - غير أن مُحَمَّد بن بشر قال: عن سعد بن سمرة ولم يقل: عن أبيه-، بنحوه، زاد يحيى: " «وَاعْلَمُوا أَنَّ شِرَارَ النَّاسِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، ولفظ البزار: «لَعَنَ الله الْيَهُودَ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، واختصره الباقون فلم يذكروا: "يهود نجران".

الوجـه الثـاني: إبراهيم بن ميمون، عن إسحاق بن سعد بن سمرة، عن أبيه، عن أبي عبيدة رضي الله عنه:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" - ومن طريقه ابن زنجويه في "الأموال" (٤٢٢)-، والإمام أحمد في "مسنده" (١٦٩٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥٧/٤)، وابن أبي عاصم

في "الآحاد والمثاني" (٢٣٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/٣٧٢) من طريق وكيع به، بمثله.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على إبراهيم بن ميمون على وجهين، فرواه على الوجه الأول:

١- سفيان بن عيينة، ثقة حافظ تقدم.

٢- يحيى بن سعيد القطان، الإمام الحافظ الناقد تقدم.

٣- أبو أحمد الزبيري مُحَمَّد بن عبد الله بن الزبير ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري، تقدم.

٤- ابن إسحاق، لم يتبين لي من هو.

٥- مُحَمَّد بن بشر العبدي، ثقة حافظ تقدم.

ورواه على الوجه الثاني:

وكيع بن الجراح، ثقة حافظ تقدم.

والوجه الأول هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد رواه خمسة من الرواة، وروى الوجه الثاني راو واحد.

٢- الحفظ والإتقان؛ فوكيع ثقة حافظ إمام، لكن خالفه من هو أحفظ منه وأتقن، وفيهم الإمام الجبل الناقد يحيى القطان.

٣- تصويب الدارقطني لهذا الوجه بقوله: (والصواب قول يحيى القطان، ومن تابعه).

وقد أخرج البزار الوجه الراجح وأشار إلى علة الوجه الآخر فقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي عبيدة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

دراسة الإسناد:

١- أبو إسحاق الفزاري الخياط[1]، ويعرف بالنحاس[2] مولى آل سمرة بن جندب.

---

(١) وقال الحافظ ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (الحنَّاط) بمهملة ونون، ووقع في التاريخ الكبير والثقات وذيل الكاشف: (الخياط) بالخاء المعجمة والياء آخر الحروف، ولم يذكره كتب الضبط في النسبتين.

انظر: المؤتلف والمختلف (٢/٩٣٩)، الإكمال (٣/٢٧٢)، تبصير المنتبه (٢/٥١٦).

(٢) بالحاء المهملة، كما وقع في الجرح والتعديل، وذيل الكاشف، وتهذيب الكمال، وقال الحافظ ابن حجر: (النحَّاس): =

ثقة، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وذكره ابن حبان في الثقات[1].

٢- سعد بن سمرة بن جندب الفزاري.

ثقة، ذكره البخاري في تاريخه الكبير ولم يذكر فيه جرحاً، ووثقه النسائي في التمييز - كما نقله الحافظ ابن حجر- وذكره ابن حبان في الثقات[2].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح، وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه البخاري (٣٠٥٣)، ومسلم (١٦٣٧) ولفظ البخاري أَنَّ ابن عباس قَالَ: يَوْمُ الخَمِيسِ وَمَا يَوْمُ الخَمِيسِ؟ ثُمَّ بَكَى حَتَّى خَضَبَ دَمْعُهُ الحَصْبَاءَ، فَقَالَ: اشْتَدَّ بِرَسُولِ الله ﷺ وَجَعُهُ يَوْمَ الخَمِيسِ، فَقَالَ: «ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا»، فَتَنَازَعُوا، ولا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيٍّ تَنَازُعٌ، فَقَالُوا: هَجَرَ رَسُولُ الله ﷺ، قَالَ: «دَعُونِي، فَالَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ مِمَّا تَدْعُونِي إِلَيْهِ»، وَأَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِثَلاَثٍ: «أَخْرِجُوا المُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ العَرَبِ، وَأَجِيزُوا الوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ»، ونسيت الثالثة، وقال يعقوب بن مُحَمَّد، سألت المغيرة بن عبد الرحمن، عن جزيرة العرب: فقال مكة، والمدينة، واليمامة، واليمن، وقال يعقوب: «وَالعَرْجُ أَوَّلُ تِهَامَةَ»: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب».

= بالخاء المعجمة، فالأول نسبة إلى من يعمل النحاس، والثّاني يقال لمن يبيع الغلمان والجواري والدواب.

انظر: اللباب (٣/٣٠٠/٣٠٢)، تعجيل المنفعة (١/٢٧١).

(١) التاريخ الكبير (١/٣٢٥/١٠١٨)، الجرح والتعديل (٢/١٣٥/٤٢٦)، الثقات (٦/١٦/٦٥٣٢)، التهذيب (١/١٥١/٣١٧)، تعجيل المنفعة (١٩-٢٠).

(٢) التاريخ الكبير (٢/٢/٥٧)، الثقات (٤/٢٩٤/٢٩٧٧)، تعجيل المنفعة (ص١٠١)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤/٤٣٤/٤٣٠٢).

(١٧/٨١) – قال أبو داود الطيالسي في "مسنده" (١/ ٤٣٠ ح ٥٣٦): (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زِيَادِ بن عِلَاقَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَنَاءُ أُمَّتِي بِالطَّعْنِ وَالطَّاعُونِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله هَذَا الطَّعْنُ قَدْ عَرَفْنَاهُ فَمَا الطَّاعُونُ؟ قَالَ: «طَعْنُ أَعْدَائِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَفِي كُلٍّ شَهَادَةٌ».

وأخرجه البزار من طريق أبي بكر النهشلي ثم قال: (هكذا رواه أبو بكر النهشلي عن زياد، عن قطبة، عن أبي موسى، وخالفه شعبة في إسناده)، ثم ساقه بإسناده من طريق شعبة.

وقال عقبة: (وقد روى هذا الحديث الحجاج بن أرطاة، عن زياد بن علاقة، فخالف شعبة، وخالف أبا بكر النهشلي).

ثم أخرجه من طريق الحجاج وأتبعه بقوله: (هكذا رواه الحجاج عن زياد، ورواه سعاد بن سليمان، عن زياد بن علاقة، فخالف الجماعة في إسناده)، ثم ساقه بإسناده من طريق سعاد بن سليمان.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن زياد بن علاقة، عن كردوس إلا الحجاج، تفرد به: معتمر " ورواه أبو بكر النهشلي، عن زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك، عن عبد الله بن الحارث. ورواه الثوري، ومسعر، وإسرائيل، عن زياد بن علاقة، عن عبد الله بن الحارث، عن أبي موسى[١].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه زياد بن علاقة واختلف عليه على عشرة أوجه:

١- زياد بن علاقة، عن رجل، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

٢- زياد بن علاقة، عن يزيد بن الحارث، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

٣- زياد بن علاقة، عن كردوس، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

٤- زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك، أو قطبة بن مالك عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

---

(١) المعجم الأوسط (٨/٢٣٩).

٥- زياد بن علاقة، عن البراء بن عازب، عن أبي موسى الأشعري ﷺ.

٦- زياد بن علاقة، عن أبي عمر من بني ثعلبة، عن أبي موسى الأشعري ﷺ.

٧- زياد بن علاقة، عن اثني عشر رجلاً من بني ثعلبة، عن أبي موسى الأشعري ﷺ.

٨- زياد بن علاقة، عن عبد الله بن الحارث، عن أبي موسى الأشعري ﷺ.

٩- زياد بن علاقة، عن كردوس، عن المغيرة بن شعبة ﷺ.

١٠- زياد بن علاقة، عن رجل، عن جرير ﷺ.

الوجه الأوّل: زياد بن علاقة، عن رجل من قومه، عن أبي موسى الأشعري ﷺ:

أخرجه أبو داود الطيالسي (٥٣٦).

والإمام أحمد في "مسنده" (١٩٧٣٤) عن مُحَمَّد بن جعفر.

والبزار في "مسنده" (٢٩٨٧) من طريق أبي بحر البكراوي.

ثلاثتهم: (الطيالسي، ومُحَمَّد بن جعفر، وأبو بحر البكراوي) عن شعبة.

والإمام أحمد في "مسنده" (١٩٥٢٨) عن عبد الرحمن بن مهدي.

والروياني في "مسنده" (٥٥٣) من طريق أبي أحمد الزبيري.

وعلقه الدارقطني في "العلل" (٤٧٤/١٣) عن إسماعيل بن زكريا.

ثلاثتهم: (ابن مهدي، والزبيري، وإسماعيل بن زكريا) عن الثوري.

وابن بشران في " أماليه" (٩٩) من طريق عبد الله بن رجاء عن إسرائيل.

وعلقه الدارقطني في "العلل" (١٣٦/٧) عن الحكم بن عتيبة.

وعلقه أبو نعيم في "مسند أبي حنيفة" (ص٩٩) عن زائدة وشيبان.

ستتهم: (شعبة، والثوري، وإسرائيل، والحكم، وزائدة، وشيبان) عن زياد بن علاقة به،

- واتفقت رواية شعبة عند أحمد، ورواية الحكم بن عتيبة عند الطبراني على وصف المبهم بأنه من قوم زياد بن علاقة- بنحوه.

الوجه الثانـي: زياد بن علاقة، عن يزيد بن الحارث، عن أبي موسى الأشعري ﵁:

أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/٢١١) من طريق مُحَمَّد بن معمر.

والبزار في "مسنده" (٢٩٨٩) من طريق أحمد بن عمرو بن عبيدة.

كلاهما: (مُحَمَّد بن معمر، وأحمد بن عمرو بن عبيدة) عن سهل بن حماد عن سعاد بن سليمان.

والطبراني في "الأوسط" (٣٤٢٢)، وفي "الصغير" (٣٥١)، وابن حيان في "جزئه" (١٢٣)، والخلعي في "فوائده" (٧٥٢) من طريق إسماعيل بن زكريا عن سفيان ومسعر.

والطبراني في "الكبير" – كما في بذل الماعون ص ١١٢- من طريق أبي مريم عبد الغفّار بن القاسم الأنصاري.

أربعتهم: (سعاد بن سليمان، وسفيان، ومسعر، وأبو مريم) عن زياد بن علاقة به، بنحوه.

الوجه الثالث: زياد بن علاقة، عن كردوس، عن أبي موسى الأشعري ﵁:

أخرجه البزار في "مسنده" (٢٩٨٨)، والطبراني في "الكبير" (١٦٥٥)، وفي "الأوسط" (٨٥١٢) من طريق الحجاج بن أرطاة.

وعلقه الدارقطني في "العلل" (٧/١٣٦) عن إسماعيل بن زكريا عن مسعر والثوري.

ثلاثتهم: (الحجاج، ومسعر، والثوري) عن زياد به، بنحوه.

الوجه الرّابع: زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك، عن أبي موسى الأشعري ﵁:

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١٩٧٤٤)، والبزار في "مسنده" (٢٩٨٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧٢٢٦)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٦/٣٨٤) من طريق يحيى بن أبي بكير.

وعلقه أبو نعيم في "مسند أبي حنيفة" (ص٩٩) عن الحماني.

كلاهما: (يحيى بن أبي بكير، والحماني) عن أبي بكر النهشلي[1].

---

(١) جاء في رواية يحيى بن أبي بكير عند الإمام أحمد، وأبو يعلى، والبيهقي: أسامة بن شريك، أما رواية البزار فوقع فيها (قطبة بن مالك) بدل (أسامة بن شريك)، وقال أبو نعيم: (وَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: عَنِ النَّهْشَلِيِّ، عَنْ زِيَادٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ، فِي رِوَايَتِهِ بِبَغْدَادَ، وَفِي رِوَايَتِهِ بِالْكُوفَةِ، عَنِ النَّهْشَلِيِّ، عَنْ زِيَادٍ، عَنْ قُطْبَةَ بْنِ مَالِكٍ، وَحَدَّثَ الْحِمَّانِيُّ عَنِ: النَّهْشَلِيِّ، عَنْ زِيَادٍ، عَنْ أُسَامَةَ وَقُطْبَةَ يَجْمَعُهُمَا)، فاختلف على أبي بكر النهشلي: فرواه عنه على الوجه الأول: يحيى بن أبي بكير الكرماني الكوفي، وهو ثقة، -وقال أبو نعيم ابن أبي كثير ولعله تصحيف-، ورواه =

وعلقه الدارقطني في العلل (١٣٦/٧) عن وكيع عن الثوري.

كلاهما: (أبو بكر النهشلي، والثوري) عن زياد به، وفي رواية أبي بكر النهشلي عن أسامة بن شريك أنه قال: "خرجنا في بضعة عشرة نقيبًا من بني ثعلبة، فإذا نحن بأبي موسى وإذا هو يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ. . . فذكر الحديث مختصرًا.

الوجه الخامس: زياد بن علاقة، عن البراء بن عازب، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه:

أخرجه الدارقطني في "العلل" (٢٥٧/٧) من طريق سعد بن مُحَمَّد العوفي عن أبيه عن أبي مريم عن زياد به، بنحوه.

الوجه السّادس: زياد بن علاقة، عن أبي عمر من بني ثعلبة، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه:

علقه الدارقطني في "العلل" (٤٧٤/١٣) عن أبي بكر النهشلي عن زياد به، ولم أقف على إسناده.

الوجه السابع: زياد بن علاقة، عن اثني عشر رجلاً من بني ثعلبة، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه:

علقه الدارقطني في "العلل" (١٣٦/٧) عن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان عن زياد به.

الوجه الثامن: زياد بن علاقة، عن عبد الله بن الحارث، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه:

أخرجه أبو يوسف في "الآثار" (٩٠٧)، ومُحَمَّد بن الحسن في "الآثار" (٢٦٧)

كلاهما: (أبو يوسف، ومُحَمَّد بن الحسن) عن أبي حنيفة عن زياد به، بنحوه.

الوجه التاسع: زياد بن علاقة، عن كردوس، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه:

علقه الدارقطني في "العلل" (١٣٦/٧)، (٢٥٦/٧) عن أبي أحمد الزبيري ووكيع عن الثوري عن زياد به، ولم أقف على إسناده.

= على الوجه الثاني: يحيى بن عبد الحميد الحماني متهم بسرقة الحديث، وعليه يكون الوجه الأول هو الراجح عن النهشلي -والله تعالى أعلم-.

الوجه العاشر: زياد بن علاقة، عن رجل، عن جرير رضي الله عنه:

أخرجه ابن أبي شيبة -كما في المطالب العالية (٢٠٧/٩)-، وعلقه الدارقطني في "العلل" (٤٧٤/١٣) عن وكيع عن الثوري عن زياد به، ولم أقف على إسناده.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى، وسأدرس الاختلاف الأدنى ثم الأعلى.

الاختلاف على الثوري:

اختلف عليه في هذا الحديث على خمسة أوجه:

١- الثوري، عن زياد بن علاقة، عن رجل من قومه، عن أبي موسى رضي الله عنه.

٢- الثوري، عن زياد بن علاقة، عن يزيد بن الحارث، عن أبي موسى رضي الله عنه.

٣- الثوري، عن زياد بن علاقة، عن كردوس، عن أبي موسى رضي الله عنه.

٤- الثوري، عن زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك، عن أبي موسى رضي الله عنه.

٥- الثوري، عن زياد بن علاقة، عن كردوس، عن المغيرة رضي الله عنه.

٦- الثوري، عن زياد بن علاقة، عن رجل، عن جرير رضي الله عنه.

فرواه عنه على الوجه الأول:

١- عبد الرحمن بن مهدي، الإمام الحافظ.

٢- أبو أحمد الزبيري - في الوجه الأول عنه-، ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري تقدم.

٣- إسماعيل بن زكريا -في الوجه الأول عنه- صدوق يخطئ قليلاً تقدم.

فهذا الوجه محفوظ عن الثوري.

ورواه على الوجه الثاني: إسماعيل بن زكريا - في الوجه الثّاني عنه- تقدم قريباً.

ورواه على الوجه الثّالث: إسماعيل بن زكريا - في الوجه الثالث عنه- تقدم قريباً.

ورواه على الوجه الرّابع:

وكيع -في الوجه الأول عنه- ثقة حافظ في الطبقة الأولى من أصحاب الثوري تقدم.

ويمكن أن يقال أن جميع الأوجه السابقة محفوظة عن الثوري؛ فقد توبع عليها، وهي عند التأمل والنظر في أوجه الاختلاف نجد أنها تعود إلى الوجه الأول فهي مفسرة للرواي المبهم وأن الاختلاف فيها من زياد بن علاقة كما سيأتي عند ذكر الاختلاف عليه.

أما الوجه الخامس فقد رواه عنه:

١- وكيع - في الوجه الثّاني عنه- تقدم قريباً.

٢- أبو أحمد الزبيري -في الوجه الثّاني عنه- تقدم قريباً.

وهذا الوجه لم يتابعا عليه، وقد علقه الدارقطني عنهما وقال: (وهم فيه وكيع)[1]، فهو مرجوح.

ورواه على الوجه السّادس: وكيع -في الوجه الثالث عنه-، وهو ثقة لكنه خالف كل من رواه عن زياد واضطرب فيه فهو شاذ، وعليه يكون هذا الوجه مرجوح كذلك لقول الدارقطني: (والأشبه من قال: عن أبي موسى)[2].

والوجه الأول هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد رواه ثلاثة من الرواة، وإليها أشار الدارقطني بقوله: (فرواه جماعة من أصحابه عنه).

٢- الحفظ والإتقان؛ فقد رواه عبد الرحمن بن مهدي وهو من أثبت الناس في الثوري.

٣- المتابعة التامة؛ فقد توبع الثوري على هذا الوجه متابعة تامة من شعبة الإمام الجبل وإسرائيل والحكم بن عتيبة.

٤- نص الأئمة النقاد؛ كقول الحافظ ابن حجر: (المشهور بهذا الإسناد عن زياد، عن رجل، عن أبي موسى رضي الله عنه)[3].

الاختلاف على زياد بن علاقة:

فرواه عنه على الوجه الأول أربعة من الرواة:

١- شعبة بن الحجاج الإمام الحافظ الناقد.

---

(١) العلل (٢٥٦/٧).

(٢) العلل (٤٧٤/١٣).

(٣) المطالب العالية (٢٠٧/٩).

٢- سفيان الثوري- في الوجه الراجح عنه-.

٣- إسرائيل بن يونس، ثقة تقدم.

٤- الحكم بن عتيبة أبو مُحَمَّد الكندي الكوفي، ثقة ثبت ربما دلس[١].

ورواه على الوجه الثاني:

١- سَعَّاد بن سليمان، صدوق يخطئ[٢].

٢- الثوري، تقدم مراراً، وقد تفرد بروايته عنه إسماعيل بن زكريا كما تقدم، ولعله حمل رواية الثوري على رواية مسعر.

٣- مسعر بن كدام، ثقة ثبت تقدم.

٤- أبو مريم عبد الغفار بن القاسم الأنصاري، ضعفه الأئمة فقال علي بن المديني: كان يضع الحديث، وقال أبو حاتم: متروك الحديث.

فهذا الوجه محفوظ عن زياد بن علاقة، وغاية ما فيه أنه يفسر الراوي المبهم، وهو يزيد بن الحارث التغلبي.

ورواه على الوجه الثّالث:

١- الحجاج بن أرطاة النخعي الكوفي، صدوق كثير الخطأ والتدليس[٣].

٢- مسعر تقدم قريباً.

٣- الثوري، تقدم قريباً، ورواه عنهما إسماعيل بن زكريا -كما تقدم-.

وهذا الوجه ضعَّفه الحافظ ابن حجر -كما سيأتي-.

ورواه على الوجه الرّابع:

١- أبو بكر النهشلي الكوفي، صدوق رمي بالإرجاء[٤].

---

(١) التقريب (١٤٥٣).

(٢) التقريب (٢٢٢٥).

(٣) التقريب (١١١٩).

(٤) التقريب (٨٠٠١).

٢- الثوري، تقدم قريباً.

ورواه على الوجه الخامس:

أبو مريم عبدالغفار بن القاسم الأنصاري، ضعفه الأئمة فقال الإمام أحمد والذهبي: ليس بثقة، وقال علي بن المديني: كان يرفع الحديث، وقال أبو زرعة: لين، وقال النسائي: متروك، وقال الدارقطني: ضعيف[1]، وعليه يكون هذا الوجه غير محفوظ عن زياد.

ورواه على الوجه السّادس:

أبو بكر النهشلي، تقدم قريباً.

ورواه على الوجه السابع: أبو شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي الكوفي، ضعفه ابن معين، والإمام أحمد، وأبو داود، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال الترمذي: منكر الحديث، وقال النسائي وابن حجر: متروك الحديث[2].

ورواه على الوجه الثامن: أبو حنيفة، النعمان بن ثابت بن زُوطَى التيمي الكوفي، الإمام الفقيه عالم العراق[3].

والذي يظهر بعد استبعاد الوجه التاسع والعاشر عند دراسة الاختلاف على الثوري، واستبعاد الوجه الثالث والخامس هنا -والله تعالى أعلم- أن الأوجه الباقية كلها محفوظة؛ إذ أن الجمع بينها ممكن؛ فهي تدور على تفسير الراوي المبهم، حيث جاء مبهماً في موضع، ومسمى في موضع، يؤيد ذلك أن شعبة قال: عن زياد بن علاقة قال: حدثني رجل من قومي، قال شعبة: (قد كنت أحفظ اسمه قال: كنا على باب عثمان ﷺ ننتظر الإذن عليه، فسمعت أبا موسى)، فتسميته في موضع آخر استذكار لما قد نسيه هنا، أما الاختلاف في تسميته فالحمل فيه على زياد بن علاقة كما ذكر الدارقطني، فقد رواه عن جمع من بني ثعلبة، كيزيد بن الحارث، وعبد الله بن الحارث، وأسامة بن شريك، وقطبة بن مالك، وأبي عمر من بني ثعلبة، ويحتمل أن يكون أحد من ذُكِر، والذي يظهر أن الحديث معروف في بني ثعلبة، وأن

---

(١) الضعفاء: لأبي زرعة (١٣٩)، الجرح والتعديل (٢٨٤/٥٣/٦)، الضعفاء والمتروكين: للنسائي (٣٨٨/٧٠/١)، الكامل في الضعفاء (١٤٧٩/٣٢٧/٥)، الضعفاء للدارقطني (٣٥٣)، ميزان الاعتدال (٥١٤٧/٣٧٩/٤).

(٢) الضعفاء الصغير (١٣/١)، الضعفاء: للنسائي (١١/١٢/١)، الجرح والتعديل (٣٤٧/١١٥/٢)، تهذيب الكمال (٢١٢/١٤٧/٢)، التقريب (٢١٥).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٦٣/٣٩٠/٦).

زياداً أخذه عن أكثر من واحد من قومه، ويؤيد ذلك قوله في رواية الإمام أحمد: (فلم أرضَ بقوله فسألت سيد الحي، وكان معهم، فقال: صدق، حدثناه أبو موسى)، وهو ما جاء التصريح به عند أبي شيبة فيما حكاه عنه الدارقطني في "العلل"، فقال: وقال أبو شيبة: عن زياد، عن اثني عشر رجلاً من بني ثعلبة، عن أبي موسى، ومن ثم قال الدارقطني: (والاختلافُ فيه من قِبَلِ زياد بن علاقة، ويُشبه أن يكون حَفِظَهُ عن جماعة، فمرةً يرويه عن ذا، ومرة يرويه عن ذا).

ورجح ابن حجر الوجه الثّاني والرابع وجمع بينهما بقوله: (ولا معارضة بينه وبين رواية من سماه (يزيد بن الحارث) لما تقدم في رواية شعبة أن زياد بن علاقة سمعه من سيّد الحي بعد أن سمعه من الأوّل، فيحتمل أن يكون الأول هو (يزيد بن الحارث) وسيد الحي هو (أسامة بن شريك)، وهو صحابي معروف أخرج له أصحاب السنن الأربعة، والذي سماه وهو أبو بكر النهشلي من رجال مسلم فالحديث صحيح بهذا الاعتبار. . .).

وضعَّف رواية الحجاج بن أرطاة بقوله: (وخالف الجميع الحجّاج بن أرطاة، فقال: "عن زياد، عن كردوس الثعلبي، عن أبي موسى)، وخرَّج هذه الرواية ثم قال: (وفي الجملة هذه الطريق الضعيفة لا تقدح في صحّة الطريق القوية، فإن أمثل طرقه التي سمّي فيها المبهم رواية أبي بكر النهشلي، وأسامة بن شريك صحابي مشهور. . .)[(١)].

دراسة الإسناد:

١- زياد بن عِلاقة - بكسر المهملة- ابن مالك الثعلبي الغطفاني أبو مالك الكوفي (ت١٢٥هـ).

ثقة رمي بالنصب، وثقه ابن معين، والنسائي، وقال أبو حاتم: صدوق في الحديث.

روى له الجماعة[(٢)].

تقدم أن حديث أبي موسى الأشعري ﷺ اختلف فيه على زياد بن علاقة على ثمانية أوجه، وأن الدارقطني اختار صحتها جميعاً، فزياد روى الحديث عن عدد من الرواة وهذه الأوجه كلها محفوظة؛ لذا

---

(١) ينظر للاستزادة في معرفة رأي ابن حجر -رحمه الله- في تخريج هذا الحديث والكلام على طرقه: بذل الماعون في فضل الطاعون (ص١٠٩-١١٩)، فتح الباري (١٠/١٨١).

(٢) الجرح والتعديل (٣/٥٤٠/٢٤٣٧)، تهذيب الكمال (٩/٤٩٨/٢٠٦١)، التقريب (٢٠٩٢).

سأترجم لجميع الرواة الذين روى عنهم زياد بن علاقة هذا الحديث– ممن ذكروا في الأسانيد-:

٢- **يزيد بن الحارث التغلبي الثعلبي**، سمع ابن مسعود، وروى عنه: عبد الملك بن عمير، ذكره البخاري، وأبو حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين[١].

٣- **أسامة بن شريك الثعلبي الذبياني الغطفاني**، كوفي له صحبة، روى حديثه أصحاب السنن والإمام أحمد، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، روى عن أبي موسى الأشعري تفرد زياد بن علاقة بالرواية عنه[٢].

٤- **قطبة بن مالك الثعلبي** صحابي سكن الكوفة، عم زياد بن علاقة، ذكر مسلم وغير واحد أنه تفرد بالرواية عن قطبة لكن أفاد المزي أن الحجاج بن أيوب مولى بني ثعلبة روى عنه، قال ابن حجر: (وظفرت له براوٍ ثالث ذكره علي بن المديني في العلل وهو عبد الملك بن عمير)، أخرج له البخاري في "خلق أفعال العباد"، والباقون سوى أبي داود[٣].

٥- **عبد الله بن الحارث:** ويقال فيه: يزيد بن الحارث وهو الأشهر، تابعي كبير، دخل على عثمان ﷺ، روى عنه زياد وعبد الملك بن عمير. . . وهو الذي تقدمت ترجمته قريباً، وقد يكون عبد الله بن الحارث الزبيدي النجراني الكوفي المكتب، روى عن ابن مسعود ﷺ، وجندب البجلي، وطليق بن قيس، وعنه: عمرو بن مرة، وحميد بن عطاء، وأبو سنان ضرار وغيرهم — والله أعلم-.

ثقة، قال ابن معين وأبو حاتم: ثبت، وقال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[٤].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح محفوظ عن زياد بن علاقة عن عدد من رجال بني ثعلبة كيزيد بن الحارث، وأسامة بن شريك، وقطبة بن مالك، وعبد الله بن الحارث، فيكون صحيحاً بهذه الأسانيد، أما الوجه الذي أبهم فيه الراوي فهو ضعيف.

---

(١) التايخ الكبير (٣١٨٦/٣٢٥/٨)، الجرح والتعديل (١٠٧٨/٢٥٦/٩)، الثقات (٦١٧٤/٥٤٨/٥).

(٢) الجرح والتعديل (١٠٢١/٢٨٣/٢)،

(٣) التاريخ الكبير (٨٤٨/١٩٠/٧)، الجرح والتعديل (٧٨٧/١٤١/٧)، تهذيب الكمال (٤٨٨٢/٦٠٨/٢٣)، التقريب (٥٥٥٢).

(٤) التاريخ الكبير (١٥٦/٦٤/٥)، الجرح والتعديل (١٣٧/٣١/٥)، الثقات (٣٦٥٦/٢٤/٥)، تهذيب الكمال (٣٢١٩/٤٠٣/١٤)، تعجيل المنفعة (٥٣١/٢١٨/١)، التقريب (٣٢٦٨).

(١٨/٨٢) – قال البزار في "مسنده" (١٥/ ٣٨٦ح ٨٩٩٤): (حَدَّثنا أحمد ابن منصور، قَال: حَدَّثنا داود بن عَمْرو، قَال: حَدَّثنا صالح بن موسى، عَنْ عبد الْعَزِيزِ بن رُفَيْعٍ، عَن أَبِي صالح، عَن أبي هُرَيرة، قَالَ: قَالَ رَسُول الله ﷺ: "قتل الرجل صبرا كفارة لما قبله من الذنوب".

وحديثا صالح بن موسى، عن عبد العزيز، عن أبي صالح، ولا نعلمهما يرويان، عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وصالح بن موسى لين الحديث.

وقال الدارقطني: يرويه عبد العزيز بن رفيع، واختلف عنه؛

فرواه صالح بن موسى الطلحي، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وخالفه أبو الأحوص ومُحَمَّد بن الفضل بن عطية، فروياه، عن عبد العزيز بن رفيع، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وهو أشبه[١].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عبد العزيز بن رفيع واختلف عليه على وجهين:

١- عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢- عبد العزيز بن رفيع، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

الوجه الأول: عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه البزار في "مسنده" (٨٩٩٤)، وابن عدي في "الكامل" (٥/١٠٦)

الوجه الثاني: عبد العزيز بن رفيع، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده:

أخرجه الخطيب البغدادي في "تاريخه" (١٦/٥٤).

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على عبد العزيز بن رفيع على وجهين، فرواه على الوجه الأول:

صالح بن موسى الطلحي الكوفي، اتفق الأئمة على تضعيفه، قال ابن معين: ليس بثقة،

---

(١) العلل (١٠/١٣٧).

وقال في موضع آخر: صالح وإسحاق ليسا بشيء ولا يكتب حديثهما، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث جداً، وقال الذهبي: واهٍ، وقال ابن حجر: متروك الحديث[1].

وعليه يكون هذا الوجه غير محفوظ عن عبد العزيز بن رفيع.

ورواه على الوجه الثاني:

١- أبو الأحوص سلام بن سليم ثقة متقن تقدم.

٢- مُحَمَّد بن الفضل بن عطية، متروك الحديث رُمِي بالكذب، قال ابن معين مرة: ضعيف، وقال مرة: ليس بشيء ولا يكتب حديثه، وقال مرة: كان كذاباً لم يكن ثقة، وقال ابن المديني: روى عجائب وضعفه، وقال الإمام أحمد: ليس بشيء حديثه حديث أهل الكذب، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث، وقال ابن حجر: كذبوه[2].

وبذلك يكون الوجه الثّاني هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد روى الوجه الأول راوٍ واحد، وروى الوجه الثّاني اثنان.

٢- الحفظ والإتقان، فروَاة الوجه الثّاني أحدهما ثقة والآخر ضعيف، أما راوي الوجه الأول فهو ضعيف.

٣- ترجيح الدارقطني لهذا الوجه بقوله: (وهو أشبه).

دراسة الإسناد:

١- عبد العزيز بن رفيع الأسدي أبو عبد الله المكي الكوفي (ت ١٣٠هـ).

تابعي ثقة معمر، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والذهبي، وابن حجر.

---

(١) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (٣/٢٢٥/١٠٥٤)، التاريخ الكبير (٤/٢٩١/٢٨٦٤)، الجرح والتعديل (٤/٤١٥/١٨٢٥)، الضعفاء: للنسائي (٢٩٨)، تهذيب الكمال (١٣/٩٥/٢٨٤١)، الكاشف (١/٤٩٩/٢٣٦٤)، التقريب (٢٨٩١).

(٢) الضعفاء الصغير (١/١٠٥/٣٣٧)، الجرح والتعديل (٨/٥٦/٢٥٩)، الضعفاء: للنسائي (١/٩٣/٥٤٢)، التهذيب (٩/٣٥٦/٦٥٨)، التقريب (٦٢٢٥).

روى له الجماعة[(١)].

٢- عمرو بن شعيب بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي أبو إبراهيم، ويقال أبو عبد الله المدني، ويقال الطائفي؛ لأنّه سكن مكة وكان يخرج إلى الطائف (١١٨هـ).

وقد اختلفت فيه أقوال الأئمة؛ فمنهم من وثقه مطلقاً كابن معين -في رواية معاوية بن صالح والدوري-، والعجلي، والنسائي، والدارمي، ومنهم من قيَّد توثيقه برواية الثقات عنه، أو بروايته عن غير أبيه عن جده، قال صدقة بن الفضل: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: (إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يُحتج به)، وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: (إذا حدث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فهو كتاب؛ ومن هنا جاء ضعفه، وإذا حدث عن سعيد بن المسيب أو سليمان بن يسار أو عروة فهو ثقة عن هؤلاء)، وقال البخاري: (رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عُبيدة، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ما تركه أحد من المسلمين، قال البخاري: من الناس بعدهم؟!)، وقال ابن حبان: (إذا روى عمرو عن طاوس وسعيد بن المسيب وغيرهما من الثقات فهو ثقة يجوز الاحتجاج به، والصواب أن يحوّل عمرو إلى كتاب الثقات، فأما المناكير في روايته فتترك)، وقال الذهبي: إذا روى عنه ثقة فهو حجة، وقال ابن حجر: صدوق.

ومنهم من ضعفه مطلقاً، ومنهم من ضعفه في روايته عن أبيه عن جده فحسب، قال علي بن المديني عن ابن عيينة: (حديثه عند الناس فيه شيء)، وقال عن يحيى بن سعيد: (حديثه عندنا واه)، وقال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: (له أشياء مناكير، وإنما يكتب حديثه يعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا). وقال الأثرم عن الإمام أحمد: (أنا أكتب حديثه، وربما احتججنا به، وربما وجس في القلب منه شيء، ومالك يروي عن رجل عنه)، وقال الآجري قلت لأبي داود: (عمرو بن شعيب عندك حجة؟ قال: لا، ولا نصف حجة)، وقال أبو حاتم: (ليس بقوي، يكتب حديثه وما روى عنه الثقات فيذاكر به)، قال ابن حجر: (ومن ضعفه مطلقاً فمحمول على روايته عن أبيه عن جده).

---

(١) الجرح والتعديل (١٧٨٢/٣٨١/٥)، تهذيب الكمال (٣٤٤٦/١٣٤/١٨)، الكاشف (٣٣٨٧/٦٥٥/١)، التقريب (٤٠٩٥).

ويمكن الجمع بين أقوال الأئمة بما نقل عن بعضهم من التفصيل في حاله، قال إسحاق بن راهويه: (إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثقة فهو: كأيوب عن نافع عن ابن عمر)، وقال أبو زرعة: (روى عنه الثقات، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده، وقال: إنما سمع أحاديث يسيرة وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها، وعامة المناكير تروى عنه إنما هي عن المثنى بن الصبّاح وابن لهيعة والضعفاء، وهو ثقة في نفسه، إنما تكلم فيه بسبب كتاب عنده، وما أقل ما نصيب عنه مما روى عن غير أبيه عن جده من المنكر)، وتكلم في سماع أبيه عن جده، فذهب بعضهم إلى إثبات السماع، قال علي بن المديني: (قد سمع أبوه شعيب من جده عبد الله بن عمرو، وعمرو بن شعيب عندنا ثقة وكتابه صحيح)، وقال مُحَمَّد بن علي الجوزجاني قلت لأحمد: (عمرو سمع من أبيه شيئاً؟ قال: يقول حدثني أبي، قلت: فأبوه سمع من عبد الله بن عمرو؟ قال: نعم أُراه قد سمع منه)، وقال ابن شاهين: (قال أحمد بن صالح يعني المصري: عمرو سمع من أبيه عن جده وكله سماع، عمرو يثبت أحاديثه مقام التثبت)، وقال ابن حجر: (فأما روايته عن أبيه فربما دلس ما في الصحيفة بلفظ عن، فإذا قال حدثني أبي فلا ريب في صحتها كما يقتضيه كلام أبي زرعة المتقدم، وأما رواية أبيه عن جده فإنما يعني بها الجد الأعلى عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، لا مُحَمَّد بن عبد الله، وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن وصح سماعه منه كما تقدم. . . لكن هل سمع منه جميع ما روى عنه؟ أم سمع بعضها والباقي صحيفة؟ الثّاني أظهر عندي - أي عند ابن حجر-، وهو الجامع لاختلاف الأقوال فيه، وعليه ينحطُّ كلام الدارقطني وأبي زرعة، وأما اشتراط بعضهم أن يكون الراوي عنه ثقة، فهذا الشرط معتبر في جميع الرواة لا يختص به عمرو. . . وقد أنكر جماعة أن يكون شعيب سمع من عبد الله بن عمرو وذلك مردود بما تقدم)، وخالفهم ابن معين، وابن عدي فقال ابن معين: (هو ثقة في نفسه، وما روى عن أبيه عن جده لا حجة فيه، وليس بمتصل وهو ضعيف من قبيل أنه مرسل؛ وَجَدَ شعيب كتب عبد الله بن عمرو فكان يرويها عن جده إرسالاً، وهي صحاح عن عبد الله بن عمرو، غير أنه لم يسمعها)، وقال ابن عدي: (عمرو بن شعيب في نفسه ثقة، إلا أنه إذا روى عن أبيه عن جده يكون مرسلاً؛ لأن جده مُحَمَّد لا صحبة له).

قال ابن حجر معلقاً على كلام ابن معين: (فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحاح

غير أنه لم يسمعها، وصح سماعه لبعضها، فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحة، وهو أحد وجوه التحمل)، وللمزي كلام نفيس في هذه المسألة ذكره في ترجمة شعيب فقال: (. . . وروى مُحَمَّد بن عبيد عن عبيد الله بن عمر عن عمرو بن شعيب عن أبيه: أن رجلاً أتى عبد الله بن عمرو رضي الله عنه يسأله عن مُحْرِمٍ وقع بامرأته، فأشار إلى عبد الله بن عمر رضي الله عنه فقال: اذهب إلى ذاك فاسأله، قال شعيب: فلم يعرفه الرجل، فذهبت معه فسأل ابن عمر رضي الله عنه فقال: بطل حجك. فذكر الحديث، وذكر فيه سؤاله لابن عباس رضي الله عنه أيضاً، وذهاب شعيب معه إليه، وأنه قال مثل قول ابن عمر، ورواه الدراوردي عن عبيد الله بن عمر نحو رواية مُحَمَّد بن عبيد. .

قال المزي: (وهذا إسنادٌ صحيح، وفيه التصريح بأن شعيباً سمع من جده عبد الله بن عمرو، ومن ابن عباس، ومن ابن عمر رضي الله عنهم، وهكذا قال غير واحد أن شعيباً يروي عن جده عبد الله، ولم يذكر أحد منهم أنه يروي عن أبيه مُحَمَّد، ولم يذكر أحدٌ لمحمد بن عبد الله والد شعيب هذا ترجمة إلا القليل من المصنفين؛ فدل ذلك على أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيح متصل إذا صح الإسناد إليه، وأن من ادعى فيه خلاف ذلك فدعواه مردودة حتى يأتي عليها بدليل صحيح يعارض ما ذكرناه).

روى له البخاري في "القراءة خلف الإمام" والأربعة.

والراجح في حاله – والله تعالى أعلم- أنه صدوق في نفسه، ومن ضعفه إنما ضعفه لروايته عن أبيه عن جده، وتقدم أن الأئمة احتجوا بها وجعلوها من قبيل المتصل كما قال الذهبي: (ولسنا نقول: إن حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن)، أما تضعيفه لأجل المنكرات في روايته، فتقدم أن الحمل في ذلك ليس عليه بل على قوم ضعفاء رووها عنه، قال يعقوب بن شيبة: (ما رأيت أحداً من أصحابنا ممن ينظر في الحديث وينتقي الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئاً، وحديثه عندهم صحيح وهو ثقة ثبت، والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء رووها عنه، وما روى عنه الثقات فصحيح)[1].

٢- شعيب بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، والد عمرو السالف الذكر.

---

(١) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (٤/٤٦٢/٥٣٠٢)، التاريخ الكبير (٦/٣٤١/٢٥٧٧)، معرفة الثقات (١٢٦٦)، الجرح والتعديل (٦/٢٣٨/١٣٢٣)، المجروحين (٢/٧١/٦٢١)، تهذيب الكمال (٢٢/٦٤/٤٣٨٥)، ميزان الاعتدال (٥/٣١٩/٦٣٨٩)، الكاشف (٢/٧٨/٤١٧٣)، التقريب (٥٠٥٠).

صدوق ثبت سماعه من جده وتقدم نقل كلام المزي حول الحديث الذي يثبت ذلك.

روى له البخاري في "الأدب" وفي "القراءة خلف الإمام"، والأربعة[١].

٣- مُحَمَّد بن عبد الله بن عمرو بن العاص الجد الأدنى لعمرو بن شعيب.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده حسن؛ لأجل رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

وللحديث عدة شواهد:

١- حديث عائشة مرفوعاً: "قتل الصّبر لا يمر بذنب إلا محاه"، أخرجه البزار في "مسنده"(٤١) وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٣١٦/٢) وابن المقرئ في "معجمه" (٢٧٣) وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ١٦١ والديلمي –كما في "الأسرار المرفوعة" (ص٣٠٤)، وفي "كشف الخفاء" (٢١٧/٢) – من طرق عن عامر بن إبراهيم الأصبهاني، عن يعقوب بن عبد الله القمي الأشعري، عن عنبسة بن سعيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قال البزار: لا نعلمه يُروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ولا نعلم أسنده إلا يعقوب.

وهذا الحديث إسناده حسن؛ رجاله ثقات ما عدا يعقوب القمي، قال النسائي: ليس به بأس، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال الذهبي: صالح الحديث، وقال ابن حجر: صدوق يهم[٢]، وعنبسة بن سعيد هو ابن الضريس الأسدي، ثقة[٣].

٢- ما أخرجه سعيد بن منصور من حديث عمرو بن شعيب معضلاً: «من قتل صبرا كان كفارة لخطاياه»[٤].

٣- حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «لا يمر السيف بذنب إلا محاه»، أخرجه العقيلي من

---

(١) الجرح والتعديل (١٥٣٩/٣٥١/٤)، تهذيب الكمال (٢٧٥٦/٥٣٤/١٢)، التقريب (٢٨٠٦).

(٢) تهذيب الكمال (٧٠٩٣/٣٤٤/٣٢)، من تكلم فيه وهو موثق (٣٨٥)، التقريب (٧٨٢٢).

(٣) التقريب (٥٢٠٠).

(٤) الدرر المنتثرة (١٧٤/١)، المقاصد الحسنة (ص: ٥٧٧)

طريق أصرم بن غياث الخراساني عن عاصم الأحول عن أنس وقال: "لا يتابع أصرم عليه، وليس له من حديث عاصم أصل، وقد روي بغير هذا بإسناد لين"[1]، وأصرم بن غياث منكر الحديث[2].

(١) الضعفاء الكبير (١/١١٨).

(٢) التاريخ الكبير (٢/٥٦/١٦٧٠)، الجرح والتعديل (٢/٣٣٦/١٢٧٢).

(١٩/٨٣) – قال النسائي في "سننه" (٦/ ٣٣ ح ٣١٥٥): (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بن بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلْتُ فِي سَبِيلِ الله صَابِرًا مُحْتَسِبًا مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ، أَيُكَفِّرُ الله عَنِّي سَيِّئَاتِي؟ قَالَ: «نَعَمْ» ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، قَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ آنِفًا؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: هَا أَنَا ذَا، قَالَ: «مَا قُلْتَ؟ » قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ الله صَابِرًا مُحْتَسِبًا مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ، أَيُكَفِّرُ الله عَنِّي سَيِّئَاتِي؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِلَّا الدَّيْنَ، سَارَّنِي بِهِ جِبْرِيلُ آنِفًا».

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وروى بعضهم هذا الحديث، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحو هذا. وروى يحيى بن سعيد الأنصاري، وغير واحد هذا، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ. وهذا أصح من حديث سعيد المقبري عن أبي هريرة.

وقال الدارقطني: فقال: يرويه سعيد المقبري، واختلف عنه؛

فرواه ابن عجلان، وعباد بن إسحاق، وأبو صخر حميد بن زياد، وأبو معشر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، وتابعهم مُحَمَّد بن فضيل، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

وخالف ابن فضيل جماعة من الثقات فيهم: مالك، والثوري، وابن عيينة، وزهير، وبشر بن المفضل، ويزيد بن هارون، وعلي بن بشر رووه، عن يحيى، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه.

وكذلك رواه الليث بن سعد، وابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، وهو الصواب.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه سعيد المقبري واختلف عليه على وجهين:

١- سعيد المقبري، عن عبد الله بن قتادة، عن أبيه ﷺ.

٢- سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ.

الوجه الأوّل: سعيد المقبري، عن عبد الله بن قتادة، عن أبيه ﷺ:

أخرجه مسلم (١٨٨٥)، والإمام أحمد في "مسنده" (٢٢٥٨٥)، والترمذي (١٧١٢)، والنسائي في "المجتبى" (٣١٥٧)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٧٣٦٠)، وابن منده في "الإيمان" (٢٤٥)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥١٤٦) من طريق الليث بن سعد.

ومالك في "الموطأ" (٣١) — ومن طريقه الشافعي في "السنن المأثورة" (٦٨٢)، والنسائي في "المجتبى" (٣١٥٦)، وفي "السنن الكبرى" (٤٣٤٩)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٧٣٦٧)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٨٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٦٥٤)، والبيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٧٦٥٢)-.

وابن أبي شيبة (١٩٣٩٠) — ومن طريقه مسلم (١٨٨٥)، والإمام أحمد (٢٢٥٤٢)، (٢٢٦٢٦)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٨٧٣)، (١٨٧٤)- وأبو عوانة في "المستخرج" (٧٣٤٦)، والبيهقي في "السنن الصغير (١٩٧٦)، وفي "السنن الكبرى" (١٠٩٦٢)، (١٧٨٢٥) من طريق يزيد بن هارون.

كلاهما: (الإمام مالك، ويزيد بن هارون) عن يحيى بن سعيد الأنصاري.

والطيالسي (٦٢٧)، (٦٢٨) — ومن طريقه عبد بن حميد في "المنتخب" (١٩٢)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٧٣٥٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٧٩٤٤)، والدارمي (٢٤٥٦)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٨٧٢)- من طريق ابن أبي ذئب.

ثلاثتهم: (الليث بن سعد، ويحيى الأنصاري، وابن أبي ذئب) عن سعيد المقبري به، بنحوه، ولفظ ابن أبي ذئب اختصره أبو عوانة والبيهقي.

وتوبع سعيد المقبري على هذا الوجه؛ تابعه مُحَمَّد بن قيس:

أخرجه مسلم (١٨٨٥)، والنسائي في "المجتبى" (٣١٥٨)، والشافعي في "السنن المأثورة" (٦٨١) — ومن طريقه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٨٣)، والبيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٧٦٥٣)، والحميدي في "مسنده" (٤٢٩)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٥٥٣)

كلهم من طريق ابن عيينة عن مُحَمَّد بن عجلان عن مُحَمَّد بن قيس به، بنحوه.

الوجه الثاني: سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ:

أخرجه النسائي في "المجتبى" (٣١٥٥)، وفي "السنن الكبرى" (٤٣٤٨) من طريق أبي عاصم النبيل.

وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٤١/١) من طريق المغيرة بن عبد الرحمن.

كلاهما: (أبو عاصم النبيل، والمغيرة) عن سعيد المقبري به، بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى. .

الاختلاف على يحيى بن سعيد الأنصاري: فقد رواه عنه على الوجه الأول سبعة من الرواة وفيهم من كبار الحفاظ:

١- الإمام الفقيه الحافظ مَالِكٌ، تقدم.

٢- الثوري، ثقة حافظ تقدم مراراً.

٣- سفيان بن عيينة، ثقة حافظ تقدت ترجمته في الحديث (٣٥).

٤- زهير بن معاوية، ثقة ثبت تقدم.

٥- بشر بن المفضل، ثقة ثبت تقدم.

٦- يزيد بن هارون، ثقة متقن تقدم.

٧- عَلِيُّ بن بِشْرٍ الأصبهاني الأموي، متروك[1].

فهذا الوجه محفوظ عن يحيى بن سعيد الأنصاري.

وخالفهم مُحَمَّد بن فضيل وهو صدوق فرواه على الوجه الثّاني وعليه يكون هذا الوجه غير محفوظ.

الاختلاف على سعيد المقبري:

فرواه على الوجه الأول:

١- الليث بن سعد، ثقة إمام تقدم، وهو أصح الناس حديثاً عن المقبري كما قال الإمام أحمد[2].

---

(١) تاريخ الإسلام (٢٧٣/١٧).

(٢) التهذيب (٤١٣/٨).

٢- يحيى بن سعيد الأنصاري -في الوجه المحفوظ عنه-، ثقة ثبت تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

٣- ابن أبي ذئب، ثقة فاضل تقدت ترجمته في الحديث رقم (٥٠).

ورواه على الوجه الثاني:

١- مُحَمَّد بن عَجْلَانَ، صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ﷺ.

٢- عَبَّادُ بن إِسْحَاقَ، هو عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث ويقال له: عباد، صدوق رمي بالقدر[١].

٣- وَأَبُو صَخْرٍ حُمَيْدُ بن زِيَادٍ بن أبي المخارق الخراط، صدوق يهم[٢].

٤- أَبُو مَعْشَرٍ نجيح بن عبد الرحمن السندي المدني، ضعيف[٣].

٥- يحيى بن سعيد الأنصاري – في وجه غير محفوظ عنه-.

وعليه يكون الوجه الأول هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١- الحفظ والإتقان؛ فقد رواه ثلاثة من كبار الثقات الحفاظ.

٢- القوة في الشيخ؛ فابن أبي ذئب من أوثق الناس في المقبري كما تقدم.

٣- اضطراب ابن عجلان في روايته حيث روي عنه على وجهين: فمرة يرويه عن مُحَمَّد بن قيس بن مخرمة، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، - وهذا الوجه رواه عن مُحَمَّد بن قيس ابن عيينة وتقدم ذكر الاختلاف عليه ودراسته في الحديث (٣٥)-، ومرة يرويه عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ؛ فظهر بذلك أن الاختلاف منه لا سيما وقد اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ﷺ.

٤- ترجيح الأئمة النقاد لهذا الوجه، قال الترمذي: وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وذكره الدارقطني ثم قال: (وهو الصواب).

---

(١) التقريب (٣٨٠٠).

(٢) التقريب (١٥٤٦).

(٣) التقريب (٧١٠٠).

ومما يؤكد رجحان هذا الوجه إخراج مسلم له في صحيحه كما تقدم في التخريج.

دراسة الإسناد:

١- سعيد بن أبي سعيد كيسان أبو سعد المدني (ت ١٢٠هـ وقيل: قبلها، وقيل: بعدها).

ثقة، وثقه ابن سعد، وأبو زرعة، والنسائي، وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش وغيرهم، زاد ابن خراش: جليل أثبت الناس فيه الليث بن سعد، وقال الإمام أحمد: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال يعقوب بن شيبة: كان قد تغير واختلط قبل موته يقال: بأربع سنين، حتى استثنى بعض المحدثين عنه ما كتب عنه في كبره مما كتب قبله، فكان شعبة يقول: حدثنا سعيد المقبري بعدما كبُر.

وقال ابن عدي: وإنما ذكرت سعيد المقبري في جملة من اسمه سعيد، لأن شعبة يقول: (حدثنا بعد ما كَبُر)، وأرجو أن سعيد من أهل الصدق، وقد قَبِلَه الناس، وروى عنه الأئمة والثقات من الناس، وما تكلم فيه أحد إلا بخير.

وقال الذهبي: ثقة حجة، شاخ ووقع في الهرم ولم يختلط، وقال أيضاً: ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط وكذلك لا يوجد له شيء منكر.

وقال ابن حجر: مجمع على ثقته، لكن كان شعبة يقول حدثنا سعيد المقبري بعد أن كبر، وزعم الواقدي أنه اختلط قبل موته بأربع سنين، وتبعه ابن سعد، ويعقوب بن شيبة، وابن حبان، وأنكر ذلك غيرهم، روى له الجماعة[1].

٢- عبد الله بن أبي قتادة -واسم أبي قتادة الحارث بن ربعي على الراجح كما سيأتي- الأنصاري السلمي أبو إبراهيم، ويقال: أبو يحيى المدني (٩٥هـ).

ثقة، وثقه النسائي وذكره ابن حبان في الثقات، روى له الجماعة[2].

أبو قتادة الأنصاري الخزرجي السلمي: فارس رسول الله ﷺ، شهد أحداً والحديبية، وله

---

(١) الطبقات الكبرى (٥/٣٤٣/١٠٤٨)، الجرح والتعديل (٤/٥٧/٢٥١)، الكامل في الضعفاء (٣/٣٩١/٨٢٠)، تهذيب الكمال (١٠/٤٦٦/٢٢٨٤)، ميزان الاعتدال (٣/٢٠٤/٣١٩٠)، سير أعلام النبلاء (٥/٢١٧)، هدي الساري (١/٤٠٥)، التقريب (٢٣٢١).

(٢) الجرح والتعديل (٥/٣٢/١٣٩)، تهذيب الكمال (١٥/٤٤٠/٣٤٨٧)، التقريب (٣٥٣٨).

عدة أحاديث، اسمه الحارث بن ربعي على الصحيح، وقيل: اسمه النعمان، وقيل: عمرو، حدث عنه: أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، وعطاء بن يسار، وعلي بن رباح وآخرون، مات سنة أربع وخمسين[1].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

(١) الاستيعاب (٣١٣٠/١٧٣١/٤)، الإصابة (١٠٤٠٥/٣٢٧/٧).

مسند أبي هريرة رضي الله عنه

(٢٠/٨٤) – قال الإمام الترمذي في "جامعه" (٤/ ١٨٠ ح ١٦٤٩): (حدثنا أبو سعيد الأشج قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن ابن عجلان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، والحجاج، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «غَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»).

قال الدارقطني: يرويه ابن عجلان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة.

وأما أصحاب أبي حازم الحفاظ، منهم مالك بن أنس، وابن أبي حازم، والثوري، فرووه عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، وهو الصواب.

وهذا أبو حازم سلمة بن دينار[1].

وقال أيضا: تفرد به مُحَمَّد بن عجلان عنه، وتفرد به أبو خالد الأحمر عنه، والمحفوظ عن أبي حازم عن سهل بن سعد[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو حازم واختلف عليه فيه على وجهين:

١- أبو حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه:

٢- أبو حازم، عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه:

الوجه الأول: أبو حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه

أخرجه الترمذي (١٦٤٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٥٠٦) من طريق أبي سعيد الأشج.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٩٣٠٦) –ومن طريقه ابن ماجه (٢٧٥٥)، وابن أبي عاصم في الجهاد (٦٠)، وفي "الزهد" (٢٣٨)–.

كلاهما: (أبو بكر، وعبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج) عن أبي خالد الأحمر.

---

(١) علل الدارقطني (١١/١٧٩/٢٢٠٥).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥/ ٢٨٤).

وأبو يوسف الأنصاري في "الخراج" (ص١٧).

كلاهما: (أبو خالد، وأبو يوسف) عن ابن عَجلان، عَنْ أَبِي حازم به، بنحوه.

الوجه الثاني: أبو حازم، عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه:

أخرجه البخاري (٣٢٥٠)، ومسلم (١٨٨١)، والنسائي (٣٢٥٠)، (٣١١٨)،

وابن أبي شيبة في "مصنفه"(١٩٣٠٦)، وفي "مسنده" (٩٠)، والحميدي (٩٥٩)، وابن الجعد (٢٩٢٨)، والإمام أحمد (١٥٥٦٠)، (١٥٥٦٤)، (٢٢٨٤٤)، والدارمي (٢٤٤٣)، وأبو عوانة (٧٣٥٤)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٥٩٦٧) من طريق سفيان.

والبخاري (٦٤١٥)، ومسلم (١٨٨١)، والإمام أحمد (١٥٥٦٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٥٨٨٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٤٩١) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم.

والبخاري (٢٨٩٢)، والترمذي (١٦٦٤)، والإمام أحمد (٢٢٨٧٢) من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار.

والترمذي (١٦٤٨)، والإمام أحمد (١٥٥٦٩)، (١٥٥٧١)، (٢٢٨٥٧)، (٢٢٨٦٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٥٨٣٥)، (٦٠٠٤) من طريق العطاف بن خالد المخزومي.

وابن ماجه (٢٧٥٦) من طريق زكريا بن منظور.

والإمام أحمد (١٥٥٦٣)، (١٥٥٦٥)، (١٥٥٦٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٥٩٥٩) من طريق عمر بن علي المقدمي.

والإمام أحمد (١٥٥٦٨)، والروياني في "مسنده" (١٠١٨) من طريق فضيل بن سليمان النميري.

وابن الجعد في "مسنده" (٢٩٢٧)، والإمام أحمد (١٥٥٧٠)، (٢٢٨٥٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٥٧٩٧)، والبغوي في "شرح السنة" (٢٦١٥) من طريق مُحَمَّد بن مطرف.

وعبد بن حميد في "المنتخب من مسنده" (٤٥٦) من طريق سليمان بن بلال.

وأبو عوانة في "المستخرج" (٧٣٥٥)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٥٨٤٢) من طريق عبد الحميد بن سليمان.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٥٨٥٦)، (٥٨٥٨) من طريق يعقوب بن الوليد المدني.

جميعهم عن أبي حازم به، بنحوه، ولفظ عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عند الإمام أحمد: " «رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها، والروحة يروحها العبد في سبيل الله أو الغدوة خير من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم في الجنة خير من الدنيا وما عليها».

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على أبي حازم على وجهين:

فرواه على الوجه الأوّل: مُحَمَّد بن عجلان المدني ثقة اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه، تقدم.

ورواه على الوجه الثاني:

١- سفيان الثوري، إمام حافظ تقدم.

٢- عبد العزيز بن أبي حازم، صدوق فقيه[١].

٣- عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار صدوق يخطئ[٢].

٤- العطاف بن خالد المخزومي، صدوق يهم[٣].

٥- زكريا بن منظور القرظي، ضعيف[٤].

٦- عمر بن علي المقدمي، ثقة يدلس[٥].

٧- فضيل بن سليمان النميري، ليس بالقوي[٦].

٨- مُحَمَّد بن مطرف الليثي، ثقة[٧].

٩- سليمان بن بلال التيمي، ثقة[٨].

---

(١) التقريب (٤٠٨٨).

(٢) التقريب (٣٩١٣).

(٣) التقريب (٤٦١٢).

(٤) التقريب (٢٠٢٦).

(٥) التقريب (٤٩٥٢).

(٦) تهذيب الكمال (٢٣/٢٧١/٤٧٥٩).

(٧) التقريب (٤٩٥٢).

(٨) التقريب (٢٥٣٩).

١٠- عبد الحميد بن سليمان الخزاعي، ضعيف[1].

١١- يعقوب بن الوليد المدني، ضعيف منكر الحديث، كذبه الإمام أحمد وغيره.

وعليه يكون رجحان الوجه الثّاني ظاهر؛ لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد رواه عشرة من الرواة.

٢- الحفظ والإتقان؛ فجل رواة هذا الوجه من أصحاب أبي حازم الثقات.

٣- حكم الترمذي على الوجه الأول بالغرابة حيث قال عقب تخريجه: (هذا حديث حسن غريب)[2].

٤- ترجيح الدارقطني للوجه الثّاني بقوله: (وهو الصواب).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح صحيح أخرجه البخاري ومسلم كما تقدم.

---

(١) التقريب (٤٩٥٢).

(٢) جامع الترمذي (٤/١٨٠).

(٢١/٨٥) – قال البيهقي في "شعب الإيمان" (١٢/ ٢٨٦ ح ٩٤١١): (أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بن الْفَضْلِ الْقَطَّانُ، أَنَا عبد الله بن جَعْفَرٍ، نَا يَعْقُوبُ بن سُفْيَانَ، نَا عَمْرُو بن الرَّبِيعِ بن طَارِقٍ، نَا يَحْيَى بن أَيُّوبَ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: «الَّذِي يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ الله شَهِيدٌ، وَالَّذِي يَمُوتُ بِالْبَطَنِ شَهِيدٌ، وَالَّذِي يَمُوتُ غَرَقًا شَهِيدٌ، وَالنُّفَسَاءُ شَهِيدٌ».

قال الدارقطني: يرويه الزهري، واختلف عنه؛ فرواه عقيل بن خالد ويونس بن يزيد والنعمان بن راشد، عن الزهري، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

واختلف عن يونس، فقال أبو الأسود النضر بن عبد الجبار، عن ابن لهيعة، عن يونس، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

والمحفوظ: عن يونس، عن الزهري، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه الزهري واختلف عليه فيه على وجهين:

١- الزهري، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢- الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الأول: الزهري، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (٥٢٠٠) من طريق النعمان بن راشد.

والبيهقي في "شعب الإيمان" (٩٤١١)، وفي "الآداب" (٧٤٤) من طريق يحيى بن أيوب.

وعلقه الدارقطني في "العلل" (١٠/١٣٥) عن عقيل بن خالد.

ثلاثتهم: (النعمان، ويحيى، وعقيل) عن الزهري به، ولفظ النعمان بنحوه، إلا أنه قال: «والطاعون شهادة»، وزاد: «والحرق شهادة».

وتوبع الزهري على هذا الوجه؛ تابعه:

١- سُمَيٌّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن:

أخرجه مالك في "الموطأ" (٦) – ومن طريقه الإمام أحمد في "مسنده" (٨٣٠٥)،

والبخاري (٢٨٢٩)، والترمذي (١٠٦٣)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٧٤٨٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٣١٨٨)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٩٤١٢) من طريق سُمَيٍّ عن أبي صالح به، ولفظه: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ، إِذْ وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ، فَأَخَّرَهُ فَشَكَرَ اللهُ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ»، وَقَالَ: «الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: الْمَطْعُونُ، وَالْمَبْطُونُ، وَالْغَرِقُ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللهِ»، وَقَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لم يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهِمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهَمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا»، فساقه بعضهم بتمامه أو مقتصراً على القطعة الثّانية منه.

٢- سهيل بن صالح:

أخرجه مسلم (١٩١٥) من طريق جرير.

وابن ماجه (٢٨٠٤) من طريق عبد العزيز بن المختار.

وعبد الرزاق في "مصنفه" (٩٥٧٤) عن معمر.

والطيالسي في "مسنده" (٢٥٢٩) – ومن طريقه أبو عوانة في "المستخرج" (٧٤٧٢)- من طريق وهيب بن خالد الباهلي.

والإمام أحمد في "مسنده" (١٠٧٦٢)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٧٤٧٤)/(٧٤٧٥) من طريق حماد بن سلمة.

وابن حبان في "صحيحه" (٣١٨٦) من طريق خالد بن عبد الله الطحان.

خمستهم: (جرير، ومعمر، ووهيب، وحماد، وخالد) عن سهيل بن أبي صالح به، بنحوه، ولم يذكر الغريق في روايته عن أبيه، بل قال: وحدثني عبيد الله بن مقسم عن أبي ولم أسمعه منه أنه زاد في هذا الحديث: «والغريق».

الوجه الثاني: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه:

علقه الدارقطني عن أبي الأسود النضر بن عبد الجبار، عن ابن لهيعة، عن يونس، عن الزهري به.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على الزهري فرواه عنه على الوجه الأول:

١- عقيل بن خالد، ثقة ثبت، كان يصحب الزهري في حضره وسفره، قال يونس بن

يزيد: ما أحد أروى عن الزهري من عقيل[1].

٢- يونس بن يزيد، ثقة تقدم القول بأنه في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، وقد سئل الإمام أحمد عن عقيل ويونس؟ فقال: عقيل، وذاك إن يونس ربما رفع الشيء من رأي الزهري يصيره: عن ابن المسيب، وقد روى يونس عن عقيل.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي: عقيل أحب إليك أم يونس؟ قال عقيل أحب إلي من يونس[2].

٣- النعمان بن راشد، قال ابن معين: عن الزهري وغير الزهري هو ضعيف الحديث[3].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

يونس بن يزيد - في الوجه الثاني عنه - وهو وجه مرجوح لكونه من رواية ابن لهيعة، **وعليه يكون الوجه الأول هو الراجح عن الزهري لعدة قرائن:**

١- العدد؛ فقد رواه ثلاثة من الرواة.

٢- الحفظ والاتقان؛ فيونس بن يزيد وعقيل بن خالد ثقات أثبات.

٣- القوة في الشيخ؛ فعقيل بن خالد ويونس بن يزيد يعدون في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري.

٤- المتابعة التامة للزهري على هذا الوجه من عدد من الثقات كما تقدم.

٥- ترجيح الدارقطني لهذا الوجه حيث قال: (والمحفوظ: عن يونس، عن الزهري، عن أبي صالح، عن أبي هريرة).

دراسة الإسناد:

١- الزهري: تقدمت ترجمته في الحديث (٢٢).

٢- سعيد بن المسيب: تقدمت ترجمته في الحديث (٣٧).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

---

(١) تاريخ دمشق (٤١/٤١)، التقريب (٤٦٦٥).

(٢) الجرح والتعديل (٤٣/٧)، تاريخ دمشق (٤٥/٤١).

(٣) سؤالات ابن الجنيد (٦٩٨).

(٢٢/٨٦)- قال العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٣/ ٤٦١): (حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، حدثنا عبد الملك بن الوليد الطائي، حدثنا الفرج بن يحيى، عن ابن أبي ذئب، عن صالح، مولى التوأمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا سَبْقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ أَوْ خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ»).

قال العقيلي: هذا يرويه الناس عن ابن أبي ذئب، عن نافع بن أبي نافع، عن أبي هريرة، وهو الصحيح.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه ابن أبي ذئب واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

١- مُحَمَّد بن أبي ذئب، عن صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢- مُحَمَّد بن أبي ذئب، عن عباد، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٣- مُحَمَّد بن أبي ذئب، عن نافع بن أبي نافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الأول: مُحَمَّد بن أبي ذئب، عن صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٢/٤٦١) من طريق الفرج بن يحيى عن ابن أبي ذئب به، بلفظه.

الوجه الثاني: مُحَمَّد بن أبي ذئب، عن عباد بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه الشافعي في "مسنده" (٣٤٩) –ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٩٧٥٠)–، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢٢٩)، من طريق ابن أبي فديك.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٨٨٣)، (١٨٨٨) من طريق عبد الله بن وهب.

كلاهما: (ابن أبي فديك، وابن وهب) عن مُحَمَّد بن أبي ذئب به، بنحوه.

الوجه الثالث: مُحَمَّد بن أبي ذئب، عن نافع بن أبي نافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه أبو داود (٢٥٧٤)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٩٣/١٤) من طريق أحمد بن عبد الله بن يونس.

والترمذي (١٧٠٠)، وابن أبي شيبة (٣٣٥٦٢)، والإمام أحمد في "مسنده" (١٠١٣٨) من طريق وكيع.

والنسائي في "المجتبى" (٣٥٨٥)، وفي "السنن الكبرى" (٤٤١٠) من طريق خالد بن الحارث.

والنسائي في "المجتبى" (٣٥٨٦)، وفي "السنن الكبرى" (٤٤١١)، وعلي بن الجعد في "مسنده" (٢٧٦٠)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٨٩٢)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٩٣/١٤)، وابن عدي في "الكامل" (٢٢٤/٦) من طريق سفيان الثوري.

والشافعي في "السنن المأثورة" (٦٧٧)، (٦٧٩) – ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٩٧٤٩)، وفي "معرفة السنن والآثار" (١٩٤٤١)، (١٩٤٤٢)- عن مُحَمَّد بن إسماعيل بن أبي فديك.

والطيالسي في "مسنده" (٢٤٩٦) – ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٩٧٤٧)-.

وعلي بن الجعد في "مسنده" (٢٧٥٩).

والإمام أحمد في "مسنده" (١٠١٣٨)، وإبراهيم الحربي في "غريب الحديث" (٨٥٢/٢) من طريق يحيى بن سعيد القطان.

والإمام أحمد في "مسنده" (١٠١٣٨) عن يزيد بن هارون.

وابن المنذر في "الإقناع" (١٦٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٨٨٨) من طريق عبد الله بن وهب.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٨٨٩)، (١٨٩٠)، والطبراني في "فضل الرمي وتعليمه" (٣٧)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٩٣/١٤) من طريق عبد الله القعنبي.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٨٩٠) من طريق أبي عامر العقدي، وعثمان بن عمر.

وابن حبان في "صحيحه" (٤٦٩٠) من طريق المعتمر بن سليمان.

والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٩٧٤٨) من طريق زيد بن الحباب.

وعلقه البخاري في "التاريخ الكبير" (٨٢/٨) عن الضحاك بن مخلد أبي عاصم النبيل.

جميعهم – ستة عشر راوياً- (أحمد بن يونس، ووكيع، وخالد بن الحارث، والثوري، وابن أبي فديك، والطيالسي، وابن الجعد، ويحيى القطان، ويزيد بن هارون، وابن وهب، والقعنبي، وأبو عامر العقدي، وعثمان بن عمر، والمعتمر بن سليمان، وزيد بن الحباب، والضحاك بن مخلد) عن ابن أبي ذئب به، بنحوه.

وتوبع ابن أبي ذئب؛ تابعه مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة – في أحد الأوجه عنه-، فقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١- مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة، عن نافع، عن أبي هريرة ﷺ:

أخرجه الطبراني في "المعجم الصغير" (٥٠)، وفي "فضل الرمي وتعليمه" (٣٧) من طريق الثوري عن مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة به، بمثله.

٢- مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة، عن أبي الحكم، عن أبي هريرة ﷺ:

أخرجه النسائي في "المجتبى" (٣٥٨٩)، وفي "السنن الكبرى" (٤٤١٤)، وابن ماجه (٢٨٧٨)، والإمام أحمد في "مسنده" (٧٤٨٢)، (٨٩٩٣)، (٩٤٨٧)، وإبراهيم الحربي في "غريب الحديث" (١١١٧/٣)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٨٨٤)، (١٨٨٧)، وابن عدي في"الكامل" (٢٢٢٩/٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٩٧٥١) من طريق مُحَمَّد بن عمرو عن أبي الحكم الليثي به، بنحوه.

٣- مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ.

علقه الدارقطني في "العلل" (٣٠١/٩) ولم أقف على إسناده.

والوجه الثّاني هو الراجح عن مُحَمَّد بن عمرو، قال الدارقطني: وهو الأصح[1].

وقد روي الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير طريق نافع بن أبي نافع:

فقد روي من طريق أبي الحكم الليثي –كما تقدم تخريجه في الوجه الثّاني من الاختلاف على مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة-.

---

(١) ينظر علل الدارقطني (٣٠١/٩)، ذكر الدارقطني الاختلاف على مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة وذكرته هنا وبينت الراجح باختصار، إذ منهجي في البحث الاقتصار على الاختلاف الرئيس الذي نص عليه الناقد، دون دراسة الاختلافات الواردة في المتابعات إذا لم يكن لها تأثير في الترجيح.

وأخرجه النسائي في "المجتبى" (٣٥٨٧)، وفي "السنن الكبرى" (٤٤١٢)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢٧٧/٤)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٨٨٦)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (١١٠) من طريق عبيد الله بن أبي جعفر، عن أبي الأسود مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن نوفل، عن سليمان بن يسار، عن أبي عبد الله مولى الجندعيين.

والإمام أحمد في "مسنده" (٨٦٩٣) من طريق عبد الله بن لهيعة، عن أبي الأسود، عن سليمان بن يسار، عن أبي صالح السمان.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٣٥٦٣) عن وكيع.

وعلقه الدارقطني في "العلل" (٢٣٠/١١) عن عبد الله بن وهب، وعن معاذ بن هشام.

ثلاثتهم: (وكيع، وابن وهب، ومعاذ) من طريق أبي الفوارس.

والفاكهي في "الفوائد" (٦٩)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٢١٦٨)، وابن عدي في "الكامل" (٣١٩/٥)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٣٩٨/١) من طريق عبد الحميد بن سليمان، عن أبي الزناد، عن سعيد المقبري.

وابن عدي في "الكامل" (٣٦/٧) من طريق نصر بن باب، عن كثير بن زيد الأسلمي، عن المطلب.

ستتهم: (أبو الحكم، وأبو عبد الله، وأبو صالح السمان، وأبو الفوارس، والمقبري، والمطلب) عن أبي هريرة ﷺ، إلا أن أبا عبد الله – في رواية النسائي–، وأبا الفوارس – في رواية ابن أبي شيبة وفي إحدى روايتي الدارقطني– رووه موقوفاً، وأما متنه فإنهم جميعاً عدا سعيد المقبري لم يذكروا لفظ "نصل"، ورواية المقبري عند الفاكهي ليس فيها لفظ "خف".

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على مُحَمَّد بن أبي ذئب على ثلاثة أوجه:

فرواه عنه على الوجه الأوّل: الفرج بن يحيى الكوفي، يخالف في حديثه، مضطرب الحديث[1].

---

(١) الضعفاء الكبير (٤٦١/٣).

ورواه على الوجه الثاني:

١- مُحَّد بن إسماعيل بن أبي فديك، صدوق من أثبت الناس في ابن أبي ذئب، تقدم.

٢- عبد الله بن وهب، ثقة حافظ تقدم.

ورواه على الوجه الثّالث:

١- أحمد بن يونس، ثقة حافظ تقدم.

٢- وكيع بن الجراح، ثقة حافظ تقدم.

٣- خالد بن الحارث، ثقة ثبت تقدم.

٤- الثوري، إمام حافظ تقدم مراراً

٥- مُحَّد بن إسماعيل بن أبي فديك، صدوق تقدم قريباً.

٦- أبو داود الطيالسي، ثقة حافظ تقدم.

٧- علي بن الجعد، ثقة ثبت تقدم.

٨- يحيى القطان، الإمام الناقد تقدم مراراً.

٩- يزيد بن هارون، ثقة متقن تقدم.

١٠- عبد الله بن وهب، ثقة حافظ تقدم قريباً.

١١- عبد الله بن مسلمة القعنبي، ثقة عابد[١].

١٢- أبو عامر العقدي، عبد الملك بن عمرو، من أوثق أصحاب ابن أبي ذئب، قال ابن مهدي: كتبت حديث ابن أبي ذئب عن أوثق شيخ: أبي عامر العقدي[٢].

١٣- عثمان بن عمر، ثقة تقدم.

١٤- المعتمر بن سليمان التيمي، ثقة[٣].

---

(١) التقريب (٣٦٢٠).

(٢) التهذيب (٢/٦١٩).

(٣) التقريب (٦٧٨٥).

١٥- زيد بن الحباب، صدوق تقدم.

١٦- الضحاك بن مخلد أبو عاصم النبيل، ثقة ثبت(١).

ولا شك أن الوجه الثالث هو الراجح ولا مقارنة بينه وبين بقية الأوجه؛ فقد رواه عدد كبير من الرواة الثقات، وفيهم من كبار الحفاظ كالثوري ويحيى القطان، وقد رجح العقيلي وابن عبد البر بهذه القرينة، قال العقيلي: هذا يرويه الناس عن ابن أبي ذئب، عن نافع بن أبي نافع، عن أبي هريرة ﷺ، وهو الصحيح(٢).

وقال ابن عبد البر: هذا حديث احتاج الناس فيه إلى ابن أبي ذئب، فرواه عنه جماعة من الأئمة(٣).

دراسة الإسناد:

١- مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب: تقدمت ترجمته في الحديث (٥٠).

٢- نافع بن أبي نافع مولى أبي أحمد بن حجر أبو عبد الله البزاز.

روى عن: معقل بن يسار، وأبي هريرة ﷺ.

وعنه: ابن أبي ذئب، وأبو العلاء خالد بن طهمان الخفاف.

وثقه ابن معين -في رواية الدوري-، وابن حجر، وقال: قال ابن المديني: مجهول، ولم يذكر البخاري وأبو حاتم راوياً له إلا ابن أبي ذئب، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يعد في أهل المدينة، يروي عن أبي هريرة ﷺ في السبق، روى عنه ابن أبي ذئب، وأما الذي يروي عن معقل بن يسار فقد أفرده ابن أبي حاتم عن الراوي عن أبي هريرة ﷺ، فقال: يروي عن معقل ﷺ، روى عنه أبو العلاء، وسئل أبي عنه فقال: هذا أبو داود نفيع، وهو ضعيف(٤).

والذي يظهر -والله تعالى أعلم- أنهما اثنان وأن الذي يروي عن أبي هريرة ﷺ ثقة كما ذكر الحافظ ابن حجر.

---

(١) التقريب (٢٩٧٧).

(٢) الضعفاء الكبير (٤٦١/٣).

(٣) الاستذكار (١٤١/٥).

(٤) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (٨٥١)، التاريخ الكبير(٢٢٦١/٨٣/٨)، الجرح والتعديل (٤٥٣/٨/ ٢٠٧٤)، الثقات (٥٧٥٩/٤٦٨/٥)، تهذيب الكمال(٢٩٣/٢٩/)، التهذيب(٧٤٠/٣٦٦/١٠)، التقريب (٧٠٨٣).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح –إن كان نافع هو الثقة الذي يروي عن أبي هريرة وقد تقدم حاله وذكر من صححه ومن ضعفه–، والحديث صححه ابن حبان، وابن القطان، وابن دقيق العيد[١].

أما الطرق الأخرى عن أبي هريرة ﷺ فلا تخلو من مقال:

فالأول: من رواية مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة وهو صدوق له أوهام، وقد تفرد به، وشيخه أبو الحكم لايعرف[٢].

والثّاني: هو من رواية عبيد الله بن أبي جعفر، عن أبي الأسود مُحَمَّد بن عبد الرحمن، عن سليمان بن يسار، عن أبي عبد الله مولى الجندعيين، وقد اختلف فيه على أبي الأسود، مما يدل على الاضطراب فيه.

والثالث من رواية ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن سليمان بن يسار، عن أبي صالح السمان، وابن لهيعة متكلم فيه وقد لخص ابن حجر حاله بقوله: صدوق خلط بعد احتراق كتبه[٣].

والرابع فيه أبو الفوارس، وقد اختلف عليه في رفعه ووقفه؛ ولذا أعله الدارقطني فقال: وقفه معاوية بن هشام وغيره، والموقوف أشبه، لا يعرف أبو الفوارس إلا في هذا الحديث[٤].

والخامس تفرد به عبد الحميد بن سليمان، وهو ضعيف –تقدم–، وقد أنكره ابن عدي في "الكامل" فقال: هذا بهذا الإسناد لا أعلم يرويه عن أبي الزناد غير عبد الحميد[٥].

والسادس تفرد به نصر بن باب، عن كثير بن زيد، ونصر ليس بالقوي؛ ولذا أنكره عليه ابن عدي في "الكامل"[٦].

---

(١) المحرر في الحديث (٥١١/٢ ح ٩٢٨)، التلخيص الحبير (١٦١/٤)، الإمام (٥٥٧/٢ح ١٠٩١).

(٢) ميزان الاعتدال (٥١٦/٤).

(٣) التقريب (٣٥٨٧).

(٤) العلل (٢٣٠/١١).

(٥) الكامل (٣١٩/٥).

(٦) (٣٦/٧).

(٢٣/٨٧) – قال ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٧٧): (حدثنا طلحة بن زيد عن الخليل بن مرة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «أَوَّلُ ثَلاثَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ الشَّهِيدُ، وَعبد مَمْلُوكٌ عبد رَبَّهُ وَنَصَحَ مَوَالِيَهُ وَفَقِيرٌ ذُو عِيَالٍ عَفِيفٌ وَأَوَّلُ ثَلاثَةٍ يَدْخُلُونَ النَّارَ سُلْطَانٌ جَائِرٌ وَذُو ثَرْوَةٍ مِنْ مَالٍ لا يُعْطِي حَقَّهَا وَفَقِيرٌ فَخُورٌ»).

قال الدارقطني: رواه مغيرة السراج، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبيه، المتن الأول.

ووهم فيه: والحفاظ من أصحاب يحيى يروونه، عن يحيى، عن عامر العقيلي، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهو الصواب[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه يحيى بن أبي كثير واختلف عليه فيه على وجهين:

١- يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ.

٢- يحيى بن أبي كثير، عن عامر العقيلي، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ.

الوجه الأول: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ:

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١٧٧/٥) من طريق الخليل بن مرة.

وعلقه الدارقطني عن مغيرة السراج.

كلاهما: (الخليل، ومغيرة) عن يحيى بن أبي كثير به بلفظه.

الوجه الثاني: يحيى بن أبي كثير، عن عامر العقيلي، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ:

أخرجه الترمذي (١٦٤٢)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٩٣٣٥)، والإمام أحمد في "مسنده" (١٠٢٠٥)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٠٦٣) من طريق علي بن المبارك.

---

(١) علل الدارقطني (٢٧٢/٤).

وابن المبارك في "الجهاد" (٤٦)، والطيالسي في "مسنده" (٢٦٩٠)- ومن طريقه تمام في "فوائده" (١٣٨٥)، وأبو نعيم في "صفة الجنة" (٨٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧٢٢٧)، وفي "شعب الإيمان" (٨٢٤٦)-، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٩٥٥٦)، (٣٥٩٦٩)، والإمام أحمد في "مسنده" (٩٤٩٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٢٤٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٣١٢)، (٤٦٥٦)، (٧٢٤٨)، (٧٤٨١) والحاكم في "المستدرك" (١٤٢٩) من طرق عن هشام الدستوائي.

وعبد بن حميد في "المنتخب" (١٤٤٦) من طريق حميد بن مهران.

والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (٥٨٠) من طريق شيبان بن عبد الرحمن.

وتمام في "فوائده" من طريق الأوزاعي.

وعلقه أبو نعيم في "صفة الجنة" (٨٠) عن حماد بن سلمة.

ستتهم: (علي بن المبارك، وهشام الدستوائي، وحميد، وشيبان، والأوزاعي، وحماد بن سلمة) عن يحيى بن أبي كثير به، بنحوه، واقتصر ابن أبي شيبة وابن حبان على القطعة الأولى منه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على يحيى بن أبي كثير على وجهين، فرواه على الوجه الأول:

١- الخليل بن مرة الضبعي البصري، ضعيف[1].

٢- المغيرة بن مسلم السراج، صدوق[2].

ورواه على الوجه الثاني:

١- علي بن المبارك الهنائي، ثقة كان له عن يحيى ابن أبي كثير كتابان أحدهما سماع والآخر إرسال فحديث الكوفيين عنه فيه شيء، وهذا الحديث منها، لكنه وافق الثقات الأثبات في رواية هذا الوجه عن يحيى بن أبي كثير.

---

(١) التقريب (١٧٥٧).

(٢) التقريب (٦٨٥٠).

٢- هشام الدستوائي، ثقة ثبت تقدم، وهشام من أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير، قال الإمام أحمد: ليس أحد أثبت في يحيى بن أبي كثير من هشام الدستوائي(١).

٣- حميد بن مهران، لم أقف له على ترجمة.

٤- شيبان بن عبد الرحمن، ثقة تقدم.

٥- الأوزاعي، إمام ثقة تقدمت ترجمته في الحديث (٣٩).

٦- حماد بن سلمة، ثقة تقدم.

وعليه يكون الوجه الثّاني هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد رواه ستة من الرواة.

٢- الحفظ والإتقان، فغالب رواة الوجه الثّاني ثقات.

٣- مخالفة الجادة، فرواة الوجه الأول سلكوا الجادة، ومن خالف الجادة مقدم على من سلكها.

٤- القوة في الشيخ؛ فبعض رواة الوجه الثّاني من أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير، قال الإمام أحمد: حرب وهشام وشيبان وعلي بن المبارك، هؤلاء الأربعة أثبات في يحيى بن أبي كثير(٢).

وقال ابن معين: ليس أحد في يحيى بن أبي كثير مثل هشام الدستوائي والأوزاعي، وعلي بن المبارك بعد هؤلاء(٣).

٥- ترجيح الدارقطني لهذا الوجه بقوله: وهو الصواب.

دراسة الإسناد:

١- يحيى بن أبي كثير: تقدمت ترجمته في الحديث (٤٣).

٢- عامر العقيلي عامر بن عقبة، حكاه البخاري، وجزم ابن حبان بأن اسم أبيه عبد الله بن شقيق، روى عن: أبيه، وعنه: يحيى بن أبي كثير، روى له الترمذي، قال الذهبي:

---

(١) سؤالات أبي داود (٤٨٩).

(٢) إكمال مغلطاي (٢٤/٤).

(٣) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (١٨٠/٤/ ٣٨٢٥).

شيخ روى عنه يحيى بن أبي كثير لا يعرف، وقال ابن حجر: مقبول[1].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه المحفوظ ضعيف لجهالة عامر العقيلي -والله تعالى أعلم-.

(١) التاريخ الكبير (٦/٤٥٧/٢٩٧٩)، الثقات (٧/٢٥٠/٩٩٢٤)، التهذيب (١٢/٣٩٤/٢٥٥٣)، ميزان الاعتدال (٤/٢١/٤١٠١)، التقريب (٣١٠٦).

(٢٤/٨٨) – قال تمام في "فوائده" (٢/ ٥٨): (حدثنا أبو الحسن خيثمة بن سليمان، وعلي بن يعقوب بن إبراهيم في آخرين قالوا: ثنا أبو علي الحسن بن جرير البزاز الصوري، ثنا عتيق بن يعقوب، ثنا مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ لا يَهْنِي أَحَدُكُمْ نَوْمَهُ، ولا طَعَامَهُ، ولا شَرَابَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ[1] مِنْ وَجْهِهِ فَلْيُعَجِّلِ الْمَسِيرَ إِلَى أَهْلِهِ».

قال الدارقطني: يرويه مالك بن أنس، واختلف عنه؛

فرواه أصحاب "الموطأ" عن مالك، عن سمي، مولى أبي بكر، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

ورواه عتيق بن يعقوب، عن مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

ورواه رواد بن الجراح، عن مالك، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن القاسم، عن عائشة، وعن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. والصحيح: حديث سمي[2].

وقال أبو نعيم: صحيح من حديث مالك، اختلفت عليه على أربعة أقاويل: المشهور ما في الموطأ سمي عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن مالك، عن سهيل، عن أبيه، وتفرد رواد بن الجراح، عن مالك، عن ربيعة، عن القاسم، عن عائشة[3].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه الإمام مالك واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

١- مالك، عن سمي مولى أبي بكر، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢- مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

---

١ النَّهْمَة: بلوغ الهمة في الشيء. انظر: النهاية (٥/١٣٨).

(٢) علل الدارقطني (١٠/١١٨).

(٣) حلية الأولياء (٦/٣٤٤).

٣- مالك، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها.

٤- مالك، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الأوّل: مالك، عن سمي مولى أبي بكر، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه البخاري (١٨٠٤)، ومسلم (١٩٢٧)، وأبو الشيخ الأصبهاني في " أمثال الحديث" (٢٠٥)، والبيهقي في "الآداب" (٦٥٨) من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي.

والبخاري (٣٠٠١) عن عبد الله بن يوسف.

والبخاري (٥٤٢٩) عن أبي نعيم الفضل بن دكين.

ومسلم (١٩٢٧)، والنسائي في "الكبرى" (٨٧٨٣) – ومن طريقه أبو أحمد الحاكم في عوالي مالك (٢٢٥)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢٢٥)-، وأبو العباس السراج في "البيتوتة" (٢٠) – ومن طريقه الخطيب البغدادي في "تاريخه" (٣٥٤/٤)، والبغوي في "شرح السنة" (٢٦٨٨)- عن قتيبة بن سعيد.

ومسلم (١٩٢٧) من طريق إسماعيل بن أبي أويس.

ومسلم (١٩٢٧)، وأبو طاهر الأصبهاني في "الطيوريات" (٨٦١) من طريق منصور بن أبي مزاحم.

ومسلم (١٩٢٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠٣٦١)، وابن عساكر في "معجم الشيوخ" (٤١٣) من طريق يحيى بن يحيى التميمي.

وأبو مصعب الزبيري – في روايته للموطأ- (٢٠٦٣) – وعنه مسلم (١٩٢٧) وابن ماجه (٢٨٨٢)-.

وابن حبان في "صحيحه" (٢٧٠٨) من طريق عمر بن سعيد بن سنان.

وأبو بكر الإسماعيلي في "معجم الشيوخ" (٤٧٧/١) – ومن طريقه السهمي في "تاريخ جرجان" (٣٩٣/١)- من طريق مُحَمَّد بن بندار العطار.

وسليم الرازي في "عوالي مالك" (٣٠٦)، والشحامي في "زوائده على عوالي مالك" (٢٧٤)، وأبو اليمن الكندي في "عوالي مالك" (٤١٠)، وابن الحاجب في "عوالي مالك" (٤٧١)، وابن رجب في "الذيل على طبقات الحنابلة" (١٧٣/١) من طريق إبراهيم بن

عبد الصمد الهاشمي.

خمستهم: (مسلم، وابن ماجه، وعمر بن سعيد بن سنان، ومُحَمَّد بن بندار، وإبراهيم الهاشمي) عن أبي مصعب الزبيري.

ومُحَمَّد بن الحسن –في روايته للموطأ– (٩٧٧).

وسويد بن سعيد –في روايته للموطأ– (٧٥٦) – ومن طريقه ابن ماجه (٢٨٨٢)، وأبو أحمد الحاكم في "عوالي مالك" (٥٣)–.

والنسائي في "السنن الكبرى" (٨٧٣٣)، (١٠٣٦١) من طريق يحيى بن يحيى.

وابن ماجه (٢٨٨٢)، وأبو أحمد الحاكم في "عوالي مالك" (٥٣)، (٨٦)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢٢٥)، وأبو الحسين الكلابي في "عوالي مالك" (٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦١/٤٣)، وأبو طاهر الأصبهاني في "الطيوريات" (١٢٣) من طريق هشام بن عمار.

والإمام أحمد في "مسنده" (٧٢٢٤)، (٧٢٢٥)، والبزار في "مسنده" (٨٩٦١) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

والإمام أحمد في "مسنده" (٩٧٤٠)، وأبو بكر المقرئ في "المنتخب من غرائب أحاديث مالك" (١٤)، وابن جميع الصيداوي في "معجم الشيوخ" (٢٢٥) من طريق وكيع.

والدارمي في "مسنده" (٢٧١٢) من طريق خالد بن مخلد.

وأبو عوانة في "المستخرج" (٣٥٨٧)، (٧٥١٨) من طريق ابن وهب.

وأبو عوانة في "المستخرج" (٣٥٨٨)، (٧٥١٩) من طريق مطرف.

وأبو الشيخ الأصبهاني في "طبقات المحدثين" (٤٦/٢)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٩٦/٢) من طريق عبد الكريم بن هارون.

وابن جميع الصيداوي في "معجم الشيوخ" (٢٢٥) من طريق جعفر بن عون.

وأبو أحمد الحاكم في "عوالي مالك" (٢٠٤)، وعمر بن الحاجب في "عوالي مالك" (٥٠٥) من طريق كامل بن طلحة.

وأبو بكر بن المقرئ في "المنتخب من غرائب أحاديث مالك" (١٥)، أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٦٥/٢)، وابن عبد البرفي "التمهيد" (٣٣/٢٢) من طريق الهيثم بن خارجة.

وأبو بكر بن المقرئ في "المنتخب من غرائب أحاديث مالك" (١٤) من طريق جرير بن عبد الحميد.

وأبو طاهر السلفي في "معجم السفر" (٢٠) من طريق مُحَمَّد بن النعمان بن شبل الباهلي.

جميعهم- ثلاثة وعشرون راوياً-: (القعنبي، وعبد الله بن يوسف، وأبو نعيم، وقتيبة، وإسماعيل، ومنصور، ويحيى التميمي، وأبو مصعب، ومُحَمَّد بن الحسن، وسويد، ويحيى بن يحيى، وهشام، وابن مهدي، ووكيع، وخالد، وابن وهب، ومطرف، وعبد الكريم، وجعفر، وكامل، والهيثم، وجرير، ومُحَمَّد بن النعمان) عن مالك به، بنحوه.

الوجه الثاني: مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه تمام في "فوائده" (١١٣٥)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (٣٤٤/٦) من طريق عتيق بن يعقوب، عن مالك به، بنحوه.

الوجه الثالث: مالك، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (٧٦٣) من طريق أحمد بن بشير الطيالسي عن مُحَمَّد بن جعفر الوركاني.

وابن عدي في "الكامل" (٤٦٢/٣) من طريق أبي أمية الطرسوسي عن خالد بن مخلد.

وتمام في "فوائده" (١١٣٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٩٩/٥١) من طريق مُحَمَّد بن إبراهيم الرازي عن أبي مصعب الزبيري.

وعلقه الطبراني في "الأوسط" (٧٦٣) عن مُحَمَّد بن خالد بن عثمة.

وعلقه الدارقطني عن عبد العزيز بن الماشجون.

خمستهم: (الوركاني، وخالد بن مخلد، وأبو مصعب، ومُحَمَّد بن خالد، وابن الماشجون) عن مالك به، بنحوه.

وتوبع مالك على هذا الوجه؛ تابعه:

١- إبراهيم بن يحيى الأسلمي:

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٩٢٥٥) عن الأسلمي، عن سهيل به، بنحوه.

٢- عبد العزيز الداروردي:

أخرجه ابن ماجه (٢٨٨٢) من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب.

وابن عبد البر في "التمهيد" (٣٥/٢٢) من طريق عبد الرحمن بن عوف.

كلاهما: (يعقوب، وعبد الرحمن) عن الداروردي عن سهيل به، بنحوه.

الوجه الرّابع: مالك، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها:

أخرجه أبو عوانة في "المستخرج" (٧٥٢٠)، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (٦٩/٢)، وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٧٨٥)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٤٤٥١)، وفي "الصغير" (٦١٣) من طريق رواد بن الجراح.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى. . .

الاختلاف على أبي مصعب الزبيري فرواه عنه على الوجه الأول:

١- الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري صاحب الصحيح، ثقة حافظ[(١)].

٢- محمد بن يزيد الربعي القزويني ابن ماجه صاحب السنن، حافظ صنف السنن والتاريخ والتفسير[(٢)].

٣- عمر بن سعيد بن سنان، لم أقف له على ترجمة.

٤- محمد بن بندار بن سهل بن سعيد أبو عبد الله الإستراباذي المعروف بالعطار، ثقة[(٣)].

٥- إبراهيم بن عبد الصمد بن موسى أبو إسحاق الهاشمي، آخر من روى الموطأ عن أبي مصعب[(٤)].

ورواه على الوجه الثّالث:

محمد بن إبراهيم الرازي، متروك.

---

(١) التقريب (٦٦٢٣).

(٢) التقريب (٦٤٠٩).

(٣) تاريخ جرجان (٣٩٣/١)، تاريخ الإسلام (٢٥٦/٢٢).

(٤) ميزان الاعتدال (١٤٢/١٦٨/١).

وهذا الوجه مردود؛ لحال راويه ومخالفته لجمع الرواة عن أبي مصعب، ويكفي في ترجيح الوجه الأول أنه مخرج في صحيح مسلم، لذا قال ابن عساكر بعد تخريج هذا الوجه: قد أخطأ الرازي –يعني مُحَمَّد بن إبراهيم- على أبي مصعب، فإنه إنما رواه عن مالك على ما رواه عنه غيره من الثقات عن سمي عن أبي صالح، وإبراهيم هذا قال عنه الدارقطني: متروك، وقال: دجال يضع الحديث[(١)].

الاختلاف على خالد بن مخلد:

فرواه عنه على الوجه الأوّل: الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن أبو مُحَمَّد السمرقندي الحافظ صاحب المسند[(٢)].

ورواه على الوجه الثّالث: أبو أمية الطرسوسي كما جاء عند ابن عدي في "الكامل"، وجعله من مناكير خالد بن مخلد وقال: هذا لا يعرف لمالك عن سهيل، إنما يرويه مالك في "الموطأ" عن سمي عن أبي صالح[(٣)].

والخطأ في هذا الرواية ليس من خالد بن مخلد، وإنما من الرواي عنه أبو أمية الطرسوسي مُحَمَّد بن إبراهيم بن مسلم وهو صدوق يهم[(٤)]، وقد سلك به الجادة، فلعل هذا من أوهامه لا سيما وقد خالف إماماً من أئمة الحديث وهو الدارمي.

الاختلاف على الإمام مالك:

فرواه على الوجه الأول:

١- عبد الله بن مسلمة القعنبي، ثقة تقدم.

قال ابن المديني: لا يقَّدم من رواة الموطأ أحدٌ على القعنبي[(٥)].

٢- عبد الله بن يوسف التنيسي، ثقة متقن من أثبت الناس في الموطأ[(٦)].

---

(١) تاريخ دمشق (٥١/٢٠٢).

(٢) التقريب (٣٤٣٤).

(٣) الكامل (٣/٤٦٢).

(٤) التقريب (٥٧٠٠).

(٥) سؤالات السجزي (٣١٠).

(٦) التقريب (٣٧٢١).

٣- أبو نعيم الفضل بن دكين، ثقة ثبت تقدم.

٤- قتيبة بن سعيد، ثقة ثبت تقدم.

٥- إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه[(١)].

٦- منصور بن أبي مزاحم، ثقة[(٢)].

٧- يحيى بن يحيى النيسابوري التميمي، ثقة ثبت تقدم، قال الإمام أحمد: قراءة يحيى بن يحيى على مالك أحبُّ إليَّ من سماع غيره.

٨- أبو مصعب الزبيري - في الوجه الراجح عنه-، ثقة فقيه تقدم.

٩- مُحَّد بن الحسن الشيباني، أبو عبدالله أحد الفقهاء، قال الإمام أحمد: لا أروي عنه شيئاً، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال الذهبي: لينه النسائي وغيره من قبل حفظه، يروي عن مالك بن أنس وغيره، وكان من بحور العلم والفقه، قوياً في مالك[(٣)].

١٠- سويد بن سعيد بن سهل الهروي، صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن، روى عن مالك الموطأ[(٤)].

١١- يحيى بن يحيى بن كثير الليثي، صدوق فقيه قليل الحديث له أوهام[(٥)].

١٢- هشام بن عمار بن نصير السلمي، صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن[(٦)].

١٣- ابن مهدي إمام حافظ تقدم.

١٤- وكيع بن الجراح ثقة حافظ تقدم.

١٥- خالد بن مخلد القطواني -في الوجه الراجح عنه- أبو الهيثم البجلي، صدوق

---

(١) التقريب (٤٦٠).

(٢) التقريب (٦٩٠٧).

(٣) الجرح والتعديل (٧/٢٢٧/١٢٥٣)، ميزان الاعتدال (٦/١٠٧/٧٣٨٠).

(٤) تهذيب الكمال (١٢/٢٥٤)، التقريب (٢٦٩٠).

(٥) التقريب (٧٦٦٩).

(٦) التقريب (٧٣٠٣).

يتشيع وله أفراد[1].

١٦- عبد الله بن وهب، ثقة حافظ تقدم، قال الخليلي: ليس أحداً أقدم سماعاً من مالك منه ولا أجل منه[2].

١٧- مطرف بن عبد الله بن مطرف اليساري أبو مصعب الهلالي، ثقة، قال الإمام أحمد: كانوا يقدمونه على أصحاب مالك[3].

١٨- عبد الكريم بن هارون الكوفي، قال أبو حاتم: كتبت عنه ولا أخبر أمره ومقدار ما كتبت عنه صحاح[4].

١٩- جعفر بن عون بن جعفر بن حريث المخزومي، ثقة[5].

٢٠- كامل بن طلحة الجحدري أبو يحيى البصري، لا بأس به[6].

٢١- الهيثم بن خارجة المروذي صدوق تقدم.

٢٢- جرير بن عبد الحميد، ثقة تقدم.

٢٣- مُحَمَّد بن النعمان بن بشير المقدسي، ثقة[7].

ورواه على الوجه الثاني: عتيق بن يعقوب الزبيري، وهو ثقة[8].

ورواه على الوجه الثّالث:

١- مُحَمَّد بن جعفر بن زياد الوركاني، ثقة، لكن الراوي عنه: أحمد بن بشير الطيالسي أو أيوب، ليّنه الدارقطني، وقد خالفه موسى بن هارون فرواه عن الوركاني، عن مالك، عن سميّ،

---

(١) التقريب (١٦٧٧).

(٢) الإرشاد (٣٩٩/١).

(٣) التقريب (٦٧٠٧).

(٤) الجرح والتعديل (٦٢/٦).

(٥) تهذيب الكمال (٩٤٨/٧٠/٥)، الكاشف (٧٩٦/٢٩٥/١)، التقريب (٩٤٨).

(٦) التقريب (٥٦٠٣).

(٧) التقريب (٦٣٥٧).

(٨) الجرح والتعديل (٢٦١/٤٦/٧).

قال الدارقطني: حدثنا به دعلج، عن موسى، والوهم في هذا من الطبراني أو من شيخه؛ فموسى بن هارون الحمال ثقة حافظ كبير، فروايته مقدمة على رواية أحمد بن بشير الطيالسي بلا شك[١].

٢- خالد بن مخلد القطواني — في الوجه المرجوح عنه- تقدم قريباً.

٣- أبو مصعب الزبيري — في الوجه المرجوح عنه- تقدم قريباً.

٤- مُحَّد بن خالد بن عثمة، صدوق يخطئ[٢].

٥- عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماشجون، ثقة فقيه مصنف[٣].

ورواه على هذا الوجه أيضاً: إبراهيم بن مُحَّد بن أبي يحيى الأسلمي، وهو متروك[٤]، وعبد العزيز الدارودي، وهو صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ تقدم.

ورواه على الوجه الثّالث:

عتيق بن يعقوب الزبيري أبو بكر المديني، ثقة حفظ الموطأ في حياة مالك، لكنه تفرد برواية هذا الوجه عن مالك، قال ابن حجر في "لسان الميزان": وأخرجه الدارقطني في كتاب الرواة عن مالك من طريق الحسن بن جبير الصوري عن عتيق وقال: تفرد به، وعزاه في "الفتح إلى الطبراني، ونسب الوهم فيه إلى عتيق[٥].

ورواه على الوجه الرّابع: رواد بن الجراح أبو عصام الخراساني العسقلاني، صدوق يضعف في حديث الثوري، اختلط في آخر عمره[٦].

---

(١) لسان الميزان (١/٤١٠/٤٠٨)، التقريب (٧٠٢٢).

(٢) التقريب (٥٨٤٧).

(٣) التقريب (٤١٠٤).

(٤) التقريب (٢٤٣).

(٥) الجرح والتعديل (٧/٤٦/٢٦١)، سؤالات البرقاني (١/٥٥/٣٩٥)، فتح الباري (٣/٦٢٣)، لسان الميزان (٤/١٢٩).

(٦) التاريخ الكبير (٣/٣٣٦/١١٣٩)، الجرح والتعديل (٣/٥٢٤/٢٣٦٨)، الضعفاء للنسائي (١/٤٠/١٩٤)، التقريب =

وبالنظر في أحوال الرواة المختلفين يتبين أن الوجه الأول هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد رواه الجم الغفير عن الإمام مالك.

٢- الحفظ والإتقان؛ فغالب رواة الوجه الأول ثقات أثبات وفيهم من كبار الحفاظ.

٣- القوة في الشيخ؛ فالقعنبي، وعبد الله بن يوسف، وابن وهب من أثبت رواة الموطأ.

٤- مخالفة الجادة، فرواة الوجه الأول خالفوا الجادة ومن خالف الجادة مقدم على من سلكها.

٥- ترجيح الأئمة لهذا الوجه وإعلالهم للأوجه الأخرى، قال الدارقطني: والصحيح حديث سميّ[1].

وقال أبو نعيم: والمشهور ما في الموطأ سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وتفرد رواد بن الجراح، عن مالك، عن ربيعة، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها[2].

الحكم على الحديث:

الحديث مخرج في الصحيحين كما تقدم في التخريج.

= (١٩٥٨).

(١) علل الدارقطني (١٠/١١٨).

(٢) حلية الأولياء (٦/٣٤٤).

(٢٥/٨٩)- قال الإمام أحمد في "مسنده" (١٦/ ٢٥٣ ح ١٠٤٠٠): (حدثنا إسحاق وهو الأزرق، قال: أخبرنا شريك، عن هارون بن سعد، قال: سمعت أبا حازم الأشجعي، يقول سمعت أبا هريرة، يقول: أُتِيَ نَبِيُّ الله ﷺ وَنَحْنُ عِنْدَهُ، فَقِيلَ: لَهُ تُوُفِّيَ فُلَانٌ وَتَرَكَ دِينَارَيْنِ أَوْ دِرْهَمَيْنِ فَقَالَ: « كَيَّتَانِ».

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن هارون بن سعد، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، إلا شريك.

وقال الدارقطني: يرويه شريك، واختلف عنه؛ فرواه مُحَمَّد بن عيسى الوابشي، عن شريك، عن هارون بن سعد، عن أبي قيس، عن جابر.

والصواب عن شريك، عن هارون بن سعد، عن أبي حازم، عن أبي هريرة.

قال الشيخ: كذا عن أبي قيس ولا يعرف.

تخريج الحديث:

هذا الحديث اختلف فيه على شريك على وجهين:

١- شريك بن عبد الله، عن هارون بن سعد، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢- شريك بن عبد الله، عن أبي قيس، عن جابر رضي الله عنه.

الوجه الأوّل: شريك بن عبد الله، عن هارون بن سعد، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١٠٤٠٠)، والبزار في "مسنده" (٩٧٤٤)، وابن المقرئ في "معجمه" (٨٤٤) من طريق إسحاق بن يوسف.

وتوبع هارون بن سعد؛ تابعه:

فضيل بن غزوان:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٢٠٢١) عن عبد الله بن نمير.

والإمام أحمد في "مسنده" (٩٥٣٨)، والبزار في "مسنده" (٩٧٧٤) من طريق يحيى بن

سعيد كلاهما: (ابن نمير، ويحيى بن سعيد) عن فضيل بن غزوان عن أبي حازم به، ولفظه عند الإمام أحمد: أن رسول الله ﷺ صلى على رجل ترك دينارين، أو ثلاثة، فقال النبي ﷺ: «كيتان أو ثلاثة»، والباقون نحوه.

الوجه الثاني: شريك بن عبد الله، عن أبي قيس، عن جابر رضي الله عنه:

علقه الدارقطني في "العلل" (١١/١٩٠) عن مُحَمَّد بن عيسى الوابشي، ولم أقف على إسناده.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على شريك بن عبد الله النخعي فرواه عنه على الوجخ الأول: إسحاق بن يوسف الأزرق، ثقة تقدم وهو أروى الناس عن شريك وأعلمهم بحديثه[١].

ورواه على الوجه الثاني:

مُحَمَّد بن عيسى الوابشي الكوفي، روى عن: شريك، وأبيه عن الضحاك، روى عنه: يزيد بن عبد الرحمن بن مصعب المعنى، وعلي بن جعفر الأحمر، وشهاب بن عباد، لم أجد له جرحاً ولا تعديلاً[٢].

والوجه الأول هو الراجح لعدة قرائن:

١- الحفظ والإتقان؛ فإسحاق بن يوسف ثقة.

٢- المتابعة التامة لهارون بن سعد من فضيل بن غزوان على هذا الوجه.

٣- ترجيح الدارقطني لهذا الوجه؛ حيث قال: (والصواب عن شريك، عن هارون بن سعد، عن أبي حازم، عن أبي هريرة).

دراسة الإسناد:

١- شريك بن عبد الله النخعي: تقدمت ترجمته في الحديث (٧).

---

(١) التهذيب (١/١٣١).

(٢) التاريخ الكبير (١/٢٠٣)، الجرح والتعديل (٨/٣٧/١٣٧).

٢- هارون بن سعد الجعفي أو العجلي الكوفي الأعور.

قال ابن معين: ليس به بأس، وقال الإمام أحمد: روى عنه الناس وهو صالح، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالرفض، ويقال: رجع عنه.

روى له مسلم حديثاً واحداً[(١)].

٣- أبو حازم سلمان الأشجعي الكوفي مولى عزة الأشجعية.

ثقة، وثقه ابن معين والإمام أحمد، وروى له الجماعة[(٢)].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده حسن؛ لحال هارون بن سعد، وقد صح من طريق فضيل بن غزوان - والله تعالى أعلم-.

---

(١) الجرح والتعديل (٩/٩٠/٤٧٤)، تهذيب الكمال (٣٠/٨٥/ ٦٥١٢)، التقريب (٧٢٢٧).

(٢) الجرح والتعديل (٤/٢٩٧/١٢٩٣)، تهذيب الكمال (١١/٢٥٩/٢٤٤٠)، التقريب (٢٤٧٩).

(٢٦/٩٠) – قال إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٥/ ١٤٧ ح ٢٢٦٩):

(أَخْبَرَنَا عبد الرَّزَّاقِ، نا مَعْمَرٌ، عَنْ زَيْدِ بن أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بن يَسَارٍ، أَنَّ امْرَأَةً حَدَّثَتْهُ قَالَتْ: نَامَ رَسُولُ الله ﷺ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَضَحِكْتَ مِنِّي؟ فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنْ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ الْبَحْرَ مَثَلُهُمْ مَثَلُ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِرَّةِ»، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ قَالَ: «قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَخْرُجُونَ غَزَاةً فِي الْبَحْرِ قَلِيلَةٌ غَنَائِمُهُمْ، مَغْفُورٌ لَهُمْ». قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، ادْعُ الله أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا فَأَخْبَرَنَا عَطَاءُ بن يَسَارٍ أَنَّهُ رَأَى تِلْكَ الْمَرْأَةَ فِي غَزَاةِ الْمُنْذِرِ بن الزُّبَيْرِ فِي أَرْضِ الرُّومِ، كَانَ مَعَهَا فَمَاتَتْ فِي أَرْضِ الرُّومِ.

قال الدارقطني: يرويه زيد بن أسلم، واختلف عنه: فرواه حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أم حرام، قال ذلك زهير بن عباد عنه.

وقال ابن وهب، عن حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء، أو[1] امرأة كانت عند النبي ﷺ وأم فضل أم حرام.

وقال معمر: عن زيد بن أسلم، عن عطاء أن امرأة حذيفة، قالت: نام رسول الله ﷺ، ووهم فيه، وإنما هي أم حرام بنت ملحان امرأة عبادة بن الصامت.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه زيد بن أسلم واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

١- زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أم حرام رضي الله عنها.

٢- زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن امرأة كانت عند النبي ﷺ وأم فضل أم حرام.

٣- زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن امرأة حذيفة رضي الله عنه.

الوجه الأول: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أم حرام رضي الله عنها:

---

(١) لعل الصواب عن امرأة كما ذكر المحقق.

أخرجه أبو داود (٢٤٩٢) من طريق هشام بن يوسف، عن معمر.

وعلقه الدارقطني في "العلل" (١٥/٤١٤) عن زهير بن عباد، عن حفص بن ميسرة.

كلاهما: (معمر، وحفص) عن زيد به، بنحوه وأحال أبو داود بلفظه على ما قبله.

الوجه الثاني: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن امرأة كانت عند النبي ﷺ وأم فضل أم حرام:

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٣٢٥) من طريق عبد الجبار بن عاصم.

وعلقه الدارقطني في "العلل" (١٥/٤١٤) عن ابن وهب.

كلاهما: (عبد الجبار، وابن وهب) عن حفص بن ميسرة عن زيد به ولم يذكر عبد الجبار"وأم فضل أم حرام"، بنحوه.

الوجه الثالث: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أن امرأةً حدثته:

أخرجه عبد الرزاق (٩٦٢٩) — ومن طريقه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٩٦٢٩)، والإمام أحمد في "مسنده" (٢٧٤٥٤)- ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٨٠٨٠)- عن معمر عن زيد به، بنحوه وقال: امرأة حذيفة[1] بدل "حدثته".

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على زيد بن أسلم على ثلاثة أوجه:

فرواه على الوجه الأول:

١- حفص بن ميسرة العقيلي — في الوجه الأول عنه- أبو عمر الصنعاني، ثقة ربما وهم.

ورواه عنه على هذا الوجه: زهير بن عباد الرواسي، ثقة[2].

٢- معمر بن راشد، - في الوجه الأول عنه- ثقة حافظ تقدم.

---

(١) قول عبد الرزاق: "أن امرأة حذيفة" تحريف قديم مشى عليه الدارقطني في علله كما تقدم، لأن الإمام أحمد رواه من طريق عبد الرزاق فقال: " إن امرأة حدثته"، وهذه المرأة هي أم حرام، وقال الطبراني: عن امرأة كانت عند رسول الله ﷺ فوافقت رواية أحمد.

(٢) الجرح والتعديل (٣/٥٩١/٢٦٧٩).

ورواه عنه: هشام بن يوسف الصنعاني أبو عبد الرحمن القاضي، ثقة[1].

ورواه على الوجه الثاني: حفص بن ميسرة العقيلي تقدم قريباً.

ورواه عن حفص على هذا الوجه، عبد الله بن وهب، ثقة حافظ تقدم مراراً.

ورواه على الوجه الثّالث: معمر بن راشد، – في الوجه الثّاني عنه– تقدم قريباً.

والوجه الأول هو الراجح؛ فقد رواه اثنان من الثقات، ولعل الوجه الثّاني محفوظ أيضاً لثقة راويه وحفظه وإنما رجحت الوجه الأول لكون الحديث مخرج في البخاري (٢٧٨٨)، (٢٨٧٧)، (٦٢٨٢) من حديث أم حرام رضي الله عنها.

أما الوجه الثالث فقد وهم معمر بقوله "امرأة حذيفة" كما قال الدارقطني، أما قوله: أن امرأة حدثته فيمكن القول بأنها أم حرام فيكون هذا الوجه راجع إلى الوجه الأول.

دراسة الإسناد:

١– زيد بن أسلم العدوي القرشي مولى عمر بن الخطاب أبو عبد الله ويقال: أبو أسامة المدني (ت١٣٦).

ثقة عالم فقيه، وثقه الإمام أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة – وزاد: من أهل الفقه والعلم، وكان عالماً بتفسير القرآن– وغيرهم، وروى له الجماعة[2].

٢– عطاء بن يسار: تقدمت ترجمته في الحديث (٥).

٣– أم حرام الرميصاء بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام النجارية الأنصارية، خالة أنس بن مالك رضي الله عنه.

صحابية مشهورة، وقد ثبت في صحيح البخاري أن النبي ﷺ كان إذا ذهب إلى قباء دخل عليها فتطعمه، فدخل عليها فأطعمته، وجلست تفلي رأسه فنام ثم استيقظ وهو يضحك، وقال: «عرض علي أناس من أمتي يركبون ظهر البحر الأخضر كالملوك على الأسرة» قالت: فقلت: يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم، ثم نام فاستيقظ وهو يضحك، فقلت: يا

---

(١) التقريب (٧٣٠٩).

(٢) الجرح والتعديل (٣/٥٥٥/ ٢٥١١)، تهذيب الكمال (١٠/١٢/٢٠٨٨)، التقريب (٢١١٧).

رسول الله ما يضحكك؟ فقال: "عرض علي ناس من أمتي يركبون ظهر البحر الأخضر كالملوك على الأسرة"، قلت: يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم، قال: «أنت من الأولين»، قال فتزوجها عبادة بن الصامت فأخرجها معه فلما جاز البحر ركبت دابة فصرعتها فقتلتها رضي الله عنها، وكان ذلك في خلافة عثمان رضي الله عنه سنة سبع وعشرين[1].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح.

---

(١) الاستيعاب (٤/١٩٣١/٤١٣٧)، الإصابة (٨/١٨٩/١١٩٦٧).

(٢٧/٩١) – قال الترمذي في "سننه" (٤/ ٤٣ ح ٢١٧٧): (حدثنا عمران بن موسى القزاز البصري، قال: حدثنا عبد الوارث بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن جحادة، عن رجل، عن طاووس، عن أم مالك البهزية قالت: ذَكَرَ رَسُولُ الله ﷺ فِتْنَةً فَقَرَّبَهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ خَيْرُ النَّاسِ فِيهَا؟ قَالَ: رَجُلٌ فِي مَاشِيَتِهِ يُؤَدِّي حَقَّهَا وَيَعبد رَبَّهُ، وَرَجُلٌ آخِذٌ بِرَأْسِ فَرَسِهِ يُخِيفُ العَدُوَّ وَيُخِيفُونَهُ.

وفي الباب عن أم مبشر، وأبي سعيد، وابن عباس، وهذا حديث غريب من هذا الوجه، وقد رواه الليث بن أبي سليم، عن طاوس، عن أم مالك البهزية، عن النبي ﷺ.

وقال أبو نعيم في "معرفة الصحابة": رواه الثوري، وجرير، وخالد، وحبان بن علي، وغيرهم، عن ليث ورواه عبد الوارث، عن مُحَمَّد بن جحادة، عن رجل، عن طاوس، وقيل: إنه ليث. ورواه مكحول، عن أم مالك.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه طاووس بن كيسان واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

١- طاووس، عن أم مالك البهزية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٢- طاووس، عن النبي ﷺ مرسلاً.

٣- طاووس، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الوجه الأول: طاووس، عن أم مالك البهزية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا:

أخرجه الترمذي (٢١٧٧) – ومن طريقه ابن الأثير في "أسد الغابة"(٦/ ٣٩٠)- من طريق مُحَمَّد بن جحادة عن رجل.

والإمام أحمد في "مسنده" (٢٧٣٥٣)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٦٠) من طريق عبد الواحد بن زياد.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٦١) من طريق خالد بن عبد الله.

وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (٢٣٢٥)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٦٢) –ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٨٠٤٣)–، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٥/٦) من طريق جرير بن عبد الحميد.

وعلقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٨٠٤٣) عن الثوري وحبان بن علي.

خمستهم: (عبد الواحد، وخالد، وجرير، والثوري، وحبان) عن ليث بن أبي سليم.

كلاهما: (الرجل المبهم، وليث) عن طاووس به، بنحوه.

وتوبع طاووس على هذا الوجه؛ تابعه مكحول:

أخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (١٢٦٢)، (٣٥٠٧) من طريق سويد بن عبد العزيز عن النعمان بن المنذر عن مكحول به، ولفظه: سَأَلْتُ رَسُولَ الله ﷺ: مَنْ أَعْظَمُ النَّاسِ أَجْرًا؟ قَالَ: «رَجُلٌ أَخَذَ بِرَأْسِ فَرَسِهِ يَأْتِي الْعَدُوَّ يُخِيفُهُمْ وَيُخِيفُونَهُ».

الوجه الثاني: طاووس، عن النبي ﷺ مرسلاً:

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٢٠٧٦٠)، وعبد الله بن المبارك –فيما أخرجه أبو عمرو الداني في "الفتن وغوائلها" (١٥٧)–.

كلاهما: (عبد الرزاق، وابن المبارك) عن معمر عن عبد الله بن طاووس عن أبيه به، بنحوه.

الوجه الثالث: طاووس، عن ابن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه عبد الرزاق –فيما أخرجه عنه الحاكم في "المستدرك" (٨٤٣٣)– عن معمر عن عبد الله بن طاووس عن أبيه به، بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على طاووس وعلى الراوي دونه، فرواه خمسة من الرواة عن ليث بن أبي سليم عن طاووس وهم:

١- عبد الواحد بن زياد العبدي، ثقة في حديثه عن الأعمش مقال[١].

٢- خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان الواسطي المزني[٢].

---

(١) التقريب (٤٢٤٠).

(٢) التقريب (١٦٤٧).

٣- جرير بن عبد الحميد، ثقة تقدم.

٤- الثوري، ثقة حافظ تقدم.

٥- حبان بن علي العنزي الكوفي، ضعيف(١).

ورواه مُحَمَّد بن جحادة عن رجل عن طاووس، ومُحَمَّد بن جحادة ثقة(٢)، لكنه خالف هنا الأكثر والأحفظ فروايته شاذة، ولذلك قال الترمذي: غريب من هذا الوجه.

الاختلاف على طاووس:

فقد رواه عنه على الوجه الأول:

ليث بن أبي سليم، صدوق اختلط تقدم.

والرجل المبهم قيل إنه الليث(٣).

فهذا الوجه مرجوح.

وروى الوجه الثاني: عبد الله بن طاووس، ثقة فاضل عابد(٤)، وهذا الوجه رواه عنه:

١- عبد الرزاق الصنعاني، ثقة حافظ تقدم.

٢- عبد الله بن المبارك، ثقة ثبت تقدم.

وروى الوجه الثّالث: عبد الله بن طاووس وهذا الوجه رواه عنه: عبد الرزاق وقد تقدم قريباً.

ولعل الوجهين الثّاني والثالث محفوظان، فقد رواهما عبد الله بن طاووس عن أبيه وهو ثقة كما تقدم.

دراسة الإسناد:

طاووس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري مولاهم الفارسي، يقال: اسمه ذكوان وطاووس لقب (ت ١٠٥).

---

(١) التقريب (١٠٧٦).

(٢) التقريب (٥٧٨١).

(٣) التقريب ص ٧٣٦.

(٤) التقريب (٣٣٩٧).

ثقة فاضل من عباد أهل اليمن، ومن سادات التابعين أدرك خمسين من أصحاب النبي ﷺ، وكان قد حج أربعين حجة، وكان مستجاب الدعوة.

روى له الجماعة[1].

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن النبي ﷺ ضعيف؛ لأنه مرسل.

أما من طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ فهو صحيح.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه[2].

وله متابعات وشواهد صحيحة منها حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي تقدمت دراسته برقم (٥٠).

وحديث أبي سعيد الخدري الذي أخرجه البخاري (٢٧٨٦)، ومسلم (١٨٨٨) من طريق عطاء بن يزيد الليثي، أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه، حدثه قال: قيل: يا رسول الله أي الناس أفضل؟ فقال رسول الله ﷺ: «مُؤْمِنٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ الله بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ»، قَالُوا: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «مُؤْمِنٌ فِي شِعْبٍ مِنَ الشِّعَابِ يَتَّقِي اللَّهَ، وَيَدَعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ»، وهذا لفظ البخاري.

---

(١) الجرح والتعديل (٤/٥٠٠/ ٢٢٠٣)، تهذيب الكمال (١٣/٣٥٧/ ٢٩٥٨)، التقريب (٣٠٠٩).

(٢) المستدرك (٤/٤٩٣).



الفصل الثالث: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بنفي السماع وإثباته، وتسمية رواته.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسّير المختلف فيها والمعلة بنفي السماع وإثباته:

المبحث الثاني: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بتسمية رواته.

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بنفي السماع وإثباته:

مسند الأسود بن سريع رضي الله عنه

(١/٩٢)- قال الإمام أحمد في "مسنده" (٤/ ٤٥٧/ ح١٥١٦٢): (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ الأَسْوَدِ بن سَرِيعٍ رضي الله عنه قَال: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَغَزَوْتُ مَعَهُ فَأَصَبْتُ ظَهْرًا، فَقَتَلَ النَّاسُ يَوْمَئِذٍ حَتَّى قَتَلُوا الْوِلْدَانَ، وَقَالَ مَرَّةً: الذُّرِّيَّة، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ الله ﷺ فَقَالَ: (مَا بَالُ أَقْوَامٍ جَاوَزَهُمْ الْقَتْلُ الْيَوْمَ حَتَّى قَتَلُوا الذُّرِّيَّةَ)، فَقَالَ رَجُل: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا هُمْ أَوْلادُ الْمُشْرِكِين، فَقَالَ: (أَلا إِنَّ خِيَارَكُمْ أَبْنَاءُ الْمُشْرِكِينَ، ثُمَّ قَال: أَلا لا تَقْتُلُوا ذُرِّيَّةً، أَلا لا تَقْتُلُوا ذُرِّيَّة، قَال: كُلُّ نَسَمَةٍ تُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يُعْرِبَ عَنْهَا لِسَانُهَا فَأَبَوَاهَا يُهَوِّدَانِهَا وَيُنَصِّرَانِهَا).

قال علي بن المديني: إسناده منقطع، رواية الحسن عن الأسود بن سريع رضي الله عنه، والحسن عندنا لم يسمع من الأسود رضي الله عنه؛ لأن الأسود رضي الله عنه خرج من البصرة أيام علي رضي الله عنه، وكان الحسن بالمدينة[٢].

تخريج الحديث:

أخرجه القاسم بن سلام في "الأموال" (٩٧)، والإمام أحمد في "مسنده" (١٥٥٨٩)، والدارمي في "مسنده" (٢٥٠٦)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٦٠)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٨٥٦٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٨٢٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢٥٦٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/٢٦٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢١٤٣)، (١٨٠٨٩)، وفي "معرفة السنن والآثار" (١٧٩٩٨)، (١٧٩٩٩).

جميعهم من طرق عن يونس بن عبيد.

والإمام أحمد في "مسنده" (١٦٣٠٣)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/٤٤٥)،

---

(١) الظهر: الإبل التي يُحمل عليها وتُركب، يُقال: عند فلان ظَهْر: أي إبلٌ، النهاية (٣/١٦٦)

(٢) العلل لعلي بن المديني ص٥٥.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٣٩٤)، وابن حبان في "صحيحه" (١٣٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٨٢٧)، والإسماعيلي في "معجمه" (٣٦٧)، والبيهقي في "القضاء والقدر" (٦٠٠)، والضياء المقدسي في "المختارة" (١٤٤٦) من طريق السري بن يحيى.

وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٦١)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٣٩٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٨٣٠) من طريق أشعث بن عبد الملك.

والإمام أحمد في "مسنده" (١٥٥٨٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٦٢)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٣٩٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٨٣٢)، (٨٣٣)، والحاكم في "المستدرك" (٢٥٦٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٣٣٤)، والضياء في "المختارة" (١٤٤٥) من طريق قتادة.

وابن زنجويه في "الأموال" (١٤٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٨٢٦) من طريق المبارك بن فضالة.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٨٣١) من طريق عمارة بن أبي حفصة.

وأبو يعلى في "مسنده" (٩٤٢)، وابن عدي في "الكامل" (٣٣٧/١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٨٢٨) من طريق أبي حمزة إسحاق بن إبراهيم العطار.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٨٣٤)، وفي "الأوسط" (١٩٨٤) من طريق المعلى بن زياد.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٨٣٥)، وفي "الأوسط" (٤٩٤١) من طريق عنبسة بن أبي رائطة الغنوي.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٣١٣١) من طريق إسماعيل بن مسلم المكي.

وابن عدي في "الكامل" (٤٣٤/٢) من طريق حسام بن مصك.

جميعهم: (يونس، والسري، وأشعث، وقتادة، والمبارك، وعمارة، وأبو حمزة، والمعلى، وعنبسة، وإسماعيل، وحسام) عن الحسن به، بنحوه.

علة الحديث:

هذا الحديث إسناده منقطع كما قال علي بن المديني؛ لأن الحسن لم يسمع من الأسود بن سريع ﷺ وقد جزم بذلك ستة من الأئمة النقاد، وهم:

١- ابن معين في رواية الدوري[1].

٢- علي بن المديني، وتقدم نقل كلامه في ذلك.

٣- الإمام أحمد حيث قال: الأسود بن سريع ما أُرَى سمع منه الحسن، وذاك أن يونس يقول: حدثه[2].

٤- أبو داود السجستاني، قال الآجري في سؤالاته لأبي داود: سألت أبا داود عن الحسن: سمع من الأسود بن سريع؟ قال: لا؛ الأسود بن سريع لما وقعت الفتنة بالبصرة ركب البحر فلا يدرى ما خبره، ما أرى الحسن سمع من الأسود بن سريع[3].

٥- البزار كما نقله عنه الزيلعي في "نصب الراية" حيث قال: وروى أي الحسن عن جماعة آخرين لم يدركهم، وكان صادقاً متأولاً في ذلك، فيقول: "حدثنا وخطبنا" ويعني قومه الذين حُدِّثوا وخُطِبوا بالبصرة. . . وكذلك قال: حدثنا الأسود بن سريع، والأسود قدم يوم الجمل فلم يره، ولكن معناه حدث أهل البصرة.

٦- ابن قانع في "معجم الصحابة"، فقد ذكر أن الحسن لم يدرك الأسود بن سريع[4].

٧- ابن منده – كما نقله عنه ابن الأثير في "أسد الغابة"- حيث قال: لا يصح سماعه منه[5].

وقد جاء في بعض طرق الحديث نقل تصريح الحسن بالسماع من الأسود، ولكنها طرق معلولة، ونقل السماع فيها غلط ومما يدل على ذلك عدة أمور:

١- اتفاق سبعة من كبار الأئمة الحفاظ على نفيه، قال ابن حجر: وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه.

فلا شك أن هؤلاء الأئمة هم نقاد العلل، وأطباء هذه الصناعة فالقول قولهم، لاسيما

---

(١) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (٤٠٩٤).

(٢) مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود السجستاني (٢٠٤٢).

(٣) سؤالات أبي داود (ص٢٤٧).

(٤) معجم الصحابة لابن قانع (٢/٢٦٦).

(٥) ينظر: أسد الغابة (١/١٠٤).

وقد اجتمع ثلاثة من كبار الأئمة على هذا الرأي، وهم ابن معين وعلي بن المديني، والإمام أحمد، وهم من أجل أئمة العلل ولم يخالفهم أحد في درجتهم وتمكنهم وجلالتهم حتى نلجأ للترجيح والنظر بين أقوالهم.

٢- أن الخطأ في ذكر التصريح بالسماع كثيراً ما يقع من الرواة وهماً منهم، قال ابن رجب: وكان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول: هو خطأ، - يعني ذكر السماع- قال في رواية: هدبة عن حماد عن قتادة أخبرنا خلاد الجهني: هو خطأ، خلاد قديم، ما رأى قتادة خَلَّاداً، وذكروا لأحمد قول من قال: عن عراك بن مالك سمعت عائشة، فقال: هذا خطأ وأنكره، وقال: عراك من أين سمع من عائشة؟ ، إنما يروي عن عروة عن عائشة، قال ابن رجب معلقاً على ماسبق: وحينئذٍ فينبغي التفطن لمثل هذه الأمور ولا يغتر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد.

٣- أن الروايات التي جاء فيها التصريح بالسماع مخالفة للروايات التي رواه فيها بالعنعنة، إذ رواه ثمانية من أصحاب الحسن بالعنعنة ولم يذكروا سماعاً، وخالفهم ثلاثة فقط —وهم يونس بن عبيد، والسري بن يحيى، وأشعث بن عبد الملك- فذكروا السماع، وهؤلاء الثلاثة قد جاء عنهم كلهم من طرق أخرى نقل الرواية بالعنعنة، فهم مختلف عليهم في ذكر السماع وعدمه.

٤- أن ذكر السماع بين الحسن والأسود ﷺ لا يستغرب من الحسن، لأنه كان يتأول في ذلك فيقول: حدثنا وأخبرنا وخطبنا، ويريد بذلك قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة، كما تقدم نقله في كلام البزار، فما وجد في بعض الأسانيد من ذكر السماع —إن كان محفوظاً- يحمل على تأوُّل الحسن المشهور عنه.

٥- ذكر البخاري عن ابن المديني أن الأسود بن سريع ﷺ مات أيام الجمل، ونقل يعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" قول ابن المديني: الأسود بن سريع قتل أيام الجمل، وإنما قدم الحسن البصرة بعد ذلك، وبهذا جزم ابن حبان في "الثقات"، وهو ما رجحه ابن حجر في "الإصابة" حيث قال: كذا قال ابن السكن - أي مثل قول ابن المديني-، وأبو داود، وأبو حاتم، وأبو سليمان بن زَبْر، وابن حبان[1].

---

(١) التاريخ الكبير (٤٤٦/١)، المعرفة والتاريخ (٥٤/٢)، الثقات (٨/٣)، الإصابة (٤٣/١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لأنه منقطع فالحسن لم يسمع من الأسود بن سريع ﵁ كما تقدم.

ولجزئه الأخير شاهد يقويه من حديث أبي هريرة ﵁ أن النبي ﷺ قال: " ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه، كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ)، أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٣٥٩)، ومسلم في "صحيحه" (٢٦٥٨)، وهذا لفظ البخاري.

وبذلك يرتقي الحديث إلى الحسن لغيره – والله تعالى أعلم-.

مسند سلمان الفارسي رضي الله عنه

(٢/٩٣)- قال الترمذي في "جامعه" (٣/ ٢٤٠ ح ١٦٦٥): (حدثنا ابن أبي عمر، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، قال: حدثنا محمد بن المنكدر، قال: مَرَّ سَلْمَانُ الفَارِسِيُّ بِشُرَحْبِيلَ بن السِّمْطِ وَهُوَ فِي مُرَابَطٍ لَهُ، وَقَدْ شَقَّ عَلَيْهِ وَعَلَى أَصْحَابِهِ، قَالَ: أَلاَ أُحَدِّثُكَ يَا ابْنَ السِّمْطِ بِحَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ الله أَفْضَلُ، وَرُبَّمَا قَالَ: خَيْرٌ، مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَمَنْ مَاتَ فِيهِ وُقِيَ فِتْنَةَ القَبْرِ، وَنُمِّيَ لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ».

قال الترمذي: حديث سلمان إسناده ليس بمتصل، محمد بن المنكدر لم يدرك سلمان الفارسي وقد روي هذا الحديث عن أيوب بن موسى، عن مكحول، عن شرحبيل بن السمط، عن سلمان، عن النبي ﷺ.

وقال المزي في "تحفة الأشراف": محمد بن المنكدر عن سلمان رضي الله عنه، ولم يدركه[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه سلمان الفارسي رضي الله عنه واختلف عليه فيه على ستة أوجه:

١- محمد بن المنكدر عن سلمان رضي الله عنه.

٢- عبد الله بن أبي زكريا الخزاعي عن سلمان رضي الله عنه.

٣- عبد الله بن أبي زكريا، عن رجل، عن سلمان رضي الله عنه.

٤- شرحبيل بن السمط، عن سلمان رضي الله عنه.

٥- مكحول، عن سلمان رضي الله عنه.

٦- أبو عبيدة بن عقبة بن نافع، عن رجل من أهل الشام أن شرحبيل.

الوجه الأول: محمد بن المنكدر عن سلمان رضي الله عنه:

---

(١) (٤/ ٣٤).

أخرجه الترمذي في "سننه" (١٦٦٥)، وسعيد بن منصور (٢٤٠٩) من طريق سفيان بن عيينة عن مُحَمَّد بن المنكدر به.

الوجه الثاني: عبد الله بن أبي زكريا الخزاعي عن سلمان رضي الله عنه:

أخرجه الإمام أحمد (٢٣٧٢٧) من طريق أبان بن صالح.

والإمام أحمد (٢٣٧٢٨)، والبخاري في "التاريخ الكبير"، والبزار في "مسنده" (٢٥٢٨) من طريق جميل بن أبي ميمونة.

كلاهما: (أبان، وجميل) عن عبد الله بن أبي زكريا به، بنحوه.

الوجه الثالث: عبد الله بن أبي زكريا الخزاعي عن رجل عن سلمان رضي الله عنه:

أخرجه الإمام أحمد (٢٣٧٣٥)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٣٠٨)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٩) من طريق حسان بن عطية عن ابن أبي زكريا به - ولم يذكر الطبراني ابن أبي زكريا في الإسناد-، بنحوه.

الوجه الرّابع: شرحبيل بن السمط، عن سلمان رضي الله عنه:

أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٩١٣)، والنسائي في "المجتبى" (٣١٦٨)، وفي "السنن الكبرى" (٤٣٦٢)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٣٠٩)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٧٤٦٨)، (٧٤٦٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٦٢٣)، (٤٦٢٦)، والطبراني في "المعجم الكبير"(٦١٧٨)، والحاكم في "المستدرك" (٢٤٢٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٧٨٨٥)، وفي إثبات عذاب القبر (١٤١) من طريق أيوب بن موسى.

والطبراني في "مسند الشاميين" (٦٣٤) من طريق يزيد بن يزيد بن جابر.

كلاهما: (أيوب، ويزيد) عن مكحول.

ومسلم في "صحيحه" (١٩١٣)، والنسائي في "المجتبى" (٣١٦٨)، وفي "الكبرى" (٤٣٦١)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٣١٤)، (٢٣١٥)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٧٤٦٦)، (٧٤٦٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٦١٧٧)، والحاكم في "المستدرك" (٢٤٢٣) من طريق عبد الرحمن بن شريح عن عبد الكريم بن الحارث عن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع.

وعبد الرزاق في "مصنفه" (٩٦١٩)، والإمام أحمد في "مسنده" (٢٣٧٣٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٦١٨٠)، وفي "مسند الشاميين" (١٧٨) من طريق خالد بن معدان.

وابن أبي شيبة في "مسنده" (٤٥٥) من طريق مُحَّد بن أبي منصور.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٦١٧٩) من طريق عبد الله بن الوليد مولى المغيرة عن عبد الله بن أبي زكريا.

والطبراني في "مسند الشاميين" (٣٩٦) من طريق سليمان بن موسى.

ستتهم: (مكحول، وأبو عبيدة، وخالد، ومُحَّد، وعبد الله، وسليمان) عن شرحبيل بن السمط به، بنحوه.

الوجه الخامس: مكحول عن سلمان ﷺ:

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٩٦١٧) من طريق مُحَّد بن راشد.

وعبد الرزاق في "مصنفه" (٩٦١٨) وابن أبي شيبة في "مصنفه"(١٩٤٥٣)، (١٩٤٥٤) من طريق هشام بن الغاز.

وابن أبي حاتم في "العلل" (٣٥٦/٣) من طريق مُحَّد بن عمرو بن علقمة.

ثلاثتهم: (مُحَّد بن راشد، وهشام، ومُحَّد بن عمرو) عن مكحول به، بنحوه.

الوجه السادس: أبو عبيدة بن عقبة بن نافع، عن رجل من أهل الشام أن شرحبيل:

أخرجه ابن المبارك في "الجهاد" (١٧٢) عن عبد الكريم بن الحارث عن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع به، بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث روي من أوجه عن سلمان ﷺ، أما الوجه الأول فهو منقطع، لأن مُحَّد بن المنكدر لم يدرك سلمان ﷺ كنا تقدم في كلام الترمذي والمزي، والوجه الثاني: منقطع أيضاً؛ لأن عبد الله بن أبي زكريا لم يلق أحداً من الصحابة، قال أبو زرعة الدمشقي: لا أعلم عبد الله بن أبي زكريا لقي أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، وكذا قال أبو مسهر، وقال

أبو حاتم: روى عن سلمان مرسل[1].

وقد جاء في الإسناد الذي أخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن الوليد عنه أنه رواه عن شرحبيل بن السمط لكنه إسناد ضعيف.

والوجه الثالث فيه راوٍ مبهم، وقد رواه حسان بن عطية المحاربي أبو بكر الدمشقي، ثقة فقيه عابد[2].

أما الوجه الرابع فقد رواه ستة من الرواة عن شرحبيل بن السمط:

١- مكحول الشامي، ثقة تقدمت ترجمته في الحديث (٦٣)، وقد رواه عنه على هذا الوجه:

١- أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد ابن العاص أبو موسى المكي الأموي، ثقة[3].

٢- يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي، ثقة حافظ من أثبت أصحاب مكحول، تقدمت ترجمته في الحديث (٤٥).

٢- أبو عبيدة بن عقبة بن نافع الفهري، مقبول[4]، وقد رواه عنه على هذا الوجه عبد الرحمن بن شريح عن عبد الكريم بن الحارث عنه.

٣- خالد بن معدان، ثقة تقدمت ترجمته في الحديث (٦٢).

٤- مُحَمَّد بن أبي منصور، لم يتبين لي من هو.

٥- عبد الله بن أبي زكريا الخزاعي أبو يحيى الشامي، ثقة فقيه عابد[5].

٦- سليمان بن موسى الأشدق الأموي الدمشقي، صدوق في حديثه بعض لين، من أثبت أصحاب مكحول وأحفظهم وأوثقهم فيه كما قال الزهري، وابن المديني، وأبو حاتم[6].

وروى الوجه الخامس - وهو الوجه الثّاني عن مكحول-:

---

(١) تهذيب الكمال (١٤/٥٢١-٥٢٢).

(٢) التقريب (١٢٠٤).

(٣) التقريب (٦٢٥).

(٤) التقريب (٨٢٣٣).

(٥) التقريب (٣٣٢٤).

(٦) التقريب (٢٦١٦).

١- مُحَمَّد بن راشد المكحولي الخزاعي الدمشقي، صدوق يهم[1].

٢- هشام بن الغاز الجرشي الدمشقي، ثقة[2].

٣- مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة، صدوق تقدمت ترجمته في الحديث (٣٦).

وكلا الوجهين محفوظ عن مكحول؛ فالوجه الأول أخرجه مسلم في صحيحه، والوجه الثّاني رواه ثلاثة من أصحابه، وصححه أبو حاتم[3]، فلعل مكحول مرة يرويه عن ابن السمط عن سلمان ﷺ، ومرة يرويه عن سلمان ﷺ بلا واسطة.

وروى الوجه السّادس: عبد الكريم بن الحارث – في الوجه الثّاني عنه- فقد رواه عنه على هذا الوجه: عبد الله بن المبارك، وهو ثقة إمام.

والذي يظهر – والله تعالى أعلم- أن الوجه الرابع هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد رواه ستة من الرواة.

٢- الحفظ والإتقان؛ فغالب رواة هذا الوجه ثقات متقنون.

٣- اتفاق البلدان؛ فشرحبيل بن السمط دمشقي والرواة عنه شاميون.

ومما يدل على ترجيحه كذلك إخراج الإمام مسلم له في صحيحه.

دراسة الإسناد:

شرحبيل بن السمط: تقدمت ترجمته في الحديث (٥٦).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح صحيح أخرجه مسلم في صحيحه كما تقدم.

---

(١) إكمال مغلطاي (١٠٠/٦)، التهذيب (١١١/٢)، التقريب (٥٨٧٥).

(٢) التقريب (٧٣٠٥).

(٣) علل الحديث (٩٣٠).

مسند سويد بن هبيرة رضي الله عنه

(٣/٩٤)- قال الإمام أحمد في "مسنده" (٢٥/ ١٧٣ ح ١٥٨٤٥): (حَدَّثَنَا رَوْحُ بن عُبَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَعَامَةَ الْعَدَوِيُّ، عَنْ مُسْلِمِ بن بُدَيْلٍ، عَنْ إِيَاسِ بن زُهَيْرٍ، عَنْ سُوَيْدِ بن هُبَيْرَةَ، عنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « خَيْرُ مَالِ الْمَرْءِ لَهُ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ، أَوْ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ[١] ». وَقَالَ رَوْحٌ فِي بَيْتِهِ: وَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ قُلْتَ لَنَا: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ، فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

قال أبو حاتم: وغلط روح بن عبادة فروى عن أبي نعامة عن إياس بن زهير عن سويد بن هبيرة قال: سمعت النبي ﷺ.

وقال ابن منده: لم يقل: سمعت النبي ﷺ إلا روح بن عبادة.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو نعامة العدوي واختلف عليه فيه على وجهين:

١- أبو نعامة، عن مسلم بن بديل، عن إياس بن زهير، عن سويد بن هبيرة قال: سمعت النبي ﷺ.

٢- أبو نعامة، عن مسلم بن بديل، عن إياس بن زهير، عن سويد بن هبيرة قال: بلغني عن النبي ﷺ.

الوجه الأول: أبو نعامة، عن مسلم بن بديل، عن إياس بن زهير، عن سويد بن هبيرة قال: سمعت النبي ﷺ:

أخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبرى (٧/٥٥)، والإمام أحمد في "مسنده" (١٥٨٤٥)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/٤٣٩)، والحارث في "مسنده" -كما في بغية الباحث- (٤٢٢)- ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣٥٣٨)-، والطبراني في "المعجم الكبير (٦٤٧٠)،

١ السكة: الطريق المصطفة بالنخل، والمأبورة: الملقحة، وقيل: السكة : سكة الحرث والمأبورة : المصلحة له، أراد خير المال نتاج أو زرع. انظر: النهاية (١/١٣).

(٦٤٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٠٠٢٩)، وفي "السنن الصغير" (٣١٨٥)، والبغوي في "شرح السنة" (٢٦٤٧) من طريق روح بن عبادة عن أبي نعامة به، بمثله.

الوجه الثاني: أبو نعامة، عن مسلم بن بديل، عن إياس بن زهير، عن سويد بن هبيرة قال: بلغني عن النبي ﷺ:

أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤٣٨/١)، والدولابي في "الكنى" (١٢٠٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٦٤٧٠) من طريق عبد الوارث بن سعيد.

وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٢١٦) من طريق زهير بن هنيد.

وابن الأعرابي في "معجمه" (٥٠٠)، - ومن طريقه القضاعي في "مسنده" (١٢٥١)- من طريق حماد بن أسامة.

والقضاعي في "مسنده" (١٢٥٠) من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام قال: حدثني غير واحد.

وعلقه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤٣٨/١) عن معاذ بن معاذ.

جميعهم عن أبي نعامة به، ولم يقل أحد منهم عن سويد بن هبيرة: سمعت النبي ﷺ، غير أن زهير بن هنيد عند ابن أبي عاصم قال: وقد أدرك النبي ﷺ.

وقد تحرف اسم مسلم بن بديل في مطبوع التاريخ الكبير إلى مسلم بن مزيد، وفي مطبوع الدولابي إلى مسلم بن يزيد، ووقع في إحدى روايتي القضاعي مسلم بن نذير.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم اختلف فيه بنفي السماع وإثباته، فرواه على الوجه الأول:

روح بن عبادة وهو ثقة فاضل تقدم.

ورواه على الوجه الثاني:

١- عبد الوارث بن سعيد العنبري، ثقة ثبت(١).

٢- زهير بن هنيد العدوي البصري، محله الصدق(٢).

---

(١) التقريب (٤٢٥١).

(٢) التاريخ الكبير (١٤٢٦/٤٢٩/٣)، تاريخ الإسلام (١٢٧/١١).

٣- حماد بن أسامة، ثقة ثبت تقدم.

٤- معاذ بن معاذ العنبري، ثقة متقن تقدم.

وعليه يكون الوجه الثّاني هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد رواه أكثر من ثلاثة رواة، وروى الوجه الأول راوٍ واحد.

٢- الحفظ والإتقان؛ فثلاثة من رواة هذا الوجه ثقات والرابع صدوق.

٣- التفرد، فقد تفرد روح بن عبادة بقوله: سمعت النبي ﷺ كما نص على ذلك ابن منده.

٤- إعلال الأئمة النقاد للوجه الأول كأبي حاتم حيث قال: غلط فيه روح بن عبادة.

ومما يدل على ترجيح الوجه المرسل الاختلاف في صحبة سويد بن هبيرة كما سيأتي في ترجمته.

دراسة الإسناد:

١- روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي أبو محمد البصري (ت٢٠٥هـ).

ثقة فاضل له تصانيف، وثقه ابن سعد، وابن معين، والبزار وقال الإمام أحمد: لم يكن به بأس، وقال أبو حاتم: صالح محله الصدق، روى له الجماعة[١].

٢- أبو نعامة العدوي البصري عمرو بن عيسى بن سويد بن هبيرة.

ثقة إلا أنه اختلط قبل موته، وثقه ابن معين، والإمام أحمد، والنسائي، وقال أبو حاتم: لا بأس به[٢].

٣- مسلم بن بديل العدوي البصري، روى عن أبي هريرة ﵁، وعن إياس بن زهير وعنه: عبد الله بن عون، وأبو نعامة العدوي.

وذكره ابن حبان في الثقات[٣].

٤- إياس بن زهير أبو طلحة، روى عن علي وسويد بن هبيرة، روى عنه: مسلم بن

---

(١) الطبقات الكبرى (٧/٢٧١/٣٣٤١)، الجرح والتعديل (٣/٤٩٨/٢٢٥٥)، تهذيب الكمال (٩/٢٣٨/١٩٣٠)، التهذيب (٣/٢٥٣/٥٤٩)، التقريب (١٩٦٢).

(٢) الجرح والتعديل (٦/٢٥١/١٣٩١)، تهذيب الكمال (٢٢/١٨٠/٤٤٢٤)، الكاشف (٢/٨٥/٤٢٠٨).

(٣) التاريخ الكبير (٧/٢٥٥/١٠٨٢)، الجرح والتعديل (٨/١٨١/٧٩٠)، الثقات (٥/٤٠٠/٥٤٠٠).

بديل يعد في البصريين، ذكره ابن حبان في الثقات[1].

٥- سويد بن هبيرة بن عبد الحارث الدئلي وقيل: العبدي، وقيل: العدوي، سكن البصرة.

اختلف في صحبته، فقال أبو حاتم: تابعي ليست له صحبة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين[2].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لإرساله.

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٢٧٩/١٠٠٤)، الثقات (٤/٣٦/١٧٢٥).

(٢) الجرح والتعديل (٤/٢٣٣/٩٩٨)، الثقات (٤/٣٢٣/٣١٣٥)، الاستيعاب (٢/٦٨١/١١٢٥)، الإصابة (٣/٢٢٩/٣٦١٤).

مسند عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(٤/٩٥)- عَن مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «لاَ يَجْتَمِعُ دِينَانِ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ».

قَالَ مَالِكٌ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَفَحَصَ عَنْ ذلِكَ عُمَرُ بن الْخَطَّابِ حَتَّى أَتَاهُ الثَّلَجُ وَالْيَقِينُ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «لاَ يَجْتَمِعُ دِينَانِ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ». فَأَجْلَى يَهُودَ خَيْبَرَ[1].

قال الدارقطني: يرويه الزهري، واختلف عنه؛ فرواه أبو مروان العثماني، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عبيد الله؛ أنه بلغه، عن عمر؛ أن رسول الله ﷺ قال هذا القول، ووهم في هذا القول.

ورواه منصور بن أبي مزاحم، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عبيد الله أنه بلغ عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال هذا القول.

وهذا أصح من هذا القول الذي قبله.

ورواه إبراهيم بن سعد أيضا، وزياد البكائي، عن ابن إسحاق، عن صالح ابن كيسان، عن الزهري، عن عبيد الله، عن عائشة؛ أن رسول الله ﷺ قال هذا القول.

وهذا حديث آخر، وهو صحيح أيضا[2].

تخريج الحديث:

١- الزهري، عن عبيد الله، أنه بلغه عن عمر أن رسول الله ﷺ.

٢- الزهري، عن عبيد الله أنه بلغ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ.

٣- الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا:

٤- الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

---

(١) موطأ مالك (١٣١٤).

(٢) العلل (١٣/٢٥٥).

٥- الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ:

الوجه الأوّل: الزهري، عن عبيد الله، أنه بلغه عن عمر أن رسول الله ﷺ قال هذا القول:

علقه الدارقطني ولم أقف على إسناده.

الوجه الثاني: الزهري، عن عبيد الله أنه بلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال هذا القول:

علقه الدارقطني ولم أقف على إسناده.

الوجه الثالث: الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عائشة رضي الله عنها:

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢٦٣٥٢) من طريق إبراهيم بن سعد.

والطبراني في "المعجم الأوسط" (١٠٦٦)، وابن جرير الطبري في "تاريخه" (٣/٢١٤) من طريق مُحَمَّد بن سلمة.

وابن هشام في "السيرة" —كما في نصب الراية (٣/٤٥٤)-.

ثلاثتهم: (إبراهيم، ومُحَمَّد بن سلمة، وابن هشام) عن ابن إسحاق عن صالح بن كيسان عن الزهري به، بنحوه.

الوجه الرّابع: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه الفاكهي في "أخبار مكة" (١٧٦٢)، وأبو القاسم الميانجي في "جزئه" (٥٤) من طريق مالك.

وإسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في التلخيص الحبير(٣/٤٥٤)-، والدارقطني في "العلل" (٧/٢٩٠) من طريق صالح بن أبي الأخضر.

كلاهما: (مالك، وصالح بن أبي الأخضر) عن الزهري به، بنحوه.

الوجه الخامس: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ:

أخرجه عبد الرزاق (٧٢٠٨)، (٩٩٨٤)، (٩٩٩٠)، (١٤٤٦٨)، (١٩٣٥٩)، (١٩٣٦٧)، وإسحاق بن راهويه — كما في نصب الراية (٣/٤٥٤)-، وابن عبد البر في "التمهيد" (٦/٤٦٣) من طريق معمر عن الزهري به، وفيه قصة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَفَعَ خَيْبَرَ إِلَى

الْيَهُودِ عَلَى أَنْ يَعْمَلُوا فِيهَا، وَلَهُمْ شِطْرُهَا» قَالَ: فَمَضَى عَلَى ذَلِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، وَصَدْرٌ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، ثُمَّ أُخْبَرَ عُمَرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فِي وَجَعِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «لَا يَجْتَمِعُ بِأَرْضِ الْحِجَازِ أَوْ بِأَرْضِ الْعَرَبِ دِينَانِ»، فَفَحَصَ عَنْ ذَلِكَ حَتَّى وَجَدَ عَلَيْهِ الثَّبْتَ، فَقَالَ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَلْيَأْتِ بِهِ، وَإِلَّا فَإِنِّي مُجْلِيكُمْ قَالَ: «فَأَجْلَاهُمْ».

الوجه السّادس: الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً:

أخرجه مالك في "الموطأ" (١٨)، ومن طريقه ابن عبد البر في "التمهيد" (١٨)، والبلاذري في "فتوح البلدان" (ص ٣٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٧٥١).

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على الزهري على ستة أوجه، فرواه على الوجه الأول:

إبراهيم بن سعد –في الوجه الأول عنه–، ثقة ليس به بأس في الزهري، تقدم، وهذا الوجه رواه عنه: أبو مروان العثماني مُحَمَّد بن عثمان بن خالد الأموي، صدوق يخطئ[1].

ورواه على الوجه الثاني: إبراهيم بن سعد الزهري –في الوجه الثّاني عنه– تقدم قريباً.

وهذا الوجه رواه عنه: منصور بن أبي مزاحم، ثقة تقدم.

وبذلك يكون هذا الوجه هو الراجح عن إبراهيم بن سعد.

ورواه على الوجه الثّالث: صالح بن كيسان المدني، ثقة ثبت فقيه[2]، ورواه عنه: مُحَمَّد بن إسحاق، صدوق تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٩)، وقد ذكره الدارقطني كما تقدم ثم قال: وهذا حديث صحيح.

وعليه يكون هذا الوجه محفوظ أيضاً عن الزهري.

ورواه على الوجه الرّابع:

١– الإمام مالك، لكن الراوي عنه إسحاق بن إبراهيم الحنيني ضعيف[3] فهو غير ثابت عن مالك.

(١) التقريب (٦١٢٨).

(٢) التقريب (٢٨٨٤).

(٣) التقريب (٣٣٧).

٢- صالح بن أبي الأخضر، ضعيف تقدم.

وبذلك يكون هذا الوجه غير محفوظ.

ورواه على الوجه الخامس: معمر بن راشد، ثقة ثبت تقدم فهو محفوظ عن الزهري.

ورواه على الوجه السّادس: الإمام مالك في الموطأ، وهذا الوجه هو الراجح عن الزهري، فهو من رواية أثبت أصحابه.

قال ابن عبد البر: هكذا جاء هذا الحديث عن مالك في الموطآت كلها مقطوعاً، وهو يتصل من وجوه حسان عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة وعائشة، ومن حديث عليٍّ بن أبي طالب وأسامة(١).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لانقطاعه، وإسناده حسن من طريق ابن إسحاق، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وأصله في مسلم (١٧٦٧) من حديث عمر بن الخطاب، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لَأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لا أَدَعَ إِلَّا مُسْلِمًا».

---

(١) التمهيد (١/١٦٥).

مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

(٥/٩٦) – قال الترمذي في "سننه" (٣/ ٢٦٦ ح ١٧١٥): (حدثنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا أبو أحمد، قال: حدثنا سفيان، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، «أَنَّ الْمُشْرِكِينَ أَرَادُوا أَنْ يَشْتَرُوا جَسَدَ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَبَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَهُمْ إِيَّاهُ».

قال الترمذي: قال علي بن المديني: قال يحيى: قال شعبة: لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أحاديث، وعدها، وليس هذا الحديث فيما عد شعبة[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٣٢٥٦)، (٣٣٢٥٧)، (٣٣٢٥٨) من طريق ابن أبي ليلى.

والإمام أحمد في "مسنده" (٢٢٣٠)، (٢٤٤٢) من طريق الحجاج بن أرطاة.

كلاهما: (ابن أبي ليلى، والحجاج) عن الحكم به، بمعناه، ولفظه عند الإمام أحمد: " قتل المسلمون يوم الخندق رجلا من المشركين، فأعطوا بجيفته مالا، فقال رسول الله ﷺ: «ادفعوا إليهم جيفتهم فإنه خبيث الجيفة خبيث الدية» فلم يقبل منهم شيئاً".

دراسة الإسناد:

١- الحكم بن عتيبة أبو مُحَمَّد، ويُقال: أبو عبد اللهِ، ويُقال: أَبُو عُمَر، الكوفي مولى عدي بن عدي الكندي، ويُقال: مولى امرأة من كندة، وليس بالحكم بن عتيبة بن النهاس العجلي الذي كان قاضياً بالكوفة فإن ذاك لم يرو عنه شيء من الحديث.

ثقة فقيه فاضل، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي وغيرهم، زاد النسائي: ثبت.

قال شعبة: لم يسمع الحكم حديث مقسم كتاب إلا خمسة أحاديث وعدها يحي القطان حديث الوتر والقنوت وعزمة الطلاق وجزاء الصيد والرجل يأتي امرأته وهي حائض[2].

---

(١) جامع الترمذي (٢/٢١٩).

(٢) الجرح والتعديل (٣/١٢٣/٥٦٧)، تهذيب الكمال (٧/١١٤/ ١٤٣٨)، التهذيب (٢/٣٧٣).

٢- مقسم بن بُجْرة ويقال: نَجْدَة، أبو القاسم مولى عبد الله بن الحارث، ويقال: مولى ابن عباس للزومه له (١٠١هـ).

قال أبو حاتم: صالح الحديث، لا بأس به، وقال ابن حجر: صدوق.

روى له الجماعة سوى مسلم[1].

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فقد وقع فيه تدليس بين الحكم ومقسم؛ لأن الحكم لم يسمعه من مقسم كما تقدم.

(١) تهذيب الكمال (٦١٦٦/٤٦١/٢٨)، التقريب (٦٨٧٣).

مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

(٦/٩٧)- قال الترمذي في "جامعه" (٥/ ١٢٢ ح ٣٠٨٥): (حدثنا هناد، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة بن عبد الله، عن عبد الله بن مسعود، قال: لما كان يوم بدر وجيء بالأسارى، قال رسول الله ﷺ: مَا تَقُولُونَ فِي هَؤُلاَءِ الأَسَارَى، فَذَكَرَ فِي الحَدِيثِ قِصَّةً، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لا يَنْفَلِتَنَّ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلاَّ بِفِدَاءٍ أَوْ ضَرْبِ عُنُقٍ، فَقَالَ عبد الله بن مَسْعُودٍ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِلاَّ سُهَيْلَ بْنَ بَيْضَاءَ فَإِنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ يَذْكُرُ الإِسْلاَمَ قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ: فَمَا رَأَيْتُنِي فِي يَوْمٍ أَخْوَفَ أَنْ تَقَعَ عَلَيَّ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ مِنِّي فِي ذَلِكَ اليَوْمِ، حَتَّى قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِلاَّ سُهَيْلَ ابْنَ البَيْضَاءِ، قَالَ: وَنَزَلَ القُرْآنُ بِقَوْلِ عُمَرَ: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[1] إلى آخر الآيات.

هذا حديث حسن، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (١٧١٤)، (٣٠٨٥) من طريق هناد بن السري.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٣٢٥١)، (٣٦٦٩٠) وفي "مسنده" (٣٦٦) – ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٨٤٤)، وفي "شعب الإيمان" (١٤٣٣) –.

والإمام أحمد في "مسنده" (٣٦٣٢)، وفي "فضائل الصحابة" (١٨٦).

ثلاثتهم: (هناد، وابن أبي شيبة، والإمام أحمد) عن أبي معاوية.

وابن زنجويه في "الأموال" (٤٧٠)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٥/١٧٣١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥١٨٧)، والحاكم في "المستدرك" (٤٣٠٤)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء"

---

(١) سورة الأنفال، الآية: (٦٧).

(٢٠٧/٤) من طريق جرير.

وأبو عبيد في "الأموال" (٣٠٦)، والشاشي في "مسنده" (٩٣٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠٢٥٨) من طريق زائدة.

ثلاثتهم: (أبو معاوية، وجرير، وزائدة) عن الأعمش به، مطولاً بذكر قصة أسارى بدر ومختصراً.

دراسة الإسناد:

١- هناد بن السري بن مصعب التميمي أبو السري الكوفي (ت٢٤٣).

ثقة، قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي وابن حجر: ثقة.

روى له البخاري في "الأدب المفرد"، ومسلم، والنسائي[(١)].

٢- أبو معاوية الضرير محمد بن خازم التميمي السعدي الكوفي (١٩٥).

ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره.

قال أبو حاتم: أثبت الناس في الأعمش الثوري ثم أبو معاوية الضرير ثم حفص بن غياث.

وعده النسائي في الطبقة الثالثة من أصحابه[(٢)].

٣- الأعمش: تقدمت ترجمته في الحديث (٧).

٤- عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق بن الحارث المرادي الجملي أبو عبد الله الكوفي الأعمى (ت ١١٦ هـ).

ثقة عابد، زكاه الإمام أحمد، ووثقه ابن معين، ويعقوب بن سفيان، وأبو حاتم وغيرهم.

وقال معاذ بن معاذ عن شعبة: ما رأيت أحداً من أصحاب الحديث إلا يدلس إلا ابن عون وعمرو بن مرة.

رمي بالإرجاء، وروى له الجماعة[(٣)].

---

(١) الجرح والتعديل (٥٠١/١١٩/٩)، تهذيب الكمال (٣٠/٣١١/ ٦٦٠٣)، التقريب (٧٣٢٠).

(٢) طبقات النسائي (٤٠٤/١)، الجرح والتعديل (٢٤٦/٧/ ١٣٦٠)، تهذيب الكمال (٢٥/١٢٣/ ٥١٧٣)، التقريب (٥٨٤١).

(٣) تهذيب الكمال (٢٢/٢٣٢/٤٤٤٨)، التهذيب (١٦٣/٨٩/٨)، التقريب (٥١١٢).

٥- **أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود** رضي الله عنه: تقدمت ترجمته في الحديث (٩).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ للانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه، وتقدم الكلام على روايته عن أبيه في ترجمته، وأن الأئمة احتملوها، والحديث حسنه الترمذي كما تقدم.

ولبعضه شاهد من حديث عمر رضي الله عنه عند مسلم (١٧٦٣) مطولاً بذكر ما حدث يوم بدر.

وشاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه الحاكم (٣٢٧٠) وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي[١].

(١) المستدرك (٢/٣٥٩).

مسند عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه

(٧/٩٨)- قال الدارمي في "مسنده" (١/ ٥٧٤ ح ٢٤٤٥): (أخبرنا الحكم بن المبارك، أنبأنا ابن الدراوردي، عن صالح بن محمد بن زائدة قال: سمعت عمر بن عبد العزيز، عن عقبة بن عامر الجهني، عن النبي ﷺ قال: «رَحِمَ الله حَارِسَ الْحَرَسِ».

قال عبد الله – يعني الدارمي -: عمر لم يلق عقبة بن عامر).

وأخرجه العقيلي من طريق صُرِّح فيه بالسماع –كما سيأتي في التخريج- ثم قال: هكذا قال: عن عمر بن عبد العزيز قال: سمعت عقبة! ولم يسمع عمر من عقبة رضي الله عنه.

وكذلك قال المزي في "الأطراف"، ونقله برهان الدين الأبناسي في "الشذا الفياض"، والسيوطي في "تدريب الراوي"[1]، فنص هؤلاء الأئمة على نفي اللقاء بينهما ومثلوا لذلك بهذا الحديث.

وقال ابن كثير: فيه انقطاع بين عمر بن عبد العزيز وعقبة بن عامر فإنه لم يدركه والله أعلم[2].

وقال ابن حجر: وقد روينا الحديث المذكور في مسند عمر بن عبد العزيز الّذي عندي من روايته عن إسحاق بن إبراهيم، عن الدراوَرْديّ، عن صالح بن مُحَمَّد: فقال: عن عمر، عن عقبة بن عامر، وهكذا رواه أسد بن موسى عن الدراوَرْديّ، وهو المحفوظ[3].

وقال أيضاً: مداره على صالح بن مُحَمَّد، وهو أبو واقد المدني، أحد الضعفاء[4].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه صالح بن مُحَمَّد بن زائدة واختلف عليه فيه على أربعة أوجه:

---

(١) تحفة الأشراف (٢/٤٨٠)، تدريب الراوي (٢/٦٦٣)، الشذا الفياح (٢/٤٨٠).

(٢) تفسير ابن كثير (٢/١٧٧).

(٣) الإصابة (٥/٣٥٠).

(٤) الإصابة (٥/٤١٧).

١- صالح بن مُحَمَّد بن زائدة، عن عمر بن عبد العزيز، سمعت عقبة بن عامر الجهني، عن النبي ﷺ – مصرحاً بالسماع بين عمر بن عبد العزيز وعقبة بن عامر-.

٢- صالح بن مُحَمَّد بن زائدة، عن عمر بن عبد العزيز، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ – بالعنعنة بين عمر وعقبة -.

٣- صالح بن مُحَمَّد بن زائدة، عن عمر بن عبد العزيز، عن أبيه، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٤- صالح بن مُحَمَّد بن زائدة، عن عمر بن عبد العزيز، عن قيس بن الحارث، عن النبي ﷺ مرسلاً.

الوجه الأوّل: صالح بن مُحَمَّد بن زائدة، عن عمر بن عبد العزيز، سمعت عقبة بن عامر الجهني، عن النبي ﷺ – مصرحاً بالسماع بين عمر بن عبد العزيز وعقبة بن عامر-:

أخرجه الباغندي في "مسند عمر بن عبد العزيز" (٢) من طريق أسد بن موسى عن عبد العزيز الدراوردي.

والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (٣٩٤/٤) من طريق يحيى بن راشد السماك.

كلاهما: (الدراوردي، ويحيى) عن صالح بن مُحَمَّد بن زائدة به، بنحوه.

الوجه الثاني: صالح بن مُحَمَّد بن زائدة، عن عمر بن عبد العزيز، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ – بالعنعنة بين عمر وعقبة:

أخرجه ابن ماجه (٢٤٤٥) عن مُحَمَّد بن الصباح.

وسعيد بن منصور (٢٤١٦) – ومن طريقه الروياني في "مسنده" (٢٧٢)، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (٣٩٤/٤)-.

والدارمي في "مسنده" (٢٤٤٥) عن الحكم بن المبارك.

وأبو يعلى في "مسنده" (١٧٥٠) عن عبد الأعلى بن حماد.

والباغندي في "مسند عمر بن عبد العزيز" (١) – ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٧١/٢٩)- من طريق إسحاق بن إبراهيم.

والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (٤/٣٩٥) من طريق يحيى الجارمي.

والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٤٤٧) من طريق علي بن بحر.

سبعتهم: (مُحَمَّد بن الصباح، وسعيد بن منصور، والحكم بن المبارك، وعبد الأعلى بن حماد، وإسحاق بن إبراهيم، ويحيى الجارمي، وعلي بن بحر) عن عبد العزيز الدراوردي عن مُحَمَّد بن صالح به، بنحوه.

الوجه الثالث: صالح بن مُحَمَّد بن زائدة، عن عمر بن عبد العزيز، عن أبيه، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ:

أخرجه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٤/٣٩٥)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ١٧٩) من طريق يعقوب بن مُحَمَّد الزهري.

وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٦/١٥٩) من طريق إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير.

كلاهما: (يعقوب، وابن أبي الوزير) عن عبد العزيز الدراوردي.

والباغندي في "مسند عمر بن عبد العزيز" (٨١)، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (٤/٣٩٤)، والحاكم (٢٤٣٨) من طريق مُحَمَّد بن صالح بن قيس الأزرق.

كلاهما: (الدراوردي، ومُحَمَّد بن صالح بن قيس) عن صالح بن مُحَمَّد بن زائدة به، بنحوه، ولفظ الباغندي: رحم الله حارس الحرس – قالها ثلاث مرات – الذين يكونون بين الروم وبين عسكر المسلمين، ينظرون لهم ويحذرونهم».

الوجه الرّابع: صالح بن مُحَمَّد بن زائدة، عن عمر بن عبد العزيز، عن قيس بن الحارث، عن النبي ﷺ مرسلاً:

أخرجه أبو القاسم البغوي في "معجم الصحابة" (٥/٣٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٤٤٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٩/٣٧٠- ٣٧١) من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن جميل الجمحي عن صالح بن مُحَمَّد به، بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى وسأدرس الاختلاف الأدنى ثم الأعلى.

الاختلاف على عبد العزيز الدراوردي:

فرواه عنه على الوجه الأوّل: أسد بن موسى الأموي، ثقة تقدم.

ورواه عنه على الوجه الثّاني سبعة رواة:

١- مُحَمَّد بن الصباح البزاز، ثقة حافظ تقدم.

٢- سعيد بن منصور صاحب السنن ثقة تقدم.

٣- الحكم بن المبارك الباهلي أبو صالح البلخي، ثقة[١].

٤- عبد الأعلى بن حماد بن نصر الباهلي أبو يحيى البصري النرسي، ثقة[٢].

٥- إسحاق بن إبراهيم، هو ابن راهويه ثقة حافظ تقدم.

٦- يحيى الجارمي، لم أجد له ترجمة.

٧- علي بن بحر بن بري القطان، ثقة فاضل، حافظ عن الدراوردي[٣].

ورواه على الوجه الثّالث:

١- يعقوب بن مُحَمَّد بن عيسى الزهري، صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء[٤].

٢- إبراهيم بن عمر بن مطرف الهاشمي أبو إسحاق بن أبي الوزير المكي، صدوق[٥].

وعليه يكون الوجه الثّاني هو الراجح عن الدراوردي؛ فقد رواه الأحفظ والأكثر.

الاختلاف على صالح بن مُحَمَّد بن أبي زائدة:

فرواه عنه على الوجه الأول:

١- يحيى بن راشد السماك، قال ابن معين: ليس هو بشيء[٦].

---

(١) تهذيب الكمال (٧/١٣١/١٤٤٢).

(٢) تهذيب الكمال (١٦/٣٤٨/٣٦٨٣).

(٣) تهذيب الكمال (٢٠/٣٢٥/٤٠٢٧)، التقريب (٤٦٩١).

(٤) التقريب (٧٨٣٤).

(٥) التقريب (٢٢٢).

(٦) الضعفاء الكبير (٢٠١٤).

٢- عبد العزيز الداروردي -في الوجه المرجوح عنه-.

ورواه على الوجه الثّاني الداروردي - في الوجه المحفوظ عنه-.

ورواه على الوجه الثّالث: الداروردي - في الوجه المرجوح عنه-.

ومُحَمَّد بن صالح بن قيس الأزرق، "ضعيف"[1].

ورواه على الوجه الرّابع: سعيد بن عبد الرحمن بن جميل الجمحي، صدوق له أوهام تقدم.

والوجه الثّاني هو الراجح فهو المحفوظ عن الداروردي، وقد نص العقيلي على ترجيحه بقوله المتقدم: (وحديث يحيى الجارمي، وسعيد بن منصور أولى)، وكذلك بقول الدارقطني: (وهو المحفوظ).

أما الوجه الأول الذي صرّح فيه بالسماع بين عمر وعقبة ﷺ فهو معلول؛ لتفرد يحيى بن راشد السماك به، وقد ضعفه ابن معين كما تقدم، وأخرج العقيلي هذا الحديث في ترجمته منكراً له، وتقدم نقل قوله في إعلال هذا الوجه.

أما متابعة الداروردي ليحيى بن راشد في تصريحه بالسماع بين عمر وعقبة ﷺ، والتي جاءت من رواية أسد بن موسى عنه فالظاهر أنها خطأ ناسخ أو طابع أو تصرف من بعض الرواة، لأن المعروف عن الداروردي عدم التصريح بالسماع، وأنه لم يصرح بالسماع عن صالح بن مُحَمَّد بن زائدة سوى يحيى بن راشد السماك، والخطأ في ذكر السماع وألفاظ الأداء يقع التحريف والتصرف فيها كثيراً في كتب السنة، فينبغي التثبت فيها والتفطن لها وعدم الجزم بها كما تقدم الكلام في ذلك في الحديث (٩٢) خاصة إذا كان هناك قرائن تدل على خلافها أو نصوص لأحد من الأئمة تدل على نفي السماع.

ويؤكد التصحيف في صيغة الرواية عند الباغندي أن ابن حجر قال: وهكذا - يعني معنعناً- رواه أسد بن موسى عن الدراوَرْديّ، وهو المحفوظ.

وكذلك قول ابن عساكر بعد أن أخرج رواية إسحاق بن إبراهيم عن عبد العزيز الداروردي معنعنة: (تابعه أسد بن موسى عن عبد العزيز بن مُحَمَّد الداروردي)، فظاهر كلامهما أنها مثلها معنعنة - والله أعلم-.

---

(١) الجرح والتعديل (١٥٥٩/٢٨٧/٧)، التقريب (٥٩٦٤).

وأما الوجه الرابع فقد تفرد به سعيد بن عبد الرحمن بن جميل، وسعيد هذا متكلم فيه كما تقدم، وقد صرح البغوي بإعلاله، ونقله عنه ابن حجر في "الإصابة" وأنكر أن يكون من حديث قيس بن الحارث، وأشار إليه ابن عساكر[١].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لأن مداره على صالح بن مُحَمَّد بن زائدة وهو ضعيف[٢] كما ذكر الحافظ ابن حجر، وفيه انقطاع بين عمر بن عبد العزيز وعقبة بن عامر ﷺ.

---

(١) معجم الصحابة (٥/٣٠)، الإصابة (٥/٣٥٠)، تاريخ دمشق (٤٩/٣٧١).

(٢) التقريب (٢٩٠١).

مسند أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه

(٩٩/٨)- قال الترمذي في "جامعه" (٣/ ١٨١ ح ١٥٦٠): (حدثنا زيد بن أخزم الطائي، قال: حدثنا أبو قتيبة سلم بن قتيبة، قال: حدثنا شعبة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي ثعلبة الخشني، قال: سئل رسول الله ﷺ عن قُدُورِ الْمَجُوسِ، فَقَالَ: أَنْقُوهَا غَسْلاً، وَاطْبُخُوا فِيهَا، وَنَهَى عَنْ كُلِّ سَبُعٍ ذِي نَابٍ.

ورواه أبو إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة وأبو قلابة لم يسمع من أبي ثعلبة، إنما رواه عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة.

وقال أبو داود الطيالسي: ويروي هشيم بعض هذا الحديث عن خالد عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة رضي الله عنه.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أيوب السختياني واختلف عليه فيه على وجهين:

١- أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه.

٢- أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه.

الوجه الأول: أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه:

أخرجه أبو داود الطيالسي (١١٠٧)، (١١٠٨)، (١١٠٩)، والحاكم في "المستدرك" (٥٠٢)، (٥٠٣) من طريق حماد بن زيد.

وعبد الرزاق (٨٥٠٣) – ومن طريقه الإمام أحمد في "مسنده" (١٧٧٣٧)- من طريق معمر.

والإمام أحمد (١٧٧٣١) من طريق شعبة.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٦٠٤) من طريق سعيد بن أبي عروبة.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٦٠٥) من طريق عبد الملك بن جريج.

خمستهم: (حماد بن زيد، ومعمر، وشعبة، وسعيد، وعبد الملك) عن أيوب به، بنحوه، وذكر حماد طرفاً آخر، ولفظه: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرْسِلُ كَلْبِي فَيَأْخُذُ الصَّيْدَ؟ قَالَ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّمَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ، فَأَخَذَ فَكُلْ وَإِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ فَأَخَذَ فَإِنْ أَدْرَكْتَ ذَكَاتَهُ

فَكُلْ وَإِنْ لم تُدْرِكْ ذَكَاتَهُ فَلَا تَأْكُلْ»، وبرقم (١١٠٩) ورد بلفظ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَأَكْلِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ» أَوْ قَالَ: «الْإِنْسِيَّةِ»، ولفظ الإمام أحمد بنحوه دون ذكر الصيد، وعند عبد الرزاق والطبراني تام بنحوه.

الوجه الثاني: أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة الخشني:

أخرجه الترمذي (١٧٩٧)، والإمام أحمد في "مسنده" (١٧٧٥٠)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٦٣١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٥٨٠)، والحاكم في "المستدرك" (٥٠٥) من طريق حماد بن سلمة، وذكر الحديث بنحوه دون ذكر تحريم الحمر وكل ذي ناب من السباع.

وتوبع أيوب على هذا الوجه؛ تابعه:

١- خالد الحذاء:

أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٧٤٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٥٨١)، والحاكم في "المستدرك" (٥٠٦) من طريق هشيم عن خالد به، بنحوه.

٢- قتادة بن دعامة:

أخرجه الترمذي (١٧٩٧)، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١٩١٣)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٥٨٠) من طريق حماد بن سلمة، عن قتادة به، - وقرنه الترمذي والدولابي بأيوب- بنحوه، دون ذكر الحمر وكل ذي ناب من السباع.

وتوبع أبو أسماء الرحبي؛ تابعه:

أبو إدريس الخولاني:

أخرجه مالك في "الموطأ" (١٣) — ومن طريقه أخرجه الدارمي في "مسنده" (٢٠٢٣)، والبخاري (٥٥٣٠)، (٥٧٨٠)، وأبو داود (٣٨٠٢)، والترمذي (١٤٧٧).

وعبد الرزاق في "مصنفه" (٨٧٠٤) — ومن طريقه الإمام أحمد في "مسنده" (١٧٧٣٨)، والحميدي في "مسنده" (٨٩٩)-.

والدارمي في "مسنده" (٢٠٤١)، ومسلم (١٩٣٠)، والنسائي في "المجتبى" (٤٢٦٦) من طريق ربيعة بن يزيد الدمشقي.

وأبو داود (٢٨٥٢) من طريق بسر بن عبيد الله.

وابن ماجه (٣٢٣٢) من طريق الزهري.

خمستهم: (الإمام مالك، وعبد الرزاق، وربيعة، وبسر، والزهري) عن أبي إدريس الخولاني به، بنحوه، بعضهم بلفظ مالك، وبعضهم اقتصر على ذكر الصيد، ولفظ ابن ماجه: «نهى عن كل ذي ناب من السباع».

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على أيوب السختياني؛ فرواه عنه على الوجه الأول:

١- حماد بن زيد، ثقة ثبت تقدمت ترجمته في الحديث (١٧)، وهو أثبت الناس في أيوب.

٢- معمر بن راشد، ثقة ثبت تقدم.

٣- شعبة الإمام الحافظ الناقد.

٤- سعيد بن أبي عروبة، ثقة تقدم.

٥- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل[١].

ورواه عنه على الوجه الثاني: حماد بن سلمة، ثقة تقدم.

والوجه الأول هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد رواه خمسة رواة وروى الوجه الثّاني راوٍ واحد.

٢- الحفظ والإتقان؛ فرواة الوجه الأول ثقات أثبات، وفيهم حماد بن زيد وهو مقدَّم على حماد بن سلمة عند الاختلاف، قال الإمام أحمد: هو أحب إليَّ من حماد بن سلمة كما تقدم.

٣- القوة في الشيخ؛ فحماد بن زيد أثبت الناس في أيوب.

أما الوجه الثّاني فهو معلول؛ لتفرد حماد بن سلمة به، ومخالفة من هم أوثق منه وأكثر، وقد توبع أيوب عليه كما تقدم لكن هذه المتابعات لا تقويه؛ لأن رواية أيوب مقدمة عليه عند الاختلاف، قال أبو حاتم: أيوب السختياني أحب إلي في كل شيء من خالد الحذاء، وهو ثقة

---

(١) التقريب (٤١٩٣).

لا يسأل عن مثله[1].

وكذلك متابعة قتادة لا عبرة بها؛ لأنه أرسلها عن أبي قلابة، ولا يعرف له سماع منه كما قال ابن معين، والإمام أحمد، والفلاس[2].

ولعل الاختلاف في هذا الحديث من أبي قلابة، لا إلى الرواة عنه؛ فقد كان كثير الإرسال كما سيأتي في ترجمته، وقد نص الترمذي على أنه لم يسمع من أبي ثعلبة الخشني ﷺ، فالظاهر أن الساقط في الوجه المرسل هو أبو أسماء الرحبي كما جاء في الوجه الموصول.

دراسة الإسناد:

١- أيوب السختياني: تقدمت ترجمته في الحديث (١٦).

٢- أبو قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي البصري (ت١٠٤ وقيل: بعدها).

من أئمة التابعين، ثقة فاضل كثير الإرسال، وثقه ابن سيرين، وابن سعد، وأبو حاتم وغيرهم.

مات بالشام هارباً من القضاء، روى له الجماعة[3].

٣- أبو ثعلبة الخشني صحابي مشهور معروف بكنيته، اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً، فقيل اسمه: جرهم، وقيل: جرثم، وقيل: جرهوم، وقيل: جرثوم، وقيل: جرثومة وقيل: غيرها، وقيل في اسم أبيه: لاسر، وقيل: لاسق، وقيل: ناشر، وقيل: ناشب وقيل: غير ذلك.

كان ممن بايع تحت الشجرة وضرب له بسهمه في خيبر وأرسله النبي ﷺ إلى قومه فأسلموا، ولم يقاتل بصفين مع أحد الفريقين ومات في أول خلافة معاوية[4].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لانقطاعه، لكنه صحيح من طريق أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني ﷺ أخرجه البخاري ومسلم كما تقدم.

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٢٥٦).

(٢) تاريخ ابن معين: رواية الدوري (٣٩٠٩)، المعرفة والتاريخ (٢/١٤١)، تهذيب الكمال (١٤/٥٤٦).

(٣) الطبقات الكبرى (٧/١٣٦/٣٠٥٨)، لجرح والتعديل (٥/٥٧/٢٦٨)، تهذيب الكمال (١٤/٥٤٢/٣٢٨٣)، التقريب (٣٣٣٣).

(٤) الاستيعاب (٤/١٦١٨/٢٨٨٦)، الإصابة (٧/٥٩/٩٦٥٨).

المبحث الثّاني: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بتسمية رواته:

مسند جابر بن عتيك رضي الله عنه

(١/١٠٠)- قال النسائي في "المجتبى" (٦/ ٥١ ح (٣١٩٤)): (أخبرنا أحمد بن سليمان، قال: حدثنا جعفر بن عون، عن أبي عميس، عن عبد الله بن عبد الله بن جبر، عن أبيه، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ عَادَ جَبْرًا، فَلَمَّا دَخَلَ سَمِعَ النِّسَاءَ يَبْكِينَ وَيَقُلْنَ: كُنَّا نَحْسَبُ وَفَاتَكَ قَتْلًا فِي سَبِيلِ اللهِ، فَقَالَ: «وَمَا تَعُدُّونَ الشَّهَادَةَ إِلَّا مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ، إِنَّ شُهَدَاءَكُمْ إِذًا لَقَلِيلٌ، الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ الله شَهَادَةٌ، وَالْبَطْنُ شَهَادَةٌ، وَالْحَرَقُ شَهَادَةٌ، وَالْغَرَقُ شَهَادَةٌ، وَالْمَغْمُومُ - يَعْنِي الْهَدِمَ - شَهَادَةٌ، وَالْمَجْنُونُ شَهَادَةٌ، وَالْمَرْأَةُ تَمُوتُ بِجُمْعٍ[1] شَهِيدَةٌ»، قَالَ رَجُلٌ: أَتَبْكِينَ وَرَسُولُ الله ﷺ قَاعِدٌ؟ قَالَ: «دَعْهُنَّ، فَإِذَا وَجَبَ فَلَا تَبْكِيَنَّ عَلَيْهِ بَاكِيَةٌ».

قال الدارقطني: يرويه مالك بن أنس، واختلف عنه[2]؛ فرواه إسحاق بن سليمان الرازي، عن مالك، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن جابر بن عتيك، عن النبي ﷺ، ووهم فيه وهما قبيحا، لأنه ليس من حديث الزهري، وإنما رواه مالك، عن عبد الله بن عبد الله، أبو أمه، عن جابر بن عتيك.

كذلك رواه أصحاب "الموطأ"، وغيرهم عن مالك، إلا أن القعنبي لم يقم إسناده.

ورواه الواقدي عن مالك، عن عبد الله بن جابر بن عتيك، عن خاله، عن أبيه، عن جده، ولا أدري ما أراد بهذا؟!

---

(١) أي التي تموت وفي بطنها ولد، وقيل: التي تموت بكراً، والمعنى أنها ماتت منشيء مجموع فيها غير منفصل عنها من حمل أو بكارة. انظر: النهاية (١/٢٩٦).

(٢) سأقتصر هنا على دراسة الاختلاف في تسمية شيخ عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، أما الاختلاف على مالك فلن أتطرق إليه؛ فقد تمت دراسته في رسالة علمية للباحثة: حليمة الشمراني بعنوان: (الاختلاف على الإمام مالك بن أنس في الروايات المعللة في كتاب الدارقطني ص٧٥٢-٧٥٧).

ورواه أبو عميس، عن عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك، ولم يقل: ابن جابر، وقال: عن أبيه، عن جده.

ورواه كثير بن زيد، عن عبد الملك بن جابر بن عتيك، عن عمه، يريد: جبر بن عتيك.

ورواه عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، فقال: عن جبر بن عتيك، عن عمه.

ورواه الدراوردي، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن أيوب بن بشير مرسلا، عن النبي ﷺ. ورواه حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن أيوب بن بشير مرسلا أيضا.

وروي عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. قاله سليمان بن أرقم، وهو متروك الحديث عن الزهري.

ورواه عبد الملك بن عمير، واختلف عنه؛

فرواه أبو عوانة، عن عبد الملك، عن رجل من الأنصار، لم يسمه، عن النبي ﷺ. ورواه جرير بن عبد الحميد، عن جبر، عن النبي ﷺ.

ولم يتابع مالكا أحد على قوله: جابر بن عتيك، والله أعلم، وهو مما يعتد به على مالك.

وقال ابن قانع: والصواب جبر[1].

وقال ابن عبد البر: هكذا يقول أبو العميس في إسناد هذا الحديث، والصواب ما قاله مالك[2].

وقال البغوي: حكى المزني، عن الشافعي، قال: صحف مالك، في جابر بن عتيك، وإنما هو جبر بن عتيك، وفي إسناد هذا الحديث اختلاف كثير[3].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه:

١- عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، عن عتيك بن الحارث، عن جابر بن عتيك.

٢- عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك، عن أبيه عبد الله بن جبر، عن جده جبر، فلم يذكر عتيك بن الحارث، وقال: عن عبد الله بن جبر، عن جبر بن عتيك.

---

(١) معجم الصحابة (١/١٤٠).

(٢) التمهيد (١٩/٢٠٦).

(٣) شرح السنة (٥/٤٣٥).

٣- عبد الله بن بن عبد الله بن جبر، عن أبيه، ولم يذكر: عن جده.

الوجه الأول: عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، عن عتيك بن الحارث، عن جابر بن عتيك:

أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" برواية يحيى الليثي (٣٦)، وبرواية أبي مصعب الزهري (٩٣٥) – ومن طريقه أبو داود (٣١١١)، والنسائي في "المجتبى" (١٨٤٦)، وفي "السنن الكبرى" (١٩٨٥)، (٧٤٥٥)، والشافعي في "مسنده" (١/١٩٩)، والإمام أحمد في "مسنده" (٢٣٧٥٣)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٤١)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥١٠٤)، وفي "شرح معاني الآثار" (٦٩٦٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/١٤٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٣١٨٩)، (٣١٩٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٧٧٩)، والحاكم في "المستدرك" (١٣٠٠)- ومن طريقه البيهقي في "شعب الإيمان" (٩٤١٤)- وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢/٥٣٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧١٥٣)، وفي "معرفة السنن والآثار" (٧٧٧٣)، والبغوي في "شرح السنة (٥/٤٣٣)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (١/٣٠٩)-، به، ولفظ مالك في "الموطأ": أَنَّ جَابِرَ بن عَتِيكٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ جَاءَ يَعُودُ عبد الله بن ثَابِتٍ فَوَجَدَهُ قَدْ غُلِبَ عَلَيْهِ فَصَاحَ بِهِ فَلَمْ يُجِبْهُ، فَاسْتَرْجَعَ رَسُولُ الله ﷺ وَقَالَ: «غُلِبْنَا عَلَيْكَ يَا أَبَا الرَّبِيعِ»، فَصَاحَ النِّسْوَةُ وَبَكَيْنَ، فَجَعَلَ جَابِرٌ يُسَكِّتُهُنَّ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «دَعْهُنَّ فَإِذَا وَجَبَ فَلَا تَبْكِيَنَّ بَاكِيَةٌ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله وَمَا الْوُجُوبُ؟ قَالَ: «إِذَا مَاتَ»، فَقَالَتِ ابْنَتُهُ: وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ شَهِيدًا، فَإِنَّكَ كُنْتَ قَدْ قَضَيْتَ جِهَازَكَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ الله قَدْ أَوْقَعَ أَجْرَهُ عَلَى قَدْرِ نِيَّتِهِ، وَمَا تَعُدُّونَ الشَّهَادَةَ؟» قَالُوا: الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الشُّهَدَاءُ سَبْعَةٌ، سِوَى الْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ: الْمَطْعُونُ شَهِيدٌ، وَالْغَرِقُ شَهِيدٌ، وَصَاحِبُ ذَاتِ الْجَنْبِ شَهِيدٌ، وَالْمَبْطُونُ شَهِيدٌ، وَالْحَرِقُ شَهِيدٌ، وَالَّذِي يَمُوتُ تَحْتَ الْهَدْمِ شَهِيدٌ، وَالْمَرْأَةُ تَمُوتُ بِجُمْعٍ شَهِيدٌ».

الوجه الثاني: عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك، عن أبيه عبد الله بن جبر، عن جده جبر:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده" (٨٩٨)، وفي "مصنفه" (٣١٩٤) – ومن طريقه ابن ماجه (٢٨٠٣)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٩٧٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٧٨٠)-.

والطبراني في "المعجم الكبير" (١٧٨٠) من طريق يحيى الحماني وسهل بن عثمان.

وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٠٦/١٩) من طريق أحمد بن زهير عن أبيه.

أربعتهم: (ابن أبي شيبة، ويحيى، وسهل، وزهير) عن وكيع بن الجراح عن أبي العميس عن عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك عن أبيه، عن جده، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَادَهُ فِي مَرَضِهِ فَقَالَ قَائِلٌ مِنْ أَهْلِهِ: إِنَّا كُنَّا لَنَرْجُو أَنْ تَكُونَ وَفَاتُهُ قَتْلَ شَهَادَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ: إِنَّ شُهَدَاءَ أُمَّتِي إِذَنْ لَقَلِيلٌ، الْقَتِيلُ فِي سَبِيلِ الله شَهِيدٌ وَالْمَبْطُونُ شَهِيدٌ وَالْمَطْعُونُ شَهِيدٌ وَالْمَرْأَةُ تَمُوتُ بِجَمْعٍ شَهِيدٌ وَالْحَرْقُ وَالْغَرَقُ وَالْجُنُوبُ شَهِيدٌ يَعْنِي قُرْحَةُ ذَاتِ الْجَنْبِ".

الوجه الثالث: عبد الله بن بن عبد الله بن جبر، عن أبيه، ولم يذكر: عن جده:

أخرجه النسائي في "المجتبى" —واللفظ له– (٣١٩٤) من طريق جعفر بن عون عن أبي العميس عن عبد الله بن عبد الله بن جبر به.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك وعلى من دونه، وسأدرس الاختلاف الأدنى ثم الأعلى.

الاختلاف على أبي العميس:

فرواه عنه على الوجه الثاني: وكيع بن الجراح، ثقة حافظ تقدم.

ورواه عنه على الوجه الثّالث: جعفر بن عون، ثقة تقدم.

وهذا الاختلاف من الثقات على أبي العميس يدل على اضطرابه في هذا الحديث، وعدم ضبطه له، لاسيما وقد خالف الإمام مالك في إسناده.

وأشار المزي إلى هذا الخلاف في ترجمة عبد الله بن جبر فقال: روى حديثه أبو العميس عن عبد الله بن عبد الله بن جبر عن أبيه أن النبي ﷺ عاد جبراً. . . الحديث، قاله جعفر بن عون عن أبي العميس.

وقال وكيع: عن أبي العميس، عن عبد الله بن عبد الله بن جبر، عن أبيه، عن جده[1].

---

(١) تهذيب الكمال (٣٧٥/١٤).

الاختلاف على عبد الله بن عبد الله بن جابر:

فرواه على الوجه الأول الإمام الحافظ المشهور مالك.

ورواه على الوجه الثّاني أبو العميس عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي المسعودي الكوفي، ثقة[1].

والوجه الأول هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١- الحفظ والإتقان؛ فقد رواه الإمام مالك وهو مقدم على أبي العميس في حفظه وإتقانه وضبطه.

٢- مخالفة الجادة، فأبو العميس سلك الجادة فقال: عن عبد الله بن عبد الله بن جبر، عن أبيه، عن جده، وسلوك الجادة في حديث الراوي أسهل في الحفظ ويسبق اللسان إليه، ولا شك أن مخالفة الإمام مالك لها دليل على ضبطه وإتقانه.

٣- ترجيح الأئمة النقاد لهذا الوجه؛ كابن عبد البر، والذهبي، وابن حجر.

فقد خرج ابن عبد البر رواية وكيع عن أبي العميس -كما تقدم- ثم قال: هكذا يقول أبو العميس في إسناد هذا الحديث، والصواب ما قاله فيه الإمام مالك.

وأورده الذهبي في "السير" في ترجمة جبر بن عتيك من رواية مالك في الموطأ، ثم قال: الصحيح أن جابر بن عتيك هو صاحب هذا الخبر، وأن جابر قديم الوفاة، وأن جابراً من بني غنم بن سلمة، وعليه فالمحفوظ في حديث عبد الله بن عبد الله بن جبر هو رواية الإمام مالك عنه، وأما رواية أبي العميس فشاذة لمخالفته للإمام مالك وسلوكه الجادة في حديث عبد الله بن عبد الله بن جبر، فقال: عن أبيه، عن جده، ومع هذا الشذوذ فقد اضطرب الثقات عليه في حديثه كما تقدم[2].

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة عبد الله بن جبر بن عتيك: كذا يقوله أبو العميس، وخالفه مالك فقال: عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، عن عتيك بن الحارث بن عتيك، عن جابر بن عتيك أنه أخبره أن النبي ﷺ عاد عبد الله بن ثابت ﷺ.

---

(١) تهذيب الكمال (١٩/٣٠٩/ ٣٧٧٦)، التقريب (٤٤٦٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢/٣٧).

فوقعت المخالفة بينهما في ثلاثة أشياء: في اسم جد عبد الله بن عبد الله، وفي تسمية شيخه هل هو أبوه - وهو صاحب الترجمة- أو غيره، وفي اسم الذي عاده النبي ﷺ، وقد رجحوا رواية مالك، وأما عبد الله بن جبر فلم يذكر المزي من خبره شيئاً، وذكره ابن منده في الصحابة برواية جعفر بن عون، وليس فيها دلالة على صحبته، ولم أرَ له مع ذلك ذكراً عند أحد ممن صنف في الرجال، وفي ذلك إشارة إلى أن الرواية لغيره، فيترجح رواية مالك[1].

وقال في "الإصابة": وروى مالك في «الموطّأ» عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك بن الحارث بن عتيك، وهو جدّ عبد الله لأمه- أنّ جابر بن عتيك أخبره أنّ رسول الله ﷺ جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب، فصاح به رسول الله ﷺ فلم يجبه فاسترجع، وقال: غلبنا عليك يا أبا الربيع. . . الحديث.

ورواه أبو داود والنّسائيّ من طريق مالك، ورواه النسائي من طريق عبد الملك بن عمير،

فقال عن جبر بن عتيك: إنه دخل مع رسول الله ﷺ على ميّت فبكى النّساء. . . الحديث.

ورواه ابن ماجه وغيره من طريق أبي أسامة وغيره عن أبي العميس عن عبد الله بن عبد الله بن جبر عن أبيه عن جده نحوه.

ورواه النّسائيّ من طريق جعفر بن عون عن أبي العميس، فلم يقل عن جده.

ورواه ابن منده من وجه آخر عن أبي العميس، فقال: عن عبد الله بن عبد الله بن جابر ابن عتيك عن أبيه عن جدّه، وفيه اختلاف كثير.

ورواية مالك هي المعتمدة، ويرجّحها ما روى أبو داود والنسائي من طريق مُحَمَّد بن إبراهيم التيمي، عن ابن جابر بن عتيك عن أبيه مرفوعا: «إنّ من الغيرة ما يبغض اللَّه. . . الحديث[2].

أما قول ابن قانع: (والصواب جبر)، فالظاهر أنه لم يرد به ترجيح رواية أبي العميس على رواية مالك، وإنما أراد بذلك ما نقله البغوي عن الشافعي من أن الصواب في اسم جابر بن عتيك هو: جبر، دون ترجيح بين وجهي الاختلاف في الإسناد — والله أعلم-.

دراسة الإسناد:

---

(١) التهذيب (٥/١٤٦/٢٨٨).

(٢) الإصابة (١/٥٤٨-٥٤٩).

١- عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، وقبل: جبر بن عتيك الأنصاري المدني.

وقيل: إنهما اثنان.

ثقة، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي وابن حجر.

ورجح ابن حجر أن ابن جابر هو ابن جبر، حيث ذكر خلاف أهل العلم فيه وفي اسمه فقال: وقال أبو بكر بن منجويه: أهل العراق يقولون: جبر، ولا يصح إنما هو جابر.

قال ابن حجر: هذا نقله ابن منجويه من كلام البخاري فإنه قال في تاريخه عبد الله بن عبد الله بن جابر سمع ابن عمر وأنساً قاله مالك، وقال شعبة ومسعر وأبو العميس وعبد الله بن عيسى: عن عبد الله بن عبد الله بن جبر، ولا يصح جبر إنما هو جابر بن عتيك، قال: وقال بعضهم: عن عبد الله بن عيسى عن جبر بن عبد الله يعني قلبه، وقال الخطيب في رافع الارتياب: قال عمار بن زريق: عن عبد الله بن عيسى، عن جبر بن عبد الله بن عتيك، وكذا حكى عن الثوري وحمزة الزيات في رواية، قال الخطيب: الصواب عبد الله بن عبد الله بن جبر، قال: والكوفيون يضطربون فيه، وقال الدارقطني: لم يتابع مالكاً أحد على قوله جابر بن عتيك وهو مما يعتمد به عليه، وذكر الحافظ شرف الدين الدمياطي أن قول من قال جابر بن عتيك وهم، وأن الصواب جبر بن عتيك، وقد فرق بينهما ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، فحكى عن أبيه أنه وثق ابن جابر، وكذا عن العباس الدوري عن ابن معين، وحكى في ابن جبر عن إسحاق عن ابن معين توثيقه، قال: وسألت أبي عنه فذكر ما تقدم، قال ابن حجر: وممن فرق بينهما أيضا النسائي في الجرح والتعديل والصواب أنه رجل واحد ووقع الخلاف في اسم جده هل جبر أو جابر.

روى له الجماعة(١).

٢- عتيك بن الحارث بن عتيك الأنصاري المدني.

روى عن: عمه جابر حديثاً.

وعنه: ابن ابنته عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك الأنصاري.

---

(١) التاريخ الكبير (٥/١٢٦/٣٧٤)، الجرح والتعديل (٥/٩٠/٤١٥)، تهذيب الكمال (١٥/١٧١/٣٣٦٢)، التهذيب (٥/٢٨٢/٤٧٨).

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: تابعي مجهول.

وقال ابن حجر: مقبول، والذي يظهر أنه مجهول؛ فقد تفرد بالرواية عنه ابن ابنته، ولم يوثقه سوى ابن حبان، وهو متساهل في التوثيق[1].

٣- **جابر بن عتيك بن قيس بن الحارث بن هيشة،** بفتح الهاء وسكون التحتانية بعدها معجمة، ابن الحارث بن أمية بن زيد بن معاوية بن مالك بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس الأنصاري، قال ابن سعد والكلبي: شهد بدراً والمشاهد، توفي سنة إحدى وستين.

وقال ابن إسحاق، والطبراني، وأبو نعيم، وابن الاثير وغيرهم: ويقال: جبر بن عتيك.

قال أبو نعيم: يكنى: أبا عبد الله بدري، وقال ابن منده: كنيته أبو الربيع، قال أبو نعيم: وهو وهم، فإنها كنية عبد الله بن ثابت الظفري، وكانت معه راية بني معاوية عام الفتح، وهو أخو الحارث بن عتيك، قال ابن حجر: صحح الدمياطي أن اسمه جبر، وجزم غيره كالبغوي بأن جبراً أخوه، وقد جزم ابن إسحاق وغيره بأن جبر بن عتيك شهد بدراً.

قال ابن حجر: وفي الصحابة ممن يسمى جابر بن عتيك غير هذا اثنان، أحدهما: جابر بن عتيك بن النعمان بن عتيك الأنصاري، ذكره ابن حبان في الصحابة فقال: يكنى أبا عبد الله، وله صحبة روى عنه ابنه سفيان.

وثانيهما: جابر بن عتيك بن قيس بن الأسود بن مري بن كعب بن غنم بن سلمة الأنصاري السلمي، اشترك مع الأول في اسمه واسم أبيه وجده بخلاف الثّاني لكن اختلف في شهود هذا أحداً[2].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لأن فيه عتيك بن الحارث وهو مجهول كما تقدم.

---

(١) الجرح والتعديل (٢٢٨/٤١/٧)، الثقات (٤٨٧٠/٢٨٦/٥)، تهذيب الكمال (٣٧٩٠/٣٣٣/١٩)، ديوان الضعفاء (ص٢٦٩/٢٧٥١)، التهذيب (٢٢٥/٩٦/٧)، التقريب (٤٤٧٩).

(٢) معجم الصحابة للبغوي (٢٩٣/٤٥٢/١)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥٣٧/٢)، الاستيعاب (٢٩٠/٢٢٢/١)، أسد الغابة (٦٤٩/٣٠٩/١)، الإصابة (٥٤٩/٢١٤/١).

والحديث له شواهد كثيرة تقويه منها:

١- حديث أبي هريرة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا تَعُدُّونَ الشَّهِيدَ فِيكُمْ؟ » قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ الله فَهُوَ شَهِيدٌ، قَالَ: «إِنَّ شُهَدَاءَ أُمَّتِي إِذًا لَقَلِيلٌ»، قَالُوا: فَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ الله فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ الله فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الطَّاعُونِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الْبَطْنِ فَهُوَ شَهِيدٌ»، قَالَ ابْنُ مِقْسَمٍ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِيكَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: «وَالْغَرِيقُ شَهِيدٌ».

أخرجه مسلم في صحيحه (١٩١٥).

وهو عند البخاري (٢٨٢٩) بلفظ: «الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: المَطْعُونُ، وَالمَبْطُونُ، وَالغَرِقُ، وَصَاحِبُ الهَدْمِ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ الله».

٢- حديث عبادة بن الصامت ﷺ أن النبي ﷺ قال: «ما تعدون الشهيد فيكم؟ » قالوا: الذي يقاتل فيقتل في سبيل الله. فقال رسول الله ﷺ: «إن شهداء أمتي إذا لقليل القتيل في سبيل الله شهيد، والمطعون شهيد، والمبطون شهيد، والمرأة تموت بجمع شهيد» يعني النفساء، أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢٢٦٨٥) والدارمي (٢٤٥٨) وغيرهما.

وبذلك يرتقي الحديث إلى الحسن لغيره – والله تعالى أعلم-.

مسند رويفع الأنصاري

(٢/١٠١)- قال البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٢٠٩ ح ١٨٢٩٨): (أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو بكر أحمد بن الحسن القاضي قالا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، حدثني يزيد بن أبي حبيب، عن أبي مرزوق مولى تجيب، عن حنش الصنعاني، قال: غزونا مع أبي رويفع الأنصاري ﵁ المغرب، فَافْتَتَحَ قَرْيَةً فَقَامَ خَطِيبًا فَقَالَ: إِنِّي لا أَقُولُ فِيكُمْ إِلَّا مَا سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ فِينَا يَوْمَ خَيْبَرَ قَامَ فِينَا عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: «لا يَحِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِيَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ» يَعْنِي إِتْيَانَ الْحَبَالَى مِنَ الْفَيْءِ[١]، «ولا يَحِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُصِيبَ امْرَأَةً مِنَ السَّبْيِ ثَيِّبًا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا، ولا يَحِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَبِيعَ مَغْنَمًا حَتَّى يُقْسَمَ، ولا يَحِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَرْكَبَ دَابَّةً مِنْ فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَعْجَفَهَا رَدَّهَا فِيهِ، ولا يَحِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَلْبَسَ ثَوْبًا مِنْ فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ».

كذا قال يونس بن بكير يوم خيبر، وإنما هو يوم حنين، كذلك رواه غيره عن ابن إسحاق، وكذلك رواه غير ابن إسحاق، وقال غيره: رويفع بن ثابت وهو الصحيح).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه ابن إسحاق واختلف عليه فيه على أربعة أوجه:

---

١ الفيء: ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد. انظر: النهاية (٣/ ٤٨٢).

١- ابن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي مرزوق مولى تجيب، عن حنش الصنعاني، عن أبي رويفع الأنصاري.

٢- ابن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي مرزوق، عن حنش الصنعاني، عن رويفع بن ثابت الأنصاري.

٣- ابن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن رويفع بن ثابت الأنصاري.

٤- ابن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن فلان الجيشاني، عن رويفع بن ثابت الأنصاري.

الوجه الأول: ابن إسحاق، عن يزيد بن أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي مَرْزُوقٍ مَوْلَى تُجِيبَ، عَنْ حَنَشٍ الصَّنْعَانِيِّ، عن أبي رويفع الأنصاري:

أخرجه البيهقي في"السنن الكبرى" (١٨٢٩٨)، وابن منده في "معرفة الصحابة" (ص ٦٤٥)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (٢/٨٨).

الوجه الثاني: ابن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي مرزوق، عن حنش الصنعاني، عن رويفع بن ثابت الأنصاري:

أخرجه أبو داود (٢٧٠٢) – ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٥٥٨٨)-، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٧٢٢)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٧٤٦١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني"(٢١٩٤) من طريق أبي معاوية.

وأبو داود (٢١٥٨) من طريق مُحَمَّد بن مسلمة.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٧٤٦٠)، (١٧٤٦١)، (٣٢٥٦٥)، (٣٣٣٢٢) عن عبد الرحيم بن سليمان.

والإمام أحمد في "مسنده" (١٦٩٩٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤٤٨٩) من طريق إبراهيم بن سعد.

والدارمي في "مسنده" (٢٥٢٠)، (٢٥٣١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٩٣)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤٤٨٢) من طريق أحمد بن خالد الوهبي.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٤٤٨٦) من طريق زهير بن معاوية.

وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢٧٠٠) من طريق ابن المبارك.

سبعتهم: (أبو معاوية، وابن مسلمة، وعبد الرحيم، وإبراهيم، وأحمد، وزهير، وابن المبارك) عن مُحَمَّد بن إسحاق به مختصراً ومطولاً، وجاء في رواية معاوية: "حتى يستبرئها بحيضة".

وتوبع يزيد بن أبي حبيب؛ تابعه: جعفر بن ربيعة:

أخرجه ابن الجارود في "المنتقى" (٧٣١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤٤٨٩)، وعبد الغني بن سعيد في "الأوهام التي في مدخل الحاكم" (ص ٨٠ - ٨١)، وأبو نعيم في "الصحابة" (٢٦٩٩)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٣/ ١٤٢ - ١٤٣)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٨٦ - ٨٧)، وأبو القاسم الأصبهاني في "الترغيب" (٢٩) من طريق عن بكر بن مضر المصري.

والطحاوي في "شرح المعاني" (٥٢٤٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤٤٨٤) وفي "الأوسط" (٣٢٢٨) من طريق ابن لهيعة.

كلاهما: (بكر، وابن لهيعة) عن جعفر بن ربيعة به، بنحوه.

الوجه الثالث: ابن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن رويفع بن ثابت الأنصاري:

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١٦٩٩٠) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة.

الوجه الرابع: ابن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن فلان الجيشاني، عن رويفع بن ثابت الأنصاري:

أخرجه أبو إسحاق الفزاري في "السير" (٤٠٨)، وابن منده في "معرفة الصحابة" (ص٦٤٤) من طريق عبد الله بن المبارك عن ابن إسحاق به، بنحوه، وقال: «يوم خيبر».

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على ابن إسحاق على أربعة أوجه، فرواه عنه على الوجه الأول: يونس بن بكير، وهو صدوق يخطئ تقدم.

ورواه على الوجه الثاني:

١- أبو معاوية مُحَمَّد بن خازم، ثقة تقدمت ترجمته في الحديث (٩٧).

٢- مُحَمَّد بن سلمة بن عبد الله الباهلي، ثقة[1].

٣- عبد الرحيم بن سليمان، ثقة تقدم.

٤- إبراهيم بن سعد الزهري، ثقة حجة تقدم.

٥- أحمد بن خالد الوهبي الكندي، صدوق[2].

٦- زهير بن معاوية، ثقة ثبت تقدم.

٧- عبد الله بن المبارك- في الوجه الأول عنه-، إمام ثقة تقدم.

ورواه على الوجه الثالث: يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ثقة متقن[3].

ورواه على الوجه الرابع: ابن المبارك - في الوجه الثاني عنه-، ويحتمل أن يكون المبهم في هذه الرواية -وهو فلان الجيشاني- هو المبين في الوجه الأوّل - وهو أبو مرزوق-، لا سيما وأن ابن المبارك رواه على الوجهين.

والوجه الثاني هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد رواه سبعة رواة بينما روى كل وجه من الأوجه الأخرى راوٍ واحد.

٢- الحفظ والإتقان؛ فرواة هذا الوجه كلهم ثقات ما عدا أحمد بن خالد الوهبي وهو صدوق.

٣- المتابعة التامة؛ فقد توبع يزيد بن أبي حبيب متابعة تامة من جعفر بن ربيعة.

٤- تفرد يونس بن بكير برواية الوجه الأول، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة برواية الوجه الثاني ومخالفتهم من هم أحفظ منهم وأكثر.

٥- إشارة البيهقي إلى إعلال الوجه الأول الذي رواه يونس بن بكير حيث قال: كذا قال يونس بن بكير. . . . وقال غيره: رويفع بن ثابت وهو الصحيح.

وكذلك ابن منده في "معرفة الصحابة" حيث قال بعد أن أخرجه من طريق يونس بن

---

(١) التقريب (٥٩٢٢).

(٢) التقريب (٣٠).

(٣) التقريب (٧٥٤٨).

بكير: (هكذا قال يونس)[1].

دراسة الإسناد:

١- **مُحَمَّد بن إسحاق:** تقدمت ترجمته في الحديث (١٩).

٢- **يزيد بن أبي حبيب:** تقدمت ترجمته في الحديث (١٣).

٣- **أبو مرزوق، حبيب بن الشهيد المصري** مولى مزينة، وقيل: إنه ربيعة بن سليم، وقيل: إنهما اثنان. (ت١٠٩هـ)، وفرق ابن حجر بينه وبين حبيب بن الشهيد البصري، وخلط البخاري بينهما وتبعه على ذلك ابن أبي حاتم، والراجح – والله أعلم- إنهما اثنان.

ثقة مأمون، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والدارقطني وغيرهم.

روى له أبو داود، وابن ماجه[2].

٤- **حنش بن عبد الله، ويقال: ابن علي بن عمرو أبو رشدين السبائي الصنعاني الدمشقي** من صنعاء دمشق (ت١٠٠هـ).

ثقة، وثقه أبو زرعة، ويعقوب بن سفيان، وقال أبو حاتم: صالح.

روى له مسلم والأربعة[3].

٥- **رويفع بن ثابت بن سكن بن عدي بن حارثة الأنصاري،** من بني مالك بن النجار.

سكن مصر واختط بها داراً، وأمَّره معاوية على إطرابلس سنة ست وأربعين، فغزا إفريقية ودخلها وانصرف من عامه، توفي بالشام سنة ست وخمسين، وقيل: ببرقة وقبره بها[4].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده حسن؛ لأجل مُحَمَّد بن إسحاق، ويشهد للجزء الأول منه:

---

(١) معرفة الصحابة (ص ٦٤٥).

(٢) الجرح والتعديل (٤٧٨/١٠٢/٣)، تهذيب الكمال (٧٦١٤/٢٧٤/٣٤)، التهذيب (٣٣٨/١٨٥/٢)، (١٠٣٩/٢٤٩/١٢)،

(٣) تهذيب الكمال (١٥٥٥/٤٢٩/٧)، التهذيب (١٠٢/٥٠/٣)، التقريب (١٥٧٦).

(٤) معرفة الصحابة لابن منده (ص٦٤٢)، الاستيعاب (٧٨٨/٥٠٤/٢)، أسد الغابة (١٧١٧/٨٧/٢)، الإصابة (٢٧٠٥/٤١٧/٢)

١- حديث روي من طريقين عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما: نهى رسولُ الله ﷺ عن بيع المغانم حتى تُقسم، وعن الحبالى أن يوطأن حتى يضعن ما في بطونهن، وعن لحم كل ذي ناب من السباع"، أخرجه النسائي (٤٦٤٥)، والإمام أحمد (٢٣١٨)، وأبو يعلى (٢٤١٤)، والحاكم (٢٣٣٦)، (٢٦١١) وصححه ووافقه الذهبي، وهذا إسناد حسن.

٢- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند أبي داود (٢١٥٧) أن النبي ﷺ قال في سبايا أوطاس: "لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذاتِ حمل حتى تحيض حيضة"، وإسناده ضعيف.

٣- حديث العرباض بن سارية عند الترمذي (١٥٦٤)، والإمام أحمد (١٧١٥٣) أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ: «نَهَى أَنْ تُوطَأَ السَّبَايَا حَتَّى يَضَعْنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ»، وهذا لفظ الترمذي.

٤- حديث أبي الدرداء عند مسلم (١٤٤١) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ أَتَى بِامْرَأَةٍ مُجِحٍّ عَلَى بَابِ فُسْطَاطٍ، فَقَالَ: «لَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُلِمَّ بِهَا»، فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرَهُ، كَيْفَ يُوَرِّثُهُ وَهُوَ لا يَحِلُّ لَهُ؟ كَيْفَ يَسْتَخْدِمُهُ وَهُوَ لا يَحِلُّ لَهُ؟ ».

ويشهد للنهي عن بيع المغنم قبل أن يقسم:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أبي داود (٣٣٦٩)، والإمام أحمد (٩٠١٧) «نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَنَائِمِ، حَتَّى تُقَسَّمَ، وَعَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى تُحْرَزَ مِنْ كُلِّ عَارِضٍ، وَأَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ بِغَيْرِ حِزَامٍ»، وإسناده ضعيف.

مسند عمرو بن الحمق

(٣/١٠٢) – قال الطبراني في "مسند الشاميين" (٦/ ٢٨٥ ح ٢٤٤٨): (حَدَّثَنَا مُوسَى بن عِيسَى بن الْمُنْذِرِ الْحِمْصِيُّ، ثَنَا يَزِيدُ بن قَيْسٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بن شُعَيْبٍ، عَنْ عَطَاءِ بن مُسْلِمٍ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ عَاصِمِ بن رِفَاعَةَ، عَنْ عَمْرِو بن الْحَمِقِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْإِيمَانُ قَيَّدَ الْفَتْكَ[1]، مَنْ أَمَّنَ رَجُلًا عَلَى دَمِهِ فَقُتِلَ فَأَنَا مِنَ الْقَاتِلِ بَرِيءٌ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ كَافِرًا» هَكَذَا قَالَ فِي الْإِسْنَادِ: عَطَاءُ بن مُسْلِمٍ، وَالصَّوَابُ عَطَاءُ بن أَبِي مُسْلِمٍ، وَقَالَ عَاصِمُ بن رِفَاعَةَ وَالصَّوَابُ رِفَاعَةُ بن عَاصِمٍ.

وقال أبو نعيم في "معرفة الصحابة": رَوَاهُ حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَأَبُو الْمُحَيَّاةِ، وَالْحَكَمُ بن هِشَامٍ فِي آخَرِينَ، عَنْ عبد الْمَلِكِ بن عُمَيْرٍ، وَرَوَاهُ رُقْبَةُ بن مَصْقَلَةَ، عَنْ عبد الْمَلِكِ، فَقَالَ: عَنْ شَدَّادِ بن الْحَكَمِ، عَنْ عَمْرِو بن الْحَمِقِ وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ عبد الْمَلِكِ، عَنْ عَامِرِ بن شَدَّادٍ، عَنْ عَمْرٍو[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه رفاعة بن شداد واختلف عليه في تسميته على أربعة أوجه:

الوجه الأول: رفاعة بن شداد، عن عمرو بن الحمق رضي الله عنه:

أخرجه ابن ماجه (٢٦٨٨)، والبزار في "مسنده" (٢٣٠٦)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٨٦٨٦) من طريق أبي عوانة.

والطيالسي (١٣٨٢) – ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٠٤١)- من طريق قرة بن خالد.

وابن الجعد في "مسنده" (٣٣٣٦)، وابن أبي شيبة في "مسنده" (٨٦٣)، وابن أبي عاصم

---

(١) الفتك أن يأتي الرجل صاحبه وهو غار غافل فيشد عليه فيقتله، يقال: فتك به: أي اغتاله، والمعنى أن الإيمان يمنع من الفتك الذي هو القتل بعد الأمان غدراً، كما يمنع القيد من التصرف. انظر: مقاييس اللغة(٤/ ٤٧١)، النهاية (٤٠٩/٣).

(٢) معرفة الصحابة (٢٠٠٦/٤).

في "الديات" (ص٧٥)، والإمام أحمد في "مسنده" (٢١٩٤٦)، (٢١٩٤٨)، (٢٣٧٠١)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٨٦٨٧)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٠١) من طريق حماد بن سلمة.

ثلاثتهم: (أبو عوانة، وقرة، وحماد) عن عبد الملك بن عمير.

والطيالسي (١٣٨١) — ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٤٢٢)- من طريق مُحَمَّد بن أبان.

والإمام أحمد في "مسنده" (٢١٩٤٧)، (٢٣٧٠٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٣٤٤)، وفي "الديات" (ص٧٥)، والبزار في "مسنده" (٢٣٠٨)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٠٤٣) وعلقه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/٣٢٣) من طريق أبي عمر عيسى بن عمر القارئ.

وابن أبي عاصم في " الآحاد والمثاني" (٢٣٤٣)، وفي "الديات" (ص٧٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/٢٤) من طريق سفيان الثوري.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٠٣)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (١٨٠)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/٢٠٢)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٧٠٩٠)، والخطيب في "المتفق والمفترق" (٣/٢٠٠٦) من طريق نصير بن أبي نصير.

وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٥٩٦)، وعلقه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/٣٢٢) من طريق أسباط بن نصر.

وابن حبان في "صحيحه" (٥٩٨٢)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٢٥٥١)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٠٤٢)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٦/٤٨٣)، وعلقه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/٣٢٢) من طريق زائدة بن قدامة.

والطبراني في "المعجم الأوسط" (٤٢٥٢)، وفي "الصغير" (٥٨٤) من طريق علي بن عبد الأعلى.

سبعتهم: (مُحَمَّد بن أبان، وأبو عمر، وسفيان، ونصير، وأسباط، وزائدة، وعلي) عن السدي.

كلاهما: (عبد الملك بن عمير، والسدي) عن رفاعة بن شداد به، بنحوه، وفي رواية حماد بن سلمة ذكر مناسبة الحديث في أوله.

الوجه الثاني: عامر بن شداد، عن عمرو بن الحمق رضي الله عنه:

أخرجه البزار في "مسنده" (٢٣٠٧)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٨٦٨٨)، والحاكم في "المستدرك" (٨٠٤٠) من طريق قرة بن خالد عن عبد الملك بن عمير عن عامر به، بنحوه.

الوجه الثالث: شداد بن حكيم، عن عمرو بن الحمق رضي الله عنه:

أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (٨٤٢٨) من طريق رقبة بن مصقلة عن عبد الملك بن عمير عن شداد به، بنحوه.

الوجه الرابع: عاصم بن رفاعة، عن عمرو بن الحمق رضي الله عنه:

أخرجه ابن الأعرابي في "معجمه" (٦١٢)، والقضاعي في "مسنده" (١٦٤) من طريق معاوية بن صالح الحضرمي.

والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٤٤٨) من طريق عطاء بن مسلم عن السدي.

كلاهما: (معاوية بن صالح، والسدي) عن عاصم بن رفاعة به، بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على عبد الملك بن عمير وعلى السدي وفيما يلي بيان ذلك:

الاختلاف على عبد الملك بن عمير:

فرواه عنه على الوجه الأول:

١- أبو عوانة، وضاح بن عبد الله اليشكري، تقدمت ترجمته في الحديث (٣).

٢- قرة بن خالد، ثقة تقدم، وهذا الوجه رواه عنه: أبو داود الطيالسي، وهو ثقة حافظ.

٣- حماد بن سلمة، ثقة تقدم.

ورواه على الوجه الثاني:

قرة بن خالد — في الوجه الثاني عنه-: فيما رواه عنه خالد بن الحارث وهو ثقة حافظ تقدم.

ورواه على الوجه الثالث: رقبة بن مصقلة أبو عبد الله العبدي الكوفي، ثقة مأمون[1].

---

(١) التقريب (١٩٥٤).

والوجه الأوّل هو الراجح؛ فقد رواه الأكثر وهو الوجه الذي تابعه السدي عليه في رواية الأكثر عنه - كما سيأتي عند ذكر الاختلاف عليه- ولعل الاختلاف هنا في تسمية الراوي من عبد الملك بن عمير فقد ذكر أهل العلم أنه تغير وأن له بعض الأوهام كما تقدم في ترجمته في الحديث (٣).

الاختلاف على السدي:

فرواه عنه على الوجه الأول:

١- مُحَمَّد بن أبان بن صالح الجعفي الكوفي، ليس بالقوي[1].

٢- أبو عمر عيسى بن عمر الأسدي الهمداني القارئ، ثقة[2].

٣- سفيان الثوري الإمام الحافظ تقدم مراراً.

٤- نصير بن أبي نصير، ذكره الدارقطني في "المؤتلف والمختلف"، والخطيب في "المتفق والمفترق" ولم يذكروا فيه جرحاً أو تعديلاً[3].

٥- أسباط بن نصر، صدوق تقدم.

٦- زائدة بن قدامة، ثقة ثبت تقدم.

٧- علي بن عبد الأعلى الثعلبي الكوفي، صدوق ربما وهم[4].

ورواه على الوجه الرابع: عطاء بن أبي مسلم الخراساني، صدوق يهم كثيراً، يرسل ويدلس[5].

والوجه الأول هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد رواه سبعة من الرواة.

٢- الحفظ والإتقان، فأكثر رواة هذا الوجه ثقات متقنون، وفيهم سفيان الثوري.

٣- ترجيح الطبراني بأن اسمه رفاعة بن عاصم، والذي يظهر – والله أعلم- أن اسمه

---

(١) تاريخ الإسلام (٤/٤٩٠).

(٢) التقريب (٥٣١٤).

(٣) المؤتلف والمختلف (٤/٢٢٤٠)، المتفق والمفترق (٣/٢٠٠٦).

(٤) التقريب (٤٧٦٣).

(٥) التقريب (٤٦٠٠).

رفاعة بن شداد أبو عاصم كما سيأتي في ترجمته.

وقال البخاري: وروى رشدين عن معاوية بن صالح عن عاصم بن رفاعة البجلي عن عمرو عن النبي ﷺ - ولا يصح فيه عاصم [(١)].

دراسة الإسناد:

١- رفاعة بن شداد - ويقال: عامر بن شداد- بن عبد الله بن قيس الفتياني البجلي أبو عاصم الكوفي.

ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات، وكان ممن انفلت من عين الوردة يوم قتل الحسين في تسعة آلاف من أصحاب الحسين فتلقاهم عبيد الله بن زياد في أهل الشام فقتلهم عن آخرهم.

روى له النسائي، وابن ماجه[(٢)].

٢- عمرو بن الحمق بن الكاهن بن حبيب الخزاعي.

هاجر إلى النبي ﷺ بعد الحديبية، وقيل: بل أسلم عام حجة الوداع، والأول أصح.

وكان ممن سار إلى عثمان رضي الله عنه، وهو أحد الأربعة الذين دخلوا عليه الدار فيما ذكروا ثم صار من شيعة علي رضي الله عنه، وشهد معه المشاهد كلها ثُمَّ هرب فِي زمن زِيَاد إِلَى الموصل، ودخل غاراً فنهشته حية فقتلته، فبعث إِلَى الغار فِي طلبه، فوجد ميتا، فأخذ عامل الموصل رأسه، وحمله إِلَى زِيَاد، فبعث بِهِ زِيَاد إِلَى مُعَاوِيَة، وَكَانَ أول رأس حمل فِي الإسلام، وكانت وفاته سنة خمسين[(٣)].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح — والله تعالى أعلم-.

---

(١) التاريخ الكبير (٣/٣٢٣).

(٢) التاريخ الكبير(٣/٣٢٣/١٠٩٣)، الجرح والتعديل (٣/٤٩٣/٢٢٣٨)، تهذيب الكمال (٩/٢٠٤/١٩١٦)، التقريب (١٩٤٧).

(٣) الاستيعاب (٣/١١٧٣/١٩٠٩)، الإصابة (٤/٥١٤/٥٨٣٤).

مسند معاذ بن جبل رضي الله عنه

(٤/١٠٣)ـ قال الإمام أحمد في مسنده (٣٦/ ٣٨٧/ ٢٢٠٦٨): (حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن الحكم قال: سمعت عروة بن النزال، يحدث عن معاذ بن جبل قال: أقبلنا مع رسول الله ﷺ مِنْ غَزْوَةِ تبُوكَ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ خَلِيًّا. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ. قَالَ: " بَخٍ، لَقَدْ سَأَلْتَ عَنْ عَظِيمٍ، وَهُوَ يَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللهُ عَلَيْهِ تُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَلْقَى اللهَ لا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا أَوَلَا أَدُلُّكَ عَلَى رَأْسِ الْأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذُرْوَةِ سَنَامِهِ؟ أَمَّا رَأْسُ الْأَمْرِ: فَالْإِسْلَامُ، فَمَنْ أَسْلَمَ سَلِمَ، وَأَمَّا عَمُودُهُ: فَالصَّلَاةُ، وَأَمَّا ذُرْوَةُ سَنَامِهِ: فَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَوَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَبْوَابِ الْخَيْرِ؟ الصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَالصَّدَقَةُ وَقِيَامُ الْعبد فِي جَوْفِ اللَّيْلِ يُكَفِّرُ الْخَطَايَا، وَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾[1] أَوَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَمْلَكِ ذَلِكَ لَكَ كُلِّهِ؟ " قَالَ: فَأَقْبَلَ نَفَرٌ، قَالَ: فَخَشِيتُ أَنْ يَشْغَلُوا عَنِّي رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ شُعْبَةُ أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَوْلُكَ أَوَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَمْلَكِ ذَلِكَ لَكَ كُلِّهِ؟ قَالَ: فَأَشَارَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِيَدِهِ إِلَى لِسَانِهِ. قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ وَإِنَّا لَنُؤَاخَذُ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ قَالَ: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ؟ »

قال الدارقطني: يرويه الحكم بن عتيبة، واختلف عنه؛ فرواه شعبة، عن الحكم، عن عروة بن النزال، أو النزال بن عروة، عن معاذ، وقال غندر، وحجاج: عن شعبة، عن

---

(١) سورة السجدة، الآية: (١٦).

الحكم، قال: وحدثني به أيضا ميمون بن أبي شبيب، عن معاذ[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه شعبة واختلف عليه فيه على وجهين:

١- شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن عروة بن النزال، عن معاذ رضي الله عنه.

٢- شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن عروة بن النزال أو النزال بن عروة، عن معاذ رضي الله عنه.

الوجه الأول: شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن عروة بن النزال، عن معاذ رضي الله عنه:

أخرجه النسائي في "المجتبى" (٢٢٢٦)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٦٤٩٨)، (٣٠٣١٤)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٥)، وفي "الزهد (٧)، والمروزي في "قيام الليل" (ص٣٥) من طريق مُحَمَّد بن جعفر عن شعبة به، بنحوه.

الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن عروة بن النزال، أو النزال بن عروة، عن معاذ رضي الله عنه:

أخرجه أبو داود الطيالسي (٥٦١) – ومن طريقه البيهقي في "شعب الإيمان" (٢٥٤٩)-.

والحارث في "مسنده" (١٢) عن أبي النضر.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٠٤) من طريق عمرو بن مرزوق.

ثلاثتهم: (الطيالسي، وأبو النضر، وعمرو بن مرزوق) عن شعبة به، بنحوه مطولاً ومختصراً.

وتوبع عروة بن النزال؛ تابعه:

١- شهر بن حوشب:

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢٢٠٢٢)، (٢٢١٠٣)، (٢٢١٣٣)، وفي الزهد (١٦٤)، والطبري في "تفسيره" (١٠٣/٢١) عن يزيد بن حيان.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٠٠) من طريق هدبة بن خالد.

---

(١) العلل (٧٣/٦).

ثلاثتهم: (زيد، ويزيد، وهدبة) عن حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي النجود عن شهر به مختصراً، ورواية الطبراني مطولة.

٢- أبو وائل:

أخرجه الترمذي (٢٦١٦) من طريق عبد الله بن معاذ.

وابن ماجه (٣٩٧٣)، والنسائي في "السنن الكبرى" (١١٣٣٠)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٠٤)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٣٥٠) من طريق مُحَّد بن ثور.

وعبد الرزاق في "تفسيره" (٢٣٠٢) – ومن طريقه الإمام أحمد في "مسنده" (٢٢٠١٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١١٢)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١٩٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٦٦)، والبغوي في "شرح السنة" (١١)-.

ثلاثتهم: (عبد الله، ومُحَّد، وعبد الرزاق) عن معمر عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل به، بنحوه مطولاً ورواية القضاعي، والبيهقي والمروزي مختصرة.

٣- عبد الرحمن بن غنم:

أخرجه ابن ماجه (٧٢)، والإمام أحمد في "مسنده"(٢٢٠٥١)، (٢٢٠٦٣)، (٢٢١٢٢)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٤٧٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١١٥)، (١١٦)، (١٣٧)، (١٤١)، وفي "مسند الشاميين" (٢٩٣٨).

٤- عطية بن قيس:

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢٢٠٤٧)، والبزار في "مسنده" (٢٦٥١)، والطبراني في "مسند الشاميين" (١٤٩٢) – ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (٥/١٥٤)- من طريق أبي اليمان الحكم بن نافع، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن عطية بن قيس به، بلفظ "الجهاد عمود الإسلام وذروة سنامه".

٥- ميمون بن أبي شبيب:

أخرجه النسائي في "المجتبى" (٢٢٢٤)، والشاشي في "مسنده" (١٣٦٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٩١)، (٢٩٢)، (٢٩٣)، (٢٩٤) –ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (٤/٣٧٦)-، والحاكم في "المستدرك" (٢٤٠٨)، (٣٥٤٨) – ومن طريقه البيهقي في "شعب

الإيمان" (٤٦٠٧)-، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٧٧٩٧) من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن ميمون به، - وقرن النسائي والحاكم بين حبيب بن أبي ثابت والحكم بن عتيبة- مطولاً ومختصراً.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على شعبة على وجهين، فرواه على الوجه الأول: مُحَمَّد بن جعفر، وهو أثبت من روى عن شعبة كما تقدم.

ورواه على الوجه الثاني:

١- أبو الوليد الطيالسي، ثقة حافظ عن شعبة، تقدم.

٢- أبو النضر هاشم بن القاسم ثقة ثبت تقدم.

٣- عمرو بن مرزوق الباهلي البصري، ثقة فاضل له أوهام[١].

وعليه يكون كلا الوجهين محفوظين عن شعبة، ولعل الاختلاف منه، فشعبة على جلالته وإتقانه وضبطه يخطئ كثيراً في أسماء الرجال كما نص على ذلك الإمام أحمد، فقد قال: ما أكثر ما يخطئ شعبة في أسامي الرجال، وقال أيضاً: كان شعبة يحفظ، لم يكتب إلا شيئاً قليلاً، وربما وهم في الشيء[٢].

دراسة الإسناد:

١- شعبة بن الحجاج: الإمام الناقد تقدمت ترجمته في الحديث (١).

٢- عروة بن النزال: بنون وزاي ثقيلة، ويقال: النزال بن عروة.

روى عن: معاذ بن جبل، وعنه: الحكم بن عتيبة.

ذكره ابن حبان في الثقات، وروى له النسائي هذا الحديث الواحد.

قال الذهبي: وثق، وقال ابن حجر: مقبول[٣].

---

(١) التقريب (٥١١٠).

(٢) شرح علل الترمذي (١/٩٥).

(٣) الجرح والتعديل (٦/٣٩٨/٢٢٢٣)، الثقات (٥/١٩٦/٤٥١٨)، تهذيب الكمال (٢٠/٣٩/٣٩١٤)، ميزان الاعتدال (٥/٨٣/٥٦١٧)، التقريب (٤٥٧٠).

الحكم على الحديث:

الحديث من كلا الوجهين ضعيف؛ لجهالة عروة بن النزال، والانقطاع بين عروة ومعاذ بن جبل رضي الله عنه، وقد توبع عروة من عدد من الرواة كما تقدم في التخريج، وعليه يرتقي الحديث إلى الحسن لغيره -والله تعالى أعلم-.

مسند أبي الدرداء ﷺ

(٥/١٠٤)- قال أبو داود في "سننه" (٤/ ٢٢٠ح ٢٥٢٢): (حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا يحيى بن حسان، حدثنا الوليد بن رباح الذماري، حدثني عمي نمران بن عتبة الذماري، قال: دخلنا على أم الدرداء ونحن أيتام، فقالت: أبشروا، فإني سمعت أبا الدرداء يقول: قال رسول الله ﷺ: «يُشَفَّعُ الشَّهِيدُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ»، صوابه رباح بن الوليد.

وقال المزي: والصواب رباح بن الوليد[1].

وقال ابن حجر: قلبه بعضهم فقال: الوليد بن رباح[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أحمد بن صالح واختلف عليه فيه على وجهين:

١- أحمد بن صالح، عن يحيى بن حسان، عن الوليد بن رباح الذماري، عن عمه، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء ﷺ.

٢- أحمد بن صالح، عن يحيى بن حسان، عن رباح بن الوليد، عن نمران بن عتبة، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء.

الوجه الأول: أحمد بن صالح، عن يحيى بن حسان، عن الوليد بن رباح الذماري، عن عمه، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء ﷺ:

أخرجه أبو داود (٢٥٢٢) - ومن طريقه الآجري في "الشريعة" (٨١٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٥٢٧) - عن أحمد بن صالح.

وتوبع أحمد بن صالح على هذا الوجه تابعه:

الحسن بن عبد العزيز: أخرجه البزار في "مسنده" (٤٠٨٥) ، والآجري في "الشريعة"

---

(١) تهذيب الكمال (٢/١٤٣).

(٢) التقريب (ص٢٠٥).

(٨١٤)، وابن المقرئ – ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٢٢/٦٢) – من طريق الحسن بن عبد العزيز.

جعفر بن مسافر: أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٤٦٦٠)، والآجري في "الشريعة" (٨١٣) من طريق جعفر بن مسافر.

ثلاثتهم: (أحمد بن صالح، وجعفر بن مسافر، والحسن بن عبد العزيز) عن يحيى بن حسان به بنحوه.

الوجه الثاني: أحمد بن صالح، عن يحيى بن حسان، عن رباح بن الوليد، عن نمران بن عتبة، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء:

علقه المزي في "تهذيب الكمال (٥٠/٩) من طريق الطبراني عن عبيد بن رجال، وأحمد بن مُحَمَّد بن رشدين، عن أحمد بن صالح به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على أحمد بن صالح، فرواه على الوجه الأول:

أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ثقة حافظ صاحب السنن[1].

ورواه على الوجه الثاني:

١- عبيد بن رجال، لم يتبين لي من هو.

٢- أحمد بن مُحَمَّد بن رشدين المصري، قال ابن أبي حاتم: لم أحدث عنه لما تكلموا فيه[2].

ولعل الوجه الثاني هو الراجح؛ فقد نص أبوداود، والمزي، وابن حجر على أنه الصواب كما تقدم.

دراسة الإسناد:

١- أحمد بن صالح المصري أبو جعفر المعروف بابن الطبري (ت٢٤٨).

ثقة حافظ، وثقه الإمام أحمد، والبخاري، ويعقوب بن سفيان وغيرهم.

---

(١) التقريب (٢٥٣٣).

(٢) الجرح والتعديل (١٥٣/٧٥/٢).

وقال النسائي: سمعت معاوية بن صالح يقول: سألت يحيى بن معين عن أحمد بن صالح؟ فقال: رأيته كذاباً يخطب في جامع مصر.

وفي هذا النقل وهم؛ حيث جُمِع فيه بين مفترق، لأن الإمام ابن معين أراد أحمد بن صالح الشمومي، ولذا فإن ابن حبان تعقبه فقال: ذاك أحمد بن صالح الشمومي، شيخ كان بمكة يضع الحديث، سأل معاوية بن صالح يحيى بن معين عنه، فأما هذا فإنه مقارن يحيى بن معين في الحفظ والإتقان، كان أحفظ بحديث المصريين والحجازيين من يحيى بن معين.

ويقوي توجيه ابن حبان قول البخاري: أحمد بن صالح أبو جعفر المصري صدوق ما رأيت أحداً يتكلم فيه بحجة، كان أحمد بن حنبل، وعلي، وابن نمير وغيرهم يثبتون أحمد بن صالح، كان يحيى يقول: سلوا أحمد فإنه أثبت، وأيد كلام ابن حبان أيضاً الحافظ ابن حجر فقال: هو في غاية التحرير ويؤيد ما نقلناه أولاً عن البخاري أن يحيى بن معين وثق أحمد بن صالح الطبري، فتبين أن النسائي انفرد بتضعيف أحمد بن صالح بما لا يقبل.

وقيل: إن كلام ابن معين والنسائي في أحمد بن صالح فيه تحامل، فوقع بينهم ما يكون بين الأقران، ومهما يكن من أمر، فإن المتفق عليه بين جهابذة الفن أنه ثقة إمام، فإن الحافظ الخليلي قال: ثقة حافظ أخرجه البخاري، وكتب عنه مُحَمَّد بن يحيى الذهلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وتكلم فيه أبو عبد الرحمن النسائي، واتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل ولا يقدح أمثاله فيه(١).

٢- رباح بن الوليد بن يزيد بن نمران الذماري.

ثقة، ذكره أبو زرعة الدمشقي في نفر ثقات، وقال ابن حجر: صدوق.

روى له أبو داود ثلاثة أحاديث سماه في كل واحد منها الوليد بن رباح، وقال في أحدها: قال مروان بن مُحَمَّد: هو رباح بن الوليد سمع منه، وذكر أن يحيى بن حسان وهم فيه(٢).

٣- نمران بن عتبة الذماري الدمشقي.

روى عن أم الدرداء، وعنه: ابن أخيه رباح بن الوليد.

---

(١) الجرح والتعديل (٧٣/٥٦/٢)، الثقات (٢٥/٨/ ١٢٠٩٩)، تهذيب الكمال (٤٩/٣٤٠/١)، التقريب (٤٨)، الساري (٣٨٦/١).

(٢) الجرح والتعديل (٤٨٩/٣/ ٢٢١٧)، تهذيب الكمال (٤٥٥/٢٣٥/٣)، التقريب (١٨٧٦).

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: مقبول[1]، والراجح – والله أعلم– أنه مجهول.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لجهالة نمران بن عتبة.

وللحديث شاهد من حديث إسماعيل بن عياش عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان عن المقدام بن معدي كرب ﷺ قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِلشَّهِيدِ عِنْدَ الله عَزَّ وَجَلَّ – قَالَ الْحَكَمُ: سِتَّ خِصَالٍ – أَنْ يُغْفَرَ لَهُ فِي أَوَّلِ دَفْعَةٍ مِنْ دَمِهِ، وَيَرَى – قَالَ الْحَكَمُ: وَيُرَى – مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَيُحَلَّى حُلَّةَ الْإِيمَانِ، وَيُزَوَّجَ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، وَيُجَارَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَيَأْمَنَ مِنَ الْفَزَعِ الْأَكْبَرِ – قَالَ الْحَكَمُ: يَوْمَ الْفَزَعِ الْأَكْبَرِ – وَيُوضَعَ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ، الْيَاقُوتَةُ مِنْهُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَيُزَوَّجَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ زَوْجَةً مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، وَيُشَفَّعَ فِي سَبْعِينَ إِنْسَانًا مِنْ أَقَارِبِهِ».

أخرجه الإمام أحمد (١٧١٨٢)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (٩٥٥٩)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٥٦٢)، وابن ماجه (٢٧٩٩)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٠٤)، والطبراني في "الكبير" ٢٠/ (٦٢٩)، وفي "مسند الشاميين" (١١٢٠)، والبيهقي في "الشعب" (٤٢٥٤).

وقد اضطرب فيه إسماعيل بن عياش؛ فرواه عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن عبادة بن الصامت ﷺ كما أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٥٦٣)، والإمام أحمد في "مسنده" وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٠٧)، والبزار في "مسنده" (١٧٠٩).

ورواه عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن عقبة بن عامر، موقوفاً، عند الطبراني في "مسند الشاميين" (١١٦٣).

ورواه عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن نعيم بن همّار، مرفوعاً، فيما أورده ابن أبي حاتم في "العلل" ١/٣٢٨.

ورواه عن سعيد بن يوسف، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلاّم، عن أبي مُعانِق الأشعري، عن أبي مالك، مرفوعاً، عند ابن أبي عاصم في "الجهاد" وقد تابع إسماعيلَ بن عياش

(١) تهذيب الكمال (٢٠/٢٠/٦٤٧٣)، التقريب (٧١٨٨).

بقيةُ بن الوليد، بهذا الإسناد، عند الترمذي (١٦٦٣)، لكنه عنعنه، وتدليسه تدليس التسوية وهو شر أنواع التدليس، ومع ذلك قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب. وقد قال ابن أبي حاتم في "العلل" ٣٢٨/١: سألت أبي عن حديث رواه إسماعيل بن عياش، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن نعيم بن همار، عن النبي ﷺ قال: «للشهيد عند الله ست خصال؟» قال أبي: رواه بقية، عن بحير، عن خالد بن معدان، عن المقدام، عن النبي ﷺ. قلت لأبي: أيهما الصحيح؟ فقال: كان ابن المبارك يقول: إذا اختلف بقيةُ وإسماعيل، فبقيةُ أحبُّ إلي، قلتُ: فأيهما أشبهُ عندك؟ قال: بقية أحب إلينا من إسماعيل، فأما الحديث فلا يضبط أيهما الصحيح.

وقد رُوي الحديث من طريق كثير بن مرة كذلك، عن قيس الجذامي، أخرجه الإمام أحمد (١٧٧٨٣). كما أخرجه الإمام أحمد (١٧٧٨٣) عن زيد بن يحيى الشامي، عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، عنه، به. وقد قال صالح بن مُحَمَّد البغدادي في عبد الرحمن بن ثابت: أنكروا عليه أحاديث يرويها عن أبيه، عن مكحول، مسندة، ومثله لا يحتمل تفرده، ولم نجد له متابعاً سوى إسماعيل بن عياش الذي اضطرب فيه، وبقية الذي عنعن في إسناده.

مسند أبي ريحانة

(٦/١٠٥)- قال الإمام أحمد في "مسنده" (٢٨/ ٤٤٥): (حدثنا زيد بن الحباب، قال: حدثني عبد الرحمن بن شريح، قال: سمعت محمد بن سمير الرعيني، يقول: سمعت أبا عامر التجيبي، قال أبي: "وقال غيره يعني غير زيد: أبو علي الجنبي" يقول: سمعت أبا ريحانة، يقول: كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَأَتَيْنَا ذَاتَ لَيْلَةٍ إِلَى شَرَفٍ، فَبِتْنَا عَلَيْهِ، فَأَصَابَنَا بَرْدٌ شَدِيدٌ حَتَّى رَأَيْتُ مَنْ يَحْفِرُ فِي الْأَرْضِ حُفْرَةً يَدْخُلُ فِيهَا، وَيُلْقِي عَلَيْهِ الْحَجَفَةَ - يَعْنِي التُّرْسَ - فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ الله ﷺ مِنَ النَّاسِ نَادَى: «مَنْ يَحْرُسُنَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ، وَأَدْعُو لَهُ بِدُعَاءٍ يَكُونُ فِيهِ فَضْلٌ؟» فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَا يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ: «ادْنُهْ»، فَدَنَا، فَقَالَ: «مَنْ أَنْتَ؟» فَتَسَمَّى لَهُ الْأَنْصَارِيُّ، فَفَتَحَ رَسُولُ الله ﷺ بِالدُّعَاءِ، فَأَكْثَرَ مِنْهُ. قَالَ أَبُو رَيْحَانَةَ: فَلَمَّا سَمِعْتُ مَا دَعَا بِهِ رَسُولُ الله ﷺ، فَقُلْتُ: أَنَا رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: «ادْنُهْ» فَدَنَوْتُ، فَقَالَ: «مَنْ أَنْتَ؟» قَالَ: فَقُلْتُ: أَنَا أَبُو رَيْحَانَةَ، فَدَعَا بِدُعَاءٍ هُوَ دُونَ مَا دَعَا لِلْأَنْصَارِيِّ، ثُمَّ قَالَ: «حُرِّمَتِ النَّارُ عَلَى عَيْنٍ دَمَعَتْ أَوْ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ، وَحُرِّمَتِ النَّارُ عَلَى عَيْنٍ سَهِرَتْ فِي سَبِيلِ اللهِ»، وَقَالَ: «حُرِّمَتِ النَّارُ عَلَى عَيْنٍ أُخْرَى ثَالِثَةٍ، لم يَسْمَعْهَا مُحَمَّدُ بن سُمَيْرٍ، قال عبد الله قال أبي، وقال غيره يعني غير زيد: أبو علي الجنبي.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عبد الرحمن بن شريح واختلف عليه فيه على أربعة أوجه:

١- عبد الرحمن بن شريح، عن مُحَمَّد بن شُمَير، عن أبي علي الجَنَبِيّ الهمداني، عن أبي ريحانة رضي الله عنه.

٢- عبد الرحمن بن شريح، عن مُحَمَّد بن سُمَير، عن أبي عامر التُّجِيبِيّ، عن أبي ريحانة رضي الله عنه.

٣- عبد الرحمن بن شريح، عن مُحَمَّد بن شُمَير، عن أبي علي التُّجِيبِيّ، عن أبي ريحانة رضي الله عنه.

الوجه الأول: عبد الرحمن بن شريح، عن مُحَمَّد بن شُمَير[1]، عن أبي علي الجَنَبِيّ الهمداني، عن أبي ريحانة ﵁:

أخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٨٨١٨)، والحاكم في "المستدرك" (٢٤٣٢) — ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٤٤٥) - من طريق عبد الله بن وهب.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٩٥٥٠)، وفي "مسنده" (٧٣٣) — ومن طريقه ابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٤٤)، وفي "الآحاد والمثاني" (٢٣٢٥)- عن زيد بن الحباب.

والدارمي في "مسنده" (٢٤٤٥)، من طريق القاسم بن كثير.

والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧٣٣)، والطبراني في "الأوسط" (٨٧٤١) — ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (٢/٢٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٣/١٩٦)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٢/٥٦٦)-، وابن منده في "فتح الباب في الكنى والألقاب" (ص٤٤٠) عن عبد الله بن صالح.

والدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٣/١٢٥٤) من طريق هانئ بن المتوكل.

خمستهم: (ابن وهب، وزيد بن الحباب، والقاسم بن كثير، وعبد الله بن صالح، وهانئ) عن عبد الرحمن بن شريح به، بمعناه، وعند ابن أبي شيبة: (وكف مُحَمَّد بن شمير عن الثالثة فلم يذكرها)، وجاءت في رواية عبد الله بن صالح: قال أبو شريح: وسمعت من يقول: «حُرِّمَتِ النَّارُ عَلَى عَيْنٍ غَضَّتْ عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ، أَوْ عَيْنٍ فُقِئَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

الوجه الثاني: عبد الرحمن بن شريح، عن مُحَمَّد بن سُمَير، عن أبي عامر التُّجِيبِيّ، عن أبي ريحانة ﵁:

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١٧٢١٣) عن زيد بن الحباب عن عبد الرحمن بن

---

(١) اختلف ضبط (شُمَير) في أسانيد الكتب التي أخرجت الحديث؛ فوقع في مطبوع التاريخ الكبير للبخاري (شَمِر)، وجاء بالسين المهملة في مصنف ابن أبي شيبة، ومسند الإمام أحمد، ومسند الدارمي، والسنن الكبرى للنسائي، والجهاد لابن أبي عاصم، والحلية، والسنن الكبرى للبيهقي، وجاء بالشين المعجمة في مسند ابن أبي شيبة، والآحاد لابن أبي عاصم، والمجتبى، والمعجم الأوسط، والمستدرك، والذي ظهر لي بعد البحث والتأمل أن الاختلاف في تسميته مرده إلى التصحيف؛ لتماثل الكلمتين رسماً عند عدم النقط، ومما يقوي هذا أن بعض أصحاب هذه الكتب يرويها من طريق الآخر فيخالفه، فالراجح أنه مُحَمَّد بن شُمَير، ويقال: ابن شمر، وابن سمير وجميعها لراوٍ واحد —والله أعلم-.

شريح به بلفظه.

الوجه الثالث: عبد الرحمن بن شريح، عن مُحَمَّد بن شُمَير، عن أبي علي التُّجِيبِيّ، عن أبي ريحانة رضي الله عنه:

أخرجه النسائي في "المجتبى" (٣١١٧)، وفي "السنن الكبرى" (٤٣١٠) من طريق عصمة بن الفضل.

وابن أبي الدنيا في "الرقة والبكاء" (٣) عن زيد بن إسماعيل مولى الأنصار.

وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٩٦/٢٣) من طريق علي بن حرب.

والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (٤٧٥/١) من طريق سلمة بن شبيب.

أربعتهم: (عصمة، وزيد، وعلي، وسلمة) عن زيد بن الحباب.

وابن أبي عاصم في "الجهاد" (١٤٤)، وفي "الآحاد والمثاني" (٢٣٢٦)، والمقدسي في "فضل الجهاد" (٢٩) من طريق إسماعيل بن أبي فديك.

كلاهما: (زيد بن الحباب، وابن أبي فديك) عن عبد الرحمن بن شريح به، بلفظه دون ذكر القصة، واقتصر النسائي على قوله: «حُرِّمَتْ عَيْنٌ عَلَى النَّارِ سَهِرَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى، وسأدرس الاختلاف الأدنى وصولاً إلى الأعلى.

الاختلاف على زيد بن الحباب:

فروى الوجه الأول عنه: أبو بكر بن أبي شيبة الإمام الحافظ، تقدم.

وروى الوجه الثاني الإمام أحمد.

وروى الوجه الثالث:

١- عصمة بن الفضل النميري، ثقة[1].

٢- زيد بن إسماعيل مولى الأنصار، صدوق[2].

---

(١) التقريب (٤٥٨٦).

(٢) الجرح والتعديل (٢٠١٩/٥٥٧/٣).

٣- علي بن حرب الطائي، صدوق فاضل[1].

٤- سلمة بن شبيب النيسابوري، ثقة[2].

وعليه تكون الأوجه الثلاثة محفوظة عن زيد بن الحباب والذي يظهر -والله أعلم- أن الاختلاف منه؛ فهو صدوق كما تقدم، والرواة عنه أولى بالضبط منه.

الاختلاف على عبد الرحمن بن شريح:

فرواه عنه على الوجه الأول:

١- عبد الله بن وهب، ثقة حافظ تقدم.

٢- زيد بن الحباب، صدوق يخطئ في حديث الثوري، تقدم.

٣- القاسم بن كثير، ثقة[3].

٤- عبد الله بن صالح أبو صالح المصري صدوق كثير الغلط، تقدم.

٥- هانئ بن المتوكل، ضعيف، قال أبو حاتم: أدركته ولم أسمع منه، وتكلم فيه ابن حبان[4].

ورواه عنه على الوجه الثاني زيد بن الحباب -في الوجه الثاني عنه-، وأشار الإمام أحمد إلى خطأ زيد بن الحباب في تسميته فقال: (وقال غيره: أبو علي الجنبي).

ورواه على الوجه الثالث:

١- زيد بن الحباب - في الوجه الثالث عنه-.

٢- إسماعيل بن أبي فديك، صدوق تقدم.

ولعل هذا الوجه راجع إلى الوجه الأول، فهو أبو علي الجنبي، ويقال: التجيبي.

والوجه الأول هو الراجح لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد رواه خمسة من الرواة، وروى الوجه الثاني راوٍ واحد، وروى الوجه الثالث راويان.

٢- الحفظ والإتقان؛ فمن رواة الوجه الأول ثقتان، وراوي الوجه الثاني: زيد بن الحباب

---

(١) التقريب (٤٧٠١).

(٢) التقريب (٢٤٩٤).

(٣) تهذيب الكمال (٢٣/٤١٧/٤٨١٤).

(٤) الجرح والتعديل (٩/١٠٢/٤٣١)، المجروحين (٣/٩٧/١١٧٣)، المغني في الضعفاء (٢/٧٠٧/٦٧٢٥).

صدوق اضطرب في تسمية الراوي، وكذلك الوجه الثالث.

٣- المتابعة التامة؛ فقد توبع زيد بن الحباب على الوجه الأول من أربعة من الرواة.

٤- إشارة الإمام أحمد إلى ترجيح من قال: أبو علي الجنبي، وتقدم نقل قوله في ذلك.

دراسة الإسناد:

١- عبد الرحمن بن شريح بن عُبَيد الله بن محمود المعافري، أَبُو شريح الإسكندراني (ت ١٧٧).

ثقة، وثَّقه ابن معين، والإمام أحمد، والنسائي، وقال أبو حاتم: لا بأس به.

كانت له عبادة وفضل، روى له الجماعة[(١)].

٢- مُحَمَّد بن شمير الرعيني أَبُو الصباح المِصْرِي ويُقال: ابن شمير، وقال: ابن شمر.

ووقع عند النسائي مُحَمَّد بن سمير بالمهملة، وحكى عبد الغني فيه الوجهين.

مجهول، روى عن أبي علي الجنبي، وروى عنه: عبد الرحمن بن شريح.

روى له النسائي[(٢)].

٣- أبو علي الجنبي عمرو بن مالك الهمداني المرادي المصري.

وثقه ابن معين، وابن حجر.

روى له البخاري في "الأدب" والأربعة[(٣)].

٤- أبو ريحانة شمعون - بمعجمتين، ويقال: بمهملتين وبمعجمة وعين مهملة- ابن زيد مشهور بكنيته الأزدي ويقال الأنصاري ويقال القرشي، قال ابن عساكر: الأول أصح، وقال ابن حجر: (الأنصار كلهم من الأزد ويجوز أن يكون حالف بعض قريش فتجتمع الأقوال)، نزل الشام وسكن بيت المقدس، وهو ممن شهد فتح دمشق، وقدم مصر، ورابط بميافارقين، من

---

(١) الجرح والتعديل (٥/٢٤٣/١١٦١)، تهذيب الكمال (١٧/١٦٧/٣٨٤٥)، التقريب (٣٨٩٢).

(٢) الجرح والتعديل (٧/٢٨٥/١٥٤٧)، تهذيب الكمال (٢٥/٣٧٥/٥٢٩١)، التهذيب (٩/١٩٩/٣٥٣)، التقريب (٥٩٥٩).

(٣) التاريخ الكبير (٦/٣٧٠/٢٦٧٠)، تهذيب الكمال (٢٢/٢٠٩/٤٤٤٠)، التقريب (٥١٠٥).

أرض الجزيرة، ثم عاد إِلَى الشام، وكان من صالحي الصحابة وعبادهم، له خمسة أحاديث[1].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف؛ لجهالة مُحَمَّد بن شمير، وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما تقدمت دراسته وبيان شواهده في الحديث (٥١).

(١) أسد الغابة (٢/٣٧٧/٢٤٩٤)، الإصابة (٣ /٣٥٩/٣٩٢٥).



الفصل الرابع: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة باضطراب أسانيدها، وتفرد رواتها.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسير المعلة باضطراب أسانيدها:

المبحث الثاني: أحاديث الجهاد والسير المعلة بالتفرد في أسانيدها:

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسير المعلة باضطراب أسانيدها:

مسند أمية بن صفوان

(١/١٠٦)- قال الإمام أحمد في "مسنده" (٢٤/ ١٢ح ١٥٣٠٢): (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بن هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عبد الْعَزِيزِ بن رُفَيْعٍ، عَنْ أُمَيَّةَ بن صَفْوَانَ بن أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ يَوْمَ حُنَيْنٍ أَدْرَاعًا» فَقَالَ: أَغَصْبًا يا مُحَمَّدُ؟ فَقَالَ: «بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ» قَالَ: فَضَاعَ بَعْضُهَا، فَعَرَضَ عَلَيْهِ رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يَضْمَنَهَا لَهُ، فَقَالَ: أَنَا الْيَوْمَ يَا رَسُولَ الله فِي الْإِسْلَامِ أَرْغَبُ).

قال الترمذي: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ، ولا أَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا رَوَى هَذَا غَيْرُ شَرِيكٍ وَلَمْ يُقَوِّ هَذَا الْحَدِيثَ.

وذكر الطحاوي الاختلاف في إسناد هذا الحديث ثم قال: فَوَقَفْنَا بِذَلِكَ عَلَى اضْطِرَابِ هَذَا الْحَدِيثِ هَذَا الِاضْطِرَابِ الشَّدِيدِ، وَمَا كَانَتْ هَذِهِ سَبِيلُهُ، لم يَكُنْ مِثْلُهُ تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ لِأَحَدٍ عَلَى مُخَالِفٍ لَهُ فِيهِ.

وقال ابن عبد البر في التمهيد: "هذا اختلف فيه على عبد العزيز بن رفيع اختلافا يطول ذكره فبعضهم يذكر فيه الضمان وبعضهم لا يذكره. . . والاضطراب فيه كثير، ولا يجب عندي بحديث صفوان هذا حجة في تضمين العارية، ويشهد أن للقصة أصلًا ما أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب ما سئل رسول الله ﷺ، (عن ابن شهاب قال غزا رسول الله ﷺ غزوة الفتح فتح مكة ثم خرج رسول الله ﷺ بمن معه من المسلمين فاقتتلوا بحنين فنصر الله دينه والمسلمين وأعطى رسول الله ﷺ يومئذ صفوان بن أمية مائة من النعم ثم مائة ثم مائة قال ابن شهاب حدثني سعيد بن المسيب أن صفوان قال: والله لقد أعطاني رسول الله ما أعطاني وإنه لأبغض الناس إلي فما برح يعطيني حتى إنه لأحب الناس إلي)[(١)].

وقال العيني: وأما حديث صفوان بن أمية فهو مضطرب سندًا ومتنًا وجميع وجوهه

(١) التمهيد (١٢/ ٤٠).

لا يخلو عن نظر[١].

وقال التركماني: هذا الحديث اضطرب سندا ومتنا وجميع وجوهه لا يخلو عن نظر[٢].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عبد العزيز بن رفيع واختلف عليه فيه على ستة أوجه:

١- عبد العزيز بن رفيع، عن أمية بن صفوان بن أمية، عن أبيه.

٢- عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن أمية بن صفوان، عن أبيه.

٣- عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الرحمن بن صفوان مرسلاً.

٤- عبد العزيز بن رفيع، عن أناس من آل عبد الله بن صفوان مرسلاً.

٥- عبد العزيز بن رفيع، عن عطاء بن أبي رباح، عن ناس من آل صفوان مرسلاً.

٦- عبد العزيز بن رفيع، عن عطاء بن أبي رباح، عن صفوان بن أمية.

الوجه الأول: عبد العزيز بن رفيع، عن أمية بن صفوان بن أمية، عن أبيه:

أخرجه أبو داود (٣٥٦٢) – ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" (٢١٦١)-، والترمذي في "العلل الكبير" (٣٣٢)، والنسائي في "الكبرى" (٥٧٤٧)، والإمام أحمد (١٥٣٠٢)، (٢٧٦٣٦)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٤٥٥)، والدارقطني في "السنن"(٢٩٥٥)، والحاكم (٢٣٠٠)، -ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى "(١١٤٧٨)، وفي "معرفة السنن والآثار" (١١٩٦٧) من طريق يزيد بن هارون، عن شَرِيكٌ، عَنْ عبد الْعَزِيزِ بن رُفَيْعٍ به، بنحوه.

الوجه الثاني: عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن أمية بن صفوان، عن أبيه:

أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٤٥٤)، والطبراني في "الكبير" (٧٣٣٩)، والضياء المقدسي في "المختارة" (١١) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني.

والضياء المقدسي في "المختارة" (١١) عن شاذان.

---

(١) عمدة القاري (١٣/١٨٣).

(٢) الجوهر النقي (٦/٩٠).

كلاهما: (يحيى وشاذان) عن شريك.

والدارقطني في "السنن" (٢٩٥٦) من طريق قيس بن الربيع.

كلاهما: (شريك، وقيس) عن عبد العزيز بن رفيع به، بنحوه.

الوجه الثالث: عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الرحمن بن صفوان مرسلاً:

أخرجه النسائي في "الكبرى" (٥٧٨٠)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٤٥٦) من طريق إسرائيل بن يونس، عن عبد العزيز به، - وفي رواية الطحاوي: عن ابن صفوان، ولم يسمه-، بنحوه ولم يذكر الضمان.

الوجه الرابع: عبد العزيز بن رفيع، عن أناس من آل عبد الله بن صفوان مرسلاً:

أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠٥٥٧)- ومن طريقه أبو داود (٣٥٦٣)، والدارقطني في "السنن" (٢٩٥٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١١٤٨٠)-.

وأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٤٥٩) من طريق أسد بن موسى.

كلاهما: (ابن أبي شيبة، وأسد) عن جرير، عن عبد العزيز به - وفي مطبوع الدارقطني، أقحم اسم عطاء بعد عبد العزيز- بنحوه، وزاد جرير في آخره: «فَأَعَارَهُ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِينَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ دِرْعًا، وَغَزَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حُنَيْنًا فَلَمَّا هُزِمَ الْمُشْرِكُونَ جُمِعَتْ دُرُوعُ صَفْوَانَ فَفَقَدَ مِنْهَا أَدْرَاعًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لِصَفْوَانَ: " قَدْ فَقَدْنَا مِنْ أَدْرَاعِكَ أَدْرَاعًا فَهَلْ نَغْرَمُ لَكَ؟ " قَالَ: لا يَا رَسُولَ اللهِ إِن فِي قلبي مَا لم يَكُنْ يَوْمَئِذٍ».

الوجه الخامس: عبد العزيز بن رفيع، عن عطاء بن أبي رباح، عن ناس من آل صفوان مرسلاً:

أخرجه أبو داود (٣٥٦٤)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٤٥٧)، والدارقطني في "السنن" (٢٩٥٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١١٤٧٩)من طريق مسدد، عن أبي الأحوص، عن عبد العزيز به بنحوه.

الوجه السادس: عبد العزيز بن رفيع، عن عطاء بن أبي رباح، عن صفوان بن أمية:

أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٤٥٨) من طريق مسدد، عن أبي الأحوص، عن عبد العزيز به.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث فيه اختلاف أدنى وأعلى، وسأدرس الاختلاف الأدنى ثم الأعلى.

الاختلاف على شريك:

فقد اختلف عليه على وجهين، فرواه على الوجه الأول يزيد بن هارون وهو ثقة متقن تقدم.

ورواه على الوجه الثاني:

١- يحيى الحماني، حافظ متهم بسرقة الحديث تقدم.

٢- شاذان، أسود بن عامر تقدم.

والوجه الثاني بزيادة ابن أبي مليكة هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد روى الوجه الأول راو واحد، وروى الوجه الثاني اثنان.

٢- المتابعة التامة لشريك، فقد تابعه على هذا الوجه قيس بن الربيع.

الاختلاف على عبد العزيز بن رفيع:

فرواه على الوجه الأول: شريك النخعي – في الوجه الأول عنه-، صدوق ساء حفظه بعد توليه القضاء تقدمت ترجمته في الحديث (٧).

ورواه على الوجه الثاني:

١- شريك النخعي – في الوجه الثاني عنه-.

٢- قيس بن الربيع، صدوق تغير لما كبر.

ورواه على الوجه الثالث: إسرائيل بن يونس، ثقة تقدم مراراً.

ورواه على الوجه الرابع: جرير بن عبد الحميد الضبي، ثقة تقدم.

ورواه على الوجه الخامس والسادس: أبو الأحوص سلام بن سليم ثقة تقدم.

وبالنظر في حال المدار وحال الرواة عنه يتبين أنه لا يمكن الجمع أو الترجيح بين هذه الأوجه، فالحديث معل بالاضطراب، وتقدم نقل أقوال الأئمة في ذلك وعلى رأسهم الإمام البخاري.

دراسة الإسناد:

١- عبد العزيز بن رفيع: تابعي ثقة تقدمت ترجمته في الحديث (٨٢).

٢- عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله ابن أبي مليكة - واسم أبي مليكة زهير- بن عبد الله بن جدعان التيمي القرشي أبو بكر، ويقال: أبو مُحَمَّد، المكي الأحول (ت١١٧).

تابعي ثقة أدرك ثلاثين من الصحابة، وثقه أبو زرعة، وأبو حاتم، وابن حجر، وروى له الجماعة[(١)].

٣- أمية بن صفوان بن أمية بن خلف بن وهب بن حذافة بن جمع القرشي الجمحي المكي.

روى عن: أبيه صفوان بن أمية، وكلدة بن الخليل.

وعنه: عبد العزيز بن رفيع، وابن ابن أخيه عمرو بن أبي سفيان بن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية.

قال ابن حجر: مقبول.

والراجح -والله أعلم- أنه مجهول جهالة الحال، روى له البخاري في "الأدب" وأبو داود، والترمذي، والنسائي[(٢)].

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق شريك الراجح إسناده ضعيف؛ لجهالة حال أمية بن صفوان، وبالنظر في مجموع طرقه مضطرب كما تقدم.

وله شاهد أخرجه الحاكم (٤٣٦٩) - ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١١٤٧٧)- من حديث ابن إسحاق، حدثني عاصم بن عمر بن قتادة، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ سار إلى حنين، فذكر الحديث وفيه: ثُمَّ بَعَثَ رَسُولُ الله ﷺ إِلَى صَفْوَانَ بن أُمَيَّةَ فَسَأَلَهُ أَدْرَاعًا عِنْدَهُ، مِائَةَ دِرْعٍ وَمَا يُصْلِحُهَا مِنْ عُدَّتِهَا، فَقَالَ: أَغَصْبًا يَا مُحَمَّدُ؟ فَقَالَ: «بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ حَتَّى نُؤَدِّيَهَا عَلَيْكَ»، ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ سَائِرًا، وإسناده حسن.

---

(١) الجرح والتعديل (٥/٩٩/ ٤٦١)، تهذيب الكمال (١٥/٢٥٦/٣٤٠٥)، التهذيب (٥/٣٠٦/٥٢٣)، التقريب (٣٤٥٤).

(٢) تهذيب الكمال (٣/٣٣٣/٥٥٦)، التقريب (٥٥٦).

مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما

(٢/١٠٧)- قال أبو داود في "سننه" (٣/ ٦ ح ٢٤٨٩): (حدَّثنا سعيدُ بن منصور، حدَّثنا إسماعيلُ بن زكريا، عن مُطرِّفٍ، عن بشرٍ أبي عبد الله، عن بَشيرِ بن مُسلم عن عبد الله بن عَمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يركبُ البحرَ إلا حاجٌّ أو معتمرٌ أو غازٍ في سبيل الله، فإن تحتَ البحرِ ناراً، وتحت النارِ بحراً».

قال البخاري: وقال لي أبو الربيع ثنا إسماعيل بن زكريا عن مطرف حدثني بشير أبو عبد الله الكندي عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ، ولم يصح حديثه وقال أبو حمزة عن مطرف عن بشير أبي عبد الله عن عبد الله بن عمرو[١].

وقال البيهقي: وقد قيل: عن سعيد بن منصور بهذا الإسناد، عن بشر أبي عبد الله، عن بشير بن مسلم، عن عبد الله بن عمرو[٢].

وقال المزي: رواه مُحَمَّد بن الصباح، عن صالح بن عمر، عن مطرف بن طريف، عن بشير بن مسلم، عن رجل، عن عبد الله بن عمرو. ورواه أبو حمزة السكري، عن مطرف، عن بشير أبي عبد الله، عن عبد الله بن عمرو. ورواه أحمد بن إبراهيم الموصلي، عن صالح بن عمر، عن مطرف، عن بشير بن مسلم، عن عبد الله بن عمرو - ولم يذكر بينهما أحدا[٣].

وقال المنذري: الحديث فيه اضطراب[٤].

وقال ابن حجر في ترجمة بشير بن مسلم: عن عبد الله بن عمرو في ركوب البحر وعنه بشر أبو عبد الله الكندي شيخ لمطرف بن طريف وقيل عن مطرف عن بشر أبي عبد الله الكندي عن عبد الله وقيل عن مطرف عن بشير بن مسلم أنه بلغه عن عبد الله بن

(١) التاريخ الكبير (٢/١٠٤).

(٢) السنن الكبرى (٦/٣٠).

(٣) تحفة الأشراف (٦/٢٨٢).

(٤) مختصر سنن أبي داود (٣/ ٣٥٩).

عمرو وقيل غير ذلك[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه مُطَرِّف بن طَرِيف واختلف عليه فيه على خمسة أوجه:

١- مطرف بن طريف، عن بشر أبي عبد الله، عن بشير بن مسلم، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

٢- مطرف بن طريف، عن خالد بن أبي مسلم، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

٣- مطرف بن طريف، عن بشير بن مسلم، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

٤- مطرف بن طريف، عن بشير بن مسلم، عن رجل، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

٥- مطرف بن طريف، عن بشير بن مسلم، بلاغاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

الوجه الأول: مطرف بن طريف، عن بشر أبي عبد الله، عن بشير بن مسلم، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٣٩٣)، - ومن طريقه أبو داود (٢٤٨٩)- ومن طريقه الجصاص في "أحكام القرآن" (١/١٣١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨٦٦٣)، وفي "البعث والنشور" (٤٥٣)، والخطيب في "تلخيص المتشابه" (١/١٥٧)، وابن الجوزي في "التحقيق في مسائل الخلاف" (١٢٠٠)- عن إسماعيل بن زكريا عن مطرف به، بنحوه.

الوجه الثاني: مطرف بن طريف، عن خالد بن أبي مسلم، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

أخرجه الفاكهي في "أخبار مكة" (٨٩٧) من طريق مُحَمَّد بن صالح عن سعيد بن منصور عن مطرف به مختصراً.

الوجه الثالث: مطرف بن طريف، عن بشير بن مسلم، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/١٠٤) عن أبي الربيع سليمان بن داود الزهراني.

---

(١) تهذيب التهذيب (١/٤١٠).

والطبراني في "المعجم الكبير" (١٤٤٩٩) —ومن طريقه المزي في "تهذيب الكمال" (١٧٤/٤)- من طريق مُحَمَّد بن علي الصائغ.

والبيهقي في "السنن الكبرى" (١١٠٧٩) من طريق أحمد بن الهيثم الشعراني وأحمد بن بشر المرثدي.

والديلمي في "مسنده" —كما في "اللآلئ المصنوعة للسيوطي- (٤/٢) من طريق أبي حاتم الرازي.

وعلقه الخطيب في "تلخيص المتشابه" (١٥٧/١) عن هلال بن العلاء الرقي وجعفر بن مُحَمَّد القانسي الرملي.

ستتهم: (مُحَمَّد، والشعراني، والمرثدي، وأبو حاتم، والرقي، والقانسي) عن سعيد بن منصور.

والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨٦٦٢) من طريق سعيد بن سليمان.

ثلاثتهم: (أبو الربيع، وسعيد بن منصور، وسعيد بن سليمان) عن إسماعيل بن زكريا.

والطبراني في "المعجم الكبير" (١٤٤٩٩)، وأبو عثمان البحيري في "فوائده" (٣٧)، والخطيب في "تلخيص المتشابه" (١٥٧/١) من طريق عبد الرحيم بن سليمان.

والخطيب في "تلخيص المتشابه" (١٥٧/١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١١٠٧٨) من طريق صالح بن عمر.

وعلقه البخاري عن أبي حمزة السكري.

أربعتهم: (إسماعيل، وعبد الرحيم، وصالح، وأبو حمزة) عن مطرف به، بنحوه وزيادة في آخره: (ولاَ تَشْتَرِي مِنْ ذِي ضُغْطَةٍ مِنْ سُلْطَانٍ شَيْئًا)، وفي "تهذيب الكمال": «فإِنَّ تَحتَ البَحْرِ نَارًا، أو تَحتَ النَّارِ بَحرًا».

الوجه الرابع: مطرف بن طريف، عن بشير بن مسلم، عن رجل، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١٠٤/٢)، والخطيب في "تلخيص المتشابه" (١٥٧/١) من طريق مُحَمَّد بن الصباح، عن صالح بن عمر، عن مطرف به، بنحوه إلا أنه قال: (لا يركبن رجل) وكرر في آخره: (وَتَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا).

الوجه الخامس: مطرف بن طريف، عن بشير بن مسلم، بلاغاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

أخرجه الخطيب في "تلخيص المتشابه" (١٥٨/١) من طريق الليث عن مطرف به، بنحوه وكرر في آخره: (وَتَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا).

النظر في الاختلاف:

في الحديث اختلاف أعلى وأدنى وسأدرس الاختلافات الأدنى وصولاً إلى الأعلى.

الاختلاف على سعيد بن منصور:

فقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه؛ فرواه عنه على الوجه الأول: أبو داود في "سننه" ومن روى من طريقه، ولم يروه عنه غيره.

ورواه على الوجه الثاني: مُحَمَّد بن صالح أبو بكر الأنماطي الملقب بكيلجة، ثقة حافظ[١].

لكن لم يذكر خالد بن أبي مسلم في إسناده سوى الفاكهي فلا يعتمد عليه في إثباته.

ورواه عنه على الوجه الثالث:

١- مُحَمَّد بن علي الصائغ المكي، ثقة[٢].

٢- أحمد بن الهيثم الشعراني، ذكره الخطيب في "تاريخ بغداد" ولم أجد له جرحاً ولا تعديلاً[٣].

٣- أحمد بن بشر المرثدي، وثقه ابن المنادي، وأثنى عليه ابن خراش[٤].

٤- أبو حاتم الرازي إمام الجرح والتعديل، ثقة حافظ ثبت[٥].

٥- هلال بن العلاء الباهلي الرقي، صدوق[٦].

---

(١) التقريب (٥٩٦٢).

(٢) الثقات (١٥٧٢٤/١٥٢/٩)، سؤالات السهمي (ص٧٣/٥).

(٣) تاريخ بغداد (٢٦٥٦/١٩٣/٥).

(٤) تاريخ بغداد (١٩٧٧/٢٧٣/٤)، تاريخ الإسلام (٥٣/٢١).

(٥) تهذيب الكمال (٥٠٥٠/٣٨١/٢٤).

(٦) التقريب (٧٣٤٦).

٦- جعفر بن مُحَّد القانسي الرملي، لم أقف له على ترجمة.

وعليه يكون الوجه الثالث هو الراجح؛ لكثرة رواته، ولعل سعيد بن منصور وهم فيه مرة فأثبته في سننه على الوجه الأول؛ لأن الذي يظهر من التخريج أن زيادة بشر أبي عبد الله ناتج عن تصحيف ووهم، فقد يكون بشر هو بشير بن مسلم نفسه، فصحف، ثم ذكر مرة أخرى كشيخ لبشر هذا —والله أعلم-.

الاختلاف على إسماعيل بن زكريا:

فرواه عنه على الوجه الأول: سعيد بن منصور — في الوجه المرجوح عنه-.

ورواه على الوجه الثالث:

١- سعيد بن منصور —في الوجه الراجح عنه-.

٢- أبو الربيع الزهراني سليمان بن داود العتكي، ثقة[1].

٣- سعيد بن سليمان الضبي أبو عثمان الواسطي البزاز الملقب بسعدويه، ثقة حافظ[2].

وعليه يكون الوجه الثاني هو الراجح عن إسماعيل.

الاختلاف على صالح بن عمر:

فقد رواه عنه على الوجه الثالث:

١- سعيد بن سليمان الضبي تقدم قريباً.

٢- أحمد بن إبراهيم الموصلي، صدوق[3].

ورواه عنه على الوجه الرابع: مُحَّد بن الصباح البزاز الدولابي، ثقة حافظ[4].

ولعل الوجهين محفوظان عن صالح بن عمر، وقد كشف لنا الوجه الرابع الانقطاع بين مسلم بن بشير وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

---

(١) التقريب (٢٥٥٦).

(٢) التقريب (٢٣٢٩).

(٣) التقريب (١).

(٤) التقريب (٥٩٦٦).

الاختلاف على مطرف بن طريف:

تقدم الكلام على الوجه الأول والثاني عند ذكر الاختلاف على سعيد بن منصور، وبيان الراجح، أما الوجه الثالث فقد رواه عن مطرف أربعة من الرواة:

١- إسماعيل بن زكريا الخلقاني لقبه شقوصا، صدوق[1] - في الوجه الراجح عنه-.

٢- عبد الرحيم بن سليمان الكناني أو الطائي، ثقة[2].

٣- صالح بن عمر الحلواني الواسطي، ثقة[3].

٤- أبو حمزة السكري مُحَمَّد بن ميمون المروزي، ثقة فاضل[4].

وروى الوجه الرابع: صالح بن عمر - المتقدم قريباً- في وجه محفوظ عنه.

وروى الوجه الخامس: الليث بن سعد، ثقة إمام تقدم فهذا الوجه محفوظ كذلك، ولعل الاضطراب فيه من بشير بن مسلم فرواه تارة معنعناً عن عبد الله بن عمرو، وتارة عن رجل عن عبد الله، وتارة بلاغاً عنه وبذلك أعله المنذري كما تقدم.

دراسة الإسناد:

١- مُطَرِّف بن طريف الحارثي ويقال: الخارفي، أبو بكر أو أبو عبد الرحمن الكوفي (ت ١٤٣).

ثقة إمام فاضل، وثقه ابن المديني، والإمام أحمد، وأبو حاتم وغيرهم.

روى له الجماعة[5].

٢- بشير بن مسلم أبو عبد الله الكندي.

سكت عنه أبو حاتم فلم يذكر فيه شيئاً، ذكره ابن حبان في الثقات من أتباع التابعين، وعليه فلا يمكن أن يروي عن عبد الله بن عمرو، وقال ابن حجر: مجهول.

---

(١) التقريب (٤٤٥).

(٢) التقريب (٤٠٥٦).

(٣) التقريب (٢٨٨١).

(٤) التقريب (٦٣٤٨).

(٥) الجرح والتعديل (٨/٣١٣/١٤٤٨)، تهذيب الكمال (٢٨/٦٢/٦٠٠٠)، التقريب (٦٧٠٥).

روى له أبو داود حديثاً واحداً[1].

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث ضعيف؛ لجهالة بشير بن مسلم الكندي، وقد اتفق أهل العلم على تضعيف هذا الإسناد:

قال الخطابي: قال الشافعي: ضعفوا إسناد هذا الحديث[2].

وقال ابن الملقن: هو ضعيف باتفاق الأئمة؛ قال البخاري: ليس بصحيح، وقال أحمد: غريب، وقال أبو داود: رواته مجهولون، وقال الخطابي: ضعفوا إسناده، وقال صاحب "الإلمام"- يعني ابن دقيق العيد-: اختلف في إسناده[3].

وقال ابن عبد البر: حديث ضعيف مظلم الإسناد لا يصححه أهل العلم بالحديث لأن رواته مجهولون لا يعرفون[4].

وقال العراقي: رواه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو وقيل إنه منقطع[5].

وقال العيني: هذا حديث ضعيف[6].

والحديث له متابعات وشواهد، لكنها ضعيفة لا يتقوى بها الحديث، أذكرها فيما يلي لئلا يغتر بها.

١- حديث ابن عُمَر ﵄ أَن النَّبِيّ ﷺ، قَال: «لاَ تَرْكَبِ الْبَحْرَ إلاَّ حاجا، أَوْ غَازِيًا»، أخرجه البزار (٥٨٩٧) وفيه ليث بن أبي سليم وهو صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه

---

(١) التاريخ الكبير (٢/١٠٤/١٨٤٦)، الجرح والتعديل (٢/٣٧٨/١٤٧١)، الثقات (٦/١٠٠/٦٨٩١)، تهذيب الكمال (٤/١٧٣/٧٢٥)، التقريب (٧٢١).

(٢) معالم السنن (٢/٢٣٨).

(٣) معالم السنن (٢/٢٠٦)، التلخيص الحبير (٢/٤٨٥)، خلاصة البدر المنير(١/ ٣٤٤).

(٤) التمهيد (١/٢٤٠).

(٥) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٢/ ١٠٤٦).

(٦) عمدة القاري (١٤/ ٨٧).

فترك[١]، وقد اضطرب فيه؛ فمرة رفعه كما سبق، ومرة رواه موقوفاً على ابن عمر[٢]، ومرة رواه مقطوعاً من قول مجاهد[٣].

٢- حديث أبي بكرة ﷺ قالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا غَازٍ أَوْ حَاجٌّ أَوْ مُعْتَمِرٌ» أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده -كما في بغية الباحث (١١٣٨)، إلا إن في إسناده الخليل بن زكريا وهو متروك[٤].

---

(١) التقريب (٥٦٨٥).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٩٦٢٨).

(٣) أخرجه سعيد بن منصور (٢٣٩٢)، وابن أبي شيبة (١٩٤٠٩).

(٤) التقريب (١٧٥٢).

المبحث الثاني: أحاديث الجهاد والسير المعلة بالتفرد في أسانيدها:

مسند أنس بن مالك رضي الله عنه

(١/١٠٨)ـ قال البزار في "مسنده" (١٢/ ٣٢٩/ ٦١٩٦): (حَدَّثنا سلمة بن شَبيب فيما أحسب، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن مُعَاوِيَةَ، حَدَّثنا مُسْلِمُ بن خَالِدٍ، عَن شَرِيكِ بن أَبِي نَمِرٍ، عَن أَنَسِ بن مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُول الله ﷺ: «الشُّهَدَاءُ ثَلاثَةٌ: رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ مُحْتَسِبًا فِي سَبِيلِ الله لا يُرِيدُ أَنْ يُقْتَلَ، ولا يَقْتُلَ، ولا يُقَاتِلَ يُكَثِّرُ سَوَادَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ مَاتَ، أَوْ قُتِلَ غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ كُلُّهَا وَأُجِيرَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَيُؤَمَّنُ مِنَ الْفَزَعِ الأَكْبَرِ وَيُزَوَّجُ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ وَحُلَّتْ عَلَيْهِ حُلَّةُ الْكَرَامَةِ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ وَالْخُلْدِ وَالثَّانِي رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ مُحْتَسِبًا يُرِيدُ أَنْ يُقْتَلَ، ولا يَقْتِلَ فَإِنْ مَاتَ، أَوْ قُتِلَ كَانَتْ رُكْبَتُهُ مَعَ رُكْبَةِ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ الرَّحْمَنِ بَيْنَ يَدَيِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ والثَّالِث: رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ مُحْتَسِبًا يُرِيدُ أَنْ يَقْتُلَ وَيُقْتَلَ فَإِنْ مَاتَ، أَوْ قُتِلَ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَاهِرًا سَيْفَهُ وَاضِعَهُ عَلَى عَاتِقِهِ وَالنَّاسُ جَاثُونَ عَلَى الرُّكَبِ يَقُولُونَ: أَلا أَفْسِحُوا لَنَا فَإِنَّا قَدْ بَذَلْنَا دِمَاءَنَا للهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ رَسُول الله ﷺ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ قَالَ لإِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ الرَّحْمَنِ، أَوْ لِنَبِيٍّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ لَزَحَلَ لهم، عَن الطريق لما ترى مِنْ وَاجِبِ حَقِّهِمْ حَتَّى يَأْتُوا مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَن يَمِينِ الْعَرْشِ فَيَجْلِسُونَ عَلَيْهَا يَنْظُرُونَ كَيْفَ يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ لا يَجِدُونَ غَمَّ الْمَوْتِ، ولا يُقِيمُونَ فِي الْبَرْزَخِ، ولا تَفْزَعُهُمُ الصَّيْحَةُ، ولا يَهُمُّهُمُ الْحِسَابُ، ولا الْمِيزَانُ، ولا الصِّرَاطُ يَنْظُرُونَ كَيْفَ يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ، ولا يَسْأَلُونَ شَيْئًا إِلاَّ أُعْطُوا، ولا يَشْفَعُونَ فِي شَيْءٍ إِلاَّ شُفِّعُوا فِيهِ يُعْطَوْنَ مِنَ الْجَنَّةِ ما أحبوا يتبوؤون مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ أَحَبُّوا».

وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن أنس بهذا الطريق، ومحمد بن معاوية قد حدث بأحاديث لم يتابع عليها، ولا أحسب هذا الحديث إلا أتى منه لأن مسلم بن خالد لم يكن بالحافظ).

وقال ابن عساكر: "هذا حديث غريب"[(١)].

وقال المنذري: "هو حديث غريب"[(٢)].

تخريج الحديث:

أخرجه البزار في "مسنده" (٦١٩٦) — واللفظ له-، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٩٥٠)، والأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (٨٣٢)، وابن عساكر في "الأربعون في الحث على الجهاد" (ص ٩٤) من طريق مُحَمَّد بن معاوية، عن مسلم بن خالد، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس ﷺ به، بنحوه.

علة الحديث:

الحديث لم يروَ عن أنس ﷺ إلا من هذا الطريق كما ذكر البزار، وقد وجدت له طريقا آخر أخرجه الحارث في "مسنده" (٦٣٢) عن داود بن المحبر بن قحذم البصري، عن عباد بن كثير، عن يزيد الرقاشي، وعن المغيرة بن حميد بن قيس عن أنس لكنه مكذوب موضوع كما ذكر ذلك غير واحد من الأئمة، قال ابن حجر بعد إيراده في المطالب العالية: هذا حديث موضوع ما أجهل من افتراه وأجرأه على الله تعالى[(٣)]، وقال الهيثمي: هذا حديث وضعه داود بن المحبر وهو كذاب[(٤)]، وقال البوصيري: هذا حديث فيه داود بن المحبر وهو ضعيف، قال فيه ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات[(٥)].

فهذا الطريق ساقط هالك مسلسل بالضعفاء؛ ولذا لم يعتد البزار به، أما الطريق الآخر

---

(١) الأربعون في الحث على الجهاد ص ٩٤.

(٢) الترغيب والترهيب (٣/٢٠٩).

(٣) المطالب العالية (٩/٢٢٥).

(٤) بغية الباحث (٣/٧٩٤).

(٥) إتحاف الخيرة المهرة (٥/١٥٦).

فهو معل بالتفرد، فقد تفرد به مُحَمَّد بن معاوية ولم يتابع عليه، وهو متروك لا يحتمل تفرده ومدار هذا الطريق عليه، ومعل أيضاً بشيخه مسلم بن خالد الذي ضعفه البزار بقوله: لم يكن بالحافظ، وقال المنذري وابن عساكر: هو حديث غريب.

دراسة الإسناد:

مدار الحديث على مُحَمَّد بن معاوية وهو ضعيف متروك الحديث كما سيأتي في ترجمته؛ فلا حاجة لدراسة بقية الإسناد.

مُحَمَّد بن معاوية بن أعين أبو علي النيسابوري (ت٢٢٩).

متفق على تضعيفه؛ قال ابن معين – في رواية ابن محرز-: ليس بثقة، وقال – في رواية أحمد بن أبي خيثمة-: كذاب، وقال الإمام أحمد: رأيت أحاديثه أحاديث موضوعة.

وقال البخاري وأبو حاتم: روى أحاديث لم يتابع عليها، وزاد أبو حاتم: أحاديث منكرة فتغير حاله عند أهل الحديث.

وقال مسلم والنسائي: متروك الحديث.

وقال أبو زرعة: كان شيخاً صالحاً إلا أنه كلما لقن يلقن، وكلما قيل إن هذا من حديثك حدث به(١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً؛ لحال مُحَمَّد بن معاوية النيسابوري.

---

(١) الجرح والتعديل (٨/١٠٤/ ٤٤٣)، تهذيب الكمال (٢٦/٦٤٨/٥٦١٨)، التقريب (٦٣١٠).

مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

(٢/١٠٩)- قال البيهقي في "شعب الإيمان" (١٢/ ٢٧٩ ح): (أخبرنا أبو محمد بن يوسف، أنا أبو سعيد الأعرابي، نا عبد الله بن أيوب المخرمي، نا إبراهيم بن بكر، عن عبد العزيز بن أبي رواد، وأخبرنا أبو سعد الماليني، أنا أبو أحمد بن عدي، أنا أبو يعلى، نا أبو بكر بن أبي شيبة، نا الهذيل بن الحكم الأردني، وأخبرنا أبو نصر بن قتادة، نا أبو علي الرفا، أنا علي بن عبد العزيز، نا محمد بن كثير العبدي، نا الهذيل بن الحكم أبو المنذر، نا عبد العزيز بن أبي رواد، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَوْتُ الْغَرِيبِ شَهَادَةٌ».

قال الشيخ أحمد: أشار البخاري إلى تفرد الهذيل بن الحكم بهذا قال: وهو منكر الحديث " وقد رويناه من حديث إبراهيم بن بكر الكوفي، عن ابن أبي رواد، وزعم ابن عدي، أنه سرقه من الهذيل والله أعلم، وروي من وجه أضعف من هذا).

وقال أبو نعيم: "غريب من حديث عبد العزيز، تفرد به الهذيل"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه (١٦١٣) من طريق جميل بن الحسن الأزدي.

وابن أبي شيبة كما في "مصباح الزجاجة (٢/٥٤)" — ومن طريقه أبو يعلى في "مسنده" (٢٣٨١)، وابن شاهين في "الأفراد" (٥٦)، وابن عدي في "الكامل" (٨/٤٣٥)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٩٤٢٦)، وابن عساكر في "تعزية المسلم" (٨٢)-.

والعقيلي (٤/ ٣٦٥) والطبراني في "المعجم الكبير" (١١٦٢٨) وأبو نعيم في "الحلية" (٨/٢٠١) والبيهقي في "الشعب" (٩٤٢٦) من طريق مُحَمَّد بن كثير العبدي.

والدولابي في "الكنى" (١٨٧٦)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٥٨٤) من طريق أبي

---

(١) حلية الأولياء (٨/٢٠١).

موسى مُحَمَّد بن المثنى.

وابن فيل في "جزئه" (٤٤) من طريق عقبة بن بكر العمي.

والآجري في "الغرباء" (٥٠) وابن عدي (٨/ ٤٣٤) والدارقطني في "العلل" (٣٦٧/١٢) من طريق حفص بن عمرو الربالي.

وابن عدي في "الكامل" (٤٣٤/٨) من طريق مُحَمَّد بن أبان البلخي.

وابن عدي في "الكامل" (٤٣٤/٨) من طريق عبدة الصفار.

والدارقطني في "العلل" (٣٦٧/١٢) من طريق عمر بن شبة.

وأبو نعيم في "الحلية" (٢٠١/٨) من طريق وهب بن بقية.

وأبو نعيم في "الحلية" (٢٠١/٨) من طريق هارون بن سليمان.

جميعهم: (جعفر، وابن أبي شيبة، ومُحَمَّد بن كثير، ومُحَمَّد بن المثنى، وعقبة، وحفص، ومُحَمَّد بن أبان، وعبدة، وعمر، ووهب، وهارون) عن الهذيل بن الحكم به بنحوه.

والحديث رواه أيضاً إبراهيم بن بكر واختلف عليه على وجهين:

١- إبراهيم بن بكر، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن عمر بن ذر، عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه:

أخرجه ابن شاهين في "الأفراد" (٥٥)، والدارقطني في "الأفراد" (٤٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ١١٩)، وابن الحطاب الرازي في "مشيخته" (٦١)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٤٨٥) وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٨٠) من طريق عامر بن أبي الحسين، عن إبراهيم بن بكر به، بلفظه.

٢- إبراهيم بن بكر، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه ابن الأعرابي في "معجمه" (١٩٥٦) – ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٨٩٢/٢)، وابن عساكر في "تعزية المسلم" (٨٣)-، والقضاعي (٨٣)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٩٤٢٦) من طريق عبد الله بن أيوب.

وابن عدي (١/ ٢٥٦) – ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٤٨٦)- من

طريق مُحَمَّد بن حرب.

كلاهما: (عبد الله بن أيوب، ومُحَمَّد بن حرب) عن إبراهيم بن بكر به، بلفظه.

والوجه الثاني هو الراجح؛ فقد رواه اثنان، بينما روى الوجه الأول راوٍ واحد، وقد انفرد به عامر بن أبي الحسين وهو ضعيف، أما رواة الوجه الثاني فأحدهما عبد الله بن أيوب المخرمي وهو صدوق(١)، والآخر مُحَمَّد بن حرب الواسطي وهو ثقة(٢).

وإسناد إبراهيم بن بكر إسناد تالف؛ تفرد به إبراهيم بن بكر الشيباني، وهو متروك، وقد ذكر ابن عدي في "الكامل" أن هذا الحديث إنما يعرف عن الهذيل بن الحكم السرخسي، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن عكرمة، عن ابن عباس، وإبراهيم بن بكر هذا هو الشيباني سرق هذا الحديث من الهذيل، ولا أعلم له كبير رواية، وأحاديثه إذا روى إما أن تكون منكرة بإسناده أو مسروقة ممن تقدمه(٣).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث إنما يعرف بالهذيل بن الحكم –كما تقدم عن ابن عدي– وقد تفرد به؛ لذا سأكتفي بالترجمة له.

١- هذيل بن الحكم الأزدي، ويقال: المسعودي أبو المنذر البصري.

قال البخاري، والعقيلي، والذهبي: منكر الحديث، وزاد العقيلي: لا يقيم الحديث.

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً.

وقال ابن حجر: لين الحديث.

روى له ابن ماجه هذا الحديث الواحد(٤).

الحكم على الحديث:

هذا الحديث منكر، تفرد به الهذيل بن الحكم وهو منكر الحديث، قال ابن معين: ليس

---

(١) الجرح والتعديل (٥٣/١١/٥).

(٢) تهذيب الكمال (٥١٣٧/٣٩/٢٥)، التقريب (٥٨٠٤).

(٣) الكامل في الضعفاء (٤١٧/١).

(٤) التاريخ الأوسط (٢/١٥١/ ٢١٢٠)، المجروحين (٣/٩٥/ ١١٦٨)، الضعفاء الكبير (٣٦٥/٤/ ١٩٧٨)، تهذيب الكمال (٣٠/١٥٩/ ٦٥٥٥)، الكاشف (٥٩٤٤)، التقريب (٧٢٧١).

هذا الحديث بشيء، هذا حديث منكر[(١)].

وقال الإمام أحمد: هو حديث منكر[(٢)].

وقال عبد الحق الإشبيلي: صححه الدارقطني[(٣)]، وهذا وهم منه[(٤)] اعترضه أبو الحسن بن القطان فقال: و الحديث المذكور لا يمكن أن يصححه لا الدارقطني ولا غيره، لأن أبا المنذر: هذيل بن الحكم هذا ضعيف، قال فيه البخاري: منكر الحديث، وقال العقيلي: لا يقيم الحديث، وساق هذا الحديث من مناكيره، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً[(٥)].

وقال المنذري: قد جاء في أن "موت الغريب شهادة" جملة أحاديث لا يبلغ شيء منها درجة الحسن[(٦)].

وقال الذهبي في "الميزان": هذا الحديث من مناكير الهذيل.

---

(١) سؤالات ابن الجنيد ص ٣٢٨.

(٢) العلل المتناهية (٨٩٢/٢).

(٣) فتح الباري (٤٣/٦).

(٤) ذكر ابن القطان سبب وقوعه في الوهم فقال: وإنما اعترى أبا مُحَمَّد فيه أحد أمرين: إما أن يكون لم يتثبت في كلام الدارقطني: " والصحيح ما حدثناه فلان "، فاعتقده تصحيحا للحديث عن النبي ﷺ . . . ، وإما أن يكون بحث بحثا غير مستوفي، فوجد أبا مُحَمَّد بن أبي حاتم، وهو ملجؤه دائبا – قد ذكر هذا الرجل برواية من فوق ومن أسفل، وأهمله من الجرح والتعديل.

فحمل الأمر على ما عهد منه فيمن روى عنه أكثر من واحد ولم يجرح، أنه تقبل رواياته، فصحح الحديث كما فهم عن الدارقطني.

وأبو مُحَمَّد بن أبي حاتم إنما هؤلاء عنده مجاهيل الأحوال، بذلك أخبر عن نفسه، فإذن هذا الحديث لا يصح ولا صححه الدارقطني.

وقال ابن حجر تعقيبا على ما ذكره ابن القطان: ذكر الدارقطني في العلل الخلاف فيه على الهذيل هذا، وصحح قول من قال عن الهذيل عن عبد العزيز عن نافع عن ابن عمر، واغتر عبد الحق بهذا وادعى أن الدارقطني صححه من حديث ابن عمر وتعقبه ابن القطان فأجاد. انظر: بيان الوهم والإيهام (٢٦٥/٢)، التلخيص الحبير (٣٢٣/٢).

(٥) بيان الوهم والإيهام (٢٦٥/٢).

(٦) الترغيب والترهيب (٤٤/٤).

وقال ابن حجر: أخرجه ابن ماجه بسند واه[١].

وقال في "التلخيص": وإسناده ضعيف، الهذيل منكر الحديث كما قال البخاري[٢].

وللحديث شاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما: قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَوْتُ الْغَرِيبِ شَهَادَةٌ إِذَا احْتُضِرَ فَرَمَى بِبَصَرِهِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ فَلَمْ يَرَ إِلَّا غَرِيبًا وَذَكَرَ أَهْلَهُ وَوَلَدَهُ فَتَنَفَّسَ فَلَهُ بِكُلِّ نَفَسٍ يَتَنَفَّسُهُ يَمْحُو الله عَنْهُ أَلْفَيْ أَلْفِ سَيِّئَةٍ وَيَكْتُبُ لَهُ أَلْفَيْ أَلْفِ حَسَنَةٍ» أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١١٠٣٤) وفيه عمرو بن الحصين العقيلي وهو متروك[٣].

وشاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٢/٢٨٨) — ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٤٨٧)- وفيه أبو رجاء الخراساني وهو منكر الحديث[٤].

وشاهد أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٦١) من طريق عنترة جد عبد الملك بن هارون بن عنترة، وسئل الدارقطني عن عبد الملك عن أبيه عن جده فقال: متروك يكذب، وأبوه يحتج به وحده[٥]، وقال العماري: عبد الملك متروك وجده مختلف في صحبته[٦].

وعليه يكون الحديث من جميع طرقه ضعيف، قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ[٧].

---

(١) بذل الماعون ص ١٨٥.

(٢) التلخيص الحبير (٢/ ١٤١).

(٣) الضعفاء الكبير (٤/٣٦٥).

(٤) الضعفاء الكبير (٢/٢٨٨).

(٥) سؤالات البرقاني (ص٤).

(٦) فتح الوهاب (١/٩٢).

(٧) العلل المتناهية (٢/٨٩٢).

مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(٣/١١٠) – قال الترمذي في "جامعه" (٣/ ٢٥٢ح ١٦٨٩): (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عُمَرَ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ سُفْيَانَ بن حُسَيْنٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا يَوْمَ حُنَيْنٍ وَإِنَّ الْفِئَتَيْنِ لَمُوَلِّيَتَيْنِ، وَمَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ مِائَةُ رَجُلٍ.

قال البخاري: لا أعرف أحدا روى هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر غير سفيان بن حسين.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه من حديث عبيد الله إلا من هذا الوجه.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر إلا سفيان بن حسين، ولا عن سفيان إلا عمر بن علي المقدمي، تفرد به: ابنه مُحَمَّد(١).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي –واللفظ له– في "جامعه" (١٦٨٩) وفي "العلل الكبير" (٥٠٧)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٤٩٧٦) عن القاسم بن زكريا.

كلاهما: (الترمذي، والقاسم بن زكريا) عن مُحَمَّد بن عمر بن علي المقدمي.

وبحشل في "تاريخ واسط" (ص٩٦) عن مُحَمَّد بن خالد بن عبد الله الطحان عن أبيه.

كلاهما: (المقدمي، وخالد الطحان) عن سفيان بن حسين به، عند الطبراني بلفظه، وعند بحشل بنحوه.

علة الحديث:

هذا الحديث رواه سفيان بن حسين، وتفرد به عن عبيد الله بن عمر ولذلك قال البخاري: لا أعلم أحداً روى هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر غير سفيان بن حسين وكذلك

---

(١) المعجم الأوسط (٥/١٧٠).

قال الترمذي والطبراني كما تقدم.

وفي إسناده كذلك عمر بن علي المقدمي وهو شديد التدليس، ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين كما سيأتي في ترجمته، وقد عنعن.

وأما متابعة خالد الطحان فضعيفة؛ لأنها من رواية ابنه مُحَّد بن خالد الطحان، وهو ضعيف الحديث، بل قال ابن معين: ذاك رجل سوء كذاب[1].

دراسة الإسناد:

١- مُحَّد بن عمر بن علي بن عطاء المقدمي أبو عبد الله البصري ابن عم مُحَّد بن أبي بكر المقدمي.

وثقه النسائي، والبزار وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي في موضع آخر: لا بأس به.

وقال ابن حجر: صدوق، روى له الأربعة[2].

٢- عمر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدمي أبو حفص البصري (ت١٩٠، وقيل: بعدها).

ثقة لكنه كثير التدليس، وقد نص على تدليسه غير واحد من الأئمة، كابن معين، والإمام أحمد، وابن سعد، وأبي حاتم وغيرهم.

قال ابن سعد: كان ثقة، وكان يدلس تدليساً شديداً، ويقول: سمعت وحدثنا، ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عروة.

وقال أبو حاتم: محله الصدق، ولولا تدليسه لحكمنا له إذا جاء بزيادة، غير أننا نخاف أن يكون أخذه عن غير ثقة.

وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين، وهي من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل.

---

(١) الجرح والتعديل (٧/٢٤٣/١٣٣٨)، التقريب (٥٨٤٦).

(٢) الجرح والتعديل (٨/٢١/٩٣)، تهذيب الكمال (٢٦/١٧٤/ ٥٤٩٧)، الكاشف (٢/٢٠٥/٥٠٧٤)، التهذيب (٩/٣٢١/٢٤٢٤)، التقريب (٦١٧١).

وقال في "التقريب": ثقة وكان يدلس شديداً، روى له الجماعة[1].

٣- سفيان بن حسين بن الحسن السلمي مولاهم أبو الحسن الواسطي، ويقال: أبو مُحَّد، مات بالري مع المهدي، وقيل: في أول خلافة الرشيد.

ثقة في غير الزهري، قال ابن معين: ثقة وهو ضعيف الحديث عن الزهري، ونحو ذلك قال الإمام أحمد، ويعقوب بن شيبة، وابن حبان، وابن عدي وغيرهم.

وقال ابن سعد: ثقة يخطئ في حديثه كثيراَ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، هو نحو من مُحَّد بن إسحاق، وهو أحب إلي من سليمان بن كثير.

وقال ابن حجر: ثقة في غير الزهري باتفاقهم، روى له البخاري تعليقاً ومسلم في المقدمة والباقون[2].

٤- عبيد الله بن عمر: متفق على ثقته وضبطه وإتقانه، تقدمت ترجمته في الحديث (٢٩).

٥- نافع مولى ابن عمر: متفق على جلالته وإتقانه، تقدمت ترجمته في الحديث (١٦).

الحكم على الحديث:

الحديث رجاله ثقات إلا أن عمر بن علي المقدمي شديد التدليس كما سبق في ترجمته وقد عنعن، فالإسناد هنا ضعيف.

وقد صحح الحديث الترمذي كما تقدم، وحسنه ابن حجر، وقال: وهذا أكثر ما وقفت عليه من عدد من ثبت يوم أحد، وروى أحمد والحاكم من حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، قال: كنت مع النبي ﷺ يوم حنين، فولى عنه الناس، وثبت معه ثمانون رجلاً من المهاجرين والأنصار، فكنا على أقدامنا ولم نولهم الدبر، وهم الذين أنزل الله عليهم السكينة، قال: وهذا لا يخالف حديث ابن عمر، فإنه نفى أن يكونوا مائة، وابن مسعود أثبت أنهم كانوا ثمانين[3].

---

(١) طبقات ابن سعد (٧/٢١٣/ ٣٣٢٢)، تاريخ ابن معين: رواية الدوري (٤/٢٠٢/ ٣٩٥٥)، الجرح والتعديل (٦/١٢٤/ ٦٧٨)، تهذيب الكمال (٢١/٤٧٠/ ٤٢٩٠)، تعريف أهل التقديس ص٥٠، التقريب (٤٩٥٢).

(٢) الطبقات الكبرى (٧/٢٢٧/٣٤١٧)، تاريخ ابن معين: رواية الدارمي (ص٤٤)، الجرح والتعديل (٤/٢٢٧/ ٩٧٤)، الثقات لابن حبان (٦/٤٠٤/٨٣٠١)، الكامل (٤/٤٧٥/٨٤٢)، تهذيب الكمال (١١/١٣٩/٢٣٩٩)، التقريب (٢٤٣٧).

(٣) فتح الباري (٨/٢٩-٣٠).

وفي الباب عن العباس بن عبد المطلب ﷺ في الحديث الذي أخرجه مسلم (١٧٧٥) شهدت مع رسول الله ﷺ يوم حنين فَلَزِمْتُ أَنَا وَأَبُو سُفْيَانَ بن الْحَارِثِ بن عبد الْمُطَّلِبِ رَسُولَ الله ﷺ فَلَمْ نُفَارِقْهُ، وَرَسُولُ الله ﷺ عَلَى بَغْلَةٍ لَهُ بَيْضَاءَ أَهْدَاهَا لَهُ فَرْوَةُ بن نُفَاثَةَ الْجُذَامِيُّ، فَلَمَّا الْتَقَى الْمُسْلِمُونَ وَالْكُفَّارُ وَلَّى الْمُسْلِمُونَ مُدْبِرِينَ، فَطَفِقَ رَسُولُ الله ﷺ يَرْكُضُ بَغْلَتَهُ قِبَلَ الْكُفَّارِ، قَالَ عَبَّاسٌ: وَأَنَا آخِذٌ بِلِجَامِ بَغْلَةِ رَسُولِ الله ﷺ أَكُفُّهَا إِرَادَةَ أَنْ لا تُسْرِعَ، وَأَبُو سُفْيَانَ آخِذٌ بِرِكَابِ رَسُولِ الله ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَيْ عَبَّاسُ، نَادِ أَصْحَابَ السَّمُرَةِ»، فَقَالَ عَبَّاسٌ: وَكَانَ رَجُلًا صَيِّتًا، فَقُلْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: أَيْنَ أَصْحَابُ السَّمُرَةِ؟ قَالَ: فَوَاللهِ، لَكَأَنَّ عَطْفَتَهُمْ حِينَ سَمِعُوا صَوْتِي عَطْفَةُ الْبَقَرِ عَلَى أَوْلَادِهَا، فَقَالُوا: يَا لَبَّيْكَ، يَا لَبَّيْكَ، قَالَ: فَاقْتَتَلُوا وَالْكُفَّارَ، وَالدَّعْوَةُ فِي الْأَنْصَارِ يَقُولُونَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: ثُمَّ قُصِرَتِ الدَّعْوَةُ عَلَى بَنِي الْحَارِثِ بن الْخَزْرَجِ، فَقَالُوا: يَا بَنِي الْحَارِثِ بن الْخَزْرَجِ، يَا بَنِي الْحَارِثِ بن الْخَزْرَجِ، فَنَظَرَ رَسُولُ الله ﷺ وَهُوَ عَلَى بَغْلَتِهِ كَالْمُتَطَاوِلِ عَلَيْهَا إِلَى قِتَالِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ «هَذَا حِينَ حَمِيَ الْوَطِيسُ» قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ الله ﷺ حَصَيَاتٍ فَرَمَى بِهِنَّ وُجُوهَ الْكُفَّارِ، ثُمَّ قَالَ: «انْهَزَمُوا وَرَبِّ مُحَمَّدٍ» قَالَ: فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ فَإِذَا الْقِتَالُ عَلَى هَيْئَتِهِ فِيمَا أَرَى، قَالَ: فَوَاللهِ، مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَمَاهُمْ بِحَصَيَاتِهِ فَمَا زِلْتُ أَرَى حَدَّهُمْ كَلِيلًا، وَأَمْرَهُمْ مُدْبِرًا.

مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه

(٤/١١١) - قال الإمام أحمد في مسنده (٢/ ١٠٤/ ٦٩١): (حَدَّثَنَا أَبو النضر هاشم بن القاسم، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَّامٍ عبد الْمَلِكِ بن مُسْلِمٍ الْحَنَفِيُّ، عَنْ عِمْرَانَ بن ظَبْيَانَ، عَنْ حُكَيْمِ بن سَعْدٍ أَبِي تِحْيَى، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا قَالَ: «اللهُمَّ بِكَ أَصُولُ، وَبِكَ أَحُولُ[١]، وَبِكَ أَسِيرُ».

قال البزار: وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن عليٍ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد ولا نعلم أسند حكيم بن سعدٍ عن علي غير هذا الحديث[٢].

وقال العقيلي: هذا يروى من غير هذا الوجه بإسنادٍ أصلح من هذا[٣].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦٩١) عن أبي النضر هاشم بن القاسم.

وعبد الله بن أحمد بن حنبل في "زوائده على المسند" (١٢٩٦)، وفي "فضائل الصحابة" (١٢٠٢)، (٧٠٢)، والبزار في "مسنده" (٨٠٤)، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (٣/٢٩٨)، والطبراني في "الدعاء" (٨٠٦) من طريق علي بن نصر الأزدي.

والطبري في "تهذيب الآثار" (٣/٩٠) من طريق عبد الصمد بن النعمان البزار.

ثلاثتهم: (أبو النضر، وعلي بن نصر، وعبد الصمد) عن أبي سلام عبد الملك بن مسلم عن عمران بن ظبيان عن حكيم بن سعد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه به بنحوه، ولفظ البزار: " اللهم بك أجول وبك أصول وبك أقاتل".

---

(١) أي أتحرك، وقيل: أحتال، وقيل: أدفع وأمنع، من حال بين الشيئين إذا منع أحدهما عن الآخر. انظر: النهاية (١/٤٦٢).

(٢) البحر الزخار (٣/٤٩).

(٣) الضعفاء الكبير (٣/٢٩٨).

دراسة الإسناد:

١- هاشم بن القاسم أبو النضر الليثي البغدادي، خراساني الأصل، لقبه قيصر (ت٢٠٧).

متفق على توثيقه، وثقه ابن سعد، وابن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم.

قال ابن حجر: ثقة ثبت، وروى له الجماعة(١).

٢- عبد الملك بن مسلم بن سلام الحنفي، أبو سلام الكوفي.

قال ابن معين، والذهبي، وابن حجر: ثقة، وزاد ابن حجر: شيعي.

وقال أبو داود، وأبو حاتم، وابن خراش: ليس به بأس.

وروى له الترمذي والنسائي(٢).

٤- عمران بن ظبيان الحنفي الكوفي.

متفق على ضعفه، قال البخاري: فيه نظر، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه.

وقال ابن حبان: كان ممن يخطىء، لم يفحش خطؤه حتى يبطل الاحتجاج به ولكن لا يحتج بما انفرد به من الأخبار.

وقال ابن حجر: ضعيف رمي بالتشيع(٣).

٤- حُكَيم بن سعد أبو تِحْيَا الحنفي الكوفي.

قال ابن معين: ليس به بأس، وقال العجلي: ثقة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه محله الصدق، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق، روى له البخاري في الأدب، والنسائي(٤).

---

(١) الجرح والتعديل (٩/١٠٥/٤٤٦)، تهذيب الكمال (٣٠/١٣٠/٦٥٤٠)، التقريب (٧٢٥٦).

(٢) الجرح والتعديل (٥/٣٦٨/١٧٢٢)، تهذيب الكمال (١٨/٤١٥/٣٥٦١)، الكاشف (١/٦٧٠/٣٤٨٢)، التقريب (٤٢١٦).

(٣) التاريخ الكبير (٦/٤٢٤/٢٨٦٢)، الجرح والتعديل (٦/٣٠٠/١٦٦٣)، المجروحين (٢/١٢٤)، تهذيب الكمال (٢٢/٣٣٤/٤٤٩٣)، التقريب (٥١٥٨).

(٤) التاريخ الكبير (٣/٩٤/٣٢٨)، تاريخ معرفة الثقات (١/٣١٨/٣٥١)، الجرح والتعديل (٣/٢٨٦/١٢٧٨)، الكاشف (١/٣٤٨/١٢١٠)، التقريب (١٤٨٣).

والراجح -والله أعلم- أنه ثقة؛ لتشدد النسائي وأبي حاتم -رحمهما الله تعالى- في الرجال.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ لضعف عمران بن ظبيان، وقد تفرد بروايته عن حُكيم بن سعد، وهو ممن لا يحتمل تفرده، لكن الحديث له شواهد كثيرة:

منها: حديث صهيب الرومي ﵁ الذي أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٨٩٣٣) بإسناد صحيح عن وكيع، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب، قال: كان رسول الله ﷺ يحرك شفتيه أيام حنينٍ بشيءٍ لم يكن يفعله قبل ذلك، قال: فقال النبي ﷺ: «إِنَّ نَبِيًّا كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَعْجَبَتْهُ أُمَّتُهُ، فَقَالَ: لَنْ يَرُومَ هَؤُلَاءِ شَيْءٌ، فَأَوْحَى الله إِلَيْهِ: أَنْ خَيِّرْهُمْ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ أُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ فَيَسْتَبِيحَهُمْ، أَوِ الْجُوعَ، أَوِ الْمَوْتَ»، قَالَ: «فَقَالُوا: أَمَّا الْقَتْلُ أَوِ الْجُوعُ، فَلَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ، وَلَكِنِ الْمَوْتُ» قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «فَمَاتَ فِي ثَلَاثٍ سَبْعُونَ أَلْفًا»، قَالَ: فَقَالَ: «فَأَنَا أَقُولُ الْآنَ: اللهُمَّ بِكَ أُحَاوِلُ، وَبِكَ أَصُولُ، وَبِكَ أُقَاتِلُ».

وبذلك يرتقي الحديث إلى الحسن لغيره -والله تعالى أعلم-.



الباب الثالث: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة من جهة المتن التي لم يذكرها ابن أبي حاتم في كتابه «العلل».

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بزيادة متونها وروايتها بالمعنى

الفصل الثاني: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بالإدراج في متونها ونكارتها

الفصل الثالث: أحاديث الجهاد والسير المعلة بمخالفة النصوص، وبقية معايير نقد المتون.



الفصل الأول: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بزيادة متونها وروايتها بالمعنى.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بزيادة متونها.

المبحث الثاني: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بروايتها بالمعنى.

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بزيادة متونها:

مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(١/١١٢) - وسئل الدارقطني عن حديث يروى عن مجاهد، عن ابن عمر قال: انقطعت الهجرة بعد الفتح، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَنْ تِنْقَطِعَ الهجْرَةُ مَا قُوْتِلَ الكُفّار».

قال الدارقطني: يرويه الأوزاعي، عن عبدة بن أبي لبابة، عن مجاهد، واختلف عنه؛ فرواه مُحَمَّد بن عقبة بن علقمة، عن أبيه، عن الأوزاعي، عن عبدة بن أبي لبابة، عن مجاهد، عن ابن عمر، وزاد فيه قول النبي ﷺ: لن تنقطع الهجرة. . . إلى آخره ولم يتابع على هذه الكلمة.

وغيره يرويه عن الأوزاعي، موقوفا.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه الأوزاعي واختلف عليه فيه على وجهين:

١- الأوزاعي عن عَبْدة بن أبي لُبابة عن مجاهد عن ابن عمر موقوفاً، وزاد فيه عن النبي ﷺ «لن تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار».

٢- الأوزاعي عن عَبْدة بن أبي لُبابة عن مجاهد عن ابن عمر موقوفاً.

الوجه الأول: الأوزاعي عن عَبْدة بن أبي لُبَابة عن مجاهد عن ابن عمر موقوفاً، وزاد فيه عن النبي ﷺ «لن تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار»:

علقه الدارقطني عن مُحَمَّد بن عقبة بن علقمة ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الثاني: الأوزاعي عن عَبْدة بن أبي لُبابة عن مجاهد عن ابن عمر موقوفاً، ولم يذكر فيه عن النبي ﷺ «لن تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار»:

أخرجه البخاري (٤٣١١) من طريق يحيى بن حمزة.

وابن حُذْلم في "جزء من حديث الأوزاعي" (٤١) من طريق ابن سَماعة.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢١٩٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٣٥٥٨) من طريق يحيى بن عبد الله بن الضحاك البَابْلُتِّي.

ثلاثتهم (يحيى بن حمزة، وابن سَمَاعة، والبَابْلُتِّي) عن الأوزاعي به، ولفظ يحيى بن حمزة عند البخاري (لا هجرة بعد الفتح)، وعند الباقين بلفظه.

وتوبع عَبْدَة بن أبي لُبَابة؛ تابعه أبو بشر جعفر بن إياس:

أخرجه البخاري (٤٣٠٩) من طريق شعبة عن أبي بشر عن مجاهد: قلت لابن عمر رضي الله عنهما: إني أريد أن أهاجر إلى الشأم، قال: «لاَ هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ، فَانْطَلِقْ فَاعْرِضْ نَفْسَكَ، فَإِنْ وَجَدْتَ شَيْئًا وَإِلَّا رَجَعْتَ».

النظر في الاختلاف:

يتبيَّن مما سبق أن الحديث اختلف فيه على الأوزاعي على وجهين؛ فرواه عنه موقوفاً مع الزيادة:

عقبة بن علقمة المعافري، ثقة من كبار أصحاب الأوزاعي، إلا ما رواه عنه ابنه مُحَمَّد فلا يعتبر به، قال ابن عدي: روى عن الأوزاعي ما لا يوافقه عليه أحد من رواية ابنه مُحَمَّد عنه[(١)].

ورواه عنه موقوفاً دون ذكر الزيادة:

١- إسماعيل بن عبد الله بن سَمَاعة الرملي، ثقة من أثبت أصحاب الأوزاعي، وأجلهم، وأقدمهم، يأتي بعد هِقْل بن زياد كما قال أبو مسهر الدمشقي[(٢)].

٢- يحيى البابلتي[(٣)]، ضعيف لين الحديث إذا انفرد، وفيما لم يخالف الثقات معتبر به،

---

(١) تاريخ دمشق (٤٠/٥٠٥)، التهذيب (٣/١٢٦).

(٢) معرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز (١/١٢٤، ٩٧)، تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٨٤٩)، شرح علل الترمذي (٢/٥٤٨)، التهذيب (١/١٧٥).

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٤/ ٢٩٦)

بموحدتين ولام مضمومة ومثناة ثقيلة، وفي معجم البلدان: النسبة إلى باب لت بضم الباء الثانية وهي قرية بالجزيرة بين حران والرقة، وفي اللباب: بفتح الباء الأولى وسكون الباء الثانية ينسب إلى بابلت، وظني أنه موضع بالجزيرة، وقال ابن سعد: كان بابلت من أهل طخارستان من الملوك الكبار ونقل أيضا عن الحاكم أبي أحمد: بابلت قرية بين حران والرقة. ينظر: معجم البلدان (١/٣٠٩)، اللباب في تهذيب الأنساب (١/١٠١)، تهذيب الكمال =

وسماعه من الأوزاعي صحيح؛ فهو ابن امرأة الأوزاعي، قال ابن عدي: ليحيى البابلتي عن الأوزاعي أحاديث صالحة، وفي تلك الأحاديث أحاديثُ ينفرد بها عن الأوزاعي[1].

والوجه الثاني هو المحفوظ عن الأوزاعي لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد رواه عن الأوزاعي اثنان، وروى الوجه الأول راو واحد.

٢- الحفظ والإتقان؛ فابن سماعة من الثقات الأثبات، والبَابْلُتِّي ضعيف، لكنه من أصحاب الأوزاعي المعروفين ولم ينفرد هنا بالرواية عنه.

٣- المتابعة القاصرة؛ فقد توبع الأوزاعي متابعة قاصرة من أبي بشر جعفر بن إياس وهو ثقة[2].

٤- التفرد؛ فقد تفرد عقبة بن علقمة برواية الزيادة عن الأوزاعي، وهو وإن كان من كبار أصحاب الأوزاعي إلا أن رواية ابنه مُحَمَّد عنه متكلم فيها- كما تقدم-، ولم يتابع عليها كما نص على ذلك الدارقطني، بل خالف فيها الأكثر والأثبت في الأوزاعي؛ لذا فزيادته شاذة.

دراسة الإسناد:

١- **الأوزاعي**: تقدمت ترجمته في الحديث (٣٩).

٢- **مجاهد بن جبر** تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.

الحكم على إسناد الحديث:

الحديث من وجهه الراجح صحيح موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما، وقد أخرجه البخاري في صحيحه كما تقدم.

= (٤١٠/٣١)، التقريب (٧٥٨٥).

(١) المجروحين لابن حبان (٣/ ١٢٢٢/١٢٧)، الكامل في الضعفاء (٢١٥١/١٢٠/٩)، التقريب (٧٥٨٥).

(٢) التقريب (٩٣٠).

(٢/١١٣) – قال العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٣/ ٣٥٥): (حَدَّثَنَا عبد الله بن أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بن خَالِدٍ السَّكُونِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمر، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ وَفَضَّلَ الْقُرَّحَ[١] فِي الْغَايَةِ»

قال العقيلي: الحديث في السبق قد روي بإسناد جيد أن النبي ﷺ سابق بين الخيل، وليس يذكر هذه اللفظة: فضل القرح غير عقبة.

وقال الدارقطني: ورواه عقبة بن خالد المجدر، أبو مسعود، عن عبيد الله، مختصرا، وزاد فيه لفظا لم يأت به غيره، وهو قوله: "وفضل القرح في الغاية"[٢].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عبيد الله بن عمر واختلف عليه فيه على وجهين:

١- عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل.

٢- عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل وفضَّل القُرَّح في الغاية.

الوجه الأول: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل:

أخرجه البخاري (٢٨٦٨)، والترمذي (١٦٩٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٦٨٧)، والدارقطني في "سننه" (٤٨١٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٩٧٦٥) من طريق سفيان.

ومسلم (١٨٧٠)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٧٢٤٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٩٧٦٦) من طريق أبي أسامة.

والدارقطني في "سننه" (٤٨١٦) من طريق المعتمر.

---

(١) بضم القاف وتشديد الراء، وآخره حاء مهملة جمع قارح، وهو من الخيل ما كان ابن خمس سنين فأكثر. طرح التثريب (٧/٢٤١).

(٢) العلل (١٢/٣٣٥).

وابن ماجه (٢٨٧٧)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٣٥٥٧)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٧٢٤٨)، والدارقطني في "سننه" (٤٨١٨) من طريق عبد الله بن نمير.

ومسلم (١٨٧٠)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٧٢٤٩)، والدارقطني في "سننه" (٤٨١٧) من طريق يحيى بن سعيد القطان.

خمستهم: (سفيان، وأبو أسامة، والمعتمر، وابن نمير، والقطان) عن عبيد الله بن عمر به، بنحوه.

وتوبع عبيد الله بن عمر على هذا الوجه؛ تابعه:

١- أيوب السختياني:

أخرجه الإمام أحمد (٤٤٨٧)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٧٢٥٠)، والدارقطني في "سننه" (٤٨٢١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٩٧٦٧).

٢- الإمام مالك:

أخرجه البخاري (٤٢٠)، ومسلم (١٨٧٠)، وأبو داود (٢٥٧٥)، والنسائي في "المجتبى" (٣٥٨٤)، وفي "السنن الكبرى" (٤٤٠٨)، والشافعي في "السنن المأثورة" (ص٤٤٤)، والدارمي في "مسنده" (٢٤٧٣)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٧٢٤٦)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٩٠٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٦٨٦)، والدارقطني في "سننه" (٤٨٢٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٩٧٥٢)، وفي "معرفة السنن والآثار" (١٩٤٤٤).

٣- إسماعيل بن أمية:

أخرجه الشافعي في "السنن المأثورة" (٦٧٦)، والإمام أحمد (٤٤٨٧)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٩٠١)، والبيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٩٤٤٦).

٤- موسى بن عقبة:

أخرجه البخاري (٢٨٧٠)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٧٢٥١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/٢٦٠).

٥- الليث بن سعد:

أخرجه البخاري (٢٨٦٩)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٤٤٠٩)، والبيهقي في

"السنن الكبرى" (١٩٧٦٣).

الوجه الثاني: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل وفضَّل القُرَّح في الغاية:

أخرجه الإمام أحمد (٦٤٦٦) – ومن طريقه أبو داود في "سننه" (٢٥٧٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٣٣٦٣)، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (٣/٣٥٥) والدارقطني في "سننه" (٤٨١٥)-.

وابن حبان في "صحيحه" (٤٦٨٨) من طريق أبي خيثمة.

كلاهما: (الإمام أحمد، وأبو خيثمة) عن أبي مسعود عقبة المجدر به، بلفظه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على عبيد الله بن عمر فرواه عنه على الوجه الأول بدون زيادة "وفضل القرح في الغاية":

١- سفيان الثوري إمام حافظ تقدم مراراً.

٢- أبو أسامة حماد بن أسامة ثقة ثبت ربما دلس تقدم.

٣- المعتمر بن سليمان التيمي ثقة تقدم.

٤- عبد الله بن نمير ثقة تقدم.

٥- يحيى بن سعيد القطان الإمام الحافظ الناقد تقدم.

ورواه عنه على الوجه الثاني بزيادة: "وفضل القرح في الغاية":

عقبة بن خالد السكوني أبو مسعود المجدر الكوفي، صدوق صاحب حديث.

وبذلك يظهر أن الوجه الأول هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد رواه خمسة من الرواة، بينما روى الوجه الثاني راوٍ واحد.

٢- الحفظ والإتقان؛ فرواة الوجه الأول كلهم ثقات أما راوي الوجه الثاني فهو صدوق.

٣- المتابعات التامة لعبيد الله بن عمر على رواية الوجه الأول وفيهم الإمام مالك.

٤- التفرد؛ فقد تفرد عقبة بن خالد السكوني بهذه الزيادة عن عبيد الله بن عمر ولم يتابع

عليها، قال العقيلي: (وليس يذكر هذه اللفظة: فضل القراح غير عقبة)، وقال الدارقطني: (وزاد فيه لفظا لم يأت به غيره، وهو قوله: "وفضل القرح في الغاية")، فهذه الزيادة شاذة.

دراسة الإسناد:

١- عبيد الله بن عمر: تقدمت ترجمته في الحديث (٢٩).

٢- نافع مولى ابن عمر: تقدمت ترجمته في الحديث (١٦).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح صحيح أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما كما تقدم في التخريج، وأما زيادة: "وفضل القرح في الغاية" فهي غير محفوظة والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بروايتها بالمعنى:

مسند حبيب بن مسلمة رضي الله عنه

(١/١١٤) - قال الحميدي في "مسنده" (٢/ ٣٨٤ ح ٨٧١): (ثنا سُفْيَانُ، قَالَ: ثنا يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ زِيَادِ بن جَارِيَةَ، عَنْ حَبِيبِ بن مَسْلَمَةَ الْفِهْرِيِّ، قَالَ: شَهِدْتُ رَسُولَ الله ﷺ «يَنْفُلُ الثُّلُثَ فِي بَدْئِهِ».

تخريج الحديث:

الحديث تقدم تخريجه ودراسة الاختلاف في إسناده برقم (٤٤)، وسأخرجه هنا تبعاً للاختلاف في متنه على وجهين:

١- أنه ﷺ نفل في بدأته الثلث.

٢- أنه ﷺ نفل الربع في بدأته، والثلث إذا رجع.

الوجه الأول: أنه ﷺ نفل في بدأته الثلث:

أخرجه الحميدي في "مسنده" (٨٧١) – ومن طريقه ابن قانع في "معجم الصحابة" (١/١٩٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٥٢٠)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢/٨٢٢)-.

وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٧٠١).

والترمذي في "العلل الكبير" (٤٦٧) عن مُحَمَّد بن أبي عمر العدني.

وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٨٤٨) من طريق يعقوب بن حميد.

أربعتهم: (الحميدي، وسعيد، وابن أبي عمر، ويعقوب) عن سفيان بن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول به، بلفظه، ولفظ ابن أبي عمر: "ينفل الثلث في غزواته".

الوجه الثاني: أن النبي ﷺ كان ينفل الربع في بدأته وفي القفول الثلث:

أخرجه أبو داود (٢٧٤٣)، والإمام أحمد في "مسنده" (١٧٤٦٥)، وابن زنجويه في "الأموال" (١١٧٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٥٢٢٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٥٤٢)، وفي "الأوسط" (٣٢٥٦)، وفي "مسند الشاميين" (١٣٦٦)، والبيهقي في

"السنن الكبرى" (١٢٨٠٨) من طريق العلاء بن الحارث.

وأبو داود (٢٧٤٤)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٧٠٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٥٢٣)، وفي "مسند الشاميين" (١٣٦٥)، والحاكم في "المستدرك" (٢٥٩٨)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٨٢٤/٢) من طريق أبي وهب الكلاعي.

وأبو داود (٢٧٤٢)، وابن ماجه (٢٨٥)، والدارمي في "مسنده" (٢٤٨٣)، والإمام أحمد في "مسنده" (١٧٤٦٨)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (٩٣٣٣) – ومن طريقه الطبراني في "المعجم الكبير" (٣٥١٩)، وفي "مسند الشاميين" (٦٢٨)–، وأبو عبيد في "الأموال" (٧٩٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٥٢١٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢٥٩٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٨٠٧) من طريق الثوري.

والإمام أحمد في "مسنده" (١٧٤٦٤)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٥٢١)، وفي "مسند الشاميين" (٦٢٩) من طريق زياد بن سعد.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٥٢٢)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٨٢٣/٢) من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر.

ثلاثتهم: (الثوري، وزياد، وعبد الرحمن) عن يزيد بن يزيد بن جابر.

والإمام أحمد في "مسنده" (١٧٤٦٣)، (١٧٤٦٦)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (٩٣٣١) – ومن طريقه الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٨٥)، (٢٨٦)– وابن زنجويه في "الأموال" (١١٧٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٠٧٩)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٨٥٠)، (٨٥١)، والطبراني في "المعجم الصغير" (٢٦٩)، والحاكم في "المستدرك" (٥٨٢٩) من طريق سعيد بن عبد العزيز.

وابن ماجه (٢٨٥٣)، وأبو عبيد في "الأموال" (٧٩٩)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٧٠٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٨٥١)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٨٣٥)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٥٢٨)، (٣٥٢٩)، (٣٥٣٠)، وفي "مسند الشاميين" (٣٢٤)، (٣٢٥)، وفي "المعجم الصغير" (٢٦٩) من طريق سليمان بن موسى.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٥٣١)، وفي "مسند الشاميين" (١٢٦٦)، وأبو نعيم في

"معرفة الصحابة" (٢/٨٢٣) من طريق النعمان بن المنذر.

والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٥٢١٨)، وابن عدي في "الكامل" (٤/١٥٩٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٥٢٦)، وفي "مسند الشاميين" (٢٠٢) من طريق ثابت بن ثوبان.

والطبراني في "المعجم الصغير" (٢٦٩) من طريق الأوزاعي.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٥٢٧)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢/٨٢٤) من طريق الحجاج بن أرطاة.

والبيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٢٩٦٥) من طريق مُحَمَّد بن إسحاق.

عشرتهم: (العلاء بن الحارث، وأبو وهب، ويزيد بن يزيد بن جابر، وسعيد بن عبد العزيز، وسليمان بن موسى، والنعمان، وثابت، والأوزاعي، والحجاج، وابن إسحاق) عن مكحول به، بنحوه وعند أبي وهب وسليمان بن موسى قصة في أوله، واقتصر بعضهم على قوله: «شهدت رسول الله ﷺ نفل الثلث»، وزاد بعضهم: «بعد الخمس».

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على يزيد بن يزيد بن جابر، وعلى مكحول على وجهين، وسأدرس الاختلاف الأدنى ثم الأعلى.

الاختلاف على يزيد بن يزيد بن جابر: فرواه عنه على الوجه الأول: سفيان بن عيينة وهو إمام حافظ تقدم.

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١- سفيان الثوري إمام حافظ تقدم مراراً.

٢- زياد بن سعد، ثقة ثبت، تقدم.

٣- عبد الرحمن بن يزيد بن يزيد بن جابر، ثقة تقدم.

وبذلك يترجح الوجه الثاني عن يزيد بن يزيد بن جابر؛ فقد رواه الأكثر والأحفظ، وقد توبع الثوري ومن تابعه على هذا الوجه متابعة قاصرة من بقية أصحاب مكحول التسعة كما سيأتي، فيكون ابن عيينة بروايته هذه قد شذ وخالف جمهور أصحاب مكحول.

الاختلاف على مكحول:

فرواه عنه على الوجه الأول: يزيد بن يزيد بن جابر – في الوجه المرجوح عنه-.

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١- العلاء بن الحارث أبو وهب الدمشقي صدوق فقيه رمي بالقدر واختلط[1].

٢- أبو وهب عبيد الله بن عبيد الكلاعي، صدوق[2].

٣- يزيد بن يزيد بن جابر –في الوجه الراجح عنه-، ثقة حافظ من أثبت أصحاب مكحول، تقدمت ترجمته في الحديث (٤٥).

٤- سعيد بن عبد العزيز التنوخي الدمشقي، ثقة إمام[3].

٥- سليمان بن موسى، صدوق في حديثه بعض لين، من أثبت أصحاب مكحول تقدم.

٦- النعمان بن المنذر الغساني أبو الوزير الدمشقي، صدوق رمي بالقدر[4].

٧- ثابت بن ثوبان، ثقة فقيه تقدمت ترجمته في الحديث (٦٣).

٨- الأوزاعي، إمام حافظ تقدمت ترجمته في الحديث (٧٧).

٩- الحجاج بن أرطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس تقدم.

١٠- مُحَمَّد بن إسحاق صدوق تقدمت ترجمته في الحديث (١٩).

وعليه يكون الوجه الثاني هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد روى هذا الوجه عشرة رواة.

٢- الحفظ والإتقان؛ فبعض رواة هذا الوجه أئمة حفاظ كالأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز.

٣- القوة في الشيخ؛ فسليمان بن موسى ويزيد بن يزيد بن جابر من أثبت أصحاب مكحول، قال أبو زرعة: (وكنت أرى أبا مسهر يقدم كل التقديم من أصحاب مكحول ثلاثة:

---

(١) التقريب (٥٢٣٠).

(٢) التقريب (٤٣١٩).

(٣) التقريب (٢٣٥٨).

(٤) التقريب (٧١٦٤).

سليمان بن موسى، ويزيد بن يزيد بن جابر، والعلاء بن الحارث)[1].

٤- اتفاق البلدان؛ فمدار الاختلاف -وهو مكحول- شامي والرواة عنه شاميون.

٥- ترجيح الأئمة الحفاظ لهذا الوجه، وتضعيفهم للوجه الآخر، قال علي بن المديني: الصحيح أنه نفل في البداءة الربع وفي القفلة الثلث، وقال ابن عبد البر: وضعف ابن المديني رواية من روى في هذا الحديث عن مكحول عن زياد بن جارية عن حبيب بن مسلمة أن رسول الله ﷺ نفل الثلث في بدايته[2].

دراسة الإسناد:

تقدمت دراسة إسناده في الحديث (٤٥).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح، أما رواية ابن عيينة فهي شاذة غير محفوظة.

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٨٠٠).

(٢) التمهيد (١٤/٥٤).

مسند عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه

(٢/١١٥)- قال الترمذي: (٣/ ٣٣١/ ١٨٢١): حدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا سفيان، عن أبي يعفور العبدي، عن عبد الله بن أبي أوفى، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الجَرَادِ، فَقَالَ: «غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سِتَّ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الجَرَادَ».

قال الإمام مسلم في "صحيحه": قال أبو بكر في روايته: سبع غزوات، وقال إسحاق: ست، وقال ابن أبي عمر: ست، أو سبع.

وقال الترمذي: هكذا روى سفيان بن عيينة، عن أبي يعفور هذا الحديث، وقال: ست غزوات وروى سفيان الثوري، وغير واحد هذا الحديث، عن أبي يعفور، فقال: «سبع غزوات».

وقال البيهقي: هذا لفظ حديث البسطامي، وفي رواية ابن عبدان قال: سمعت ابن أبي أوفى رضي الله عنه سئل عن الجراد فقال: «غزوت مع رسول الله ﷺ ست غزوات أو سبع غزوات كنا نأكله». رواه البخاري في الصحيح عن أبي الوليد، وقال: «سبع غزوات أو ستا».

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو يعفور العبدي واختلف عليه فيه على أربعة أوجه:

١- عن عبد الله بن أبي أوفى أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الجَرَادِ، فَقَالَ: «غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سِتَّ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الجَرَادَ».

٢- عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الجَرَادَ».

٣- عن عبد الله بن أَبِي أَوْفَى، قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: سَبْعَ غَزَوَاتٍ فَكُنَّا نَأْكُلُ الْجَرَادَ».

٤- عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْجَرَادِ فَقَالَ: «غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ سِتَّ، أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، فَكُنَّا نَأْكُلُهُ مَعَهُ».

الوجه الأول: عن عبد الله بن أبي أوفى أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الجَرَادِ، فَقَالَ: «غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سِتَّ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الجَرَادَ»:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٤٥٦١) — ومن طريقه أخرجه مسلم (١٩٥٢) فقال: حدثناه أبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم، وابن أبي عمر-.

والترمذي (١٨٢١) عن أحمد بن منيع.

والنسائي في "المجتبى" (٤٣٥٧)، وفي "السنن الكبرى" (٤٨٥٠) عن قتيبة بن سعيد.

وعبد الرزاق في "مصنفه" (٨٧٦٢).

والحميدي (٧٣٠)، والإمام أحمد في "مسنده" (١٩٣٩٨).

وابن الجارود (٨٨٠) من طريق علي بن خشرم ومحمود بن آدم —فرقهما-.

والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٩٩٣) من طريق ابن وهب.

جميعهم: (ابن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم، وابن أبي عمر، وأحمد بن منيع، وقتيبة، وعبد الرزاق، والحميدي، والإمام أحمد، وعلي بن خشرم، ومحمود بن آدم، وابن وهب) من طريق سفيان بن عيينة به، بلفظه، إلا ابن أبي شيبة قال: "سبع غزوات"، وابن أبي عمر عند مسلم وعبد الرزاق قالوا: "ست أو سبع غزوات".

الوجه الثاني: عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الجَرَادَ:

أخرجه الترمذي (٣/٣٣٢) من طريق شعبة به، بنحوه.

الوجه الثالث: عن عبد الله بن أَبِي أَوْفَى، قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ: سَبْعَ غَزَوَاتٍ فَكُنَّا نَأْكُلُ الجَرَادَ»:

أخرجه مسلم (١٩٥٢) من طريق ابن أبي عدي.

وأبو داود الطيالسي (٨٥٦).

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٤٥٦١)، والإمام أحمد في "مسنده" (١٩١٥٠) عن مُحَمَّد بن جعفر.

والنسائي في "المجتبى" (٤٣٥٦)، وفي "السنن الكبرى" (٤٨٤٩) من طريق سفيان بن حبيب.

وأبو عوانة في "المستخرج" (٨١٧٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٩٩١) من طريق الفضل بن الحباب.

أربعتهم: (ابن أبي عدي، والطيالسي، وسفيان بن حبيب، والفضل بن الحباب) عن شعبة به، بنحوه.

والترمذي (١٨٢٢) من طريق أبي أحمد الزبيري والمؤمل.

والإمام أحمد في "مسنده" (١٩١١٢) عن وكيع.

والدارمي في "مسنده" (٢٠٣١)، والبغوي في "شرح السنة" (٢٨٠٢) من طريق مُحَمَّد بن يوسف.

أربعتهم: (أبو أحمد، والمؤمل، ووكيع، ومُحَمَّد بن يوسف) عن الثوري.

كلاهما: (شعبة، وسفيان الثوري) عن أبي يعفور به بلفظه.

الوجه الرابع: عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْجَرَادِ فَقَالَ: «غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ سِتَّ، أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، فَكُنَّا نَأْكُلُهُ مَعَهُ»:

أخرجه البخاري (٥٤٩٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٢٥٧) من طريق أبي الوليد الطيالسي.

وأبو داود (٣٨١٢) عن حفص بن عمر النمري.

والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٩٩١) من طريق الفضل بن الحباب.

والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٩٩٢) من طريق مُحَمَّد بن جعفر.

أربعتهم: (أبو الوليد الطيالسي، وحفص النمري، والفضل، ومُحَمَّد بن جعفر) عن شعبة به، بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على أبي يعفور وعلى شعبة في لفظه، وسأدرس الاختلاف الأدنى ثم الأعلى:

الاختلاف على شعبة:

فرواه عن شعبة بلفظ: «سبع غزوات»:

١- مُحَمَّد بن أبي عدي، ثقة تقدم، من أثبت أصحاب شعبة، قال الدَّارِمِي لابن معين: قلت فغندر أَحَبُّ إليك أو مُحَمَّد بن أبي عدي فقال ثقتان[١].

٢- أبو داود الطيالسي، ثقة حافظ من أثبت أصحاب شعبة تقدم.

٣- سفيان بن حبيب البصري البزاز، ثقة.

٤- الفضل بن الحباب أبو خليفة البصري، ثقة[٢].

ورواه عنه بلفظ "سبع غزوات أو ست":

١- أبو الوليد الطيالسي، تقدم قريباً.

٢- حفص بن عمر الأزدي النمري، أبو عمر الحوضي، ثقة ثبت[٣].

٣- الفضل بن الحباب، تقدم قريباً.

٤- مُحَمَّد بن جعفر غندر، ثقة وهو أثبت أصحاب شعبة وراويته، تقدم.

ورواه عنه بإبهام العدد: مُحَمَّد بن جعفر تقدم قريباً.

وعليه تكون جميع الأوجه محفوظة عن شعبة؛ فقد روى الوجه الأول والثاني أربعة من الرواة الثقات الأثبات، وروى الوجه الثالث مُحَمَّد بن جعفر أثبت الناس فيه، ولعل شعبة كان يجزم تارة بالسبع، ويرويه تارة أخرى بالشك، وتارة ثالثة بالإبهام –والله اعلم–.

الاختلاف على أبي يعفور:

فرواه عنه على الوجه الأول سفيان بن عيينة الإمام الحافظ تقدم مراراً.

ورواه عنه على الوجه الثاني: شعبة – في وجه محفوظ عنه–.

ورواه عنه على الوجه الثالث: الإمامان الحافظان شعبة وسفيان الثوري.

ورواه عنه على الوجه الرابع: شعبة – في وجه محفوظ عنه–.

ويمكن الجمع بين هذه الأوجه كما تقدم عند ذكر الاختلاف على شعبة، قال ابن حجر:

---

(١) تاريخ الدارمي (١٠٦) وشرح العلل (٢/٥١٥).

(٢) ميزان الاعتدال (٦٧١٧).

(٣) التقريب (١٤١٢).

وَكَذَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنِ الثَّوْرِيِّ وَأَفَادَ أَنَّ سُفْيَانَ بن عُيَيْنَةَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ لَكِنْ قَالَ سِتَّ غَزَوَاتٍ، قُلْتُ: وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ عَنْ بن عُيَيْنَةَ جَازِمًا بِالسِّتِّ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: كَذَا قَالَ ابن عُيَيْنَةَ سِتَّ، وَقَالَ غَيْرُهُ: سَبْعَ، قُلْتُ: وَدَلَّتْ رِوَايَةُ شُعْبَةَ عَلَى أَنَّ شَيْخَهُمْ كَانَ يَشُكُّ فَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ جَزَمَ مَرَّةً بِالسَّبْعِ ثُمَّ لَمَّا طَرَأَ عَلَيْهِ الشَّكُّ صَارَ يَجْزِمُ بِالسِّتِّ لِأَنَّهُ الْمُتَيَقَّنُ وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْحَمْلَ أَنَّ سَمَاعَ سُفْيَانَ بن عُيَيْنَةَ عَنْهُ مُتَأَخِّرٌ دُونَ الثَّوْرِيِّ وَمن ذكر مَعَه وَلَكِن وَقع عِنْد ابن حِبَّانَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الْوَلِيدِ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ سَبْعًا أَوْ سِتًّا يَشُكُّ شُعْبَةُ[1].

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما فلا حاجة لدراسة إسناده.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما كما تقدم.

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٩/ ٦٢٢).

مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(٣/١١٦)- قال عبد الرزاق في "مصنفه" (٥/ ١٨٥/ ٩٣٢٠): (عَنْ عبد الله ابن عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ جَعَلَ لِلْفَارِسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا».

قال البيهقي: رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عبد الله بن نُمَيْرٍ، وَقَدْ وَهِمَ بَعْضُ الرُّوَاةِ فِيهِ فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ وَابْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ: وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا. وَالصَّحِيحُ رِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ عَنْهُمَا، وَعَنْ غَيْرِهِمَا، عَنْ عُبَيْدِ الله كَمَا ذَكَرْنَا، وَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَهُوَ إِمَامٌ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ وَهُوَ مِنَ الْحُفَّاظِ، عَنْ عُبَيْدِ الله مُفَسَّرًا، ثم أخرجه من طريق أبي معاوية ثم قال: " وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ وَجَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

وقال بعد تخريجه للحديث من طريق عبد الله العمري: فَعبد الله الْعُمَرِيُّ كَثِيرُ الْوَهْمِ، وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنِ الْقَعْنَبِيِّ عَنْ عبد الله الْعُمَرِيِّ بِالشَّكِّ فِي الْفَارِسِ أَوِ الْفَرَسِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ: كَأَنَّهُ سَمِعَ نَافِعًا يَقُولُ: لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا، فَقَالَ: لِلْفَارِسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا. وَلَيْسَ يَشُكُّ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَقْدِمَةِ عبيد الله بن عمر عَلَى أَخِيهِ فِي الْحِفْظِ[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه نافع واختلف عليه في لفظه على وجهين:

١- «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ جَعَلَ لِلْفَارِسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا».

٢- "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جعل للفرس سهمين وللرجل سهماً" وفي رواية: " أعطى للفارس ثلاثة أسهم: سهمين لفرسه، وسهما له".

الوجه الأول: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ جَعَلَ لِلْفَارِسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا»:

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٩٣٢٠).

والدارقطني في "سننه" (٤١٨٢) من طريق ابن وهب.

---

(١) السنن الكبرى (٦/٥٢٨).

والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٨٦٨) من طريق القعنبي.

ثلاثتهم: (عبد الرزاق، وابن وهب، والقعنبي) عن عبد الله بن عمر عن نافع به، بنحوه.

الوجه الثاني: **«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جعل للفرس سهمين وللرجل سهماً» وفي رواية: «أعطى للفارس ثلاثة أسهم: سهمين لفرسه، وسهما له»**:

أخرجه البخاري (٤٢٢٨) من طريق زائدة بن قدامة.

والبخاري (٢٨٦٣)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٣١٦٩)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٦٦٨٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٨٦٣) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة.

والإمام أحمد في "مسنده" (٤٤٤٨)، وفي "مسائل ابن هانئ" (١٦٤٨)، وفي "العلل ومعرفة الرجال" (٢١٩١) عن هشيم بن بشير.

والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/١٢٢)، ومسلم (١٧٦٢)، والترمذي (١٥٥٤)، والإمام أحمد في "مسنده" (٥٢٨٦)، (٥٤١٢)، وفي "العلل ومعرفة الرجال" (٢١٩١)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٨١٠)، (٤٨١٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٨٦٤)، وفي "دلائل النبوة" (٤/٢٣٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/٢٩) من طريق سليم بن أخضر.

ومسلم (١٧٦٢)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٦٠٥٩)، والإمام أحمد في "مسنده" (٦٢٩٧)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٦٦٩٠)، والدارقطني في "سننه" (٤١٦٦)، (٤١٨٠) من طريق ابن نمير.

والإمام أحمد في "مسنده" (٤٤٤٨)، (٤٩٩٩) — ومن طريقه أبو داود (٢٧٣٣)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٦٦٩١)-، وابن ماجه (٢٨٥٤)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٧٦٢)، والدارمي في "مسنده" (٢٥١٥)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٠٨٤)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٥٥٥٨)، والدارقطني في "سننه" (٤١٦٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٨٦٧)، (١٧٩٥٩) من طريق أبي معاوية الضرير.

والإمام أحمد في "مسنده" (٥٥١٨)، والدارمي في "مسنده" (٢٥١٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٨١١)، والدارقطني في "سننه" (٤١٦٤) من طريق سفيان الثوري.

سبعتهم: (زائدة، وأبو أسامة، وهشيم، وسليم، وابن نمير، وأبو معاوية، والثوري) عن

عبيد الله بن عمر: «أن النبي ﷺ جعل للفرس سهمين وللرجل سهماً»، وقال أبو معاوية: «أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم: سهماً له وسهمين لفرسه»، وزاد بعضهم في أوله: «أسهم يوم خيبر»، وعند زائدة: قال فسره نافع فقال: «إذا كان مع الرجل فرسٌ فله ثلاثةُ أسهمٍ، فإن لم يكن له فرس فله سهم»، وقال إسحاق بن عيسى فيما رواه عن أبي معاوية «للفارس ثلاثة أسهم».

النظر في الاختلاف:

هذا الحديث اشتمل على اختلافات كثيرة؛ فاختلف فيه على نافع كما اختلف فيه على عبيد الله بن عمر وعلى الرواة دونه وسأقتصر هنا على دراسة الاختلاف على نافع في لفظه والذي نص عليه البيهقي حسب منهجي الذي بينته في الخطة.

فالحديث رواه على الوجه الأول: عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم أبو عبد الرحمن العمري المدني، ضعيف عابد[1].

ورواه على الوجه الثاني: عبيد الله بن عمر: ثقة ثبت تقدمت ترجمته في الحديث (٢٩).

وعليه يكون الوجه الثاني هو الراجح؛ فعبيد الله بن عمر مقدم على أخيه عبد الله في الحفظ والإتقان بلا شك كما ذكر البيهقي، ومع ذلك فقد رواه عبد الله بن عمر على الوجه الثاني؛ فقد علقه الدارقطني عنه في العلل (١٢/٣٠٢) ثم قال: وهو الصواب.

ومما يدل على ترجيح هذا الوجه تخريج البخاري ومسلم له في صحيحيهما.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح مخرج في الصحيحين.

---

(١) التقريب (٣٤٨٩).

(٤/١١٧)- قال الأصبهاني في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٢١٥): (حَدَّثَنَا أَبِي، ثنا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بن أَحْمَدَ بن تَمِيمٍ، ثنا أَحْمَدُ بن أَبِي سُرَيْجٍ، ثنا سويد بن عبد العزيز، عَنْ عبيد الله بن عمر، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «مَنْ سَلَّ السِّلَاحَ عَلَى أُمَّتِي فَلَيْسَ مِنْ أُمَّتِي».

قال الدارقطني: يَرْوِيهِ عبيد الله بن عمر، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ سويد بن عبد العزيز، عَنْ عبيد الله بن عمر، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بهذا اللفظ.

وخالفه إسماعيل بن زكريا، ويحيى القطان، وأبو أسامة؛ رووه عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «من حمل علينا السلاح فليس منا»، وهو الصواب[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عبيد الله بن عمر واختلف عليه في لفظه على وجهين:

١- أن النبي ﷺ قال: «من سل السيف على أمتي فليس من أمتي».

٢- أن النبي ﷺ قال: «من حمل علينا السلاح فليس منا».

الوجه الأول: أن النبي ﷺ قال: «من سل السيف على أمتي فليس من أمتي»:

أخرجه الأصبهاني في "تاريخ أصبهان" (٢/٢١٥) من طريق سويد ين عبد العزيز عن عبيد الله بن عمر به بلفظه.

الوجه الثاني: أن النبي ﷺ قال: «من حمل علينا السلاح فليس منا»:

أخرجه مسلم (٩٨)، وابن ماجه (٢٥٧٦)، وأبو عوانة في "المستخرج" (١٦٠)، وابن الاعرابي في "معجمه" (١٣٧٣) من طريق أبي أسامة.

ومسلم (٩٨)، والإمام أحمد في "مسنده" (٤٦٤٩)، (٥١٤٩)، والبزار في "مسنده" (٥٤٩٣)، وأبو بكر بن الخلال في "السنة" (١٤٥٨)، وأبو عوانة في "المستخرج" (١٦٠)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٣٢٤) من طريق يحيى القطان.

---

(١) العلل (١٢/٣٠٣).

ومسلم (٩٨)، والإمام أحمد في "مسنده" (٦٢٧٧)، وأبو عوانة في "المستخرج" (١٦٠) من طريق ابن نمير.

وأبو داود الطيالسي (١٩٣٧).

والإمام أحمد في "مسنده" (٤٤٦٧) من طريق معتمر بن سليمان.

والإمام أحمد في "مسنده" (٦٢٧٧) من طريق مُحَّد بن عبيد.

والبزار في "مسنده" (١٦٠)، ونعيم بن حماد في "الفتن" (٤٣٣)، من طريق عبد الوهاب الثقفي.

ونعيم بن حماد في "الفتن" (٤٣٣) من طريق أبي معاوية.

ثمانيتهم: (أبو أسامة، والقطان، وابن نمير، والطيالسي، ومعتمر، ومُحَّد بن عبيد، وعبد الوهاب، وأبو معاوية) عن عبيد الله بن عمر.

والبخاري (٧٠٧٠)، ومسلم (١٩٣)، والنسائي (٤١٠٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٥٩٠) من طريق مالك بن أنس.

والبخاري (٦٨٧٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٨٢٧) من طريق جويرية.

وعبد الرزاق في "مصنفه" – ومن طريقه الإمام أحمد في "مسنده" (٦٣٨١)- من طريق أيوب.

وعبد الرزاق في "مصنفه" (١٨٦٨١)، والنسائي في "المجتبى" (٤١٠٠)، وفي "السنن الكبرى" (٣٥٤٩) من طريق عبد الله بن عمر.

والنسائي في "المجتبى" (٤١٠٠)، وفي "السنن الكبرى" (٣٥٤٩) من طريق أسامة بن زيد ويونس بن يزيد.

وأبو القاسم السهمي في "تاريخ جرجان" (١٤٥) من طريق يحيى بن أبي كثير.

ثمانيتهم: (عبيد الله بن عمر، ومالك، وجويرية، وأيوب، وعبد الله بن عمر، وأسامة، ويونس، وابن أبي كثير) عن نافع به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على عبيد الله بن عمر فرواه عنه على الوجه الأول:

سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف جداً تقدم.

ورواه على الوجه الثاني:

١- أبو أسامة حماد بن أسامة ثقة ثبت تقدم.

٢- يحيى بن سعيد القطان الإمام الحافظ الناقد تقدم مراراً.

٣- عبد الله بن نمير، ثقة تقدم.

٤- أبو داود الطيالسي، ثقة حافظ تقدم.

٥- معتمر بن سليمان التيمي ثقة تقدم.

٦- مُحَمَّد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي، ثقة يحفظ(١).

٧- عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، ثقة تغير قبل موته(٢).

٨- أبو معاوية مُحَمَّد بن خازم ثقة تقدم.

وبذلك يظهر أن الوجه الثاني هو الراجح؛ لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد رواه ثمانية رواة، بينما روى الوجه الاول راو واحد.

٢- الحفظ والإتقان؛ فسويد بن عبد العزيز ضعيف، وجميع رواة الوجه الثاني ثقات متقنون بل فيهم كبار الحفاظ كيحيى القطان والطيالسي.

٣- المتابعات التامة لعبيد الله بن عمر على الوجه الثاني؛ فقد تابعه عليه ثمانية من الرواة كما تقدم في التخريج.

وقد دل على ترجيح هذا اللفظ إخراج البخاري ومسلم له في صحيحهما.

دراسة الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح مخرج في الصحيحين فلا حاجة لدراسة إسناده.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح مخرج في الصحيحين كما تقدم.

---

(١) التقريب (٦١١٤).

(٢) التقريب (٤٢٦١).

مسند مجمع بن جارية الأنصاري رضي الله عنه

(٥/١١٨)- قال أبو داود في "سننه" (٤/ ٣٦٨ ح ٢٧٣٦): (حدَّثنا محمدُ بن عيسى، حدَّثنا مُجمّعُ بن يعقوبَ بن مُجمّع بن يزيدَ الأنصاريُّ، سمعتُ أبي يعقوبَ بن مُجمَّع يذكُر، عن عمه عبد الرحمن بن يزيدَ الأنصاري عن عمِّه مُجمّع بن جاريةَ الأنصاريِّ - وكان أحدَ القراء الذين قرؤوا القرآنَ- قال: شهدْنا الحُديبيةَ مع رسولِ الله ﷺ، فلما انصرفْنا عنها إذا الناسُ يَهُزُونَ الأباعِرَ[1]، فقالَ بعضُ الناسِ لبعضٍ: ما للناس؟ قالوا: أُوحِيَ إلى رسولِ الله ﷺ، فخرجْنا مع الناس نُوجِفُ[2]، فوجدْنا النبيَّ ﷺ واقفًا على راحِلتِه عند كُراع الغَمِيمِ[3]، فلما اجتمعَ عليه الناسُ قرأ عليهم: ﴿إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحٗا مُّبِينٗا﴾[4] فقالَ رجل: يا رسولَ الله، أَفَتْحٌ هو؟ قال: «نعم، والذي نَفْسُ محمَدٍ بيَدِهِ إِنَّهُ لَفَتْحٌ» فقُسمتْ خيبرُ على أهل الحديبيةِ، فقسَمها رسولُ الله ﷺ على ثمانيةَ عشرَ سهمًا، وكان الجيشُ ألفًا وخمس مئةٍ، فيهم ثلاثُ مئةِ فارسٍ، فأعطى الفارسَ سهمَين، وأعطى الراجِلَ سهمًا.

قال أبو داود: حديث أبي معاوية أصح والعمل عليه، وأرى الوهم في حديث مجمع أنه قال: ثلاث مئة فارس، وإنما كانوا مئتي فارس.

وقال البيهقي: قال الشافعي في القديم: مجمع بن يعقوب شيخ لا يعرف[5]، فأخذنا

---

(١) يهزون أي يحركون، والأباعر: جمع بعير، والمعنى: يحركون ويسرعون رواحلهم. عون المعبود (٧/٢٨٩).

(٢) أي نسرع السير، وقد أوجف دابته يوجفها إيجافا، إذا حثها. ينظر: النهاية في غريب الحديث (٥/١٥٧).

(٣) بضم الكاف والعين المهملة والغميم بالغين المعجمة: موضع بين مكة والمدينة. عون المعبود (٧/٢٩٠).

(٤) سورة الفتح، الآية: (١).

(٥) أعل الإمام الشافعي رحمه الله هذا الحديث بعلة غريبة فقال البيهقي عقب الحديث: قال الشافعي في القديم: مجمع بن يعقوب شيخ لا يعرف.

وتعقبه ابن التركماني في الجوهر النقي ٦/٣٢٥-٣٢٦، فقال: هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك وقال: حديث صحيح الإسناد، ومجمع بن يعقوب معروف قال صاحب الكمال: روى عن القعنبي ويحيى الوحاظي =

في ذلك بحديث عبيد الله، ولم نر له خبرا مثله يعارضه، ولا يجوز رد خبر إلا بخبر مثله. ثم قال البيهقي: والرواية في قسم خيبر متعارضة؛ فإنها قسمت على أهل الحديبية، وأهل الحديبية كانوا في أكثر الروايات ألفا وأربعمائة.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود (٢٧٣٦)، (٣٠١٥)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٣١٨٤)، (٣٦٨٤٥)، والدارقطني في "سننه" (٤١٧٩)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦١٥٤)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (١٥٦/٤) من طريق يونس بن مُحَمَّد.

والإمام أحمد في "مسنده" (١٥٥٤٩) من طريق إسحاق بن عيسى.

والطبري في "التفسير"(٧١/٢٦)، والحاكم[(١)] في "المستدرك" (٢٥٩٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٨٦٩)، وفي "دلائل النبوة" (٢٣٩/٤) من طريق مُحَمَّد بن عيسى بن الطباع.

ثلاثتهم: (يونس، وإسحاق، ومُحَمَّد بن عيسى) عن مجمع بن يعقوب به بنحوه.

علة الحديث:

هذا الحديث خالف في لفظه الحديث الذي سلف برقم (١١٦)، وفيه "أن النبي ﷺ جعل للفرس سهمين وللرجل سهماً"، وذكر أبو داود أن فيه مخالفة أخرى حيث جاء فيه أنهم كانوا ثلاثمائة فارس وإنما كانوا مائتي فارس، ومخالفة ثالثة في عدد من كانوا مع النبي ﷺ يوم خيبر بأنهم كانوا ألفاً وخمسمائة والراجح عند أهل السير أنهم كانوا ألفاً وأربعمائة.

قال ابن القيم عن البيهقي: والذي رواه مجمع بن يعقوب بإسناده في عدد الجيش وعدد

= وإسماعيل بن أبي أويس ويونس المؤدب وأبو عامر العقدي وغيرهم قال ابن سعد: توفي بالمدينة، وكان ثقة كما سيأتي في ترجمته.

وقد أعل ابن القطان هذا الحديث بعلة أخرى وهي جهالة يعقوب بن مجمع لا مجمع بن يعقوب كما قال الإمام الشافعي، فقال الزيلعي في نصب الراية ٤١٧/٣: قال ابن القطان في كتابه: وعلة هذا الحديث الجهل بحال يعقوب بن مجمع لا يعرف روى عنه غير ابنه مجمع ثقة وعبد الرحمن بن يزيد روى له البخاري، ويعقوب بن مجمع هذا لم يوثقه غير ابن حبان.

(١) سقط من مطبوع الحاكم يعقوب بن مجمع وعبد الرحمن من الإسناد.

الفرسان قد خولف فيه، ففي رواية جابر وأهل المغازي: أنهم كانوا ألفاً وأربع مئة، وهم أهل الحديبية، وفي رواية ابن عباس، وصالح بن كيسان، وبُشَير بن يسار وأهل المغازي أن الخيل كانت مئتي فرس، وكان للفرس سهمان، ولصاحبه سهم، ولكل راجل سهم[1].

وتقدم نقل قول البيهقي في أن أهل الحديبية كانوا في أكثر الروايات ألفاً وأربع مائة، وأن الوهم في هذا الحديث من يعقوب بن مجمع، فهو مجهول كما سيأتي في ترجمته، وكذلك فإن الحديث معارض بحديث عبيد الله بن عمر رضي الله عنهما المتفق على صحته.

دراسة الإسناد:

١- **مجمع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية أبو عبد الله** ويقال: أبو عبد الرحمن المدني القبائي الأنصاري (ت ١٦٠).

وثقه ابن سعد، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي: ليس به بأس.

وقال ابن حجر: صدوق.

روى له أبو داود والنسائي[2].

٢- يعقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية الأنصاري والد مجمع بن يعقوب وعم إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في "الميزان": قال ابن حزم: مجمع بن يعقوب مجهول وأبوه كذلك، وقال في "الكاشف": وثق، وقال ابن حجر: مقبول.

روى له أبو داود هذا الحديث الواحد[3].

---

(١) زاد المعاد (٣/٢٩٤).

(٢) الطبقات الكبرى (٥/٤٧٩/١٤٠٠)، الجرح والتعديل (٨/٢٩٦/١٣٦١)، الثقات (٧/٤٩٨/١١١٥٥)، تهذيب الكمال (٢٧/٢٥١/٥٧٩١)، التقريب (٦٤٩٠).

(٣) الجرح والتعديل (٩/٢١٥/٨٩٨)، الثقات (٧/٦٤٢/١١٨٦٤)، تهذيب الكمال (٣٢/٣٦٤/٧١٠٣)، ميزان الاعتدال (٨/٢٠٩/٧٤٧)، الكاشف (٢/٣٩٥/٦٤٠٣)، التقريب (٧٨٣٢).

٣- عبد الرحمن بن يزيد بن جارية الأنصاري أبو مُحَمَّد المدني (ت٩٨).

من ثقات التابعين، وثقه ابن سعد، والدارقطني، والعجلي وغيرهم.

ولد في حياة رسول الله ﷺ، وولي القضاء لعمر بن عبد العزيز وكان قليل الحديث.

روى له الجماعة سوى مسلم(١).

٤- مجمع بن جارية بن عامر بن مجمع بن العطاف الأنصاري، توفي في آخر خلافة معاوية.

قال ابن إسحاق في المغازي: كان مجمّع بن جارية بن العطاف حدثا قد جمع القرآن، وكان أبوه جارية ممن اتخذ مسجد الضّرار، وكان مجمع يصلّي بهم فيه، ثم إنه أحرق فلما كان زمن عمر بن الخطاب كلّم في مجمع أن يؤمّ قومه، فقال: لا، أو ليس بإمام المنافقين في مسجد الضّرار، فقال: والله الّذي لا إله إلا هو، ما علمت بشيء من أمرهم، فزعموا أنّ عمر ﷺ أذن له أن يصلي بهم، ويقال: إن عمر بعثه إلى أهل الكوفة يعلّمهم القرآن فتعلّم ابن مسعود فعلّمه القرآن(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لجهالة يعقوب بن مجمع الأنصاري.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، وهذا فيه تساهل -والله تعالى أعلم-.

---

(١) الطبقات الكبرى (٥/٨٤)، معرفة الثقات (٩٩٢)، الجرح والتعديل (٥/٢٩٩/١٤١٧)، تهذيب الكمال (١٨/١٠/٣٩٩٣)، التقريب (٤٠٤٢).

(٢) الاستيعاب (٣/١٣٦٢/٢٣٠٦) الإصابة (٥/٧٧٦/٧٧٤٩).



الفصل الثاني: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بالإدراج في متونها ونكارتها.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بالإدراج في متونها.

المبحث الثاني: أحاديث الجهاد والسير المعلة بنكارة متونها.

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسير المختلف فيها والمعلة بالإدراج في متونها:

مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(١/١١٩) - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن سِنَانٍ وَأَبُو عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عبد الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ بن أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ، مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ.

قال الخطيب: وقوله: «مخافة أن يناله العدو» كلام مالك. . . ورواه يحيى بن يحيى النيسابوري عن مالك فلم يقل فيه مخافة أن يناله العدو، بل اقتصر على ما كان مالك يرفعه حسب.

وقال ابن عبد البر: قال يحي بن يحي الأندلسي، ويحيى بن بكير وأكثر الرواة عن مالك، قال مالك: أراه مخافة أن يناله العدو، وجعلوا التعليل من كلامه ولم يرفعوه.

وذكر في موضع آخر لفظه في الموطأ عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال: نهى رسول الله، ﷺ: «أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ»، ثم قال: هكذا قال يحيي الأندلسي والقعنبي وابن بكير وأكثر الرواة عن مالك، ورواه ابن وهب عنه فقال في آخره: خشية أن يناله العدو فجعله من المرفوع ولم يجعله من قول مالك.

وكذلك قال عبيد الله بن عمر والليث وأيوب عن نافع عن ابن عمر: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ» وكذلك رواه إسماعيل بن أمية وليث بن أبي سليم عن نافع عن ابن عمر وهو لفظ مرفوع صحيح.

وقال ابن بطال: لأن بعض الناس زاد فى الحديث: مخافة أن يناله العدو، وجعله من لفظ النبي ﷺ ولم تصح هذه الزيادة عند مالك ولا عند البخاري، وإنما هي من قول مالك.

وقال النووي: وهذه العلة المذكورة في الحديث هي من كلام النبي ﷺ وغلط بعض

المالكية فزعم أنها من كلام مالك(١).

وقال المنذري في "مختصر السنن": هكذا أخرجه أبو داود من رواية القعنبي عن مالك، فأفرد الزيادة من قوله، ووافق القعنبي على ذلك أبو مصعب الزبيري، وابن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم، ويحيى بن يحيى الأندلسي، ويحيى بن بكير، ورواه بعضهم من حديث عبد الرحمن بن مهدي، والقعنبي عن مالك، فأدرجها في الحديث، وقد اختلف على القعنبي في ذلك، فمرة يبين أنها قول مالك، ومرة يدرجها في الحديث، ورواه يحيى بن يحيى النيسابوري عن مالك، فلم يذكر هذه الزيادة البتة، وقد رفع هذه الكلمات أيوب السختياني، والليث بن سعد، والضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر، وقال بعضهم: يحتمل أن مالكا شك، هل من قول النبي ﷺ أو لا، فجعل لتحريه هذه الزيادة من كلامه على التفسير، وإلا فهي صحيحة من قول النبي ﷺ من رواية الثقات.

وقال الزيلعي: اختلف الحفاظ في هذه الزيادة – أعني قوله: مخافة أن يناله العدو – هل هي من لفظ النبي ﷺ أو من كلام مالك؟ ، والصحيح أنها من قول النبي ﷺ، قال القرطبي في "شرح مسلم" هذه الزيادة من كلام النبي ﷺ، كما رواه الثقات، غير أن يحيى بن يحيى، ويحيى بن بكير أخرجاها من قول مالك، فإن صح فيحمل على أن مالكا شك في رفعها مرة، فوقفها على نفسه(٢).

وقال العيني: رفع هذه الزيادة مسلم وابن ماجه، كما ذكرناه، فصح أن هذه الزيادة مرفوعة وليست بمدرجة، وأما نسبة هذه الزيادة إلى مالك في رواية أبي داود فإنها لا تعادل رواية مسلم من طريق الليث وأيوب بنسبتها إلى النبي ﷺ، ولئن سلمنا التساوي فيحتمل أن مالكا كان يجزم بهذه الزيادة أولا، ثم لما شك في رفعها جعلها تفسيرا من عنده، والله أعلم(٣).

---

(١) شرح النووي (١٣/١٣).

(٢) نصب الراية (٣/٣٨٤).

(٣) عمدة القاري (١٤/٢٤٣).

وقال ابن حجر بعد نقله لكلام ابن عبد البر: أشار إلى تفرد ابن وهب برفعها عن مالك وليس كذلك فقد تابعه عبد الرحمن بن مهدي عند ابن ماجه بلفظ (مخافة أن يناله العدو) ولم يجعله قول مالك، وقد رفعها ابن إسحاق أيضا عن أحمد والليث وأيوب عند مسلم فصح أن التعليل مرفوع. . وليس بمدرج ولعل مالكا كان يجزم برفعه ثم صار يشك فيه فجعله من تفسير نفسه. .

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه نافع واختلف عليه فيه على وجهين:

١- نهى النبي ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو، ولم يذكر في آخره "مخافة ان يناله العدو".

٢- نهى النبي ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو وزاد في آخره: «مخافة أن يناله العدو».

الوجه الأول: نهى النبي ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو:

أخرجه مالك في "الموطأ" (٧) عن يحيى بن يحيى الليثي.

والبخاري (٢٩٩٠)، وأبو داود (٢٦١٠)، وابن بطة في "الإبانة الكبرى" (٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٢٣٩) من طريق عبد الله بن مسلمة.

وأبو عوانة في "المستخرج" (٧٢٣٩) من طريق يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب.

ثلاثتهم: (يحيى، والقعنبي، وابن وهب) عن مالك.

وابن أبي داود في "المصاحف" (٤١٤/١) من طريق محمد بن إسحاق.

وابن أبي داود في "المصاحف" (٤١٦/١) من طريق حجاج.

وأبو عوانة في "المستخرج" (٣٩٨٢) من طريق عبيد الله بن عمر.

أربعتهم: (مالك، وابن إسحاق، وحجاج، وعبيد الله بن عمر) عن نافع به، بنحوه.

الوجه الثاني: نهى النبي ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو وزاد في آخره: «مخافة أن يناله العدو»

أخرجه ابن ماجه (٢٨٧٩)، والإمام أحمد في "مسنده" (٤٥٢٥)، (٥٢٩٣) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

والشافعي في "السنن المأثورة" (٦٦٨).

وابن أبي داود في "المصاحف" (٤١٤/١)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٣٩٧٧) من طريق خالد بن مخلد.

وابن أبي داود في "المصاحف" (٤١٤/١) من طريق عبد الله أبو الطاهر، وابن الجارود في "المنتقى" (١٠٦٤) من طريق الربيع بن سليمان.

كلاهما: (أبو الطاهر، والربيع) عن ابن وهب.

وابن أبي داود في "المصاحف" (٤١٤/١) من طريق روح بن عبادة.

وأبو يعلى في "معجمه" (٢٥٢) من طريق المغيرة بن زياد.

وابن حبان في "صحيحه" (٤٧١٥) من طريق أحمد بن أبي بكر.

سبعتهم: (ابن مهدي، وخالد بن مخلد، وابن وهب، وروح، والشافعي، والمغيرة، وأحمد) عن مالك.

ومسلم (١٨٦٩)، وابن ماجه (٢٨٨٠)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٨٠٠٦)، (٨٧٣٨)، وابن أبي داود في "المصاحف" (٤١١/١)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٤٦٧)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٣٩٧٨)، (٧٢٤١)، وابن بطة في "الإبانة الكبرى" (٤٧) من طريق الليث بن سعد.

وابن أبي داود في "المصاحف" (٤١٢/١)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٣٩٨١)، (٧٢٤٥) من طريق عمر بن نافع.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٦٠٦٤)، وابن أبي داود في "المصاحف" (٤١٣/١)، والإمام أحمد في "مسنده" (٥١٧٠)، والفريابي في "الفوائد" (٥)، (٦)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٩٠٤) من طريق عبيد الله بن عمر.

وابن أبي داود في "المصاحف" (٤١٣/١)، والإمام أحمد في "مسنده" (٥٤٦٥) من طريق مُحَمَّد بن إسحاق.

وعبد الرزاق في "مصنفه" (٩٤١١)، وابن أبي داود في "المصاحف" (٤١٣/١)، وعبد بن حميد في "المنتخب" (٧٦٨)، وابن المنذر في "الأوسط" (٦٦٧٥) من طريق عبد الله ابن عمر.

وابن أبي داود في "المصاحف" (٤١٤/١)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٧٢٤٤)،

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٩٠٥)، وابن الأعرابي في "معجمه" (١٦٥٥)، وابن بطة في "الإبانة الكبرى" (٤٧) من طريق يحيى بن سعيد.

وابن أبي داود في "المصاحف" (٤١٤/١)، وابن الجعد في "مسنده" (٢٥٨٨)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٧٢٤٣) من طريق موسى بن عقبة.

ومسلم (١٨٦٩)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (٩٤١٠)، وابن أبي داود في "المصاحف" (٤١٥/١)، والشافعي في "السنن المأثورة" (٦٦٧)، والحميدي في "مسنده" (٧١٦)، وابن الجعد في "مسنده" (١١٨٥)، والإمام أحمد في "مسنده" (٤٥٠٧)، (٤٥٧٦)، وعبد بن حميد في "المنتخب" (٧٦٦)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٣٩٧٤)، (٣٩٧٥)، (٧٢٣٨)، (٧٢٤٢)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٩٠٩)، وابن الأعرابي في "معجمه" (١١١٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٢٤١)، وفي "شعب الإيمان" (٢٠٩١)، (٢٤١٤) من طريق أيوب.

وابن أبي داود في "المصاحف" (٤١٦/١) من طريق ابن أبي ليلى.

وابن أبي داود في "المصاحف" (٤١٦/١)، وأبو داود الطيالسي (١٩٦٦) من طريق جويرية.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٩١٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢٦٥/٨) من طريق ليث بن أبي سليم.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٩١٠) من طريق إسماعيل بن أمية.

جميعهم: (مالك، الليث بن سعد، وابن نافع، وعبيد الله بن عمر، وابن إسحاق، وعبد الله بن عمر، ويحيى بن سعيد، وموسى بن عقبة، وأيوب، وابن أبي ليلى، وجويرية، وليث بن أبي سليم، وإسماعيل بن أمية) عن نافع.

وابن أبي داود في "المصاحف" (٤١٧/١)، والإمام أحمد في "مسنده" (٦١٢٤)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (١٩٠٦)، (٨١٩١) من طريق عبد الله بن دينار.

كلاهما: (نافع، وعبد الله بن دينار) عن عبد الله بن عمر به بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على نافع وعلى من دونه وسأدرس الاختلافات

الأدنى وصولاً إلى الأعلى.

الاختلاف على عبد الله بن وهب:

فرواه على الوجه الأول: يونس بن عبد الأعلى، ثقة تقدم.

ورواه على الوجه الثاني:

١- عبد الله أبو الطاهر، لم أعرفه.

٢- الربيع بن سليمان المرادي المصري صاحب الشافعي، ثقة[1].

وبذلك يرجح الوجه الثاني؛ لأنها رواية الأكثر.

الاختلاف على مالك:

فرواه على الوجه الأول:

١- يحيى بن يحيى الليثي، ثقة تقدم.

٢- عبد الله بن وهب المصري، ثقة تقدم.

٣- عبد الله بن مسلمة القعنبي، ثقة تقدم.

وهؤلاء الثلاثة من أثبت من روى الموطأ عن الإمام مالك.

وتابعهم أيضاً على هذا الوجه عبد الرحمن بن القاسم، ويحيى بن بكير، وأبو مصعب الزبيري كما قال المنذري، وذكر ابن عبد البر أنها رواية أكثر الرواة عن مالك.

ورواه على الوجه الثاني:

١- عبد الرحمن بن مهدي، إمام حافظ تقدم مراراً.

٢- خالد بن مخلد القطواني، صدوق يتشيع تقدم.

٣- وابن وهب، ثقة تقدم قريباً.

٤- روح بن عبادة، ثقة فاضل تقدمت ترجمت في الحديث (٩٤).

٥- الشافعي، الإمام الفقيه تقدم.

---

(١) التقريب (١٨٩٤).

٦- المغيرة بن زياد البجلي، صدوق له أوهام[1].

٧- أحمد بن أبي بكر أبو مصعب الزبيري ثقة فقيه تقدم.

وعليه يكون كلا الوجهين محفوظ عن الإمام مالك؛ للقرائن التالية:

١- العدد؛ فقد روى كلا الوجهين عدد من الرواة.

٢- الحفظ والإتقان؛ فرواة كلا الوجهين ثقات حفاظ.

٣- القوة في الشيخ؛ فيحيى الليثي، وابن وهب، وابن بكير، وأبو مصعب الزبيري، وعبد الرحمن بن القاسم من أثبت الناس في مالك وقد رووا عنه الموطأ، وعبد الله بن وهب روى عنه كلا الوجهين فمرة يفرد الزيادة، ومرة يدرجها في الحديث وتقدم ذكر الاختلاف عليه.

الاختلاف على نافع:

فرواه عنه على الوجه الأول:

١- الإمام مالك — في وجه محفوظ عنه-.

٢- مُحَمَّد بن إسحاق، صدوق تقدمت ترجمته في الحديث (١٩).

٣- حجاج بن مُحَمَّد المصيصي، ثقة تقدم.

٤- عبيد الله بن عمر ثقة ثبت تقدمت ترجمته في الحديث (٢٩).

ورواه عنه على الوجه الثاني:

١- الإمام مالك —في وجه محفوظ عنه- تقدم قريباً.

٢- الليث بن سعد، ثقة ثبت تقدم.

٣- عمر بن نافع العدوي، ثقة[2].

٤- عبيد الله بن عمر، ثقة ثبت تقدم قريباً.

٥- مُحَمَّد بن إسحاق، صدوق تقدم قريباً.

---

(١) التقريب (٦٨٣٤).

(٢) التقريب (٤٩٧٣).

٦- عبد الله بن عمر، ضعيف تقدم.

٧- يحيى بن سعيد القطان إمام حافظ تقدم.

٨- موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي، ثقة[١].

٩- أيوب السختياني، ثقة ثبت تقدمت ترجمته في الحديث (١٦).

١٠- عبد الرحمن بن أبي ليلى، ثقة تقدمت ترجمته في الحديث (٢٣).

١١- جويرية بن أسماء الضُبَعي البصري، صدوق[٢].

١٢- ليث بن أبي سليم، صدوق اختلط تقدم.

١٣- إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي، ثقة ثبت[٣].

وبذلك يتضح أن الوجه الثاني هو الراجح عن نافع؛ لأنها رواية الأكثر، وقد تكلم الأئمة الحفاظ في التعليل الوارد في آخر الحديث واختلفوا هل هو من قول النبي ﷺ أو هو مدرج من كلام مالك، فرجح بعضهم أنه مدرج من قول الإمام مالك كابن بطال، والخطيب وغيرهم من المالكية خلافاً لابن عبد البر الذي رجح أنه لفظ مرفوع صحيح، وإليه ذهب النووي فقال: وغلط بعض المالكية فزعم أنه من كلام مالك وإنما هو من كلام النبي ﷺ، ووافقه على هذا الترجيح المنذري، والزيلعي، والعيني، وابن حجر، وبينوا أن سبب هذا الاختلاف أن مالكاً كان يجزم برفعه ثم صار يشك فيه فجعله من تفسير نفسه، وتقدم نقل أقوالهم في ذلك.

قال صاحب عون المعبود: «واعلم أن هذا التعليل قد جاء في رواية ابن ماجه (٢٨٧٩، ٢٨٨٠)، وأبي يعلى في «معجم شيوخه» (٢٥٢)، والخطيب في «تالي التلخيص» (رقم ٣٤٦)، بل هو عند مسلم (١٨٦٩) (٩٣)، ورواياته مفصلة عند ابن أبي داود في «المصاحف» (ص ٤١١- ٤١٧) إذ أورد له خمسة وثلاثين طريقاً، وغيرها مرفوعاً»[٤].

وقال المباركفوري: ولم يذكر البخاري ومسلم التعليل المذكور في روايتهما عن مالك

---

(١) التقريب (٦٩٩٢).

(٢) التقريب (٩٨٨).

(٣) التقريب (٤٢٥).

(٤) عون المعبود (٤٤١/٢).

للاختلاف عليه في رفعه ووقفه، وقد تقدم إن الحفاظ غير مالك أثبتوا رفعه فيكون هو الراجح المعتمد[1].

الحكم على الحديث:

الحديث من كلا الوجهين صحيح؛ فقد أخرج البخاري الوجه الأول، وأخرج مسلم الوجه الثاني.

---

(١) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٧/ ٢٧٦).

المبحث الثاني: أحاديث الجهاد والسير المعلة بنكارة متونها:

مسند أبي هريرة رضي الله عنه

(١/١٢٠)- قال ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢/ ٥٤١ ح ٢٠٩): (حَدَّثَنَا الْحَوْطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إسماعيل بن عياش عَنْ إِسْحَاقَ بن عبد الله بن أَبِي فَرْوَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بن عبد الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يَقُولُ: «إِنَّ الشُّهَدَاءَ عِنْدَ الله عَلَى مَنَابِرَ مِنْ يَاقُوتٍ، فِي ظِلِّ عَرْشِهِ، يَوْمَ لا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ، عَلَى كُثُبٍ مِنْ مِسْكٍ، لا يَدْرُونَ مَا يُصْنَعُ بِالنَّاسِ، فَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَلَا نَنْطَلِقُ إِلَى النَّاسِ فَنَنْظُرُ مَا يُصْنَعُ بِهِمْ؟ فَيَمْشُونَ حَتَّى يَنْظُرُوا إِلَى النَّاسِ ثُمَّ يَرْجِعُونَ فَيَجْلِسُونَ، فَيَقُولُ لَهُمُ الرَّبُّ: أَلَمْ أُوَفِّ لَكُمْ وَأَصْدُقْكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: بَلَى رَبَّنَا لَوْ صَنَعْتَ بِنَا وَاحِدَةً، قَالَ: مَا هِيَ؟ قَالُوا: لَوْ رَدَدْتَنَا إِلَى الدُّنْيَا حَتَّى نُقْتَلَ فِيكَ الثَّانِيَةَ»).

قال العقيلي: منكر لا يتابع عليه[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٠٩) من طريق الحوطي.

والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (١/١٠٢) من طريق أسد بن موسى.

كلاهما: (الحوطي، وأسد بن موسى) عن إسماعيل بن عياش به بنحوه.

علة الحديث:

هذا الحديث أعله العقيلي بالنكارة، حيث ذكره في ترجمة إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وأخرجه من طريقه مع حديث آخر ثم قال: جميعاً منكرين لا يتابع عليهما، والحديث فيه علة أخرى ففي إسناده إسماعيل بن عياش وقد ضعف الأئمة حديثه عن غير الشاميين كما تقدم في ترجمته في الحديث (٧٠)، وقد نص الذهبي على نكارته فقال: حديثه عن الحجازيين

---

(١) الضعفاء الكبير (١/١٠٢).

منكر ضعيف بخلاف الشاميين[1]، وإسحاق حجازي مدني.

دراسة الإسناد:

١- عبد الوهاب بن نجدة الحوطي أبو مُحَمَّد الشامي الجبلي (ت٢٣٢هـ).

ثقة، وثقه ابن أبي عاصم فقال: ثقة ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة.

روى له أبو داود والنسائي[2].

٢- إسماعيل بن عياش: تقدمت ترجمته في الحديث (٧٠).

٣- إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة واسمه عبد الرحمن بن الأسود بن سوادة القرشي الأموي أبو سليمان المدني مولى آل عثمان بن عفان ﷺ (ت ١٣٦هـ).

ضعيف ترك حديثه كما ذكر غير واحد من الأئمة، قال ابن سعد: كان كثير الحديث يروي أحاديث منكرة لا يحتجون بحديثه، وقال ابن معين: حديثه ليس بذاك، وقال مرة: لا يكتب حديثه ليس بشيء، وقال علي بن المديني: منكر الحديث، وقال الإمام أحمد: لا تحل عندي الرواية عنه، وفي رواية: ليس بأهل أن يحمل عنه، وقال البخاري: تركوه، وقال عمرو بن علي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي: متروك الحديث، وزاد أبو زرعة: ذاهب الحديث، وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم قال: وآل أبي فروة ثقات إلا إسحاق لا يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، وقال ابن عدي: لا يتابع على أسانيده ولا على متونه وهو بيّن الأمر في الضعفاء، وقال الخليلي: ضعفوه جداً، ولخص الحافظ ابن حجر حاله بقوله: متروك وهو كذلك - والله تعالى أعلم-.

روى له أبو داود، والترمذي وابن ماجه[3].

---

(١) ذكر من تكلم فيه وهو موثق (٣٨/٤٧/١).

(٢) معرفة الثقات (٦٩٢/١١٧/٥)، الثقات (١٤١٤٢/٤١١/٨)، تهذيب الكمال (٣٦٠٧/٥١٩/١٨)، التقريب (٤٢٦٤).

(٣) الضعفاء الصغير (٢٠/١٧/١)، الضعفاء للنسائي (٥٠/١٩/١)، الجرح والتعديل (٧٩٢/٢٢٧/٢)، المجروحين (٥٣/١٣١/١)، الضعفاء الكبير (١١٩/١٠٢/١)، الكامل في ضعفاء الرجال (١٥٤/٣٢٦/١)، تهذيب الكمال (٣٦٧/٤٤٦/٢)، التهذيب (٤٤٩/٢١٠/١)، التقريب (٣٦٨).

٤- **الزهري:** الإمام الحافظ تقدمت ترجمته في الحديث (٢٢).

٥- حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو عثمان المدني (ت ١٠٥هـ).

ثقة، وثقه ابن سعد، والعجلي، وأبو زرعة وغيرهم، وروى له الجماعة[١].

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف منكر؛ لحال إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، ولكونه من رواية إسماعيل بن عياش عنه كما تقدم في بيان علة الحديث.

(١) الطبقات الكبرى (٦/٣٦٧/٢٧٤٢)، تاريخ معرفة الثقات (١/٣٢٣/٣٦٥)، الجرح والتعديل (٣/٢٢٥)، تهذيب الكمال (٧/٣٧٨/١٥٣٢)، التقريب (١٥٥٢).



الفصل الثالث: أحاديث الجهاد والسير المعلة بمخالفة النصوص، وبقية معايير نقد المتون.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسير المعلة بمخالفة الأصول.

المبحث الثاني: أحاديث الجهاد والسير المعلة ببقية معايير نقد المتون المعتمدة.

المبحث الأول: أحاديث الجهاد والسير المعلة بمخالفة الأصول:

مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(١/١٢١)- قال أبو داود في "سننه" (٣/ ٦٩ح ٢٧١٣): (حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ، وَسَعِيدُ بن مَنْصُورٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عبد الْعَزِيزِ بن مُحَمَّدٍ، قَالَ: النُّفَيْلِيُّ الْأَنْدَرَاوَرْدِيُّ، عَنْ صَالِحِ بن مُحَمَّدِ بن زَائِدَةَ - قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَصَالِحٌ هَذَا أَبُو وَاقِدٍ» - قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ مَسْلَمَةَ أَرْضَ الرُّومِ فَأُتِيَ بِرَجُلٍ قَدْ غَلَّ فَسَأَلَ سَالِمًا عَنْهُ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، عَنْ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إذا وجدتم الرجل قد غل فاحرقوا متاعه واضربوه» قَالَ: فَوَجَدْنَا فِي مَتَاعِهِ مُصْحَفًا، فَسَأَلَ سَالِمًا عَنْهُ فَقَالَ: «بِعْهُ وَتَصَدَّقْ بِثَمَنِهِ»).

قال الترمذي: هذا الحديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وهو قول الأوزاعي، وأحمد، وإسحاق وسألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: إنما روى هذا صالح بن محمد بن زائدة، وهو أبو واقد الليثي وهو منكر الحديث، قال محمد: وقد روي في غير حديث عن النبي ﷺ في الغال، فلم يأمر فيه بحرق متاعه[١].

وقال في "العلل الكبير": "وسألت محمدًا عن هذا الحديث، يعني: حديث صالح بن محمد بن زائدة، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «من وجدتموه غل فاحرقوا متاعه»، فضعف محمد هذا الحديث وقال: قد روي عن النبي ﷺ غير حديث خلاف هذا، حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة مدعم[٢]، وحديث زيد ابن خالد رضي الله عنه أن رجلا

---

(١) الجامع (٣/١١٣).

(٢) ولفظه: (خرجنا مع رسول الله ﷺ يوم خيبر فلم نغنم ذهباً ولا فضةً إلا الأموال والثياب والمتاع، فأهدى رجل من بني الضبيب يقال له: رفاعة بن زيد لرسول الله ﷺ غلاماً يقال له: مدعم فوجه رسول الله ﷺ إلى وادي القرى حتى إذا كان بوادي القرى بينما مدعم يحط رحلًا لرسول الله ﷺ إذا سهم عائر فقتله فقال الناس: هنيئاً له الجنة، فقال رسول الله ﷺ: كلا والذي نفسي بيده، إن الشملة التي أخذها يوم خيبر من المغانم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه =

غل خرزات[(١)]، وذكر أحاديث فلم يذكر في شيء منها أن النبي ﷺ أمر أن يحرق متاع من غل"[(٢)].

وقال البيهقي: "وعامة أصحابنا لا يحتجون بهذا الحديث في الغلول، وهو حديث باطل ليس له أصل، وصالح هذا لا يعتمد عليه"[(٣)].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود (٢٧١٣) عن النفيلي – ومن طريقه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٨١٤٨)-.

والترمذي (١٤٦١) عن مُحَّد بن عمرو السواق.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٨٦٩٠)، (٣٣٥٤٢) عن داود بن عبد الله.

وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٧٢٩) - ومن طريقه الدارمي في "مسنده" (٢٤٩٠)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٢٤٢)، والحاكم في "المستدرك" (٢٥٨٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٢١٣)-.

والإمام أحمد في "مسنده" (١٤٤) عن أبي سعيد.

والبزار في "مسنده" (١٢٣) عن يوسف بن سلمان.

وأبو يعلى في "مسنده" (٢٠٤) عن أحمد بن حاتم الطويل.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٢٤١) من طريق نعيم بن حماد.

= ناراً، فلما سمع ذلك الناس جاء رجل بشراك أو شراكين إلى النبي ﷺ، فقال: شراكٌ من نار أو شراكان من نار) أخرجه البخاري (١١/٦٠٠/ ٦٧٠٧) واللفظ له، ومسلم (١١٥/١٦٨/٢).

(١) ولفظه: (. . توفي رجل من أشجع بخيبر فقال النبي ﷺ: صلوا على صاحبكم، فأنكر الناس ذلك وتغيرت له وجوههم فلما رأى ذلك قال: إن صاحبكم غل في سبيل الله، قال زيد: فالتمسوا في متاعه فإذا خرزات من خرز يهود ما تساوي درهمين) إسناده صحيحٌ، أخرجه مالكٌ في الجهاد، باب: ما جاء في الغلول (٩٩٥)، وأخرجه أبو داود في الجهاد، باب: في تعظيم الغلول (٢٧١٠)، وابن ماجه في الجهاد، باب: الغلول (٢٨٤٨)، والنسائي في الجنائز، باب: الصلاة على من غلّ (١٩٥٨).

(٢) العلل الكبير ص ٢٣٧.

(٣) السنن الكبرى (١٧٥/٩).

ثمانيتهم: (النفيلي، ومُحَّد بن عمرو، وداود، وسعيد بن منصور، وأبو سعيد، ويوسف، وأحمد، ونعيم) عن عبد العزيز بن مُحَّد الداروردي عن صالح بن مُحَّد به، بنحوه واقتصر ابن أبي شيبة والبزار على قوله: "من وجدتموه قد غل فحرقوا متاعه"، وقوله: "واضربوه" عند الإمام أحمد بالشك.

علة الحديث:

هذا الحديث مداره على صالح بن مُحَّد وهو منكر الحديث كما قال الإمام البخاري حين سأله الترمذي عن هذا الحديث، وقد اشتمل أيضاً على علة متنية دل عليها كلام البخاري؛ فقد أعل هذا الحديث الذي فيه الأمر بتحريق متاع الغال بمخالفته الحديث الصحيح في تحريم الغلول وبيان شدة قبحه وأنه سبب لدخول النار؛ إذ ليس فيه ذكر تحريق متاع الغال، وهو من رواية عمر ﵁ نفسه الذي روي عنه حديث التحريق.

وحديث عمر الذي أشار إليه البخاري رواه مسلم (١١٤) من طريق أبي زميل الحنفي قال: حدثني عبد الله بن عباس قال: حدثني عمر بن الخطاب قال: لما كان يوم خيبر أقبل نفر من صحابة النبي صلي الله عليه وسلم، فقالوا: فلان شهيد، فلان شهيد، حتي مروا علي رجل فقالوا: فلان شهيد. فقال رسول الله ﷺ: «كلا، إني رأيته في النار؛ في بردة غلّها أو عباءة». ثم قال رسول الله ﷺ: «يا ابن الخطاب، اذهب فناد في الناس أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون». قال: فخرجت، فناديت: ألا إنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون.

والحديث ذكره البخاري في التاريخ الصغير في ترجمة صالح، وقال: (لا يتابع عليه، وقال النبي ﷺ في الغال "صلوا على صاحبكم" ولم يحرق متاعه)، وذكره في ترجمته أيضًا من التاريخ الكبير بمثل ما ذكره في التاريخ الصغير وأشار إليه في صحيحه فقد ترجم في كتاب الجهاد والسير (٢١٦/٦/ح٣٠٧٤) ترجمةً أشار فيها إلى تضعيف حرق متاع الغال، وأنه خطأٌ لا يصح، فقال: (باب القليل من الغُلول: ولم يذكر عبد الله بن عمر ﵄ عن النبي ﷺ أنه حرّق متاعه، وهذا أصحُّ – يعني من حديث صالح بن مُحَّد المذكور–)، ثم ساق حديث عبد الله بن عمر ﵄ في الذي غلّ عباءةً.

وقال ابن عبد البر: (الغال لا يجب عليه حرق متاعه؛ لأن رسول الله ﷺلم يحرق رحْل الذي أخذ الشَمْلة ولا متاعه، ولا أحرق متاع صاحب الخرزات، ولو كان حرْق متاعه واجباً

لفعله ﷺ حينئذ، ولو فعله لنُقل ذلك في الحديث، وقد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: "من غل فأحرقوا متاعه واضربوه". . . وهو حديث يدور على صالح بن مُحَمَّد بن زائدة، وهو ضعيف لا يحتج به. . . وهو عندنا حديث لا يجب به انتهاك حرمةٍ، ولا إنفاذ حكمٍ مع ما يعارضه من الآثار التي هي أقوى منه، فأما رواية من روى: فاضربوا عنقه وأحرقوا متاعه، فإنه يعارضه قوله ﷺ: "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث. . . الحديث"[1]، وهو ينفي القتل في الغُلول. وروى ابن الزبير ﷺ عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "ليس على الخائن ولا على المنتهب ولا على المختلس قطع"[2]، وهذا أيضا يعارض حديث صالح بن مُحَمَّد بن زائدة وهو أقوى من جهة الإسناد، والغال خائنٌ في اللغة والشريعة. . .)[3].

وقال الحافظ المنذري: صالح بن مُحَمَّد تكلم فيه غير واحد من الأئمة وقد قيل إنه تفرد به وقال البخاري عامة أصحابنا يحتجون بهذا في الغلول وهو باطل[4].

وقال الدارقطني: "أنكروا هذا الحديث على صالح بن مُحَمَّد، قال: وهذا الحديث لم يتابع عليه ولا أصل لهذا الحديث عن رسول الله ﷺ"[5].

وقال الحافظ في الفتح: "قال البخاري في التاريخ يحتجون بهذا الحديث في إحراق رحل الغال وهو باطل ليس له أصل وراويه لا يعتمد عليه"[6].

دراسة الإسناد:

١- عبد الله بن مُحَمَّد بن علي بن نفيل أبو جعفر النفيلي الحراني (ت٢٣٤هـ).

ثقة حافظ، وثقه النسائي، وأبو حاتم، والدارقطني وغيرهم.

قال أبو داود: ما رأيت أحفظ منه، وكان الإمام أحمد إذا ذكره يعظمه.

---

(١) رواه البخاري (١٢/٢٠٩/٦٨٧٨)، ومسلم (١١/٢٣٦/١٦٧٦)، وغيرهما عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبوداود (٤٣٩٢)، والترمذي (١٤٤٨)، والنسائي (٤٩٧١)، وابن ماجه (٢٥٩١)، والإمام أحمد في "مسنده" (١٤٦٥٢) وغيرهم.

(٣) التمهيد (٢/٢١).

(٤) تهذيب السنن (٢/٢١٣).

(٥) تعليقات الدارقطني على المجروحين ص (١٣١).

(٦) فتح الباري (٦/١٨٧).

روى الجماعة سوى مسلم[1].

٢- عبد العزيز بن مُحَمَّد الدراوردي: ثقة يخطئ إذا حدث من كتب غيره، تقدمت ترجمته في الحديث (٦٨).

٣- صالح بن مُحَمَّد بن زائدة المدني أبو واقد الليثي الصغير (١٤٥هـ).

عدله بعضهم بأدنى عبارات التعديل، فقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ما أرى به بأساً، وقال الذهبي في "المغني في الضعفاء": صويلح، وقال في "الميزان": مقارب الحال.

وجمهور الأئمة على تضعيفه؛ فقد ضعفه ابن معين، وابن المديني، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والدارقطني، وابن حجر، زاد أبو حاتم: منكر الحديث، وكذلك قال البخاري، وقال أيضاً: ذاهبٌ لا أروي عنه، يروي عن سالم عن ابن عمر عن عمر ﷺ رفعه: من غل فأحرقوا متاعه، لا يُتابع عليه، وقال ابن عباس عن عمر ﷺ عن النبي ﷺ في الغُلول ولم يحرّق متاعه)، وقال أبو داود، والنسائي، والعجلي: ليس بالقوي.

وقال ابن عدي: بعض أحاديثه مستقيمة، وبعضها فيها إنكار، وليس له من الحديث إلا القليل، وهو من الضعفاء الذين يُكتب حديثهم، وقال يعقوب بن سفيان: كان سليمان بن حرب لا يحدث عنه بالبصرة، فلما استُقضي على مكة والتقى مع المدنيين أثنوا عليه وعرفوه حاله وقالوا كان من خيارنا ومن زهادنا صاحب غزو وجهاد فحدث عنه بمكة، وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد ولا يعلم، ويسند المراسيل ولا يفهم، فلما كَثُر ذلك في حديثه وفَحُش استحق الترك.

والراجح – والله تعالى أعلم- أنه ضعيف جداً، بل قال فيه البخاري: منكر الحديث وهو من أشد الجرح عنده كما هو معلوم، وقد كان الرجل صاحب ليلٍ وعبادةٍ وجهادٍ، وعلى هذا يُحمل قول من أثنى عليه كالإمام أحمد، أما في الحفظ والرواية فهو ضعيفٌ جداً، روى له الأربعة إلا النسائي ففي عمل اليوم والليلة[2].

---

(١) تهذيب الكمال (٣٥٤٥/٨٨/١٦)، التهذيب (٢١/١٥/٦)، التقريب (٣٥٩٤).

(٢) التاريخ الكبير (٢٨٦٢/٢٩١/٤)، التاريخ الأوسط (١٩٥١/١٠٣/٢)، الضعفاء الصغير (١٦٨/٥٩/١)، معرفة الثقات (٦٨٩)، لجرح والتعديل (١٨١٠/٤١١/٤)، المعرفة والتاريخ (٢٢٤/١)، الضعفاء للنسائي (٢٩٧/٥٧/١)، =

٤- **سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عمر**، ويقال: أبو عبد الله المدني الفقيه (ت١٠٦هـ).

أحد الفقهاء السبعة وكان ثبتاً عابداً فاضلاً، كان يشبه بأبيه في الهدي والسمت.

روى له الجماعة(١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد منكر، لحال صالح بن مُحَمَّد بن زائدة فهو ضعيف جداً لا يعتمد عليه، وقد تفرد بهذا الحديث فهو منكر كما تقدم نقله عن الأئمة.

= المجروحين (٤٨٨/٣٦٧/١)، الكامل في الضعفاء (٩١١/٥٨/٤)، تهذيب الكمال (٢٨٣٥/٨٤/١٣)، ميزان الاعتدال (٣٨٢٩/٤١١/٣)، الكاشف (٢٣٥٩/٤٩٨/١)، المغني في الضعفاء (١/ ٣٠٤)، التقريب (٢٨٨٥).

(١) الجرح والتعديل (٧٩٧/١٨٤/٤)، تهذيب الكمال (٢١٤٩/١٤٥/١٠)، التقريب (٢١٧٦).

المبحث الثاني: أحاديث الجهاد والسير المعلة ببقية معايير نقد المتون المعتمدة:

مسند أنس بن مالك رضي الله عنه

(١/١٢٢)- قال الترمذي في "جامعه" (٤/ ٤٣٦ ح ٢٨٤٧): (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بن مَنْصُورٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عبد الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بن سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ فِي عُمْرَةِ القَضَاءِ وَعبد الله بن رَوَاحَةَ بَيْنَ يَدَيْهِ يَمْشِي وَهُوَ يَقُولُ:

خَلُّوا بَنِي الكُفَّارِ عَنْ سَبِيلِهِ ... اليَوْمَ نَضْرِبْكُمْ عَلَى تَنْزِيلِهِ

ضَرْبًا يُزِيلُ الهَامَ عَنْ مَقِيلِهِ ... وَيُذْهِلُ الخَلِيلَ عَنْ خَلِيلِهِ

فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا ابْنَ رَوَاحَةَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ الله ﷺ وَفِي حَرَمِ الله تَقُولُ الشِّعْرَ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «خَلِّ عَنْهُ يَا عُمَرُ، فَلَهِيَ أَسْرَعُ فِيهِمْ مِنْ نَضْحِ النَّبْلِ»).

وقد روى عبد الرزاق، هذا الحديث أيضا عن معمر، عن الزهري، عن أنس، نحو هذا، وروي في غير هذا الحديث «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ فِي عُمْرَةِ القَضَاءِ وَكَعْبُ بن مَالِكٍ بَيْنَ يَدَيْهِ» وهذا أصح عند بعض أهل الحديث لأن عبد الله بن رواحة قتل يوم مؤتة، وإنما كانت عمرة القضاء بعد ذلك.

قال الإمام أحمد: لو قلت إنه باطل، ورده ردا شديدا.

وقال أبو زرعة: أنكره الإمام أحمد[1].

وقال ابن القيم: وهذا وهم فإن ابن رواحة قتل في هذه الغزوة، وهي قبل الفتح بأربعة أشهر، وإنما كان ينشد بين يديه شعر ابن رواحة، وهذا مما لا خلاف فيه بين أهل النقل[2].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في "الجامع" (٢٨٤٧)، وفي "الشمائل" (٢٤٧)، والنسائي في "المجتبى"

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٢١٤).

(٢) زاد المعاد (٣/٣٤٠).

(٢٨٩٣)، وفي "السنن الكبرى" (٣٨٤٢)، (٣٨٦٢)، وعبد بن حميد (١٢٥٧)، والبزار (٢٠٩٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٦٨٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٣٩٤)، (٣٤٤٠)، وفي "معجمه" (٢١٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٧٨٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤١٥)، وفي "المعجم الأوسط" (٨١٦١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢٩٢/٦)، وفي "معرفة الصحابة" (٤١١١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢١٠٣٨)، وفي "دلائل النبوة" ٣٢٢/٤ و٣٢٣، والبغوي في "شرح السنة" (٣٤٠٤)، (٣٤٠٥) من طرق عن عبد الرزاق، به، بنحوه.

علة الحديث:

هذا الحديث أعله الإمام أحمد بالنكارة، كما أعله الترمذي وذلك لمخالفته للوقائع التاريخية فالحديث يدل على أن عبد الله بن رواحة أنشد هذا الشعر في عمرة القضاء، وهو من الذين استشهدوا في غزوة مؤتة، وعمرة القضاء كانت بعد ذلك.

والمعروف عند أهل السير خلاف ما قاله بعض أهل الحديث رحمهم الله الذين نقل عنهم أن كعباً هو الذي كان ينشد بين يدي النبي ﷺ ، مستدلين على ذلك باستشهاد ابن رواحة في غزوة مؤتة، وأن عمرة القضاء كانت بعد مؤتة، لأن كلامهم عليهم رحمة الله خلاف ما جاء في الأحاديث الصحيحة، بل في عمرة القضاء نفسها، فأشهر شهداء مؤتة جعفر بن أبي طالب وأول شهدائها أيضًا كانا موجودين في عمرة القضاء وجرى لهما حوار شيق مع النبي ﷺ، حول ابنة حمزة وفيه جاء: فلما دخلها ومضى الأجل أتوا علياً فقالوا: قل لصاحبك اخرج عنا فقد مضى الأجل فخرج النبي ﷺ فتبعته ابنة حمزة تنادي يا عم يا عم فتناولها علي فأخذ بيدها وقال لفاطمة عليها السلام: دونك ابنة عمك احمليها، فاختصم فيها علي وزيد وجعفر قال علي: أنا أخذتها، وهي بنت عمي وقال جعفر: ابنة عمي وخالتها تحتي وقال زيد: ابنة أخي فقضى بها النبي ﷺ لخالتها وقال: «الخالة بمنزلة الأم» وقال لعلي: «أنت مني وأنا منك» وقال لجعفر: «أشبهت خلقي وخلقي» وقال زيد: «أنت أخونا ومولانا» وقال علي: ألا تتزوج بنت حمزة، قال: «إنها ابنة أخي من الرضاعة».

ولذا قال النووي معلقاً على كلام الترمذي: كذا قال، وليس بجيد؛ لأن عمرة القضاء كانت في ذي القعدة سنة سبع بلا خلاف، وعبد الله بن رواحة كان ثالث الأمراء في غزوة مؤتة فاستشهد فيها، وكان ذلك في جمادى سنة ثمان، وسبب الوهم أنه وقع في بعض الطرق

غزوة الفتح بدل القضاء وهذا هو الذي يصح فيه ذكر كعب بن مالك لا ابن رواحة لأن الفتح كان في رمضان منها[1].

وكذا اعترض الحافظ ابن حجر في "الفتح" على قول الترمذي فقال: وهو ذهول شديد وغلط مردود، وما أدري كيف وقع الترمذي في ذلك مع وفرة معرفته، ومع أن في قصة عمرة القضاء اختصام جعفر وأخيه علي وزيد بن حارثة في بنت حمزة[2]، وجعفر قُتِلَ هو وزيد وابن رواحة في موطن واحد[3]، وكيف يخفى عليه - يعني الترمذي- مثل هذا؟! ثم وجدت عن بعضهم أن الذي عند الترمذي من حديث أنس أن ذلك كان في فتح مكة، فإن كان كذلك، اتجه اعتراضُه، لكن الموجود بخط الكروخي راوي الترمذي ما تقدم، والله أعلم[4].

وقد سبقه الذهبي فتعقب الترمذي فقال: "قلت كلا بل مؤتة بعدها بستة أشهر جزماً"[5].

دراسة الإسناد:

١- إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج أبو يعقوب التميمي المروزي (ت ٢٥١هـ).

ثقة ثبت، وثقه مسلم، والنسائي، وزاد مسلم: مأمون أحد الأئمة في الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق.

روى له الجماعة[6].

٢- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني (ت ٢١١هـ).

ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وأبو حاتم معروف بتشدده وقوله محمول على

---

(١) الفتوحات الربانية على الأذكار النووية (١٤٨/٥).

(٢) أشار به إلى ما تقدم في حديث البراء في عمرة القضاء من قوله فخرج النبي ﷺ فتبعته ابنة حمزة. . .

(٣) أشار إلى حديث أنس في غزوة مؤتة: «أن النبي ﷺ نعى زيدا وجعفرا وبن رواحة للناس قبل أن يأتيهم خبرهم فقال أخذ الراية زيد فأصيب ثم أخذ جعفر فأصيب ثم أخذ بن رواحة فأصيب وعيناه تذرفان حتى أخذ الراية سيف من سيوف الله حتى فتح الله عليهم». رواه البخاري في صحيحه برقم (٣٧٥٧).

(٤) فتح الباري (٥٧٣/٧).

(٥) سير أعلام النبلاء (٢٣٦/١).

(٦) الجرح والتعديل (٨٢٥/٢٣٤/٢)، تهذيب الكمال (٣٨٣/٤٧٤/٢)، التقريب (٣٨٤).

ما حدث به عبد الرزاق بعد كبره وذهاب بصره؛ لأنه صار يتلقن، وقد وثق النقاد ما حدث به من كتابه، قال ابن معين: ما كتبت عن عبد الرزاق حديثا قط إلا من كتابه، وقال الإمام أحمد: عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره كان يلقن أحاديث باطلة، وقد حدث عن الزهري أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر جاؤوا بخلافها.

فالراجح أنه ثقة فيما حدث به قبل تغيره، أما بعد تغيره فلا يقبل إلا ما حدث به من كتابه.

روى له الجماعة[1].

٣- جعفر بن سليمان الضبعي أبو سليمان الحرشي البصري (ت١٧٨هـ).

قال ابن معين: ثقة يتشيع ليس به بأس، وفي رواية الدوري: وكان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه، وقال علي بن المديني: ثقة عندنا وقد كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وقال أبو داود عن علي بن المديني: كان يقدم أبا بكر وعمر، وقال أيضاً: أكثر عن ثابت، وكتب مراسيل، وفيها أحاديث مناكير عن ثابت عن النبي ﷺ.

وقال الإمام أحمد: لا بأس به، فقيل له: إن سليمان بن حرب يقول: لا يكتب حديثه، قال: حماد بن زيد لم يكن ينهى عنه، كان ينهى عن عبد الوارث ولا ينهى عن جعفر، إنما كان يتشيع، وكان يحدث بأحاديث في علي، وأهل البصرة يغلون في علي، فقلت: عامة حديثه رقاق؟ قال: نعم كان قد جمعها، وقد روى عنه عبد الرحمن وغيره إلا أني لم أسمع من يحيى عنه شيئاً فلا أدري سمع منه أم لا.

وقال البزار: لم نسمع أحداً يطعن عليه في الحديث ولا في خطأ فيه، إنما ذكرت عنه شيعيته وأما حديثه فمستقيم.

وقال ابن حبان: كان جعفر من الثقات في الروايات، غير أنه ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها الاحتجاج بخبره جائز.

وقال ابن عدي: ولجعفر حديث صالح وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث، وهو

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٣٩٤٠)، الجرح والتعديل (٢٠٤/٣٨/٦)، تهذيب الكمال (٣٤١٥/٥٢/١٨)، شرح علل الترمذي (٧٥٢/٢)، التقريب (٤٠٦٤)

معروف في التشيع، وجمع الرقاق، وجالس زهاد البصرة فحفظ عنهم الكلام الرقيق في الزهد يرويه ذلك عنه سيار بن حاتم، وأرجو أنه لا بأس به.

وقال ابن حجر: صدوق زاهد لكنه كان يتشيع – وهو كما قال- والذين تركوا حديثه إنما تركوه لأجل تشيعه كما دل عليه كلام الإمام أحمد والبزار.

روى له البخاري في "الأدب"، ومسلم والأربعة[1].

الحكم على الحديث:

إسناده حسن؛ لأجل جعفر بن سليمان الضبعي فهو صدوق كما تقدم في ترجمته، والله تعالى أعلم.

---

(١) من كلام أبي زكريا في الرجال (١٧٧)، سؤالات ابن أبي شيبة (١٤)، سؤالات الآجري (١٢٨٧)، الجرح والتعديل (١٩٥٧/٤٨١/٢)، الثقات (٧٠٧٤/١٤٠/٦)، الكامل في الضعفاء (٣٤٣/١٤٤/٢)، تهذيب الكمال (٩٤٣/٤٣/٥)، التهذيب (١٤٥/٨١/٢)، التقريب (٩٤٢).

(٢/١٢٣)- قال مسلم في "صحيحه" (١٦٢): (حَدَّثَنَا هَارُونُ بن سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَرِيكُ بن عبد الله بن أَبِي نَمِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بن مَالِكٍ، يُحَدِّثُنَا عَنْ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِرَسُولِ الله ﷺ مِنْ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ، أَنَّهُ جَاءَهُ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ وَهُوَ نَائِمٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وساق الحديث بقصته نحو حديث ثابت البناني[(١)]، وقدم فيه شيئا وأخر، وزاد ونقص.

(١) حديث ثابت البناني أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٥/١/١٦٢) عن شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أُتِيتُ بِالْبُرَاقِ، وَهُوَ دَابَّةٌ أَبْيَضُ طَوِيلٌ فَوْقَ الْحِمَارِ، وَدُونَ الْبَغْلِ، يَضَعُ حَافِرَهُ عِنْدَ مُنْتَهَى طَرْفِهِ»، قَالَ: «فَرَكِبْتُهُ حَتَّى أَتَيْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ»، قَالَ: «فَرَبَطْتُهُ بِالْحَلْقَةِ الَّتِي يَرْبِطُ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ»، قَالَ «ثُمَّ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَصَلَّيْتُ فِيهِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجْتُ فَجَاءَنِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِنَاءٍ مِنْ خَمْرٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ، فَاخْتَرْتُ اللَّبَنَ، فَقَالَ جِبْرِيلُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اخْتَرْتَ الْفِطْرَةَ، ثُمَّ عُرِجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِآدَمَ، فَرَحَّبَ بِي، وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عُرِجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِابْنَيْ الْخَالَةِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، وَيَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّاءَ، صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمَا، فَرَحَّبَا وَدَعَوَا لِي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِيُوسُفَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا هُوَ قَدِ أُعْطِيَ شَطْرَ الْحُسْنِ، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عُرِجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قَالَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا فَإِذَا أَنَا بِإِدْرِيسَ، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٧]، ثُمَّ عُرِجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الْخَامِسَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا فَإِذَا أَنَا بِهَارُونَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرَحَّبَ، وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عُرِجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عُرِجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا فَإِذَا أَنَا بِإِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْنِدًا ظَهْرَهُ إِلَى الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ، وَإِذَا هُوَ يَدْخُلُهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِي إِلَى السِّدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَإِذَا وَرَقُهَا كَآذَانِ الْفِيَلَةِ، وَإِذَا ثَمَرُهَا كَالْقِلَالِ»، قَالَ: «فَلَمَّا غَشِيَهَا مِنْ أَمْرِ اللهِ مَا غَشِيَ تَغَيَّرَتْ، فَمَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللهِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْعَتَهَا مِنْ حُسْنِهَا، =

اكتفى مسلم – رحمه الله – هنا بسياق الإسناد وطَرَف المتن، واختصر المتن، وبَيَّنَ أن هناك خلاف بقوله: (أن شريك قدَّم وأخر في المتن وزاد ونقص)، وهذه إشارة صريحة وواضحة منه إلى أنه إنما ترك هذا اللفظ لما فيه من المخالفات لرواية ثابت البناني، فثابت من أوثق الناس في أنس بن مالك، فحديثه يُقدم على حديث شريك بن أبي نمر.

وقال ابن الملقن: "وهّى ابن حزم حديث شريك فقال: لم نجد للبخاري شيئًا لا يحتمل مخرجًا إلا حديث شريك هذا، تم عليه في تخريجه الوهم مع إتقانه وحفظه وصحة معرفته.

وألفاظ هذا الحديث مقحمة منكرة، والآفة من شريك، من ذلك: قوله: (إن ذلك قبل أن يوحى إليه)، وأنه حينئذٍ فرضت عليه الخمسون صلاة، وهذا بلا خلاف بين أهل العلم أن ذلك كان قبل الهجرة بسنة، وبعد أن أوحي إليه (باثنتي عشرة) سنة، فكيف يكون ذلك قبل أن يوحى إليه؟ ، وقد روى حديث الإسراء جماعة من الحفاظ المتقنين كابن شهاب، وثابت البناني، وقتادة، عن أنس فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك، وشريك ليس بالحافظ عند أهل الحديث"(١).

وقال ابن القيم: "وقد غلط الحفاظ شريكا في ألفاظ من حديث الإسراء، ومسلم أورد المسند منه ثم قال: فقدم وأخر وزاد ونقص، ولم يسرد الحديث، فأجاد رحمه الله"(٢).

وقال ابن حجر عن شريك: "احتج به الجماعة إلا أن في روايته عن أنس لحديث

= فَأَوْحَى اللهُ إِلَيَّ مَا أَوْحَى، فَفَرَضَ عَلَيَّ خَمْسِينَ صَلَاةً فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَنَزَلْتُ إِلَى مُوسَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: مَا فَرَضَ رَبُّكَ عَلَى أُمَّتِكَ؟ قُلْتُ: خَمْسِينَ صَلَاةً، قَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا يُطِيقُونَ ذَلِكَ، فَإِنِّي قَدْ بَلَوْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَخَبَرْتُهُمْ»، قَالَ: «فَرَجَعْتُ إِلَى رَبِّي، فَقُلْتُ: يَا رَبِّ، خَفِّفْ عَلَى أُمَّتِي، فَحَطَّ عَنِّي خَمْسًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، فَقُلْتُ: حَطَّ عَنِّي خَمْسًا، قَالَ: إِنَّ أُمَّتَكَ لَا يُطِيقُونَ ذَلِكَ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ»، قَالَ: «فَلَمْ أَزَلْ أَرْجِعُ بَيْنَ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَبَيْنَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّهُنَّ خَمْسُ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، لِكُلِّ صَلَاةٍ عَشْرٌ، فَذَلِكَ خَمْسُونَ صَلَاةً، وَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ لَهُ عَشْرًا، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ تُكْتَبْ شَيْئًا، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ سَيِّئَةً وَاحِدَةً»، قَالَ: «فَنَزَلْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى مُوسَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَقُلْتُ: قَدْ رَجَعْتُ إِلَى رَبِّي حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ».

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٩/ ٥٩).

(٢) زاد المعاد (٣/٣٨).

الإسراء مواضع شاذة"[1].

وقال الألباني: قوله هنا: "قبل أن يوحى إليه وهو نائم"، وقوله: "ودنا الجبار رب العزة فتدلى"، وقوله في آخره: "واستيقظ وهو في المسجد الحرام"؛ كل ذلك مما عده العلماء من أغلاط شريك بن عبد الله هذا، وهو ابن أبي نمر.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري (٣٥٧٠)، (٧٥١٧)، ومسلم (١٦٢)، والفاكهي في "أخبار مكة" (١٢٤٥)، وابن خزيمة في "التوحيد" (٥١)، وأبو عوانة في "المستخرج" (٣٤٣)، والطبري في "تفسيره" (٣٣٢/١٧)، وفي "تهذيب الآثار" (٧١٩)، والبغوي في "تفسيره" (١٠٩/٣)، وابن منده في "الإيمان" (٧١٣)، وأبو نعيم الأصبهاني في "المستخرج" (٤١٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٣٣٨٧)، وفي "الأسماء والصفات" (٩٣٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٠٠/٣) من طرق عن شريك به، بنحوه مطولاً ومختصراً.

علة الحديث:

هذا الحديث نرى أن فيه إشكالا؛ لأنه نص فيه على أنه كان قبل أن يوحى إليه، ونرى أنه لم يتعرض لذكر الإسراء والمعراج، ولعلها كانت إذا صحت الرواية في موضوع آخر، أما القول بأن الإسراء كان قبل البعثة فهذا يخالف المعروف عند المسلمين جميعاً، لا يشك في ذلك أحد منهم، وأدلته أكثر من أن تحصى، لذلك انتقد المحدثون الشيخين في هذا اللفظ لمخالفته للتاريخ الثابت بيقين، وغلَّطوا الراوي فيه كما تقدم في كلام الأئمة.

وأجاب بعض العلماء عن ذلك محاولاً الجمع بين هذه اللفظة وبين الحقيقة التاريخية، فقال الخطابي: هذا الحديث منام، ثم هو حكاية يحكيها أنس ويخبر بها من تلقاء نفسه لم يعزها إلى رسول الله ﷺ، لم يروها عنه، وقد تأول قوله: (قبل أن يوحى إليه) أي: من أمر الإسراء، أو في أمر الصلاة؛ لأن فرضها ليلة الإسراء وهي المهم.

وقوله: (جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه) على ظاهره، ثم جاءوا إليه مرة أخرى، بعد البعث فيما يرى عليه، يوضحه قوله: (فلم يرهم حتى جاءوا إليه ليلة أخرى)، فلا منافاة بين

---

(١) هدي الساري ص ٤١٠.

قوله: (قبل أن يوحى إليه) وبين فرض الصلاة.

وقال النووي: جاء في رواية شريك أوهام أنكرها العلماء، من جملتها أنه قال ذلك قبل أن يوحى إليه وهو غلط لم يوافق عليه وأيضاً العلماء أجمعوا على أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء فكيف يكون قبل الوحي؟ ، وفي سياق الحديث جواب جبريل على سؤال خزنة السماوات " نعم بعث إليه ".

وقال ابن الجوزي: لا يخلو هذا الحديث من أمرين: إما أن يكون – عليه السلام – قد رأى في المنام ما جرى له مثله في اليقظة بعد سنين، أو يكون في الحديث تخليط من الرواة.

وقال الزركشي: قد أُنكرت هذه الرواية، وقيل: ليست بمحفوظة؛ وإن صحت، فلم يأتوه في عقب تلك الليلة، بل بعدها بسنين.

وقال الكوراني: قال العلماء من أهل هذا الشأن: على أن هذا وهم من الشريك لأن آخر الحديث أنه فرض عليه خمسين صلاة، فكيف يكون قبل الوحي؟ وأجاب شيخ الإسلام بأن قوله: (فكانت تلك الليلة) معناه كانت الواقعة تلك الليلة ما ذكرت (فلم يرهم حتى أتوه ليلة أخرى) يدفع الإشكال عن رواية شريك لأن الليلة الأخرى عبارة عن الليلة التي عرج به بعد النبوة، وفرضت عليه الصلوات عليه أفضل الصلوات. فلذلك ليلة أخرى لجواز أن تكون بعد سنين وهذا يذكر بعض مواضعه.

وقال ابن حجر: وأجاب بعضهم عن قوله: (قبل أن يوحى) بأن القبلية هنا في أمر مخصوص وليست مطلقة واحتمل أن يكون المعنى قبل أن يوحى إليه في شأن الإسراء والمعراج مثلا أي أن ذلك وقع بغتة قبل أن ينذر به.

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه كما تقدم.

(٣/١٢٤)- قال الترمذي في "جامعه" (٣/ ٢٢٧ح ١٦٤٠): (حَدَّثَنَا يَحْيَى بن طَلْحَةَ اليَرْبُوعِيُّ الكُوفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن عَيَّاشٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «القَتْلُ فِي سَبِيلِ الله يُكَفِّرُ كُلَّ خَطِيئَةٍ، فَقَالَ جِبْرِيلُ: إِلاَّ الدَّيْنَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِلاَّ الدَّيْنَ».

ثم قال: وهذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث أبي بكر إلا من حديث هذا الشيخ. وسألت مُحَمَّد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فلم يعرفه، وقال: أرى أنه أراد حديث حميد، عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال: ليس أحد من أهل الجنة يسره أن يرجع إلى الدنيا إلا الشهيد(١).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (١٦٤٠)، وفي العلل الكبير (٥٠١) عن يحيى بن طلحة اليربوعي به.

وابن منده في "أماليه" (١٢٩) من طريق معروف بن حسان السمرقندي، عن زياد بن أبي زياد، عن الحسن، والبزار في "مسنده" (٧٣٢٨) من طريق مُحَمَّد بن يحيى بن عدي، عن ابن أخي الحسين بن عدي، عن مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاري، عن أبيه، عن ثمامة.

كلاهما: (الحسن، وثمامة) عن أنس رضي الله عنه ولفظ ابن منده: " القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين"، وعند البزار أن رجلاً قال: يا رسول الله أرأيت إن قتلت في سبيل الله صابراً محتسباً أدخل الجنة، فقال النبي ﷺ: «نعم»، فلما ولّى قال: «إلا الدين».

علة الحديث:

ضعّف الترمذي حديث أنس هذا؛ لتفرد يحيى بن طلحة به، عن أبي بكر بن عياش،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨١٧)، ومسلم (٤٩٧٦)، والترمذي (١٦٦٢)، والإمام أحمد (١٣٦٢٨)، وابن أبي شيبة (١٩٦٦٥)، وعبد بن حميد (١١٦٧)، والدارمي (٣٠٥٦)، وأبو عوانة (٧٣٢٦) وابن حبان (٤٦٦٢) من طريق قتادة.

والبخاري (٢٧٩٥)، ومسلم (٤٩٧٥) من طريق حميد الطويل.

والإمام أحمد (١٢٥٥٧)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢١٦)، وأبو يعلى (٣٤٩٨)، وأبو عوانة (٧٣٢٨) من طريق ثابت البناني.

وابن حبان (٤٦٦١) من طريق معاوية بن قرة.

أربعتهم: (قتادة، وحميد، وثابت، ومعاوية) عن أنس رضي الله عنه به بنحوه.

ويحيى هذا هو ابن طلحة بن أبي كثير اليربوعي، أبو زكريا الكوفي.

والترمذي في جانب ما قام به من مهمة تتعلق بدرجة هذا الحديث، فإنه رجع فيه إلى شيخه البخاري مستفسراً عنه، ومتحققاً منه، إلا أنه أجابه بأنه لا يعرفه، ولما كان سند هذا الحديث سند حديث آخر يعرفه، ثم قال له: أظن أن يحيى بن طلحة أراد أن يحدث حديث حميد، عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال: "ليس أحد من أهل الجنة يسره أن يرجع إلى الدنيا إلا الشهيد" فأخطأ، ووهم وحدّث بهذا الحديث: "القتل يكفر كل خطيئة..."

فبان بهذا أن البخاري يشير إلى توهيم يحيى بن طلحة فهو ضعيف - كما سيأتي في ترجمته- وأن متن الحديث لا يعرف من هذا الطريق.

وقد تبين من التخريج أن للحديث طريقان آخران عن أنس ﷺ:

الأول: طريق الحسن وفي إسناده معروف السمرقندي وهو مجهول كما قال أبو حاتم[(١)].

والثاني: طريق ثمامة الذي أخرجه البزار وشيخه هنا هو مُحَمَّد بن يحيى بن عدي وهو مجهول أيضاً.

دراسة الإسناد:

١- يحيى بن طلحة بن أبي بكر كثير اليربوعي أبو زكريا الكوفي.

ضعفه الأئمة؛ قال النسائي: ليس بشيء، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يغرب عن أبي نعيم وغيره.

وقال الذهبي: صويلح الحديث وقد وثق.

وقال ابن حجر: لين الحديث، روى له الترمذي[(٢)].

٢- أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرىء الحناط مشهور بكنيته والأصح أنها اسمه، قيل: اسمه عبد الله أو مُحَمَّد أو سالم عشرة أقوال. (ت ١٩٤ وقيل قبلها).

ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح -كما قال الحافظ ابن حجر- وهذا

---

(١) الجرح والتعديل (٣٢٣/٨).

(٢) الضعفاء: للنسائي (١٠٩/١/٦٤١)، الثقات (٢٦٤/٩/١٦٣٤٢)، تهذيب الكمال (٣٨٨/٣١/٦٨٥١)، ميزان الاعتدال (١٩٢/٧/٩٥٥٧)، التقريب (٧٥٧٣).

ما دلت عليه أقوال الأئمة، فقد سئل ابن معين عن حديثه فقال: ثقة، وقال الإمام أحمد: صدوق ثقة ربما غلط.

وقال أبو حاتم: هو وشريك في الحفظ سواء.

وقال ابن حبان: كان أبو بكر بن عياش من الحفاظ المتقنين، يروي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ويحيى بن سعيد الأنصاري، وقد روى عنه ابن المبارك وأهل العراق، وكان يحيى القطان وعلى بن المديني يسيئان الرأي فيه؛ وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه فكان يهم إذا روى، والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر، فلو كثر خطؤه حتى كان الغالب على صوابه لاستحق مجانبة رواياته، فأما عند الوهم يهم أو الخطأ يخطيء لا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته وصحة سماعه. . . والصواب في أمره مجانبة ما علم أنه أخطأ فيه والاحتجاج بما يرويه سواء وافق الثقات أو خالفهم؛ لأنه داخل في جملة أهل العدالة، ومن صحت عدالته لم يستحق القدح ولا الجرح إلا بعد زوال العدالة عنه بأحد أسباب الجرح، وهكذا حكم كل محدث ثقة صحت عدالته وتبين خطؤه.

روى له البخاري والأربعة ومسلم في المقدمة[1].

٣- **حميد بن أبي حميد الطويل** أبو عبيدة الخزاعي البصري مولى طلحة الطلحات (ت١٤٣هـ).

ثقة فاضل مدلس، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وابن خراش وغيرهم.

قال شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً والباقي سمعها من ثابت ثبته فيها ثابت، قال العلائي: فعلى تقدير أن يكون مراسيل قد تبين الواسطة فيها وهو ثقة محتج به.

وقد أعرض عن حديثه زائدة بن قدامة ومكي بن إبراهيم لدخوله في أمر الأمراء، وصنيعهما مردود؛ فإن مخالطة الأمراء أمر لا يقدح في الراوي، ولذا وثقه النقاد، فقال الذهبي: ثقة جليل يدلس، إنما طرحه زائدة للبسه سواد الخلفاء وزي أعوانهم، وقال ابن حجر: ثقة مدلس وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء، روى له الجماعة[2].

---

(١) الجرح والتعديل (١٥٦٥/٣٤٨/٩)، الثقات (١٢٠١٨/٦٦٩/٧)، تهذيب الكمال (٧٢٥٢/١٢٩/٣٣)، ميزان الاعتدال (١٠٠٢٤/٣٣٧/٧)، الكاشف (٦٥٣٥/٤١٢/٢)، التقريب (٧٩٨٥).

(٢) الجرح والتعديل (٩٦١/٢١٩/٣)، تهذيب الكمال (١٥٢٥/٣٥٥/٧)، ميزان الاعتدال (٢٣٢٠ /٦١٠/١)، جامع =

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لحال يحيى بن طلحة اليربوعي، لكن متنه صحيح من غير هذه الطريق التي ساقها الترمذي؛ إذ أخرجه مسلم (١٨٨٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ: «القتل في سبيل الله يكفّر كل شيء إلا الدين»، وفي لفظ عنه أيضاً: «يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين»، ولهذا شواهد في بعضها، فقد ورد إن هذا الاستثناء أوحي إليه به كما في حديث أبي قتادة ﷺ وهو صحيح كما تقدمت الإشارة إليه في الحديث (٣٥).

= التحصيل (١/١٦٨/١٤٤)، التقريب (١٥٤٤).

مسند جابر بن عبد الله ﷺ

(٤/١٢٥)- قال الترمذي في "جامعه" (٣/ ٢٤٧ح): (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عُمَرَ بن الوَلِيدِ الكِنْدِيُّ الكُوفِيُّ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَمُحَمَّدُ بن رَافِعٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بن آدَمَ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ عَمَّارٍ يَعْنِي الدُّهْنِيَّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، «أن النبي ﷺ دخل مكة ولواؤه أبيض».

قال الترمذي: وسألت مُحَمَّدا عن هذا الحديث فلم يعرفه، إلا من حديث يحيى بن آدم، عن شريك، وقال حدثنا غير واحد عن شريك عن عمار عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء قال مُحَمَّد: والحديث هو هذا.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه شريك واختلف عليه في متنه على وجهين:

١- فروي عنه بلفظ "أن النبي ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء".

٢- وروي عنه بلفظ: "دخل مكة ولواؤه أبيض".

الوجه الأول: "أن النبي ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء":

أخرجه مسلم (١٣٥٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٥٤٧١)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥٨٣٢) من طريق علي بن حكيم الأودي.

والنسائي (٤٣٤٥) من طريق الفضل بن دكين.

والإمام أحمد في "مسنده" (١٥١٥٧) من طريق أبي سلمة الخزاعي.

والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤١٥٠)، (٤١٥١) من طريق مُحَمَّد بن سعيد الأصبهاني ومعلى بن منصور.

والبيهقي في "دلائل النبوة" (٥/٦٧) من طريق مُحَمَّد بن الصباح.

ستتهم: (علي الأودي، والفضل بن دكين، وأبو سلمة، ومُحَمَّد الأصبهاني، ومعلى، ومُحَمَّد بن الصباح) عن شريك.

والطبراني في "المعجم الأوسط" (٤٤٦٣)، وفي "الصغير" (٥٩٢)، وأبو الشيخ الأصبهاني في "طبقات المحدثين" (٦٩١) من طريق سفيان الثوري.

كلاهما: (شريك، وسفيان) عن عمار الدهني.

ومسلم (١٣٥٨)، والنسائي (٢٨٦٩)، (٥٣٤٤)، والدارمي في "مسنده" (١٩٨٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩٨٤١)، (١٣٣٧٢) من طريق معاوية بن عمار الدهني.

وأبو داود (٤٠٧٦)، والترمذي (١٧٣٥)، وفي "الشمائل" (١١٥)، وأبو داود الطيالسي (١٨٥٥)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٤٩٥٢)- ومن طريقه ابن ماجه (٢٨٢٢)، (٣٥٨٥)-، والإمام أحمد في "مسنده" (١٤٩٠٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢١٤٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٧٢٢)، (٥٤٢٥)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (١٨٩٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩٨٤٢) جميعهم من طرق عن حماد بن سلمة.

ثلاثتهم: (عمار، ومعاوية، وحماد) عن أبي الزبير به بنحوه.

الوجه الثاني: «أنَّ النبي ﷺ دخل مكة ولواؤه أبيض »:

أخرجه أبو داود (٢٥٨٥)، والنسائي في "المجتبى" (٢٨٦٦)، وفي "السنن الكبرى" (٣٨٣٥) عن إسحاق بن إبراهيم.

والترمذي (١٦٧٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٧٤٣) من طريق مُحَمَّد بن العلاء.

والترمذي (١٦٧٩)، والإسماعيلي في "معجم أسامي شيوخه" (٢١٤) من طريق مُحَمَّد بن عمر.

والترمذي (١٦٧٩) عن مُحَمَّد بن رافع.

وابن ماجه (٢٨١٧) عن الحسن الخلال، وعبدة بن عبد الله.

والحاكم في "المستدرك" (٢٥٠٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٣٠٦٠) من طريق الحسن بن علي العامري.

سبعتهم: (إسحاق بن راهويه، وابن العلاء، وابن عمر، وابن رافع، والحسن الخلال، وعبدة، والحسن بن علي) عن يحيى بن آدم به، بنحوه.

النظر في الاختلاف:

يتبين مما تقدم أن الحديث اختلف فيه على شريك على وجهين فرواه عنه على الوجه الأول:

١- علي بن حكيم الأودي أبو الحسن الكوفي، ثقة[١].

٢- الفضل بن دكين، إمام حافظ تقدم.

٣- منصور بن سلمة بن عبد العزيز أبو سلمة الخزاعي، ثقة ثبت حافظ[٢].

٤- مُحَمَّد بن سعيد بن سليمان الكوفي أبو جعفر الأصبهاني، ثقة ثبت[٣].

٥- معلى بن منصور الرازي أبو يعلى البغدادي، وثقه يعقوب بن شيبة، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً في الحديث، ونقل عن الإمام أحمد أنه كان يكذب، وليس بصحيح بل هو تحريف في النقل عنه؛ فإن عبارته كان يكتب الشروط، ومن كتبها لم يخل من أن يكذب.

وقال أبو داود: كان أحمد بن حنبل لا يروي عن معلى؛ لأنه كان ينظر في الرأي، ويحيى بن معين وغيره.

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به؛ لأني لم أجد له حديثاً منكراً فأذكره.

ولعله كما قال ابن حجر: ثقة سني فقيه طلب للقضاء فامتنع، أخطأ من زعم أن أحمد رماه بالكذب[٤].

وتوثيقه مستفيض بين العلماء، ولعل خطأه في ضبط ألفاظ المتون، فإنه الغالب على أهل الرأي — والله أعلم-.

٦- مُحَمَّد بن الصباح البزاز الدولابي أبو جعفر البغدادي، ثقة حافظ[٥].

---

(١) التقريب (٤٧٢٣).

(٢) التقريب (٦٩٠١).

(٣) التقريب (٥٩١١).

(٤) الجرح والتعديل (٨/٣٣٤/١٥٤١)، الكامل في ضعفاء الرجال (٦/٣٧٥/١٨٥٨)، سير أعلام النبلاء (١٠/٣٦٥)، التقريب (٦٨٠٦).

(٥) التقريب (٥٩٦٦).

ورواه على الوجه الثاني:

يحيى بن آدم، ثقة حافظ تقدم.

والراجح هو الوجه الأول؛ لعدة قرائن:

١- العدد؛ فقد رواه ستة من الرواة بينما روى الوجه الثاني راو واحد.

٢- المتابعة التامة لعمار الدهني على هذا الوجه؛ فقد تابعه ابنه معاوية وهو صدوق[1]، وحماد بن سلمة.

٣- التفرد؛ فقد تفرد يحيى بن آدم برواية الوجه الثاني كما قال البخاري، ولعل الوهم فيه من يحيى، أو من شيخه شريك النخعي فهو كثير الخطأ -كما تقدم في ترجمته-.، وقد اختلف عنه في الحديث دون غيره من الرواة.

ومما يؤكد ترجيح هذا الوجه تخريج مسلم له في صحيحه.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه مسلم في صحيحه، وفيه:

١- شريك النخعي وهو صدوق كثير الخطأ، وقد أخرج له مسلم في صحيحه متابعة.

٢- عنعنة أبي الزبير عن جابر ﵄ وعدم تصريحه بالسماع، وبهذا أعل ابن القطان الحديث، فقال بعد كلام له: كأنها -يعني أحاديث أبي الزبير عن جابر- بإدخال مسلم لها حصلت في حمى من النقد، وهذا خطأ لا شك فيه.

والحديث صححه الترمذي وابن حبان، وهذا يشعر باتصال الإسناد، كما أن الحديث شاهداً صحيحاً، فلعل مسلماً أخرج الحديث لمكان هذا الشاهد - والله اعلم-.

---

(١) التقريب (٦٧٦٦).

مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(٥/١٢٦)- قال مسلم في "صحيحه" (٢/ ٩٥٠ح ١٣٠٨): (حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بن رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عبد الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا عبيد الله بن عمر، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ «أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمِنًى» قَالَ نَافِعٌ: «فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُفِيضُ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُصَلِّي الظُّهْرَ بِمِنًى وَيَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ».

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم (١٣٠٨)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٤١٥٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩٦٣٤)، وفي "معرفة السنن والآثار" (١٠١٧١)

علة الحديث:

هذا الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه أعله النقاد بمعارضته لحديث آخر، وهو حديث جابر رضي الله عنه الذي أخرجه مسلم أيضاً في صحيحه، في صفة حجه ﷺ، إذ جاء فيه: «...فصلى بمكة الظهر يوم النحر. . .»[(١)] وقدم بعض العلماء حديث جابر رضي الله عنه هذا، وأعلوا حديث ابن عمر، فبين الروايتين تناقض صريح، وقد انتقد هذا الخلاف -الذي لا إمكانية للجمع فيه إلا بتكلف شديد[(٢)]- ابن حزم فقال: إحداهما كذب بلا شك[(٣)].

ولكن أين الصحيح من الخطأ فيهما الله تعالى أعلم، وإن كان من المحدثين من يقدم حديث جابر رضي الله عنه لوصفه الحج كاملاً، إلا أن ذلك ليس بيقين.

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله تعالى اختلاف العلماء في الترجيح بين الحديثين؛ فرجحت طائفة حديث جابر رضي الله عنه، بينما رجحت طائفة أخرى حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وذكر

---

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨).

(٢) قال النووي رحمه الله: ووجه الجمع بينهما أنه ﷺ طاف للإفاضة قبل الزوال ثم صلى الظهر بمكة في أول وقتها ثم رجع إلى منى فصلى بها الظهر مرة أخرى بأصحابه حين سألوه ذلك فيكون متنفلا بالظهر الثانية التي بمنى. انظر شرح النووي على صحيح مسلم (١٩٣/٨).

(٣) حاشية الكوثري على شروط الأئمة الخمسة ص٨٢.

حجج وقرائن ترجيح كل من الفريقين فقال:

واختلف في ترجيح أحد هذين القولين على الآخر فقال أبو مُحَمَّد بن حزم: قول عائشة وجابر أولى، وتبعه على هذا جماعة، ورجحوا هذا القول بوجوه.

أحدها: أنه رواية اثنين، وهما أولى من الواحد.

الثاني: أن عائشة أخص الناس به ﷺ، ولها من القرب والاختصاص به والمزية ما ليس لغيرها.

الثالث: أن سياق جابر لحجة النبي ﷺ من أولها إلى آخرها أتم سياق، وقد حفظ القصة وضبطها، حتى ضبط جزئياتها حتى ضبط منها أمرا لا يتعلق بالمناسك، وهو نزول النبي ﷺ ليلة جمع في الطريق، فقضى حاجته عند الشعب، ثم توضأ وضوءا خفيفا، فمن ضبط هذا القدر فهو بضبط مكان صلاته يوم النحر أولى.

الرابع: أن حجة الوداع كانت في آذار، وهو تساوي الليل والنهار، وقد دفع من مزدلفة قبل طلوع الشمس إلى منى، وخطب بها الناس، ونحر بدنا عظيمة وقسمها، وطبخ له من لحمها، وأكل منه، ورمى الجمرة، وحلق رأسه، وتطيب، ثم أفاض، فطاف وشرب من ماء زمزم، ومن نبيذ السقاية، ووقف عليهم وهم يسقون، وهذه أعمال تبدو في الأظهر أنها لا تنقضي في مقدار يمكن معه الرجوع إلى منى، بحيث يدرك وقت الظهر في فصل آذار.

الخامس: أن هذين الحديثين جاريان مجرى الناقل والمبقي، فقد كانت عادته ﷺ في حجته الصلاة في منزله الذي هو نازل فيه بالمسلمين، فجرى ابن عمر على العادة، وضبط جابر وعائشة رضي الله عنهما الأمر الذي هو خارج عن عادته، فهو أولى بأن يكون هو المحفوظ.

ورجحت طائفة أخرى قول ابن عمر لوجوه:

أحدها: أنه لو صلى الظهر بمكة، لم تصل الصحابة بمنى وحدانا وزرافات، بل لم يكن لهم بد من الصلاة خلف إمام يكون نائبا عنه، ولم ينقل هذا أحد قط، ولا يقول أحد: إنه استناب من يصلي بهم، ولولا علمه أنه يرجع إليهم فيصلي بهم. لقال: إن حضرت الصلاة ولست عندكم، فليصل بكم فلان، وحيث لم يقع هذا ولا هذا، ولا صلى الصحابة هناك وحدانا قطعا، ولا كان من عادتهم إذا اجتمعوا أن يصلوا عزين، علم أنهم صلوا معه على عادتهم.

الثاني: أنه لو صلى بمكة، لكان خلفه بعض أهل البلد وهم مقيمون، وكان يأمرهم أن يتموا صلاتهم، ولم ينقل أنهم قاموا فأتموا بعد سلامه صلاتهم، وحيث لم ينقل هذا ولا هذا، بل هو معلوم الانتفاء قطعا، علم أنه لم يصل حينئذ بمكة. وما ينقله بعض من لا علم عنده أنه قال: «يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإنا قوم سفر» فإنما قاله عام الفتح، لا في حجته.

الثالث: أنه من المعلوم أنه لما طاف، ركع ركعتي الطواف، ومعلوم أن كثيرا من المسلمين كانوا خلفه يقتدون به في أفعاله ومناسكه، فلعله لما ركع ركعتي الطواف، والناس خلفه يقتدون به، ظن الظان أنها صلاة الظهر، ولا سيما إذا كان ذلك في وقت الظهر، وهذا الوهم لا يمكن رفع احتماله بخلاف صلاته بمنى، فإنها لا تحتمل غير الفرض.

الرابع: أنه لا يحفظ عنه في حجه أنه صلى الفرض بجوف مكة، بل إنما كان يصلي بمنزله بالأبطح بالمسلمين مدة مقامه كان يصلي بهم أين نزلوا لا يصلي في مكان آخر غير المنزل العام.

الخامس: أن حديث ابن عمر متفق عليه، وحديث جابر من أفراد مسلم. فحديث ابن عمر أصح منه، وكذلك هو في إسناده فإن رواته أحفظ وأشهر وأتقن، فأين يقع حاتم بن إسماعيل من عبيد الله بن عمر العمري، وأين يقع حفظ جعفر من حفظ نافع؟

السادس: أن حديث عائشة قد اضطرب في وقت طوافه، فروي عنها على ثلاثة أوجه، أحدها: أنه طاف نهارا، الثاني: أنه أخر الطواف إلى الليل، الثالث: أنه أفاض من آخر يومه فلم يضبط فيه وقت الإفاضة، ولا مكان الصلاة بخلاف حديث ابن عمر.

السابع: أن حديث ابن عمر أصح منه بلا نزاع، فإن حديث عائشة من رواية مُحَمَّد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه عنها، وابن إسحاق مختلف في الاحتجاج به، ولم يصرح بالسماع بل عنعنه، فكيف يقدم على قول عبيد الله: حدثني نافع عن ابن عمر.

الثامن: أن حديث عائشة ليس بالبين أنه ﷺ صلى الظهر بمكة، فإن لفظه هكذا: أفاض رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر، ثم رجع إلى منى، فمكث بها ليالي أيام التشريق يرمي الجمرة إذا زالت الشمس كل جمرة بسبع حصيات. فأين دلالة هذا الحديث الصريحة على أنه صلى الظهر يومئذ بمكة، وأين هذا في صريح الدلالة إلى قول ابن عمر: أفاض يوم النحر ثم صلى الظهر

بمنى، يعني راجعا، وأين حديث اتفق أصحاب الصحيح على إخراجه إلى حديث اختلف في الاحتجاج به. والله أعلم[1].

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه كما تقدم.

---

(١) زاد المعاد (٢/٢٨٠-٢٨٣).

مسند أبي هريرة رضي الله عنه

(٦/١٢٧)- قال الإمام مالك في "الموطأ" (٢/ ٤٥٩ ح ٢٥): (عَنْ ثَوْرِ بنِ زَيْدٍ الدِّيلِيِّ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ سَالِمٍ مَوْلَى ابْنِ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ عَامَ خَيْبَرَ فَلَمْ نَغْنَمْ ذَهَبًا ولا وَرِقًا، إِلَّا الْأَمْوَالَ: الثِّيَابَ وَالْمَتَاعَ. قَالَ: فَأَهْدَى رِفَاعَةُ بن زَيْدٍ لِرَسُولِ الله ﷺ غُلَامًا أَسْوَدَ، يُقَالُ لَهُ مِدْعَمٌ. فَوَجَّهَ رَسُولُ الله ﷺ إِلَى وَادِي الْقُرَى، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِوَادِي الْقُرَى، بَيْنَمَا مِدْعَمٌ يَحُطُّ رَحْلَ رَسُولِ الله ﷺ إِذْ جَاءَهُ سَهْمٌ عَائِرٌ. فَأَصَابَهُ فَقَتَلَهُ. فَقَالَ النَّاسُ: هَنِيئًا لَهُ الْجَنَّةُ. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: كَلَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، «إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَخَذَ يَوْمَ خَيْبَرَ مِنَ الْمَغَانِمِ لم تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ لَتَشْتَعِلُ عَلَيْهِ نَارًا»، قَالَ: فَلَمَّا سَمِعَ النَّاسُ ذَلِكَ، جَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكٍ أَوْ شِرَاكَيْنِ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «شِرَاكٌ أَوْ شِرَاكَانِ مِنْ نَارٍ».

قال الدارقطني: وهذا وهم؛ لأن أبا هريرة لم يشهد خيبراً مع النبي ﷺ، ولم يكن أسلم، وإنما قدم مسلماً بعد فتح خيبر إلى المدينة، وسباع بن عرفطة بالمدينة يصلي بالناس، فصلى معه ثم خرج فتلقى النبي ﷺ قافلاً من خيبر، قال ذلك عراك بن مالك عن أبي هريرة وهو الصواب.

وروى هذا الحديث ابن إسحاق، عن ثور بن زيد، عن أبي الغيث، عن أبي هريرة، فخالف لفظ مالك فيه)[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه ثور بن زيد واختلف عليه فيه على وجهين:

(١) الأحاديث التي خولف فيها مالك (٧٩).

١- ثور بن زيد، عن سالم أبي الغيث، عن أبي هريرة ﷺ بلفظ: «خرجنا مع رسول الله إلى خيبر».

٢- ثور بن زيد، عن سالم أبي الغيث، عن أبي هريرة ﷺ انصرف رسول الله إلى وادي القرى، أو انصرفنا مع رسول الله عن خيبر إلى وادي القرى:

الوجه الأول: ثور بن زيد، عن سالم أبي الغيث، عن أبي هريرة ﷺ بلفظ "خرجنا مع رسول الله إلى خيبر":

أخرجه مالك في "الموطأ" (٢٥) – ومن طريقه البخاري (٤٢٣٤)، (٦٧٠٧)، ومسلم (١١٥)، وابن منده في "الإيمان" (٦٥٠)-.

ومسلم (١١٥)، وابن منده في "الإيمان" (٦٥١) من طريق الدراوردي.

كلاهما: (مالك، والدراوردي) عن ثور بن زيد به، بنحوه.

الوجه الثاني: ثور بن زيد، عن سالم أبي الغيث، عن أبي هريرة ﷺ انصرف رسول الله إلى وادي القرى، أو انصرفنا مع رسول الله عن خيبر إلى وادي القرى:

أخرجه مُحَمَّد بن إسحاق كما في "السيرة لابن هشام" (٢/٣٣٨) – ومن طريقه إسحاق بن راهويه (٥٣٣)، وابن منده في "معرفة الصحابة" (٢/٦٣٤)، والحاكم في "المستدرك" (٤٣٤٧)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢/١٠٨٠) عن ثور بن يزيد به، بنحوه، ولفظ إسحاق بن راهويه: "أهدى رفاعة بن زيد الجزامي غلاماً لرسول الله ﷺ فخرج معه إلى خيبر، فلما انصرف النبي ﷺ من خيبر نزل ناحية الوادي"، ولفظ ابن منده في "الإيمان" انصرف رسول الله ﷺ إلى وادي القرى. . . "

ولفظ ابن هشام، وابن منده في "معرفة الصحابة، والحاكم، وأبي نعيم: "فلما انصرفنا مع رسول الله ﷺ عن خيبر إلى وادي القرى. . . . ".

علة الحديث:

أعل الأئمة –رحمهم الله تعالى- هذا الحديث بمخالفته للوقائع التاريخية؛ فراوي الحديث أبو هريرة لم يشهد خيبر مع النبي ﷺ، ولم يكن أسلم كما تقدم في كلام الدارقطني.

والحديث رواه على الوجه الأول:

١- الإمام مالك الثقة الحافظ تقدمت ترجمته في الحديث (٢٢).

٢- عبد العزيز الدراوردي، ثقة إذا حدث من كتابه، يهم إذا حدث من كتب غيره أو من حفظه تقدمت ترجمت في الحديث (٦٨).

ورواه على الوجه الثاني: مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار العالم بالمغازي تقدمت ترجمته في الحديث (١٩).

والذي يظهر – والله أعلم- أن كلا الوجهين محفوظ، وأن الوهم من ثور بن زيد خلافاً لما دل عليه كلام الدارقطني من أن الخطأ والوهم من مالك، فقد تابعه عليه الدراوردي كما تقدم.

قال ابن منده: لعل قوله: «خرجنا مع رسول الله ﷺ» وهم من ثور بن زيد، أو من غيره، أو المراد به: خرج المسلمون، قال موسى بن هارون: في هذا الحديث وهم، والوهم من ثور، لأن مالكاً وافق الدراوردي في لفظ الحديث، وموضع الوهم، أن أبا هريرة قال: خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر، وإنما قدم أبو هريرة المدينة بعد خروج النبي ﷺ إلى خيبر، فأدرك النبي ﷺ وقد فتح خيبر[1].

ووافق أبو مسعود الدمشقي موسى بن هارون في تحميل ثور الوهم في الحديث، واعتذر للشيخين في إخراجهما له من طريق مالك أنهما أرادا من الحديث نفسه قصة مِدعم في غلول الشملة التي لم تصبها المقاسم فقال: إنما أراد البخاري ومسلم من تبيين هذا الحديث قصة مدعم في غلول الشملة التي لم تصبها المغانم، فإن النبي ﷺ قال: "إنها لتشتعل عليه ناراً"، وقد روى الزهري عن عنبسة بن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أتيت النبي ﷺ خيبر بعدما استفتحها فقلت: «أسهم لي»، ورروا أيضاً عمرو بن سعيد بن العاص، عن جده، عن أبي هريرة.

ولا يشك أحد من اهل العلم أن أبا هريرة كان شهد قسم النبي ﷺ غنائم خيبر، هو وجعفر بن أبي طالب، وجماعة من مهاجرة الحبشة الذين قدموا السفينة، فإن كان ثور وهم في قوله "خرجنا" فإن القصة المرادة من نفس الحديث صحيحة[2].

وتعقبه الحافظ ابن حجر في "الهدي" فقال: قد اعترف أبو مسعود بأن فيه وهما، ونسبه إلى ثور، وفيه نظر؛ لأن إمام أهل المغازي مُحَمَّد بن إسحاق رواه عن ثور بن يزيد بهذا الإسناد ولفظه: «انصرف

(١) الإيمان (٦٤٧/١).

(٢) الأجوبة عما أشكل الدارقطني على مسلم (ص٣ح٥).

رسول الله ﷺ إلى وادي القرى عشية فنزل غلام يحط رحله...» فذكر الحديث فدل على أن الوهم فيه ممن دون ثور، أو من ثور لما حدث به عن مُحَمَّد بن إسحاق، وحديث ابن إسحاق هذا قد أخرجه أبو عوانة في صحيحه، وأبو عبد الله بن منده في كتاب الإيمان له على شرط الصحة وهو حجة في المغازي، وروايته هنا راجحة على رواية غيره والله أعلم(١).

وقال في "الفتح": وكأن مُحَمَّد بن إسحاق صاحب المغازي استشعر بوهم ثور بن زيد في هذه اللفظة، فروى الحديث عنه بدونها أخرجه ابن حبان، والحاكم، وابن منده من طريقه بلفظ: "انصرفنا مع رسول الله ﷺ إلى وادي القرى" ورواية أبي إسحاق الفزاري التي في هذا الباب تسلم من هذا الاعتراض بأن يحمل قوله: «افتتحنا» أي المسلمون. . . وروى البيهقي في الدلائل من وجه آخر عن أبي هريرة قال: «خرجنا مع النبي ﷺ من خيبر إلى وادي القرى»، فلعل هذا أصل الحديث، وحديث قدوم أبي هريرة المدينة والنبي ﷺ بخيبر أخرجه أحمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق خثيم بن عراك بن مالك، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: "قدمت المدينة والنبي ﷺ بخيبر وقد استخلف سباع بن عرفطة" فذكر الحديث، وفيه: «فزودونا شيئا حتى أتينا خيبر وقد افتتحها النبي ﷺ فكلم المسلمين فأشركونا في سهامهم»(٢).

وقال في "النكت الظراف": وذكر الحافظ أبو عبد الله بن منده أن مُحَمَّد بن إسحاق رواه عن ثور بن زيد بلفظ أزال الإشكال، وهو عن أبي هريرة قال: «انصرفنا مع رسول الله ﷺ إلى وادي القرى عشية فنزل وغلام يحط رحله....» الحديث، فلعل الوهم الذي في قوله: «خرجنا إلى خيبر».

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

---

(١) هدي الساري ص٣٧١.

(٢) فتح الباري (٤٨٩/٧).

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي منَّ الله تعالى عليَّ بإتمامه، أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها:

١- أن علم العلل من أصعب علوم الحديث وأدقّها، وهو مرتبط أشد الارتباط بجل علوم الحديث الأخرى كالاتصال والانقطاع، والاضطراب، والإدراج وغيرها، وهذا يلزم منه الحذر الشديد، والحيطة أكثر في الدراسة والترجيح والحكم.

٢- السبب في صعوبة علم العلل تكمن في عدم وجود قاعدة مطردة في إعلال الأحاديث حتى بالنسبة لحديث الراوي الواحد؛ فإن الأئمة رحمهم الله تعالى يردون من حديث الثقة ما علموا أنه أخطأ فيه، ويقبلون من حديث الضعيف ما تبيَّن لهم أنه ضبطه، وهذا من دقتهم وجلالة علمهم وإنصافهم ؛ فإنّ حملة الآثار بشر يعتريهم ما يعتري البشر، وتمر بهم ظروف مختلفة، يقول الحافظ ابن رجب: (......وليس عندهم في ذلك ضابط يضبطه بل كل حديث له نقد خاص)، وكذلك في وجوب إلمام الباحث بمختلف علوم الحديث؛ كالجرح والتعديل، والاتصال والانقطاع والإرسال والتدليس، وزيادات الثقات والرواية بالمعنى إلى غير ذلك من فنون هذا العلم الشريف.

وبذلك ظهر لي معنى قول ابن مهدي: (لأن أعرف علة حديث واحد....)

٣- أنّ علم العلل علمٌ متكامل الأسس والقواعد، قائم على منهج مقعَّد بأصول، مدعم بقرائن وأقوال الراسخين من أهل العلم.

٤- اتفاق أئمة علم العلل في أصول هذا الفن وقواعده العامة، وقد ظهر ذلك من خلال جمع أقوالهم في الحديث الواحد، وما يقع بينهم من الاختلاف إنما هو في الفروع والجزئيات بسبب ما يظهر لهم من قرائن الجرح والتعديل.

٥- الحاجة الملحة إلى الاطلاع على مناهج الأئمة في التعليل، وقد حرصت عليه قبل البدء بكتابة البحث، ليكون استشهادي بأقوالهم في الجمع أو الإعلال أو الترجيح عن فهم ودراية.

٦- جمع أقوال الأئمة في إعلال الحديث الواحد جعلني أتأمل فيها وأعقد مقارنة بينها ثم أجتهد في الترجيح والحكم يدور في ذلك مع القرائن.

٧- أن جمع الأحاديث المختلف فيها والمعلّة في باب من الأبواب الفقهية لا يمكن الاعتماد فيه على البرامج الحاسوبية؛ لاختلاف ألفاظ الحديث ولعدم إيراد ابن أبي حاتم الحديث كاملاً فقد يظنه الناظر فيه أحياناً حديثا آخر، لذا جمعت الأحاديث من خلال استقراء مصادر السنة الأصلية الصحاح والسنن والمسانيد وكتب التراجم والشروح والمشكل ثم استبعدت ما ذكره ابن أبي حاتم في كتابه ((العلل)).

٨- تضمنت الدراسة (١٢٧) حديثًا، وقد تبيَّن لي بعد دراستها أن الحكم النهائي على الوجه الراجح كانت نتائجه على النحو التالي:

أ- (٤٧) حديثًا صحيحًا (١٣) منها في الصحيحين، وانفرد البخاري بحديث واحد، ومسلم بـ (٦) أحاديث، والبقية (٢٧) حديثًا مما صحَّ خارج الصحيحين.

ب- (٥) منها أحاديث صحيحة لغيرها.

ج- (١٤) منها أحاديث حسنة لذاتها.

د- (١٢) منها أحاديث حسنة لغيرها.

هـ- (٤٣) منها أحاديث ضعيفة.

و- (٦) منها أحاديث شديدة الضعف أو منكرة.

أما التوصيات حول الموضوع فهي:

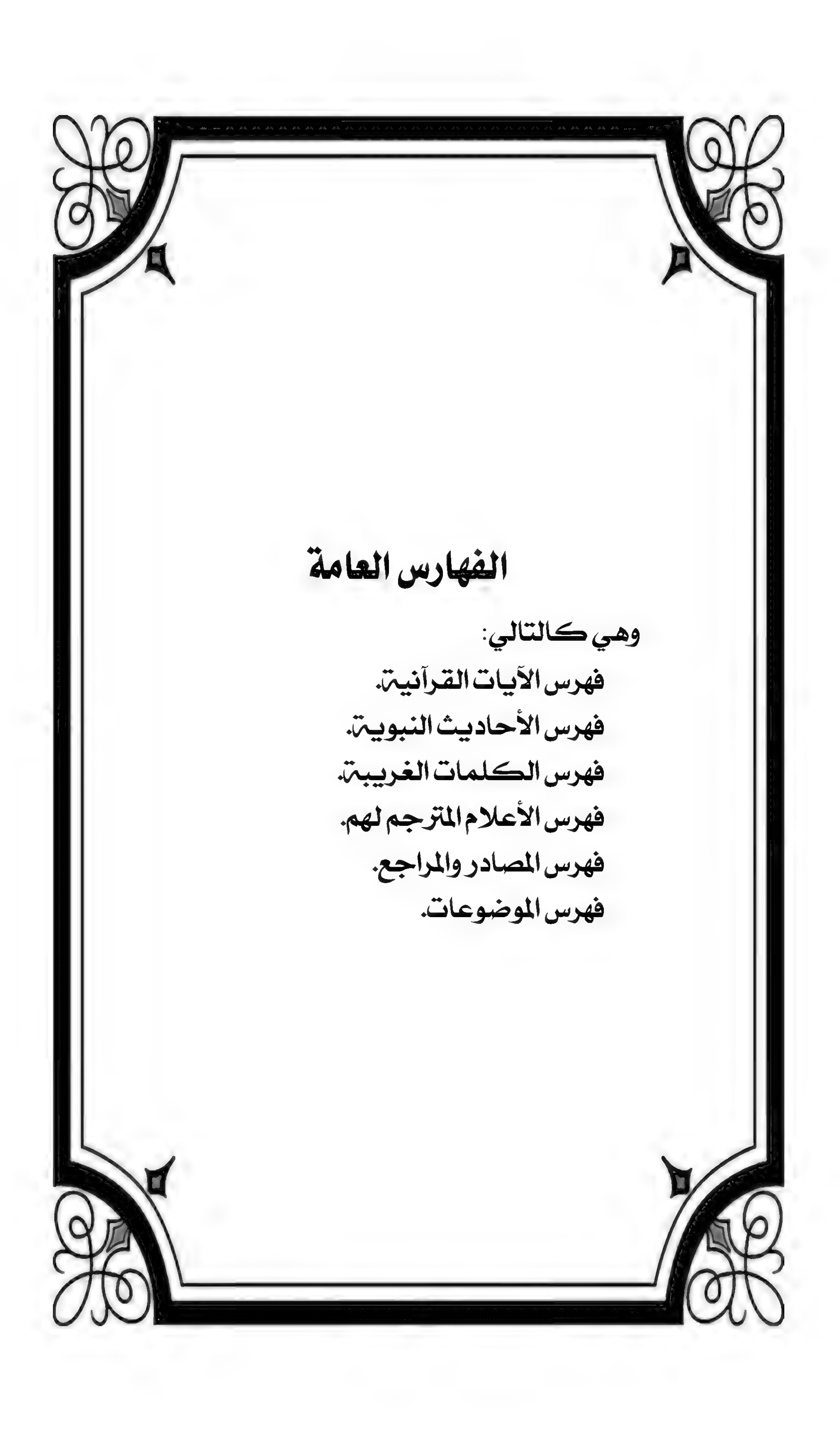
١-استكمال المشروع في بقية الأبواب الفقهية؛ فهناك أحاديث كثيرة لم يذكرها ابن أبي حاتم في كتابه: ((العلل)) وهي جديرة بالدراسة.

٢-العناية بدراسة مناهج الأئمة الحفاظ من خلال جمع أحكامهم على الأحاديث ودراستها والموازنة بينها.

٣-الحرص على جمع أقوال أئمة هذا الفن الأوائل على الأحاديث تصحيحاً وتعليلاً ؛ إذ بقي جزء منها ليس بالقليل مبثوثاً في بطون الكتب في غير مظان وجودها.

٤-الحذر من العجلة في الحكم على الحديث بالصحة بظاهر السند، بدون بحث عن علة محتملة، خصوصاً مع غرابة المتن أو تأخر المصدر.

والحمد لله ذي الفضل والإكرام على إتمام هذا البحث؛ فله الحمد أوّلًا وآخرًا، وصلى الله وسلّم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



الفهارس العامة

وهي كالتالي:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث النبوية.

فهرس الكلمات الغريبة.

فهرس الأعلام المترجم لهم.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
البقرة		
﴿ ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ وَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡفَحۡشَآءِ ﴾	٢٦٨	١٠٢
الأنفال		
﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾	٦٧	٥٦٨
التوبة		
: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ ﴾	٣٤	٢٦٨
الحجر		
﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾	١٦	٣
مريم		
﴿ وَرَفَعۡنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴾	٥٧	٧٠٠
الحج		
﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمۡ ظُلِمُواْۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصۡرِهِمۡ لَقَدِيرٌ ﴾	٣٩	١٩٩
السجدة		
﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمۡ عَنِ ٱلۡمَضَاجِعِ يَدۡعُونَ رَبَّهُمۡ خَوۡفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴾	١٦	٦٠١
الفتح		
﴿ إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحًا مُّبِينًا ﴾	١	٦٧١
﴿ لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾	١٨	٢٧٧

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الصفحة
أَيْ عَبَّاسُ، نَادِ أَصْحَابَ السَّمُرَةِ	٦٤٢
أُتِيَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ وَنَحْنُ عِنْدَهُ، فَقِيلَ لَهُ تُوُفِّيَ فُلَانٌ وَتَرَكَ دِينَارَيْنِ أَوْ دِرْهَمَيْنِ فَقَالَ "كَيَّتَانِ	٥٣٦
أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ وغزوت معه وأصبت ظهرا	٥٤٨
أَجِيزُوا الوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ	٤٨٤
أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ الجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ الْبَحْرَيْنِ، وَأَخَذَهَا عُمَرُ مِنْ فَارِسَ، وَأَخَذَهَا. عُثْمَانُ مِنْ بَرْبَرَ	١٨١
أَخْرِجُوا المشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ العَرَبِ	٤٨٤
أَدْرَكْتُ يَوْمَ بَدْرٍ صَرِيعًا، قَالَ وَمَعِي سَيْفٌ لِي فَجَعَلْتُ أَضْرِبُهُ، وَلَا يُحَيِّكُ فِيهِ وَمَعَهُ سَيْفٌ لَهُ فَضَرَبْتُ يَدَهُ، فَوَقَعَ السَّيْفُ فَأَخَذْتُهُ ثُمَّ كَشَفْتُ الْمِغْفَرَ عَنْ رَأْسِهِ فَضَرَبْتُ عُنُقَهُ	٤٥٥
إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، فَالْقَاتِلُ، وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ	٤٠٥
إِذَا تَوَاجَهَ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُرِيدُ قَتْلَ صَاحِبِهِ، فَهُمَا فِي النَّارِ	٣٨٥
إذا وجدتم الرجل قد غل فاحرقوا متاعه واضربوه	٢٧، ٦٨٩
أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللهِ صَابِرًا مُحْتَسِبًا مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ، أَيُكَفِّرُ اللهُ عَنِّي سَيِّئَاتِي؟ قَالَ نَعَمْ، إِلَّا الدَّيْنَ، سَارَّنِي بِهِ جِبْرِيلُ آنِفًا	٥٠٢
ارموا أهل صنع، من بلغ العدو بسهم، رفعه الله به درجة	٣٤٨
ارْمُوا بَنِي إِسْمَاعِيلَ، فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا ارْمُوا، وَأَنَا مَعَ بَنِي فُلَانٍ قَالَ فَأَمْسَكَ أَحَدُ الفَرِيقَيْنِ بِأَيْدِيهِمْ	٢٤٩
ارْمُوا مَنْ بَلَغَ الْعَدُوَّ بِسَهْمٍ رَفَعَهُ اللهُ بِهِ دَرَجَةً	٣٤٧
ارْمُوا وَأَنَا مَعَ ابْنِ الْأَدْرَعِ فَأَمْسَكَ الْقَوْمُ قِسِيَّهِمْ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ كُنْتَ مَعَهُ غَلَبَ. قَالَ ارْمُوا وَأَنَا مَعَكُمْ كُلِّكُمْ	٢٤٦

طرف الحديث	الصفحة
ثَلَاثَةٌ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ، وَثَلَاثَةٌ يُبْغِضُهُمُ اللَّهُ، يُحِبُّ اللَّهُ رَجُلًا كَانَ فِي قَوْمٍ فَأَتَاهُمْ سَائِلٌ يَسْأَلُهُمْ بِوَجْهِ اللَّهِ لَا يَسْأَلُهُمْ بِقَرَابَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فَيُخَلُّوا عَنْهُ	٣٩٣
ثم كسي مائة حُلَّةٍ لو جُعِل بين أُصْبُعَيْه لوَسِعَتْهُ ليس من نسج بني آدم، ولكن من نَبْتِ الجنة	٦٧
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا القِتَالُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَإِنَّ أَحَدَنَا يُقَاتِلُ غَضَبًا	٣٦١
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْت إِنْ ضَرَبْتُ بِسَيْفِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ صَابِرًا مُحْتَسِبًا	٢٣٩
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ صَابِرًا مُحْتَسِبًا مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ، أَيُكَفِّرُ اللَّهُ عَنِّي سَيِّئَاتِي؟	٥٠٢
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ الرَّجُلُ يَأْتِينِي فَيُرِيدُ مَالِي، قَالَ ذَكِّرْهُ بِاللَّهِ قَالَ فَإِنْ لَمْ يَذَّكَّرْ؟ قَالَ فَاسْتَعِنْ عَلَيْهِ مَنْ حَوْلَكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ	٢٢٧
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ مَالِي؟ قَالَ فَلَا تُعْطِهِ مَالَكَ	٢٣٠
جَاءَ رِعْيَةُ السُّحَيْمِيُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ أُغِيرَ عَلَى وَلَدِي وَمَالِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ" أَمَّا الْمَالُ فَقَدِ اقْتُسِمَ	١٦٨
جَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُرِينَا مَصَارِعَ الْقَوْمِ لَيْلَةَ بَدْرٍ، هَذَا مَصْرَعُ فُلَانٍ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَهَذَا مَصْرَعُ فُلَانٍ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ	٢٣١
حَجَّةٌ لِمَنْ لَمْ يَحُجَّ خَيْرٌ مِنْ عَشْرِ غَزَوَاتٍ، وَغَزْوَةٌ لِمَنْ قَدْ حَجَّ خَيْرٌ مِنْ عَشْرِ حِجَجٍ وَغَزْوَةٌ فِي الْبَحْرِ خَيْرٌ مِنْ عَشْرِ غَزَوَاتٍ فِي الْبَرِّ	٨٥
حُرِّمَ عَلَى عَيْنَيْنِ أَنْ تَنَالَهُمَا النَّارُ عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ	٣٢١
حُرِّمَتِ النَّارُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَعْيُنَ عَيْنٍ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ، وَعَيْنٍ غَضَّتْ عَنْ مَحَارِمِ اللهِ	٣١٦
حُرِّمَتِ النَّارُ عَلَى عَيْنٍ دَمَعَتْ أَوْ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ، وَحُرِّمَتِ النَّارُ عَلَى عَيْنٍ سَهِرَتْ فِي سَبِيلِ اللهِ	٦١١

طرف الحديث	الصفحة
شَهِدْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُنَفِّلُ الثُّلُثَ فِي بَدْأَتِهِ	٢٨٤
شهدت مع رسول الله ﷺ يوم حنين فَلَزِمْتُ أَنَا وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَلَمْ نُفَارِقْهُ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى ب	٦٤٢
شهدْنا الحُديبية مع رسولِ الله ﷺ، فلما انصرفْنا عنها إذا الناسُ يَهُزُّونَ الأباعِرَ	٦٧١
شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَدَّعِي الإِسْلاَمَ هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ ،	١٢٠
الشَّهِيدُ مَنْ لَوْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ دخل الجنة	١٥٣
الشيطان يهم بالواحد والاثنين فإذا كانوا ثلاثة لم يهتم بهم	٢٥٠
طَعْنُ أَعْدَائِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَفِي كُلٍّ شَهَادَةٌ	٤٨٥
عَبَّأَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِبَدْرٍ لَيْلاً	٣٠٧
عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ رَجُلَيْنِ رَجُلٌ فَارِشٌ فِرَاشَهُ وَلِحَافَهُ مِنْ بَيْنِ حِبِّهِ وَأَهْلِهِ قَامَ إِلَى صَلَاتِهِ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدِي	١٠٠
عَشْرٌ مُبَاحٌ لِلْمُسْلِمِينَ فِي مَغَازِيهِمُ الْعَسَلُ، وَالْمَاءُ، وَالشَّرَابُ، وَالْخَلُّ، وَالْمِلْحُ، وَالزَّيْتُ، وَالْحَجَرُ	٤٣٥
عَلَيْكُمْ بِالرَّمْيِ فَإِنَّهُ خَيْرٌ أَوْ مِنْ خَيْرِ لَهْوِكُمْ	٧٤
عَنْهُمَا أَنَّ جَيْشًا غَنِمُوا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا وَعَسَلًا فَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمُ الْخُمُسُ	٢١١
عَيْنَانِ لَا تَمَسُّهُمَا النَّارُ عَيْنٌ بَاتَتْ تَكْلَؤُ الْمُسْلِمِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ بَكَتْ فِي خَلَاءٍ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ	٣٢١
غَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا	٥٠٨
غزا رسول الله ﷺ غزوة الفتح فتح مكة ثم خرج رسول الله ﷺ بمن معه من المسلمين فاقتتلوا بحنين فنصر الله دينه والمسلمين	٦١٨

طرف الحديث	الصفحة
الْغَزْوُ غَزْوَانِ فَأَمَّا مَنِ ابْتَغَى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ وَأَطَاعَ الْإِمَامَ وَأَنْفَقَ الْكَرِيمَةَ، وَيَاسَرَ الشَّرِيكَ، وَاجْتَنَبَ الْفَسَادَ	٣٥٦
غَزْوَةٌ فِي الْبَحْرِ مِثْلُ عَشْرِ غَزَوَاتٍ فِي الْبَرِّ، وَالَّذِي يَسْدَرُ فِي الْبَحْرِ كَالْمُتَشَحِّطِ فِي دَمِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ	٨٨
غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سِتَّ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الجَرَادَ	٦٦٠، ٦٦١
غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّ، أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، فَكُنَّا نَأْكُلُهُ مَعَهُ	٦٦٠، ٦٦٢
غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الجَرَادَ	٦٦٠، ٦٦١
غَزَوْنَا مَعَ أَبِي رُوَيْفِعٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَغْرِبَ، فَافْتَتَحَ قَرْيَةً فَقَامَ خَطِيبًا فَقَالَ إِنِّي لَا أَقُولُ فِيكُمْ إِلَّا مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِينَا يَوْمَ	٥٩٠
غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ فَكُنَّا نَأْكُلُ الْجَرَادَ	٦٦٠، ٦٦١
غَزَوْنَا معَ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فلَقِيْنَا عدوَّنَا، فقامَ، فحَمِدَ اللهَ وأثْنَى عليهِ فقالَ يَا أيُّها النَّاسُ إنّكُم قَدْ أَصْبَحْتُمْ، وَ عَلَيْكُمْ مِنَ اللهِ نِعمٌ خَضْراءُ وصَفْراءُ وحَمْراءُ	٦٥
غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ فَنَزَلْنَا مَنْزِلًا فِيهِ ضِيقٌ فَضَيَّقَ النَّاسُ فَقَطَعُوا الطَّرِيقَ فَنَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَنْ ضَيَّقَ مَنْزِلًا أَوْ قَطَعَ طَرِيقًا فَلَا جِهَادَ لَهُ	٤٦٦
فَأَهْدَى رِفَاعَةُ بْنُ زَيْدٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُلَامًا أَسْوَدَ، يُقَالُ لَهُ مِدْعَمٌ. فَوَجَّهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى وَادِي الْقُرَى	٧١٦
فَحَقٌّ عَلَى اللهِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَخَرَّ مِنْ دَابَّتِهِ فَمَاتَ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ، وَإِنْ لَسَعَتْهُ الدَّابَّةُ فَمَاتَ	٤٢٤
فصلى بمكة الظهر يوم النحر	٧١٢
فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُفِيضُ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُصَلِّي الظُّهْرَ بِمِنًى وَيَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ	٧١٢

فهرس الكلمات الغريبة

فهرس الأعلام المترجم لهم

ثبت المصادر والمراجع

١- **الإبانة الكبرى**: لأبي عبد الله عبيد الله بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (المتوفى: ٣٨٧هـ)، تحقق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

٢- **إتحاف الخيرة المهرة**: لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ) تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٣- إتح**اف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**: لأبي الفضل أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، نشر وزارة الشؤون الإسلامية، بالتعاون مع الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى/١٤١٥هـ.

٤- **الآثار**: لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري (المتوفى: ١٨٢هـ)، تحقيق: أبي الوفا، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت.

٥- **الآثار**: لمحمد بن الحسن للإمام الحافظ أبي عبد الله مُحَمَّد بن الحسن الشيباني، تحقيق: أبي الوفا الأفغاني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان.

٦- إثبات **عذاب القبر وسؤال الملكين**: لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) تحقيق: شرف محمود القضاة، الناشر: دار الفرقان - عمان الأردن، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ.

٧- **الأجوبة عما أشكل الدارقطني على مسلم** : للحافظ أبي مسعود بن مُحَمَّد بن عبيد الدمشقي تحقيق: ابراهيم بن علي بن مُحَمَّد آل كليب الناشر : دار الوراق للنشر والتوزيع الطبعة الأولى سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٨- **الآحاد والمثاني**: لابن أبي عاصم الشيباني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية في الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١١ هـ.

٩- **الأحاديث التي خولف فيها مالك** : لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ابن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) تحقيق: أبو عبد الباري رضا بن خالد الجزائري الناشر: مكتبة الرشد — الرياض الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

١٠- **الأحاديث الطوال للطبراني:** لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي الناشر: مكتبة الزهراء — الموصل الطبعة: الثانية، ١٤٠٤ — ١٩٨٣.

١١- **الأحاديث المختارة:** لضياء الدين مُحَمَّد بن عبدالواحد المقدسي، دراسة وتحقيق: أ.د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، نشر: : مكتبة الأسدي بمكة المكرمة، الطبعة الخامسة.

١٢- **أحكام القرآن:** لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: مُحَمَّد صادق القمحاوي - عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف، الناشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت، تاريخ الطبع: ١٤٠٥ هـ.

١٣- **أحكام أهل الملل والردة من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل:** لأبي بكر أحمد بن مُحَمَّد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

١٤- **الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم:** الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١٥- **أحوال الرجال:** لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، حققه وعلق عليه: السيد صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

١٦- **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه:** لأبي عبدالله مُحَمَّد بن إسحاق الفاكهي، تحقيق: عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، دار خضر - بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٤هـ.

١٧- **اختلاف الحديث** : للشافعي أبي عبد الله مُحَمَّد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ) الناشر: دار المعرفة — بيروت سنة النشر: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٨- **الأدب المفرد:** للإمام البخاري، بتخريجات وتعليقات أبي عبدالرحمن مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، نشر: دار الصديق ومؤسسة الريان، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٣٠هـ.

١٩- **الأدب لابن أبي شيبة:** لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، تحقيق: د. مُحَمَّد رضا القهوجي، الناشر: دار البشائر الإسلامية – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

٢٠- **الأربعون على مذهب المتحققين من الصوفية:** لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

٢١- **الأربعون في الحث على الجهاد** : لثقة الدين، أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ) الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي الكويت.

٢٢- **إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني** : لأبي الطيب نايف بن صلاح ابن علي المنصوري قدم له: د سعد بن عبد الله الحميد راجعه ولخص أحكامه وقدم له: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي الناشر: دار الكيان - الرياض، مكتبة ابن تيمية – الإمارات.

٢٣- **الإرشاد:** لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ) تحقيق: د. مُحَمَّد سعيد عمر إدريس الناشر: مكتبة الرشد – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ) تحقيق: د. مُحَمَّد سعيد عمر إدريس الناشر: مكتبة الرشد – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٢٤- **الاستذكار:** الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار: لابن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر: دار قتيبة بدمشق، ودار الوعي بحلب، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٢٥- **الاستيعاب:** لابن عبد البر النمري القرطبي، المحقق: علي مُحَمَّد البجاوي، نشر: دار الجيل ببيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ.

٢٦- **أسد الغابة**: لعز الدين أبي الحسن علي بن مُحَمَّد ابن الأثير الجزري، تحقيق: علي مُحَمَّد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، طبعة: دار الكتب العلمية بيروت.

٢٧- **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى**: لعلي بن (سلطان) مُحَمَّد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، المحقق: مُحَمَّد الصباغ، الناشر: دار الأمانة / مؤسسة الرسالة — بيروت.

٢٨- **الأسماء والصفات**: لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن مُحَمَّد الحاشدي قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي الناشر: مكتبة السوادي، جدة – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.

٢٩- **الإصابة في تمييز الصحابة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى سنة: ١٤٢٩هـ.

٣٠- **أطراف الغرائب والأفراد**: لأبي الفضل مُحَمَّد بن طاهر المقدسي، تحقيق: جابر بن عبدالله السريع، دار التدمرية، الطبعة الأولى سنة: ١٤٢٨هـ.

٣١- **اعتلال القلوب**: لأبي بكر مُحَمَّد بن جعفر بن مُحَمَّد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: حمدي الدمرداش، الناشر: نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة-الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م

٣٢- **الأفراد**: لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن مُحَمَّد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: بدر البدر، الناشر: دار ابن الأثير – الكويت (ضمن مجموع فيه من مصنفات ابن شاهين) الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.

٣٣- **الإقناع**: لأبي بكر مُحَمَّد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ.

٣٤- **إكمال تهذيب الكمال**: لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن مُحَمَّد - أبو مُحَمَّد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٥- **الأُمُّ**: لأبي عبدالله مُحَمَّد بن إدريس الشافعي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، دار الفكر بيروت، الطبعة الثانية: سنة: ١٤٠٣هـ.

٣٦- **أمالي ابن منده**: رواية ابن حيويه، ليحيى بن عبد الوهاب بن مُحَمَّد ابن إسحاق بن مُحَمَّد بن يحيى العبدي الأصبهاني، أبو زكريا، ابن منده (المتوفى: ٥١١هـ)، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤.

٣٧- **أمالي المحاملي - رواية ابن يحيى البيع** - لأبي عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي المحاملي (المتوفى: ٣٣٠هـ)، تحقيق: د. إبراهيم القيسي، الناشر: المكتبة الإسلامية، دار ابن القيم - عمان - الأردن، الدمام، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ.

٣٨- **الأمالي المطلقة**: لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، تحقيق/ حمدي السّلفيّ، المكتب الإسلاميّ-بيروت، ط١/١٤١٦هـ.

٣٩- **الأمالي**: لعبد الملك بن مُحَمَّد بن عبدالله بن بشران، ضبطه: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ.

٤٠- **الإمام في بيان أدلة الأحكام**: لأبي مُحَمَّد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (المتوفى: ٦٦٠هـ) تحقيق : رضوان مختار بن غربية الناشر: دار البشائر الإسلامية — بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤١- **الأموال**: لأبي أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه (المتوفى: ٢٥١هـ تحقيق: د. شاكر ذيب فياض، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٤٢- **الأموال**: لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ) تحقق: خليل مُحَمَّد هراس الناشر: دار الفكر. - بيروت.

٤٣- **الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة**: لعلاء الدين بن قليط مغلطاي (المتوفى: ٧٦٢)، تحقيق: السيد عزت المرسي، وإبراهيم إسماعيل القاضي، ومجدي عبد الخالق الشافعي، إشراف: مُحَمَّد عوض المنقوش، مكتبة الرشد، الرياض.

٤٤- **الأنساب**: لعبد الكريم بن مُحَمَّد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

٤٥- **الأنوار في شمائل النبي المختار**: لمحيي السنة، أبي مُحَمَّد الحسين بن مسعود بن مُحَمَّد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم اليعقوبي، الناشر: دار المكتبي – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

٤٦- **الأهوال**: لأبي بكر عبد الله بن مُحَمَّد القرشي، المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، المطبوع من ضمن موسوعة الإمام ابن أبي الدنيا، طبعة: المكتبة العصرية بيروت سنة: ١٤٢٩.

٤٧- **الأوائل**: لأحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني/ تحقيق: مُحَمَّد بن ناصر العجمي/ دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.

٤٨- **الأوائل**: لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: مُحَمَّد شكور بن محمود الحاجي أمرير، الناشر: مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٤٩- **الأوسط في السنن والاجماع والاختلاف**: لأبي بكر مُحَمَّد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ) تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن مُحَمَّد حنيف الناشر: دار طيبة - الرياض – السعودية الطبعة: الأولى - ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.

٥٠- **الأوهام التي في مدخل أبي عبد الله الحاكم النيسابوري**: لأبي مُحَمَّد عبد الغني بن سعيد بن علي بن بشر بن مروان الأزدي المصري (المتوفى: ٤٠٩هـ)، تحقيق مشهور حسن الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٥١- **الإيمان لابن منده:** لأبي عبد الله مُحَمَّد بن إسحاق بن مُحَمَّد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ) تحقيق: د. علي بن مُحَمَّد بن ناصر الفقيهي الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٦.

٥٢- **البحر الزخار:** لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزارا، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى بدأت سنة: ١٤٠٨هـ، وانتهت سنة: ١٤٣٠هـ.

٥٣- **البداية والنهاية:** لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: د. عبدالله التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع في القاهرة، الطبعة الأولى سنة: ١٤١٩ هـ.

٥٤- **بذل الماعون في فضل الطاعون:** لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: أحمد عصام عبد القادر الكاتب، دار العاصمة، الرياض.

٥٥- **البر والصلة:** (عن ابن المبارك وغيره): لأبي عبد الله الحسين بن الحسن بن حرب السلمي المروزي (المتوفى: ٢٤٦هـ)، تحقيق: د. مُحَمَّد سعيد بخاري، الناشر: دار الوطن – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٥٦- **البر والصلة:** لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق وتعليق: عادل عبد الموجود، علي معوض، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٥٧- **البعث والنشور:** لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عامر أحمد حيدر، الناشر: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٥٨- **بغية الباحث:** لأبي بكر الهيثمي، تحقيق: د. حسين أحمد الباكري، نشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ.

٥٩- **بيان الوهم والإيهام:** للحافظ ابن القطان الفاسي أبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن عبدالملك، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، نشر: دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى سنة: ١٤١٨هـ.

٦٠- **البيتوتة:** لمحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني، أبي العباس السراج، الثقفي مولاهم (المتوفى: ٣١٣هـ)، تحقيق وشرح: أبو الأشبال الزهيري حسن بن أمين بن المندوه، الناشر: دار الريان للتراث، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م.

٦١- **تاريخ ابن معين برواية الدوري:** ليحيى بن معين أبي زكريا، تحقيق: د. أحمد مُحَمَّد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٦٢- **تاريخ ابن معين رواية الدارمي:** لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن، تحقيق: د. أحمد مُحَمَّد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، ١٤٠٠هـ.

٦٣- **تاريخ ابن معين رولية ابن محرز:** لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ) تحقق: مُحَمَّد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٦٤- **تاريخ أبي زرعة الدمشقي:** لأبي زرعة عبدالرحمن بن عمرو الدمشقي النصري (المتوفى: ٢٨١هـ)، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني.

٦٥- **تاريخ أسماء الثقات:** لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن مُحَمَّد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ) تحقيق: صبحي السامرائي الناشر: الدار السلفية – الكويت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.

٦٦- **تاريخ أصبهان (ذكر أخبار أصبهان):** للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. تحقيق: سيد كسروي حسن. دار الكتب العلمية – بيروت . ط١/١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٦٧- **تاريخ الإسلام:** لشمس الدين مُحَمَّد بن أحمد الذهبي تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري،، طبعة: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية من سنة: ١٤٢٢-١٤٢٤هـ.

٦٨- **تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطّبريّ):** لأبي جعفر محمّد بن جرير الطّبريّ ٣١٠هـ، دار الكتب العلميّة–بيروت، ط٢/١٤٠٨هـ.

٦٩- **التاريخ الأوسط**: للإمام البخاري، تحقيق: تيسير بن سعد أبو حميد، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى سنة: ١٤٢٦هـ.

٧٠- **تاريخ الدارمي**: لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ) تحقق: د. أحمد مُحَمَّد نور سيف الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.

٧١- **التاريخ الكبير** : لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن طبع تحت مراقبة: مُحَمَّد عبد المعيد خان.

٧٢- **التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة**: لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر (القاهرة)، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ.

٧٣- **تاريخ بغداد** : لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

٧٤- **تاريخ جرجان**: لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي (المتوفى: ٤٢٧هـ)، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠١هـ.

٧٥- **تاريخ دمشق لابن عساكر**: للإمام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر في بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ.

٧٦- **تاريخ معرفة الثقات**: للحافظ أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، بترتيب الهيثمي، تعليق: الدكتور عبد المعطي قلعجي، طبعة: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ.

٧٧- **تاريخ واسط**: لأسلم بن سهل الواسطيّ بحشل ٢٩٢هـ، تحقيق/كوركيس عوّاد، عالم الكتب، نشر مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط١/١٤٠٦هـ.

٧٨- **تبصير المنتبه**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) تحقيق: مُحَمَّد علي النجار مراجعة: علي مُحَمَّد البجاوي الناشر: المكتبة العلمية، بيروت – لبنان.

٧٩- **التجريد** : لأحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي، زين الدين الزبيدي (المتوفى: ٨٩٣هـ) اعتنى به وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، كسرى صالح العلي الناشر: مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق – سوريا الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

٨٠- **تجريد أسماء الصحابة**: لشمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٨١- **تحفة الأحوذي**: للحافظ مُحَمَّد بن عبد الرحمن المباركفوري، طبعة: دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ.

٨٢- **تحفة الأشراف**: لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ.

٨٣- **تحفة التحصيل**: لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبي زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ) تحقيق: عبد الله نوارة، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض.

٨٤- **التحقيق في مسائل الخلاف**: لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزي (المتوفى : ٥٩٧هـ)، تحقيق : مسعد عبد الحميد مُحَمَّد السعدني، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة : الأولى ، ١٤١٥هـ

٨٥- **تخريج أحاديث إحياء علوم الدين**: لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥

٨٦- **تدريب الراوي**: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق: أبو قتيبة نظر مُحَمَّد الفاريابي الناشر: دار طيبة.

٨٧- **تذكرة الحفاظ**: للإماكم الذهبي، صحح عن النسخة القديمة المحفوظة في مكتبة الحرم المكي، تصحيح الشيخ: لعبدالرحمن بن يحي المعلمي، الناشر: مُحَمَّد أمين دمج، طبعة: داري الكتب العلمية بيروت. : للإمام الذهبي، صحح عن النسخة القديمة المحفوظة في مكتبة الحرم المكي، تصحيح الشيخ: عبدالرحمن بن يحي المعلمي، الناشر: مُحَمَّد أمين دمج، طبعة: داري الكتب العلمية بيروت.

٨٨- **ترتيب الأمالي الخميسية للشجري**: ليحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني (المتوفى: ٤٩٩هـ)، تحقيق: مُحَمَّد حسن مُحَمَّد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٨٩- **الترغيب والترهيب** : لعبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو مُحَمَّد، زكي الدين المنذري (المتوفى: ٦٥٦ هـ) ضبط أحاديثه وعلق عليه: مصطفى مُحَمَّد عمارة الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي – مصر (تصوير/ دار إحياء التراث العربي - بيروت) الطبعة: الثالثة، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

٩٠- **الترغيب والترهيب**: لحفص عمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق: صالح أحمد مصلح الوعيل، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى سنة: ١٤١٥هـ.

٩١- **الترغيب والترهيب**: للإمام الحافظ أبي القاسم إسماعيل بن مُحَمَّد بن الفضل الجوزي الأصبهاني المعروف بقوام السنة، اعتنى به: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة: ١٤١٤هـ.

٩٢- **تسمية أصحاب رسول الله ﷺ**: للإمام المحدث مُحَمَّد بن عيسى ابن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، تحقيق: عماد حيدر، دار الجنان، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٦- ١٩٨٦.

٩٣- **تسمية الشيوخ** : لعبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ.

٩٤- **تصحيفات المحدثين** : لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري المتوفى: ٣٨٢هـ) تحقيق: محمود أحمد ميرة الناشر: المطبعة العربية الحديثة — القاهر الطبعة: الأولى، ١٤٠٢.

٩٥- **تعجيل المنفعة** : للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أيمن صالح جندي، طبعة: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة: ١٤١٦هـ.

٩٦- **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس:** لأبي الفضل أحمد بن علي ابن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار — عمان، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م.

٩٧- **تعزية المسلم عن أخيه:** لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، تحقيق: مجدي فتحي السيد، الناشر: مكتبة الصحابة - جدة- الشرقية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ١٩٩١م.

٩٨- **تعظيم قدر الصلاة:** للإمام مُحَمَّد بن نصر المروزِي، تحقيق: د. عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، طبع مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى سنة: ١٤٠٦هـ.

٩٩- **تغليق التعليق على صحيح البخاري:** للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبدالرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي ببيروت، ودار عمار بالأردن، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٠٥هـ.

١٠٠- **تفسير ابن كثير** : لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) تحقيق: سامي بن مُحَمَّد سلامة الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

١٠١- **تفسير القرآن العظيم:** لأبي مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد مُحَمَّد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة لعربية السعودية، الطبعة الثالثة:١٤١٩ هـ.

١٠٢- **تفسير عبد الرزاق:** لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، دراسة وتحقيق: د. محمود مُحَمَّد عبده، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٩هـ

١٠٣- **تفسير غريب القرآن** : لكاملة بنت مُحَمَّد بن جاسم بن علي آل جهام الكواري الناشر: دار بن حزم الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨.

١٠٤- **التفسير من سنن سعيد بن منصور**: لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ) دراسة وتحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٠٥- **التقريب**: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، دار الكتب الحديثة - مصر، الطبعة الثانية عام: ١٣٨٥هـ (مطبوع مع تدريب الراوي للسيوطي). .

١٠٦- **التقييد والإيضاح**: لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان، نشر: مُحَمَّد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٣٨٩هـ.

١٠٧- **التلخيص الحبير** : للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، دراسة وتحقيق: الدكتور مُحَمَّد الثاني بن عمر بن موسى، تخريج وتنسيق: مُحَمَّد أشرف بن عبد المقصود، الناشر: أضواء السلف، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ.

١٠٨- **تلخيص المتشابه في الرّسم**: لأبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغداديّ ٤٦٣هـ، تحقيق/ سُكينة الشّهابيّ، طلاس-دمشق، ط١/١٩٨٥ م.

١٠٩- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** : للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومُحَمَّد عبدالكبير البكري، نشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، سنة: ١٣٨٧هـ.

١١٠- **التمييز** : للإمام مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) تحقيق: د. مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر - المربع – السعودية، الطبعة الثالثة: ١٤١٠هـ.

١١١- **التنكيل**: لعبد الرحمن بن يحيى بن علي بن مُحَمَّد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ) مع تخريجات وتعليقات: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة الناشر: المكتب الإسلامي الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١١٢- **تهذيب الآثار**: لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق سوريا، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١١٣- **تهذيب التهذيب**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: خليل مأمون شيحا وآخرون، طبعة: دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى سنة: ١٤٠١٧هـ.

١١٤- **تهذيب الكمال**: لجمال الدين أبي الحجاج المزي، تحقيق: بشار عواد،، طبعة: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٣هـ.

١١٥- **التوضيح لشرح الجامع الصحيح** : لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ) تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث الناشر: دار النوادر، دمشق — سوريا الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١١٦- **الثقات لابن حبان** : لأبي حاتم مُحَمَّد بن حبَّان البستي، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند، الطبعة الأولى: ١٣٩٣هـ.

١١٧- **الثقات للعجلي** : لأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي الكوفي (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ.

١١٨- **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة** : لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، تحقيق: شادي بن مُحَمَّد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة الأولى: ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

١١٩- **جامع البيان في تأويل القرآن**: لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري، تحقيق: مكتب التحقيق بدار هجر، نشر: دار هجر، الطبعة الأولى.

١٢٠- **جامع التحصيل** : لصلاح الدين بن كيكلدي العلائي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب ببيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٧هـ.

١٢١- **جامع الترمذي**: لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) تحقيق وتعليق: أحمد مُحَمَّد شاكر (جـ ١، ٢)، ومُحَمَّد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) ، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥) الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

١٢٢- **جامع العلوم والحكم**: لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، نشر: دار المعرفة بيروت الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ.

١٢٣- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) تحقيق: د. محمود الطحان الناشر: مكتبة المعارف - الرياض

١٢٤- **الجرح والتعديل**: لأبي مُحَمَّد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي، مصور عن، طبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية الطبعة الأولى، سنة: ١٣٧١هـ.

١٢٥- **جزء ابن فيل**: لأبي طَاهِرٍ الحَسَنُ بن أَحْمَدَ بن إِبْرَاهِيْمَ بن فِيْلٍ البَالِسِيُّ (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: موسى إسماعيل البسيط، الناشر: مطبعة مسودي – القدس، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

١٢٦- **جزء أبي عبد الله العطار**: لأبي عبد الله مُحَمَّد بن مخلد بن حفص العطار الدوري البغدادي (المتوفى: ٣٣١هـ)، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤

١٢٧- **جزء القاضي أبي القاسم الميانجي**: ليوسف بن القاسم بن يوسف بن فارس بن سوار، أبو بكر الميانِجي (المتوفى: ٣٧٥هـ)، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤م.

١٢٨- **جزء القراءة خلف الإمام**: لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) حققه وعلق عليه: الأستاذ فضل الرحمن الثوري، راجعه: الأستاذ مُحَمَّد عطا الله خليف الفوجباني الناشر: المكتبة السلفية الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

١٢٩- **جزء فيه أحاديث أبي عبد الله بن مُحَمَّد بن جعفر بن حيان: (٢٧٤-٣٦٩هـ)**، انتقاء/ أبي بكر أحمد بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن مردويه (٤٠٩-٤٩٨هـ). تحقيق بدر بن عبد الله البدر. مكتبة الرشد- الرياض. ط الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

١٣٠- **جزء فيه أحاديث الحسن بن موسى الأشيب**: المؤلف: أبو علي الحسن بن موسى الأَشيَب البغدادي، القاضي (المتوفى: ٢٠٩هـ)، المحقق: أبو ياسر خالد بن قاسم الردادي، الناشر: دار علوم الحديث - الفجيرة، الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ — ١٩٩٠م.

١٣١- **الجهاد**: لأبي بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الحميد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ.

١٣٢- **الجهاد**: لأبي عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي (المتوفى: ١٨١هـ)، تحقيق: د. نزيه حماد، الناشر: الدار التونسية — تونس، تاريخ النشر: ١٩٧٢م.

١٣٣- **الجوهر النقي (مطبوع على هامش السنن الكبرى للبيهقي)**: لعلاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى الماRديني، أبو الحسن، الشهير بابن التركماني (المتوفى: ٧٥٠هـ) الناشر: دار الفكر.

١٣٤- **حاشية السندي على سنن ابن ماجه**: لمحمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (المتوفى: ١١٣٨هـ)، الناشر: دار الجيل — بيروت.

١٣٥- **حاشية الكوثري على شروط الأئمة الخمسة**: للحافظ أبي بكر الحازمي، تحقيق وتعليق مُحَمَّد زاهد الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، ٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر.

١٣٦- **حديث شعبة بن الحجاج**: لمحمد بن المظفر بن موسى بن عيسى، أبو الحسين البزاز البغدادي (المتوفى: ٣٧٩هـ)، المحقق: صالح عثمان اللحام، الناشر: الدار العثمانية - الأردن / عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٣٧- **حلية الأولياء**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ) الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

١٣٨- **الحنائيات (فوائد أبي القاسم الحنائي)**: لأبي القَاسِمِ الحُسَيْنُ بن مُحَمَّدِ بن إِبْرَاهِيْمَ بن الحُسَيْنِ الدِّمَشْقِيُّ، الحِنَّائي (المتوفى: ٤٥٩هـ)، تخريج: النخشبي، المحقق: خالد رزق محمد جبر أبو النجا، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

١٣٩- **الخراج**: لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري (المتوفى: ١٨٢هـ)، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، سعد حسن محمد، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث.

١٤٠- **خلاصة البدر المُنير**: لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ) الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

١٤١- **الدرر المنتشرة** : لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق: الدكتور محمد بن لطفي الصباغ الناشر: عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود، الرياض.

١٤٢- **الدعاء**: للإمام الحافظ لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دراسة وتحقيق وتخريج: د. محمد سعيد بن محمد حسن البخاري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٠٧هـ.

١٤٣- **دلائل النبوة** : لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٠٥ هـ.

١٤٤- **الديات**: لأبي بكر أحمد بن عمرو أبي عاصم الضحاك النبيل الشيباني،ت/٨٨٧هـ، ت/عبد المنعم زكرياء، ط الأولى: ١٤١٤هـ، - دار الصميعي الرياض -.

١٤٥- **ديوان الضعفاء**: المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: حماد بن مُحَمَّد الأنصاري الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة الطبعة: الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

١٤٦- **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**: لشمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)تحقيق: مُحَمَّد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٤٧- **ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه**: المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن مُحَمَّد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ) تحقيق: حماد بن مُحَمَّد الأنصاري الناشر: مكتبة أضواء السلف - الرياض – السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٤٨- **ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد** : لأبي مُحَمَّد الحسن بن مُحَمَّد بن الحسن بن علي البغدادي الخَلَّال (المتوفى: ٤٣٩هـ)تحقيق: أبو عبد الباري رضا بو شامة الجزائري الناشر: دار ابن القيم - دار ابن عفان الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤م.

١٤٩- **ذم الهوى**: لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: مصطفى عبد الواحد، مراجعة: مُحَمَّد الغزالي

١٥٠- **ذيل الكاشف**: لإسماعيل بن مُحَمَّد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: مُحَمَّد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

١٥١- **ذيل طبقات الحنابلة**: لعبد الرّحمن بن أحمد الحنبليّ ابن رجب ٧٩٥هـ، المعرفة-بيروت.

١٥٢- **رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين وغيرهم**: للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق:سكينة الشهابي، مطبوع في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد٥٤، الجزء الأول، ١٣٩٩هـ.

١٥٣- **الرقة والبكاء**: لأبي عبد الله بن مُحَمَّد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، تحقيق: مُحَمَّد خير رمضان يوسف، دار النشر: دار ابن حزم، بيروت — لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

١٥٤- **زاد المعاد** : لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ /١٩٩٤م.

١٥٥- **الزهد**: لأبي أبو السَّرِي هَنَّاد بن السَّرِي بن مصعب بن أبي بكر بن شبر بن صعفوق بن عمرو بن زرارة بن عدس بن زيد التميمي الدارمي الكوفي (المتوفى: ٢٤٣هـ)، المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي — الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦

١٥٦- **الزهد**: لأبي عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي (المتوفى: ١٨١هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت.

١٥٧- **الزهد**: لأبي عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) وضع حواشيه: مُحَمَّد عبد السلام شاهين الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

١٥٨- **الزهد**: للإمام أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني، تحقيق: عبد العلي بن عبد الحميد الحامد، طبعة: دار الريان القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤٠٨هـ.

١٥٩- **السُّنَّة**: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشّيبانيّ ٢٨٧هـ، تحقيق/محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ - بيروت، ط١/١٤٠٠هـ.

١٦٠- **السُّنَّة**: لأبي بكر أحمد بن محمّد بن هارون الخلّال ٣١١ هـ، تحقيق/ عطيّة الزّهرانيّ، دار الرّاية-الرّياض، ط١/ ١٤١٠هـ.

١٦١- **سنن ابن ماجه**: للإمام المحدث أبي عبد الله، مُحَمَّد بن يزيد القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٦٢- **سنن أبي داود**: لسليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّاجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

١٦٣- **سنن الترمذي** : للإمام المحدث مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٨م.

١٦٤- **سنن الدارقطني**: للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني، تحقيق وتعليق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

١٦٥- **سنن الدارمي**: لأبي مُحَمَّد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ) تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ٢٠٠٠ م.

١٦٦- **السنن الصغرى**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفى: ٤٥٨ه)، تحقيق: مُحَمَّد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى:١٤١٠ه.

١٦٧- **السنن الكبرى**: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

١٦٨- **السنن الكبرى**: لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

١٦٩- **السنن المأثورة للإمام الشافعي**: لإسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبي إبراهيم المزني، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ.

١٧٠- **السنن المأثورة:** إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (المتوفى: ٢٦٤هـ) تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي الناشر: دار المعرفة – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٧١- **سنن النسائي:** لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦

١٧٢- **سنن سعيد بن منصور** : لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ)تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي الناشر: الدار السلفية – الهند الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٢م.

١٧٣- **السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام:** لضياء الدين أبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: أَبي عَبد الله حُسَين بن عُكَاشَة، الناشر: دَارُ مَاجِد عَسيْرِي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٧٤- **سؤالات ابن أبي شيبة:** لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ) المحقق: موفق عبد الله عبد القادر الناشر: مكتبة المعارف – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٤.

١٧٥- **سؤالات ابن الجنيد لابن معين:** لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ) تحقيق: أحمد مُحَمَّد نور سيف دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٧٦- **سؤالات أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني:** للإمام أحمد بن حنبل، دراسة وتحقيق: الدكتور زياد مُحَمَّد منصور، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية، سنة: ١٤٢٣هـ.

١٧٧- **سؤالات أبي داود للإمام أحمد** : لأبي عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) تحقيق: د. زياد مُحَمَّد منصور الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٤١٤.

١٧٨- **سـؤالات أبي عبيـد الآجـري أبا داود السجسـتاني في الجـرح والتعـديل**: لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: مُحَّد علي قاسم العمري، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ. (عند إطلاق العزو إليه؛ فالمراد هذه الطبعة).

١٧٩- **سـؤالات البرقـاني** : أحمـد بـن مُحَّد بـن أحمـد بـن غالـب، أبـو بكـر المعـروف بالبرقـاني (المتوفى: ٤٢٥هـ) تحقيق وتعليق: مجدي السيد ابراهيم الناشر: مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.

١٨٠- **سـؤالات الحـاكم للـدارقطني**: لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر الناشر: مكتبة المعارف – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م.

١٨١- **سؤالات السلمي** : لمحمد بن الحسين بن مُحَّد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ) تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

١٨٢- **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي**: لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبدالقادر، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٤ – ١٩٨٤م.

١٨٣- **سؤالات مُحَّد بـن عثمـان بـن أبي شيبة**: لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ) تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٨٤- **سؤالات مسعود بـن علي السـجزي** (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله مُحَّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري): لأبي عبد الله الحاكم مُحَّد بن عبد الله بن مُحَّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار النشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٨٥- **سؤالات يزيد بن الهيثم لابن معين=** من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، راوية: لأبي خالد الدقاق يزيد بن طهمان، تحقيق: أبي عمر مُحَمَّد بن على الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة النشر، الطبعة الأولى سنة: ١٤٢٩هـ.

١٨٦- **سير أعلام النبلاء:** لشمس الدين أبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

١٨٧- **سيرة ابن إسحاق** (كتاب السير والمغازي: لمحمد بن إسحاق بن يسار المطلبي بالولاء، المدني (المتوفى: ١٥١هـ)، تحقيق: سهيل زكار، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الأولى ١٣٩٨هـ /١٩٧٨م.

١٨٨- **السيرة النبوية لابن هشام:** لعبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبي مُحَمَّد، جمال الدين (المتوفى: ٢١٣هـ)، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة.

١٨٩- **الشذا الفياح:** لإبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى: ٨٠٢هـ) تحقيق: صلاح فتحي هلل الناشر: مكتبة الرشد الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

١٩٠- **شرح السنة:** أبو مُحَمَّد الحسين بن مسعود بن مُحَمَّد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-مُحَمَّد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٩١- **شرح المشكاة:** لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة - الرياض) عدد الأجزاء: ١٣ (١٢ ومجلد للفهارس) (في ترقيم مسلسل واحد) الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

١٩٢- **شرح النووي على صحيح مسلم:** لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٢

١٩٣- **شرح علل الترمذي**: لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد،الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء — الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٩٤- **شرح مشكل الآثار**: لأبي جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م

١٩٥- **شرح معاني الآثار**: لأبي جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن سلامة الطحاوي (المتوفى:٣٢١هـ)، تحقيق: مُحَمَّد زهري النجار، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية: ١٤٠٧هـ.

١٩٦- **الشريعة**: للحافظ أبي بكر الآجري (المتوفى: ٣٦٠)، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميجي، دار الوطن، الرياض-السعودية، الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ.

١٩٧- **شعب الإيمان** للبيهقي: لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي — الهند الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٩٨- **صحيح ابن حبان**: لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، والطبعة: الثانية، ١٤١٤ — ١٩٩٣.

١٩٩- **صحيح ابن خزيمة** : لأبي بكر مُحَمَّد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: د. مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي — بيروت.

٢٠٠- **صحيح الأثر وجميل العبر** : لمحمد بن صامل السُّلَميُّ أستاذ التاريخ الإسلامي المشارك و عبد الرحمن بن جميل قصَّاص الأستاذ المشارك في قسم الدعوة و سعد بن موسى الموسى أستاذ التاريخ الإسلامي المشارك و خالد بن مُحَمَّد الغيث أستاذ التاريخ الإسلامي المساعد الناشر: مكتبة روائع المملكة – جدة الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٢٠١- **صحيح البخاري** : لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

٢٠٢- **صحيح مسلم** : للإمام مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢٠٣- **صفة الجنة وما أعد الله لأهلها من النعيم**: لأبي بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، المحقق: عبد الرحيم أحمد عبد الرحيم العساسلة، راجعه: الدكتور نجم عبد الرحمن خلف، الناشر: دار البشير - مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٢٠٤- **صفة الجنة**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: علي رضا عبد الله، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / سوريا.

٢٠٥- **صفة النار**: لأبي بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، المحقق: مُحَمَّد خير رمضان يوسف، الناشر: دار ابن حزم - لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

٢٠٦- **الضعفاء الصغير**: لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين الناشر: مكتبة ابن عباس الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢٠٧- **الضعفاء الكبير**: لأبي جعفر مُحَمَّد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٠٨- **الضعفاء لابن الجوزي:** لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) تحقيق: عبد الله القاضي الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦.

٢٠٩- **الضعفاء لأبي زرعة:** لأبي زرعة الرازي الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية الطبعة: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢١٠- **الضعفاء والمتروكون للنسائي** : لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) تحقيق : محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي – حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢١١- **الضعفاء والمتروكين للدارقطني** : لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) تحقيق: د. عبد الرحيم مُحَمَّد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٢١٢- **طبقات الحنابلة:** الحسين ابن أبي يعلى، مُحَمَّد بن مُحَمَّد (المتوفى: ٥٢٦هـ) تحقيق مُحَمَّد حامد الفقي الناشر: دار المعرفة – بيروت.

٢١٣- **الطبقات الكبرى:** لأبي عبد الله مُحَمَّد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ) تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٢١٤- **طبقات المحدِّثين بأصبهان والواردين عليّها:** لأبي محمّد عبدالله بن محمّد الأصبهانيّ أبي الشّيخ ٣٦٩هـ، تحقيق/عبدالغفور البلوشيّ، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ط١/١٤٠٧هـ.

٢١٥- **طبقات المدلسين** : لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي الناشر: مكتبة المنار – عمان الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣.

٢١٦- **طبقات النسائي** : لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) تحقيق: مشهور حسن-عبد الكريم الوريكات الناشر: مكتبة المنار - الأردن-الزرقاء الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٢١٧- **طبقات خليفة** : لأبي عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري (المتوفى: ٢٤٠هـ) رواية: أبي عمران موسى بن زكريا بن يحيى التستري (ت ق ٣ هـ) ، مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد الأزدي (ت ق ٣ هـ) تحقيق: د سهيل زكار الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع سنة النشر: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م

٢١٨- **طرح التثريب** : لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، الناشر: الطبعة المصرية القديمة - وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).

٢١٩- **الطيوريات**: من انتخاب الحافظ أبي طاهر السِّلفي (المتوفى: ٥٧٦هـ)، تحقيق: دسمان يحيى معالي وعباس صخر الحسن، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض-السعودية.

٢٢٠- **علل الترمذي الكبير**: لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي تحقيق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية — بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٩

٢٢١- **علل الحديث** : لأبي مُحَمَّد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي ٣٢٧ هـ، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٢٢- **العلل المتناهية** : للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: خليل الميس، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

٢٢٣- **العلل الواردة في الاحاديث النبوية:** لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. ، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٢٤- **العلل لابن المديني** : لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني، البصري، أبي الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ)، تحقيق: مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية: ١٩٨٠م.

٢٢٥- **العلل للدارقطني** : للإمام أبي الحسن عمر بن علي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله (المجلدات ١-١١) الطبعة الأولى: (١٤٠٥-١٤١٦هـ)، دار طيبة، الرياض-السعودية.

٢٢٦- **العلل ومعرفة الرجال** : لأبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، رواية ابنه عبدالله، تحقيق: وصي الله بن مُحَمَّد عباس، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ.

٢٢٧- **العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي:** للإمام أحمد بن حنبل براوية المروذي وغيره، تحقيق: د. وصي الله عباس، طبعة: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ.

٢٢٨- **علوم الحديث** : لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية.

٢٢٩- **عمدة القاري:** لأبي مُحَمَّد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت

٢٣٠- **عمل اليوم والليلة:** تأليف أحمد بن مُحَمَّد ابن السني ت(٣٦٤هـ). تحقيق عبد الرحمن كوثر، دار الأرقم بن أبي الأرقم –بيروت- ط الأولى ١٤١٨هـ.

٢٣١- **عوالي مالك رواية أبي أحمد الحاكم**: لأبي أحمد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي المعروف بالحاكم الكبير (المتوفى: ٣٧٨هـ)، المحقق: مُحَمَّد الحاج الناصر، الناشر: دار الغرب الإسلامي [طبع مع مجموعة من عوالي الإمام مالك]، الطبعة: الثانية ١٩٩٨ م.

٢٣٢- **عوالي مالك رواية أبي اليمن الكندي**: لزيد بن الحسن بن زيد بن سعيد الحميري، من ذي رعين، أبو اليمن، تاج الدين الكندي (المتوفى: ٦١٣هـ)، المحقق: مُحَمَّد الحاج الناصر، الناشر: دار الغرب الإسلامي [طبع مع مجموعة من عوالي الإمام مالك]، الطبعة: الثانية، ١٩٩٨ م

٢٣٣- **عوالي مالك رواية زاهر بن طاهر الشحامي**: المؤلف: زاهر بن طاهر بن مُحَمَّدِ الشحّامي، أبو القاسم (المتوفى: ٥٣٣هـ)، المحقق: مُحَمَّد الحاج الناصر، الناشر: دار الغرب الإسلامي [طبع مع مجموعة من عوالي الإمام مالك]، الطبعة: الثانية، ١٩٩٨ م

٢٣٤- **عوالي مالك رواية سليم الرازي**: لأبي الفَتْح، سليم بن أيوب بن سليم الرازيّ (المتوفى: ٤٤٧هـ)، المحقق: مُحَمَّد الحاج الناصر، الناشر: دار الغرب الإسلامي [طبع مع مجموعة من عوالي الإمام مالك]، الطبعة: الثانية، ١٩٩٨ م

٢٣٥- **عوالي مالك رواية عمر بن الحاجب**: لعمر بن مُحَمَّد بن منصور الأميني، أبو حفص، عز الدين، المعروف بابن الحاجب (المتوفى: ٦٣٠هـ)، المحقق: مُحَمَّد الحاج الناصر، الناشر: دار الغرب الإسلامي [طبع مع مجموعة من عوالي الإمام مالك]، الطبعة: الثانية، ١٩٩٨ م.

٢٣٦- **عون المعبود**: لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: ١٣٢٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ

٢٣٧- **الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس**: للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: بعض طلاب الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٢٣٨- **الغرباء**: لأبي بكر مُحَمَّد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: بدر البدر، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٣٩- **غريب الحديث**: لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (المتوفى:٢٨٥هـ)، تحقيق: سليمان بن إبراهيم العايد، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ.

٢٤٠- **غريب الحديث**: لأبي سليمان حمد بن مُحَمَّد الخطابي ٣٨٨هـ، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم العزباوي، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

٢٤١- **فتح الباب في الكنى والالقاب لابن منده**: لأبي عبد الله مُحَمَّد بن إسحاق بن مُحَمَّد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر مُحَمَّد الفاريابي، الناشر: مكتبة الكوثر - السعودية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

٢٤٢- **فتح المغيث**: للحافظ مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي ومعه متن الألفية للعراقي، تحقيق: عبد الكريم بن عبد الله الخضير ومُحَمَّد بن عبد الله آل فهيد، ط. الأولى ١٤٢٦هـ، مكتبة دار المنهاج، الرياض–السعودية.

٢٤٣- **فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب**: لزكريا بن مُحَمَّد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة: ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٢٤٤- **الفتن وغوئلها**: لأبي عمرو الداني

٢٤٥- **السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها**: لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبي عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: د. رضاء الله بن مُحَمَّد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٤٦- **الفتن**: لنعيم بن حمّاد المروزيّ، ٢٢٨ هـ، تحقيق/سمير الزّهيريّ، مكتبة التّوحيد- القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٤٧- **فتوح البلدان:** لأحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري (المتوفى: ٢٧٩هـ)، الناشر: دار ومكتبة الهلال- بيروت، عام النشر: ١٩٨٨ م.

٢٤٨- **فتوح مصر والمغرب:** لعبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، أبي القاسم المصري (المتوفى: ٢٥٧هـ)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، عام النشر: ١٤١٥ هـ.

٢٤٩- **الفتوحات الربانية على الأذكار النووية:** لمحمد بن علان الصديقي الشافعي الأشعري المكي (المتوفى: ١٠٥٧ هـ)، الناشر: جمعية النشر والتأليف الأزهرية.

٢٥٠- **الفروسية:** مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، الناشر: دار الأندلس - السعودية — حائل، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ - ١٩٩٣ .

٢٥١- **فضائل الصحابة:** لأبي عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) تحقيق: د. وصي الله مُحَمَّد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة — بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٣ — ١٩٨٣م.

٢٥٢- **فضل الجهاد والمجاهدين:** لأَبُي العَبَّاسِ أَحْمَدُ بن عَبْدِ الوَاحِدِ بن أَحْمَدَ المَقْدِسِيُّ، الحَنْبَلِيُّ، المُلَقَّبُ بِالبُخَارِيِّ (المتوفى: ٦٢٣هـ)، تحقيق: مبارك بن سيف الهاجري، الناشر: الدار السلفية، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٥٣- **فضل الرمي وتعليمه:** لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، دراسة وتحقيق وتخريج: الأستاذ الدكتور مُحَمَّد بن حسن بن أحمد الغماري عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى كلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسنة، الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، الطبعة: ١٤١٩ هـ.

٢٥٤- **فضل قيام الليل والتهجد:** المؤلف: أبو بكر مُحَمَّد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: عبد اللطيف بن مُحَمَّد الجيلاني الآسفي، الناشر: دار الخضيري - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٢٥٥- **الفقيه و المتفقه**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، الناشر: دار ابن الجوزي — السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ

٢٥٦- **فوائد أبي مُحَمَّد الفاكهي**: لعبد الله بن مُحَمَّد بن العباس الفاكهي، أبو مُحَمَّد المكي (المتوفى: ٣٥٣هـ)، دراسة وتحقيق: مُحَمَّد بن عبد الله بن عايض الغباني، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

٢٥٧- **الفوائد المنتقاة الحسان الصحاح والغرائب (الخلعيات) —** مخطوط، لعلي بن الحسن بن الحسين بن مُحَمَّد، أبو الحسن الخِلَعي الشافعيّ (المتوفى: ٤٩٢هـ)، رواية: أبو مُحَمَّد عبدالله بن رفاعة بن غدير السعدي، تخريج: أحمد بن الحسن بن الحسين الشيرازي، نسخة الشاملة.

٢٥٨- **الفوائد للحافظ أبي القاسم تمام بن مُحَمَّد الرازي، ٣٣٠-٤١٤هـ** تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد —الرياض، ط الثالثة، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

٢٥٩- **فوائد**: لأبي عثمان سعيد بن مُحَمَّد بن أبي الحسين أحمد بن مُحَمَّد البحيري،النيسابوري ٤٥١هـ، مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم.

٢٦٠- **الفوائد**: لجعفر بن محمّد الفِرْيابِي٣٠١هـ، تحقيق/عبد الوكيل النّدويّ، الدّار السّلفيّة- بومباي.

٢٦١- **فيض القدير**: للمناوي زين الدين مُحَمَّد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى — مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.

٢٦٢- **القاموس** : لمجد الدين أبو طاهر مُحَمَّد بن يعقوب الفيروز آبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: مُحَمَّد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت — لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٢٦٣- **قرائن ترجيح التعديل والتجريح**: لفضيلة الشيخ د. عبد العزيز اللحيدان —رحمه الله-، دار التدمرية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

٢٦٤- **القضاء والقدر**: أبي بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: مُحَمَّد بن عبد الله آل عامر، الناشر: مكتبة العبيكان – الرياض / السعودية، الطبعة الأولى، ١:١٤٠هـ – ٢٠٠٠م.

٢٦٥- **القند في ذكر علماء سمرقند**: لنجم الدين عمر بن مُحَمَّد بن أحمد النسفي، تحقيق: يوسف الهادي، الناشر: دار مرآة التراث طهران، الطبعة الأولى: ١٩٩٩م.

٢٦٦- **قوت المغتذي على جامع الترمذي**: للإمام جلال الدين عبد الرَّحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، تحقيق: ناصر بن مُحَمَّد بن حامد الغريبي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢٤ هـ.

٢٦٧- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**: للإمام الذهبي، تحقيق: مُحَمَّد عوامة، شركة دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٢٦٨- **الكامل في ضعفاء الرجال**: لأبي أحمد بن عدي، تحقيق: د. سهيل زكار، ويحيى مختار غزاوي، دار الفكر للطباعة والنشر في بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٩هـ.

٢٦٩- **كتاب الأمثال في الحديث النبوي**: لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد الناشر: الدار السلفية – بومباي — الهند الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ – ١٩٨٧م.

٢٧٠- **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل**: لأبي بكر مُحَمَّد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد – السعودية — الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٢٧١- **كتاب الفوائد (الغيلانيات)**: لأبي بكر مُحَمَّد بن عبد الله البغدادي الشافعي البزَّاز (المتوفى: ٣٥٤هـ)، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، الناشر: دار ابن الجوزي – السعودية / الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٢٧٢- **كتاب المحاربة من موطأ ابن وهب**: لأبي مُحَمَّد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (المتوفى: ١٩٧هـ)، الناشر: دار الغرب — بيروت، الطبعة: الأولى.

٢٧٣- **كتاب المصاحف:** المؤلف: أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: مُحَمَّد بن عبده، الناشر: الفاروق الحديثة - مصر / القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

٢٧٤- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس:** لإسماعيل بن مُحَمَّد العجلوني الجراحي، تحقيق: يوسف بن محمود الحاج، طبعة: مكتبة العلم الحديث.

٢٧٥- **الكفاية في علم الرواية:** للحافظ الخطيب البغدادي، ط. ١٣٥٧هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن الهند.

٢٧٦- **الكمال في أسماء الرجال:** لأبي مُحَمَّد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، المتوفى سنة ٦٠٠هـ. دراسة وتحقيق شادي بن مُحَمَّد بن سالم آل نعمان، ط: الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية، الكويت عام ١٤٣٧ هـ.

٢٧٧- **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال:** لعلاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي (المتوفى: ٩٧٥هـ)، تحقيق: بكري حياني - صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م

٢٧٨- **الكنى والأسماء:** لأبي بشر مُحَمَّد بن أحمد الدولابي، تحقيق: أبو قتيبة نظر بن مُحَمَّد الفاريابي، ط. ١٤٢١هـ، دار ابن حزم، بيروت لبنان.

٢٧٩- **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات:** للشيخ أبي البركات مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن يوسف الذهبي الشهير بابن الكيال، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفيو طبعة: أهل الحديث الإمارات الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٢٨٠- **اللباب في تهذيب الأنساب:** لأبي الحسن علي بن أبي الكرم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار صادر — بيروت.

٢٨١- **لسان العرب:** لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر — بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٢٨٢- **لسان الميزان:** لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.

٢٨٣- **العوالي:** لأبي مُحَّد عبد الله بن مُحَّد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأَبِي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)، المحقق: مسعد السعدني، الناشر: دار الكتب العلمية [طبع مع ذكر الأقران]، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

٢٨٤- **المتفق والمفترق:** لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور مُحَّد صادق آيدن الحامدي الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٢٨٥- **المجالس العشرة الأمالي:** للحسن الخلال: لأبي مُحَّد الحسن بن مُحَّد بن الحسن بن علي البغدادي الخَلَّال (المتوفى: ٤٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: مجدي فتحي السيد، الناشر: دار الصحابة للتراث، طنطا ، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

٢٨٦- **المجتبى:** لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

٢٨٧- **المجروحين:** لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)تحقيق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي – حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢٨٨- **مجمع الزوائد:** لأبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

٢٨٩- **مجمع بحار الأنوار:** لجمال الدين، مُحَّد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (المتوفى: ٩٨٦هـ)الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الطبعة: الثالثة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.

٢٩٠- **المحدِّث الفاصل بين الرّاوي والواعي**: للحسن بن عبدالرّحمن الرّامهرمزيّ ٣٦٠هـ، تحقيق/محمّد عجاج الخطيب، دار الفكر- بيروت، ط٣/١٤٠٤هـ.

٢٩١- **المحرر في الحديث**: لشمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى : ٧٤٤هـ) تحقيق : د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مُحَمَّد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي الناشر : دار المعرفة – لبنان / بيروت الطبعة : الثالثة ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٢٩٢- **مختصر سنن أبي داود**: للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (المتوفى: ٦٥٦ هـ) تحقيق: مُحَمَّد صبحي بن حسن حلاق (أبو مصعب) [خرج أحاديثه وضبط نصه وعلق عليه ورقم كتبه وأحاديثه وقارن أبوابه مع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف «ووضع حكم المحدث الألباني على الأحاديث» «بطلب من صاحب مكتبة المعارف – الرياض حيث أنه صاحب الحق في ذلك»] الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

٢٩٣- **المختلطين**: لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ) تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٢٩٤- **المخلصيات وأجزاء أخرى**: لأبي طاهر المخلص (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة الأولى: ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

٢٩٥- **المراسيل** : لأبي مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، ١٣٩٧.

٢٩٦- **المراسيل**: لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)تحقيق: شعيب الأرناؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٨.

٢٩٧- **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:** لأبي الحسن عبيد الله بن مُحَمَّد عبد السلام بن خان مُحَمَّد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (المتوفى: ١٤١٤هـ) الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند الطبعة: الثالثة - ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م

٢٩٨- **مرقاة المفاتيح:** لعلي بن سلطان مُحَمَّد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

٢٩٩- **مساوئ الأخلاق ومذمومها:** المؤلف: أبو بكر مُحَمَّد بن جعفر بن مُحَمَّد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه: مصطفى بن أبو النصر الشلبي، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٣٠٠- **مسائل ابن هانئ:** مسائل الإمام أحمد بن حنبل: رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، تحقيق: زهير الشاوش، طبعة: المكتب الإسلامي.

٣٠١- **مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود السجستاني:** لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن مُحَمَّد الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

٣٠٢- **مسائل الإمام أحمد رواية ابن أبي الفضل صالح** : لأبي عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، الناشر: الدار العلمية – الهند.

٣٠٣- **مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله:** لأبي عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ ١٩٨١م

٣٠٤- **مستخرج أبي عوانة** : لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ) تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي الناشر: دار المعرفة – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٣٠٥- **مستخرج الطوسي على جامع الترمذي:** مختصر الأحكام: لأَبي عَلِيٍّ الحسنُ بن عَليّ بن نَصْرٍ الطُّوْسِيُّ، (المتوفى: ٣١٢هـ)، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة — السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ.

٣٠٦- **المستدرك** : لأبي عبد الله الحاكم مُحَّد بن عبد الله بن مُحَّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ — ١٩٩٠م.

٣٠٧- **مسند ابن الجعد:** لعلي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (المتوفى: ٢٣٠هـ) تحقيق: عامر أحمد حيدر الناشر: مؤسسة نادر — بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٠ - ١٩٩٠

٣٠٨- **مسند أبي هريرة** ﷺ: لأبي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيْمُ بن حَرْبٍ العَسْكرِيُّ، السِّمْسَارُ (المتوفى: بعد ٢٨٢هـ) تحقيق: عامر حسن صبري الناشر: دار البشائر الإسلامية [ضمن سلسلة الأجزاء والكتب الحديثية ٣٨] الطبعة: الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٣٠٩- **مسند أبي يعلى:** لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيي بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)تحقيق: حسين سليم أسد الناشر: دار المأمون للتراث — دمشق الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤

٣١٠- **مسند إسحاق بن راهويه:** تحقيق: د. عبدالغفور البلوشي، مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٣١١- **مسند الإمام أبي حنيفة رواية أبي نعيم:** لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: نظر مُحَّد الفاريابي، الناشر: مكتبة الكوثر — الرياض رالطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

٣١٢- **مسند الإمام أحمد:** للإمام أبي عبد الله أحمد بن مُحَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٣١٣- **مسند البزار** : للإمام أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

٣١٤- **مسند الحميدي**: للإمام أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط. الأولى ١٩٩٦م، دار السقا، دمشق-سوريا.

٣١٥- **مسند الإمام الدارمي**: لأبي مُحَمَّد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، درسه وضبط نصوصه وحققها: الدكتور/ مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني،الناشر: (بدون ناشر) (طُبع على نفقة رجل الأعمال الشيخ جمعان بن حسن الزهراني)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

٣١٦- **مسند الروياني**: لأبي بكر مُحَمَّد بن هارون الرُّوياني (المتوفى: ٣٠٧هـ) تحقيق: أيمن علي أبو يماني الناشر: مؤسسة قرطبة – القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٦

٣١٧- **مسند السراج**: لمحمد بن إسحاق السراج الثقفي ت(٣١٣)هـ. تحقيق: إرشاد الحق الأثري. الناشر: إدارة العلوم الأثرية – باكستان. ط١/١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م . مسند الشاشي: لأبي سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البِنْكَثي (المتوفى: ٣٣٥هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ.

٣١٨- **مسند الشافعي** : لابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: أحمد بن سليمان - أبي تميم يَاسر بن إبراهيم، الناشر: مَكتَبَةَ الرُّشْدِ، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٣١٩- **مسند الشاميين**: لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٤

٣٢٠- **مسند الشهاب**: للقاضي أبي عبد الله مُحَمَّد بن سلامة القضاعي تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط. الأولى: ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان.

٣٢١- **مسند الطيالسي**: لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى: ٢٠٤هـ) تحقيق: الدكتور مُحَمَّد بن عبد المحسن التركي الناشر: دار هجر – مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

٣٢٢- **مسند الفاروق لابن كثير**: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) تحقيق: عبد المعطي قلعجي دار النشر: دار الوفاء – المنصورة الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٣٢٣- **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**: للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني ت(٤٣٠)هـ. تحقيق: مُحَمَّد حسن مُحَمَّد حسن الشافعي. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١/١٤١٧هـ ١٩٩٦م .

٣٢٤- **مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز**: المؤلف: لمحمد بن مُحَمَّد بن سليمان بن الحارث الأزدي، أبي بكر الواسطي الباغندي الصغير (المتوفى: ٣١٢هـ)، المحقق: مُحَمَّد عوامة، الناشر: مؤسسة علوم القرآن – دمشق، الطبعة: ١٤٠٤هـ.

٣٢٥- **مسند عبد بن حميد**: لأبي مُحَمَّد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام (المتوفى: ٢٤٩هـ) تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي الناشر: دار بلنسية للنشر والتوزيع الطبعة: الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

٣٢٦- **مسند عمر بن الخطاب** رضي الله عنه: لأبي بكر النجاد، أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس البغدادي (المتوفى: ٣٤٨هـ) تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م

٣٢٧- **مشاهير علماء الأمصار**: لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على ابراهيم الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

٣٢٨- **مشكل الأثار**: لأبي جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري لمصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى - ١٤١٥هـ، ١٤٩٤ م

٣٢٩- **مشيخة ابن شاذان الصغرى:** المؤلف: الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن الحسن ابن مُحَمَّد بن شاذان، أبو علي البَزَّاز (المتوفى: ٤٢٥هـ)، المحقق: عصام موسى هادي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨هـ.

٣٣٠- **مصباح الزجاجة:** لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تحقيق: مُحَمَّد المنتقى الكشناوي، الناشر: دار العربية — بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.

٣٣١- **المصباح المنير:** لأحمد بن مُحَمَّد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية — بيروت.

٣٣٢- **مصنف ابن أبي شيبة:** للإمام أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد — الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩

٣٣٣- **مصنف عبد الرزاق** : لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي الناشر: المجلس العلمي- الهند يطلب من: المكتب الإسلامي — بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٣

٣٣٤- **المطالب العالية:** لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث — السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٣٥- **معالم التنزيل:** تأليف أبي مُحَمَّد الحسين بن مسعود البغوي، ت(٥١٦هـ).تحقيق عبد الله النمر وآخرون،دار طيبة — الرياض- ط عام ١٤١٢هـ.

٣٣٦- **معالم السنن:** وهو شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان حمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، الناشر: المطبعة العلمية — حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.

٣٣٧- **المعجم الأوسط** : لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) تحقيق: طارق بن عوض الله بن مُحَمَّد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسين الناشر: دار الحرمين – القاهر

٣٣٨- **معجم البلدان:** لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.

٣٣٩- **معجم السفر:** لصدر الدين، أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني (المتوفى: ٥٧٦هـ)، المحقق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: المكتبة التجارية – مكة المكرمة

٣٤٠- **معجم الشيوخ:** لأبي الحسين مُحَمَّد بن أحمد الغساني الصيداوي (المتوفى: ٤٠٢هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: مؤسسة الرسالة ، دار الإيمان – بيروت ، طرابلس. الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ.

٣٤١- **معجم الصحابة:** لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (المتوفى: ٣٥١هـ) تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٤١٨

٣٤٢- **معجم الصحابة:** للبغوي أبو القاسم عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد العزيز بن المرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (المتوفى: ٣١٧هـ)، تحقيق: مُحَمَّد الأمين بن مُحَمَّد الجكني، الناشر: مكتبة دار البيان — الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

٣٤٣- **المعجم الصغير:** لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) المحقق: مُحَمَّد شكور محمود الحاج أمرير الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت ، عمان الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥

٣٤٤- **المعجم الكبير:** للإمام سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية — القاهرة، الطبعة: الثانية.

٣٤٥- **المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأَئمَّة النّبل:** لأبي القاسم عليّ بن الحسن الشّافعيّ ابن عساكر ٥٧١هـ، تحقيق/سكينة الشّهابيّ، دار الفكر.

٣٤٦- **معجم شيوخ أبي يعلى**: لأحمد بن علي بن المثنى أبي يعلى الموصلي (ت٣٠٧هـ)/ تحقيق: حسين سليم أسد/ دار المأمون للتراث/ بيروت/ ط١/ ١٤١٠هـ.

٣٤٧- **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**: لأبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني (المتوفى: ٣٧١هـ)، تحقيق: د. زياد مُحَمَّد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ.

٣٤٨- **المعجم لابن الاعرابي**: لأبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن مُحَمَّد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (المتوفى: ٣٤٠هـ) تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٣٤٩- **معجم مقاييس اللغة**: لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٥٠- **المعجم**: لأبي بكر مُحَمَّد بن إبراهيم الأصبهاني المعروف بابن المقرئ ٣٨١هـ، تحقيق/عادل بن سعد، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى/١٤١٩هـ.

٣٥١- **معرفة أصحاب شعبة**: د.مُحَمَّد التركي، دار العاصمة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.

٣٥٢- **معرفة الثقات للعجلي**: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: ٢٦١هـ) تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥م.

٣٥٣- **معرفة الرجال رواية ابن محرز**: لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ) تحقيق: الجزء الأول: مُحَمَّد كامل القصار الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٣٥٤- **معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومُحَمَّد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن مُحَمَّد بن القاسم بن محرز**:لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٣٥٥- **معرفة السنن والآثار**: للإمام أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٣٥٦- **معرفة الصحابة**: لأبي عبد الله مُحَمَّد بن إسحاق بن مُحَمَّد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ) حققه وقدم له وعلق عليه: الأستاذ الدكتور/ عامر حسن صبري الناشر: مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

٣٥٧- **معرفة الصحابة**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٣٥٨- **معرفة علوم الحديث**: لأبي عبد الله الحاكم مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) تحقيق: السيد معظم حسين الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م

٣٥٩- **معرفة علوم الحديث**: لعثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى سنة النشر: ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م

٣٦٠- **المعرفة والتاريخ**: ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ)المحقق: أكرم ضياء العمري الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م

٣٦١- **المغني في الضعفاء** : لشمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ).

٣٦٢- **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم:** لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٥١ هـ)/ تحقيق: محيي الدين ديب مستو وغيره/ دار ابن كثير / دمشق/ ط:١/ ١٤١٧ هـ.

٣٦٣- **مقارنة المرويات:** للدكتور: إبراهيم اللاحم، دار الريان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ.

٣٦٤- **المقاصد الحسنة** : لشمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) المحقق: مُحَمَّد عثمان الخشت الناشر: دار الكتاب العربي — بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م

٣٦٥- **مقاييس اللغة:** لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون الناشر: دار الفكر عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٦٦- **مقدمة ابن الصلاح:** لعثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) تحقيق: نور الدين عتر الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر — بيروت سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٣٦٧- **مقدمة الجرح والتعديل:** لأبي مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن — الهند، دار إحياء التراث العربي — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

٣٦٨- **مقدمة في أصول الحديث:** لعبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي (المتوفى: ١٠٥٢هـ) تحقيق: سلمان الحسيني الندوي الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت — لبنان الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٣٦٩- **مقدمة مسلم بشرح النووي:** للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت.

٣٧٠- **مكارم الأخلاق:** لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني،: تحقيق: الدكتور فاروق حمادة، طبع على نفقة الرئاسة العامة للإفتاء، أشرف على طباعته: المكتب التعليمي السعودي بالمغرب، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ.

٣٧١- **مكارم الأخلاق:** لأبي بكر عبد الله بن مُحَّد بن عبيد ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١ هـ)/ تحقيق: مُحَّد عبد القادر عطا/ دار الكتب العلمية / بيروت/ لبنان/ ط:١/ ١٤٠٩ هـ.

٣٧٢- **مكارم الأخلاق:** لمحمد بن جعفر بن مُحَّد الخرائطي، تحقيق: عبدالله بن بجاش ابن ثابت الحميري:، طبعة: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ.

٣٧٣- **من تكلم فيه وهو موثق:** لشمس الدين أبو عبد الله مُحَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: مُحَّد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٣٧٤- **من كلام أبي زكريا في الرجال:** لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)تحقيق: د. أحمد مُحَّد نور سيف الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.

٣٧٥- **المنتخب من غرائب أحاديث مالك بن أنس:** المؤلف: أبو بكر مُحَّد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ)، المحقق: أبو عبد الباري رضا بن خالد بو شامة الجزائري، الناشر: دار ابن حزم – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

٣٧٦- **المنتقى لابن الجارود:** لأبي مُحَّد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (المتوفى: ٣٠٧هـ) تحقيق: عبد الله عمر البارودي الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ – ١٩٨٨م.

٣٧٧- **المنتقى من مسموعات مرو:** – مخطوط، لضياء الدين أبي عبد الله مُحَّد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، نسخة مكتبة الشاملة.

٣٧٨- **المؤتلف والمختلف** : لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٣٧٩- **موجبات الجنة**: لمعمر بن عبد الواحد بن رجاء بن عبد الواحد بن مُحَمَّد بن الفاخر، أبو أحمد القرشي العبشمي السمرقندي الأصبهاني (المتوفى: ٥٦٤هـ)، المحقق: ناصر بن أحمد بن النجار الدمياطي، الناشر: مكتبة عباد الرحمن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٣٨٠- **موضح أوهام الجمع والتّفريق**: لأبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ ٤٦٣هـ، تصحيح/عبدالرّحمن المعلّميّ، المعارف-الهند، ١٣٧٩هـ.

٣٨١- **موطأ مالك**: للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، تحقيق: مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي — الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

٣٨٢- **ميزان الاعتدال**: لشمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت — لبنان الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م

٣٨٣- **نتائج الأفكار**: لابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي الناشر: دار ابن كثير الطبعة: الثانية ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

٣٨٤- **نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) تحقيق: طارق مُحَمَّد العمودي الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض — السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م

٣٨٥- **نزهة النظر**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر الناشر: مطبعة الصباح، دمشق الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

٣٨٦- **نصب الراية**: جمال الدين أبو مُحَمَّد عبد الله بن يوسف بن مُحَمَّد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ) قدم للكتاب: مُحَمَّد يوسف البَنُور صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها مُحَمَّد يوسف الكاملفوري المحقق: مُحَمَّد عوامة الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة — السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م

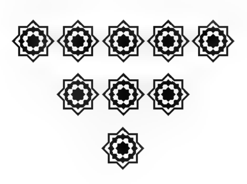
٣٨٧- **نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي الجهمي العنيد** :تحقيق رشيد ابن حسن الألمعي الناشر مكتبة الرشد١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣٨٨- **النكت الظراف** : المطبوع على هامش: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي، بتحقيق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٣٨٩- **النكت على مقدمة ابن الصلاح:** لأبي عبد الله بدر الدين مُحَّد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)المحقق: د. زين العابدين بن مُحَّد بلا فريج الناشر: أضواء السلف – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

٣٩٠- **النهاية في غريب الحديث والأثر** : لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَّد بن مُحَّد بن مُحَّد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود مُحَّد الطناحي.

٣٩١- **هدي الساري مقدمة فتح الباري:** للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، طبعة: دار السلام الرياض للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ١٤٢١هـ.



فهرس الموضوعات

